



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



الرمضان  
عليكم يا صابرين

WWW. **Ghaemiyeh** .com  
WWW. **Ghaemiyeh** .org  
WWW. **Ghaemiyeh** .net  
WWW. **Ghaemiyeh** .ir

شَاح

# ابن طولون

تكملة

الفيتية ابن مالك

تأليف

أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن طولون مؤلف الفيتية  
تكملة للفيتية ١٠٠٠ هـ

تمت في سنة ١٠٠٠ هـ

الشيخ الفقيه أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن طولون

المجلد الأول

مطبوعات

مركز الدراسات والبحوث

بمقر جامعة القاهرة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# شرح ابن طولون على الفيه ابن مالک

کاتب:

محمد بن علی ابن طولون

نشرت فی الطباعة:

دار الکتب العلمیه

رقمی الناشر:

مركز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

# الفهرس

٥	الفهرس
٧	شرح ابن طولون على الفيه ابن مالك المجلد ١
٧	اشارة
٧	اشاره
٩	الإهداء
١١	المقدمه المحقق
١٤	الفصل الأول: ابن مالك الأندلسى
١٦	الفصل الثانى ابن طولون الدمشقى صاحب الشرح
١٨	الفصل الثالث: شرح ألفيه ابن مالك
١٨	المبحث الأول
٢٠	المبحث الثانى
٢٤	مقدمه ابن طولون
٢٦	خطبه الألفيه
٢٦	اشاره
٤٧	والتحو له معنيان
٥٤	الكلام وما يتألف منه
٧٦	المعرب والمبني
١٢٦	النكره والمعرفه
١٦١	العلم
١٨٤	اسم الإشاره
١٩٥	الموصول
٢٣٠	المعروف بأداه التعريف
٢٤٤	المبتدأ والخبر
٢٨١	كان وأخواتها

٣١٠	فصل فى «ما ، ولا ، ولات ، وإن» المشتبهات بـ «ليس»
٣١٠	اشاره
٣٢٤	أفعال المقاربه
٣٣٩	«إِنَّ» وأخواتها
٣٧٦	«لا» التى لنفى الجنس
٣٩٣	ظَنَّ وأخواتها
٤٢٧	أعلم وأرى
٤٣٨	الفاعل
٤٦٠	التائب عن الفاعل
٤٨١	اشتغال العامل عن المعمول
٤٩٢	تعدى الفعل ولزومه
٥٠٤	التنارع فى العمل
٥١٦	المفعول المطلق
٥٣٤	المفعول له
٥٤٠	المفعول فيه وهو المستمى ظرفا
٥٤٨	المفعول معه
٥٥٦	الاستثناء
٥٧٥	الحال
٦٠٥	التمييز
٦١٤	حروف الجرّ
٦٤٨	الإضافه
٦٩٥	المضاف إلى باء المتكلم
٧٠٠	إعمال المصدر
٧٠٧	إعمال اسم الفاعل
٧٢٣	فهرس محتويات الجزء الأول
٧٢٨	تعريف مركز

سرشناسه: ابن طولون، محمد بن علی، ۸۸۰ - ۹۵۳ق.

عنوان و نام پدیدآور: شرح ابن طولون علی الفیه ابن مالک / تألیف ابی حمدالله شمس الدین محمد بن علی بن طولون  
الدمشقی الصالحی؛ تحقیق و تعلیق الدكتور عبدالحمید جاسم محمد الفیاض الکیسی

مشخصات نشر: بیروت: دارالکتب العلمیه، ۱۴۲۳ق.

مشخصات ظاهری: ۲ ج.

موضوع: زبان عربی -- نحو

توضیح: «شرح ابن طولون علی الفیه ابن مالک»، تألیف محمد بن علی بن طولون دمشقی (متوفی ۹۵۳ق)، از جمله شروح  
ارزشمند بر کتاب الفیه ابن مالک است که با تحقیق و پاورقی عبدالحمید جاسم محمد فیاض کیسی، در دو جلد منتشر شده  
است.

شارح، انگیزه نگارش کتاب را پاسخ به درخواست برخی دوستان در نگارش شرح الفیه دانسته است.

شیوه نگارش کتاب بدین ترتیب است که ابتدا با عبارت «ثم قال رحمه الله تعالی» یک یا دو بیت از اشعار الفیه را ذکر کرده و  
سپس به شرح آن پرداخته است.

ص: ۱





إلى منسكنا فى شغاف القلب ... فلم يبرحا منه أبداً ...

وحلا فى سويدائه ... فغمراه حبا وحناناً ...

وبددا ظلمه دربى ... فأضاء لى طريق

الحياه الطويل ...

«أبى وأمى»

فذكرا كما سلوه فى وحدتى ...

وطيفكما أنس فى غربتى ...

وحنينى إليكما لن تكدره السنون ...

\* \* \*

وإلى الذين وقفوا معى فى رحله البحث الطويله ...

فشددت بهم العزم ... واجتزت بأنفاسهم

الطريق الوعر ... فكانوا البلمس الذى حَقَّف

عنى الحزن الموجه فى سنّى الاغتراب ...

فزرعوا فى الأمل ... وحملوا عَنّى العناء ...

«أشقائى»

د.عبد الحميد



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى حفظ لنا لغتنا الغراء ، بروائعها ، ورقيتها ، وسمو معانيها ، فأنزل بها قرآنا عربيا بيننا لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ، والصلاه والسّلام على من أوتى جوامع الكلم ، وبدائع الحكم ، وفصل الخطاب ، سيدنا محمد خير ولد عدنان ، وعلى آله وصحبه الهادين المهديين ، ومن تبعهم بإحسان وفضل إلى يوم الدين أما بعد :

فمن المعلوم عند كل مطلع أن المحقّق الأقوى إلى وضع علم النحو هو الحرص الشديد على المحافظه على لغه القرآن الكريم ، خوفا من أن يتسرب إليها لحن ، أو تتابها عوارض التحريف ، لذا تجد علماء المسلمين منذ القرن الأول للهجره قد عكفوا على وضع أصوله ، وتقعيد قواعده ، وترتيب مسائله ، فجمعوا غرائب ، وصانوا فرائده ، حتى كمل بنيانه ، وعلا صرحه ، وأوفى على الغايه التى ليس وراءها نهايه لمستزيد ولا مرتقى لذى همه. وقد حدا بى مقام البحث والتنقيب فى تراث أمتنا العريق إلى اختيار هذا الكتاب للعمل على دراسته وتحقيقه ، حيث إنه ثمره جهد يانعه من بديع فكر وثقافه إمامين فى علوم ثره ، هما : الإمام ابن مالك الأندلسى ، ذلك البحر المعرفى الزخار ، الذى غاص فى أعماق العرييه ، واستخلص منها دررها ونفائسها ، لبيدع فى صنعتها ، ويتألف فى نظم عقدها ، فكان منها الخلاصه المشهوره بـ «الألفيه» ، التى اختصرها من منظومته الطويله «الكافيه الشافيه» ، التى تقع فيما يقرب من ثلاثه آلاف بيت ، فأودع فيها جلّ قواعد العرييه ، التى كانت غايه فى الإتقان ، ورائعه من روائع الزمان ، فتلقفها علماء الأمه فى عصره ، وإلى عصرنا الحاضر ، بالشرح والبحث والتحليل ، سبرا لأغوارها ، وإظهارا لبديع رونقها.

والإمام الثانى هو ابن طولون الدمشقى الذى لم يأل جهدا فى شرح غوامض هذه الألفيه ، والإفصاح عن مجملها ، فاستخلص أكثر مادته العلميه الثريه من عده شروح مشهوره لها ، فجمع النقول ، وسرد الأقوال ، وأخذ وردّ ، ورجح وناقش بأسلوب عذب ، وعرض رائع ، وعباره شيقه ، فكان بحق دوحه غناء يسرّ بها كل باحث عبر حقب الزمان الطويله.

وقد التزمت فى ضبط نص الكتاب وتصحيحه وتحقيق مسائله والتعليق عليه بما يأتى :

١ - تحرير النص وفق القواعد الإملائيه المعاصره وضبطه بالشكل.

٢ - تصحيح ما وقع فى الكتاب من تحريف أو خطأ أو سقط ، ونحو ذلك مستعينا فى

ذلك بالرجوع إلى كتب المؤلف نفسه ، وإلى الشروح الأخرى للألفية ، التي استقى منها مادته العلمية وغيرها من الشروح الكثيره.

٣ - توثيق الآراء والأقوال التي وردت في الكتاب بالطرق العلميه المتعارف عليها في هذا المجال.

٤ - نسبة ما أمكنني نسبته من الآراء والأقوال التي لم يعزها المؤلف إلى أصحابها ، أو عزاها إلى بعضهم ، أو صدرها ب- «قيل» ونحو ذلك.

٥ - تخريج الشواهد القرآنيه بقراءتها المتعدده ، وضبطها بالشكل على وفق القراءه المستشهد بها.

٦ - تخريج الأحاديث النبويه الشريفه ، والإشاره إلى أماكن وجودها في كتب النحو.

٧ - تخريج آثار الصحابه رضوان الله عليهم من مصادرها المعتمده.

٨ - تخريج أمثال العرب وأقوالهم المأثوره من الكتب المعتمده في ذلك.

٩ - تخريج شواهد الشعر والرجز من دواوين الشعراء ، وكتب اللغه والأدب والنحو ، والكتب التي اقتصت بشرح الشواهد ، وذلك بالطرق العلميه المعتمده في ذلك.

١٠ - الاعتناء بتحقيق المسائل التي أوردها المؤلف في الكتاب ، والتعليق على ما أراه محتاجا منها إلى ذلك ، وإيراد مذاهب العلماء واختلافهم فيها ، والإشاره إلى أماكن وجودها في أهم المراجع النحويه.

١١ - وضع عناوين لأبواب الكتاب.

١٢ - الترجمة للأعلام الوارد ذكرهم في الكتاب ، وإثبات مصادرها.

١٣ - التعريف بالقبائل والأماكن والبلدان غير المعروفة التي تضمنها الكتاب.

١٤ - وضع فهرس عامه وشامله للكتاب.

هذا ، فإن كنت قد وفقت في إنجاز هذا العمل على الوجه الأكمل والصوره اللائقه فذلك من فضل الله عليّ وتوفيقه لي ، وإن كانت الأخرى ، فعذري أني بذلت ما في وسعي ، وأقصى جهدي ، وتحريت الصواب ، والكمال لله وحده ، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أقدم تحية إكبار وإجلال لكل من الأساتذه : أ. د. فائز ذكي دياب ، أ. د. محمد محمد سعيد ، أ. د. غريب عبد المجيد نافع ، أساتذه اللغويات في كليه اللغه العربيه / جامعه الأزهر ، الذين عرفت فيهم سمات الخلق والأدب والمروءه ، قوه علم ، وعفه لسان ، وطهاره قلب ، سائلا- المولى عزوجل أن يجعلهم ذخرا لرواد العلم ، وقاصدى المعرفه ، وأن

يجزيهم عنى خير الجزاء وأكملة ، والله من وراء القصد وهو الهادى إلى سواء السبيل ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الأربعاء ١٢ / شوال / ١٤٠٩ هـ - الموافق ١٧ / مايو / ١٩٨٩ م

ص: ٦

## الفصل الأول: ابن مالك الأندلسي

هو محمد بن عبد الله (١) بن عبد الله الطائى الجيانى الأندلسى ، جمال الدين ، أبو عبد الله.

ولد هذا الإمام النابه فى جيان سنه ٦٠٠ هـ ، وقيل ٥٩٧ هـ ، وقيل : ٥٩٨ هـ ، وقيل : ٦٠١ هـ ، وتوفى فى دمشق لاثنتى عشره ليله خلت من شعبان سنه ٦٧٢ هـ ، ودفن بسفح جبل قاسيون.

نشأ ابن مالك فى بلاد الأندلس نشأه علميه قويه ، ثم رحل إلى بلاد الشام ، فأخذ عن كبار علمائها ، ولم يزل كذلك حتى ظهر علمه ، وعلا كعبه ، وتصدر لإقراء العرييه ، وأمّ بالمدرسه السلطانيه فى حلب ، ومن ثم بالمدرسه العادليه فى دمشق ، فكان إماما. حاذقا فى القراءات وعللها ، وإليه المنتهى فى اللغه ، أما النحو والتصريف فهو فيهما بحر لا يجارى ، وحبير لا يبارى ، سهل عليه نظم الشعر ، رجزه وطويله وبسيطه ، هذا مع ما تملك نفسه من الدين المتين ، والصدق والنقاء ، وكثره النوافل ، والسمت الحسن ، إضافة إلى رقه القلب ، وكمال العقل ، والوقار والتؤده.

كثر شيوخه الذين أخذ عنهم ، نذكر منهم : أبو على الشلوبينى ، المتوفى سنه

ص: ٧

---

١- انظر ترجمته فى بغيه الوعاة للسيوطى : ٥٣ ، طبقات الشافعيه الكبرى للسبكى : ٥ / ٢٨ ، نفح الطيب للمقرى : ٢ / ٢٢٢ ، الأعلام للزركلى : ٦ / ٢٣٣ ، معجم المؤلفين لكحاله : ١٠ / ٢٣٤ ، البدايه والنهائيه لابن كثير : ١٣ / ٢٦٧ ، طبقات القراء لابن الجزرى : ٢ / ١٨٠ ، النجوم الزاهره لابن تغرى بردى : ٧ / ٢٤٣ ، المختصر فى أخبار البشر لأبى الفداء : ٨ - ٩ ، شذرات الذهب لابن العماد : ٥ / ٣٣٩ ، مفتاح السعاده لطاش كبرى زاده ، ١ / ١١٥ ، شرح المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٩ ، شرح الهوارى للألفيه (٢ / ب) مخطوط ، هدايه السالك إلى ترجمه ابن مالك لابن طولون : ٢٦٩ ، القلائد الجوهريه لابن طولون : ٢ / ٥٣٩ ، ١ / ٣٤٣.

٦٤٥ هـ (١) ، العلم السخاوى ، المتوفى سنه ٦٤٣ هـ (٢) ، ابن يعيش الأسدى ، المتوفى سنه ٦٤٣ هـ ، وابن عمرون ، المتوفى سنه ٦٤٩ هـ .

ومن تلامذته : شرف الدين النووى ، المتوفى سنه ٦٠٧ هـ ، بدر الدين ابن جماعه ، المتوفى سنه ٧٣٣ هـ ، شرف الدين البارزى ، المتوفى سنه ٧٣٨ هـ ، وابنه بدر الدين محمد ابن الناظم ، المتوفى سنه ٦٨٦ هـ .

وقد أثنى عليه علماء عصره ، وأشادوا بجهوده الكبيره فى العريبه وعلومها ، وهو الجدير بذلك ، فقال عنه أبو حيان الأندلسى : «إن ابن مالك نظم فى هذا العلم كثيرا ونثر ، وجمع باعتكافه ومراجعته غرائب ، وحوت مصنفاته نوادر وعجائب ، وإن من عرف ما فى تسهيله لا يكون تحت السماء من هو أنحى منه» .

وكانت له مؤلفات كثيره بلغت نحو ستين مؤلفا ما بين مخطوط ومطبوع ، لاقت قبولا كبيرا ورواجا متميزا فى أنحاء المعموره ، شملت النحو والصرف واللغه والعروض والقراءات وغيرها ، دلت على سعه علمه واتساع أفقه ، وعلو كعبه ، ورفع مقامه ، وسأقتصر هنا على بعض مؤلفاته فى النحو والصرف فقط .

فمنها : أجوبه على أسئله جمال الدين اليمنى فى النحو ، إكمال العمده وشرحه ، إيجاز التعريف فى علم التصريف ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد وشرحه ، الخلاصه المشهوره بـ «الألفيه» وشرحها (على ما ذكره بعضهم) ، سبك المنظوم وفك المختوم ، شرح الجزوليه ، شرح عمده الحافظ وعده اللافظ ، الفوائد النحويه والمقاصد المحويه ، الكافيه الشافيه وشرحها ، المؤصل فى نظم المفصل ، نكت على مقدمه ابن الحاجب وغيرها .

ص : ٨

١- انظر ترجمته فى بغيه الوعاه : ٣٦٤ ، شذرات الذهب لابن العماد : ٥ / ٢٣٢ ، مرآه الجنان لليافعى : ٤ / ١١٣ ، أنباه الرواه للقفطى : ٢ / ٣٣٢ ، البدايه والنهايه لابن كثير : ١٣ / ١٧٣ ، الأعلام : ٥ / ٦٢ ، معجم المؤلفين : ٧ / ٣١٦ .

٢- انظر ترجمته فى البدايه والنهايه : ١٣ / ١٧٠ ، طبقات القراء لابن الجزرى : ١ / ٥٦٨ ، أنباه الرواه : ٢ / ٣١١ ، بغيه الوعاه : ٣٤٩ ، طبقات الشافعيه : ٥ / ١٢٦ ، مرآه الجنان : ٤ / ١١٠ ، شذرات الذهب : ٥ / ٢٢٢ ، معجم المؤلفين : ٧ / ٢٠٩ .

## الفصل الثاني ابن طولون الدمشقي صاحب الشرح

هو محمد بن علي (1) بن أحمد (المدعو محمد) بن علي بن خمارويه بن طولون ، الدمشقي الصالحى الحنفى ، شمس الدين ، أبو الفضل ، أبو عبد الله.

ولد هذا العالم الجليل سنة ٨٨٠ هـ تقريبا ، من شهر ربيع الأول تحقيقا ، فى منزله الكائن بحكر الحجاج ، الشهير الآن بحكر بنى القلانسي ، قبلى مدرسه الشيخ ابن عمر ، بصالحيه دمشق ، من سفح جبل قاسيون.

وتوفى يوم الأحد ، العاشر أو الحادى عشر أو الثانى عشر من جمادى الأولى ، سنة ٩٥٣ هـ ، ودفن بتربه أسرته عند عمه القاضى جمال الدين ، بالسفح قبلى الكهف والخوارزميه ، ولم يعقب أحدا ولم تكن له زوجة حين مات.

نشأ ابن طولون فى كنف عمه جمال الدين ، الذى أرشده إلى طلب العلم ، فسعى به إيمانه الراسخ ، وهمته العاليه إلى حفظ القرآن الكريم ، فحفظه بمكتب مسجد الكوافى ، ثم انطلق يرتشف أنواع العلوم والمعارف ، مقبلا على النهل منها بردح عاليه ، ونفس مشحونه بالصدق والإخلاص ، فحفظ الكثير من الكتب والمصنفات ، وتلا القرآن بالقراءات السبع إفرادا وجمعا من طريقى الشاطبيه ، ثم إلى تلاوته بالثلاثه تتمه العشره.

ويمكن لنا الإطلاع على المزيد من سيرته العلميه مفصله فى كتابه المعروف «الفلك المشحون فى أحوال محمد بن طولون» ، التى ندرک مدى اتصاف هذا العالم الجليل من همه قويه ، وشخصيه علميه رائعه ، وفكر وقاد ، وذكاء مميز ، فهو موسوعه علميه ثقافيه مزيده فى المجتمع الإسلامى ، تتطلع إليها الأنظار فى كل زمان ومكان.

ص: ٩

---

١- انظر ترجمته فى الفلك المشحون فى أحوال محمد بن طولون للمؤلف ، الكواكب السائره للغزى : ٢ / ٥٢ ، شذرات الذهب : ٢٩٨ / ٨ ، الأعلام : ٦ / ٢٩١ ، معجم المؤلفين : ١١ / ٥١ ، المستدرک على معجم المؤلفين : ٧١٤ ، تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان (الأصل - ترجمه على شوشان - دار الأمم للترجمه) : ٢ / ٤٨١ - ٤٨٣ ، (الملحق - ترجمه على شوشان - دار الأمم للترجمه) : ٢ / ٤٩٤ - ٤٩٥.



وكان له شعر وصفه في كتابه الفلك المشحون بأنه وان كان ركيكا لكنه لا يخلو من فائده تلقى ، وموعظه تثبت ولا تنفى ، وغزل ينشى بجهوته الحاسى ، ويلين القلب القاسى ، وقال : وما أحسن قول الإمام الشافعى رضى الله عنه :

ولو لا الشعر بالعلماء يزرى

لكنت اليوم أشعر من ليبد

وله ديوانا شعر ، الأكبر والأصغر.

وقد تعدد شيوخه تبعا لتلك الشخصيه الواسعه الآفاق والمدارك ، نذكر منهم هنا : زين الدين بن العينى ، المتوفى سنة ٨٩٣ هـ ، ناصر الدين بن زريق ، المتوفى سنة ٩٠٠ هـ ، جمال الدين بن طولون ، المتوفى سنة ٩٣٧ هـ ، جمال الدين بن المبرد ، المتوفى سنة ٩٠٩ هـ .

ومن تلامذته الذين أخذوا منه ، ورووا عنه : شهاب الدين الطيبى ، المتوفى سنة ٩٧٩ هـ ، علاء الدين بن عماد الدين ، المتوفى سنة ٩٧١ هـ ، نجم الدين البهنسى ، المتوفى سنة ٩٨٦ هـ ، إسماعيل النابلسى ، المتوفى سنة ٩٩٣ هـ . وقد مدحه وأثنى عليه علماء عصره من شيوخ وتلامذه وغيرهم ، من خلال ما كتبه له فى عوض أو إجازة ، ونحو ذلك ، ووضعوه بعبارات الإطراء ، وعلو الشأن ، ورفع المقام ، ذكر الكثير منها فى كتابه الفلك المشحون ص (٧ - ١٠) ، (١٨ - ٢٠) ، (٤٩ - ٥٢) . أما عن آثاره العلميه فمما لا شك فيه أنه نتيجة لسعه اطلاع ابن طولون ، وغزاره علمه ، ورحابه أفقه كانت له مؤلفات كثيره تفوق الحصر ، تبعا لذلك ، فقد ألف كما هائلا وعددا ضخما من المصنفات العلميه فى علوم كثيره متنوعه ، نذكر منه : النحو وأصوله ، التصريف ، اللغه ، العروض والقوافى ، البلاغه ، المنطق ، التجويد ، القراءات ، علوم القرآن ، الحديث وأصوله ، الفقه وأصوله ، الفرائض ، علم الكلام ، التصوف ، التاريخ ، الحساب ، الهندسه ، الفلك ، الطب ، إضافه إلى الأبحاث الدينيه والأدبيه والاجتماعيه ، وغيرها .

وقد بلغ ما استطعت حصره منها (٧٦١) مؤلفا ، ذكر جلها فى كتابه الفلك المشحون ، فأضاف بذلك رصيذا ضخما وثروه عظيمه إلى المكتبه الإسلاميه والعربيه ، استفاد منها خلق كثير على مر العصور والأجيال .

ولكثره هذه المؤلفات سأقتصر هنا على ذكر بعض مؤلفاته فى علوم العربيه ، فمنها : إتحاف البنهاء بنحو الفقهاء ، إرشاد الأعمى إلى خواص الأسماء ، ولإلمام بشرح حقيقه الاستفهام ، الأنوار الشمسيه فى حل الخزرجيه ، بغيه المعانى لعلم المعانى ، تحفه الأمجى فى أصل أبجد . وغيرها كثير .

توثيق نسبه الكتاب يمكننى القول إن نسبه هذا الكتاب «شرح ألفيه ابن مالك» إلى محمد بن طولون الدمشقى أمر مقطوع بصحته ، وإن لم يورده ابن طولون ضمن مؤلفاته فى كتابه الفلك المشحون ، اعتمادا على ما توافر لى من أدله بنيه على ذلك.

أولا : كتب على الورقه الأولى من النسخه الفريده التى حصلت عليها من دار الكتب الظاهريه بدمشق : «كتاب شرح الخلاصه «الألفيه» ، تأليف الإمام العالم العامل الفاضل الكامل الشيخ شمس الدين محمد بن طولون الحنفى رحمه الله تعالى آمين».

وكتب أسفل منها على الجبهه اليمنى بيتان من الشعر فى مدحه ، هما :

يا بن طولون طلت رأس الشمال

واقطفت العلوم درًا تحاكى

فإذا النفس حاولت براء داء

فانهضى نحوه لتلقى شفاك

وكتب على الورقه الأخيره من هذه النسخه «ونقلت هذه النسخه اللطيفه من نسخه المصنف التى هى للإمام الهمام الفاضل الكامل الورع الزاهد ، فريد عصره وأوانه ، الشيخ شمس الدين محمد بن طولون الحنفى ، أفاض الله علينا من بركاته وعلومه فى الدنيا والآخره ، يا رب العالمين ، يا أرحم الراحمين».

ثانيا : أشير إلى نسبه هذا الكتاب لابن طولون فى فهرس الكتب الظاهريه (قسم النحو) ص ٢٦٧ ، كما أشير إليها أيضا فى المستدرک على معجم المؤلفين ص ٧١٥.

ثالثا : ذكر ابن طولون فى كتابه هذا - فى أثناء شرحه لنظم الألفيه - ثلاثه كتب من مؤلفاته ، هى : «شرح توضيح الخزرجيه ، المقدمه الموضوعه لأوائل التصانيف ، إعراب الخزرجيه».

والمطالعتنا لمؤلفاته في كتابه الفلك المشحون نجد أنه أورد فيه كتابين من هذه الثلاثة ، سمي أولهما فيه بتسميتين :

الأولى : الأنوار الشمسية في شرح حل الخزرجيه المسمى بالتوضيح في علمي العروض والقوافي (١).

الثانية : شرح ممزوج على توضيح الخزرجيه في علمي العروض والقوافي (٢).

وسمي ثانيهما فيه «إيفاء العهد في مقدمه الحمد» ، وقال : «وهو مشتمل على أربعة وعشرين فصلا ومقدمه وخاتمه ، يشتمل كل منها على فوائد وغرائب وتحقيقات ، تتعلق بأوائل الكتب من الكلام على البسملة وتوابعها» (٣).

رابعا : لابن طولون كتاب ترجم فيه لابن مالك ، سماه «هدايه السالك إلى ترجمه ابن مالك» ، كما ترجم له أيضا في كتابه «القلائد الجوهريه في تاريخ الصالحيه» ، وهذان الكتابان مقطوع بنسبتهما إليه ، حيث إنه أوردهما في كتابه «الفلك المشحون».

وبمقابله هذه الترجمة في هذين الكتابين بالترجمه التي أوردتها في شرحه ، عند قول الناظم :

قال محمد هو ابن مالك

...

- ثبت لنا دليل قوى على أنها جميعا صادرة من معين واحد ، وعطاء فكر واحد ، وخطت بقلم واحد.

أما ما يخص زمن تأليف الكتاب فإنه ليس هناك نص قاطع فيه ، لكن يرجح أنه ألفه بعد سنة ٩٥٠ هـ ، حيث إن ابن طولون لم يذكر هذا الكتاب ضمن مؤلفاته التي أوردتها في «الفلك المشحون» علما أنه لم يعرض فعلا كل مؤلفاته ، وكانت آخر الوقائع التي ذكرت فيه سنة ٩٥٠ هـ (٤) ، فيمكن القول : لو أنه ألفه قبل ذلك التاريخ لضمه إلى مؤلفاته التي أوردتها فيه.

ومن المحتمل أنه ألفه قبل سنة ٩٥٠ هـ ، لكن لم ينته بعد من تدوينه ، فلم يرد ذكره ضمن مؤلفاته قبل أن يتم ويكمل ، علما أنه أشار إلى بعض مؤلفاته أنه كتب منها قطعه ، أو لم تكتمل ، وبين سبب إعراضه عن إكمال بعضها ، بأنه وجد مؤلفا لأحد العلماء في ذلك الغرض الذي يرمى إليه.

ص: ١٢

١- الفلك المشحون ص ٢٦.

٢- الفلك المشحون ص ٣٩.

٣- الفلك المشحون ص ٢٦.

٤- الفلك المشحون ص ٢٥.

نسخه الكتاب المخطوطه ووضعها مخطوطه هذا الكتاب الذى عنيت بتحقيقه نسخه فريده مودعه فى دار الكتب الظاهريه برقم (٩٨٧٨ - عام) تقع فى (٢٨٥) ورقه من القطع المتوسط ، مقاس الصفحه ٥ ر ٢٠ \* ١٥ سم ، عدد الأسطر فى كل صفحه (١٧) سطرًا ، متوسط عدد الكلمات فى السطر الواحد تسع كلمات.

وقد احتفظت مكتبه جامعه الإمام محمد بن سعود الإسلاميه فى الرياض بنسخه مصوره عنها ، برقم (ف ١٤٤٥) (١) ، وليس الأمر كما يدعى بعضهم بعيدا عن الدليل العلمى : أنها نسخه ثانيه لهذه المخطوطه.

كتب أبيات النظم فى هذه النسخه بالحمرة وشكلت بالسواد ، وكتب الشرح السواد بخط النسخ ، وترك هامش بعرض ٥ ر ٣ سم ، فيه بعض التصويبات والتعليقات.

تبتدئ المخطوطه من الورقه (٢ / أ) ، وتنتهى عند الورقه (٢٨٥ / أ) ، كتب على الورقه الأولى منها «كتاب شرح الخلاصه الألفيه تأليف الإمام...» (٢) ، وفى أسفلها كتب «هديه الآنسه فلك طرزى إلى دار الكتب الظاهريه». وعلى هذه الورقه أيضا قيود تملك باسم عبد القادر بن الشيخ إسماعيل بن الشيخ عبد الغنى النابلسى ، وباسم محبى الدين النابلسى ، وعبد القادر النابلسى ، وأحمد النابلسى ، ثم محمد بن محبى الدين.

وجاء فى الورقه الأخيره من هذه المخطوطه قول ناسخها «تم الشرح المبارك والحمد لله وحده ، وصلى الله على من لا نبى بعده ، وصحبه وتابعيه وحزبه ، والله تعالى أعلم بالصواب».

يلى ذلك تاريخ الفراغ من النسخ ، وهو أواخر جمادى الأولى سنه ١٠٣٠ هـ ، فاسم الناسخ ، وهو «محمد بن عمر» ، ولم يذكر مكان النسخ.

ص: ١٣

١- فهرس المخطوطات المصوره فى مكتبه جامعه الإمام محمد بن مسعود (النحو والصرف واللغه والعروض) ، إعداد : على حسين النواب ، الطبعه الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، ص ١٢٥.

١٤  
 بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 الحمد لله الذي خلقنا من طين طينته ، والصلاة  
 والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ، فهذا شرح للمعنى  
 على الالفية الموسومة بالخلاصة لسبويه العصر جمال الدين ابن  
 مالك نفعه الله برحمته ، وأسكنه بحبوة جنة نخل  
 المنتقلين مشكلها ، هو ينفع للتاملين مقفلهما ، من غير  
 تعرض للنقل عليها ولا إضافة غيرها إليها ، ولا اشتاد  
 سنوا هو إلا ما لا بد منه ولا ايراد ما هو إلا ما لا بد منه  
 عنه ، ما سأل بعض الإخوان ، قالوا : من ينزل العين للإنسان  
 والعين للإنسان ، قال : داخ الله بهمينة وحسن للا نام مهجنة ، علي  
 نحو ما ذكرت ، هو على حسب ما وضعت ، فبادرت إلى امتثاله ، وإن  
 لم يكن من هذا القبيل ، ولا من مثاله ، هو الله تعالى ، هو المستعان  
 وعلمه التعويل ، وهو حسنا الله ونعم الوكيل ،  
 الله تعالى ، ما يكون ما يكون ، ما لا يدرك بالحواس ،  
 كان حق الناظر ، ان يعبر بالفعل للمستقبل ، لأن المقول لم يقع  
 فعل بر معطي العين قلمه ، ولكنه عبر بالماضي لوجوه منها  
 انه يجوز ان يكون توترا ، فنظمتها عن الحكيم ، فيكون على ظاهره  
 ومنها

ومنها ان يكون اوقع الماضي موقع المستقبل فعناله  
 وتنزل الامتزة الواقع كما في قوله تعالى اني ابراهيم ومنها ان  
 يكون وضع كلمة تال اول نظمه ليحيى بها عنو الحاجه والتمتع  
 وقد عرف المصنف باسمه فقال قال محمد بن محمد بن علي المعروف  
 التي بها يعرفه الناس فقال لمو بن مالك واعلم ان المصنف هو محمد  
 ابن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الا السبكي  
 الاندلسي الاقليم الحنينا المنشا وجيان مدينه من مدن الاندلس  
 وبها كان مولده سنة ثمان وتسعين وخمسين مائة الدمشقي الوار  
 بعد ان تنقل في بلادها وسكن بخرم وجامر انتهى اخرا الي  
 صالحيتها وبها كانت وفاته الاثني عشر ليله خلت من شعبان  
 سنة اثنين وسبعين وخمائه ودفن بقرية الارموي لما  
 قصد العلامة شحان الاثري زيارته دله على قبر حفار  
 القبور بن رعنتر فقال في دله سنة ثمان  
 انما سالت اناس عن نزلهم بمالكروا ما خبر شخصين به وهو حفار  
 اوتوا لوان الشخص يدعي بن رعنتر فوايحي بن رعنتر وموقبارا  
 وقال بعض من عرفه لما ورد من الاندلس واستقر بالشام  
 انتقل الي مدميك الاسام الشافعي وكان اما ما في علم العرب الكفنه



بسم الله الرحمن الرحيم

وبالله المستعان

أما بعد :

حمدا لله الذي من نحا نحوه ظفر بقصده ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه من بعده.

فهذا شرح لطيف على الألفيه الموسومه بالخلاصه لسيبويه العصر جمال الدين ابن مالك تعمده الله برحمته ، وأسكنه بجبوحه جنته ، يحلّ للمشتغلين مشكلها ، ويفتح للمتأملين مقفلها ، من غير تعرّض للنقل عليها ، ولا إضافه غيرها إليها ، ولا إنشاد شواهد إلّا ما لا بدّ منه ، ولا إيراد مذاهب إلا ما لا مندوحه عنه.

سألني بعض الإخوان الذين هم بمنزله العين للإنسان (١) أدام الله بهجته ، وحرس للأنام مهجته (أن أضع له شرحا) (٢) على نحو ما ذكرته ، وعلى حسب ما وصفته (٣) فبادرت إلى امثاله ، وإن لم أكن من هذا القبيل ولا من أمثاله ، والله تعالى هو المستعان وعليه التعويل ، وهو حسبنا (٤) ونعم الوكيل .).

ص: ١٧

١- في الأصل : والعين للإنسان. زياده.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٨ / ١.

٣- في الأصل : وضعته. انظر شرح المكودي : ٨ / ١.

٤- في الأصل لفظ «الله» زياده. انظر شرح الهواري : (٢ / ب).





قال محمد هو ابن مالك (١)

أحمد ربّي الله خير مالك

كان حقّ الناظم أن يعبر بالفعل المستقبل ، لأنّ المقول لم يقع ، كما فعل ابن معط (٢) في ألفيته قبله (٣) ، ولكنّه عبّر بالماضى لوجوه :

/ منها : أنه يجوز أن يكون قد تأخر نظم «قال» عن المحكيّ به ، فيكون على ظاهره.

ومنها : أن يكون أوقع الماضى موضع المستقبل تحقيقا له ، وتنزيلا منزله الواقع ، كما فى قوله تعالى : (أتى أمرُ الله) [النحل : ١].

ومنها : أن يكون وضع كلمه «قال» أوّل نظمه ليحكى بها عند (قضاء). (٤) الحاجه والفراغ (من المحكيّ) (٥) (٦)

ص: ١٩

١- وفى إعراب الألفيه (٣) : «ابن ملك» ، وهو الأولى هنا ليتفق مع قوله بعد : «وحذفت ألف «مالك» الأولى خطأ».

٢- ابن معطى : هو يحيى بن عبد المعطى بن عبد النور الزواوى الحنفى المعروف بابن معطى ، أبو الحسين عالم بالعربيه والأدب ، ولد سنه ٥٥٦٤ هـ ، وتلمذ على الجزولى وغيره وتوفى بالقاهره سنه ٦٢٨ هـ . ومن آثاره : الدرّه الألفيه فى علم العربيه ، منظومه فى العروض ، منظومه فى القراءات السبع ، ديوان شعر ، وديوان خطب. انظر ترجمته فى معجم الأدباء للحموى : ٢٠ / ٣٥ ، البدايه والنهائيه لابن كثير : ١٣ / ١٢٩ ، المختصر فى أخبار البشر لأبى الفداء : ٣ / ١٥٩ ، بغية الوعاة للسيوطى : ٤١٦ ، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلى : ٥ / ١٢٩ ، مرآه الجنان لليافعى : ٤ / ٦٦ ، معجم المؤلفين لعمر كحاله : ١٣ / ٢٠٩ ، الأعلام : ٨ / ١٥٥ ، وانظر ص ٢٧ فقد ترجم له المؤلف هناك. وفى الأصل : ابن معطى. انظر شرح المرادى : ١ / ٥.

٣- حيث قال فى الدرّه الألفيه : يقول راجى ربّه الغفور يحيى بن معط عبد النور انظر الدرّه الألفيه : ص ٢ ، كشف الظنون : ١ / ١٥٥.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المرادى : ١ / ٦.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المرادى : ١ / ٦.

٦- قال المرادى فى شرحه (١ / ٦) : «ونظيره ما أجازته السيرافى فى قول سيويوه رحمه الله : «هذا باب علم ما الكلم من العربيه» أن يكون وضع كلمه الإشاره غير مشير بها إلى شىء ليشير بها عند الحاجه والفراغ من المشار إليه» وانظر الكتاب : ١ / ٢.

وقد عرّف المصنف باسمه فقال: «قال محمّد» ثمّ تبه على المعرفه التي بها يعرفه الناس ، فقال : «هو ابن مالك».

واعلم أنّ المصنف هو محمد بن عبد الله (١) بن عبد الله بن عبد الله (٢) ابن مالك الطائفي النسب (٣) ، الأندلسي الإقليم ، الجياني المنشأ - وجيان مدينه من مدن الأندلس (٤) ، وبها كان مولده ، سنه ثمان وتسعين وخمسائه (٥) - الدمشقي الدار ، بعد أن تنقل في بلادها ، وسكن بحلب ، وحماء ، ثم انتهى آخرها إلى صالحيتها (٦) ، وبها كانت وفاته لاثنتي عشره (٧) ليله خلت من شعبان سنه .

ص: ٢٠

١- انظر ترجمته في بغيه الوعاء : ٥٣ ، مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده : ١ / ١١٥ ، القلائد الجوهريه في تاريخ الصالحيه لابن طولون : ٢ / ٥٣١ - ٥٣٤ ، شذرات الذهب : ٥ / ٣٣٩ ، مرآه الجنان : ٤ / ١٧٢ ، المختصر في أخبار البشر : ٨ - ٩ ، النجوم الزاهره لابن تغرى بردى : ٧ / ٢٤٤ ، معجم المؤلفين : ١٠ / ٢٣٤ ، الأعلام : ٦ / ٢٣٣ ، المكودي مع ابن حمدون : ١ / ٩ ، شرح الهوارى (٢ / ب) ، البدايه والنهائيه : ١٣ / ٢٦٧ ، نفع الطيب للمقرى : ٢ / ٢٢٢ ، طبقات الشافعيه للسبكي : ٥ / ٢٨ ، إيضاح المكنون للبغدادي : ١ / ٢٦٠ ، ٢ / ٧٣ ، هدايه السالك إلى ترجمه ابن مالك لابن طولون (مخطوط) ، تاريخ الأدب العربى لبروكلمان : ٥ / ٢٧٥ .

٢- انفرد ابن طولون من بين من ترجم له بذكر نسبه هكذا وقيل : إن «عبد الله» مذكور في نسبه مرتين متواليين . وأكثر من ترجم له قال : «هو محمد بن عبد الله بن مالك» ، وفي تاريخ الأدب العربى لبروكلمان : «محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك» .

٣- في الأصل : إلى . زياده . انظر هدايه السالك لابن طولون : ٢٦٩ .

٤- في الأصل : الأندلسي . انظر هدايه السالك : ٢٦٩ ، وجيان : مدينه واسعه بالأندلس بينها وبين قرطبه سبعة عشر فرسخا ، وهى كوره كبيره تجمع قرى وبلدانا كثيره . انظر معجم البلدان للحموى : ٢ / ١٩٥ ، مرصد الاطلاع لصفى الدين البغدادي : ١ / ٣٦٤ ، تقويم البلدان : لأبى الفداء : ١٧٧ .

٥- انظر شرح الألفيه للهوارى (٢ / ب) ، طبقات القراء : ٢ / ١٨٠ (وفيه : وقيل : ٦٠٠) ، والمفهوم من كلام الأشموني (١ / ٨) ، والمكودي (١ / ٩ و ١٠) في شرحيهما : أن ولادته كانت سنه ٥٩٧ هـ حيث نضا على أن وفاته كانت سنه ٦٧٢ هـ وهو ابن خمس وسبعين سنه ، وفي الأعلام (٦ / ٢٣٣) ، والبدايه والنهائيه (١٣ / ٢٦٧) أنها كانت سنه (٦٠٠ هـ) ، وفي النجوم الزاهره (٧ / ٢٤٣) أنها كانت سنه (٦٠١ هـ) ، وفي شذرات الذهب (٥ / ٣٣٩) ، وبغيه الوعاء (٥٣) ، ومعجم المؤلفين (١٠ / ٢٣٤) ، ونفع الطيب (٢ / ٢٢٢) أنها كانت سنه ٦٠٠ هـ - أو سنه ٦٠١ هـ ، وفي هدايه السالك (٢٦٩) . قال ابن طولون : «وميلاده : قال البرهان بن القيم والتقى الأسدى : سنه ستمائه أو إحدى وستمائه ، وقال الشمس الهوارى : سنه ثمان وتسعين وخمسائه ، وانظر القلائد الجوهريه : ٢ / ٥٣٢ .

٦- أى : صالحيه دمشق ، وهى قريه كبيره ذات أسواق وجامع فى سفح جبل قاسيون من غوطه دمشق وفيها قبور جماعه من الصالحين ، وأكثر أهلها ناقله من نواحي بيت المقدس على مذهب الإمام أحمد بن حنبل . انظر معجم البلدان : ٣ / ٣٩٠ ، مرصد الاطلاع : ٢ / ٨٣٠ .

٧- في الأصل لاثني عشر. انظر شرح الهواري : (٣ / أ).

اثنتين وسبعين وستمائه (١)، ودفن بتربه الأرموى (٢). ولما قصد العلامة شعبان الآثاري (٣) زيارته ، دلّه على قبره حفّار القبور : زعتر (٤) ، فقال في ذلك شعرا (٥) :

سألت أناسا عن ضريح ابن مالك

فأخبرني شخص به وهو حفّار

وقالوا بأن الشخص يدعى بزعتر

فوا عجبى من زعتر وهو قنّار (٦)

وقال بعض من عرّف به : لّمّا ورد من الأندلس (٧) واستقرّ بالشّام ، انتقل إلى مذهب الإمام الشّافعيّ (٨).

وكان إماما في علم العربيّه واللّغه / وقد أحرز فيها قصب السّبق ، واشتهر بها اشتهاً البدر في الأفق ، هذا مع أخذه من كلّ فنّ بنصيب ، ورميه إلى غرض الورع بسهم مصيب ، فجمع العلم والعمل ، واشتهر بدر علمه وكمل ، ولم يزل

ص: ٢١

١- وقد أجمعت مصادر ترجمته على ذلك.

٢- اختلف في مكان قبره ، فقيل : بالروضه ، وقيل : في مغاره الجوع ، وقال ابن طولون : والذي رأيته مشهورا أنه في تربه الأرموى ، وقال ابن كثير : هو بتربه القاضي عز الدين الصائغ - بالصاد المهمله - بقاسيون. انظر هدايه السالك : ٢٧٠ ، القلائد الجوهريه : ١ / ٣٤٣ ، ٥٣١ ، البدايه والنهائيه : ١٣ / ٢٦٧ ، شذرات الذهب : ٥ / ٣٣٩ ، إرشاد الطالب النييل (٢ / ب) ، وتربه الأرموى تقع في سفح جبل قاسيون شمال تربه الروضه ، وتربه الروضه أعظم تربه فيه. انظر القلائد الجوهريه : ٢ / ٥٩٢ ، ٥٨٩.

٣- هو شعبان بن محمد بن داود الموصلى الأصل المصرى ، زين الدين ، نحوى وأديب ، وشاعر ، له مشاركه في بعض العلوم والفنون ، ولد بالموصل سنة ٧٦٥ هـ (وفى روايه : ٧٥٩ هـ) ، ولقب بالآثاري لإقامته في أماكن الآثار النبويه مده وتوفى بالقاهره سنة ٨٢٨ هـ ، وله أكثر من ثلاثين مؤلفا منها : ألفيه في النحو سماها : كفايه الغلام في إعراب الكلام ، أرجوزه في النحو سماها : الحلاوه السكرية ، شرح ألفيه ابن مالك (لم يتمه) ، وغيرها. انظر ترجمته في الأعلام : ٣ / ١٦٤ ، الضوء اللامع للسخاوى : ٣ / ٣٠١ ، معجم المؤلفين : ٤ / ٣٠٠ ، شذرات الذهب : ٧ / ١٨٤ ، وانظر مقدمه كتابه بديعيات الآثاري.

٤- في الأصل : ابن زعتر. انظر هدايه السالك : ٢٧٠ ، القلائد الجوهريه : ٥٣١.

٥- في الأصل : شعر.

٦- انظر البيتين في هدايه السالك : ٢٧٠ ، القلائد الجوهريه : ٢ / ٥٣١ - ٥٣٢. وروايه ثانيهما فيها «فوا عجبا» بدل «فوا عجبى».

٧- في الأصل : الأندلسي. انظر هدايه السالك : ٢٦٩.

٨- هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن نافع القرشي المطلبي الشافعي الحجازي المكي أبو عبد الله ، أحد الأئمه الأربعة عند أهل السنه ، ولد بغزه بفلسطين سنة ١٥٠ هـ ، وتوفى بمصر سنة ٢٠٤ هـ ، من مؤلفاته المسند في الحديث ، أحكام

القرآن ، إثبات النبوه والرد على البراهمه ، الأم ، وغيرها.

معتكفا على الاشتغال والإشتغال ، معرضا عمّا عدا العلم من الأشغال ، حتّى خرج من الدّنيا ولم يتعلّق بأعراضها ولا صرف نفسه إلى أغراضها رحمه الله تعالى.

والحمد لغه : هو الرّضا (١) ، ومنه الحديث «حمدت إليكم غسل الإحليل» (٢) ، أى : رضيته لكم.

وعرفا : هو الثّناء باللسان على الجميل الاختيارى ، سواء كان فى مقابله نعمه أو غيرها (٣).

والرّبّ : يستعمل بمعنى السيّد ، وبمعنى المولى ، وبمعنى المصلح للشىء والمربى له (٤) ، فهو سبحانه ربّ العالمين بمعنى السيّد ، والمولى ، والمصلح لهم.

قال القتبى (٥) : والمخلوق لا يقال له «الرّب» معرّفا باللام ، وإنّما يقال له : «رّب كذا» مضافا (٦).

ص: ٢٢

١- قال الزبيدى فى التاج (حمد) : والحمد الرضا ، والجزاء وقضاء الحق. وفى اللسان (حمد) : وقال بعضهم : أشكر إليك نعمه وأحدثك بها ، هل تحمد لهذا الأمر؟ أى : ترضاه.

٢- الحديث أورده ابن الأثير فى النهاية فى غريب الحديث والأثر (١ / ٤٣٣) بروايه «أحمد إليكم غسل الإحليل» وقال : أى : غسل الذكر ، وذكره القرطبى فى تفسيره (١ / ٣٤) بنفس الروايه ، وقال : أى : أرضاه لكم ، وانظر اللسان (حمد).

٣- وفى التصريح (١ / ٩) : «والحمد عرفا : فعل يشعر بتعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الحامد أو غيره». وانظر ماده (حمد) من اللسان والتاج والمصباح المنير.

٤- انظر اللسان : ٣ / ١٥٤٦ (رب) ، تاج العروس والمصباح المنير (رب) ، معجم مقاييس اللغة لابن فارس : ٢ / ٣٨١ (رب).

٥- هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبه الدينورى (والقتبى : نسبه إلى جده «قتيبه») ولد بالكوفه سنه ٢١٣ هـ ، وأقام ببغداد وسمع من الزيادى وغيره ، وصنف مؤلفات تشهد له بعلو كعبه - منها فى النحو : جامع النحو الكبير ، وجامع النحو الصغير. توفى ببغداد سنه ٢٧٦ هـ (وقيل : ٢٧١ هـ). انظر ترجمته فى بغية الوعاة : ٢٩١ ، الأعلام : ٤ / ١٣٧ ، شذرات الذهب : ٢ / ١٦٩ ، النجوم الزاهره : ٣ / ٧٥ ، معجم المؤلفين : ٥ / ١٥٠ ، إنباه الرواه للقفطى : ٢ / ١٤٣ ، نزهة الألباء للأنبارى : ٢٧٢ ، لسان الميزان لابن حجر العسقلانى : ٣ / ٣٥٧ ، الأنساب للسمعانى : ١ / ٣٤٠ (طبع الهند).

٦- قال ابن قتيبه فى تفسير غريب القرآن (ص ٩) : «ولا يقال لمخلوق : هذا الرّب ، معرّفا بالألف واللام ، كما يقال لله ، إنّما يقال : هذا رب كذا ، فيعرف بالإضافه ، لأنّ الله مالك كل شىء ، فإذا قيل الرب - دلّت الألف واللام على معنى العموم ، وإذا قيل لمخلوق : رب كذا ورب كذا - نسب إلى شىء خاص لأنه لا يملك شيئا غيره». وإلى ذلك ذهب البغوى فى تفسيره (١ / ٤٠) ، والزمرخشرى فى الكشاف (١ / ٨ - دار المعرفه) ، وأبو حيان فى النهر المادّ من البحر (١ / ١٨) ، وفى تاج العروس قال الزبيدى : ويقال الرب لغير الله تعالى ، وقد قالوه فى الجاهليه للملك ، قال الحارث بن حلّزه : وهو الرّبّ والشهيد على يوم الحيارين والبلاء بلاء انظر تاج العروس : ١ / ٢٦٠ (رب) ، اللسان : ٣ / ١٥٤٦ (رب) ، المصباح المنير : ١ / ٢١٤ (رب).

والله : اسم للذات الواجب الوجود ، المستحق لجميع المحامد ، المستجمع لجميع الصفات (١) ، والأصح أنه علم غير مشتق ، كما ذهب إليه خلق من الأئمة ، منهم إمامنا أبو حنيفة (٢)(٣).

قال السيد (٤) في شرح المواقف : «وعلى تقدير كونه في الأصل صفة فقد انقلب علما مشعرا بصفات الكمال للاشتهار». انتهى (٥).

ص: ٢٣

١- هذا مذهب الجمهور ، وقال البيضاوى : الأظهر أنه وصف في أصله لكنه لما غلب عليه سبحانه بحيث لا يستعمل في غيره ، وصار كالعلم مثل الثريا والصعق - أجرى مجرى العلم في إجراء الوصف عليه ، وامتناع الوصف به ، وعدم تطرق احتمال الشركه. وقيل : إنه اسم لمفهوم الواجب الوجود لذاته أو المستحق للعبودية ، وكل منهما كلى انحصر في فرد فلا يكون علما ، أى : بل هو اسم جنس. انظر في ذلك الرسالة الكبرى على البسملة للصبان : ٢٨ ، ٢٩ ، ٣١.

٢- هو النعمان بن ثابت الكوفى ، التيمى بالولاء ، أبو حنيفة أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنه ، وإليه تنسب الحنفيه ، ولد بالكوفه سنه ٥٨٠ هـ ، وتوفى سنه ١٥٠ هـ ، من مؤلفاته الفقه الأكبر فى الكلام ، الرد على القدرية ، المخارج فى الفقه ، المسند فى الحديث ، وغيرها.

٣- قال السيد فى شرح المواقف (٨ / ٢١١) : «الله» وهو اسم خاص بذاته لا يوصف به غيره ، أى : لا يطلق على غيره أصلا ، فقيل : هو علم جامد لا اشتقاق له ، وهو أحد قولى الخليل وسيبويه ، والمروى عن أبى حنيفة ، والشافعى ، وأبى سليمان الخطابى ، والغزالى رحمهم الله تعالى ، وقيل : مشتق وأصله «الإله» حذفت الهمزه لثقلها وأدغم اللام ، وهو «إله» بفتح اللام ، أى : عبد. وقيل : الإله مأخوذ من الوله ، وهو الخيره ، ومرجعها صفة إضافية هى كونه معبودا للخلائق ، ومختارا للعقول» انتهى. وانظر الرسالة الكبرى على البسملة : ٣٣ ، نتائج الفكر للسهيلى : ٥١ ، البحر المحيط لأبى حيان : ١ / ١٤ ، التفسير الكبير للرازى : ١ / ١٥٦.

٤- هو على بن محمد بن على الجرجانى الحسينى الحنفى المعروف بالسيد وبالسيد الشريف ، أبو الحسن ، من كبار العلماء فى العربيه ولد بجرجان سنه ٧٤٠ هـ ، ودرس فى شيراز ، ولما دخلها تيمور سنه ٧٨٩ هـ فرّ إلى سمرقند ، ثم عاد إلى شيراز بعد موت تيمور فأقام بها إلى أن توفى سنه ٨١٦ هـ ، له نحو من خمسين مؤلفا ، منها : التعريفات ، وحاشيه على شرح الرضى ، وحاشيه على الشرح المتوسط للأسترابادى ، وحاشيه على العوامل المائة لعبد القاهر الجرجانى ، شرح على التصريف العزى ، شرح المواقف وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاء : ٣٥١ ، معجم المؤلفين : ٧ / ٢١٦ ، البدر الطالع للشوكانى : ١ / ٢٨٨ ، الفوائد البهيه للكنوى : ١٢٥ ، القسم الدراسى من شرح أبيات المفصل للسيد : ١١ ، طبقات المفسرين للداودى : ١ / ٤٢٨ ، الأعلام : ٥ / ٧.

٥- انظر شرح المواقف للسيد الشريف الجرجانى : ٨ / ٢١٢.



وحذفت / ألف «مالك» الأول خطأ، لأنه علم مشتهر كثير الاستعمال، ويجوز إثبات ألفه أيضا، وأما «مالك» آخر البيت، فلا تحذف ألفه لأنه صفة (١).

وفى «مالك» الأول والثانى من أنواع البديع: الجناس التام (٢)، كما قال الله تعالى: (وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ) (٣) [الروم: ٥٥].

ثم قال رحمه الله تعالى:

مصليا على الرسول المصطفى

وآله المستكملين الشرفا

الصلاه فى اللغه: الدعاء الصالح والتبريك بخير (٤).

واصطلاحا: هى من الله: مغفرته ورحمته وبركته وتشريفه، ومن الملائكة: الدعاء بالبركه والمغفره والاستغفار، ومن المؤمنين: التضرع والدعاء والتعظيم، ومن الجن: الركوع والسجود (٥).

ص: ٢٤

١- انظر شرح المرادى: ١ / ٦، إعراب الألفيه: ٣، إرشاد الطالب النبيل للدمياطى: (٣ / أ - مخطوط).

٢- الجناس: هو التشابه بين اللفظين مع الاختلاف فى المعنى، والتام منه هو أن يتفقا فى أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها. انظر بغيه الإيضاح لتلخيص المفتاح: ٤ / ٧٧، شرح الكافيه البديعيه للحلى: ٦٤، عقود الجمان للسيوطى: ٢ / ١٥٩ - ١٦٠، فن البديع د. عبد القادر حسين: ١٠٩، جنى الجناس للسيوطى: ٧٣، المعجم الأدبى لجبور عبد النور: ٨٨، إعراب الألفيه: ٣ - ٤.

٣- وفى الأصل: يوم يقوم بدل: ويوم تقوم.

٤- قال الزبيدى فى التاج: الصلاه لغه الدعاء، وهو أصل معانيها، ومنه قوله تعالى: (وَصَلِّ عَلَيْهِمْ) أى: ادع لهم، يقال: صلى عليه فلان إذا دعا له وزكاه. وفى المصباح المنير: وقيل الصلاه فى اللغه مشتركه بين الدعاء والتعظيم والرحمه والبركه، ومنه «اللهم صل على آل أبى أوفى». أى: بارك عليهم أو ارحمهم. انظر تاج العروس: ١٠ / ٢١٣ (صلا)، المصباح المنير للفيومى: ١ / ٣٤٦ (صلا)، الصحاح للجوهري: ٦ / ٢٤٠٢ (صلا)، اللسان: ٤ / ٢٤٩٠ (صلا)، التصريح على التوضيح للأزهري: ١ / ١٠، نتائج الفكر: ٥٧، تفسير الخازن: ١ / ٣٠، الكشاف: ٣ / ٢٤٥ (دار الفكر)، القول البديع فى الصلاه على الحبيب الشفيق للسخاوى: ٧.

٥- فى تخصيصه صلاه الجن بالركوع والسجود نظر، قال ابن الأعرابى: الصلاه من الله الرحمه، ومن الآدميين وغيرهم من الملائكة والجن: الركوع والسجود والدعاء والتسبيح، ومن الطير والهوام: التسبيح، قال تعالى: (كُلُّ قَدْ عَلِمَ صِيْلَاتَهُ وَتَسْبِيْحَهُ) انتهى. انظر الصلوات والبشر فى الصلاه على خير البشر للفيروز آبادى: ١١، القول البديع للسخاوى: ١٠، اللسان: ٤ / ٢٤٩٠

(صلا). وانظر البحر المحيط : ٢٣٧ / ٧ ، تفسير القرطبي : ٢٣٢ / ١٤ ، تفسير الخازن : ٢٧٤ / ٥ ، تاج العروس للزبيدي : ٢١٣ / ١٠  
(صلا) ، نتائج الفكر للسهيلى : ٥٧ - ٦٠.

والصَّيْلَة واجبه عليه صلى الله عليه وسلم كلما ذكر (١) ، كما اختاره الطحاوى (٢) وجماعه من أئمتنا (٣). قال ملا شيخ : وعليه الفتوى ، وإلى هذا ذهب الحليمي (٤) وجماعه من الشافعية ، ونقل عن اللخمي (٥) من المالكية ، وقال به ابن بطه (٦) من الحنابلة (٧) .

ص: ٢٥

١- وذهب بعضهم إلى أنها تجب في كل مجلس مره وإن تكرر ذكره ، كما في آيه السجده ، وتشميت العاطس ، وقال الكرخي : إنها فريضة العمر ، وذهب ابن جرير الطبري إلى أنها من المستحبات ، وادعى الإجماع على ذلك ، وقيل في حكمها غير ذلك. انظر القول البديع للسخاوى : ١٤ ، ١٥ ، بدائع الصنائع للكاساني : ١ / ٢١٣ ، تفسير القرطبي : ١٤ / ٢٣٣ ، الكشاف : ٣ / ٢٤٥ - ٢٤٦ (دار المعرفة).

٢- هو أحمد بن محمد بن سلامه بن سلمه بن عبد الملك بن سلمه بن سليمان الأزدي الحجري الطحاوى (نسبه إلى طحا ، قريه بصعيد مصر) ، المصرى الحنفى ، فقيه ومحدث ومؤرخ ومجتهد وحافظ ، انتهت إليه رياسه الحنفية بمصر ولد سنة ٢٢٩ هـ (وقيل : ٢٣٨ ، وقيل : ٢٣٩) ، وتوفى بمصر سنة ٣٢١ هـ ، من مؤلفاته : أحكام القرآن والمختصر فى الفقه والاختلاف بين الفقهاء ، والتاريخ الكبير وغيرها. انظر : ترجمته فى طبقات الفقهاء : ١٢٠ ، شذرات الذهب : ٢ / ٢٨٨ ، معجم المؤلفين : ٢ / ١٠٧ ، مرآة الجنان : ٢ / ٢٨١ ، المختصر فى أخبار البشر : ٢ / ٨٤ ، الأعلام : ١ / ٢٠٦ ، حسن المحاضرة : ١ / ١٩٨ .

٣- ووجه ما ذكره الطحاوى وغيره أن سبب وجوب الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم هو الذكر أو السماع والحكم يتكرر بتكرر السبب ، قال السخاوى : وعبارة الطحاوى : يجب كلما سمع ذكر النبى صلى الله عليه وسلم من غيره ، أو ذكره بنفسه. انظر القول البديع للسخاوى : ٢٠ ، تفسير الخازن : ٥ / ٢٧٤ ، بدائع الصنائع للكاساني : ١ / ٢١٣ ، تفسير القرطبي : ١٤ / ٢٣٣ ، نيل الأوطار للشوكاني : ٢ / ٣٢٢ .

٤- هو الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخارى الجرجانى أبو عبد الله ، عالم بالفقه الشافعى ، وقاض ، كان رئيس أهل الحديث فيما وراء النهر ، ولد بجرجان سنة ٣٣٨ هـ ، وتوفى فى بخارى سنة ٤٠٣ هـ ، من آثاره : منهاج الدين فى شعب الإيمان ، آيات الساعة وأحوال القيامة. انظر ترجمته فى الأعلام : م / ٢٣٥ ، الرسالة المستطرفة للكتاني : ٤٤ ، طبقات الشافعية : ٣ / ١٤٧ ، معجم المؤلفين : ٤ / ٣ ، شذرات الذهب : ٣ / ١٦٧ .

٥- هو على بن محمد الربعى أبو الحسن المعروف باللخمي ، فقيه مالكي ، له معرفة بالأدب والحديث ، قيروانى الأصل ، نزل صفاقص ، وتوفى بها سنة ٤٧٨ هـ (وقيل : ٤٩٨) ، صنف كتبا مفيدة من أحسنها تعليق كبير على المدونه فى فقه المالكية سماه : التبصره ، وأورد فيه آراء خرج بها عن المذهب ، وله فضائل الشام. انظر ترجمته فى معالم الإيمان للدباغ : ٣ / ٢٤٦ ، الأعلام : ٤ / ٣٢٨ ، شجرة النور الزكية لابن مخلوف : ١١٧ ، الديباج المذهب لابن فرحون : ٢٠٣ .

٦- هو عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان بن عمران بن عيسى بن إبراهيم بن سعد بن عتبة الحنبلى المعروف بابن بطه ، أبو عبد الله ، عالم بالحديث ، فقيه من كبار الحنابلة ، متكلم ، ولد سنة ٣٠٤ هـ ، وتوفى بعكبرا سنة ٣٨٧ هـ ، من مؤلفاته الكثيره : السنن ، المناسك ، الإبانه عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومه. انظر : ترجمته فى طبقات الحنابلة لابن أبى يعلى : ٢ / ١٤٤ ، الأعلام : ٤ / ١٩٧ ، معجم المؤلفين : ٦ / ٢٤٥ ، البدايه والنهايه : ١١ / ٣٢١ .

٧- والشيخ أبو حامد الاسفرائينى أيضا ، وقال ابن العربى من المالكية : إنه الأحوط. انظر القول البديع : ٢٠ ، تفسير الخازن : ٥ /

٢٧٤ ، بدائع الصنائع : ١ / ٢١٣ ، نيل الأوطار : ٢ / ٣٢٢.

وهل هذا الوجوب على كل فرد فرد أو الكفايه؟ فالأكثرون قالوا بالأول ، ومن القائلين بالثاني أبو الليث السمرقندى (١) فى مقدمته المعروفه (٢).

والرسول : فعول بمعنى مفعول ، أى : اسم مفعول ، ومجىء (٣) مثله قليل (٤) ، وبمعنى الفاعل كثير ، كـ «طهور» (٥) . /

قال فى الزاهر : «هو من تتابع أخبار الذى بعثه ، أخذنا من قولهم : «جاءت الإبل رسلا» أى : متتابعه» (٦).

وهل هو بمعنى النبى ، أو بينهما عموم وخصوص مطلق ، أو من وجه؟ أقوال (٧) أوضحتها فى المقدمه الموضوعه (٨) لأوائل التصانيف.

ص: ٢٦

١- هو نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندى ، أبو الليث ، إمام الهدى ، علامه ، من أئمه الحنفيه ، ومن الزهاد المتصوفين ، لم تعلم سنه ولادته ، وتوفى ١١ جمادى الآخره من سنه ٣٩٣ هـ (وقيل : ٣٧٣ هـ) من مؤلفاته الكثيره : خزانه الفقه على مذهب أبى حنيفه وبستان العارفين فى الآداب الشرعيه والنوازل فى فروع الفقه الحنفى ، وتفسير القرآن وغيرها. انظر ترجمته فى تذكره الحفاظ للذهبي : ٣ / ١٦٩ ، الجواهر المضيه للقرشى : ٢ / ١٩٦ ، الفوائد البهيه : ٢٢٠ ، معجم المؤلفين ، ١٣ / ٩١ ، الأعلام : ٨ / ٢٧ ، إيضاح المكنون : ١ / ٤٧٤ .

٢- انظر ذلك فى القول البديع للسخاوى : ٢٢ .

٣- فى الأصل : ويجىء .

٤- انظر إعراب الألفيه : ٤ ، شرح ابن باديس : (٧ / ب) ، شرح ابن الناظم : ٧٥٤ ، شرح دحلان : ١٦٦ ، شرح المرادى : ٥ / ٥ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٩٦ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٤٦ .

٥- بمعنى : طاهر. انظر شرح ابن الناظم : ٧٥٤ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٤٦ ، شرح دحلان : ١٦٦ ، شرح المرادى : ٥ / ٥ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٩٦ .

٦- قال الزجاجى فى كتابه الزاهر فى معانى الكلام الذى يستعمله الناس (ورقه : ١١ / أ - ب - - مخطوط) : «والرسول فى اللغه الذى يتابع أخبار من بعثه ، مأخوذ من قول العرب : جاءت الإبل رسلا إذا جاءت متتابعه». وانظر اللسان : ٣ / ١٦٤٥ (رسل) ، تاج العروس للزبيدي : ٧ / ٣٤٤ (رسل).

٧- فقال بعضهم : الرسول بمعنى الذى أرسل إلى الخلق بإرسال جبريل إليه عيانا ، ومحاورته شفاها ، والنبى الذى تكون نبوته إلهاما ومناما ، فكل رسول نبى وليس كل نبى رسولا- نقله الواحدى عن الفراء. قال النووى : فى كلام الواحدى نقص ، فإن ظاهره أن النبوه المجرده لا تكون برسالة ملك ، وليس كذلك. وحكى القاضى عياض قولاً ، وهو أنهما مفترقان من وجه ، إذ قد اجتمعا فى النبوه التى هى : الاطلاع على الغيب والإعلام بخواص النبوه والرفعه بمعرفه ذلك ، وحوز درجتها ، وافترقا فى زياده الرساله التى للرسول ، وهو الأمر بالإنذار والإعلام. وذهب بعضهم إلى أن الرسول من جاء بشرع مبتدأ ، ومن لم يأت به نبى غير رسول وإن أمر بالإبلاغ والإنذار. وقيل : الرسول من كان صاحب معجزه وصاحب كتاب ، ونسخ شرع من قبله ، ومن لم يكن مجتمعاً فيه هذه الخصال فهو نبى غير مرسل. وقال الزمخشري : الرسول من الأنبياء من جمع إلى المعجزه الكتاب المنزل

عليه ، والنبي غير الرسول من لم ينزل عليه كتاب ، وإنما أمر أن يدعو إلى شريعته من قبله. انظر الصلاة والبشر للفيروزآبادي : ١٣ ،  
القول البديع : ٣٠ - ٣١ .  
٨- في الأصل : مقدمه الموصوفه .

والمصطفى : مفتعل من الصّفو ، وهو الخالص (١) ، و (معناه) (٢) : المختار (٣).

والآل (٤) : اختلف في معناه على ثيف وخمسين قولاً منها : أنهم بنو هاشم (٥) ،).

ص: ٢٧

١- من الكدر والشوائب ، وأصله : مصتفى - بالتاء - قلبت التاء طاء لمجاوره الصاد الذى هو من حروف الصفيير. انظر شرح ابن باديس (٧ / ب). وانظر : المكودى مع ابن حمدون : ١٢ / ١ ، شرح المرادى : ٧ / ١ ، شرح الأشموني : ١٢ / ١ ، اللسان : ٤ / ٢٤٦٨ (صفا) ، حاشيه الخضرى : ٩ / ١ ، إعراب الألفيه : ٤ ، إرشاد الطالب النبيل (٣ / ب).

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح الأشموني : ١٢ / ١.

٣- انظر شرح المرادى : ٧ / ١ ، شرح الأشموني : ١٢ / ١ ، شرح دحلان : ٤ / ١ ، حاشيه الخضرى : ٩ / ١ ، شرح ابن باديس (٧ / ب) ، إرشاد الطالب النبيل (٣ / ب).

٤- أصل «آل» أهل ، قلبت الهاء همزه ، كما قلبت الهمزه هاء فى «هراق» والأصل «أراق» ، ثم قلبت الهمزه ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما فى : «آدم وآمن» ، هذا مذهب سيبويه. وقال الكسائى : أصله «أول» ك- «جمل» من آل يؤول ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا. ويشهد للأول تصغيرهم إياه على «أهيل» ، وللثانى تصغيرهم إياه على «أويل». انظر شرح الأشموني : ١٣ / ١ ، الهمع : ٤ / ٢٨٥ ، سر صناعة الإعراب لابن جنى : ١ / ١٠٥ ، الكتاب : ٢ / ٣١٣ ، اللسان : ١ / ١٧٤ (أول) ، الممتع فى التصريف لابن عصفور : ١ / ٣٤٨ ، المصباح المنير : ١ / ٢٩ ، جلاء الأفهام فى الصلاه على خير الأنام لابن قيم الجوزيه : ١١٤ - ١١٥ ، شرح الملوكى لابن يعيش : ١ / ٢٧٨.

٥- قال ابن القيم فى جلاء الأفهام (١١٩ - ١٢٠) : «واختلف فى آل النبى صلى الله عليه وسلم على أربعة أقوال : فقيل : هم الذين حرمت عليهم الصدقه ، وفيهم ثلاثه أقوال للعلماء : أحدها : أنهم بنو هاشم وبنو المطلب ، وهذا مذهب الشافعى وأحمد - رحمهما الله - فى روايه عنه. والثانى : أنهم بنو هاشم خاصه ، وهذا مذهب أبى حنيفه رحمه الله والروايه الثانيه عن أحمد رحمه الله ، واختيار ابن القاسم صاحب مالک. والثالث : أنهم بنو هاشم ومن فوقهم إلى غالب فيدخل فيهم بنو المطلب وبنو أميه وبنو نوفل ومن فوقهم إلى بنى غالب ، وهو اختيار أشهب من أصحاب مالک ، حكاه صاحب الجواهر عنه ، وحكاه اللخمي فى التبصره عن أصبغ ولم يحكه عن أشهب. والقول الثانى : إن آل النبى صلى الله عليه وسلم هم ذريته وأزواجه خاصه حكاه ابن عبد البر فى التمهيد. والقول الثالث : إن آل الله صلى الله عليه وسلم أتباعه إلى يوم القيامة. حكاه ابن عبد البر عن بعض أهل العلم واختاره بعض أصحاب الشافعى ، ورجحه محى الدين النووى فى شرح مسلم ، واختاره الأزهرى. والقول الرابع : إن آل الله صلى الله عليه وسلم هم الأتقياء من أمته ، حكاه القاضى حسين والراغب وجماعه». انتهى. وانظر نيل الأوطار : ٢ / ٣٢٧ - ٣٢٨ ، القول البديع : ٨١ ، إتحاف الساده المتقين للزبيدي : ٣ / ٧٨ ، شرح صحيح مسلم للنووى : ٤ / ١٢٤ ، التفسير الكبير للرازى : ٢٥ / ٢٠٩ ، شرح الألفيه للشاطبى (الجزء الأول) : ٢ / ١٨ - ١٩ ، شرح الألفيه لابن باديس (٤ / أ).

وهم : آل علي (١) ، وعبّاس (٢) ، وجعفر (٣) ، وعقيل (٤) - بفتح العين - ، والحارث (٥) ، ومواليهم ، وبه قال أئمتنا (٤).

وقال فخر الإسلام (٧) : آل الرّسل من أتبعهم وآمن بهم (٨).

واختلف في جواز إضافته إلى الضّمير :

فمنعه الكسائي (٩) والنّحاس (١٠)(١١) ، وزعم الزّبيديّ (١٢) أنّه من لحن العامّة (١٣).

ص: ٢٨

١- هو علي بن أبي طالب - عبد مناف - بن عبد المطلب بن هاشم ، ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، ولد سنة ٢٣ ق. ه ، وتوفى سنة ٤٠ ه.

٢- هو عباس بن عبد المطلب بن هاشم ، عم النبي صلى الله عليه وسلم وصنو أبيه ، ولد سنة ٥١ ق. ه ، وتوفى سنة ٣٢ ه.

٣- هو جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم ، ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم وأخو علي بن أبي طالب لأبويه ، توفى في السنه الثامنة للهجره.

٤- هو عقيل بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم ، ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم وأخو علي وجعفر لأبويهما ، توفى سنة ٤٠ ه.

٥- هو الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم ، وأبوه ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم. انظر الاستيعاب : ١ / ٤١٥ ، رقم : ٩٧٦ ، الإصابه : ٢ / ٦٠٣ ، رقم : ١٥٠٢ ، الكاشف : ١ / ١٩٨ ، نسب قريش : ٨٦ .

٦- أى : الحنفية ، كما تقدم في ص ١٥ هامش (٥).

٧- هو علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى بن عيسى بن مجاهد البزدوى فخر الإسلام ، أبو الحسن ، فقيه أصولي محدث مفسر ، من أكابر الحنفية ، ولد في حدود سنة ٤٠٠ ه ، وتوفى في رجب سنة ٤٨٢ ه ، ودفن بسمرقند. من آثاره كتر الوصول إلى معرفه الأصول ، شرح الجامع الصحيح ، المبسوط في أصول الفقه ، وغيرها. انظر ترجمته في الفوائد البهيه : ١٢٤ ، الأعلام : ٤ / ٣٢٨ ، معجم المؤلفين : ٧ / ١٩٢ ، مفتاح السعاده : ٢ / ٥٤ ، إيضاح المكنون : ٢ / ٣٤ ، ٣٨٨ ، هديه العارفين : ١ / ٦٩٣ .

٨- وحكى هذا الرأى ابن عبد البر عن بعض أهل العلم ، واختاره بعض أصحاب الشافعى ، ورجحه النووى في شرح مسلم ، واختاره الأزهرى. انظر في ذلك هامش (٥) ص ١٥.

٩- هو علي بن حمزه بن عبد الله بن عثمان الفارسى الأسدى بالولاء ، أبو الحسن ، المعروف بالكسائى ، إمام أهل الكوفه في النحو واللغه ، وأحد القراء السبعه المشهورين ، توفى بالرى سنة ١٨٩ ه (وقيل : ١٨٠ ه ، وقيل : ١٨٢ ، وقيل : ١٨٣ ، وقيل : ١٨٥ ، وقيل : ١٩٣) ، له من المؤلفات : المختصر في النحو ، كتاب القراءات ، النوادر ، مقطوع القرآن وموصله ، وغيرها. انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٣٣٦ ، معجم الأدباء : ١٣ / ١٦٧ ، معجم المؤلفين : ٧ / ٨٤ ، ١٣ / ٤٠٦ ، الأعلام : ٤ / ٢٨٣ ، إنباه الرواه : ٢ / ٢٥٦ ، هديه العارفين : ١ / ٦٦٨ ، طبقات القراء : ١ / ٥٣٥ .

١٠- هو أحمد بن محمد (وقيل : محمد بن أحمد) بن إسماعيل بن يونس المرادى المصرى المعروف بالنحاس وبابن النحاس ،



أبو جعفر ، نحوى لغوى مفسر أديب وفقه ، ولد بمصر ورحل إلى بغداد فأخذ عن المبرد والأخفش ولفطويه والزجاج وغيرهم ، ثم عاد إلى مصر فأقام بها إلى أن توفي سنة ٣٣٨ هـ (وفى روايه : ٣٣٧ هـ) من مؤلفاته الكثيره : إعراب القرآن ، تفسير القرآن ، أخبار الشعراء ، الكافي فى النحو ، الناسخ والمنسوخ ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة : ١٥٧ ، معجم الأدباء : ٢٢٤ / ٤ ، إنباه الرواه : ١٠١ / ١ ، شذرات الذهب : ٣٤٦ / ٢ ، مفتاح السعاده : ٤١٨ / ١ ، الأعلام : ٢٠٨ / ١ .

١١- انظر لحن العامه لأبى بكر الزبيدى : ٤١ ، شرح المرادى : ٨ / ١ ، شرح الأشمونى : ١٣ / ١ ، الهمع : ٢٨٦ / ٤ ، المصباح المنير : ٢٩ / ١ ، ارتشاف الضرب لابن حيان : ٥١٥ / ٢ ، الأشباه والنظائر للسيوطى : ٢٢٢ / ١ ، إرشاد الطالب النبيل (٣ / ب).

١٢- هو محمد بن الحسن بن عبد الله (وقيل : عبيد الله) بن مذحج بن عبد الله بن بشر ، أبو بكر ، الزبيدى (نسبه إلى جده زيد - بضم الزاى - بن صعب) الإشبيلية ، عالم بالنحو واللغه ، إخبارى ، شاعر ، اختاره الحكم المستنصر بالله - صاحب الأندلس - لتأديب ولده وولى عهده هشام المؤيد بالله فى قرطبه ، فنال أبو بكر به دنيا عريضه ، وتولى قضاء إشبيليه ، وصفه الشرطه ، توفي سنه ٣٧٩ هـ (وقيل : ٣٩٩ ، وقيل : ٣٨٠ هـ) ، من آثاره : لحن العامه ، الواضح فى العربيه ، الأبنيه فى النحو ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة : ٨٤ / ١ ، شذرات الذهب : ٩٤ / ٣ ، البلغه فى أئمه اللغه للفيروزآبادى : ٢١٨ ، معجم الأدباء : ١٧٩ / ١٨ ، الأعلام : ٨٢ / ٦ .

١٣- انظر لحن العامه لأبى بكر الزبيدى : ٤١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٩٥٤ / ٢ ، إرشاد الطالب النبيل للدمياطى (٣ / ب) ، الهمع : ٢٨٦ / ٤ ، شرح المرادى : ٨ / ١ ، شرح الأشمونى : ١٣ / ١ ، المصباح المنير : ٢٩ / ١ (آل) ، ارتشاف الضرب : ٥١٥ / ٢ ، الأشباه والنظائر : ٢٢٢ / ١ ، شرح ابن باديس (٣ / ب).

١- هو حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادى المراكشى المالكى المعروف بابن أم قاسم ، بدر الدين ، عالم بالعربيه والتفسير والفقہ والأصول والقراءات ، والعروض ، ولد بمصر وتوفى فى عيد الفطر سنه ٧٤٩ هـ (وقيل : ٧٥٥ هـ) من آثاره : شرح مفصل الزمخشري ، شرح ألفيه ابن مالك ، الجنى الدانى فى حروف المعانى ، شرح التسهيل لابن مالك ، شرح الشاطبيه فى القراءات ، تفسير القرآن ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغية الوعاة : ٢٢٦ ، الدرر الكامنه لابن حجر : ٢ / ٣٢ ، شذرات الذهب : ٦ / ١٦٠ ، معجم المؤلفين : ٣ / ٢٧١ ، الأعلام : ٢ / ٢١١.

٢- انظر شرح الألفيه للمرادى : ١ / ٩ ، وفى شرح الأشمونى (١ / ١٣) : والصحيح جوازه ، قال عبد المطلب : وانصر على آل الصيلى ب وعابديه اليوم آلك وفى الحديث : «اللهم صلّ على محمد وآله». انتهى. وانظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٩٥٤ ، الهمع : ٤ / ٢٨٦ ، إرشاد الطالب النبيل (٤ / أ) ، المصباح المنير : ١ / ٢٩ (آل) ، الممتع فى التصريف : ١ / ٣٤٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥١٥ ، الأشباه والنظائر : ١ / ٢٢٢.

«والمستكملين» - بكسر الميم - : جمع مستكمل ، اسم فاعل من «استكمل» بمعنى : تكمل (١).

«والشرفا» - بفتح الشين - : معموله (٢).

وقال ابن خطيب المنصوريه (٣) فى شرحه : وفى بعض النسخ «الشرفا» - بضم الشين - فىكون صلته أخرى ل- «آله» ، ويكون معمول (٤) «المستكملين» محذوفا ، تقديره : المستكملين كل الشرف ، وكلّ المجد. انتهى (٥).

والألف على الأول : للإطلاق ، وعلى الثانى : من أصل الكلمه (٦).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وأستعين الله فى ألفيه

مقاصد النحو بها محويّه /

يعنى : أطلب من الله الاستعانه بعد حمد الله ، والصيلاه على رسوله على نظم قصيده ألفيه ، والظاهر أنّ «فى» بمعنى «على» ، فإنّ الاستعانه وما تصرّف منها إنّما جاءت متعدّيه ب- «على» ، كقوله تعالى : (وَاللّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا ( ما )).

ص : ٣٠

١- والسين فيه للتحقيق ، أى : الذين تحقق كمالهم ، وهو نعت لآله ، وعلامه جره الياء ، واسم الفاعل المقرون ب- «أل» وتثنيته وجمعه يعمل عمل فعله بلا شرط فيرفع الفاعل ، وينصب المفعول إن كان فعله متعديا ، ويقتصر على رفع الفاعل إن كان فعله لازما ، و «أل» فى «المستكملين» اسم موصول على الأصح ، ظهر إعراب محلها فيما بعدها لكونها على صورته الحرف ، وفى «المستكملين» ضمير مستتر يعود على «أل» مرفوع على الفاعليه. انظر إعراب الألفيه : ٤ ، إرشاد الطالب النبيل (٤ / أ) ، شرح ابن باديس (٨ / أ).

٢- انظر إعراب الألفيه : ٤ ، شرح المكودى : ١ / ١٣ ، إرشاد الطالب النبيل (٤ / أ).

٣- هو يوسف بن الحسن بن محمد بن مسعود بن على بن عبد الله الحموى الشافعى المعروف بابن خطيب المنصوريه ، جمال الدين ، أبو المحاسن ، نحوى فقيه أصولى بيانى ، مفسر ناظم ، ولد سنة ٧٣٨ هـ ، وطلب العلم بحماه وأخذ عن بهاء الدين الأحمينى المصرى ، وبدمشق عن التاج السبكى وغيره ، ودرس وأفتى ورحل إليه الناس ، وتوفى بحماه سنة ٨٠٩ هـ ، من آثاره : شرح ألفيه ابن مالك ، شرح ألفيه ابن معطى ، شرح فرائض المنهاج ، وغيرها ، وله نظم. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة : ٤٢١ ، الضوء اللامع : ١٠ / ٣٠٨ ، شذرات الذهب : ٧ / ٨٧ ، البدر الطالع للشوكانى : ٢ / ٣٥٢ ، معجم المؤلفين : ١٣ / ٢٩٢ ، إيضاح المكنون : ١ / ١٢٠.

٤- فى الأصل : معموله.

٥- انظر إعراب الألفيه : ٤ ، وانظر شرح دحلان : ٤ ، شرح الألفيه لابن باديس (٨ / أ) ، إرشاد الطالب النبيل (٤ / أ) ، حاشيه الخضرى : ١ / ٩ - ١٠ ، حاشيه الأشمونى : ١ / ١٣.

٤- انظر إعراب الألفيه : ٤ ، إرشاد الطالب النبيل (٤ / أ).

تَصِفُونَ) [يوسف : ١٨] ، اللهم إنا أن يجعل «أستيعن» مضمنا معنى فعل يتعدى (١) ب- «فى» ، ك- «أستخير» وشبهه (٢) ، أو على لغه قليله (٣).

«وألفيه» : نسبه إلى «ألفين» إن قلنا بالشطر ، فيكون كل نصف بيتا مستقلا ، فتكون الأرجوزه ألفى بيت ، أو نسبه إلى «ألف» إن قلنا ليست الأبيات بمشطوره ، وهو الذى يدل عليه كلام الناظم ، بل قد نصّ على أنها ألف بيت ، كما نقله الهوارى (٤) ، فوجب أن يحمل على عدم الشطر ، وهو الأصل .

وهل البيت المشطور شعر أم لا؟ قال بالثانى الخليل (٥) ، واختلف فى .

ص : ٣١

١- فى الأصل : يتعد. انظر شرح المكودى : ١٤ / ١ .

٢- قال الخضرى فى حاشيته ( ١ / ١٠ ) : «وإنما قدرنا «أرجو» دون «أستخير» ، كما فى الأشمونى ، لما ورد عليه : إن الاستخاره للمتردد ، والمصنف جازم». انتهى. وانظر شرح الأشمونى : ١٤ / ١ ، شرح المكودى : ١٤ / ١ ، إرشاد الطالب النبيل (٤ / أ).

٣- انظر إعراب الألفيه : ٤ .

٤- انظر شرح الألفيه للهوارى (٣ / ب- - مخطوط). والهوارى هو : محمد بن أحمد بن على بن جابر الأندلسى الهوارى المالكى الضرير ، ويعرف بشمس الدين بن جابر ، أبو عبد الله ، عالم بالنحو والأدب وعلوم القرآن والفقه والحديث ، وهو من أهل مريه ، ولد سنة ٦٩٨ هـ (وفى بعض المراجع : ٧١٠ هـ) رحل إلى مصر والشام وأقام بحلب ، وتوفى ب- «البيره» سنة ٧٨٠ هـ ، من مؤلفاته : شرح ألفيه ابن مالك ، نظم كفايه المتحفظ ، شرح ألفيه ابن معطى ، وديوان شعر ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة : ١٤ ، الدرر الكامنه : ٣ / ٣٣٩ ، شذرات الذهب : ٦ / ٢٦٨ ، الأعلام : ٥ / ٣٢٨ ، معجم المؤلفين : ٨ / ٢٩٤ ، هديه العارفين : ٢ / ١٧ .

٥- قال السكاكى فى مفتاح العلوم (٢٥٩) : «والمثلث عند الخليل ، والمثنى عند الأَخفش ، والموحد عند الجميع سوى أبى إسحاق من قبيل الإسجاع لا- من قبيل الإشعار». وفى الإرشاد الشافى على متن الكافى فى علمى العروض والقوافى (٨٦) قال الدمهورى : «ذهب الأَخفش - كما فى الدمامينى - إلى أن المشطور والمنهوك ليسا من الشعر بل من السجع ، واتفق هو والخليل وأكثر العروضيين على أن ما كان على جزء واحد ليس شعرا بل هو سجع ، وخالفهم الزجاج وجعل من الشعر نحو قول القائل : موسى القمر ، غيث زخر ، يحيى البشر». انتهى. وانظر تهذيب اللغه للأزهري : ١٠ / ٦١٠ (رجز). وقال ابن سيده فى المحكم (٧ / ٢٠٦ - رجز) : «وهو عند الخليل شعر صحيح» وانظر اللسان : ٣ / ١٥٨٨ (رجز) تاج العروس : ٤ / ٣٦ (رجز). والخليل هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدى الأزدي اليمدى ، أبو عبد الرحمن ، إمام أئمه اللغه والنحو ، وأستاذ سيبويه ، وأول من وضع علم العروض ، وحصن به أشعار العرب ، ولد بالبصره سنة ١٠٠ هـ وتوفى بها سنة ١٧٠ هـ ، له من المؤلفات : العروض ، كتاب العروض ، كتاب العين ، الإيقاع ، الجمل ، النقط والشكل ، معانى الحروف ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة : ٢٤٣ ، طبقات النحويين واللغويين للزبيدي : ٤٢ ، إنباه الرواه : ١ / ٣٤١ ، أخبار النحويين البصريين : ٣٨ ، معجم الأدباء : ١١ / ٧٢ ، البدايه والنهايه : ١٠ / ١١١ ، روضات الجنات : ٢٧٢ ، مرآه الجنان : ١ / ٣٦٢ ، مفتاح السعاده : ١ / ٩٤ ، الأعلام : ٢ / ٣١٤ ، معجم المؤلفين : ٤ / ١١٢ .

الأول على سبعة مذاهب (١)، ذكرتها في شرحي على توضيح الخرجية.

وقوله: «مقاصد النحو» أي: جلّ مقاصده ومعظمه.

«محوّيه» أي: مجموعه بها، أي: فيها، ف- «الباء» بمعنى: «في»، وإنّما قدرنا هذا المضاف ليلتئم مع قوله آخرًا:

نظما على جلّ المهمّات اشتمل (٢)

قال الهوّاريّ: «لا شكّ أنّها قد حوت أكثر مقاصد النحو، وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلامه، لأنّ ما قارب الشيء / فله حكمه، وهذه الألفيه خلاصه ما في أرجوزته الكبيره المسماه ب- «الكافيه الشافيه»، ولهذا سمّي هذه: «الخلاصه» وقد أشار إلى ذلك في آخر هذا الكتاب، حيث قال:

أحصى من الكافيه الخلاصه» (٣)

انتهى (٤).

ص: ٣٢

١- الأول: أن العروض والضرب متحدان ذاتا ومختلفان اعتبارا، فباعتبار وقوع الجزء موقع آخر الشطر الأول - من البيت التام أو المجزوء - عروض، وباعتبار لزوم تقفيته - أي كونه محل القافيه - ضرب، ويسمى هذا القول قول المزج وإليه ذهب أبو العباس أحمد القنائي. الثاني: أن الموجود العروض لا الضرب، لأنه خاص بالشطر الثاني ولم يوجد هنا. الثالث: عكس الثاني، لأنّ العروض خاص بما كان سابقا على شطر، وما هنا ليس كذلك. الرابع: أن تجعل التفعيلتان الأوليان قسما وثانيتهما هي العروض، والتفعله الباقيه قسما مستقلا، وهي الضرب. الخامس: عكس الرابع، فتكون التفعله الأولى هي العروض، والثانيه من التفعيلتين الباقيتين هي الضرب. السادس: أن جزءه الأول منهوك النصف الأول من التام وعروض، وجزء الثاني منهوك النصف الثاني وضرب، والثالث زياده على البيت كالتريفيل، وعلى هذه الثلاثه كلا العروض والضرب موجود. السابع: أنه حذف أحد نصفى البيت التام من غير تعيين، وبقي الآخر، فأخره إما عروض أو ضرب وإلى هذا ذهب كثير من العروضيين منهم الأخفش والزجاج واختاره ابن الحاجب وعلى هذا القول: المشطور نصف بيت لا بيت كامل، فحيث لا مشطور في التحقيق عند أصحاب هذا القول. انظر في ذلك الإرشاد الشافى للدمهورى: ٨٥ - ٨٦.

٢- انظر إعراب الألفيه: ٤، ألفيه ابن مالك: ٢١٣.

٣- انظر ألفيه ابن مالك: ٢١٣.

٤- انظر شرح الألفيه للهوارى: (٣ / ب).

لغويّ: وله معان أشهرها القصد (١).

وعرفيّ: ومن أقربها قول بعضهم: التَّحْوُّ علم يعرف به أحكام الكلم العربيّه أفرادا وتركيبا (٢).

ص: ٣٣

١- ومن معاني النحو: الطريق، والمثل، والميل، وعند، ودون، يقال: هذا نحو هذا أي: مثله، وهذا نحو هذا أي: عنده، وفلان نحو فلان أي: دونه، ومن معانيه أيضا: الجهه نحو «توجهت نحو البيت» أي: جهه البيت، والقسم نحو «هذا على أربعة أنحاء» أي: أقسام، والأول - وهو القصد - أشهرها، وهو مصدر شائع في الأصل، أي: نحوت نحوا، كقصدت قصدا، ثم خص به انتماء هذا القبيل من العلم، كما أن الفقه في الأصل مصدر فقّهت الشيء، أي: عرفته، ثم خصّ به علم الشريعة من التحليل والتحرّيم. وقد ذكر أن سبب تسميه هذا العلم بذلك ما روى أنّ عليا رضي الله عنه لما أشار على أبي الأسود الدؤلي أن يضعه، وعلمه الاسم والفعل والحرف، وشيئا من الإعراب - قال: انح هذا النحو يا أبا الأسود. انظر اللسان: ٦ / ٤٣٧١ (نحا)، المصباح المنير: ٣ / ٥٩٦ (نحا)، الإيضاح في علل النحو للزجاجي: ٨٩ - ٩٠، شرح الأشموني: ١ / ١٦ - ١٧، شرح المرادي: ١ / ٩، ١١، شرح ابن الناظم: ١٨، حاشيه الخضري: ١ / ١٠، تاج علوم الأدب: ١ / ٩، شرح الفريد: ١٢٥، حاشيه ابن حمدون على المكودي: ١ / ١٤، أسرار النحو لابن كمال باشا: ٧٥، معجم المصطلحات النحويه: ٢١٨، الخصائص لابن جني: ١ / ٣٤.

٢- وهو بهذا قسيم الصرف، وهذا تعريف المتأخرين، أما تعريف القدماء له فهو - على ما حدّه صاحب المقرب - «علم مستخرج بالمقاييس المستنبطه من استقراء كلام العرب، الموصله إلى معرفه أحكام أجزائه التي تأتلف منها، وهو بهذا تعريف مرادف لعلم العربيّه وليس قسيما للصرف، بل يشمله. وحدّه السيد الشريف في التعريفات بقوله: «هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربيّه من الإعراب والبناء وغيرهما، وقيل: النحو علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال، وقيل: علم بأصول يعرف بها صحه الكلام وفساده»، وفي تاج علوم الأدب: «علم نظريّ بكيفيه التكلم بجمل الألفاظ العربيّه». وموضوع هذا الفن الكلمات العربيّه من حيث عروض الأحوال لها، حال أفرادها كالإعلال والإدغام والحذف والإبدال، أو حال تركيبها، كحركات الإعراب والبناء. وغايته: الاستعانه على فهم كلام الله ورسوله والاحتراز عن الخطأ في الكلام. وفائدته: معرفه صواب الكلم من خطئه. انظر في ذلك شرح المرادي: ١ / ١١، المقرب لابن عصفور: ١ / ٤٥، تعريفات الجرجاني: ٢٤٠، شرح الأشموني: ١ / ١٥، ١٦، شرح الألفيه لدحلان: ٤، تاج علوم الأدب للمرتضى: ١ / ٩، الاقتراح للسيوطي: ٢٩ - ٣١، حاشيه الصبان: ١ / ١٥، أسرار النحو: ٧٥، معجم المصطلحات النحويه: ٢١٧ - ٢١٨، التصريح على التوضيح: ١ / ١٤، معجم مصطلحات النحو د. عباده: ٢٧٧، حاشيه الخضري: ١ / ١٠، حاشيه ابن حمدون: ١ / ١٤، شرح ابن الناظم: ١٨، البهجه المرضيه للسيوطي: ٤.

ثم قال رحمه الله :

تقرب الأقصى بلفظ موجز

وتبسط البذل بوعد منجز (١)

أى : تقرب المعنى البعيد للإفهام هذه الألفيه ، مع أنها حاويه للمقصود الأعظم من النحو بلفظ موجز ، أى : بسبب وجازه اللفظ وتنقيح عبارته مع كثره المعانى ، إذ الموجز هو الكلام القليل الألفاظ ، الكثير المعانى .

وقوله : «وتبسط البذل ...» أى : توسع العطاء بما تمنحه لقراءتها من الفوائد ، واعدده بحصول مأربهم ، ناجزه بوفائها ، أى : مسرعه ، إذ المنجز : الموفى بسرعه (٢)(٣).

ثم قال :

وتقتضى رضا بغير سخط

فائقه ألفيه ابن معطى

أى : تطلب هذه الألفيه الرضا من قراءتها غير المشوب بالسخط حال كونها فائقه ألفيه ابن معطى .

و «رضا» : مصدر «رضى» على غير قياس ، إذ هو بكسر الراء والقياس فتحها (٤).

و «سخط» : بضم / السين المهمله ، وسكون الخاء المعجمه ، والقياس فتحها (٥).

و «ابن معطى» : هو الإمام أبو الحسن يحيى بن معطى (٦) بن عبد التور الزواوى الحنفى ، الملقب : زين الدين ، سكن دمشق طويلا ، واشتغل عليه خلق كثير ، ثم سافر إلى مصر ، وتصدر بالجامع العتيق (٧) بها لإقراء الأدب إلى أن توفى

ص : ٣٤

١- فى الأصل : موجز. انظر الألفيه : ٢.

٢- فى الأصل : سرعه. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥.

٣- انظر اللسان : ٦ / ٤٣٥١ (نجز) ، تاج العروس (نجز) ، المصباح المنير : ٢ / ٥٩ (نجز) ، شرح المكودى : ١ / ١٥.

٤- انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٧٤ ، إرشاد الطالب النبيل (٥ / ب) ، شرح دحلان : ١١٠ ، شرح المكودى : ١ / ٢١٨ ، إعراب الألفيه للشيخ خالد : ٤ ، شرح المرادى : ٣ / ٣٢.

٥- انظر شرح المكودى : ١ / ٢١٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٧٤ ، شرح دحلان : ١١٠ ، إعراب الألفيه : ٤ ، شرح المرادى : ٣ / ٣٢ ، إرشاد الطالب النبيل (٥ / ب).



٦- تقدمت مصادر ترجمته فى ص ٢.

٧- هو جامع عمرو بن العاص رضى الله عنه. انظر حاشيه الصبان : ١ / ١٧.

رحمه الله بالقاهرة فى سلخ ذى الحجه (١) سنة ثمان وعشرين وستّمائة (٢) ، ودفن من الغد على شفير الخندق (٣) بقرب ترابه الإمام الشافعى ، ومولده سنة أربع وستين (٤) وخمسّمائة (٥).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وهو بسبق حائز تفضيلا

مستوجب ثنائى الجميلا

أى : ابن معط بسبب سبقه حائز - بالحاء المهملة ، والرّأى - تفضيلى إياه ، فهو من باب إقامة السبب مقام المسبّب ، إذ الحائز للشىء هو الذى يضمّه إلى نفسه (٦).

وقوله : «مستوجب» (٧) أى : ابن معط أيضا مستوجب ومستحق ثنائى الجميل (٨) ، فالألف الذى فى «الجميل» للإطلاق ، وهل هو صفه كاشفه أو مخصّصه؟ مبنى على قولين :

فمن قال : إن الثناء مختص بالخير والشرّ (٩) ، قال بالتخصيص (١٠).

والأكثر على الأول (١١).

ص: ٣٥

- ١- كذا فى أكثر مصادر ترجمته ، وفى البدايه والنهائه (١٣ / ١٢٩) : «وفاته فى القاهرة فى مستهل ذى الحجه».
- ٢- أجمعت مصادر ترجمته على ذلك ، ونقل ابن كثير فى البدايه (١٣ / ١٣٤) عن ابن الساعاتى أن وفاته كانت سنة ٦٢٩ هـ.
- ٣- أى : حرف الخليج الذى حفره عمرو بن العاص بأمر عمر بن الخطاب رضى الله عنهما - ليحمل على السفن فيه الغلال إلى الحرمين متصلا بالبحر المالح. انظر حاشيه الصبان : ١ / ١٨.
- ٤- فى الأصل : ست وأربعين. انظر شرح المرادى : ١ / ١٣.
- ٥- وقد أجمعت مصادر ترجمته على ذلك. انظر المراجع المتقدمه فى ترجمته ص ٢.
- ٦- انظر إعراب الألفيه : ٤.
- ٧- فى الأصل : ومستوجب.
- ٨- فى الأصل : الجميلا.
- ٩- قال الزبيدى فى التاج (١٠ / ٦٣ - ثنى) : «قال ابن الأعرابى : يقال : أثنى إذا قال خيرا أو شرا ، وأثنى إذا اغتاب ، وعموم الثناء فى الخير والشر هو الذى جزم به كثيرون». وانظر اللسان : ١ / ٥١٧ (ثنى). وقال ابن دريد فى الجماهر (٣ / ٢٢٠) : «والاسم الثناء ولا يكون إلا فى الخير إذا كان ممدودا. وقال بعض أهل اللغه الثناء فى الخير والشر».
- ١٠- ومن قال : الثناء مختص بالخير قال بالكشف. انظر إعراب الألفيه للأزهري : ٤.
- ١١- أى : أنه صفه كاشفه. انظر إعراب الألفيه : ٤.

وقد أشار الناظم في هذا البيت إلى فضل المتقدم على المتأخر ، وما يستحقه السلف من ثناء / الخلف (١) ودعائهم.

ثم قال رحمه الله تعالى :

والله يقضى بهبات وافره

لى وله فى درجات الآخره

أى : «الله يقضى» أى : يحكم ، «بهبات» أى : عطايا (٢) ، «وافره» أى : كثيره (٣) ، ولم يقل : «وافرات» المطابق ل- «هبات» ، لأن جمع السلامه من جموع القله عند سيويه (٤) وأتباعه (٥) ، كذا قاله الشيخ خالد (٦).

ص: ٣٦

١- فى الأصل : الخلق. انظر شرح المرادى : ١٣ / ١.

٢- واحدا هبه ، وهى العطيه الخاليه عن الأعواض والأغراض ، فإذا كثرت سمي صاحبها وهابا. انظر شرح المكودى : ١٦ / ١ ، اللسان : ٦ / ٤٩٢٩ (وهب) ، شرح الأشمونى : ١٨ / ١.

٣- والوفر من المال والمتاع : الكثير الواسع. انظر شرح المكودى : ١٦ / ١ ، اللسان : ٦ / ٤٨٨١ (وفر) ، وفى شرح الأشمونى (١ / ١٨) : «وافره أى : تامه».

٤- هو عمرو بن عثمان بن قنبر ، مولى بنى الحارث ، أبو بشر ، الملقب بسيويه ، إمام العربيه المشهور ، توفى فى فارس فى أيام الرشيد سنه ١٨٠ هـ ، وقيل : ١٦١ هـ ، وقيل : ١٧٧ هـ. انظر ترجمته فى بغيه الوعاه : ٣٦٦ ، معجم المؤلفين : ٨ / ١٠ ، الأعلام : ٥ / ٨١.

٥- انظر الكتاب : ٢ / ١٤١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ١٨١٠ ، شرح المرادى : ٥ / ٣٥ ، التسهيل : ٢٦٨ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٩ ، شرح الأشمونى : ٤ / ١٢١ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٢ ، وفى شرح الرضى (٢ / ١٩١) وجمعا السلامه عندهم منها - أى من أبنيه القله - أيضا ، استدلالا بمشابهتهما للتثنيه فى سلامه الواحد ، وليس بشىء إذ مشابهه شىء لشىء لفظا لا يقتضى مشابهته له معنى أيضا ، ولو ثبت ما نقل أن النابغه قال لحسان - لما أنشده قوله : لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحي وأسيافنا يقطرن من نجده دما - قلت جفانك وسيوفك ، لكان فيه دليل على أن المجموع بالألف والتاء جمع قله وقال ابن خروف : جمعا السلامه مشتركان بين القله والكثره ، والظاهر أنهما لمطلق الجمع من غير نظر إلى القله والكثره فيصلحان لهما».

٦- انظر إعراب الألفيه للشيخ خالد : ١٥. والشيخ خالد هو : خالد بن عبد الله بن أبى بكر بن محمد بن أحمد الجرجاوى الأزهرى المصرى الشافعى ، ويعرف بالوقاد ، زين الدين ، ولد بجرجه من صعيد مصر سنه ٨٣٨ هـ ، وبرع فى النحو واللغه ، وتوفى بالقاهره سنه ٩٠٥ هـ ، من مؤلفاته المقدمه الأزهرية فى علم العربيه ، وتمرين الطلاب فى صناعه الإعراب (إعراب الألفيه) ، شرح التصريح على التوضيح ، وغيرها. انظر ترجمته فى الأعلام : ٢ / ٢٩٧ ، الضوء اللامع : ٣ / ١٧١ ، شذرات الذهب : ٨ / ٢٦ ، الكواكب السائره : ١ / ١٨٨ ، بدائع الزهور لابن إياس : ٢ / ٣٦١ ، روضات الجنات : ٢٧٠ ، معجم المؤلفين : ٤ / ٩٦ ، إيضاح المكنون : ١ / ١١٨ ، ٢٩٣ ، ٢ / ٢٢٩ ، ٥٤٣.

و «الدرجات» هي الطبقات من المراتب (١)، وقال أبو عبيده (٢): الدرّج إلى أعلى ، والدرك إلى أسفل» (٣).

ولو قال الناظم :

والله يقضى (٤) بهبات جمّه

لى وله ولجميع الأمّه

لكان أولى (٥).

ص: ٣٧

١- انظر اللسان : ٢ / ١٣٥١ (درج) ، الصحاح (درج) ، شرح المرادى : ١ / ١٣ ، شرح ابن باديس (١٠ / أ) ، شرح الأشموني : ١ / ١٨.

٢- فى الأصل : أبو عبيد. انظر شرح المرادى : ١ / ١٣. وأبو عبيده هو : معمر بن المثنى التيمى بالولاء البصرى ، أبو عبيده النحوى ، من أئمه العلم بالأدب واللغه ، ولد فى البصره سنه ١١٠ هـ (وقيل : ١١١) ، وقيل : ١١٤ ، وقيل : ١٠٨ ، وقيل : ١٠٩) ، استقدمه هارون الرشيد إلى بغداد سنه ١٨٨ هـ ، وقرأ عليه أشياء من كتبه ، وتوفى بالبصره سنه ٢٠٩ هـ (وقيل : ٢١١ ، ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢٠٨ ، ٢٠٧ هـ) ، له حوالى مئتى مؤلف منها مجاز القرآن ، أيام العرب ، معانى القرآن ، نقائض جرير والفرزدق وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاه : ٣٩٥ ، الأعلام : ٧ / ٢٧٢ ، نزهة الألباء : ١٣٧ ، أخبار النحويين البصريين : ٦٧ ، مرآه الجنان : ٢ / ٤٩ ، معجم المؤلفين : ١٢ / ٢٠٩ ، معجم الأدباء : ١٩ / ١٥٤.

٣- انظر اللسان : ٢ / ١٣٦٥ (درك) ، شرح المرادى : ١ / ١٣ ، شرح الأشموني : ١ / ١٨.

٤- فى الأصل : يعطى. انظر شرح ابن باديس (١٠ / أ).

٥- انظر شرح الألفيه لابن باديس (١٠ / أ) ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ١٦. وفى شرح الأشموني : (١ / ١٩) : وكان الأحسن أن يقول رحمه الله تعالى : والله يقضى بالرضا والرحمه لى وله ولجميع الأمّه وانظر شرح دحلان : ٥ ، إرشاد الطالب النبيل (٦ / أ) ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٢. وقال الملوى فى حاشيته (٥ - ٦) : «قال المكودى فى الشرح الكبير : ورد علينا عام ٧٦٩ طالب من العراق ذاكرا أن أهل العراق يزيّدون فى خطبه الأرجوزه - يعنى الألفيه - بيتا تامنا ، وهو : فما لعبد واجل من ذنبه غير دعاء ورجاء ربّه» انتهى. وانظر حاشيه ابن حمدون : ١ / ١٦.



ثم قال رحمه الله تعالى : أى : هذا باب شرح الكلام ، وشرح الكلم الذى (١) يتألف منه الكلام ، وتذكير ضمير «منه» العائد إلى «ما» مراعاة للفظها ، مع أنها واقعه على الكلم ، وهو من أسماء الأجناس التى يجوز معها التذكير والتأنيث ، قال الله تعالى : (نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ) [القمر : ٢٠] ، وفى موضع آخر : (نَخْلٍ خَاوِيَةٍ) (٢) [الحاقة : ٧].

ثم قال رحمه الله :

كلامنا لفظ مفيد كاستقم

واسم وفعل ثم حرف الكلم

الكلام فى اصطلاح اللغويين : عبارته عن القول ، وما كان مكتفياً بنفسه ، كما ذكره فى القاموس (٣).

ص : ٣٩

١- فى الأصل : التى . انظر إعراب الألفيه : ٥.

٢- انظر إعراب الألفيه : ٥.

٣- انظر القاموس المحيط للفيروزآبادى : ٤ / ١٧٢ ، وفى المصباح المنير : والكلام فى أصل اللغه عبارته عن أصوات متتابعه لمعنى مفهوم ، وفى شرح الشذور : وأما معناه فى اللغه فإنه يطلق على ثلاثه أمور : أحدها - الحدث الذى هو التكليم ، تقول : «أعجبنى كلامك زيدا» ، أى تكليمك إياه ، وإذا استعمل بهذا المعنى عمل عمل الأفعال ، كما فى هذا المثال ، والثانى - ما فى النفس مما يعبر عنه باللفظ المفيد ، وذلك كأن يقوم بنفسك معنى «قام زيد» أو «قعد عمرو» ونحو ذلك ، الثالث - ما تحصل به الفائدة سواء كان لفظاً أو خطأ أو إشاره أو ما نطق به لسان الحال ، والدليل على ذلك فى الخط : «القلم أحد اللسانين» وتسميتهم ما بين دفتى المصحف : كلام الله ، والدليل عليه فى اسم الإشاره قوله تعالى : (آيَتِكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْرًا) فاستثنى الرمز من الكلام ، والأصل فى الاستثناء الاتصال . انظر شرح الشذور لابن هشام : ٢٧ - ٢٩ ، المصباح المنير : ٢ / ٥٣٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٩ ، شرح الأزهريه للشيخ خالد : ٥٧ ، شرح الألفيه لابن باديس (١٠ / ب) ، ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ١٦ ، اللسان : ٥ / ٣٩٢٢ (كلم).

وفى اصطلاح المتكلمين : عبارته عن المعنى القائم بالنفس (١).

وفى اصطلاح النحويين : ما أشار إليه الناظم / بقوله : «لفظ مفيد» فاكتمى عن عزوه إلى اصطلاح النحويين بإضافته للضمير الدال على المتكلم ، ومع غيره ، وهو «نا» (٢).

و «اللفظ» فى الأصل مصدر لفظت الرّحى الدقيق ، إذا رمته (٣) إلى خارج (٤) ، والمراد به هنا الملفوظ به ، وهو الصوت الخارج من الفم المشتمل على بعض الحروف تحقيقاً كـ «زيد» ، أو تقديراً كالضمير المستتر فى نحو «زيد ضرب» (٥) .

ص : ٤٠

١- الكلام عند كثير من المتكلمين : المعنى القائم بالنفس ، والألفاظ عبارته عنه ، وهو المنافى لصفه السكوت والآفه ، وقد يسمى الكلام النفسانى ، قال الأختل : إنّ الكلام لفى الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً ويرى بعضهم : أن مسمى الكلام هو الألفاظ الداله على المعانى بالوضع . وبعضهم يرى : أن الكلام حقيقه فى النفسانى دون اللسانى . أما الأصوليون فإن الكلمه عندهم تسمى كلاماً دون النظر إلى الإفاده وعدمها . انظر لمع الأدله لإمام الحرمين الجوينى : ٩١ ، شرح الباجورى على الجوهره : ٧٨ - ٧٩ ، شرح العقائد النسفيه مع حاشيه الكستلى عليه : ٨٧ - ٨٨ ، المحصول فى علم أصول الفقه للرازى : ١ / ٢٣٥ ، الإحكام فى أصول الأحكام للآمدى : ١ / ٧١ ، شرح الكوكب المنير لابن النجار الحنبلى : ١ / ١٢٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٩ ، شرح الأزهرية للأزهرى : ٨ ، شرح ابن باديس (١٠ / ب).

٢- فالكلام عند النحاه هو اللفظ المفيد فائده يحسن السكوت عليها ، مثل «حضر عمرو» و «أنا قائم» ، و «رمضان شهر الصيام» . قال فى الهمع : «وأما فى الاصطلاح فأحسن حدودها وأخصرها أنه قول مفيد» . وفى المفصل : الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، وذاك لا يتأتى إلا فى اسمين كقولك : «زيد أخوك وبشر صاحبك» ، وفى فعل واسم نحو قولك : «ضرب زيد ، وانطلق بكر» وتسمى الجملة . انظر الهمع : ١ / ٢٩ ، المفصل : ٦ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٠ ، شرح المرادى : ١ / ١٤ ، الفصول الخمسون : ١٤٩ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٦١ ، التسهيل : ٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ١٥٧ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٢٠ ، النكت الحسان لأبى حيان : ٣١ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٩٦ ، تعريفات الجرجانى : ١٨٥ ، معجم مصطلحات النحو : ٢٦٠ ، كاشف الخصاصه : ٤ ، شرح دحلان : ٥ ، البهجه المرضيه : ٥ ، التبصره والتذكره للصيمرى : ١ / ٧٥ ، شرح الرضى : ١ / ٧ ، أسرار النحو : ٧٦ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٤ .

٣- فى الأصل : ارمته . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٩ .

٤- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٩ ، اللسان : ٥ / ٤٠٥٣ (لفظ) ، شرح ابن باديس : (١١ / أ) ، شرح الأزهرية : ٩ .

٥- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٩ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٠ ، شرح الأزهرية : ١١ / ١٢ ، شرح ابن باديس : (١١ / أ) .

«والإفاده» فى الأصل مصدر (١) «أفاد» بمعنى : دلّ دلالة مطلقه (٢) ، والمراد به هنا ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه من المتكلم (٣) على الأصحّ (٤).

وبين اللفظ والإفاده عموم وخصوص من وجه ، فيجتمعان فى مثل «زيد قائم» ، (ويوجد اللفظ بدون الإفاده ، كما فى المفرد) (٥) ، وتوجد الإفاده بدون اللفظ كما فى الإشاره.

وكلّ شيئين كان كلّ منهما أعمّ من الآخر من وجه (٦) (يجعل أحدهما جنسا والآخر فصلا) (٧) فيحترز بكلّ (٨) واحد منهما عمّا يشارك (٩) الآخر (من غيره) (١٠).

فيحترز ب- «اللفظ» عن الإشاره والكتابه ونحوهما ، إذ كلّ منهما مفيد وليس بلفظ ، ويحترز ب- «المفيد» عن المفرد ، والمركب (١١) غير المفيد ، كالأضافى نحو «غلام زيد» ، والمزجى ك- «بعلبك» ، والإسنادى المسمّى به ك- «برق نجره» إذ كلّ منهما لفظ وليس بمفيد.

وأما نحو «السّماء فوقنا ، والأرض تحتنا» (١٢) ، فالأصحّ أنه كلام ، كما أشار .

ص: ٤١

١- فى الأصل : مقدار. انظر التصريح على التوضيح : ٢٠ / ١ .

٢- انظر التصريح على التوضيح : ٢٠ / ١ .

٣- فى الأصل : التكلم. انظر التصريح على التوضيح : ٢٠ / ١ .

٤- ويحسنه عدّ السامع إياه حسنا بأن لا يحتاج فى استفاده المعنى إلى لفظ آخر ، لكونه مشتملا على المحكوم به أو عليه ، وقيل : من السامع بأن لا يطلب زائدا على ما سمع ، وقيل : منهما. قال السيوطى : أرجحها الأول لأنه خلاف التكلم ، فكما أن التكلم صفة المتكلم ، كذلك السكوت صفة أيضا. انظر الهمع : ١ / ٢٩ ، حاشيه الدسوقى على المغنى : ٢ / ٣٤ ، المطالع السعيدة للسيوطى : ٥٨ ، شرح الأزهرية : ١٤ ، ١٦ ، شرح الألفيه لابن باديس : (١١ / أ) ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٤ ، حاشيه الصبان : ١ / ٢٠ ، التصريح على التوضيح : ٢٠ / ١ .

٥- ما بين القوسين ساقط فى الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ٢١ / ١ .

٦- فى الأصل : جه. انظر التصريح على التوضيح : ٢١ / ١ .

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ٢١ / ١ .

٨- فى الأصل : يتحرز لكل. انظر التصريح على التوضيح : ٢١ / ١ .

٩- فى الأصل : يشاركه. انظر التصريح على التوضيح : ٢١ / ١ .

١٠- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ٢١ / ١ .

١١- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر التصريح على التوضيح : ٢١ / ١ .

١٢- فى الأصل : والنار تحتنا. انظر شرح الهوارى : (٤ / أ).



إليه أبو حيان (١) في تذكرته ، لاشتماله على النسبه التامه ، وهو يحقق كونه كلاما (٢).

وقوله : «كاستقم» مثال للكلام بعد تمام حده وفاقا لابن هشام (٣) ،

ص: ٤٢

١- هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الجياني الأندلسي ، أثير الدين ، أبو حيان ، من كبار العلماء في العربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات ، ولد سنة ٦٥٤ هـ ، وتولى تدريس التفسير بالمنصوريه ، والإقراء بجامع الأقمر ، وتوفى بالقاهره سنة ٧٤٥ هـ ، له من المؤلفات : البحر المحيط في تفسير القرآن ، التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، ارتشاف الضرب من كلام العرب ، التذكرة النحويه ، اللمحه البدرية ، النكت الحسان ، وغيرها. انظر ترجمته في : بغيه الوعاه : ١٢١ ، حسن المحاضره : ٣٠٧ / ١ ، طبقات القراء : ٢ / ٢٨٥ ، النجوم الزاهره : ١ / ١١١ ، معجم المؤلفين : ١٢ / ١٣٠ ، شذرات الذهب : ٦ / ١٤٥ ، الأعلام : ٧ / ١٥٢.

٢- لم أجد هذا الرأي لأبي حيان في الجزء الثاني من تذكره النحاه المطبوع ، وهذا الكتاب يقع في أربعة مجلدات كبار ، يبدو أن الثلاثة الباقية منها مفقوده والمطبوع هو الثاني فقط. قال السيوطي في الهمع ( ١ / ٣٠ ) : «وهل يشترط إفاده المخاطب شيئا يجله ، قولان : أحدهما : نعم ، وجزم به ابن مالك ، فلا يسمى نحو «السماء فوق الأرض ، والنار حاره ، وتكلم الرجل» - كلاما. والثاني : لا ، وصححه أبو حيان ، قال : وإلا كان الشيء الواحد كلاما وغير كلام ، إذا خوطب به من يجله ، فاستفاد مضمونه ثم خوطب به ثانيا ، ومحل الخلاف ما إذا ابتدئ به فيصح أن يقال : زيد قائم ، كما أن النار حاره بلا خلاف ، ذكره أبو حيان في تذكرته». انتهى. وإلى هذا ذهب أبو حيان في لمحته أيضا ، وهو في ذلك موافق للزمخشري في مفصله ، وابن الحاجب في كافيته. وإلى الرأي الأول ذهب الجزولي وابن معطي والحريري وغيرهم. انظر شرح الكافية لابن مالك : ١ / ١٥٨ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٥ ، شرح اللمحه لابن هشام : ١ / ١٧٨ - ١٧٩ ، شرح اللمحه للبرماوى : ١٦ ، المفصل : ٦ ، الكافية شرح الرضى : ١ / ٧ ، شرح الهوارى : ( ٤ / أ ) ، شرح ملحمة الأعراب للحريري : ٣١ ، حاشية الصبان : ١ / ٢١ ، شرح دحلان : ٥ ، التصريح مع حاشية يس : ١ / ٢١ ، المطالع السعيده : ٥٨ ، النكت الحسان لأبي حيان : ٣٣ ، شرح ابن يعيش : ١ / ١٨ ، ٢٠.

٣- هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المعروف بابن هشام ، جمال الدين ، أبو محمد ، من أئمة العربية ، ولد سنة ٧٠٨ هـ ، وقرأ العربية ، وأقام بمكة ، وتوفى بمصر سنة ٧٦١ هـ ، قال ابن خلدون : «مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له : ابن هشام ، أنحى من سيبويه» ، من مؤلفاته الكثيره : مغنى اللبيب عن كتب الأعراب ، شرح شذور الذهب ، الجامع الصغير ، شرح قطر النداء ، أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك ، نزهة الطرف في علم الصرف ، وغيرها. انظر ترجمته في بغيه الوعاه : ٢٩٣ ، الأعلام : ٤ / ١٤٧ ، النجوم الزاهره : ٦ / ١٩١ ، البدر الطالع : ١ / ٤٠٠ ، معجم المؤلفين : ٦ / ١٦٣ ، هديه العارفين : ١ / ٤٦٥.

والمرادى (١)، لا- من تميم الحدّ خلافا / للشارح (٢) والمكودى (٣) فإنهما قالا: «المفيد» شمل الفائده التي يحسن السكوت عليها - وهى التركيبه (٤) - فائده دلالة الاسم على مسماه ك- «زيد»، فاحتاج الناظم إلى إخراج الثانى بقوله: «كاستقم» (٥).

والجواب عنه: أنّ المفيد إذا أطلق فى عرفهم إنما ينصرف إلى المفيد الفائده التركيبه (٦) لا المفيد الدالّ على معنى مطلقا.

وقوله:

واسم وفعل ثم حرف الكلم

«ثم» هنا نائبه عن الواو التقسيميه (٧)، و «الكلم» هنا بمعنى: الكلمات أى: الكلم (٨) الثلاث المؤلف منها الكلام: اسم وفعل وحرف، وعلى هذا فلا

ص: ٤٣

- ١- انظر أوضح المسالك لابن هشام: ٥، شرح المرادى: ١ / ١٥، التصريح على التوضيح: ١ / ٢٣.
- ٢- هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائى الدمشقى الشافعى، بدر الدين، أبو عبد الله، ابن ناظم الألفيه، عالم بالنحو واللغه والعروض والمنطق وغيرها، ولد بدمشق، وسكن بعلبك مده، ثم رجع إلى دمشق وتصدر للإقراء والتدريس وتوفى بها كهلا سنه ٦٨٦ هـ. من مؤلفاته شرح الألفيه لوالده، كتاب فى العروض، المصباح فى اختصار المفتاح. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة: ٩٦، مفتاح السعاده: ١ / ١٥٦، معجم المؤلفين: ١١ / ٢٣٩، الأعلام: ٧ / ٣١، هديه العارفين: ٢ / ١٣٥.
- ٣- فى الأصل: الواو. ساقط. والمكودى هو: عبد الرحمن بن على بن صالح المكودى الفاسى المالكى، أبو زيد، عالم بالعربيه نسبتبه إلى بنى مكود (قبيله قرب فاس)، ولد بفاس وتوفى بها سنه ٨٠٧ هـ (وقيل: ٨٠١) من آثاره: شرح ألفيه ابن مالك، شرح مقدمه ابن آجروم، شرح المقصور والممدود لابن مالك، نظم المعرب والألفاظ وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة: ٣٠٠، الضوء اللامع: ٤ / ٩٧، شذرات الذهب: ٨ / ٤، الأعلام: ٣ / ٣١٨، هديه العارفين: ١ / ٥٢٩، معجم المؤلفين: ٥ / ١٥٦.
- ٤- فى الأصل: التركيبه. انظر شرح المكودى: ١ / ١٨.
- ٥- هذا كلام المكودى فى شرحه للألفيه (١ / ١٨)، أما الشارح (ابن الناظم) فنص كلامه فى شرح الألفيه (٢٠): «الكلام عند النحويين هو اللفظ الدال على معنى يحسن السكوت عليه، وهذا ما أراد به بقوله «مفيد كاستقم»، كأنه قال: الكلام لفظ مفيد فائده تامه يصح الاكتفاء بها، كالفائده فى «استقم» فاكتفى عن تميم الحد بالتمثيل». انتهى.
- ٦- فى الأصل التركيبه.
- ٧- فى الأصل: والتقسيه.
- ٨- فى الأصل: الكلم على.

حاجه إلى أنّها بمعنى : أسماء وأفعال وحروف ، كما زعم المكودي (١) ناظرا (٢) إلى أن ظاهر النّظم : أنّ ماهيّة الكلم تتوقّف على الأنواع الثلاثة ، ونحن نجد الكلم قد يوجد من نوعين منها ك- «زيد قام أبوه» ، بل من نوع واحد فقط ك- «زيد جاريته ذاهبه».

و «الكلم» اسم جنس جمعيّ (٣).

أمّا كونه اسم جنس فلاّنه (٤) يدلّ على ماهيّة من حيث هي (٥) ، وليس بجمع خلافا لما وقع في (شرح) (٦) الشّدور (٧) ، ولا اسم (٨) جمع خلافا لبعضهم (٩).

ص: ٤٤

١- قال المكودي في شرحه (١ / ١٨) : «وقوله : واسم وفعل ثمّ حرف الكلم الكلم : مبتدأ ، والخبر مقدم عليه ، وهو اسم وفعل ثم حرف ، والمراد : أسماء وأفعال وحروف».

٢- في الأصل : ناظر.

٣- وأقل ما يتناول ثلاث كلمات ، وعليه ابن مالك ، وقيل : الكلم اسم جنس ولا يقال إلا على ما فوق العشره ، وإذا قصد به ما دونها جمع بألف وتاء. وقيل : إفرادى يقع على القليل ، والكثير ك- «ما ، وتراب» وعليه الرضى. انظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٦ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٥ ، شرح الرضى : ١ / ٢ ، الهمع : ١ / ٣٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤ ، شرح المرادى : ١ / ١٩ ، شرح ابن الناظم : ٢٠ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٦.

٤- في الأصل : لأنه.

٥- وهذا مبنى على أن اسم الجنس موضوع للماهيه من حيث هي هي ، وهو ما مشى عليه بعض النحاه. واختار ابن الحاجب أنه موضوع للماهيه مع وحده لا بعينها ، ويسمى فردا منتشرا. انظر : حاشيه يس مع التصريح : ١ / ٢٤.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤.

٧- انظر شرح شذور الذهب لابن هشام (١١) ، وإلى ذلك ذهب السيرافى والجرجانى وجماعه ، ثم اختلف ، فقليل : جمع كثره ، وقيل : جمع قله. ورد بأن الغالب تذكيره ، والغالب على الجمع تأنيثه. انظر شرح الكتاب للسيرافى : ١ / ٤٩ ، المقتصد للجرجانى : ١ / ٦٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤ ، والهمع : ١ / ٣٦ ، اللسان : ٥ / ٣٩٢٢ (كلم) ، الأشموني مع الصبان : ١ / ٢٥ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٦.

٨- في الأصل : والاسم. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤.

٩- وذلك لأن له واحدا من لفظه ، والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤ ، الأشموني مع الصبان : ١ / ٢٥ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٦.

وأما كونه جمعياً (١) فلأنه يدلّ على أكثر من اثنين ، وليس بإفرادى لعدم صدقه على القليل والكثير.

واستفيد كونه اسم جنس للأنواع (٢) الثلاثة من قول الناظم :

واسم وفعل ثم حرف الكلم /

وكونه جمعياً (٣) من قوله : «واحد كلمه ...» الآتى.

ثم قال رحمه الله تعالى :

واحد كلمه والقول عم

وكلمه بها كلام قد يؤم

أى : واحد الكلم كلمه ، ولو قال : «واحد» ، تبع لابن معط (٤) لجاز (٥) ، كما أشرنا إليه عند قول الناظم : «الكلام وما يتألف منه» (٦).

و «الكلمه» : هى القول المفرد (٧) ، وفيه ثلاث لغات : كلمه ك- «نقه» (٨).

ص : ٤٥

١- فى الأصل : جمعا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤.

٢- فى الأصل : الأنواع. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤.

٣- فى الأصل : جمعا.

٤- حيث قال فى الدرر الألفية : اللفظ إن يفد هو الكلام نحو مضى القوم وهم كرام تأليفه من كلم واحد كلمه أقسامها أحدها انظر الدرر الألفية لابن معطى : ٥ ، الفصول الخمسون لابن معطى : ٤٣.

٥- حيث أن الكلم اسم جنس يتميز واحده بالهاء ، وفيه لغتان : التذكير والتأنيث ، فقال الناظم : «واحد» على اللغة الأولى ، وقال ابن معطى : «واحد» على الثانية. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥ ، شرح المرادى : ١ / ٢١.

٦- انظر ص ٣٢.

٧- قال السيوطى فى الهمع : وقد اختلفت عباراتهم فى حد الكلمه اصطلاحا ، وأحسن حدودها : «قول مفرد مستقل ، أو منوى معه». وفى التعريفات : وهى اللفظ الموضوع لمعنى مفرد. وتطلق الكلمه فى الاصطلاح مجازا على أحد جزأى المركب نحو

«امرئ القيس» فمجموعهما كلمه حقيقه ، وكل منهما كلمه مجازا. انظر فى ذلك الهمع : ١ / ٣ - ٤ ، التسهيل : ٣ ، شرح دحلان

: ٦ ، الفصول الخمسون : ١٤٩ ، التعريفات : ١٨٥ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٥٩ ، شرح الرضى : ١ / ٨ ، شرح ابن يعيش : ١ /

١٨ - ١٩ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٢ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٦ ، شرح المرادى : ١ / ٢١ ، أسرار النحو : ٧٥ ، معجم مصطلحات

النحو : ٢٦٠ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٩٦ - ١٩٧ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣.

٨- النّبقه : واحده النّبق وهو ثمر السدر. انظر اللسان : ٤ / ٤٣٢٨ (نبق).

وهي الفصحى ، وهي لغة أهل الحجاز ، وكلمه ك- «سدره» (١) ، وكلمه ك- «تمره» ، وهما لغتان لبنى تميم ، كذا قاله ابن هشام (٢).

وتعقبه شعبان في عزوهما إلى بنى تميم ، وإلى هذه الثلاث لغات أشار في ألفيته بقوله (٣) :

فيها ثلاث من لغات الأمم

كلمه وكلمه وكلمه

وقوله : «والقول عم» يعنى : أن القول يعم الكلام ، لانطلاقه على المفيد وغيره ، والكلم ، لانطلاقه على المركب من كلمتين فأكثر ، والكلمه ، لانطلاقه على المفرد والمركب ، فعلم أن بين القول والكلام ، والكلم والكلمه عموما وخصوصا مطلقا ، لصدقه عليهم وانفراده في مثل «غلام زيد» ، فإنه ليس كلاما لعدم الفائدة ، ولا كلما لعدم الثلاثه ، ولا كلمه لأنه ثنتان.

وأن القول على الأصح : عباره عن اللفظ (المفرد أو) (٤) المركب الدال على معنى يصح السكوت عليه أولا (٥).

وقد يطلق القول لغه ويراد به الرأى والاعتقاد ، نحو «قال الشافعي (بحل) (٦) كذا» أى : رأى ذلك واعتقد (٧).

وقوله :

وكلمه بها كلام قد يؤم

ص : ٤٤

١- السدره : واحده السدر ، وهو شجر النبق. انظر اللسان : ٣ / ١٩٧١ (سدر).

٢- انظر شرح الشذور لابن هشام : ١١ ، شرح اللمحه لابن هشام : ١ / ١٥٨.

٣- انظر ألفيه شعبان الآثارى (كفايه الغلام فى إعراب الكلام) : ٣٦.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٧.

٥- فشمّل الكلمه والكلام والكلم شمولاً بديلاً ، أى : أنه يصدق على كل منها أنه قول إطلاقاً حقيقياً ، ويقابل القول الأصح أقوال : فقيل : القول عباره عن اللفظ المركب المفيد ، فيكون مرادفاً للكلام. وقيل : هو عباره عن المركب خاصه مفيداً كان أو غير مفيد ، فيكون أعم مطلقاً من الكلام والكلم ، ومبايناً للكلمه. وقيل : إنه مرادف للكلمه. وقيل : إنه مرادف للفظ. انظر شرح الأشمونى : ١ / ٢٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٧ ، الهمع : ١ / ٣٩ ، شرح المرادى : ١ / ٢١ ، شرح دحلان : ٦ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٧ ، حاشيه الصبان : ١ / ٢٦ ، حاشيه يس : ١ / ٢٧ ، معجم مصطلحات النحو : ٢٥٦.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٨.

٧- وهو إطلاق مجازى إجماعاً. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٨ ، الهمع : ١ / ٣٥ ، شرح المرادى : ١ / ٢١.

يعنى : أن الكلمة لغيره يقصد بها الكلام مجازاً ، من باب تسميه الشيء باسم جزئه ، نحو قوله تعالى / : (كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا) [المؤمنون : ١٠٠] (أى) (١) : إن مقالته من قال : (رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ) [المؤمنون : ٩٩ - ١٠٠] - كلمته ، ونحو قوله عليه السلام : «أصدق كلمه قالها الشاعر (كلمه لبيد) (٢) :

٣- ألا كل شيء ما خلا الله باطل \*\*\*... (٣) (٤)

ص: ٤٧

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ٢٨ / ١.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الأشموني : ٢٨ / ١. وليد هو ابن ربيعه بن مالك بن جعفر العامري ، أبو عقيل ، أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهليه ، ومن أهل عاليه نجد ، أدرك الإسلام فأسلم ، وترك الشعر فلم يقل في الإسلام إلا بيتاً واحداً ، سكن الكوفه ، وعاش عمراً طويلاً ، وهو أحد أصحاب المعلقات ، توفي سنه ٤١ هـ ، وله ديوان شعر صغير ، ترجم إلى الألمانية. انظر ترجمته في الأعلام : ٣ / ٢٤٠ ، جمهره أشعار العرب : ٣٠ ، معجم المؤلفين : ٨ / ١٥٢ ، الخزانة : ١ / ٢٤٦ ، سمط اللآلئ للأويني : ١ / ١٣.

٣- من الطويل ، من قصيده لبيد العامري في ديوانه (٢٥٦) رثى بها النعمان بن المنذر ملك الحيره ، وعجزه : وكل نعيم لا محاله زائل أورده المؤلف شاهداً لإطلاق الكلمه على الكلام ، وهو مجاز مهمل عند النحويين مستعمل عند المتكلمين ، وهو من باب تسميه الشيء باسم جزئه على سبيل التوسع. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩ ، الشواهد الكبرى للعيني : ١ / ٥ ، ٣ / ١٣٤ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٨ ، ٢ / ١٦٤ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٧٨ ، شذور الذهب : ٢٦١ ، مغنى اللبيب : ١٣٣ ، ١٩٦ ، ٢١٩ ، ٣٥٢ ، الهمع : ١ / ٨٩٢ ، الدرر اللوامع للشنقيطي : ١ / ٢ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، حاشيه يس : ١ / ٣٥٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٧٢٢ ، شرح أبيات المغنى للبغدادي : ٣ / ١٥٤ ، شرح شواهد المغنى للسيوطي : ١ / ١٥٠ ، المطامع السعيده : ٥٩ ، ٣٤٣ ، الدرره المضيئه للأنباسي (رساله ماجستير) : ١٠٥.

٤- الحديث بهذا اللفظ في صحيح البخارى : ٨ / ٤٣ (كتاب الأدب - باب ما يجوز من الشعر) ، وفتح البارى لابن حجر : ١٠ / ٥٣٧. وروى الحديث بروايات عديده منها «أصدق كلمه قالها شاعر كلمه لبيد ..» ، «أصدق كلمه قالتها العرب كلمه لبيد» ، «إن أصدق كلمه قالها الشاعر قول لبيد» ، «أشعر بيت قالتها العرب قول لبيد». انظر صحيح مسلم حديث رقم : ٢٢٥٦ ، سنن الترمذى حديث رقم : ٢٨٥٣ ، ٢٨٤٩ ، مسند أحمد : ٢ / ٣٩١ ، ٤٤٤ ، ٤٢٧ / ٤ ، تهذيب الآثار للطبرى : ٢٥ - ٢٧. وانظر أبيات المغنى : ٣ / ١٥٧ - ١٥٨ ، ٣ / ٧ ، الخزانة : ٢ / ٢٥٥ ، شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنبارى : ٥١٠ ، شرح ابن الناظم : ٢٢ ، شرح دحلان : ٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٨ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٥٣.

وقولهم: «كلمه الشهاده»، يريدون (١): لا إله إلا الله محمد رسول الله، وذلك كثير لا قليل، كما يفهم من

النظم، لأن «قد يفعل» يشعر بالتقليل في عرف المصنّفين، كما ذكره (٢) ابن هشام (٣).

ويطلق الكلام لغه ويراد به المفرد، نحو «زيد» في «من أنت زيد» عند سيبويه (٤).

ويطلق الكلم لغه، ويراد به الكلام نحو «الكلم الطيب»، ذكر هذه الشيخ خالد في (شرح) (٥) التوضيح (٦).

ثم قال:

بالجرّ والتّونين والتّدا وأل

ومسند للاسم تمييز حصل

لما ذكر (أنّ) (٧) أنواع (٨) الكلم ثلاثه: اسم، وفعل، وحرف (٩) - أخذ.

ص: ٤٨

١- في الأصل: يردون. انظر التصريح على التوضيح: ٢٩ / ١.

٢- في الأصل: ذكر. انظر التصريح على التوضيح: ٢٩ / ١.

٣- انظر أوضح المسالك (باب الإمالة): ٢٩٣، التصريح على التوضيح: ٢٩ / ١، ٣٥١ / ٢.

٤- قال سيبويه في الكتاب (١ / ١٦٢): «ومثله قول بعض العرب: «من أنت زيد» أي: من أنت كلامك زيد». وانظر الكتاب: ١ /

١٤٧، التصريح على التوضيح: ١ / ٢٨. وقال الشيخ خالد في (١ / ١٧٧): «من حذف المبتدأ وجوبا قولهم: «من أنت زيد»،

بالرفع، ف- «زيد» خبر لمبتدأ محذوف وجوبا، أي: المذكورك زيد وهذا التقدير أولى من تقدير سيبويه: «كلامك زيد» لأن

المعاني لا يخبر عنها بالذوات، ولأن زيدا ليس بكلام لعدم تركيبه. وأجيب بأنه من باب إطلاق الكلام على المفرد، وهو جائز

لغه كما جاء في عكسه وهو إطلاق الكلمه على الكلام، والمعنى على التقديرين: أن شخصا ذكر زيدا وهو ليس أهلا لذكره

فقليل له: «من أنت زيد» يروى برفع «زيد»، ونصبه، فالرفع على ما مر، والنصب بفعل محذوف وجوبا والتقدير: من أنت تذكر

زيدا، ومن ثم قال ابن طاهر في الرفع التقدير: المذكورك زيد، فيكون المقدر في الرفع من لفظ المقدر في النصب، والترم

حذف الرفع، كما التزم حذف الناصب نص عليه سيبويه، وأفاد ذلك تعظيم «زيد» وإجلاله، وتحقير المخاطب وإذلاله». انتهى.

وانظر إرشاد الطالب النبيل (١٠٥ / ب)، أوضح المسالك: ٤٢، الهمع: ٣ / ٢٠، ارتشاف الضرب: ٢ / ٢٨٠.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٦- انظر شرح التصريح على التوضيح: ١ / ٢٨.

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٨- في الأصل: الأنواع.

٩- فالاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمته الثلاثه، وهو ينقسم إلى اسم عين، وهو الدال على معنى يقوم



بذاته كـ - «زيد وعمرو»، وإلى اسم معنى وهو ما لا يقوم بذاته ، سواء كان معناه وجوديا كالعلم ، أو عدميا كالجهل. والفعل ما دل على معنى فى نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، وقيل : الفعل كون الشئ مؤثرا فى غيره ، كالقاطع ما دام قاطعا ، وعرفه سيبويه بقوله : الفعل أمثله أخذت من لفظ إحداه الأسماء ، وبنيت لما مضى ولما يكون ولما هو كائن لم ينقطع ، وحده بعض النحويين بأنه ما كان صفة غير موصوف أى : يوصف به ولا يكون موصوفا ، نحو «هذا رجل يقوم» ف- «يقوم» صفة ل- «رجل» ولا- يجوز أن تصف «يقوم» بشئ. والحرف : ما دل على معنى فى غيره ، نحو «من ، وإلى» وما أشبه ذلك ، وعرفه بعض النحويين بقولهم : الحرف ما خلا- من دليل الاسم والفعل ، وقال آخرون : الحرف ما لا يستغنى عن جملة يقوم بها ، نحو «لن يقوم زيد» ، قال الزجاجى : وهذا وصف للحرف صحيح وليس بحد له. وقد أطلقه سيبويه على الضمائر ، كما أطلقه على أفعال المقاربه وكأنه يريد بالحرف الكلمة. انظر الإيضاح فى علل النحو للزجاجى : ٥٢ - ٥٣ ، ٥٤ - ٥٥ ، تعريفات الجرجانى : ٢٤ ، ٨٥ ، ١٦٨ ، الهمع : ٧ / ١ ، الكتاب : ٢ / ١ ، ٣٩٣ ، ٤٧٩ ، الفصول الخمسون : ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، شرح الرضى : ٩ / ١ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٧٤ - ١٧٥ ، ٦٣ ، معجم مصطلحات النحو : ١٠١.

يذكر لكل واحد منها علامه يمتاز بها عن قسيميه (١)، فذكر للاسم خمس علامات :

الأولى (٢) : الجرّ ، وهو عبارة البصريين ، وعبارة الكوفيين (٣) : الخفض (٤) ، والمراد به : الكسره التي يحدثها عامل الجرّ أو نائبها ، سواء كان العامل حرفا ، أم إضافه ، أم تبعيه ، وقد اجتمعت في البسمله ، ف- «اسم» مجرور بالحرف ، و «الله» مجرور بالإضافه ، و «الرّحمن» بالتبعيه (٥).

هذا هو الجارى على الألسنه ، والتحقيق خلافه ، لأنّ جرّ المضاف إليه بالمضاف ، وليست التبعيه العامل ، وإنّما العامل (عامل) (٦) المتبوع فى غير البدل (٧) ، كما بينت ذلك فى إعرابى للخزرجيه .

ص : ٤٩

١- فى الأصل : قسيميه .

٢- فى الأصل : الأول .

٣- فى الأصل : الكوفيون . انظر شرح المكودى : ٢٠ / ١ .

٤- أما الجر فإنما سمي بذلك لأن معنى الجر الإضافه ، وذلك أن الحروف الجاره تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها ، كقولك : «مررت بزید» فالباء أوصلت مرورك إلى زید . وأما الخفض فهو بمعنى الجر ، تسميه أطلقها الكوفيون معللين لها بانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به وميله إلى إحدى الجهتين . انظر شرح ابن يعیش : ١١٧ / ٢ ، شرح المكودى : ٢٠ / ١ ، الإيضاح للزجاجى : ٩٣ ، معجم المصطلحات النحويه : ٤٣ ، ٧٦ ، مصطلحات الكوفيين النحويه (رساله ماجستير) : ٢١٤ .

٥- والرحيم أيضا ، فهما مجروران بالتبعيه لأنهما صفتان . انظر التصريح على التوضيح : ٣٠ / ١ ، شرح اللمحه لابن هشام : ١ / ٢٣٤ ، إعراب الألفيه : ٣ .

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر التصريح على التوضيح : ٣٠ / ١ .

٧- قال ابن هشام فى شرح الشذور (٣١٧) : «وإنما لم أذكر المجرور بالتبعيه - كما فعل جماعه - لأنّ التبعيه ليست عندنا هى العامله ، وإنما العامل عامل المتبوع وذلك فى غير البدل» . وقال السيوطى فى الهمع (٤ / ١٥٣) : الجر إما بحرف أو إضافه لا ثالث لهما ، ومن زاد التبعيه فهو رأى الأخفش مرجوح عند الجمهور» . وانظر التصريح على التوضيح : ٣٠ / ١ ، ٢٤ / ٢ ، أوضح المسالك : ١٣٨ ، الهمع : ٤ / ٢٦٥ ، شرح الرضى : ١ / ٢٥ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٨ ، حاشيه الصبان : ٣٠ / ١ ، إرشاد الطالب النبيل (٩ / ب) .

الثانية (١): التنوين / وهو نون ساكنه تلحق الآخر لفظا لا خطا لغير توكيد.

فخرج بـ «السكون» النون في «رعشن» للمرتعش (٢) لتحركها وصلا ، وبـ «الآخر» النون في «منكسر» (٣) ، لأنها لم تلحق الآخر ، وبـ «لا خطا» النون اللاحقه لآخر القوافي ، وبـ «غير توكيد» نون (لنسفعن) (٤) [العلق : ١٥] على تقدير رسمها في الخط ألفا.

وأنواع التنوين الخاصه بالاسم أربعة :

- تنوين التمكين ، ك- «زيد».

- والتنكير ، ك- «سيويه» ، إذا أردت شخصا ما.

- والمقابله ، ك- «مسلمات» (٥).

- وال عوض ، ك- «جوار (٦) ، ويومئذ» (٧).

ص: ٥٠

١- فى الأصل : الثانى. انظر التصريح على التوضيح : ٣٠ / ١.

٢- انظر اللسان والصحاح (رعش) ، التصريح على التوضيح : ٣١ / ١.

٣- فى الأصل : منكسره. انظر التصريح على التوضيح : ٣١ / ١.

٤- (كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَشْفَعَنَّ بِالنَّاصِيَةِ).

٥- وهو اللاحق لما جمع بألف وتاء مزيدين ، سمي بذلك لأنه قابل النون فى جمع المذكر السالم ، وليس بتنوين الصرف -

خلافاً للربعى - بدليل ثبوته بعد التسميه كما ثبتت النون فى نحو «عرفات». انظر التصريح على التوضيح : ٣٣ / ١ ، شرح الرضى :

١٣ / ١ ، شرح المرادى : ٢٥ / ١ ، شرح ابن عقيل : ١٩ / ١ ، الهمع : ٤٠٦ / ٤ ، شرح الأشموني : ٣٦ / ١.

٦- جوار جمع جاريه ، تطلق على السفينه والشمس لجريهما فى البحر والفلك ، ومنه قيل للأمه : جاريه على التشبيه لجريها

مستسخره فى أشغال موالها ، والأصل فيها الشابه لخفتها ، ثم توسعوا حتى سمو كل أمه جاريه وإن كانت عجوزا. والتنوين فى

«جوار» عوض عن حرف ، وأصلها «جوارى» بالضم والتنوين ، استثقلت الضمه على الياء فحذفت ، ثم حذفت الياء لالتقاء

الساكنين ، ثم حذفت التنوين لوجود صيغه منتهى الجموع تقديرا ، لأن المحذوف لعله كالثابت فخييف رجوع الياء لزوال

الساكنين فى غير المتصرف المستقل لفظا بكونه منقوصا ، ومعنى بكونه فرعا ، فعوضوا التنوين من الياء ، لينقطع طمع رجوعها -

وهذا مبنى على تقديم الإعلال على منع الصرف ، وهو مذهب سيويه والجمهور - أو للتخفيف بناء على حمل مذهبهم على

تقديم منع الصرف على الإعلال ، فأصله بعد منع صرفه «جوارى» بإسقاط التنوين ، استثقلت الضمه على الياء فحذفت ، ثم

حذفت الياء تخفيفا وعوض عنها التنوين لئلا يكون فى اللفظ إخلال بالصيغه. ومذهب المبرد والزجاج أن التنوين فيه عوض عن

حركه الياء ، ومنع الصرف مقدم على الإعلال ، فأصله بعد منع صرفه «جوارى» بإسقاط التنوين ، استثقلت الضمه على الياء

فحذفت ، وأتى بالتونين عوضاً عنها ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين. وكذا يقال في حاله الجر على الأقوال الثلاثة. انظر حاشيه  
الصبان : ١ / ٣٥ ، المصباح المنير : ١ / ٩٨ (جرى) ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٢١ ، اللسان : ١ / ٦١٠ (جرا) ، حاشيه الخضرى : ١ /  
٢٠ ، حاشيه فتح الجليل على شرح ابن عقيل : ١٤ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٠ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٤ ، المنصف : ٢ /  
٧٠ - ٧١.

٧- والتونين فيه عوض عن الجملة التى تضاف «إذ» إليها ، فإن الأصل : يوم إذ كان كذا ، وقد يكون التونين عوضاً عن كلمه ،  
نحو قوله تعالى : (قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ) أى : كل إنسان ، ثم حذف «إنسان» المضاف إليه ، وعوض عنه التونين. انظر شرح  
الأشمونى : ١ / ٣٥ ، شرح الرضى : ١ / ١٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٠ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٢١ ، الهمع : ١ / ١٠ ، شرح  
المرادى : ١ / ٢٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٤.

الثالثة : النداء ، والمراد به كون الكلمه مناداه ، نحو «يا أيها الرجل».

وأما نحو قوله تعالى : (يا لَيْتِنَا تَرَدُّدًا) [الأنعام : ٢٧] ، فليست «يا» للنداء ، بل حرف تنبيه ، ولو سلم : فالمنادى محذوف تقديره : يا قوم ليتنا نردّ (١).

الرابعه : أل ، وهى الألف واللام ، سواء كانت زائده كـ «اليزيد» (٢) أو غير (٣) زائده كـ «الرجل» والمراد بها : غير الموصوله ، والاستفهاميه ، فإنّ الموصوله قد تدخل على الفعل المضارع كقول الفرزدق (٤) :

٥- ما أنت بالحكم الترضى حكومته \*\*\*... (٥)

ص: ٥١

- ١- فى الأصل : ليت قومى . بدل : ليتنا نرد .
- ٢- فى الأصل : كيزيد . انظر شرح المكودى : ٢٢ / ١ .
- ٣- فى الأصل : أو غيره . انظر شرح المكودى : ٢٢ / ١ .
- ٤- هو همام بن غالب بن صعصعه بن ناجيه بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم التميمى المعروف بالفرزدق ، أبو فراس ، شاعر من النبلاء من أهل البصره ، عظيم الأثر فى اللغه ، ويشبهه بزهير بن أبى سلمى ، كان شريفاً فى قومه عزيز الجانب وكان لا ينشد بين يدي الخلفاء والأمراء إلا قاعداً ، توفى بالبصره سنه ١١٠ هـ (وقيل : ١١١ ، وقيل : ١١٢ ، وقيل : ١١٤ هـ) ، وترك ديوان شعر له . انظر ترجمته فى معجم الأدباء : ١٩ / ٢٩٧ ، الأعلام : ٨ / ٩٢ ، معجم المؤلفين : ١٣ / ١٥٢ ، معجم الشعراء للمرزبانى : ١١٦ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، الخزانة للبغدادى : ١ / ١٠٥ .
- ٥- صدر بيت من البسيط للفرزدق (وليس فى ديوانه) ، وعجزه : - - ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل وهو ثانى بيتين له يهجو بهما أعرابيا من بنى عذره فضل جريرا عليه وعلى الأخطل فى مجلس عبد الملك بن مروان ، وأولهما : يا أرغم الله أنفا أنت حامله يا ذا الخنا ومقال الزور والخطل الأصيل : الحسيب ، ويروى : «البليغ» بدل «الأصيل» . والجدل : شدة الخصومه . والاستشهاد فيه على دخول الألف واللام فى الفعل المضارع تشبيها له بالصفه ، لأنه مثلها فى المعنى ، وهذا ضروره عند النحويين ، وقال ابن مالك ليس بضروره لتمكن الشاعر من أن يقول : ما أنت بالحكم المرضى حكومته . انظر الشواهد الكبرى : ١ / ١١١ ، ٤٤٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٨ ، ١٤٢ ، شرح الأشموني : ١ / ١٥٦ ، ١٦٥ ، الإنصاف : ٢ / ٥٢١ ، المقرب : ١ / ٦٠ ، الخزانة : ١ / ٣٢ ، شذور الذهب : ١ / ٨٥ ، شرح شواهد الشذور للفيومي : ٥ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٧٨ ، شواهد الجرجاوى : ٢٣ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٨٦ ، الضرائر لابن عصفور : ٢٨٨ ، الهمع (رقم) : ٢٥٩ ، الدرر اللوامع : ١ / ٦١ ، المكودى مع ابن حمدون : ٦٧ ، شرح ابن الناظم : ٩٣ ، شرح المرادى : ١ / ٣٥ ، ٢٣٩ ، شرح دحلان : ٣٥ ، البهجه المرضيه : ٣٤ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١١٢ ، كاشف الخصاصه : ٤٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ١٦٣ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٢٥ ، المطالع السعيده : ١٦٦ ، شرح اللمحه لابن هشام : ١ / ١٦٨ ، ٢٦١ ، ٩١ / ٢ ، الجامع الصغير لابن هشام : ٣١ ، التوطئه للشلوبيني : ١٧٢ .

والاستفهامية قد تدخل على الفعل الماضي ، نحو «أل فعلت» بمعنى : هل فعلت (١).

الخامسة : الإسناد إليه ، وهو أن تنسب إليه ما يحصل به الفائدة التامة ، كما فى نسبة القيام إلى تاء «قمت» ، وكما / فى نسبة «الإيمان» إلى «أنا» فى قولك : «أنا مؤمن».

ولا فرق بين الإسناد المعنويّ - كما مرّ - واللفظيّ ، نحو «ضرب» فعل ماض ، و «من» حرف جرّ ، إذ لا يسند إلى الفعل والحرف إلّا محكوما باسميّتهما (٢) كما قاله ابن مالك فى منظومته الكبرى (٣).

ص : ٥٢

١- حكاه قطرب عن أبي عبيده. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٣٩ ، الممتع فى التصريف : ١ / ٣٥١ ، سر الصنّاعه لابن جنى : ١ / ١٠٦.

٢- فى الأصل : باسميّتهما. انظر إرشاد الطالب النييل (١٣ / أ).

٣- فعلى الحكايه تبقيهما على ما كانا عليه من حركه أو سكون ، وعلى الإعراب ترفعهما على الابتداء ، قال ابن مالك فى الكافيه : وإن نسبت لأداه حكما فاحك أو اعرب واجعلنها اسما وقال فى شرحها : وإذا نسبت إلى حرف أو غيره حكم هو للفظه دون معناه جاز أن يحكى ، وجاز أن يعرب بما تقتضيه العوامل ، فمن الحكايه قول النبى صلى الله عليه وسلم : «إياكم و «لو» فإن «لو» تفتح عمل الشيطان» ، ومن الإعراب قول الشاعر : ليت شعرى وأين منى ليت إنّ لواء وإنّ ليتا عناء انظر الكافيه وشرحها لابن مالك : ٤ / ١٧١٦ ، ١٧٢٢ - ١٧٢٣ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٩ ، إرشاد الطالب النييل (١٣ / أ).

ثم قال :

بتا فعلت وأتت ويا افعلى

ونون أقبَلنَّ فعل ينجلي

أى : ينجلي الفعل ويتضح عن قسيميه (١) الاسم والحرف بأربع علامات :

إحداها (٢) : «تاء» ضمير الفاعل متكلما كان كـ «قمت» - بضمّ التاء - أو مخاطبا كـ «تباركت» - بفتحها - أو مخاطبه كـ «أحسنت» (٣) - بكسرها ، وإلى هذا أشار الناظم بقوله : «بتا فعلت».

الثانيه : تاء التأنيث الساكنه كـ «أتت» ، ولا التفات إلى عروض الحركه ، نحو قوله (٤) تعالى : (قَالَتْ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ) [يوسف : ٥١] ، وأما المتحركه فتختصّ بالاسم كـ «قائمه» وقد تتصل بالحرف نحو (ولات) (٥) حِينَ مَنَاصٍ [ص : ٣].

الثالثه : ياء المخاطبه كـ «قومي» ، وبهذه العلامه ردّ على (قول) (٦) الزّمخشرى (٧) : «إِنَّ هَاتِ بِكسر التّاء - و «تعال» - بفتح اللام - اسما فعليين» (٨) ، فإنّ الصحيح أنّهما فعلا أمر ، لدالتهما على الطّلب ، وقبولهما «ياء»

ص: ٥٣

١- فى الأصل : قسيميه. انظر التصريح على التوضيح : ٣٩ / ١ .

٢- فى الأصل : أحداها. التصريح على التوضيح : ٣٩ / ١ .

٣- فى الأصل : أحنت. انظر التصريح على التوضيح : ٤٠ / ١ .

٤- فى الأصل : له. انظر التصريح على التوضيح : ٤٠ / ١ .

٥- فى الأصل : الواو. ساقط.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٧- هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزّمخشرى ، الخوارزمى ، أبو القاسم ، جار الله ، الحنفى مذهباً ، المعتزلى عقيدته ، عالم واسع المعرفة ، غايه فى الذكاء وجوده القريحه ، ولد فى زمخشر سنة ٤٦٧ هـ ، وسافر إلى مكه ، فجاور بها زمناً فلقب : جار الله ، ثم عاد إلى جرجانيه فتوفى بها سنة ٥٣٨ هـ ، من مؤلفاته الكثيره : المفصل فى صنعه العربيه ، الأمالى فى النحو ، جواهر اللغه ، المستقصى فى الأمثال ، تفسير القرآن المسمى بالكشاف ، شرح كتاب سيويه ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاه : ٣٨٨ ، معجم الأدباء : ١٩ / ١٢٦ ، شذرات الذهب : ٤ / ١١٨ ، النجوم الزاهره : ٥ / ٢٧٤ ، البدايه والنهايه : ١٢ / ٢١٩ ، معجم المؤلفين : ١٢ / ١٨٦ ، الأعلام : ٧ / ١٧٨ .

٨- ف- «هات» اسم فعل أمر بمعنى : ناول ، و «تعال» اسم فعل أمر بمعنى : أقبل. انظر المفصل للزمخشرى : ١٥١ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٤١ ، شرح الشذور : ٢٢ ، حاشيه الصبان : ١ / ٤١ .

المخاطبه تقول : «هاتي» - بكسر التاء - (بمعنى) (١) : ناولي ، وتعالى - بفتح اللام - بمعنى : أقبلي .

الرابعه : نون التوكيد ، شديده كانت أو خفيفه ، ويجمعهما قوله تعالى : (لَيْسَ جَنًّا وَلَيْكُونًا) [يوسف : ٣٢] ، وأما نحو قول رؤبه : (٢) :

٣- \*أفائلن أحضروا الشهودا\* (٣)

فأدخل نون التوكيد على «فائلن» مع أنه اسم فضروره نادره .

ثم قال / :

سواهما الحرف كهل وفي ولم

...

أى : يعرف الحرف بأنه لا يحسن فيه شيء من علامات الاسم ، ولا من

ص : ٥٤

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل .

٢- هو رؤبه بن عبد الله العجاج بن رؤبه التميمي السعدي ، أبو الجحاف ، أو أبو محمد ، راجز من الفصحاء المشهورين ، وهو من مخضرمى الدولتين الأمويه والعباسيه ، أخذ عنه أعيان أهل اللغه ، وكانوا يحتجون بشعره ، ويقولون بإمامته فى اللغه ، توفى فى سنه ١٤٥ هـ ، وقد أسن ، وله ديوان رجز . انظر ترجمته فى لسان الميزان لابن حجر : ٢ / ٤٦٤ ، الأعلام : ٣ / ٣٤ ، خزانه الأدب : ١ / ٨٩ ، معجم المؤلفين : ٤ / ١٧٣ ، المؤلف والمختلف للآمدى : ١٢١ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٢٦ .

٣- من الرجز نسب لرؤبه بن العجاج فى ملحقات ديوانه (١٤٣) ، كما نسب لرجل من هذيل ، وقبله : أرأيت إن جاءت به أملودا مرَجلاً ويلبس البرودا ورواه صاحب الخزانه بروايه «أحضرى» بدل - «أحضروا» وقال : «ورواه العينى «أحضروا» بواو الجمع ، ولا وجه له ، كما لا- وجه لنسبه الشعر إلى رؤبه بن العجاج . والأملود : الناعم ، والمرجل : المزين ، وأصله من رجلت شعره إذا سرحته ، والبرود ، جمع برد وهو نوع من الثياب . والشاهد فيه على أن نون التوكيد قد تلحق اسم الفاعل ضروره ، تشبيها له بالمضارع ، كما فى قوله : «أفائلن» . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٤٢ ، الشواهد الكبرى : ١ / ١١٨ ، ٣ / ٦٤٨ ، ٤ / ٣٣٤ ، الخزانه : ١١ / ٤٢٠ ، المحتسب لابن جنى : ١ / ١ / ١٩٣ ، الخصائص لابن جنى : ١ / ١٣٦ ، الضرائر : ٣١ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٦٣٣ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٣٢٩ ، شرح الأشمونى : ١ / ٤٢ ، ٣ / ٢١٢ ، شرح المرادى : ١ / ٤٣ ، الجنى الدانى : ١٤١ ، شواهد المغنى : ٢ / ٧٥٨ ، شرح ابن الناظم : ٤٥٨ ، ٦٢٦ ، البهجه المرضيه : ٧ / ١٤٣ ، سر الصناعه : ٢ / ٤٤٧ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ١٤ ، ٣ / ١٤١٢ ، ارتشاف الضرب لأبى حيان : ١ / ٣٠٧ .



علامات الفعل التسع ولا غيرها ، ثم مثله بقوله : «كهل وفي ولم» ، وأشار بتعداد الأمثلة إلى بيان أنواع الحرف.

فإنّ منها ما لا يختصّ بالأسماء ولا بالأفعال ، فلا يعمل شيئاً (١) ك- «هل» ، تقول : «هل زيد أخوك» ، و «هل يقول» (٢).

ومنها ما يختصّ بالأسماء فيعمل فيها الجزر ك- «في» (٣) ، نحو قوله تعالى : (وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ) [الذاريات : ٢٢].

ومنها ما يختصّ بالأفعال فيعمل فيها الجزم ، ك- «لم» ، نحو قوله تعالى : (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ) [الإخلاص : ٣].

ثم قال رحمه الله تعالى :

...

فعل مضارع يلي لم كيشم

لَمَّا أتى في تعريف الفعل بالعلامات التي تخصّه على الجملة وكانت الأفعال على ثلاثة أقسام : ماض ، ومضارع ، وأمر - أخذ يبيّن لكل فعل علامه تختصّ به ، فذكر أنّ علامه الفعل المضارع : أن يصلح لأن يلي «لم» بأن يقع بعدها ، نحو «لم يشم» والأفصح في «يشم» فتح الشين مضارع «شمم» بكسرها.

ومتى دلّت كلمه على معنى الفعل المضارع ، ولم تقبل «لم» فهي اسم فعل ك- «أوه» بمعنى : أتوجّع.

ثم قال رحمه الله :

وماضى الأفعال بالتأمر ...

...

ص: ٥٥

١- في الأصل : شيء. انظر أوضح المسالك : ٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٤٣.

٢- انظر أوضح المسالك : ٨ ، وفي التصريح على التوضيح (١ / ٤٣) : «فإنّ منها ما لا يختصّ بالأسماء ولا بالأفعال فلا يعمل شيئاً ك- «هل» حيث لم يكن في حيزها فعل ، فإنها تدخل على الاسم تقول : «هل زيد أخوك» بخلاف ما إذا كان في حيزها فعل فتختص به : إما صريحا نحو - هل قام زيد وهل يقوم» ، وإما تقديرا «هل زيد قام» ف- «زيد» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور على حد(وإن امرأه خافت) عند جمهور البصريين ، وبالفعل المذكور عند الأخفش والكوفيين ، ولاختصاص «هل» بالفعل - إذا كان في حيزها - وجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال نحو «هل زيدا ضربته» ، ومنها ما لا يختصّ بالأسماء والأفعال ويعمل ك- «ما» ، ولات ، وإن المشبهات ب- «ليس».

٣- في الأصل : في. زياده. انظر التصريح : ١ / ٤٣.

يعنى أنّ الفعل الماضى يمتاز عن المضارع والأمر بصلاحيته ل- «التّاء» ، و «أل» فى «التا» للعهد الذّكرى ، وشملت التّاءين المذكورتين (١) ، وهما : تاء ضمير الفاعل ، ك- «تبارك ، وعسى ، وليس» ، تقول : «تباركت يا الله ، وعسيت أنا» وتاء التّأنيث الساكنه / ك- «نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس» ، تقول : «نعمت وبئست ، وعست ، وليست».

ومتى دلّت كلمه على معنى الفعل الماضى ، ولم تقبل إحدى التّاءين فهى اسم فعل ك- «هيهات» بمعنى : بعد.

ثم قال :

.. وسم

بالتّون فعل الأمر إن أمر فهم

يعنى : أنّ فعل الأمر يمتاز بشيئين :

- صلاحيته لنون التوكيد ، وهى معنى قوله : «وسم بالتّون» أى : علّم.

- وإفهام الأمر ، وهو معنى قوله : «إن أمر فهم».

و «أل» فى «التّون» للعهد الذّكرى ، وهو نون التوكيد المتقدمه.

ثمّ قال :

والأمر إن لم يك للتّون محل

فيه هو اسم نحو صه وحيهل

يعنى : أنّ اللفظ إذا أفهم الأمر ، ولم يكن صالحاً لنون التوكيد فهو اسم فعل ، ولذلك مثله ب- «صه» ومعناه : اسكت ، و «حيهل» ومعناه : أقبل ، وإن قبلت (٢) كلمه نون التوكيد ، ولم تدلّ على الأمر فهى فعل مضارع نحو : (لَيْسَجَنَّ وَلَيَكُونًا) [يوسف : ٣٢] ، أو فعل تعجّب نحو : «أحسنن (٣) بزيد» فإنّه ليس أمراً (٤) على الأصحّ ، بل على صورته فعل الأمر (٥).

ص: ٥٦

١- فى الأصل : المذكرتين. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٤.

٢- فى الأصل : أقبلت. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٤٥.

٣- فى الأصل : أحسنن. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٤٥.

٤- فى الأصل : أمر. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٤٥.

٥- هذا ما ذهب إليه البصريون ، وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وخروف : لفظه ومعناه الأمر. وإن دلّت كلمه على

الأمر ولم تقبل النون المذكوره فهي اسم : إما لمصدر نحو : صبرا بنى عبد الدار بمعنى : اصبروا ، أو اسم لفعل ، ك- «نزال ودراك» ، أو هي حرف نحو «كلا» بمعنى : انته. انظر : التصريح على التوضيح : ١ / ٤٥ ، ٢ / ٨٨ ، شرح المرادى : ٣ / ٥٧ ، شرح الرضى : ٢ / ٣١٠ ، شرح الأشموني : ١ / ٤٥ ، ٣ / ١٩ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ١٤٧ ، الهمع : ١ / ١٦ ، ٥ / ٥٨ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨٥٢ .

ثم قال رحمه الله تعالى : والاسم منه معرب ومبني

لشبهه من الحروف مدني

يعنى : أن الاسم على قسمين : منه معرب ، ومنه مبني ، وقدّم المعرب ، لأنه الأصل في الأسماء ، وإنما كان الأصل فيها الإعراب لاختصاصها بتعاقب معان عليها كالفاعلية والمفعولية والإضافه / ، ففتقر في التمييز بينها إلى الإعراب.

ولما كان المبني من الأسماء على خلاف الأصل ، وأنه لا يبني إلا لعله ، تبه على ذلك بلام التعليل ، فقال : «لشبهه من الحروف».

ولما كان الشبه منه مقرب من الحروف (1) وغير مقرب ، تبه على المقرب بقوله : «مدني» ، والشبه غير المدني : ما عارضه معارض ك- «أى» في الاستفهام والشّروط ، فإنها أشبهت الحرف في المعنى ، لكن عارض شبه الحرف لزومها الإضافة ، لأن الإضافة من خواص الاسم فألغى شبه الحرف.

وما ذهب إليه بعضهم : أن المضاف لياء المتكلم لا معرب ولا مبني وسموه خصيا (2) ، ليس بشيء (3) .».

ص: ٥٧

١- في الأصل : للحروف. بدل : من الحروف. انظر شرح المكودي : ٢٥.

٢- في المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب : أحدها : إنه معرب بحركات مقدره في الأحوال الثلاثة ، وهو مذهب الجمهور وعليه ابن مالك في شرح الكافية. الثاني : إنه معرب في الرفع والنصب بحركه مقدره ، وفي الجر بكسره ظاهره ، واختاره ابن مالك في التسهيل. الثالث : إنه مبني ، وإليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب وابن الخباز والمطرزي. الرابع : إنه لا معرب ولا مبني وإليه ذهب ابن جني. انظر في ذلك شرح المرادي : ٢ / ٢٩٧ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٨٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٩٩٩ ، شرح ابن الناظم : ٤١٣ ، المرتجل لابن الخشاب : ١٠٩ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ٣٢ ، التسهيل : ١٦١ ، الخصائص لابن جني : ١ / ٤٧ ، ٢ / ٣٥٦ ، أمالي ابن الشجري : ١ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٤٧ ، شرح الأزهرية مع حاشية العطار عليه : ٣٥ ، التبيين للعكبري : ١٥٠ ، شرح الألفية لابن باديس : (١٩ / أ) ، إرشاد الطالب النبيل : (١٨ / أ) ، حاشية ابن حمدون : ١ / ٢٠٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٣٥ - ٥٣٦.

٣- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٤٧ ، إرشاد الطالب النبيل : (١٨ / أ) ، شرح ابن باديس : (١٩ / أ) ، قال العطار في حاشيته (٣٥) : «والصحيح الذي عليه الجمهور أنه معرب بحركات مقدره ، فهو من قسم المعرب تقديرا».

ثم قال رحمه الله :

كالشبه الوضعي في اسمي جئنا

والمعنوي في متى وفي هنا

وكتيابه عن الفعل بلا

تأثر وكافتقار أصلا

نوع شبه الحرف إلى أربعة أنواع :

الأول : الشبه الوضعي ، وهو ما أشبه الحرف في كونه موضوعا على حرف أو حرفين ، وهو المشار إليه بقوله :

كالشبه الوضعي في اسمي جئنا

وهما : «التاء ونا» ، ف- «التاء» مبنية لشبهها بالحرف في وضعها على حرف واحد ، فإنها في حال الكسر شبيهة بنحو «باء» الجزر ، وفي حال الفتح شبيهة بنحو «واو» العطف ، وفي حال الضم (١) شبيهة بنحو «م الله» (٢) في القسم (٣).

و «نا» مبنية أيضا لشبهه - في وضعه على حرفين - بالحرف ، نحو «قد».

وإنما أعرب «أب وأخ» / لضعف الشبه بكونه عارضا ، فإن أصلهما (٤) قبل الحذف «أبو ، وأخو» بدليل قولهم في التثنية : «أبوان وأخوان».

والثاني : الشبه المعنوي ، وهو ما أشبه الحرف في المعنى ، وهو المشار إليه بقوله : «والمعنوي» أي : الشبه المعنوي في «متى» وفي «هنا». أما «متى» فأشبهت همزه الاستفهام إذا كانت استفهاما ، و «إن» الشرطية إذا كانت شرطا ، وأما «هنا» فأشبهت معنى حرف لم يستعمل ، لأن «هنا» اسم إشاره ، والإشارة

ص: ٥٨

١- في الأصل : وفي مثال الضمه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٤٨.

٢- في الأصل : يا الله.

٣- في لغة من ضم الميم ، إذا لم تكن محذوفه من «ايمن». انظر : التصريح على التوضيح : ١ / ٤٨ ، الجنى الدانى : ١٣٩ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٢٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٣٤ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٤٤١.

٤- في الأصل : أصلها. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٤٨.

معنى من معانى الحروف ، فحقها أن يوضع لها حرف ، كالخطاب الموضوع له الكاف المسماة ب- «كاف الخطاب» ، والتثنيه الموضوع له «ها» (١) المسماة ب- «ها» التثنيه - بالقصر - .

والشبه الثالث : الاستعمالي ، والمراد به أنّ الاسم يبنى إذا أشبه بعض الحروف فى الاستعمال ، كأسماء الأفعال ، مثل «صه» ، فإنها أشبهت «إن» فى كونها عاملة غير معموله ، وهو المشار إليه بقوله : «وكنيابه عن الفعل» ، فعبر عن هذا الشبه بالنيابه عن الفعل ، لأنّ الفعل عامل غير معمول فيه ، وما ناب عنه كذلك .

واحترز بقوله : «بلا تأثر» من المصدر النائب عن الفعل ، فإنّه متأثر بالفعل الذى ناب عنه .

والشبه الرابع : الافتقاري ، وهو أن يكون الاسم مفتقرا لغيره افتقارا مؤصلا ، كالموصلات ، وهذا المشار إليه بقوله : «وكافتقار / أصلا» .

واحترز به من الافتقار غير المؤصيل ، كافتقار النكرة الموصوفه بالجمله إلى ما بعدها ، فإنّه غير مؤصل (٢) ، إذ لا يلزم ذكر الجمله بعدها .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ومعرب الأسماء ما قد سلما

من شبه الحرف كأرض وسما

إنما آخر المعرب وإن كان الأصل (تقديمه) (٣) ، لأنّ المبنى محصور فيما ذكر ، وما عداه معرب ، وقوله :

ومعرب الأسماء ما قد سلما

(يعنى : أنّ ما سلم) (٤) من شبه الحرف فى الأوجه المذكوره ، فهو معرب .

ولمّا كان المعرب (٥) على قسمين : ظاهر الإعراب ومقدّره ، أتى بمثال من الظاهر الإعراب ، وهو «أرض» ، تقول : «هذه أرض» بالرفع ، «ورأيت أرضا» بالنصب ، «ومررت بأرض» بالخفض ، ومثال من المقدّر ، وهو «سما» مقصورا (٦) ،

ص : ٥٩

١- فى الأصل : هما . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٤٩ .

٢- فى الأصل : موصول . انظر شرح المكودى : ١ / ٢٧ ، وذلك نحو «مررت برجل يكتب» .

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١ / ٢٧ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١ / ٢٧ .

٥- فى الأصل : العرب. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٧.

٦- فى الأصل : مقصور. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٧.

مع ضمّ أوّله وفتح ثانيه ، وهى لغة من اللغات الستة الواردة فى الاسم (١).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وفعل أمر ومضى بنيا

...

لما فرغ من مبنى الأسماء ومعربها شرع فى مبنى الأفعال ومعربها ، وبدأ بالمبنى منها وهو الأمر والماضى ، فالماضى مبنى على الفتح إذا لم يتصل بآخره شىء ، كـ «ضرب ، ورمى» ، وعلى السّكون إن اتّصل به ضمير رفع متحرّك كـ «ضربت» ، وعلى الضّم إن اتّصل به واو الجمع كـ «ضربوا».

والأمر مبنى على السّكون / إن كان صحيح الآخر ولم يتصل بآخره شىء ، نحو «اضرب» ، أو على حذف آخره إن كان معتل الآخر ، نحو «أغز ، وارم ، واخش» أو على حذف النون إن اتّصل بآخره ضمير تشبيه أو ضمير جمع أو ضمير المؤنّثه المخاطبه ، نحو «اضربا ، واضربوا ، واضربى».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

...

وأعربوا مضارعا إن عريا

من نون توكيد مباشر ومن

نون إناث كبير عن من فتن

يعنى : أنّ الفعل المضارع يعرب بشرط أن يعرى عن نون الإناث نحو «الهندات يرعن» ، أو نون التوكيد ، نحو «هل تقومن» ، ولما كان نون الإناث لا يكون إلا مباشرا للفعل لم يقيد ، ولما كان التوكيد يوجد مباشرا للفعل وغير مباشر وأتّه لا يمنع من الإعراب إلّا إذا كان مباشرا بته على ذلك بقوله : «مباشر».

وفهم منه أنه إذا كان غير مباشر كان الفعل معربا سواء فصل (٢) عن الفعل

ص : ٦٠

١- فى الأصل : الا. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٨. ولغات الاسم الستة هى : «اسم» بضم الهمزة وكسرهما ، و «سم» بضم السين وكسرهما أيضا ، و «سما» بضم السين وكسرهما. انظر شرح ابن عقيل : ١ / ٢٩ ، شرح المرادى : ١ / ٥٥ ، وقد أوصلها بعضهم إلى ثمان عشره لغة ، جمعها من قال : سم سمه اسم سماه كذا سما سماء بتثليث لاوّل كلّها انظر شرح دحلان : ١٠ ، حاشية الصبان :



١ / ٥٧ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٢٩ ، وفي الأشمونى ( ١ / ٥٧ ) : وفيه عشر لغات منقوله عن العرب : اسم ، وسم ، وسما ، مثلثه ،  
والعاشره : سماه ، وقد جمعتهها فى قولى : لغات الاسم قد حواها الحصر فى بيت شعر وهو هذا الشعر اسم وحذف همزه والقصر  
مثلثات مع سماه عشر  
٢- فى الأصل : فضل . انظر شرح المكودى : ١ / ٢٨ .

بملفوظ به نحو «هل يقومان»، أو مقدر نحو «هل تقومون يا زيدون»، وعلامة رفع الفعل في غير المباشر نون محذوف لاجتماع الأمثال.

وبناء هذا الفعل مع نون الإناث على السكون في الأصح (١) - وذهب السهيلي (٢) إلى أنه مع نون الإناث معرب تقديرا (٣) - ومع نون التوكيد (المباشرة) (٤) على الفتح في الأصح أيضا (٥).

وقيل: لا يشترط المباشرة، فنحو (كَتَبُوا) [آل عمران: ١٨٦] مبنى أيضا (٦) وهو مذهب الأخفش (٧).

ص: ٦١

١- انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٥٦، شرح الكافية لابن مالك: ١ / ١٧٥، شرح الأشموني: ١ / ٦١، شرح الشذور: ٦٧ - ٦٨، ٦٩، شرح الرضى: ٢ / ٢٢٩، تاج علوم الأدب: ٢ / ٣١٥، شرح القطر: ٤٥، الفوائد الضيائية: ٢ / ٢٣٥، الهمع: ١ / ٥٥، شرح ابن يعيش: ٦ / ٩، ١٠.

٢- هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصعب الخثعمي السهيلي (نسبه إلى السهيل قريه بالقرب من مالقه بالأندلس) الأندلسي المالكي الضرير، أبو القاسم، أبو زيد، أو الحسن، عالم بالنحو واللغة والتاريخ، محدث مقرئ أديب، ولد في مالقه سنه ٥٠٨هـ وعمى وعمره ١٧ سنه، طلبه صاحب مراکش وأكرمه، وأقام بها نحو ثلاثه أعوام، وتوفى بها فى شعبان سنه ٥٨١هـ، من مؤلفاته: شرح جمل الزجاجي، الروض الأنف فى السيره، تفسير سوره يوسف، نتائج الفكر وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة: ٢٩٨، البدايه والنهائيه: ١٢ / ٣١٨، إنباه الرواه: ٢ / ١٦٢، مرآه الجنان: ٣ / ٤٢٢، شذرات الذهب: ٤ / ٢٧١، معجم المؤلفين: ٥ / ١٤٧، إيضاح المكنون: ٢ / ٤٥١، الأعلام: ٣ / ٣١٣.

٣- منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضى فى صيروره النون جزءا منه، وإليه ذهب ابن درستويه وابن طلحه أيضا، وعللوا ذلك بأنه استحق الإعراب، فلا يعدم إلا لعدم موجه، وبقاء موجه دليل على بقاءه، فهو مقدر فى الحرف الذى كان فيه ظاهرا. انظر نتائج الفكر للسهيلي: ١١٠ - ١١١، التصريح على التوضيح: ١ / ٥٦، شرح المرادى: ١ / ٦٠ - ٦١، الهمع: ١ / ٥٥، شرح الرضى: ٢ / ٢٢٩، شرح الأشموني: ١ / ٦٢، حاشيه الخضرى: ١ / ٣٢.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٥٦.

٥- وذلك لتركيبه مع النون وصيرورته معه كالكلمه الواحده، ولا- إعراب فى الوسط، وأما النون فحرف، ولا- حظ له فى الإعراب، فبقى الجزآن مبنيين. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٥٦، شرح الرضى: ٢ / ٢٢٨، شرح الأشموني: ١ / ٦١، الهمع: ١ / ٥٥، شرح الشذور: ٧١، شرح القطر: ٥٦، تاج علوم الأدب: ٢ / ٣٢٨، شرح ابن يعيش: ٦ / ٩ - ١٠.

٦- وذلك لضعف شبهه بالاسم ب- «النون» التى هى من خصائص الأفعال، فرجع إلى أصله. انظر: الهمع: ١ / ٥٦، التصريح على التوضيح: ١ / ٥٦.

٧- انظر شرح المرادى: ١ / ٦٠، شرح الأشموني: ١ / ٦٢، شرح ابن عقيل: ١ / ٣٢. والأخفش هو سعيد بن مسعده المجاشعي بالولاء البلخي ثم البصرى، أبو الحسن المعروف بالأخفش، ولد فى بلخ ثم سكن البصره، وأخذ عن سيبويه، وأصبح من أحذق أصحابه، وكان الطريق إلى كتاب سيبويه حيث أنه لم يذكر أن أحدا قرأ الكتاب على سيبويه أو قرأه على سيبويه، لكن لما مات سيبويه قرئ الكتاب على الأخفش، توفى سنه ٢١٥هـ (وفى روايه: ٢٢١، وفى أخرى: ٢١٠هـ)، له من المؤلفات:

المقاييس فى النحو ، الاشتقاق ، معانى القرآن ، الأوساط فى النحو ، القوافى ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة : ٢٥٨ ، أخبار  
النحويين البصريين : ٥٠ ، طبقات النحويين واللغويين : ٧٢ ، إنباه الرواه : ٣٧ / ٢ ، مفتاح السعاده : ١ / ١٣٢ ، معجم المؤلفين : ٤ /  
٢٣١ ، الأعلام : ٣ / ١٠١ ، معجم الأدباء : ١١ / ٢٢٤ ، روضات الجنات : ٣١٣.

وقيل : الجميع معرب تقديرا (١).

ثم قال :

وكلّ حرف مستحقّ للبنا

...

يعنى : أنّ الحروف كلّها مبنيه ، لأنها لا- تتصرف ولا- يعتقب عليها من المعانى ما تحتاج معه إلى إعراب ، وعبارته غير موفيه بذلك ، لأنه لا يلزم من استحقاق الشئ وجوده فيه (٢) ، فإنّ الشئ قد يكون مستحقًا للشئ ويمنع منه.

ثم قال رحمه الله تعالى :

...

والأصل فى المبني أن يسكنّا

أصل كلّ مبنيّ - اسما كان أو فعلا أو حرفا - أن يبني على السّكون ، ولا ينتقل عنه إلى الحركة إلا لموجب ، كالتقاء الساكنين فى نحو «أمس» ، وكون الكلمه على حرف واحد كناء «قمت» ، وكونها عرضه للابتداء (٣) بها ك- «لام» الابتداء ، وكونها لها أصل فى التمكن ك- «أول» ، ولشبهها بالمعرب ك- «ضرب» (٤).

وإنّما كان الأصل فى البناء السّكون ، لخفته ولأجلها (٥) دخل فى الكلم الثلاث ، الحرف (ك «هل») (٦) ، والفعل ك- «قم» ، والاسم ك- «كم».

ص: ٦٢

---

١- انظر التصريح على التوضيح : ٥٦ / ١ ، شرح الرضى : ٢٢٨ / ٢ ، الهمع : ٥٦ / ١ ، شرح المرادى : ٦٠ / ١ ، شرح الأشمونى : ١ / ٦٢ .

٢- فى الأصل : وجوبه. انظر شرح المكودى : ٢٩ / ١ .

٣- فى الأصل : لا يبتدأ. انظر التصريح على التوضيح : ٥٨ / ١ .

٤- فى الأصل : لضرب. انظر التصريح على التوضيح : ٥٨ / ١ .

٥- فى الأصل : ولأجها.

٦- ما بين القوسين ساقط فى الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ٥٨ / ١ .

ثم قال رحمه الله :

ومنه ذو فتح وذو كسر وضَمّ

كأين أمس حيث والسّاكن كم

أى : ومن المبنى ما يبنى على الفتح كـ «أين» ، أو على الكسر كـ «أمس» ، أو على الضَمّ كـ «حيث» (١).

أمّا «أين» فاسم ، وبنيت لشبهها بالحرف فى المعنى ، وهو الهمزة إن كانت استفهاما ، و «إن» الشرطية إن كانت شرطا ، وبنيت على حركة لتعذر السكون ، وكانت فتحه إمّا لخفتها ، وإمّا إتباعا / لحركة (٢) الهمزة.

وأما «أمس» فاسم ، وبنيت لشبهها بالحرف (٣) ، وهو تضمّن معنى «أل» ، وبنيت على حركة لالتقاء الساكنين - كما قدّمناه - .

وقال المكودى : «لتمكّنها باستعمالها معرفه فى نحو «ذهب أمسنا» ، وكانت كسره على أصل التقاء الساكنين» (٤).

وأما «حيث» فاسم ، (و بنيت لشبهها بالحرف لأنها تفتقر إلى جملة أبدا) (٥) ، وبنيت (٦) على حركة لتعذر السكون ، وكانت ضمّه تشبيها بـ «قبل وبعد».

وقوله : «والسّاكن كم» مثال للمبنى (على السكون وهو المتبّه عليه قبل بقوله :

والأصل فى المبنى) (٧) أن يسكّنا

و بنيت لتضمّنها معنى همزه الاستفهام إن كانت استفهامية أو لشبهها (٨) بالحرف فى الوضع على حرفين إن كانت خبرية ، أو لغير ذلك (٩).

ثمّ قال رحمه الله :

ص : ٦٣

١- فى الأصل : ل- «حيث». انظر شرح المكودى : ٢٩ / ١ .

٢- فى الأصل : اتباع الحركة. انظر شرح المكودى : ٣٠ / ١ .

٣- فى الأصل : بالجر. انظر شرح المكودى : ٣٠ / ١ .

٤- انظر شرح المكودى : ٣٠ / ١ .

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢٩ / ١ .

٦- فى الأصل : وبنى. انظر شرح المكودى : ٣٠ / ١ .

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى بحاشيه الملوى : ١٠ .

٨- فى الأصل : ولشبهها. انظر شرح المكودى : ٣٠ / ١.

٩- مثل : الحمل على «رب» ، أو شبهها ب- «كم» الاستفهاميه. انظر شرح المكودى : ٣١ / ١.

والرّفْع والنّصْب اجعلن إعرابا

لاسم وفعل نحو لن أهابا

والاسم قد خَصَص بالجرّ كما

قد خَصَص الفعل بأن ينجزما

يعنى : أنّ الإعراب (١) جنس ، وأنواعه الدّاخلة تحته أربعة بالنسبه إلى الأسماء والأفعال ، وهو على ثلاثه أقسام :

- مشترك بين الاسم والفعل ، وهو الرفع والنصب ، وإليه أشار بقوله :

والرّفْع والنّصْب اجعلن إعرابا

لاسم وفعل ...

نحو «زيد يقوم ، وإنّ زيدا لن يقوم» ، ومثّل للفعل فقال : «لن أهاب» وهو مضارع «هاب» من الهيبه (٢).

- ومختصّ (٣) بالاسم ، وهو الجرّ ، وإليه أشار بقوله : «والاسم قد خَصَص بالجرّ» ، نحو «بزيد».

- ومختصّ بالأفعال ، وهو الجزم ، وإليه أشار بقوله :

قد خَصَص / الفعل بأن ينجزما

نحو «لم يقم».

ص: ٦٤

١- الإعراب لغة : الإبانة ، يقال : أعرب الرجل عن حاجته : أبان عنها ، ومنه حديث : «والشيب تعرب عن نفسها». ومن معانيه : التحسين ، يقال : أعربت الشيء : حسنته ، وإزاله الفساد : يقال : أعربت الشيء : أزلت عربه ، أى : فساده ، والتغيير : يقال : عربت معده الرجل : إذا تغيرت. واصطلاحا : أثر ظاهر فى اللفظ أو مقدر فيه يجلبه العامل المقتضى له فى آخر الكلمه التى هى اسم لم يشبه الحرف ، أو فعل مضارع لم تتصل به نون الإناث ولم تباشره نون التوكيد. وهذا على القول بأنه لفظى ، وهو مذهب الجمهور ، وإليه ذهب ابن خروف والشلوبين وابن مالك - ونسبه للمحققين - وابن الحاجب وسائر المتأخرين. وعلى القول بأنه معنوى - وإليه ذهب الأعلام وجماعه من المغاربه ونسب لظاهر قول سيبويه ، ورجحه أبو حيان - فحده : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظا أو تقديرا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٦٠ ، الهمع : ١ / ٤٠ - ٤١ ، أوضح المسالك : ١٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٠٢ ، شرح الرضى : ١ / ١٧ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٤٨ ، معجم مصطلحات النحو : ٢٠٧.

٢- فى الأصل : الهبه. انظر شرح المكودى : ١ / ٣١ ، والهيبه المهابه ، وهى الإجلال والمخافه ، وتهيبته : خفته ، وتهيبنى : أفزعنى

، فعين هاب ، «ياء» ، وأصله «هيب يهيب» ك- «علم يعلم» فيقال : تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا. انظر اللسان : ٦ /  
٤٧٣٠ (هيب) ، المصباح المنير : ٢ / ٦٤٤ (هيب) ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٣١.  
٣- في الأصل : وهو مختص. انظر شرح المكودي : ١ / ٣١.



ثم قال رحمه الله تعالى :

فارفع بضّمّ وانصبين فتحا وجرّ

كسرا كذكر الله عبده يسر

واجزم بتسكين وغير ما ذكر

ينوب نحو جا أخو بنى نمر

يعنى : أنّ أصل الإعراب أن يكون بالضّمّ رفعا ، وبالفتحة نصبا ، وبالكسره جرّا ، ثمّ مثل ذلك بقوله : «كذكر الله عبده يسر».

ف- «ذكر» مبتدأ ، وهو مرفوع بالضّمّ ، و «الله» مضاف إليه ، وهو مجرور بالكسره (1) ، و «عبده» مفعول ب- «ذكر» ، وهو منصوب بالفتحة (2) ، و «يسر» خبر المبتدأ ، وهو «ذكر» ، وهو أيضا مرفوع بالضّمّ ، ووقف عليه بالسّكون (3).

ثمّ تمّ علامات الإعراب الأصول بعلامه الجزم بقوله : «واجزم بتسكين» نحو «لم يقيم».

ولهذه (4) العلامات فروع نائبة عنها وهى عشره ، ثلاثه تنوب عن الضّمّ ، وهى : الواو والألف والنون ، وأربعة تنوب عن الفتحة ، وهى الكسره والألف ، وحذف النون والياء ، واثنان ينوبان عن الكسره ، وهما الفتحة والياء ، وواحد تنوب (5) عن حذف الحركة ، وهى حذف حرف (6) العله أو حذف النون ، وإليها الإشارة بقوله : «وغير ما ذكر ينوب».

ثمّ أتى بمثال ذلك ، وهو «نحو جا أخو بنى نمر». ف- «أخو» فاعل ، و «الواو» فيه نائبة عن الضّمّ ، و «بنى» مضاف إليه ، و «الياء» فيه نائبة عن الكسره.

وهذه العشره تنحصر فى سبعة أبواب يقال لها : أبواب النّيايه ، وستمرّ بك بابا بابا.

ص: ٦٥

١- من إضافه المصدر إلى فاعله. و «ذكر» مثال الرفع بالضّمّ ، و «الله» مثال الجر بالكسره. انظر إعراب الألفيه : ٩ ، شرح المكودى : ٣٢ / ١ ، شرح الهوارى (١١ / ب).

٢- و «عبده» هو المثال للنصب والفتح. انظر شرح الهوارى (١٢ / أ).

٣- والفاعل ضمير يعود على «ذكر الله» ، والمبتدأ وخبره محكى بالقول المحذوف ، والتقدير : وذلك كقولك : ذكر الله عبده يسر. انظر إعراب الألفيه : ٩ ، شرح المكودى : ٣٢ / ١ ، شرح الهوارى : (١٢ / أ).

٤- فى الأصل : وهذه. انظر التصريح على التوضيح : ٦١ / ١.

٥- فى الأصل : وواحد ينوب. انظر التصريح على التوضيح : ٦١ / ١.

٦- فى الأصل : الحركة وهى حذف حرف. مكرر.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وارفع بواو وانصب بالالف

واجرر بياء ما من الأسماء أصف /

أشار في هذا البيت إلى الباب الأول من أبواب النيايه ، وهو باب الأسماء السَّيِّئَة المَعْتَلَّة المضافه ، فذكر أنها ترفع بالواو نيايه عن الضَّمّه ، وتنصب بالالف نيايه عن الفتحه ، وتخفف بالياء نيايه عن الكسره (1).

وقوله : «ما من الأسماء أصف» أى : اجعل هذا الحكم فيما أصف لك ، أى : أذكر لك بعد هذا البيت ، وهو سته أسماء.

ثم قال رحمه الله تعالى :

من ذاك ذو إن صحبه أبانا

والفم حيث الميم منه بانا

أب أخ حم كذاك وهن

...

ص: ٦٦

١- فى إعراب الأسماء الستة مذاهب : أحدها : وهو المشهور - أن هذه الأحرف نفسها هى الإعراب ، وأنه نابت عن الحركات ، وهذا مذهب قطرب والزيادى والزجاجى من البصريين ، وهشام من الكوفيين. الثانى : وهو مذهب سيويوه والفارسى وجمهور البصريين وصححه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم من المتأخرين - أنها معربه بحركات مقدره فى الحروف وأنها اتبع فيها ما قبل الآخر بالآخر ، فإذا قلت : «قام أبوك» فأصله «أبوك» - بفتح الباء ، وضم الواو - فأتبعته حركة الباء لحركة الواو فقليل : «أبوك» - بضمهما - ثم استثقلت الضمه على الواو فحذفت. الثالث : إنها معربه بالحركات التى قبل الحروف ، والحروف إشباع ، وعليه المازنى والزجاج. الرابع : إنها معربه بالحركات التى قبل الحروف ، وهى منقوله من الحروف ، وعليه الربعى. الخامس : إنها معربه بالحركات التى قبل الحروف ، وليست منقوله ، بل هى الحركات التى كانت فيها قبل أن تضاف ، فثبت الواو فى الرفع لأجل الضمه ، وانقلبت ياء لأجل الكسره ، وألفا لأجل الفتحه ، وعليه الأعلام وابن أبى العافيه. السادس : إنها معربه من مكانين بالحركات والحروف معا ، وعليه الكسائى والفراء (وذكر فى الإنصاف أنه مذهب الكوفيين). السابع : إنها معربه بالتغير والانقلاب حاله النصب والجر ، وبعدم ذلك فى حاله الرفع ، وعليه الجرمى. الثامن : إن «فاك وذا مال» معربان بحركات مقدره فى الحروف ، وإن «أباك وأخاك وحماك وهناك» معربه بالحروف ، وعليه السهيلي والرندى. التاسع : عكسه. العاشر : إن الحروف دلائل إعراب ، قاله الأخفش. الحادى عشر : إنها معربه فى الرفع بالنقل ، وفى النصب بالبدل ، وفى الجر بالنقل والبدل معا ، فالأصل فى «جاء أخوك» : «جاء أخوك» - بفتح الخاء وضم الواو - فنقلت حركه الواو إلى الخاء ، حكاه ابن أبى الربيع

وغيره. انظر: الهمع: ١ / ١٢٣ - ١٢٧، شرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٤٥ - ٤٦، ٥٢ - ٥٣، المقتضب: ٢ / ١٥٣، الإنصاف  
مسأله (٢): ١ / ١٧، شرح ابن يعيش: ١ / ٥٢، تاج علوم الأدب: ١ / ٩٣ - ٩٥، الإيضاح لابن الحاجب: ١ / ١١٦ - ١١٧،  
شرح الرضى: ١ / ٢٧، ٢٨، شرح ابن عصفور: ١ / ١١٩ - ١٢٢.

أخذ يبين الأسماء السَّيِّئَة ، فأشار إلى الأوَّل منها بقوله : «من ذاك ذو» لكن بشرط أن تكون «ذو» بمعنى : صاحب ، وإلى هذا أشار بقوله : «إن صحبه أبانا» أى : إن أظهر (١) صحبه ، نحو «جاءنى ذو مال» ، أى : صاحب مال ، و «رأيت ذا مال» ، و «مررت بذى مال».

واحترز به من «ذو» الطَّائِيَه (٢) ، فإنَّها بمعنى : الذى ، والأشهر فيها «ذو» - بالواو - فى جميع الأحوال (٣).

ثمَّ أشار إلى الثَّانى من الأسماء السَّيِّئَة بقوله : «والفم» ، لكن بشرط أن تذهب منه «الميم» ، وإليه أشار بقوله : «حيث الميم منه بانا» أى : ذهب ، نحو «هذا (٤) فوك» ، ورأيت فاك» و «نظرت إلى فيك» ، واحترز به من «فم» - بالميم - فإنَّه يعرب بالحركات (٥).

ثمَّ أشار إلى الأربعة الباقية من الأسماء الستة بقوله :

أب أخ حم كذاك وهن

...

تقول : «هذا أبوك ، ورأيت أباك وأخاك ، ومررت بحميك ، وهذا هنوك / ، ورأيت هناك ، وعضُّ على هنيك».

ص: ٦٧

١- فى الأصل : ظهر. انظر شرح المكودى : ٣٢ / ١.

٢- فى الأصل : الطائه.

٣- فتقول : «جاء ذو قام» و «رأيت ذو قام» ، و «مررت بذو قام» ، وبعضهم يعربها بالحروف الثلاثة إعراب «ذو» بمعنى : صاحب ، وإليه ذهب ابن الدهان ، وخص ابن الضائع ذلك بحاله الجر. انظر الهمع : ١ / ٢٨٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٧ ، شرح المرادى : ١ / ٧١ ، ٢٢٩ ، شرح الرضى : ٢ / ٤٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ١٨٢ ، ٢٧٤ - ٢٧٥ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٢٢ ، شرح المكودى : ١ / ٣٢ ، شرح الأشموني : ١ / ٦٨.

٤- فى الأصل : هل هذا. انظر شرح المكودى : ١ / ٣٢.

٥- الظاهره عليها نحو «هذا فمك» و «رأيت فمك» ، و «نظرت إلى فمك» ، وفيه حينئذ عشر لغات : نقصه ، وقصره ، وتضعيفه مثلث الفاء فيهن ، والعاشره : إتباع فائه لميمه ، وفصحاهن فتح فائه منقوصا. وقيل : الفم بالميم يعرب بالحركات مع تضعيف ميمه وبدونه ، ومنقوصا ك- «قاص» ، ومقصورا ك- «عصا» بتثليث فائه فيها. فهذه مع لغه حذف الميم ثلاث عشره لغه ، واقتصر فى التسهيل على عشره وأفصحها فتح فائه منقوصا. انظر شرح الأشموني : ١ / ٦٩ ، شرح المكودى : ١ / ٣٢ ، التسهيل : ٩ ، شرح المرادى : ١ / ٧١ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٣٧ ، حاشيه الصبان : ١ / ٦٩.

و «الحم» هو أبو زوج المرأة في الأشهر (١) ، و «الهن» كناية (٢) عمّا يستقيح ، ك- «الفرج» (٣).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

...

والتقص في هذا الأخير أحسن

وفى أب وتاليه يندر

وقصرها من نقصهنّ أشهر

أشار إلى أنّ في «أب ، وأخ ، وحم ، وهن» لغات أخر غير الإعراب بالحروف ، وهى أنّ الأفضح في «الهن» إذا استعمل مضافا : الإعراب بالحركات الثلاث في «التون» ، فتقول : «هذا هنك ، ورأيت هنك ، ونظرت إلى هنك» ، وإلى هذا أشار بقوله :

والتقص في هذا الأخير أحسن

أى : التقص - وهو (٤) الإعراب بالحركات الثلاث - (فى) (٥) هذا الأخير - وهو «هن» - أحسن من إعرابه بالواو رفعا ، وبالألف نصبا ، وبالياء جزّا.

ثمّ أشار إلى أنّ التقص في «أب ، وأخ ، وحم» يندر ، أى : يقلّ - ، فتقول : «هذا أبك وأخك (وحمك) (٦) ، ورأيت أبك وأخك وحمك ، ومررت بأبك وأخك وحمك» والقصر فى هذه الثلاثة أشهر من التقص.

ص: ٦٨

١- ويطلق أيضا على أختي زوجها ، وعلى من كان من قبله ، وكل من ولى الزوج من ذى قرابته فهم أحماء المرأة ، وأم زوجها حماتها ، وكل شىء من قبل الزوج : أبوه ، أو أخوه ، أو عمه ، فهم الأحماء ، وحمو الرجل : أبو امرأته أو أخوها أو عمها ، وقيل : الأحماء من قبل المرأة خاصة ، والأختان من قبل الرجل والصهر يجمع ذلك كله. وفى الحم أربع لغات : حما مثل قفا ، وحمو مثل أبو ، وحم مثل أب ، وحمء - بالهمزة - مثل حباء. انظر اللسان : ٢ / ١٠١٢ - ١٠١٣ (حما) ، شرح المرادى : ١ / ٧٢ ، المصباح المنير : ١ / ١٥٣ ، شرح المكودى : ١ / ٣٣.

٢- فى الأصل : لنيابه. انظر شرح المكودى : ١ / ٣٣.

٣- وقيل : لا- يطلق إلا- على الفرج ، ومن إطلاقه على الفرج قول من قال : رحمت وفى رجلك ما فيها وقد بدا هنك من المثئر ولا يختص بفرج المرأة بدليل قوله عليه الصلاة والسلام : «من تعزّى بعزاء الجاهليه فأعضوه بهن أبيه» وقيل : يكنى بها عن أسماء الأجناس. انظر اللسان : ٦ / ٤٧١٢ - ٤٧١٣ (هنا) ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٣٣ ، شرح المرادى : ١ / ٧٣ ، المصباح المنير : ٢ / ٦٤١ ، شرح الأشموني : ١ / ٦٩.

٤- فى الأصل : وهو. مكرر.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٦٤.

والمراد بالقصر (١) أن تلزم آخرهنّ الألف المنقلبه عن لامهنّ في الأحوال الثلاثة فيعربن بحركات مقدره عليها ، كقول أبي النّجم (٢) - فيما قال الجوهريّ (٣) - :

٤- ... أبا أباه (٤)

ص: ٦٩

١- في الأصل : بالنقص. راجع التصريح على التوضيح : ١ / ٦٥.

٢- هو الفضل بن قدامه بن عبيد بن عبيد الله بن عبده بن الحارث بن إياس بن عوف بن ربيعة ابن مالك بن ربيعة بن عجل ، من بني بكر بن وائل ، نبغ في العصر الأموي ، قال أبو عمرو بن العلاء : كان ينزل سواد الكوفه ، وهو أبلغ من العجاج في النعت ، توفي سنة ١٣٠ هـ. انظر ترجمته في : معجم الشعراء : ٣١٠ ، معاهد التنصيص للعباسي : ١ / ١٨ ، الأغاني : ١٠ / ١٥٠ ، سمط اللآلئ : ١ / ٣٢٨ ، الأعلام : ٥ / ١٥١ ، شواهد المغني : ١ / ٤٥١.

٣- انظر الصحاح للجوهري : ٦ / ٢٣٦٤ (روى) ، الشواهد الكبرى : ١ / ١٣٣ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٦٥ ، الشواهد الصغرى للعيني (بهامش الأشموني) : ١ / ٧٠. والجوهري : هو إسماعيل بن حماد الجوهري ، أبو نصر الفارابي ، إمام في اللغة والأدب ، وخطه يضرب به المثل ، دخل العراق وقرأ العربية على الفارسي والسيرافي ، وسافر إلى الحجاز فطاف البادية ، ثم عاد إلى خراسان ، ثم أقام في نيسابور ، ولازم التدريس والتأليف ، وصنع جناحين من خشب وربطهما بحبل وصعد سطح داره ، وزعم أنه يطير ، فوقع فمات سنة ٣٩٣ هـ (وقيل : في حدود سنة ٤٠٠ هـ) ، من آثاره : كتاب الصحاح في اللغة ، كتاب في العروض ، مقدمه في النحو ، وغيرها. انظر ترجمته في : بغيه الوعاء : ١٩٥ ، معجم الأدباء : ٦ / ١٥١ ، إنباه الرواه : ١ / ١٩٤ ، النجوم الزاهرة : ٤ / ٢٠٧ ، شذرات الذهب : ٣ / ١٤٣ ، الأعلام : ١ / ٣١٣ ، مرآة الجنان : ٢ / ٤٤٦ ، معجم المؤلفين : ٢ / ٢٦٧.

٤- قطعه بيت من الرجز نسبة الجوهري لأبي النجم ، وتمامه : إنّ أباه وأبا أباه وقيل : هو لرؤبه ، ونقل العيني عن أبي زيد نسبته لبعض أهل اليمن والضمير في «أباه» يعود على «ريا» المذكوره في بيت سابق على الشاهد وهو : واها لريا ثم واها واها هي المنى لو أننا نلناها بثمان نرضى به أباه إنّ أباه ... البيت والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٦٥ ، الشواهد الكبرى : ١ / ١٣٣ ، الهمع (رقم) : ٥٦ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٢ ، الإنصاف لابن الأنباري : ١ / ١٨ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٥١ ، ٣ / ١٢٩ ، المقرب : ٢ / ٤٧ ، مغني اللبيب (رقم) : ١٩٦ ، ٣٩٥ ، شرح الشذور : ٤٨ ، شواهد الفيومي : ١٦ ، شرح الأشموني : ١ / ٧٠ ، أبيات المغني : ٦ / ١٤٤ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٩٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٣٨ ، شواهد الجرجاني : ٧ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٥١ ، شواهد العدوى : ٧ ، شواهد المغني : ١ / ١٢٧ ، ٢ / ٥٨٥ ، شرح المرادي : ١ / ٧٥ ، شرح ابن الناظم : ٣٩ ، شرح دحلان : ١٤ ، سر الصنائه : ٢ / ٧٠٥ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ١٨٤ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٤٩ ، الإفصاح للفارقي : ٣٧٦ ، النكت الحسان : ١٩٢ ، فتح رب البريه : ١ / ٢٦٥ ، ٢٦٨.

الشَّاهد في «أباها» الثالث ، إذ هو / نصّ في القصر ، لأنه مضاف (١) إليه ، فهو مجرور بكسره مقدره على الألف.

ثمّ قال :

وشرط ذا الإعراب أن يضمن لا

لليا كجا أخو أبيك ذا اعتلا

الإشارة بـ «ذا» إلى الإعراب بالحروف ، يعنى : أنّ هذه الأسماء الستة يشترط في إعرابها بالواو رفعا ، وبالألف نصبا ، وبالياء جرّا - أن تكون مضافه إلى غير ياء المتكلم ، ثمّ مثل ذلك بقوله : «كجا أخو أبيك ذا اعتلا». فـ «أخو» مضاف إلى «أبيك» و «أبو» مضاف (٢) لـ «كاف» الضمير ، و «ذا» مضاف إلى «اعتلا» (٣).

وهذه المثل محتويه على أنواع الإضافة إلى غير ياء المتكلم ، إمّا ظاهر أو مضمّر ، والظاهر : إمّا معرفه أو نكره ، فإن كانت غير مضافه كانت معربه بالحركات ، نحو «قام أب ، ورأيت أخوا ، ومررت بحم» ، وإن كانت مضافه إلى ياء المتكلم كانت معربه بحركات مقدره كسائر الأسماء المضافه إلى ياء المتكلم.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

بالألف ارفع المثنى وكلا

إذا بمضمّر مضافا وصلا

كلتا كذاك اثنان واثنان

كابنين وابنتين يجريان

أشار بهذا إلى الباب الثّاني من أبواب النياحه السبعه ، وهو باب المثنى وما ألحق به ، وهو «كلا وكلتا ، واثنان واثنان».

والمثنى : هو ما وضع لاثنتين ، وأغنى عن متعاطفين (٤) .

ص: ٧٠

١- في الأصل : مضافا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٦٥.

٢- في الأصل : إلى أبيك وأبو مضاف. مكرر.

٣- و «اعتلى» مصدر اعتلى يعتلى اعتلاء ، وقصره الناظم للضرورة ، وقد حصل في «أخو» مثال الرفع بالواو ، وب «أبيك» مثال الجر بالياء ، وب «ذا» مثال النصب بالألف. انظر شرح الهوارى : (١٣ / ب) ، إعراب الألفيه : ١٠.

٤- وقال السيوطى : هو ما دل على اثنين بزياده فى آخره صالح للتجريد عنها ، وعطف مثله عليه. وقال ابن الحاجب : المثنى ما



لحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ، ونون مكسوره ، ليدل على أن معه مثله من جنسه. وفي شرح ابن عصفور : ضم اسم إلى مثله بشرط اتفاق اللفظتين والمعنيين ، أو كون المعنى الموجب للتسميه فيها واحدا. وفي الأشموني : اسم ناب عن اثنين اتفاقا في الوزن والحروف أغنت عن العاطف والمعطوف. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٦٦ ، الهمع : ١ / ١٣٣ ، شرح الكافيه للرضي : ٢ / ١٧١ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٣٥ ، شرح الأشموني : ١ / ١٧٥ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٠٥ ، شرح الفريد : ١٣٥ ، شرح المرادى : ١ / ٨١ ، الإيضاح للزجاجي : ١٢١ ، معجم المصطلحات النحويه : ٣٩.

ف- «ما وضع» جنس ، / و «لاثنين» فصل أول مخرج لما وضع لأقل ك- «رجل» ، أو أكثر ك- «صنوان» (١) ، و «أغنى عن متعاطفين» فصل ثان مخرج لنحو «كلا وكتنا ، واثنين واثنين».

ودخل (٢) فيه نحو «القمران» للشمس والقمر.

قال في شرح اللّمحة : «والذى أراه أنّ التّحويين يسمّون هذا النوع مثنّى لعدم ذكرهم له فيما حمل (٣) على المثنّى» (٤). انتهى.

وصرّح المرادى بأنّه ملحق بالمثنّى (٥).

فقوله : بالألف ارفع المثنّى «يعنى : أنّ الألف تكون علامه (٦) للرفع فى المثنّى ك- «الزيدان المسلمان ، والهندان المسلمتان ، والجمالان ، والرّكبان ، والغنمان» (٧) .

ص : ٧١

١- فى الأصل : نصفان. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٦ ، و «نصفان» غير صالح للتمثيل به هنا ، حيث أنه يقال : «إناء نصفان» - بالفتح - أى : بلغ الماء نصفه. انظر الصحاح : ٤ / ١٤٣٢ (نصف) ، اللسان والتاج (نصف). و «صنوان» جمع «صنو» وهو الأبخ الشقيق والعم والابن ، كما يطلق على الرّيب الذى يكون بجانب النخلة أو غيرها ، وذلك إذا أعرب بالحركات على النون المنونة ، لأن «صنوانا» يستعمل بلفظ واحد للمثنّى وجمع التّكسير ، ويفرق بينهما بأنه إذا أريد به الجمع أعرب بالحركات على النون المنونة ، وإن أريد به المثنّى كسرت النون دائما وأعربت بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا ، فهو لفظ مشترك بين المثنّى وجمع التّكسير ، وليس له نظير إلا «قنو وقنوان» اسم للعنقود. انظر اللسان : ٤ / ٢٥١٣ (صنا) ، حاشية ابن حمدون : ١ / ٣٥.

٢- أى : دخل فى قوله : «أغنى عن متعاطفين».

٣- فى الأصل : حل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٦٦ ، شرح اللّمحة لابن هشام : ١ / ٢١٤.

٤- وقال : وإنما غايته أن هذا مثنى فى أصله تجوز. انظر شرح اللّمحة لابن هشام : ١ / ٢١٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٦٦.

٥- انظر شرح المرادى : ١ / ٨٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٦٦ ، ذلك لأنه لا يغنى عن «القمران» «قمر وقمر». انظر شرح الكافية لابن مالك : ١ / ١٨٥.

٦- فى الأصل : علامته. انظر شرح المكودى : ١ / ٣٥.

٧- فالأول مثال لتثنيه المفرد المذكر ، والثانى لتثنيه المفرد المؤنث ، والثالث لتثنيه الجمع - المكسر ، والرابع لتثنيه اسم الجمع ، والخامس لتثنيه اسم الجنس. والجمهور من المتأخرين - منهم ابن مالك ، ونسبه أبو حيان للكوفيين ، وابن الأنبارى للبصريين ، وقطرب والزجاج والزجاجى - على أن إعراب المثنّى والجمع بالحروف المذكوره وهو مذهب سيبويه. وقيل : بحركات مقدره فيما قبلها ، وهى الدال من «الزيدان والزيدون والزيدين» مثلا ، وهو رأى الأخفش. وقيل : بحركات مقدره فى الألف والواو والياء ، ونسب للخليل وسيبويه ، واختاره الأعلام والسهيلى. وقيل : الحروف دلالات إعراب بمعنى أنك إذا رأيتها فكأنك رأيت الإعراب ، وبه فسر أبو على مذهب الأَخفش ، ونسب فى الإنصاف للأخفش والمبرد والمازنى. وقيل : الإعراب ببقاء الألف والواو رفعا ، وانقلابهما ياء نصبا وجرا ، وعليه الجرمى والمازنى وابن عصفور ، وهذا بناء على أن الإعراب معنوى لا لفظى. انظر الهمع : ١ / ١٦١ - ١٦٢ ، الإنصاف (مسألة : ٣) : ١ / ٣٣ ، الكتاب : ١ / ٤ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ١٣٩ ، ١٤٠ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١١٠ ،

شرح الأشموني : ١ / ٨٨ ، شرح الرضى : ٢ / ١٧٣ ، الإيضاح للزجاجي : ١٣٠ ، ١٤١ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٢٢ - ١٢٣ ،  
المقتضب : ٢ / ١٥٤ .

وقوله : «وكلا» يعنى : أنّ «كلا» ترفع أيضا بالألف كالمثني ، لكن بشرط إضافته إلى المضمّر ، وإلى ذلك أشار بقوله :

إذا بمضمّر مضافا وصلا

وفهم من عطفه «كلا» على المثني أنّ «كلا» ليس بمثني - كما قدّمناه (١) - ، فتقول : «قام الزيدان كلاهما» ، وقيدته بإضافته إلى المضمّر احترازا من المضاف إلى الظاهر ، فإنّه يعرب (٢) حينئذ بحركات مقدره فى الألف.

وقوله : «كلتا» أى : «كلتا» مثل «كلا» فى أنّه يرفع بالألف بشرط إضافته إلى المضمّر.

وفهم أيضا من قوله : «كلتا كذاك» أنّ «كلتا» ليس بمثني على مقتضى التشبيه ، كما أشرنا إليه أيضا ، فتقول «جاءنى المرأتان كلتاهما».

وقوله :

... اثنان واثنتان

كابنين وابنتين يجريان

يعنى : أنّ «اثنين واثنتين» / يرفعان بالألف كالمثني من غير شرط ، ولذلك شبّههما بالمثني الحقيقى ، وهما : «ابنان وابتنان» سواء أفردا أو ركبًا مع العشره ، أو أضيفا إلى ظاهر أو مضمّر ، ويمتنع إضافتهما (٣) إلى ضمير تنبيه ، فلا

ص : ٧٢

---

١- انظر ٨٢ - ٨٣ من هذا الكتاب.

٢- فى الأصل : يعر. انظر شرح المكودى : ٣٦ / ١.

٣- فى الأصل : إضافتها. انظر التصريح : ٦٨ / ١.

يقال : «جاء الرجلان اثناهما ، والمرأتان اثنتاهما» لأنّ ضمير التشبيه نصّ في الاثنتين ، فإضافه الاثنتين إليه من إضافه الشئ إلى نفسه. قاله ابن هشام (١).

واثنتان لغه الحجازيين ، واثنتان لغه التميميين (٢).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وتخلف اليا (٣) في جميعها

الألف

جرّاً ونصباً بعد فتح قد ألف

يعنى : أنّ الياء تخلف (٤) الألف في النّصب والجرّ في جميع ما ذكر من التشبيه وما ألحق بها (فتكون الياء) (٥) علامه للجرّ والنّصب نحو «مررت بالزّيدين والاثنتين كليهما ، ورأيت الزّيدين والاثنتين كليهما».

وقوله : «بعد فتح قد ألف» يعنى : أنّ «الياء» فى الجرّ والنّصب يفتح ما قبلها كالفتح المعهود فى الرّفْع ، وهو المراد بقوله : «قد ألف».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وارفع بواو وبيا (اجرر) (٦)

وانصب

سالم جمع عامر ومذنب

وشبه ذين وبه عشرونا

وبابه ألحق والأهلونا

أولو وعالمون (٧) عليّونا

وأرضون شدّ والسّونونا

وبابه ومثل حين قد يرد

ذا الباب وهو عند قوم يطرد

١- قال ابن هشام فى شرح اللّمحه (١ / ٢١٧) : «فالأولان : «اثنان واثنتان» فحكّمهما حكم المثنى ، سواء أفردا ، أو ركبا ، أو أضيفا ، فمثال المفرد نحو قوله تعالى : (شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصَايَةِ اثْنانِ ،) ف- «شهاده» مبتدأ ، و «اثنان» خبره مرفوع بالألف وهو على حذف مضاف ، أى : شهاده اثنين ، ومثال المركب : «فانفجرت منه اثنتا عشره عينا» ، «اثنتا» فاعل مرفوع بالألف ، و «عشره» مبنى على الفتح لتضمنه معنى واو العطف ، إذ الأصل : اثنتان وعشره ، ومثال المنصوب : «وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا» ، والمخفوض كذلك ، ومثال المخفوض ، «اثناك واثناكم» انتهى . وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ٦٨ .

٢- انظر شرح الشذور : ٥٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٦٨ ، الهمع : ١ / ١٣٥ ، شرح الأشموني : ١ / ٧٨ ، المطالع السعيده : ٩٧ .

٣- فى الأصل : وتخلفها الياء . انظر الألفيه : ١٠ ، شرح المكودى : ١ / ٣٦ .

٤- فى الأصل : تختلف . انظر شرح المكودى : ١ / ٣٦ .

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١ / ٣٦ .

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر الألفيه : ١٠ ، شرح المكودى : ١ / ٣٦ .

٧- فى الأصل : أولون عالمون . انظر الألفيه : ١١ ، شرح المكودى : ١ / ٣٦ .

المذكر السالم (١)، وما ألحق به ، وسيأتي بيانه قريبا ، وأنّ حكم هذا الباب أن يرفع بالواو ، ويجزّ وينصب بالياء نحو «جاء الزيدون» ، (وَأَنْتُمْ السَّاعِلُونَ) [آل عمران : ١٣٩] ، «ورأيت الزيدون والمصطفين» ، ومررت بالزيدين» ، (وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفِينَ) [ص : ٤٧].

ولمّا كان على نوعين :

أحدهما : اسم ، ويشترط في مفرده أن يكون علما لعاقل مذكر خاليا من تاء التأنيث (٢) ، ومن التركيب.

والآخر : (وصف) (٣) ، ويشترط في مفرده أن يكون مذكرا ، عاقلا ، خاليا من تاء التأنيث ، لا يمتنع مؤنثه من الجمع (٤) بالألف والتاء (٥).

ص: ٧٤

١- الجمع لغة : الضم. واصطلاحا : ضم اسم إلى أكثر منه من غير عطف ولا تأكيد. وفي شرح ابن عصفور : ضم اسم إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ والمعاني أو كون المعنى الموجب للتسميه فيهما واحدا. والجمع قسمان : جمع تكسير وجمع سلامه. فجمع السلامه : ما سلم فيه بناء واحده ، وجمع التفسير : ما تغير فيه بناء واحده لفظا أو تقديرا ، وكلاهما يكون لمذكر ومؤنث. وجمع المذكر السالم : يراد به الكلمه الداله على أكثر من اثنين بزياده او ونون مفتوحه في حاله الرفع ، وياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحه في حاله النصب والجر - على مفرده ، فنقول : «جاء الزيدون ، ورأيت الزيدين» ، وجمع المؤنث السالم يراد به الكلمه الداله على أكثر من اثنين بزياده ألف وتاء على صيغه المفرد نحو «مسلمات». انظر : حاشيه يس : ١ / ٦٩ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٤٥ - ١٤٧ ، شرح المرادى : ١ / ٩١ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١١٨ - ١٢٠ ، شرح الرضى : ٢ / ١٧٧ ، شرح الأشموني : ١ / ٨٠ ، معجم مصطلحات النحو : ٧٧ ، ٧٨ ، معجم المصطلحات النحويه : ٤٩ - ٥١.

٢- هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذى آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلا يجوز أن يجمع بالواو والنون ، وذلك نحو «طلحه وطلحون» وإليه ذهب ابن كيسان إلا- أنه يفتح اللام ، فيقول : «الطلحون» - بالفتح - كما قالوا : «أرضون» حملا- على «أرضات». انظر الإنصاف (مسأله : ٤) : ١ / ٤٠ ، الهمع : ١ / ١٥٢ ، شرح الأشموني : ١ / ٨١ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٤٧ ، شرح الرضى : ١ / ١٨٠ ، شرح المرادى : ١ / ٩٣.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٣٧.

٤- فى الأصل : الجميع. انظر شرح المكودى : ١ / ٣٧.

٥- احترز بهذا القيد مما يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء نحو «أحمر وسكران وصبور وشكور» وذلك أن «أفعل فعلاء» ، و «فعالين فعلى» وكل صفة للمذكر والمؤنث بغير تاء لا- يجوز جمع المذكر منها بالواو والنون ، ولا المؤنث بالألف والتاء ، إلا شذوذا ، أو فيما ذهب به مذهب الأسماء ولم يستعمل تابعا لغيره وذلك موقوف على السماع ، فمما جاء من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : «ليس فى الخضراوات صدقه» ، فجمع «خضراء» جمع الأسماء لاستعمالها غير تابعه لموصوف. انظر شرح ابن عصفور : ١ / ١٤٨ ، شرح الرضى : ٢ / ١٨٢ ، شرح الأشموني : ١ / ٨١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ١٩٢ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٢٢ - ١٢٣ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٧٢ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ١٣٧ ، شرح المرادى : ١ / ٩٢ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٤٢.

- أتى بمثالين : الأوّل للأوّل ، وهو «عامر» ، والثاني للثاني ، وهو «مذنب».

وقوله : «وشبه ذين» يعنى : شبه عامر ومذنب فى كونهما (١) على ما ذكر.

وقوله : «وبه عشرون...».

(هذه هى الكلمه التى ألحقت بجمع المذكر السالم فى الإعراب) (٢) وذكر منها سبعة ألفاظ :

عشرون : وهو اسم جمع ، لأنه لا مفرد له من لفظه ، و «بابه» يعنى : ثلاثين إلى تسعين ، ويتضمن أيضا سبعة ألفاظ.

والأهلون : وهو جمع غير مستوف للشروط ، لأنه ليس بعلم ولا صفه (٣).

وأولو : اسم جمع ، لأنه لا مفرد له من لفظه.

وعالمون : وهو أيضا اسم جمع ، لأنه (لا) (٤) مفرد له من لفظه ، وليس جمعا لـ «عالم» ، لأن «عالمًا» أعم (٥).

وعليّون : وهو اسم لأعلى الجنّه (٦) ، فهو مفرد فى المعنى ، جمع فى اللفظ.

ص: ٧٥

١- فى الأصل : كونها. انظر شرح المكودى : ٣٧ / ١.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٣٧ / ١.

٣- وإنما هو اسم جنس جامد للقريب ، بمعنى ذى القرابه. انظر شرح ابن عقيل : ٤٣ / ١ ، الأشمونى مع الصبان : ٨٢ / ١.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٣٨ / ١.

٥- أى : إن العالم عام فى العقلاء وغيرهم ، والعالمون مختص بالعقلاء ، والخاص لا يكون جمعا لما هو أعم منه. وذهب كثير إلى أنه جمع عالم على حقيقه الجمع ، ثم اختلفوا فى تفسير العالم الذى جمع هذا الجمع ، فذهب أبو الحسن إلى أنه أصناف الخلق العقلاء وغيرهم ، وهو ظاهر كلام الجوهري ، وذهب أبو عبيده إلى أنه أصناف العقلاء فقط ، وهم الإنس والجن والملائكه. وقيل : إن «عالمون» مبنى على فتح النون لا معرب ، لأنه لم يقع إلا ملازما الياء ، وردّ بقوله : تنصّفه البريه وهو سام وتلفى العالمون له عيالا انظر التصريح على التوضيح : ٧٢ / ١ ، الأشمونى مع الصبان : ٨٣ / ١ ، شرح ابن عقيل : ٤٣ / ١ ، شرح المكودى : ٣٨ / ١ ، الهمع : ١٥٧ / ١.

٦- فى الأصل : الجفنه. انظر شرح المكودى : ٣٨ / ١. وقوله تعالى : (كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلِيّينَ) أى : فى أعلى الأمكنه.

انظر شرح المكودى : ٣٨ / ١ ، شرح المرادى : ٩٥ / ١ ، اللسان : ٣٠٩٤ / ٤ (علا) ، شرح الأشمونى : ٨٣ / ١ ، شرح ابن عقيل : ١

.٤٤ /



وأرضون : جمع أرض.

وقوله : «شذَّ» راجع (١) / إلى «أرضين» ووجه (٢) شذوذ (٣) أنه من باب «سنين» ، وباب «سنين» مطرد فيما حذف من مفردة حرف أصليّ ، فعوّض منه تاء التّأنيث ك- «سنه» ولم يحذف من «أرض» حرف أصليّ فيعوّض منه ، بل حذف منه تاء التّأنيث بدليل رجوعها في التّصغير في قولهم : «أريضه».

والسنون وبابه : يعني كلّ ما حذف منه حرف وعوّض منه تاء التّأنيث ك- «عزّين ، وثبين» (٤).

وقوله : «ومثل حين قد يرد ذا الباب» الإشاره ب- «ذا» (٥) إلى «سنين» وبابه ، يعني : أنه قد يستعمل باب سنين استعمال «حين» ، فتلزم فيه الياء ، ويعرب بالحركات الثلاث في «التّون» ، ولا تحذف «التّون» للإضافه.

وفهم من قوله : «قد يرد» أنّ ذلك قليل ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : «اللهمّ اجعلها عليهم سنينا (٦) كسنين يوسف» في إحدى (٧) الروايتين (٨).

ص : ٧٤

١- في الأصل : راجع. انظر شرح المكودي : ٣٨ / ١.

٢- في الأصل : ووجهه. انظر شرح المكودي : ٣٨ / ١.

٣- في الأصل : لا. زياده. انظر شرح المكودي : ٣٨ / ١.

٤- عزّين : واحده «عزه» بكسر العين المهملة وفتح الزاي ، أصلها «عزى» فلامها ياء ، وهى الفرقة من الناس ، والعزّين : الفرق المختلفه ، لأن كل فرقة تعتزى إلى غير من تعتزى إليه الأخرى. وثبين : جمع «ثبه» بضم التاء ، وهى الجماعه ، أصله «ثبو» بالواو ، حذف وعوض منها هاء التّأنيث ، وقيل : أصله «ثبى» بالياء. ومن الملحق بجمع المذكر السالم أيضا صفات للبارى تعالى ، وهى قوله تعالى : (وَنَخْنُ الْوَارِثُونَ) و (الْقَادِرُونَ) و (الْمَاهِدُونَ) و (إِنَّا لَمُوسِيْعُونَ) ، ومنها «بنون» ، وأبون ، وأخون ، وهنون ، وذوون».

انظر التصريح على التوضيح : ٧٤ / ١ ، حاشيه الخضرى : ٤٤ / ١ ، شرح الرضى : ١٨٤ / ٢ ، الهمع : ١ / ١٥٥ - ١٥٧ ، حاشيه ابن حمدون : ٣٨ / ١ ، شرح الأشموني : ٨٥ / ١.

٥- في الأصل : بل. انظر المكودي بحاشيه الملوى : ١٣.

٦- في الأصل : سنين. انظر شرح المكودي : ٣٩ / ١.

٧- في الأصل : أحد. انظر شرح المكودي : ٣٩ / ١.

٨- الحديث بهذه الروايه لم أجده فيما اطلعت عليه من كتب الحديث المعتمده ، وإنما وجدته بروايته الأخرى وهى : «اللهم اجعلها عليهم سنين كسنين يوسف». انظر صحيح البخارى : ٥٥ / ٨ (كتاب الأدب باب تسميه الوليد) ، صحيح مسلم : ١ / ٤٦٧ ،

حديث (رقم) : ٦٧٥ ، فتح البارى : ١١ / ١٩٤ ، ١٠ / ٥٨٠ ، تفسير القرطبي : ٧ / ٢٦٣ - ٢٦٤. وروى : «اللهم اجعلها سنين كسنين يوسف» فى سنن البيهقى : ٢ / ١٩٨ ، مسند أحمد : ٢ / ٤٧٠ ، ٥٠٢ ، ٥٢١ ، الدر المنثور للسيوطى : ٢ / ٢٠٧ ، صحيح مسلم

(رقم) : ٧٦٥. وهو بروايه المؤلف من شرح المكودي : ١ / ٣٩ ، شرح دحلان : ١٧ ، شرح المرادى : ١ / ٩٧ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٤٥ ، شرح الأشموني : ١ / ٨٧ ، شرح ابن الناظم : ٤٨.

وقوله : «وهو عند قوم يَطْرُد» يعنى : أنّ هذا (١) الاستعمال المذكور (٢) يَطْرُد عند قوم من العرب (٣) ، قال أحد أولاد ابن أبى طالب :

٤- وكان لنا أبو حسن على \*\*\*أبا بڑا ونحن له بنين (٤)

الزوايه «بنين» - بالياء ، والإعراب على «النون» ، وهذه لغه بنى عامر ، فإنهم يعربون المعتلّ باللام بالحركات على النون مع لزوم الياء ، لأنها أخفّ (٥) عليه ، ولأنّ النون قامت مقام الدّاهب من الكلمه ، ولو كان الدّاهب موجودا ، لكان الإعراب فيه كسائر المفردات / فكذلك يكون ما قام مقامه.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ونون مجموع وما به التحق

فافتح وقلّ من بكسره نطق

يعنى : أنّ نون جمع المذكّر السالم وما حمل عليه مفتوحه بعد الواو والياء

ص: ٧٧

١- فى الأصل : هذه. انظر شرح المكودى : ١ / ٣٩.

٢- فى الأصل : للمذكّر. انظر شرح المكودى : ١ / ٣٩.

٣- وهو كثير عند أسد وتميم وعامر ، حكى ذلك الفراء عنهم فى معانى القرآن. وفى التصريح : وبعضهم يجرى «بنين» ، وباب «سنين» - وإن لم يكن علما - مجرى «غسلين» فى لزوم الياء والحركات على النون منونه غالبا على لغه بنى عامر ، وغير منونه على لغه بنى تميم ، حكاه عنهم الفراء. انظر معانى الفراء : ٢ / ٩٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٧٦ - ٧٧ ، شرح الأشمونى : ١ / ٨٧ ، شرح دحلان : ١٧ ، الهمع : ١ / ٥٩ ، شرح ابن الناظم : ٤٨.

٤- من الوافر لسعيد بن قيس الهمداني من أصحاب على رضى الله عنه من قصيده له قالها فى أحد أيام صفين ، وبعده : وأنا لا نريد سواه يوما وذاك الرّشد والحقّ المبين والمؤلف هنا فى نسبه البيت لأحد أولاد ابن أبى طالب متابع فيها للعينى وصاحب التصريح ، قال البغدادي : «ولما لم يقف العينى على ما قبل البيت الشاهد ولا على ما بعده ظن أن البيت لأحد أولاد على رضى الله عنه». وروى فى الخزانة : وأنّ لنا أبا حسن عليّا أب بڑ ونحن له بنين والمراد بأبى الحسن : على بن أبى طالب رضى الله عنه. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف ، وأورده ابن عصفور فى كتاب الضرائر وقال : إنه ضروره لا يحفظ إلا فى الشعر ، وجعله خطأ أبو العباس المبرد فى كتابه الروضه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٧٧ ، الشواهد الكبرى : ١ / ١٥٦ ، الخزانة : ٨ / ٧٥ ، الضرائر : ٢١٩ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ١٩٥ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٩٢ ، أوضح المسالك : ١٤ ، شرح الرضى : ٢ / ١٨٥ ، فتح رب البريه : ١ / ٢٧٥.

٥- فى الأصل : أحق. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٧٧.

للخفّه (١)، لأنّ الجمع أثقل من المثني، وكسرها جائز في الشعر بعد الياء، كقول سحيم (٢):

٣- وما ذا بيتغى الشعراء مني \*\*\* وقد جاوزت حدّ الأربعين (٣)

بكسر التّون، ولم تكسر التّون بعد الواو في (٤) نثر ولا شعر لعدم التّجانس.

ثمّ قال رحمه الله تعالى:

ونون ما ثني والملحق به

بعكس ذاك استعملوه فانتبه

يعنى: أنّ نون المثني وما ألحق به بالعكس من نون الجمع، فكسرها بعد الألف والياء على أصل التّقاء الساكنين، وفتحها قليل، وهى مع الياء لغه لبنى أسد، حكاهما الفراء (٥)، كقول حميد بن ثور (٦):

ص: ٧٨

١- فى الأصل: اللحقه. انظر التصريح على التوضيح: ٧٨ / ١.

٢- هو سحيم بن وثيل بن عمرو الرياحى اليربوعى الحنظلى، التميمى، شاعر مخضرم عاش فى الجاهليه والإسلام، وكان شريفا فى قومه، نابه الذكر، له أخبار مع زياد بن أبيه، ومفاخره مع غالب ابن صعصعه (والد الفرزدق) قال ابن دريد: عاش أربعين سنه فى الجاهليه وستين فى الإسلام. انظر ترجمته فى: الأعلام: ٣ / ٧٩، الخزانه: ١ / ٢٦٥، شواهد المغنى: ١ / ٤٦٠، الشواهد الكبرى: ١ / ١٩١

٣- من الوافر لسحيم، وقيل: هو لأبى زيد الطائى، وبعده: أخو خمسين مجتمع أشدى ونجّذنى مداوره الشّؤون ويروى: «يُدري» بتشديد الدال بدل «بيتغى»، يقال: أداره يدريه: إذا ختله وخذعه. ويروى: «تبتغى» بدل «بيتغى»، ويروى: رأس الأربعين بدل «حد الأربعين». والشاهد فى قوله: «الأربعين» حيث كسر نونه ضروره، مع أنه جمع مذكر سالم، وحق نونه وما ألحق به الفتح. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٧٧، ٧٩، الشواهد الكبرى: ١ / ١٩١، الخزانه: ٨ / ٦٥، شرح ابن يعيش: ٥ / ١١، ١٣، المقتضب: ٣ / ٣٣٢، ٤ / ٣٧، الهمع (رقم): ٨٤، الدرر اللوامع: ١ / ٢٢، شرح الأشموني: ١ / ٨٩، الأصمعيات: ١٩، الضرائر: ٢٢٠، تاج علوم الأدب: ١ / ١٢٢، اللسان (درى)، شرح ابن عقيل: ٤٥، شواهد الجرجانى: ٩، شرح المكودى: ١ / ٣٩، شرح ابن الناظم: ٤٩، شرح المرادى: ٩٩، البهجه المرضيه: ١٧، سر الصناعه: ٢ / ٦٢٧، شرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٩٣، تذكره النحاه: ٤٨٠، شرح للمحه لابن هشام: ١ / ٢٢٥، الإيضاح لابن الحاجب: ١ / ٥٣٨.

٤- فى الأصل: وفى. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٧٩.

٥- انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٧٧، شرح ابن يعيش: ١ / ١٤١، شرح ابن عصفور: ١ / ١٥٠، المقرب: ٢ / ٤٦، شرح الكافيه لابن مالك: ١ / ١٩٩، شرح ابن الناظم: ٥٠، البهجه المرضيه: ١٧، شرح دحلان: ١٧، سر الصناعه: ٢ / ٤٨٨، جواهر الأدب: ١٨٣، الشواهد الكبرى: ١ / ١٨٣. والفراء هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمى أبو زكريا المعروف بالفراء،

من أئمه الكوفيين فى العرييه ، وعالم بالفقه والطب والنجوم وأيام العرب وأشعارهم ، ولد بالكوفه سنه ١٤٤ هـ ، وأخذ عن يونس والكسائى وغيرهما ، وانتقل إلى بغداد وأدب ابنى المأمون العباسى ، وتوفى بطريق مكه سنه ٢٠٧ هـ ، له من المؤلفات : معانى القرآن ، البهاء فيما تلحن فيه العامه ، اللغات ، الجمع ، الشنيه فى القرآن ، النوادر ، وغيرها. انظر ترجمته فى أخبار النحويين البصريين : ٥١ ، بغيه الوعاه : ٤١١ ، معجم الأدباء : ٩ / ٢٠ ، الأعلام : ٨ / ٤٥ ، طبقات النحويين واللغويين : ١٣١ ، إنباه الرواه : ٤ / ١ ، البدايه والنهايه : ١٠ / ٢٤١ ، شذرات الذهب : ٢ / ١٩ ، معجم المؤلفين : ١٣ / ١٩٨ ، هديه العارفين : ٢ / ٥١٤ .

٦- هو حميد بن ثور بن حزن الهلالي ، أبو المثنى شاعر مخضرم ، عاش زمنا فى الجاهليه ، وشهد الإسلام فأسلم ووفد على النبى صلى الله عليه وسلم ، ومات فى خلافه عثمان حوالى سنه ٣٠ هـ ، له ديوان شعر. انظر ترجمته فى الأغانى : ٤ / ٣٥٦ ، سمط اللالكئى : ١ / ٣٧٦ ، الأعلام : ٢ / ٢٨٣ ، شواهد المغنى : ١ / ٢٠١ ، الإصابه ترجمه رقم : (١٨٣٠).

الزوايه بفتح التّون من «أحوذيين» (٢) تنبيه أحوذى - بفتح الهمزه ، وسكون الحاء المهمله ، وفتح الواو ، وكسر الدال المعجمه ، وتشديد الياء آخر الحروف - وهو الخفيف (في) (٤) الشىء لحذفه (٥).

ص: ٧٩

١- فى الأصل : أحوذيين. انظر التصريح على التوضيح : ٧٨ / ١.

٢- صدر بيت من الطويل فى ديوان حميد (٥٥) ، من قصيده له يصف فيها قطاه ، وفى المقرب : أنه مصنوع ، وعجزه : فما هى إلّا لمحه وتغيب وأراد الشاعر هنا بالأحوذيين : جناحى قطاه ، يصفهما بخفتهما. واستقلت : استبدت. لمحه : أى نظره. استشهد به المؤلف على أن فتح نون المثنى مع الياء لغه لبنى أسد على ما نقله الفراء عنهم. انظر التصريح على التوضيح : ٧٨ / ١ ، شرح الأشمونى : ٩٠ / ١ ، الشواهد الكبرى : ١٧٧ / ١ ، الهمع (رقم) : ٨١ ، الدرر اللوامع : ٢١ / ١ ، المقرب : ٤٧ / ٢ ، شرح ابن الناظم : ٥٠ ، جواهر الأدب : ١٨٣ ، البهجه المرضيه : ١٧ ، سر الصناعه : ٤٨٨ / ٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٩٩ / ١ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٦٥ / ١ ، المطالع السعيده : ١٠٢ ، اللسان (حوذ) ، تذكره النحاه : ٤٧٩ ، ٦٢٣ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢١٦ / ١ ، النكت الحسان : ١٩٣ ، معانى الفراء : ٢ / ٤٢٣ ، الضرائر : ٢١٧.

٣- فى الأصل : أحوذيين. انظر التصريح على التوضيح : ٧٨ / ١.

٤- ما بين القوسين ساقط فى الأصل. انظر الشواهد الكبرى : ١٨٠ / ١.

٥- فى الأصل : المشى لحدته. انظر الشواهد الكبرى : ١٨٠ / ١ ، وقيل : الأحوذى : الراعى المتشمر للرعايه الضابط لما ولى. انظر التصريح على التوضيح : ٧٨ / ١ ، الشواهد الكبرى : ١٨٠ / ١.

وقيل: لا يختص فتح التّون بالياء ، بل يكون بعدها وبعد الألف في لغه من يلزم المثنى الألف في كل حال (١)، كقوله:

٢- \*أعرف منها الجيد والعينا\* (٢)

أنشده السيرافي (٣) وغيره بفتح التّون في «العينا» / تشنيه «عين» (٤).

ص: ٨٠

١- قاله ابن عصفور ، وإلزام المثنى الألف في كل حال لغه معروفه عزيت لكنانه وبنى الحارث بن كعب ، وبنى العنبر ، وبنى الهجيم ، وبتون من ربيعه ، وبكر بن وائل ، وزبيد ، وخثعم ، وهمدان ، وفزاره ، وعذره ، وخرج عليها قوله تعالى: (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) وأنكر هذه اللغه المبرد ، وهو محجوج بنقل الأئمه. انظر شرح ابن عصفور: ١ / ١٥٠ - ١٥١ ، التصريح على التوضيح: ١ / ٧٨ ، الهمع: ١ / ١٣٣ ، شرح ابن يعيش: ٤ / ١٤٣ ، شرح الكافيه لابن مالك: ١ / ١٨٨ ، ١٩٠ ، شرح الأشموني: ١ / ٩٠ ، معنى اللبيب: ٥٨ ، سر الصناعه: ٢ / ٤٨٩ ، ٧٠٤ - ٧٠٦.

٢- من الرجز نسبه أبو زيد في نوادره لرجل من بنى ضبه ، وهو في ملحقات ديوان رؤبه (١٩٧) ، وذهب ابن عصفور في المقرب إلى أنه مصنوع ، وقال في شرح الجمل: وهذا البيت لا حجه فيه لأنه لا يعرف قائله ، وفي الشواهد الكبرى قال العيني: «أقول قيل: إن قائله لا يعرف وهو غير صحيح ، وقيل: قائله هو رؤبه بن العجاج ، وهو أيضا غير صحيح ، والصحيح ما قاله أبو زيد». وبعده: ومنخرين أشبها ظيانا ، والبيت يروى بعده روايات منها: أحب منك الأنف والعينا أحب منها الأنف والعينا أعرف منها الأنف والعينا الجيد: العنق. ظيانا: اسم رجل بعينه لا تشنيه ظبي خلافا للهروي ، والمعنى: أعرف من سلمى منخرين أشبها منخرى ظيان في الكبر ، بدليل ذمه لها في باقى القصيده ، ويحتمل أنهما أشبها نفس ظيان في القبح. والشاهد فيه قوله «العينا» حيث فتحت فيها النون على لغه من يلزم المثنى الألف مع الأحوال الثلاثه ، وحققها الكسر. انظر النوادر لأبى زيد: ١٦٨ ، المقرب: ٢ / ٤٧ ، شرح ابن عصفور: ١ / ١٥٠ ، الشواهد الكبرى: ١ / ١٨٤ ، شرح ابن يعيش: ٣ / ١٢٩ ، ٤ / ٦٧ ، ١٤٣ ، الخزانة: ٧ / ٤٥٢ ، التصريح على التوضيح: ١ / ٧٨ ، الهمع (رقم): ٨٢ ، الدرر اللوامع: ١ / ٢١ ، شرح الأشموني: ١ / ٩٠ ، شرح ابن عقيل: ١ / ٤٦ ، شواهد الجرجاوى: ٩ ، تاج علوم الأدب: ١ / ١١٤ ، شرح المرادى: ١ / ١٠١ ، الضرائر: ٢١٨ ، البهجه المرضيه: ١٧ ، سر الصناعه: ٢ / ٤٨٩ ، ٧٠٥ ، المطالع السعيده: ١٠٢ ، تذكره النحاه: ٤٨٠ ، شرح اللمحه لابن هشام: ١ / ٢١٥ ، النكت الحسان: ١٩٣.

٣- هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي ، أبو سعيد ، عالم بالنحو ، والأدب واللغه والشعر والعروض والقراءات والفرائض والحديث وغيره ، ولد بسيراف من أرض فارس سنه ٢٨٤ هـ ومضى إلى عمان فتفقه فيها ، ثم عاد إلى سيراف وورد بغداد فتولى القضاء ، وتوفى في رجب سنه ٣٦٨ هـ من مؤلفاته: شرح كتاب سيويه ، شرح مقصوره ابن دريد ، الوقف والابتداء ، صنعه الشعر والبلاغه ، وغيرها. انظر ترجمته في بغيه الوعاة: ٢٢١ ، البدايه والنهايه: ١١ / ٢٩٤ ، شذرات الذهب: ٣ / ٦٥ ، روضات الجنات: ٢١٨ ، الأعلام: ٢ / ١٩٥ ، معجم المؤلفين: ٣ / ٢٤٢ ، معجم الأدباء: ١ / ٤٧ ، ٨ / ١٤٥.

٤- انظر شرح الكتاب للسيرافي (رساله دكتوراه / الجزء الأول منه): ٢٧٦ ، وفيه روايه البيت: أعرف منها الأنف والعينا وانظر التصريح على التوضيح: ١ / ٧٨.

وضمّ هذه النون بعد الألف لغه (١)، كقوله :

٢- \*فالتّوم لا تألفه العينان\* (٢)

بضمّ النون.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وما بتا وألف قد جمعا

يكسر في الجرّ وفي النصب معا

أشار بهذا إلى الباب (٣) الرابع من أبواب التّيا به السّبعه ، وهو باب جمع المؤنّث السّالم وما ألحق به ، وسيأتى بيانه قريبا.

وجمع المؤنّث السّالم هو المجموع بالألف والتّاء ، ولا فرق بين أن يكون مسمّى هذا الجمع مؤنّثا كـ «هندات» ، أو مذكّرا كـ «اصطبلات» ، ولا فرق بين أن يكون سلمت فيه بنيه واحده كـ «ضحمة وضحمت» (٤) ، أو تغيّرت كـ «سجده ، وسجدات».

ص : ٨١

١- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٧٨ ، شرح الأشموني : ١ / ٩١ ، شرح دحلان : ١٧ ، البهجة المرضيه : ١٧ ، الضرائر : ٢١٨ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ١٣٤ ، سر الصنّاعه : ٣ / ٤٨٩ ، الهمع : ١ / ١٦٦.

٢- من الرجز لرؤبه بن العجاج في ملحقات ديوانه (١٨٦) ، وقبله : يا أبتا أرقتى القذّان والقذّان : البراغيث (اللسان : قذذ) ، ويروى : «لا تطعمه» بدل : «لا تألفه» ، ويروى : فالغمض لا تطعمه العينان والشاهد فيه قوله : و «العينان» حيث ضمت نون المشى بعد الألف ، وهو لغه قوم ، وحكى الشّيباني «هما خليلان» بضمّ النون. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٧٨ ، شرح الأشموني : ١ / ٩١ ، الهمع (رقم) : ٨٦ ، الدرر اللوامع : ١ / ٢٢ ، البهجة المرضيه : ١٧ ، الضرائر : ٢١٨ ، شرح دحلان : ١٧ ، شرح اللمحه لابن هشام : ١ / ٢١٥.

٣- في الأصل : البأ.

٤- في الأصل : لضمخه وضمخات. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٧٩.

وكذا قال الخيصى (١): «تسميتهم لهذا الجمع بجمع المؤنث السالم باعتبار الغالب» (٢).

وأن حكم هذا الباب أن يجزّ وينصب بالكسره ، فتقول : «مررت بالهندات ، ورأيت الهندات» ، وإنما تنصب بالكسره مع تأتى الفتحة حملا على جمع (٣) المذكر السالم ، لأنه فرع عنه (٤).

وقدم الجزّ لأنّ النصب محمول عليه.

وربما نصب بالفتحة على لغه - كما قال أحمد بن يحيى (٥) - إن كان محذوف اللام ، ولم يردّ إليه فى الجمع ، ك- «سمعت لغاتهم» - بفتح التاء - حكاه الكسائى (٦) ، و «رأيت بناتك» - بفتح التاء - حكاه ابن سيده (٧).

ص: ٨٢

١- هو محمد بن أبى بكر بن محرز بن محمد الخيصى ، شمس الدين ، عالم بالنحو ، توفى سنة ٧٣١ هـ من آثاره الموشح فى شرح الكافيه لابن الحاجب. انظر ترجمته فى مفتاح السعاده : ١ / ١٨٥ ، معجم المؤلفين : ٩ / ١١٦ ، هديه العارفين : ٢ / ١٤٨.

٢- انظر الموشح فى شرح الكافيه للخيصى (٨ / أ - مخطوط).

٣- فى الأصل : جميع. انظر شرح المكودى : ١ / ٤١.

٤- وذلك خلافا للأخفش ، حيث ذهب إلى أنه مبنى فى حاله النصب ، قال الأشمونى : وهو فاسد ، إذ لا موجب لبنائه ، وإنما نصب بالكسره مع تأتى الفتحة ، ليجرى على سنن أصله ، وهو جمع المذكر السالم فى حمل نصبه على جره. انظر : شرح الأشمونى : ١ / ٩٢ ، البهجه المرضيه : ١٨.

٥- وهشام أيضا ، وذلك لمشابهته المفرد ، حيث لم يجر على سنن المجموع فى رد الأشياء إلى أصولها ، وجبرا لحذف لامه. وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا سواء حذف لامه أم لا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٨٠ ، شرح الأشمونى : ١ / ٩٣ ،

البهجه المرضيه : ١٨ ، حاشيه الصبان : ١ / ٩٣ ، الهمع : ١ / ٦٧. وأحمد بن يحيى هو المعروف بثعلب ، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيبانى بالولاء الكوفى ، أبو العباس ، إمام الكوفيين فى النحو واللغه ، ولد فى بغداد سنه ٢٠٠ هـ ، وتوفى سنه ٢٩١ هـ من مؤلفاته : معانى القرآن ، شرح ديوان زهير ، مجالس ثعلب ، ما تلحن فيه العامه ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاه : ١٧٢ ،

إنباه الرواه : ١ / ٣٨ ، معجم الأدباء : ٥ / ١٠٢ ، طبقات القراء : ١ / ١٤٨ ، البدايه والنهايه : ١١ / ٩٨ ، الأعلام : ١ / ٢٦٧ ، مرآه الجنان : ٢ / ٢١٨ ، مفتاح السعاده : ١ / ١٤٥ ، روضات الجنات : ٥٦ ، معجم المؤلفين : ٢ / ٢٠٣.

٦- ولغاتهم : جمع لغه ، أصلها «لغو» أو «لغى» حذف اللام ، و عوض عنها هاء التأنيث. انظر الهمع : ١ / ٦٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٨٠ ، حاشيه الصبان : ١ / ٩٣ ، البهجه المرضيه : ١٨ ، شرح الأشمونى : ١ / ٩٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٢٠٦ ، إرشاد الطالب النبيل (٣٩ / ب).

٧- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٨٠. - - وابن سيده هو على بن إسماعيل (وفى روايه : أحمد ، وقيل : محمد) الأندلسى الضرير ، المعروف بابن سيده ، أبو الحسن ، عالم بالنحو ، واللغه ، والأشعار وأيام العرب وما يتعلق بعلمها ، ولد بمرسيه سنه ٣٩٨ هـ ، وتوفى فى بدايه سنه ٤٥٨ هـ (وفى روايه : ٤٤٨ هـ) ، من مؤلفاته : المحكم فى لغه العرب ، المخصص ، شرح الحماسه لأبى تمام ، الوافى فى علم العروض ، وغيرها ، وله شعر. انظر بغيه الوعاه : ٣٢٧ ، إنباه الرواه : ٢ / ٢٢٥ ، معجم الأدباء : ١٢ / ٢٣١



، مرآه الجنان : ٨٢ / ٣ ، معجم المؤلفين : ٣٦ / ٧ ، البدايه والنهائيه : ٩٥ / ١٢ ، شذرات الذهب : ٣٠٥ / ٣ ، هديه العارفين : ١ / ١ ،  
٦٩١.

ثم قال رحمه الله تعالى / :

كذا أولات والذي اسما قد جعل

كأذرعَات فيه ذا أيضا قبل

هذا هو الملحق بجمع المؤنث السالم ، وهو نوعان :

الأوّل : أولات ، بمعنى ، ذوات ، ولا- مفرد له من لفظه ، وواحد في المعنى : ذات ، بمعنى : صاحبه (١) ، وإليه أشار بقوله : «كذا أولات» ، يعني : أنّ «أولات» يلحق بجمع المؤنث السالم فيجرّ وينصب بالكسره (نحو (وَإِنْ كُنَّ أُوْلَاتٍ حَمِلٍ) [الطلاق : ٤] ، ف- «أولات» خبر «كان» وهو منصوب بالكسره) (٢) ، واسمها ضمير النسوة ، وهو التّون المدغمه في نونها (٣).

والثاني : ما سمى به من جمع المؤنث السالم ، وإليه أشار بقوله :

... والذي اسما قد جعل

... إلى آخر البيت.

يعنى : أنّ ما سمى به من هذا الجمع يعرب إعرابه فيجرّ وينصب بالكسره مع التّونين ، فتقول في رجل اسمه «هندات» : «رأيت هندات ، ومررت بهندات» ، كما كان قبل التسميه ، ومنه «أذرعَات» ، تقول : «سكنت أذرعَات»

ص: ٨٣

١- وأصل «أولات» : «أولى» بضم الهمزة وفتح اللام ، قلبت الياء ألفا ، ثم حذف لاجتماعهما مع الألف والتاء المزيدين ، ووزنه «فعات». انظر التصريح على التوضيح : ٨٢ / ١ ، حاشيه الصبان : ٩٣ / ١ ، حاشيه الخضرى : ٤٧ / ١.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ٨٢ / ١.

٣- وأصل «كن» : «كون» بضم الواو بعد النقل إلى باب «فعل» بضم العين ، فاستثقلت الضمه على الواو فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركه ما قبلها ، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين. انظر التصريح على التوضيح : ٨٢ / ١ ، حاشيه الصبان : ٩٣ / ١ ، حاشيه ابن حمدون : ٤١ / ١.

بكسر الزاء ، قاله في الصحاح (١) ، وزاد في القاموس : «وقد تفتح (٢) ، «وأذرعاً» : قرية من قرى الشام (٣).

وقد اختلف في كيفية إعراب هذا النوع المسمّى به على ثلاثة آراء :

- فبعضهم يعرّبه كما تقدّم.

- وبعضهم يعرّبه على ما كان عليه قبل التسميه مراعاة للجمع ، ويترك تنوينه مراعاة للعلميه والتأنيث.

- وبعضهم يعرّبه إعراب ما لا ينصرف ، فيترك تنوينه ، ويجزّه (٤) / بالفتحه مراعاة للتسميه (٥).

فالأول راعى الجمعيه فقط ، والأخير راعى التسميه فقط ، والمتوسط توسط بين الأمرين ، فراعى الجمعيه ، فجعل نصبه بالكسره ، وراعى اجتماع العلميه والتأنيث فترك تنوينه ، وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين ، فإنه أخذ من الأولى النصب بالكسره ، ومن الأخير حذف التنوين.

ثم قال رحمه الله :

وجزّ بالفتحه ما لا ينصرف

ما لم يضيف أو يك بعد أل ردف

أشار بهذا إلى الباب الخامس من أبواب النيباه السبعه وهو باب ما لا

ص: ٨٤

١- انظر الصحاح للجوهري : ٣ / ١٢١١ (ذرع) ، التصريح على التوضيح : ١ / ٨٢.

٢- انظر القاموس المحيط للفيروزآبادي : ٣ / ٢٣ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٨٢.

٣- تنسب إليها الخمر الجيده. انظر معجم البلدان : ١ / ١٣٠ ، مرصد الاطلاع : ١ / ٤٧ ، تقويم البلدان : ٢٥٣ ، معجم ما استعجم للبكري : ١ / ١٣٢ ، اللسان والصحاح (ذرع).

٤- في الأصل : ويجوز. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٨٣.

٥- والأول هو الأشهر واللغه الجيده ، وإلى الثاني ذهب المبرد والزجاج ، وهو لغه نقلها سيبويه عن بعض العرب ورووا بالأوجه الثلاثه قول امرئ القيس : تنوّرتها من أذرعاً وأهلها ييشرب أدنى دارها نظر عالي الروايه بجر «أذرعاً» بالكسره مع التنوين ، وتركه ، وبالفتحه بلا تنوين ، والوجه الأخير ممنوع عند البصريين جائز عند الكوفيين. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٨٢ - ٨٣ ، المقتضب : ٣ / ٣٣٣ ، الكتاب : ٢ / ١٨ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٣٠ ، ٤٧٤ ، الهمع : ١ / ٦٨ ، شرح الرضى : ١ / ١٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٢٠٥ ، شرح المرادى : ١ / ١٠٣ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٤١ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٨٤ ، شرح ابن الناظم : ٥٠ - ٥١ ، شرح الأشموني : ١ / ٩٣ - ٩٤ ، الخزانة : ١ / ٥٦.

ينصرف ، أى : ما لا يدخله تنوين الصّرف ، وهو ما فيه علّتان فرعيتان من علل تسع جمعها ابن النّحاس (١) فى قوله :

اجمع وزن عادلا أنّث بمعرفه

ركّب وزد عجمه فالوصف قد كملا (٢)

وسياتى شرح ذلك فى باب معقود له ، والذى يخصّه هنا أنّه متى اجتمع فى اسم علّتان منها ، ك- «أحسن» ، فإنّ فيه الصّيفه ووزن الفعل ، أو واحده منها تقوم (٣) مقامهما ، ك- «مساجد ، وصحراء» ، فإنّه صيغه منتهى الجموع بمنزله جمعين ، والتأنيث بالألف بمنزله تأنيثين ، فكلّ من صيغه منتهى الجموع وألف التأنيث قائم مقام علّتين (٤).

ص: ٨٥

١- هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبى نضر الحلبي ، أبو عبد الله ، بهاء الدين ، ابن النحاس ، شيخ العربيه بالديار المصريه فى عصره ، أديب مقرئ نحوى ، ولد فى حلب سنة ٦٢٧ هـ ، وروى عن الموفق بن يعيش وجماعه ، وسكن القاهره ، وتوفى بها سنة ٦٩٨ هـ ، من آثاره : شرح المقرب لابن عصفور ، شرح قصيده فيما يقال بالياء والواو للشواء الحلبي ، التعليقه فى شرح ديوان امرئ القيس ، وله ديوان شعر. انظر ترجمته فى بغيه الوعاء : ٦ ، شذرات الذهب : ٥ / ٤٤٢ ، كشف الظنون : ١٣٤٤ ، ١٨٠٥ ، الأعلام : ٥ / ٢٩٧ ، معجم المؤلفين : ٨ / ٢١٩ .

٢- البيت من البسيط لبهاء الدين محمد بن النحاس الحلبي كما فى شفاء الصدور ، والكواكب الدريره ، وفى حاشيه السجاعي على القطر : هو لأحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (أبو جعفر) ، وقبله : موانع الصّيرف تسع إن أردت بها عوناً لتبلغ فى إعرابك الأملا انظر شفاء الصدور وشرح الشذور للعصامي : ٢ / ٨٦١ ، الكواكب الدريره للأهدل : ٣٨ ، شرح الشذور مع الهامش : ٤٥٠ ، حاشيه السجاعي مع القطر : ١٢٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٨٤ ، ٢ / ٢١٠ ، شرح القطر : ٤٤٥ ، شرح اللّمحه لابن هشام : ٢ / ٣٥١ ، الأشباه والنظائر للسيوطى : ٢ / ٢٩ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٤٢ .

٣- فى الأصل : مقام. زياده. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٨٤ .

٤- وإنما قام الجمع مقام علّتين ، لأن كونه جمعا بمنزله عله واحده ، وهى راجعه إلى المعنى ، وكونه على صيغه لا نظير لها فى الأحاد بمنزله عله أخرى ، وهى راجعه إلى اللفظ ، ولهذا لو لحقته الهاء انصرف ، لشبهه بالمفرد حيثنذ. وقام التأنيث بالألف مقام علّتين ، لأن الألف فى نفسها عله لفظيه ، ولزومها لما هى فيه بحيث لا يصح حذفها منه بحال بمنزله عله أخرى معنويه ، بخلاف تاء التأنيث ، فإنها معرضه للزوال ، لأنها لم توضع إلا للفرق بين المذكر والمؤنث ، ولهذا اشترط لمنع الصرف معها العلميه لأجل أن تلزم. انظر الكواكب الدريره للأهدل : ٣٨ ، ٤١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٠ - ٢١١ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٣٠ ، ٢٤١ ، شرح المكودي : ٢ / ٧١ ، ٧٤ ، الهمع : ١ / ٧٨ ، ٧٩ ، المطالع السعيده : ١٠٦ .

وإلى أن (١) حكمه أن يجزّ بالفتحة نحو (فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا) [النساء : ٨٦] ، و «اعتكفت في مساجد».

ولمّا كان جرّه بالفتحة مشروطاً بأن لا يضاف / ولا يدخل عليه «أل» أشار إلى ذلك بقوله :

ما لم يضاف ، أو يك بعد أل ردف

أى : تبع ، سواء أضيف لفظاً نحو (فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ) [التين : ٤] ، و «في مساجد عائشه» ، أو تقديراً نحو «أبداً (٢) بدا من أول» (٣) في روايه من جرّ بالكسره ، (وسواء) (٤) كانت «أل» معرّفه نحو (وَأَنْتُمْ) (٥) عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ [البقره : ١٨٧] ، أو زائده كقوله :

٦- رأيت الوليد بن يزيد مباركا\*\*\*... (٦)

ص : ٨٦

١- قوله : «وإلى أن ..» معطوف على قوله قبل : «إلى الباب الخامس ..».

٢- في الأصل : بدأ. انظر التصريح على التوضيح : ٨٤ / ١.

٣- حكاه الفارسي بضم اللام وفتحها وكسرها ، فالضم على البناء لنيه المضاف إليه معنى ، والفتح على الإعراب لعدم نيه المضاف إليه لفظاً ومعنى ، وإعرابها إعراب ما لا ينصرف للوصفيه ووزن الفعل ، والكسر على نيه المضاف إليه لفظاً ، ويروى : «بهذا» بدل «بذا». انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٩٩٦ ، شرح المكودي : ١ / ٢٠٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٨٤ ، ٢ / ٥٢ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٧ ، الهمع : ٣ / ١٩٥ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٦٨.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٥- في الأصل : الواو. ساقط.

٦- صدر بيت من الطويل لابن مياده (الرماح بن أبرد ، ومياده : أمه) من قصيده له يمدح فيها الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وعجزه : شديداً بأعباء الخلافه كاهله وروى صدره في شرح ابن عصفور «رأيت يزيد بن الوليد» ولعله خطأ في الطباعه ، ويروى : «وجدنا» بدل «رأيت» ، ويروى : «بأحناء» بدل «بأعباء» ، والأحناء : جمع حنو وهو الجانب والجهه. والشاهد فيه زياده الألف واللام في قوله : «الوليد بن يزيد» بناء على أنه باق على علميته ، قال الأزهرى : ويحتمل أن يكون قدر فيه الشيوخ فصار نكره ثم أدخل عليه «أل» للتعريف ، كما قال الموضح في شرح القطر ، وعلى هذا لا شاهد فيه (وانظر القطر : ٧٤). انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٣ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٢١٨ ، ٥٠٩ ، الخزانة : ٢ / ٢٢٦ ، شرح أبيات المفصل للشريف : ١ / ٢٧ ، شرح شواهد الشافيه للبغدادى : ١٢ ، شواهد المغنى : ١ / ١٦٤ ، أبيات المغنى : ١ / ٣٠٤ ، ٢٤ / ٦ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٤٤ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٣٩ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٧٣ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٢٨٤ ، الإنصاف : ١ / ٣١٧ ، شرح المرادى : ١ / ١٠٧ ، البهجه المرضيه : ١٨ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٤٤ ، شرح القطر : ٧٢ ، فتح رب البريه : ١ / ١٥٢.

ثم قال رحمه الله تعالى :

واجعل لنحو يفعلان التونا

رفعا وتدعين وتسألونا

أشار بهذا إلى الباب السادس من أبواب النياحة السبعة ، وهو باب الأمثلة الخمسة ، سميت بذلك لأنها ليست أفعالا بأعيانها ، وإنما هي أمثلة يكتفى (١) بها عن كل فعل كان بمنزلتها ، وسميت خمسة على إدراج المخاطبتين (٢) تحت المخاطبين والأحسن أن تعدّ ستة. قاله ابن هشام (٣).

وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنتين ، سواء كان بالتاء للمخاطبتين (٤) نحو «تفعلان يا زيدان» (أو للمخاطبتين نحو «تفعلان يا هندان» أو للغائبتين نحو «الهندان تفعلان») (٥) ، أو بالياء للغائبتين نحو «الزيدان يفعلان» ، أو واو الجمع (٦) ، سواء كان بالتاء للمخاطبتين نحو «أنتم تسألون» ، أو بالياء للغائبتين نحو «هم يسألون» ، أو ياء المخاطبه (٧) ، نحو «أنت تدعين» ، ولا فرق بين أن يكون الألف والواو ضميرين - كما تقدّم - أو علامتين ك- «يفعلان الزيدان» و «يسألون الزيدون» في لغة طيئ (٨).

وإلى أن (٩) حكمها أن ترفع بثبوت التون - كما مثلنا / لك - .

وأما حكمها في النصب والجزم فسيأتي.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وحذفها للجزم والنصب سمه

كلم تكونى لترومى مظلمه .»

ص: ٨٧

١- في الأصل : يكفى. انظر شرح اللامحه لابن هشام : ١ / ٢٢٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٨٥ .

٢- في الأصل : المخاطبتين. انظر شرح اللامحه لابن هشام : ١ / ٢٢٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٨٥ .

٣- انظر شرح اللامحه لابن هشام : ١ / ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٨٥ .

٤- في الأصل : المخاطبتين. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٨٥ .

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح التصريح : ١ / ٨٥ .

٦- أى : أو اتصل به واو الجمع.

٧- أى : أو اتصل به ياء المخاطبه.

٨- وقيل : لغة أزد شنوءه ، وقيل : لغة بلحارث ، وهي لغة يسميها النحويون لغة أكلونى البراغيث. انظر التصريح على التوضيح : ١

/ ٨٦ ، ٢٧٥ ، الهمع : ٢ / ٢٥٦ ، مغنى اللبيب : ٤٧٨ ، شرح المرادى : ٢ / ٧ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٤٧ - ٤٨ .

٩- قوله : «وإلى أن...» معطوف على قوله قبل : «أشار بهذا إلى الباب الخامس» وقوله : «وإلى أن حكمه ..».

يعنى : علامه النَّصْب والجزم فى الأمثله الخمسه حذف النَّون ، فقوله : «سمه» أى : علامه ، ثم أتى بمثال للجزم ، وهو «لم تكونى» ، ومثال للنصب ، وهو «لترومى» ، و «مظلمه» : يجوز فى لامه الفتح والكسر ، والقياس الفتح (١).

وأما (إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ) (٢) ، فالواو لام (٣) الكلمه ، لا ضمير الجماعه ، والنون ضمير النسوه ، والفعل مبنى معها على السكون (٤) مثل «يتربصن» لا معرب ، بخلاف قولك : «الرجال يعفون» ، فالواو فيه ضمير الجماعه المذكرين ، والنون علامه الرفع فتحذف نحو (وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) (٥) [البقره : ٢٣٧].

ثم قال رحمه الله تعالى :

وسمّ معتلاً من الأسماء ما

كالمصطفى والمرتقى مكارما

فالأول الإعراب فيه قدرا

جميعه وهو الذى قد قصرا

والثان منقوص ونصبه ظهر

ورفعه ينوى كذا أيضا يجز

يعنى : أنّ ما كان من الأسماء حرف إعرابه ألف (قبلها فتحه) (٦) لازمه كـ «المصطفى» ، أو ياء قبلها كسره (لازمه) (٧) كـ «المرتقى» يسمّى معتلا.

وقوله : «فالأول» يعنى به : الأول من المثالين ، وهو «المصطفى» يقدر الإعراب فيه جميعه رفعا ونصبا وجزا ، فلا يتغير آخره فى الظاهر / وإنما يتغير بالتقدير ، فتقول : «هذه العصا ، ورأيت العصا ، وضربت بالعصا».

ثم تبه على أنّ هذا النوع يسمّى المقصور بقوله : «وهو الذى قد قصرا» ،

ص: ٨٨

١- وذلك موافقه للغه ، والكسر فى كلام الناظم متعين - وهو المشهور - لسلامته من سناد التوجيه ، وهو اختلاف حركه الحرف الذى قبل الروى ، والمظلمه : الظلم. انظر شرح المكودى : ١ / ٤٣ ، شرح المرادى : ١ / ١١١ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٤٣ ، حاشيه الصبان : ١ / ٩٨ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٤٨ ، إعراب الألفيه : ١٢.

٢- (وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ) [البقره : ٢٣٧].

٣- فى الأصل : ولام. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٨٦.



٤- فى الأصل : الفتح. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٨٦.

٥- و (تَعْفُوا ؛) وزنه «تعفوا» وأصله «تفعوا» بواوين ، الأولى لام الكلمه ، والثانيه واو الجماعه ، استثقلت الضمه على الواو فحذفت فالتقى ساكنان ، فحذفت الواو الأولى لالتقاء الساكنين ، وخصت بالحذف لكونها جزء كلمه. انظر التصريح على

التوضيح : ١ / ٨٦.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٤٣.

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٤٣.

لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه - والقصر : المنع (١) - ، أو لكونه منع المدّ ، والمقصور يقابله الممدود ، فعلى هذا لا يسمّى نحو «يسعى» مقصورا ، وإن كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه ، لأنه ليس فى الأفعال ممدود.

وقوله : «الثان منقوص» يعنى به : الثانى من المثالين ، وهو «المرتقى» ، وأنه يسمّى منقوصا ، لأنه نقص منه بعض الحركات كما يستظهر ، أو لأنه تحذف (٢) لامه لأجل التّونين ، نحو «مرتق» ، والحذف نقص ، وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر.

أمّا الأوّل : فلأنّ نحو «يدعو ، ويرمى» نقص منه بعض الحركات ، وهو لا يسمّى منقوصا.

وأمّا الثانى : فلأنّ نحو «فتى» حذف لامه لأجل التّونين ولا يسمّى منقوصا.

ثمّ ذكر أنّ النّصب يكون ظاهرا فيه نحو «رأيت المرتقى» - بنصب الياء - وأنّ رفعه ينوى ، أى : يقدر ، وكذا جرّه ، نحو «جاء المرتقى ، ومررت بالمرتقى» ، فعلامه الرّفْع فى المثال الأوّل ضمّه مقدّره على الياء ، وعلامه الجرّ فى الثانى كسره مقدّره عليها أيضا.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وأىّ فعل آخر منه ألف

أو واو أو ياء فمعتلا عرف /

فالألف انو فيه غير الجزم

وأبد نصب ما كيدعو يرمى

والرّفْع فيهما انو واحذف جازما

ثلاثهنّ تقض حكما لازما

لمّا فرغ من معتلّ الأسماء شرع فى معتلّ الأفعال وهذا هو الباب السّابع من أبواب التّيا به ، فذكر أنّ كلّ فعل آخره ألف ك- «يخشى» ، أو واو ك- «يدعو» ، أو ياء ك- «يرمى» ، فإنّه يعرف بالمعتلّ.

ثمّ ذكر حكم كلّ نوع فى الإعراب ، فبدأ بما آخره ألف ، فبيّن أنّ الرّفْع

ص : ٨٩

١- والحبس أيضا. ومنه «حور مقصورات فى الخيام» أى : محبوسات على بعولتهنّ ، وقصرت على نفسى ناقه : أمسكتها لأشرب لبنها ، فهى مقصوره على العيال يشربون لبنها ، أى : محبوسه. انظر : اللسان : ٥ / ٣٦٤٥ (قصر) ، المصباح المنير : ٢ / ٥٠٥ (قصر)

، شرح الأشموني : ١ / ١٠٠.

٢- في الأصل : بخلاف. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٩٠.

يقدر فيه ، فتقول : «زيد يخشى» فيخشى : فعل مضارع مرفوع وعلامة الرفع ضمّه مقدّره على الألف ، وكذلك النصب ، فتقول : «زيد لن يخشى» ، فيخشى : فعل مضارع منصوب بـ«لن» ، وعلامة النصب ، فتحه مقدّره على الألف ، وإلى هذا أشار بقوله :

فالألف انو فيه غير الجزم

(فقوله : «انو فيه» يعنى : قدّر ، وغير الجزم هو الرفع والنصب إذ ليس فى الفعل غير) (١) الثلاثة ، وقد استثنى الجزم بقى اثنان.

ثمّ شرع فى عجز البيت يذكر حكم (٢) ما آخره واو أو ياء (٣) ، فذكر أنّ النصب يظهر فيهما ، ومثلهما بقوله : «يغزو» (٤) ، و«يرمى» فتقول : «لن يغزو زيد» ، فتظهر الفتحة وكذلك «لن يرمى».

ثمّ ذكر أنّ الرفع يقدر فيهما ، وإلى ذلك أشار بقوله : «والرفع فيهما انو» أى : قدّر ، فالضمير من قوله : «فيهما» عائد إلى «يغزو» ، و«يرمى» ، فتقول : «يغزو زيد» فيغزو : / فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمّه مقدّره على الواو ، وكذلك «يرمى».

وهاهنا فرع له حكم الأقسام الثلاثة المعتلّة من الفعل فى الرفع والنصب ، وبقي حكم ثلاثتها فى الجزم ، فبيّنه بقوله : «واحذف جازما ، ثلاثهنّ» ، فتقول : «لم يخش» (ولم يغز) (٥) ، ولم يرم» بحذف الألف والواو والياء.

وأما قوله تعالى : ((إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ) [يوسف : ٩٠] فى قراءه قبل (٦) :

ص: ٩٠

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهوارى : (١٨ / ب).

٢- فى الأصل : حلم. انظر شرح الهوارى : (١٨ / ب).

٣- فى الأصل : وياء. انظر شرح الهوارى : (١٨ / ب).

٤- الأولى أن يمثل بـ«يدعو» كما فى النظم وشرح الهوارى (١٨ / ب) ، ولعل «يغزو» موجوده فى نسخه أخرى من النظم.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهوارى (١٨ / ب).

٦- بإثبات الياء من «يتقى» ، وسكون الراء من «يصبر» ، والجمهور على حذف الياء من «يتقى» ، و«من» شرط ، والفاء واقعه فى

جوابه ، و«يصبر» بالسكون عطف على «يتقى». انظر إتحاف فضلاء البشر لابن البناء : ٢٦٧ ، حجه القراءات لأبى زرع : ٣٦٤ ،

البيان فى غريب إعراب القرآن لابن الأنبارى : ٢ / ٤٤ ، إملاء ما من به الرحمن للعكبرى : ٢ / ٥٨ ، التصريح على التوضيح : ١ /

٨٨. وقنبل : هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد المكي المخزومي بالولاء ، من أعلام القراء ، كان إماما متقنا ، ولد سنة ١٩٥ هـ ،

وانتهت إليه مشيخه الإقراء بالحجاز فى عصره ، ورحل إليه الناس من الأقطار ، توفى بمكة سنة ٢٩١ هـ. انظر طبقات القراء : ٢ /

١٦٥ ، النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى : ١ / ١٢١ ، الأعلام : ٦ / ١٩٠.

فَقِيلَ : «مَنْ» مَوْصُولُهُ ، وَتَسْكِينُ «يَصْبِرُ» إِيمًا لِتَوَالِي حَرَكَاتِ الْبَاءِ وَالرَّاءِ مِنْ «يَصْبِرُ» ، وَالْفَاءُ وَالْهَمْزُ مِنْ (فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضَيِّعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ) [يُوسُفُ : ٩٠].

وَإِمَّا عَلَى أَنَّهُ وَصَلَ بِنِيهِ الْوَقْفِ.

وَإِمَّا عَلَى الْعَطْفِ عَلَى الْمَعْنَى ، لِأَنَّ الْمَوْصُولَةَ بِمَعْنَى الشَّرْطِيَّةِ لِعُمُومِهَا وَإِبْهَامِهَا (١) ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ (٢).

ص : ٩١

١- وَإِمَّا عَلَى تَنْزِيلِ الرَّفْعِ مِنْ «يَصْبِرُ فَإِنَّ» مَنْزِلَهُ بِنَاءِ عَلَى «فَعَلَ» بِكَسْرِ الْفَاءِ وَضَمِّ الْعَيْنِ ، فَسَكَنَ لِأَنَّهُ بِنَاءٌ مَهْمَلٌ ، وَهَمْ يَخْفَفُونَ مَضْمُومَ الْعَيْنِ إِذَا كَانَ مُسْتَعْمَلًا ، فَمَا بِالْكَ بِالْمَهْمَلِ ، وَيَجْرُونَ الْمَنْفَصَلَ مَجْرَى الْمُتَّصِلِ. انْظُرْ فِي ذَلِكَ : التَّصْرِيحُ عَلَى التَّوْضِيحِ : ١ / ٨٨ ، إِتْحَافُ فَضْلَاءِ الْبَشَرِ : ٢٦٧ ، إِمْلَاءُ مَا مِنْ بِهِ الرَّحْمَنِ : ٢ / ٥٨ ، حُجَّةُ الْقِرَاءَاتِ : ٣٦٤ - ٣٦٥ ، مَغْنَى اللَّيْبِ : ٦٢١ ، الْبَيَانُ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ : ٢ / ٤٤ - ٤٥.

٢- فَقِيلَ : «مَنْ» شَرْطِيَّةٌ ، وَالْيَاءُ فِي «يَتَّقِي» إِمَّا إِشْبَاعٌ ، فَلَامُ الْفِعْلِ حُذِفَتْ لِلْجَازِمِ ، وَإِمَّا عَلَى إِجْرَاءِ الْمَعْتَلِ مَجْرَى الصَّحِيحِ فَجَزَمَ بِحُذْفِ الْحَرْكِ الْمَقْدَرِ ، وَلَمْ يَسْتَتَبِعْ حُذْفَهَا حُذْفَ حَرْفِ الْعَلَّةِ. انْظُرِ التَّصْرِيحَ عَلَى التَّوْضِيحِ : ١ / ٨٨ ، حُجَّةُ الْقِرَاءَاتِ : ٣٦٤ ، الْبَيَانُ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ : ٢ / ٤٥ ، مَغْنَى اللَّيْبِ : ٦٢١.

ثم قال رحمه الله تعالى : نكره قابل أل مؤثراً

أو واقع موقع ما قد ذكرنا

بدأ أولاً بالنكره لأنها الأصل ، ولأنها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينه ، بخلاف المعرفه ، وما يحتاج فرع عمّا لا يحتاج.

وفسّر النكره بأنها كلّ اسم يقبل «أل» بشرط أن يكون فيه (أل) (١) مؤثراً للتعريف (٢) ، مثال ذلك «غلام» ، فإنه يقبل أن تعرفه

ب- «أل» ، فتقول : «الغلام» وهي هاهنا مؤثّره / ألا ترى (٣) أنها لما دخلته عرفته بعد أن كان منكراً فأثّرت فيه التعريف.

ومثال ما تدخله (٤) «أل» ولا تؤثر فيه : العلم الذي تكون الألف واللام فيه للمح الصفه ك- «العباس» ، فإنه معرّف (٥) بالعلميه ،

والألف واللام لم تؤثر فيه تعريفاً ، ومن هذا احترز المصنّف بقوله : «مؤثراً» .

ص : ٩٢

١- ما بين قوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهوارى (١٩ / أ).

٢- انظر شرح الهوارى (١٩ / أ). وفي تعريفات الجرجاني : النكره ما وضع لشيء لا بعينه ك- «رجل وفرس». وفي التصريح :

عبارة عما شاع في جنس موجود أو مقدر ، فالأول ك- «رجل» ، والثاني ك- «شمس». وفي تاج علوم الأدب : ما وضع لمدلول

غير معين ، وهي مراتب : شيء ، ثم موجود ، ثم جسم ، ثم نام ، ثم حيوان ، ثم إنسان ، ثم رجل. انظر تعريفات الجرجاني : ٢٤٦ ،

التصريح على التوضيح : ٩١ / ١ ، شرح المرادى : ١٢٤ / ١ ، تاج علوم الأدب : ٢٧٣ / ١ ، المقتضب : ١٨٦ / ٣ ، ٢٨٠ / ٤ ،

شرح ابن عصفور : ١٣٤ / ٢ ، شرح ابن يعيش : ٨٨ / ٥ ، معجم المصطلحات النحويه : ٢٣١ ، معجم مصطلحات النحو : ٢٨٦ .

٣- في الأصل : يرى. انظر شرح الهوارى (١٩ / أ).

٤- في الأصل : يدخل. انظر شرح الهوارى (١٩ / أ).

٥- في الأصل : معرفه. انظر شرح الهوارى (١٩ / أ).

ثم ذكر أنّ الواقع موقع ما يقبل «أل» له حكمه ، وإليه أشار بقوله :

أو واقع موقع ما قد ذكرا

(فقوله «قد ذكر») (١) يعنى به : قابل «أل» المذكور (٢) فى صدر البيت.

[وقوله : «أو واقع» يعنى به : الواقع موقع ما يقبلها ، وذلك] (٣) كـ «ذو» - مثلا- - التى بمعنى : صاحب ، لأنّه وإن كان لفظها لا يقبل الألف واللام ، فإنّها واقعه موقع «صاحب» ، وهو قابل الألف واللام لقولك : الصّاحب ، فلها (٤) حكمه.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وغيره معرفه كههم وذى

وهند وابنى والغلام والذى

يعنى : أنّ غير النّكره معرفه ، فالمعرفه هى (٥) ما لا يقبل «أل» (ولا) (٦) واقع موقع ما يقبلها (٧).

وذكر من (٨) المعارف ستّه : الضّمير (٩) كـ «هم» ، واسم الإشاره كـ «ذى» ، والعلم كـ «هند» ، والمضاف إلى المعرفه كـ «ابنى» ، والمعرّف بـ «أل» كـ «الغلام» ، والموصول كـ «الذى».

ص: ٩٣

١- ما بين قوسين ساقط فى الأصل. انظر شرح الهوارى (١٩ / أ).

٢- فى الأصل المذكوره. انظر شرح الهوارى (١٩ / أ).

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح الهوارى (١٩ / أ) ، شرح دحلان : ٢١.

٤- فى الأصل : فله. انظر شرح الهوارى (١٩ / أ).

٥- فى الأصل : هو. انظر شرح المكودى : ١ / ٤٥.

٦- ما بين قوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٤٥.

٧- انظر شرح المكودى : ١ / ٤٥ ، وفى التعريفات : المعرفه ما وضع ليدل على شىء بعينه ، وهى المضمّرات ، والأعلام ، والمبهمات ، وما عرف باللام ، والمضاف إلى أحدها. انظر التعريفات للجرجاني : ٢٢١ ، شرح المرادى : ١ / ١٢٤ ، شرح الرضى : ٢ / ١٢٨ ، شرح ابن يعيش : ٥ / ٨٥ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٢٧٣ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٥٢.

٨- فى الأصل : فى. انظر شرح المكودى : ١ / ٤٥.

٩- الضمير ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظا نحو «زيد ضربت غلامه» أو معنى بأن ذكر مشتقه ، كقوله تعالى : (اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) أى : العدل أقرب ، لدلاله «اعدلوا» عليه ، أو حكما أى : ثابتا فى الذهن كما فى ضمير الشأن نحو «هو زيد قائم». انظر التعريفات للجرجاني : ٢١٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٩٥ ، شرح المرادى : ١ / ١٢٧ ، شرح الرضى :

٢ / ٤ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٣٧ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٣٤ ، معجم مصطلحات النحو : ١٨٧ .



ولم (١) يذكر المقصود في النداء نحو «يا رجل» (٢)، وهو من المعارف ، ولو قال عوض هذا البيت / قول بعضهم :

وغيره معرفه كابنى عمر

وذا الذى المشرق أنت يا قمر

لشملة ، ولكته إنما تركه لأنه داخل - كما قيل - فى المعرف ب- «أل» ، أو فى اسم الإشارة (٣).

وأعرفها ضمير المتكلم ، ثم ضمير المخاطب ، ثم العلم ، ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام ، ثم المشار به والمنادى ، ثم الموصول وذو الأداة ، والمضاف بحسب المضاف إليه ، كذا قال فى التسهيل (٤).

ص: ٩٤

١- فى الأصل : وأخذ. انظر شرح المكودى : ١ / ٤٥.

٢- وذكره فى الكافيه حيث قال : فمضمّر أعرفها ثم العلم واسم إشاره وموصول متم فذو أداه أو منادى عينا أو ذو إضافه بها تبينا واختار ابن مالك فى التسهيل أن تعريفه بالقصد ، وذهب قوم إلى أن تعريفه ب- «أل» محذوفه ، وناب حرف النداء منابها. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٢٢٢ ، التسهيل لابن مالك : ١٧٩ ، شرح دحلان : ٢١ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٠٦ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٤٥ - ٤٦ ، الهمع : ١ / ١٩٠.

٣- قال المرادى فى شرحه (١ / ١٢٦) : «فإن قلت بقى من المعارف قسم سابع وهو النكره المقصوده فى النداء نحو «يا رجل» فلم تركه؟ وما مرتبه. قلت : لم يدع الحصر ، بل أتى بكاف التشبيه المشعره بعدم الحصر ، وأيضا فقد ذهب قوم إلى أن نحو «يا رجل» إنما تعرف ب- «أل» المقدره. وأما مرتبه عند من جعل تعريفه بالمواجهه والقصد فمرتبه اسم الإشارة. وانظر شرح الأشمونى : ١ / ١٠٦ - ١٠٧ ، شرح دحلان : ٢١ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٤٥ - ٤٦ ، شرح ابن باديس (٤١ / أ).

٤- انظر التسهيل : ٢١ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٢٥. والذى عليه سيويه وجمهور النحاه : أن أعرفها المضممرات ثم الأعلام ، ثم اسم الإشارة ، ثم المعرف باللام والموصولات. ومذهب الكوفيين : أن الأعراف العلم ، ثم المضممر ، ثم المبهم ، ثم ذو اللام ، وعليه الصيمرى ، ونسب لسيويه. وعن ابن كيسان : الأول - المضممر ، ثم العلم ، ثم اسم الإشارة ، ثم ذو اللام ، ثم الموصول. وعن ابن السراج : أعرفها اسم الإشارة ، لأن تعريفه بالعين والقلب ، ثم المضممر ، ثم العلم ، ثم ذو اللام ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف. وذهب أبو سعيد السيرافى إلى أن أعرف المعارف الاسم العلم ، ثم المضممر ، ثم المبهم ، ثم ما عرف بالألف واللام ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف. وذهب ابن حزم إلى أن المعارف كلها متساويه ، لأن المعرفه لا تفاضل ، إذ لا- يصح أن يقال : عرفت هذا أكثر من هذا. وأجيب بأن مرادهم بأن هذا أعرف من هذا : أن تطرق الاحتمال إليه أقل من تطرقه إلى الآخر. انظر الكتاب : ١ / ٢١٩ ، الهمع : ١ / ١٩١ ، الإنصاف : ٢ / ٧٠٧ - ٧٠٨ ، أسرار العربيه : ٣٤٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٣٦ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٢٧٣ - ٢٧٧ ، شرح الرضى : ١ / ٣١٢ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٠٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٩٥ ، التبصره والتذكرة للصيمرى : ١ / ٩٥ ، شرح ابن يعيش : ٥ / ٨٧.

والصحيح ما نسب إلى سيبويه : أنّ المضاف في رتبة المضاف إليه ، إلّا المضاف إلى المضمّر فإنّه في رتبة العلم (١).

وذهب المبرّد (٢) إلى أنّ المضاف دون المضاف إليه مطلقاً (٣).

فتحصّل ثلاثه أقوال (٤).

ولم يرتّب المعارف في المثال ، ورتّبها في الفصول كما ترى.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

فما لذى غيبه او حضور

كأنت وهو سمّ بالضمير

يعنى : أنّ ما دلّ على غيبه كـ - «هو» بتمامها عند البصريين ، و «الهاء» وحدها عند الكوفيين (٥) ، أو حضور سواء كان لمتكلم كـ - «أنا» بزياده ألف عند

ص : ٩٥

١- قال في الكتاب (١ / ٢١٩) : «وأما المضاف إلى المعرفة فنحو قولك : «هذا أخوك ومررت بأبيك» وما أشبه ذلك ، وإنما صار معرفه بالكاف التي أضيف إليها ، لأن الكاف يراد بها الشىء بعينه دون سائر أمته» ، انتهى. فذكر أن المضاف بمنزله ما أضيف إليه ، ولم يذكر أن المضاف إلى المضمّر بمنزله العلم ، فهذا مما نسب إليه ، وانظر شرح ابن يعيش : ٨٧ / ٥ ، شرح الرضى : ١ / ٢١٣ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٢٧٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٩٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٣٦ ، ونسب هذا الرأى للأندلسيين فى الهمع : ١ / ١٩٣.

٢- هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي الثمالي البصرى أبو العباس المعروف بالمبرّد ، ولد بالبصره سنة ٢١٠ هـ ، انتهى إليه علم النحو بعد طبقه الجرمى والمازنى وكان بينه وبين ثعلب من المنافره ما لا يخفى ، توفى ببغداد سنة ٢٨٥ هـ ، من آثاره : المقتضب ، معانى القرآن ، شرح شواهد الكتاب ، إعراب القرآن ، والرد على سيبويه ، وغيرها. انظر ترجمته فى أخبار النحويين البصريين : ١٦ ، بغية الوعاة : ١١٦ ، طبقات النحويين واللغويين : ١٠١ ، أنباء الرواه : ٣ / ٢٤١ ، الأعلام : ٧ / ٤٤ ، معجم المؤلفين : ١٢ / ١١٤ ، معجم الأدباء : ١٩ / ١١١ ، البدايه والنهايه : ١١ / ٧٩ ، مرآه الجنان : ٢ / ٣١٠ ، النجوم الزاهره : ٣ / ١١٧ ، شذرات الذهب : ٢ / ١٩٠ ، هديه العارفين : ٢ / ٢٠.

٣- انظر شرح الرضى : ١ / ٣١٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٩٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٣٦ ، الهمع : ١ / ١٩٣ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٢٧٦.

٤- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٩٥. وهناك قول رابع ذكره صاحب الهمع ، وهو أن المعارف بالإضافه دون ما أضيف إليه لا المضاف لذى «أل» ، حكاه فى الإفصاح. انظر الهمع : ١ / ١٩٣.

٥- وكذلك الأمر فى «هى» ، والواو والياء فيهما زائدتان ، لحذفهما فى المثنى والجمع ، ومن المفرد فى لغه. قال السيوطى : وهذا

المذهب هو المختار عندي. وقال ابن يعيش : والصواب مذهب البصريين لأنه ضمير منفصل مستقل بنفسه ، يجرى مجرى الظاهر ، فلا يكون على حرف واحد ، ولأن المضمرة إنما أتت به للإيجاز والاختصار ، فلا يليق به الزيادة. واتفقوا على أن الألف والميم والنون في «هما وهم وهن» زوائد ، وقال أبو علي : الكل أصول. قال الأشموني : وهو ظاهر كلام الناظم هنا وفي التسهيل. انظر : الإنصاف (مسألة : ٩٦) : ٢ / ٦٧٧ ، الهمع : ١ / ٢٠٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٠٣ ، شرح الأشموني : ١ / ١١٤ ، شرح الرضى : ٢ / ١٠ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٤٣ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ٩٦ ، التسهيل : ٢٦.

البصريين ، وبأصالتها عند الكوفيين (١) ، أو لمخاطب ك- «أنت» بزيادة التاء عند / البصريين ، وبأصالتها عند بعض الكوفيين (٢) - يسمّى ضميراً (٣) بمعنى : المضمّر على حدّ قولهم : «عقدت العسل ، فهو عقيد» أى : معقود (٤) ، وهو اصطلاح بصرى (٥) ، والكوفيّه يسمّونه كناية ومكنيا (٦) ، لأنه ليس باسم صريح ، والكنايه تقابل الصريح ، قال ابن هانئ (٧) :

ص: ٩٦

١- والمختار عند الناظم مذهب الكوفيين بدليل إثبات الألف وصلا في لغه بنى تميم ، واستدل البصريون على زياده الألف : بحذفها وصلا. وذهب بعض المتقدمين إلى أن «أنا» مركب من ألف «أقوم» ، ونون «نقوم». انظر التصريح على التوضيح : ١٠٣ / ١ ، الهمع : ٢٠٧ / ١ ، شرح التسهيل : ١ / ١٥٤ - ١٥٥ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٤٠ ، شرح الرضى : ٢ / ٩ ، شرح الفريد : ٣٩٩ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ٩٣ ، شرح المرادى : ١ / ١٣٥ ، شرح الأشمونى : ١ / ١١٤ ، وانظر ص ١٠٤ من هذا الكتاب.

٢- وهو مذهب الفراء. وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير فى «أنت» وفروعه : التاء فقط ، وهى تاء «فعلت» ، وكثرت ب- «أن» ، وزيدت الميم للتقويه ، والألف للتشبيه ، والنون للتأنيث. ورد بأن التاء على ما ذكر للمتكلم ، وهو مناف للخطاب. وذهب بعض المتقدمين إلى أن «أنت» مركب من ألف «أقوم» ونون «نقوم» وتاء «تقوم». واتفقوا على زياده ما بعد التاء ، وهى «ما» فى «أنتما» ، والميم فى «أنتم» والنون فى «أنتن». انظر : التصريح على التوضيح : ١ / ١٠٣ ، الهمع : ١ / ٢٠٨ ، شرح الأشمونى : ١ / ١١٤ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٤٣.

٣- فى الأصل : ضمير.

٤- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٩٥.

٥- والضمير : فعيل من الضمور وهو الهزال ، لقله حروفه غالبا ، أو من الإضمار ، وهو الإخفاء لكثره استتاره ، ولأنه خفى فى نفسه لعدم صراحته كالمظهر مع ما فيه من حروف الهمس غالبا ، وهى التاء والكاف والهاء ، ولذا يسمى مضمرا عندهم. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٩٥ ، شرح الشذور : ١ / ١٢٧ ، الهمع : ١ / ١٩٤ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٠٩ ، مصطلحات الكوفيين النحويه : ١١١ ، حاشيه السجاعي على القطر : ٤٤ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٥٣ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٣٤.

٦- أى : كنى به عن الظاهر اختصارا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٩٥ ، شرح المرادى : ١ / ١٢٧ ، الهمع : ١ / ١٩٤ ، شرح الشذور : ١٣٤ ، حاشيه السجاعي على القطر : ٤٤ ، مصطلحات الكوفيين النحويه : ١١١ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٠٩ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٥٤ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٣٤.

٧- هو الحسن بن هانئ بن عبد الأول (وقيل : عبد الله) بن الصباح الحكيمى بالولاء ، المعروف بأبى نواس (أبو على) ، أديب شاعر ، ولد بالأهواز سنه ١٤٦ هـ (وقيل : ١٣٠ ، و : ١٣٦ ، و : ١٤١ ، و : ١٤٥ هـ) ، ونشأ بالبصره ورحل إلى بغداد ، فاتصل فيها بالخلفاء العباسيين ، ومدح بعضهم ، وخرج إلى دمشق ومنها إلى مصر ، وعاد إلى بغداد فأقام بها إلى أن توفى فيها سنه ١٩٨ هـ (وقيل : ١٩٥ ، و : ١٩٦ هـ) له ديوان شعر. انظر ترجمته فى الأعلام : ٢ / ٢٢٥ ، الشعر والشعراء : ٢ / ٨٠٠ ، البدايه والنهايه : ١٠ / ٢٢٧ ، نزّه الألباء : ٩٦ ، شذرات الذهب : ١ / ٣٤٥ ، النجوم الزاهره : ٢ / ١٥٦ ، مفتاح السعاده : ١ / ١٩٥ ، كشف الظنون : ٧٧٤ ، روضات الجنات : ٢١١ ، معجم المؤلفين : ٣ / ٣٠٠.

١١ - فصّرْح بمن تهوى ودعنى من الكنى\*\*\*فلا خير فى اللذات من دونها ستر(١)

ثم قال رحمه الله تعالى :

وذو اتّصال منه ما لا يبتدا

ولا يلى إلّا اختيارا أبدا

أى : ينقسم الضّمير البارز إلى منفصل عن عامله - وسيأتى - ، وإلى متّصل ، وهو ما لا يصلح الابتداء به ، أى : وقوعه فى أوّل الكلام ، ولا يلى «إلّا» فى الاختيار.

وفهم منه أنّه يلى «إلّا» فى غير الاختيار ، وهو الضّروره ، كقوله :

١٢ - وما نبالى إذا ما كنت جارتنا\*\*\*ألّا يجاورنا إلّاك ديّار(٢)

ص: ٩٧

١- من الطويل للحسن بن هانئ المعروف بأبى نواس من قصيده له فى ديوانه (٢٨) ، أولها : ألا فاسقنى خمرا وقل لى هى الخمر ولا- تسقنى سرّا إذا أمكن الجهر وروايه الديوان : «فبح باسم من تهوى» بدل «فصّرْح بمن تهوى». والمعنى : يطلب الشاعر من المحب أن يصرح باسم من يحبه وأن يتجنب الكنايه فى ذلك ، لأنّه لا خير ولا متعه فى اللذات إذا كانت مستتره. والشاهد فيه أن لفظ الكنايه يقابل فى معناه لفظ الصريح. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٩٥ ، شرح اللمحه لابن هشام : ١ / ٢٤٣ ، والأشياء والنظائر للسيوطى : ٤ / ١٨ ، إرشاد الطالب النبيل (٤٦ / ب).

٢- من البسيط ، قال العينى : «هذا البيت أنشده الفراء ولم ينسبه إلى أحد» ، وفى الخزانة : «وهذا البيت قلما خلا منه كتاب نحوى والله أعلم بقائله». ويروى : «وما لنا» بدل «وما علينا» ، ويروى : «ما علينا» أيضا. ما نبالى : أى : ما نكثرث. إلّاك : أى : إلا إياك ، والكاف فى موضع نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه ، وهو «ديار». والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٩٨ ، ١٩٢ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٢٥٣ ، الخزانة : ١ / ٣٠٧ ، ٢ / ١٩٥ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ١٠١ ، ١٠٣ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٨١٠ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٠٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٥٤ ، شواهد الجرجاوى : ١٢ ، شرح المكودى : ١ / ٤٦ ، الضرائر : ٢٦٢ ، كاشف الخصاصه : ٢٤ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤١٠ ، ٢ / ١٨ ، شرح المرادى : ١ / ١٢٩ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٦٨ ، شواهد المغنى : ٢ / ٨٤٤ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ٢٢٧ ، الجامع الصغير : ٢١ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٤٦٤ ، توجيه اللمع لابن الخباز : ٢٥٥ ، التوطئه للشلوبينى : ١٨٦ ، فتح رب البريه : ١ / ١١٣ .

والقياس : إلّا إِيّاك ، ولكنّه اضطرّ فحذف «إيّا» وأبقى «الكاف» ، أو أوقع (١) المتّصل موقع المنفصل.

وأجاز ابن الأنباريّ (٢) وقوع المتصل بعد «إلّا» مطلقاً (٣) ، ومنعه المبرّد مطلقاً (٤). وأنشد مكان «إلّاك» : «سواك» (٥).

ثم قال :

كالياء (والكاف) (٦)

من ابني أكرمك

والياء والها من سليه ما ملك

أتى بهذه المثل محتويه على أربعة ألفاظ من الضّمائر المتصلة / وشملت أنواع الضمير الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغائب ، ومحالّه الثلاثه من الرفع والنصب والجرّ ، فالياء من «ابني» للمتكلم ، ومحلّها جرّ بالإضافه ، والكاف من «أكرمك» للمخاطب ومحلّها نصب (٧) ب- «أكرم» ، والياء من «سليه» للمخاطبه ، ومحلّها رفع على الفاعليه ، والهاء من «سليه» للغائب ، ومحلّها نصب على المفعوليه.

ص: ٩٨

١- في الأصل : أو واقع. انظر التصريح على التوضيح : ٩٨ / ١.

٢- هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (نسبه إلى الأنبار : قريه على الفرات بالعراق) ، كمال الدين ، أبو البركات ، من علماء النحو واللغه والأدب ، وتاريخ الرجال ، ولد سنة ٥١٣ هـ ، وتصدر لإقراء النحو بالمدرسه النظاميه ببغداد ، وأخذ عنه العلماء ، وتوفى ببغداد سنة ٥٧٧ هـ من آثاره الكثيره : أسرار العربيه ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، البيان في غريب إعراب القرآن ، وغيرها. انظر ترجمته في بغيه الدعاه : ٣٠١ ، فوات الوفيات : ١ / ٢٦٢ ، الأعلام : ٣ / ٣٢٧ ، معجم المؤلفين : ٥ / ١٨٣ ، ١٣ / ٣٩٦.

٣- وأجاز الكوفيون «إلّاه» على أن الهاء في موضع نصب. انظر التصريح على التوضيح : ٩٨ / ١ ، شرح المرادى : ١ / ١٣٠ ، الهمع : ١ / ١٩٦ ، إعراب ابن النحاس : ٤ / ٤٠٤.

٤- قال المبرّد في المقتضب (١ / ٣٩٦) : «فإن كان موضع لا- يقع فيه المتصل وقع فيه المنفصل هذا جمله هذا ، تقول : أنت قمت فتظهر «أنت» لأن التاء تكون في «فعلت» لا تقع هاهنا ، وتقول : «ما جاءك إلا أنا» و «ما جاءني إلا أنت» ، و «ما ضربت إلا إياك» ، و «إياك ضربت» ، لأن الكاف التي في «ضربتك» لا تقع هاهنا لا تقول : «كضربت» وكذلك جميع هذا».

٥- وبذلك يحتاج إلى الجواب عن قول الشاعر : أعوذ بربّ العرش من فته بغت علىّ فما لي عوض إلّاه ناصر انظر التصريح على التوضيح : ٩٨ / ١ ، شرح المرادى : ١ / ١٢٩ ، إعراب ابن النحاس : ٤ / ٤٠٤ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٤٧.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفيه : ١٥.

٧- في الأصل : النصب. انظر التصريح على التوضيح : ٩٨ / ١ ، حيث إنّه قال قبله : «ومحلّها جرّ» ، وقال بعده : «ومحلّها رفع» ،

وبذلك يكون الكلام على نسق واحد.

والحاصل أنّ الياء والكاف والهاء ضمائر متصله ، لأنّه لا يبتدأ بشيء منها ، ولا يقع بعد «إلّا» فى الاختيار.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وكلّ مضمر له البناء يجب

ولفظ ما جرّ كلفظ ما نصب

يعنى : أنّ الضمائر كلّها مبنيه وجوبا ، واختلف فى سبب بنائها :

ف قيل : شبه الحرف فى المعنى ، لأنّ كلّ مضمر مضمّن معنى المتكلم أو الخطاب أو الغيبه ، وهى من معانى الحروف (١).

وقيل : شبه الحرف فى الوضع ، لأنّ أكثر المضمرات على حرف أو حرفين ، وحمل ذلك الأقلّ على الأكثر (٢).

وقيل : شبه الحرف فى الافتقار ، لأنّ المضمر لا تتمّ دلالته على مسمّاه إلّا بضميمه مشاهده أو غيرها (٣).

وقيل : شبه الحرف فى الجمود (٤).

وقيل : اختلاف صيغه لاختلاف معانيه (٥) . .

ص : ٩٩

١- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٠٠ ، شرح المرادى : ١ / ٣١ ، شرح الأشموني : ١ / ١١٠ ، الهمع : ١ / ٥٢ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٥٥ .

٢- قال ابن حمدون : وقد ذكر فى التسهيل أربعة أسباب أصحها الشبه الوضعى فى جميعها ، لأنها إما موضوعه على حرف أو حرفين فقط على الأصح ، إلا «نحن» فهو موضوع على ثلاثه ، وحمل على سائرهما طردا للباب ، ويدل على أنه أصح - قوله سابقا : كالتشبه الوضعى فى اسمى جئتنا ولا- تكرر بين ما هنا ، لأنه لما كان الوضع فيها قد يكون على ثلاثه ربما يتوهم المتوهم أنه معرب ، رفع ذلك التوهم بالنص على البناء هنا. انظر حاشيه ابن حمدون : ١ / ٤٧ ، التسهيل : ٢٩ ، الهمع : ١ / ٥٢ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٨٥ ، شرح المرادى : ١ / ١٣١ ، شرح الأشموني : ١ / ١١٠ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٠٠ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٥٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٣ .

٣- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٠٠ ، التسهيل : ٢٩ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٨٥ ، شرح المرادى : ١ / ١٣١ ، شرح الأشموني : ١ / ١١٠ ، الهمع : ١ / ٥٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٠٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٣ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٥٥ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٣٣ .

٤- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٠٠ ، التسهيل : ٢٩ ، شرح التسهيل : ١ / ١٨٥ ، الهمع : ١ / ٥٢ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٥٥ ، شرح المرادى : ١ / ١٣١ ، شرح الأشموني : ١ / ١١٠ .

٥- والمراد باختلاف صيغه لاختلاف معانيه : أن المتكلم إذا عبر عن نفسه خاصه فله تاء مضمومه فى الرفع ، وفى غيره ياء ، وإذا



عبر عن المخاطب فله تاء مفتوحة في الرفع ، وفي غيره كاف مفتوحة في التذكير ، ومكسوره في التأنيث ، فأغنى ذلك عن إعرابه ، لأن الامتياز حاصل بدونه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٠٠ ، شرح التسهيل : ١ / ١٨٥ - ١٨٦ ، التسهيل : ٢٩ ، شرح الأشموني : ١ / ١١٠ ، شرح المرادى : ١ / ١٣٢ ، الهمع : ١ / ٥٣ ، شرح الرضى : ٢ / ٣ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٥٥.

وقيل غير ذلك.

وقوله :

ولفظ ما جرّ كلفظ ما نصب

يعنى : أن / كلّ ضمير نصب صالح للجرّ ، وكلّ ضمير جرّ صالح للنصب ، وهو ثلاثة :

أحدها : ياء المتكلم نحو ((ربى)) (١) اكرمنى) [الفجر : ١٥] ، فالياء من (رَبِّى) فى محلّ جرّ بإضافه «ربّ» إليها ، وفى «أكرمنى» فى محلّ نصب على المفعوليه ب- «أكرم».

وثانيها : كاف الخطاب ، نحو (ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ) [الضحى : ٢] ، فالكاف من (وَدَّعَيْكَ) فى محلّ نصب على المفعوليه ، ومن (رَبُّكَ) فى محلّ جرّ بإضافه «ربّ» إليها.

وثالثها : هاء الغائب ، نحو (قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ ، وَهُوَ يُحَاوِرُهُ) [الكهف : ٣٧] ، فالهاء من «له» و «صاحبه») (٢) فى محلّ جرّ فى الأوّل ب- «اللام» ، وفى الثانى بالإضافه ، وفى «يحاوره» (٣) فى محلّ نصب على المفعوليه ب- «يحاور».

ثم قال رحمه الله تعالى :

للرفع والنصب وجرنا صلح

كاعرف بنا فإتنا نلنا المنح

أى : «نا» الدال على المتكلم ومعه غيره ، أو المعظم (٤) نفسه - صالح للإعراب كلّه : رفعه ونصبه وجرّه ، وقد مثل به مجرورا فى قوله : «كاعرف بنا»

ص : ١٠٠

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٩٩. و «أكرمنى» يثبت الياء وصلا ووقفا فى قراءه البزى والقواس ويعقوب ، وقرأ نافع وأبو جعفر يثبت الياء وصلا لا-وقفا ، وقرأ الباقر وهم ابن عامر وعاصم وخلف بحذف الياء وصلا ووقفا. انظر المبسوط فى القراءات العشر : ٤٧٢ ، النشر فى القراءات العشر : ٢ / ١٨٢ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، حجه القراءات : ٧٦٤.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ٩٩.

٣- فى الأصل : يحاور. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٩٩.

٤- فى الأصل : والمعظم. انظر شرح المكودى : ١ / ٤٧.

ومنصوبا في قوله : «فإننا» ومرفوعا في قوله : «نلنا المنح» ، والمنح : جمع منحه ، وهي العطيّة (١).

ومثله قوله تعالى : (رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا) [آل عمران : ١٩٣] ف- «نا» في (رَبَّنَا) في محلّ جرّ بإضافه «ربّ» إليها ، وفي «إننا» (٢) في محلّ نصب ب- «إنّ» ، وفي (سَمِعْنَا) في محلّ رفع على الفاعليه.

وفهم منه أنّ الياء من «سليه» (مرفوعه) (٣).

وما لم يذكر من الضمائر المتصلة خاص بالرفع ، لأنه لما ذكر ما يشترك فيه الجرّ والنصب / وهو ياء المتكلم والكاف والهاء ، وما يستعمل في الإعراب كلّه ، وهو «نا» - علم أنّ ما عدا القسمين خاص بالرفع وهو «ياء» المخاطبه ، و «تاء» الضمير ، متكلما كان أو مخاطبا ، و «واو» الضمير و «ألف» الاثنين ، و «نون» الإناث.

فمجموع الضمائر المتصلة تسعه ألفاظ.

واعترض أبو حيان على النيازم فقال : لا- يختصّ ذلك بكلمه «نا» (٤) بل الياء وكلمه «هم» كذلك ، لأنك تقول : «قومي ، وأكرمني ، وغلامي ، وهم فعلوا ، وإنهم ، ولهم مال» (٥).

وردّه المتأخرون فقالوا : هذا غير سديد ، لأن ياء المخاطبه غير ياء المتكلم (٦) ، ولأنّ المنفصل غير المتصل.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ص : ١٠١

١- ومنحه : أعطاه. انظر شرح المكودي : ١٠ / ٤٧ ، اللسان : ٦ / ٤٢٧٤ (منح).

٢- في الأصل : اثنان. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٩٩.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٤٧.

٤- في الأصل : فا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٩٩.

٥- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٩٩ ، وانظر شرح دحلان : ٢٢. وفي حاشيه يس (١ / ٩٩) : قال الدنوشري : أحسن من إشكال أبي حيان أن يقال : ياء المتكلم نفسها تصلح للمحال الثلاثه نحو «ضربى حسن ، وأكرمنى ، وغلامي».

٦- فياء المخاطبه غير ياء المتكلم بدليلين : أحدهما : أن ياء المخاطبه مختلف في اسميتها ، وياء المتكلم لم يختلف فيها ، والمختلف فيه غير المتفق عليه. والثاني : أن ياء المخاطبه موضوعه للمؤنث ، وياء المتكلم موضوعه للمذكر ، وما للمؤنث غير ما للمذكر. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٩٩ ، شرح الأشموني : ١ / ١١١ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٥٥ ، شرح دحلان : ٢٢.

وَأَلْفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا

غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَعَلِمَا

يعنى : أَنَّ أَلْفَ الْاِثْنَيْنِ وَوَاوُ الْجَمْعِ وَنُونُ الْإِنَاثِ - تَصْلِحُ لِلْغَائِبِ وَالْمَخَاطَبِ ، فَمِثَالُهَا (١) لِلْغَائِبِ : «الزَّيْدَانُ قَامَا ، وَالزَّيْدُونَ قَامُوا ، وَالْهِنْدَاتُ قَمْنَ» وَمِثَالُهَا (٢) لِلْمَخَاطَبِ : «قَوْمَا ، وَقَوْمُوا ، وَقَمْنَ».

إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُ : «وغيره» شَامِلٌ لِلْمَتَكَلِّمِ وَالْمَخَاطَبِ ، وَلَا تَكُونُ هَذِهِ الضَّمَائِرُ لِلْمَتَكَلِّمِ ، إِلَّا أَنَّ تَمَثِيلَهُ بـ «قَامَا» - وَهُوَ لِلْغَائِبِ - ، وَ «اعلما» - وَهُوَ لِلْمَخَاطَبِ - يَرشِدُ إِلَى مَقْصُودِهِ ، وَلَوْ قَالَ عَوْضُ «وغيره» (٣) : «وخطب» ، لَكَانَ أَنْصَحًا .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى / :

وَمَنْ ضَمِيرُ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ

كَافْعِلٍ أَوْافِقٍ نَغْتَبِطُ إِذْ تَشْكُرُ

يعنى : أَنَّ مِنْ ضَمَائِرِ الرَّفْعِ مَا يَجِبُ اسْتِنَاثُهُ ، وَفَهُمْ مِنْ قَوْلِهِ : «وَمَنْ ضَمِيرُ الرَّفْعِ» أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي ضَمَائِرِ النَّصْبِ ، وَلَا فِي ضَمَائِرِ الْجَزْرِ ، وَذَكَرَ أَرْبَعَةَ مَوَاضِعَ يَجِبُ فِيهَا (٤) اسْتِنَاثُ الضَّمِيرِ :

الأوَّلُ : فِعْلُ الأَمْرِ لِلوَاحِدِ الْمَذْكُورِ ، وَهُوَ الْمَشَارُ إِليهِ بِقَوْلِهِ : «افْعَلْ» ، كـ «قُمْ وَاسْتَخْرِجْ» بِخِلَافِ الْمَرْفُوعِ بِأَمْرِ الْوَاحِدِ وَالْمَثْنِيِّ وَالْجَمْعِ ، فَإِنَّهُ يَبْرُزُ نَحْوَ «قَوْمِي ، وَقَوْمَا ، وَقَوْمُوا ، وَقَمْنَ».

الثَّانِي : الفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمَفْتُوحُ بِهَمْزِهِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَهُوَ الْمَشَارُ إِليهِ بِقَوْلِهِ : «أَوْافِقْ» ، كـ «أَقُومُ وَأَسْتَخْرِجُ».

الثَّالِثُ : الفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمَفْتُوحُ بِنُونِ الْمُتَكَلِّمِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ (٥) ، وَهُوَ الْمَشَارُ إِليهِ بِقَوْلِهِ : «نَغْتَبِطُ» ، كـ «نَقُومُ وَنَسْتَخْرِجُ» (٦).

الرَّابِعُ : الفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمَفْتُوحُ بَتَاءِ الْمَخَاطَبِ ، وَهُوَ الْمَشَارُ إِليهِ بِقَوْلِهِ : «تَشْكُرُ» كـ «تَقُومُ وَتَسْتَخْرِجُ» ، بِخِلَافِ الْمَبْدُوءِ بَتَاءِ الْغَائِبِ نَحْوَ «هِنْدُ تَقُومُ» فَإِنَّ اسْتِنَاثَهُ جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ ، وَبِخِلَافِ الْمَبْدُوءِ بَتَاءِ خِطَابِ الْوَاحِدِ وَالثَّنِيهِ وَالْجَمْعِ ، فَإِنَّهُ يَبْرُزُ فِي الْجَمِيعِ نَحْوَ «تَقُومِينَ ، وَتَقُومَانِ ، وَتَقُومُونَ ، وَتَقَمْنَ».

ص: ١٠٢

١- فى الأصل : فمثالهما. انظر شرح المكودى : ١ / ٤٨.

٢- فى الأصل : ومثالهما. انظر شرح المكودى : ١ / ٤٨.

٣- فى الأصل : الواو ساقط. انظر شرح المكودى : ١ / ٤٨.

٤- فى الأصل : فيه. انظر شرح المكودى : ١ / ٤٩.

٥- أو المعظم نفسه. انظر شرح المكودي : ١ / ٤٩.

٦- فى الأصل : الواو ساقط. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٠١.

وأتى الناظم فى قوله : «كافعل» بكاف التمثيل إشاره إلى أن ضمائر الرفع ليست / محصوره فيما ذكر - أعنى : الواجبه الاستتار - بل شمل (١) ضمائر آخر مرفوعه تستتر وجوبا :

- منها المرفوع بفعل استثناء ك- «خلا ، وعدا ، وليس ، ولا يكون» فى نحو قولك : «القوم قاموا ما خلا زيدا ، وما عدا عمرا (٢)» ، وليس بكرا ، ولا يكون زيدا».

- ومنها المرفوع بأفعل التعجب ك- «ما أحسن الزيدين».

- ومنها المرفوع باسم فعل غير ماض ك- «أوه».

- ومنها المرفوع بالمصدر النائب عن فعله ، (نحو) (٣) (فَضْرِبَ الرَّقَابِ) [محمد صلى الله عليه وسلم : ٤].

فجميع هذه الأمثله لا ترفع الاسم الظاهر ولا الضمير (٤) البارز.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وذو ارتفاع وانفصال أنا هو

وأنت والفروع لا تشته

ضمائر الرفع المنفصله اثنا عشر ، للمتكلم منها اثنان : «أنا ، نحن» وللمخاطب خمسة : «أنت ، أنت ، أنتما ، أنتم ، أنتن» ، وللغائب خمسة : «هو ، هى ، هما ، هم ، هن».

وقد اكتفى منها بذكر ثلاثه لأنها أصول لما لم يذكره ، ولذلك قال : «والفروع لا تشته».

ف- «أنا» فرعه واحد فقط ، وهو «نحن» ، لأن المتعدّد فرع المفرد ، و «أنت» - بفتح التاء - فروعها أربعة ، وهى : «أنت - بكسر التاء - وأنتما ، وأنتم ، وأنتن» ، لأن المؤنث فرع المذكر ، والمثنى والجمع فرع المفرد ، و «هو» فروعها أيضا وهى / : «هى (٥) ، وهما ، وهم ، وهن» ، ف- «هى» : فرعه من جهه التأنيث ، و «هما وهم وهن» : فرعه من جهه الإفراد.

ص: ١٠٣

١- فى الأصل : ثم. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٠١.

٢- فى الأصل : عمر. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٠١.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٠١.

٤- فى الأصل : الواو ساقط. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٠١.

٥- فى الأصل : وهى. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٠٣.

والمختار في «أنا»: أنّ الضمير هو الأحرف الثلاثة عند ابن مالك (١)، وفي «أنت» وفروعه: أنّ الضمير نفس «أن»، واللواحق لها حروف خطاب عند البصريين (٢)، وفي «هو، وهي» (٣): أنّ الجميع ضمير عندهم أيضا (٤)، وفي «هما، وهم»: الهاء وحدها، وكذا في نحو «هنّ» (٥).

ثمّ قال رحمه الله تعالى:

وذو انتصاب في انفصال جعلاً

إيأى والتفريع ليس مشكلاً

أشار بهذا إلى ضمائر النصب المنفصلة، وهي اثنا عشر أيضاً، للمتكلم منها اثنان: «إيأى، وإيانا»، وللمخاطب خمسة: «إياك، إيّاك، إياكما، إياكم، إيّاكنّ» وللغائب خمسة: «إياه، إيّاها» (٦)، إيّاها، إيّاها، إيّاها، إيّاها، إيّاها.

واكتفى بذكر ضمير المتكلم، وكان حقّه أن يذكر الأصول الثلاثة كما فعل في المرفوع، لكنّه اكتفى به عمّا سواه لوضوحه، ولذكرة ذلك في المرفوع، ولذلك قال: «والتفريع ليس مشكلاً».

ففرع «إيأى»: «إيانا» لا-غير، وفرع «إياك» - بفتح الكاف - أربعة: «إياك - بكسرهما -، وإياكما، وإياكم، وإيّاكنّ»، وفرع «إياه» أربعة أيضاً: «إيّاها، وإيّاها، وإيّاها، وإيّاها» على ما تقدّم من التعليل.

والمختار أنّ الضمير نفس «إيا» فقط، وأنّ اللواحق لها حروف / تكلم وخطاب وغيره، وهو مذهب سيويه (٧).

ص: ١٠٤

١- قال ابن مالك في شرح التسهيل: (١ / ١٥٤ - ١٥٥): «زعم الأكثر أن ألف «أنا» زائده للوقف كزياده هاء السكت، وأيدوا ذلك بأن الهاء تعاقبها، كقول حاتم: «هذا فردى أنه»، والصحيح أن «أنا» بثبوت الألف وقفا ووصلاً هو الأصل، وهي لغه بنى تميم» انتهى. وما ذهب إليه ابن مالك هو مذهب الكوفيين. راجع ص ٩٦ من هذا الكتاب.

٢- وذهب بعض الكوفيين إلى أصله «أنت». راجع ص ٩٦ من هذا الكتاب.

٣- في الأصل: الواو ساقط. راجع التصريح على التوضيح: ١ / ١٠٣.

٤- وذهب الكوفيون إلى أن الهاء وحدها هي الضمير. راجع ص ٩٦ من هذا الكتاب.

٥- باتفاق بين البصريين والكوفيين، وحكى الفارسي أن الضمير في «هما وهم» المجموع، وفي «هنّ» الهاء وحدها، والنون الأولى كالميم في «هم» والثانية كالواو في «هو». انظر التصريح على التوضيح: ١ / ١٠٣، وراجع هامش (٣) ص ٩٥ من هذا الكتاب.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح على التوضيح: ١ / ١٠٣.

٧- والفارسي وكثير من البصريين أيضاً. وذهب بعض البصريين وجمع من الكوفيين واختاره أبو حيان: أن اللواحق هي الضمائر، وكلمه «إيأى» عماد، أى: زياده يعتمد عليها لواحقها لتمييز الضمير المنفصل من المتصل، وعليه ابن كيسان. وذهب بعض

الكوفيين إلى أن «إياك» بكماله هو الضمير ، ونسب في الهمع للكوفيين. وذهب الخليل والمازني والأخفش ، إلى أن «إيا» ضمير مضاف إلى ما بعده وأن ما بعده ضمير أيضا في محل خفض بإضافة «إيا» إليه ، واختاره ابن مالك. وذهب السيرافي والزجاج إلى أن «إيا» اسم ظاهر لا ضمير ، واللواحق له ضمائر أضيف إليها ، فهي في محل خفض بإضافه. و «إيا» على اختلاف هذه الأقوال ليست مشتقه من شيء ، وذهب أبو عبيده إلى أنها مشتقه ، ثم اختلف. فقيل : اشتقاقها من لفظ «أو» بتشديد الواو ، من قوله : فأو لذكرها إذا ما ذكرتها وقيل : من الأية. وفي «إيا» سبع لغات قرئ بها : تشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة ، وإبدالها هاء مكسوره ومفتوحه ، فهذه ثمانية ، يسقط منها فتح الهاء مع التشديد. انظر الكتاب : ١ / ٣٨٠ ، الإنصاف (مسألة : ٩٨) : ٢ / ٦٩٥ ، الهمع : ١ / ٢١٢ - ٢١٣ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٠٣ ، شرح المرادى : ١ / ١٣٦ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٥٩ ، التسهيل : ٢٦ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ٩٨ ، ١٠٠ ، شرح الأشموني : ١ / ١١٥ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٥٥ - ١٥٦ ، حاشيه الصبان : ١ / ١١٥ ، شرح الرضى : ٢ / ١٢ ، الجنى الدانى : ٥٣٦.



واستشكل : بأن الضمير ما دلّ على متكلم أو مخاطب أو غائب ، و (١) «إينا» على حدثها لا تدلّ على ذلك.

وأجيب : بأنّها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة ، فعند الاحتياج إلى التمييز أردفت بحروف تدلّ على المعنى المراد ، كما أردف الفعل المسند إلى المؤنث بناء التانيث الساكنه (٢).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وفى اختيار لا يجيء المنفصل

إذا تأتي أن يجيء المتصل

يعنى : أن الضمير إذا تأتي اتصاله لا- يجيء منفصلاً في الاختيار ، لأنّ وضع الضمير على الاختصار ، والمتصل أخصر من المنفصل ، فنحو «قمت - بضم التياء - ، وأكرمتك» لا- يقال فيهما «قام أنا» ، ولا «أكرمت إياك» ، لأنّ التاء أخصر من «أنا» والكاف أخصر من «إياك».

وفهم منه أنه يجيء في غير الاختيار - وهو (٣) الضروره - منفصلاً مع تأتي الاتصال ، كقول الفرزدق :

٤- ... قد ضمنت\*\*إياهم الأرض في دهر الدهارير(٤)

ص: ١٠٥

١- في الأصل : الواو ساقط. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٠٣.

٢- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٠٣.

٣- في الأصل : وهى.

٤- قطعه بيت من البسيط للفرزدق في ديوانه (٢٦٦) ، وتمامه : بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير وقيل : هو لأمية بن أبي الصلت. قوله : «بالباعث» متعلق ب- «حلفت» فى البيت الذى قبله ، وهو : إنى حلفت ولم أحلف على فناء بيت من الساعين معمور والباعث : الذى يبعث الأموات ويحييهم بعد فنائهم ، والوارث : الذى ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك. ضمنت : بمعنى تضمنت أى : اشتملت عليهم ، أو بمعنى : كفلت ، كأنها تكفلت بأبدانهم. والدهر : الزمان ، وقيل : الأبد ، والدهارير : الشدائد. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٠٥ ، شرح الأشموني : ١ / ١١٦ ، شرح ابن الناظم : ٦١ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٢٧٤ ، الخزانة : ٥ / ٢٨٨ ، الإنصاف : ٢ / ٦٩٨ ، الخصائص : ١ / ٣٠٧ ، ٢ / ١٩٥ ، الأمالى الشجرية : ١ / ٤٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٥٧ ، شواهد الجرجاوى : ١٢ ، شرح المكودى : ١ / ٥٠ ، شرح المرادى : ١ / ١٣٧ ، كاشف الخصاصه : ٣٧ ، البهجه المرضيه : ٢٥ ، الضرائر : ٢٦١ ، اللمع لابن جنى : ١٨٩ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٢٣٣ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٧٣ ، المطالع السعيده : ١٣٢ ، تذكره النحاه : ٤٣ ، توجيه اللمع : ٢٥٥ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ٢٦.

لأنه يتأتى الاتصال ، فتقول : «قد ضممتهم» ، لكنه فصله لضروره الوزن.

ومثال ما لم يتأت فيه الاتصال : أن يتقدم الضمير على عامله نحو (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) [الفاتحه : ٥] ، / ويتأخر عن عامله ويلى «إِلَّا» لفظا نحو (أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) [يوسف : ٤٠] ، أو معنى نحو «إنما قام أنا».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وصل أو افصل هاء سلنيه وما

أشبهه فى كتنه الخلف انتمى

كذاك خلتنيه واتصالا

أختار ، غيرى اختار الانفصالا

يعنى : أنه يجوز اتصال الضمير وانفصاله فى الهاء من «سلنيه» وما أشبهه ، وهو كلّ ثانى ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ للابتداء مع تقديم الأخص منهما ، كما فى باب أعطى ، نحو «الدّرهم أعطيتكه ، وأعطيتك إيّاه».

والمختار فى ذلك الاتصال عند جميع النحويين لكونه الأصل ، ولا مرجح لغيره ، ولذلك اقتصر عليه سيبويه (١) ، وقدمه الناظم فى قوله : «وصل» (٢) ، مع أنّ التنزيل لم يأت إلا به ، قال الله تعالى : (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ) [البقره : ١٣٧] .

ص: ١٠٦

١- انظر الكتاب : ١ / ٣٨٤ ، شرح المرادى : ١ / ١٤٤ ، وقال ابن مالك فى شرح التسهيل (١ / ١٦٩) : «وظاهر كلام سيبويه : أن الاتصال لازم ، ويدل على عدم لزومه قول النبى صلى الله عليه وسلم «فإن الله ملككم إياهم ، ولو شاء ملكهم إياكم». وقال ابن عقيل فى شرحه (١ / ٥٨) : «وظاهر كلام سيبويه : أن الاتصال فيها واجب وأن الانفصال مخصوص بالشعر».

٢- قال ابن مالك فى شرح التسهيل (١ / ١٦٩) : «واتصاله أجود».

وقوله : «في كنته الخلف انتمى» أى : انتسب ، ويعنى به : خبر كان أو إحدى أخواتها إذا كان اسمها ضميراً متصلاً أخص من خبرها ، نحو «الصديق صرته ، وصاره زيد».

وقوله : «كذاك (١) خلتنيه» أى : مثل كنته فى الخلف المذكور ، يعنى : (فخلتنيه) (٢) وما أشبهه ، وهو كلّ ثانى ضميرين منصوبين بفعل ناسخ للإبتداء من باب ظنّ ، الأوّل منهما (٣) أخصّ نحو «أخى حسبتكه (٤) ، وحسبتك إيّاه».

وظاهر / قوله : «الخلف انتمى» أنّ الخلاف فى هذين البيتين فى جواز الاتّصال والانفصال ، وليس كذلك ، لأنّه لا خلاف فى جواز الاتّصال والانفصال ، وإنّما المراد الخلف انتمى فى الاختيار ، ويدلّ على أنّ مراده ما ذكر قوله :

... واتّصالاً

أختار ، غيرى اختار الانفصالاً

وهو موافق فى ذلك لابن الطراوه (٥) والرّمانيّ (٦)(٧) ، لأنّ ثانى الضميرين فى

ص: ١٠٧

- ١- فى الأصل : كذلك. انظر شرح المكودى : ١ / ٥١.
- ٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى بحاشيه الملوى : ١٨.
- ٣- فى الأصل : منها. انظر شرح المكودى : ١ / ٥١.
- ٤- فى الأصل : حسبتك. راجع المكودى : ١ / ٥١.
- ٥- هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبئى المالمقى المعروف بابن الطراوه أبو الحسين (أو أبو الحسن) ، ويلقب بالأستاذ ، أحد شيوخ اللغه والنحو المبرزين بالأندلس ، سمع على الأعلم وابن السراج وغيرهما ، وكان من أبرز تلامذته أبو القاسم السهيلي ، توفى سنة ٥٢٨ هـ عن نيف وتسعين سنه ، من آثاره : المقدمات إلى علم الكتاب ، شرح المشكلات على توالى الأبواب ، ترشيح المقتدى ، الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ فى كتاب الإفصاح. انظر ترجمته فى بغيه الوعاه : ١ / ٦٠٢ (تحقيق أبو الفضل إبراهيم) ، إنباه الرواه : ٤ / ١٠٧ ، إشاره التعيين (ورقه : ٢١ - مخطوط) ، المغرب فى حلى المغرب : ٢ / ٢٠٨ ، طبقات ابن قاضى شهبه : ٢ / ٢٩٨ ، معجم المؤلفين : ٣ / ٢٣٢ ، أبو الحسين بن الطراوه وأثره فى النحو للدكتور البنا : ١٩ - ٥٢.
- ٦- هو على بن عيسى بن على بن عبد الله الرمانى ، ويعرف بالإخشيدي وبالوراق ، واشتهر بالرمانى ، أبو الحسن ، من كبار النحاه ، مفسر ، أصله من سامراء ، وولد فى بغداد سنه ٢٩٦ هـ (وقيل : ٢٧٦ هـ) أخذ عن ابن السراج ، والزجاج وغيرهما ، وتوفى ببغداد سنه ٣٨٤ هـ ، من آثاره الكثيره : شرح أصول ابن السراج ، معانى الحروف ، الأسماء والصفات ، النكت فى إعجاز القرآن ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاه : ٣٤٤ ، معجم الأدباء : ١٤ / ٧٣ ، إنباه الرواه : ٢ / ٢٩٤ ، البدايه والنهائيه : ١٠ / ٣١٤ ، لسان الميزان : ٤ / ٢٤٨ ، الأعلام : ٤ / ٣١٧ ، نزهه الألباء : ٣٨٩ ، معجم المؤلفين : ٧ / ١٦٢ ، النجوم الزاهره : ٤ / ١٦٨ ، شذرات الذهب : ٣ / ١٠٩ ، مرآه الجنان : ٢ / ٤٢٠ ، مفتاح السعاده : ١ / ١٤٢ ، هديه العارفين : ١ / ٦٨٣.
- ٧- وافق الناظم ابن الطراوه والرمانى فى اختيار الاتصال ، قال فى شرح الكافيه : «وعندى أن اتصاله أولى ، لأنه ثانى منصوبين

بفعل ، فكان كالثاني في قوله تعالى : (أَنْزَلْنَا مَكِّمُوهَا.) انتهى. وقد خالف ابن مالك بذلك سيويه والأكثرين الذاهبين إلى اختيار الانفصال. ووجه اختيار الانفصال : أن الضمير في البابين خبر في الأصل ، وحق الخبر الانفصال ، وكلاهما مسموع ، فمن الأول قوله : لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد والإنسان قد يتغير ومن الثاني قوله : أخی حسبتك إياه وقد ملئت أرجاء صدرك بالأضغان والإحن وقد وافق ابن مالك في شرح التسهيل سيويه في اختيار الانفصال في باب : «خلتني» ، فقال : «وإذا كان الضمير ك- «هاء» «خلتكه» في كونه ثاني مفعولين أحد أفعال القلوب الانفصال به أولى ، لأنه خبر مبتدأ في الأصل ، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر ، بخلاف هاء «كنته» فإنه خبر مبتدأ في الأصل ، ولكنه شبيه ب- «هاء» «ضربته» في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع ، والمرفوع كجزء من الفعل ، فكأن الفعل مباشر له ، فكان مقتضى هذا ألا ينفصل ، كما لا ينفصل هاء «ضربته» إلا أنه أجزى الانفصال مرجوحا لا راجحا خلافا لسيويه ومن تبعه». انتهى. انظر : شرح المكودي : ١ / ٥١ ، شرح الأشموني : ١ / ١١٩ ، الكتاب : ١ / ٢١ ، التسهيل : ٢٧ ، شرح التسهيل : ١ / ١٧١ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٢٣٢ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ١٠٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٠٧ - ١٠٨ ، شرح المرادى : ١ / ١٦٩ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٦٩.

هذين البابين خبر في الأصل ، وحقّ الخبر الفصل قبل دخول الناسخ ، فيترجّح بعده .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وقدّم الأخصّ في اتصال

وقدّم ما شئت في انفصال

الأخصّ هو الأعراف ، وضمير المتكلم أخصّ من ضمير المخاطب والغائب ، وضمير المخاطب أخصّ من ضمير الغائب ، فإذا أريد اتصال الضمير الثاني قدّم الأخصّ ، لأنّه لا يتوصّل إلى اتّصاله إلا بتقديم الأخصّ ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وقدّم الأخصّ في اتصال

وإن أردت انفصاله قدّم ما شئت من الأخصّ وغيره ، إلا أنّه إذا تقدّم غير الأخصّ وجب انفصال الثاني ، وإلى التخيير أشار بقوله :

وقدّم ما شئت في انفصال

وقد اجتمع الأمران في قوله صلى الله عليه وسلم : «إنّ الله ملككم إيّاهم ، ولو شاء ملكهم

ص : ١٠٨

إياكم» (١)، فانفصال الضمير / فى قوله : «ملككم إياهم» جائز لتقديم الأخص - وهو ضمير المخاطب - على غير الأخص - وهو ضمير الغائب - ، وانفصال الضمير فى «ملكهم إياكم» واجب ، لتقديم غير الأخص .

ثم قال رحمه الله تعالى :

وفى اتحاد الرتبة الزم فصلا

وقد يبيح الغيب فيه وصلا

يعنى : أن الضميرين إذا اتحدا فى الرتبة ، كأن يكونا لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب - لزم انفصال الثانى نحو «ظننتنى إياى ، وحسبتك إياك ، والدّرهم إن جاء زيد فأعطه إياه» .

وقوله :

وقد يبيح الغيب فيه وصلا

يشير إلى أنّ الضميرين إذا اتحدا (٢) فى الغيبة قد يتصل الثانى منهما لكن (٣) بشرط أن يختلفا اختلافا ما ، كأن يكون أحدهما مفردا والآخر مثنى أو مجموعا ، أو يكون مذكرا والآخر مؤنثا ، كقوله :

٤- لوجهك فى الإحسان بسط وبهجه\*\*\*أنالهماه (٤) قفو أكرم والد(٥)

ص: ١٠٩

١- أورد الهيثمى فى الزواجر (٤٨١) أنه صلى الله عليه وسلم قال فى المملوكين عند خروجه من الدنيا : «ولا تعذبوا خلق الله ، فإن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم» . وانظر الكبائر للذهبي : ٢٤٤ ، إتحاف الساده المتقين للزبيدي : ٦ / ٣٢٣ وفيه : «ملكهم» بدل «لملكهم» . وانظر الحديث بروايه المؤلف فى شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٦٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٠٧ ، شرح دحلان : ٢٤ ، شرح ابن الناظم : ٦٣ . وبروايه «لملكهم» فى شرح المرادى : ١ / ١٤٩ ، شرح المكودى : ١ / ٥١ ، شرح الأشمونى : ١ / ١١٧ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ٣٠ .

٢- فى الأصل : اتحد . انظر شرح المكودى : ١ / ٥١ .

٣- فى الأصل : لا أن . انظر شرح المكودى : ١ / ٥١ .

٤- فى الأصل : أنا لهما . انظر شرح المكودى : ١ / ٥٢ .

٥- من الطويل ، ولم أعثر على قائله . قوله : «فى الإحسان» أى : فى وقت الإحسان . وبسط : أى : بشاشه ، أنالهما : من أنال ينيل إناله : إذا بلغ ووصل . قفو : من قفوت أثره إذا تبعته ، وحاصل المعنى : وجهك مبتهج فى وقت الإحسان إلى الناس ، وقد حصل لك ذلك من اتباع آثار آبائك وأسلافك الكرام . والشاهد فيه قوله : «أنالهماه» وكان القياس أن يقال : «أنالهما إياه» بالانفصال فجاء متصلا ، والذى سوغ ذلك اتحاد الضميرين فى الغيبة ، وكون الأول منهما مثنى والثانى مفردا . وقيل : إن الاتصال هاهنا

أحسن لأن العامل فعل وهو «نال» بخلاف ما إذا كان العامل اسماً فإن الانفصال فيه أحسن ، كما أن الفعل أحمل للوصل من الاسم. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٠٩ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٣٤٢ ، شرح الأشموني : ١ / ١٢١ ، شرح المكودي : ١ / ٥٢ ، شرح المرادى : ١ / ١٥٠ ، شرح ابن الناظم : ٦٧ ، الهمع (رقم) : ١٦٤ ، الدرر اللوامع : ١ / ٥٢ ، أوضح المسالك : ٢٢ ، تذكره النحاه : ٥٠ ، الجامع الصغير : ٢٠ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ٢٩.

والأكثر «أنالهما إياه» بالانفصال.

واحترز بالغيبه من ضميرى المتكلم ، وضميرى المخاطب ، فإنه لا يكاد يصحّ فيهما الاختلاف المذكور ، لاتحاد مدلولى الضميرين ، فلا يقال : «علمتاني ، ولا علمتينا ، ولا ظننتكماك».

وظاهر كلام الناظم عدم اشتراط الاختلاف (١) ، واعتذر عنه ولده فى شرحه : بأنّ قوله : «وصلا» بالتنكير على معنى نوع من الوصل ، تعريض بأنّه / لا يستباح الاتّصال مع الاتحاد فى الغيبه مطلقا ، بل بقيد ، وهو الاختلاف فى اللفظ (٢). وفيه بعد (٣).

واحترز بالاختلاف من أن لا يختلف لفظهما ، فإنه حينئذ لا بدّ من الفصل نحو «مال زيد أعطيته إياه».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وقبل يا النفس مع الفعل التزم

نون وقايه وليسى قد نظم

قد تقدّم أنّ من جمله الضمائر ياء المتكلم ، وهى تتصل بالاسم والفعل

ص: ١١٠

١- وقد اشترط الناظم ذلك فى شواهد التوضيح (٢٩) حيث قال : «فلو اختلفا جاز الاتصال والانفصال ، كقول بعض العرب : «هم أحسن الناس وجوها وأنضرهموها» رواه الكسائي». انتهى. وقال فى شرح التسهيل (١ / ١٦٧) : «فإنّ غير الأول لفظا جاز اتصاله على ضعف فمن ذلك ما روى الكسائي من قول بعض العرب : هم ...». وفى شرح ابن عقيل (١ / ٦٠) : «وإليه أشار بقوله فى الكافيه : مع اختلاف ما ونحو ضمنت إياهم الأرض الضروره اقتضت وربما أثبت هذا البيت فى بعض نسخ الألفيه وليس منها». وانظر هامش شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٢٢٨ - ٢٢٩. فقد ورد هذا البيت رابع أبيات أربعة كتبت على هامش شرح الكافيه لابن مالك.

٢- انظر شرح ابن الناظم : ٦٧.

٣- ووجه بعده : أن فيه مشقه وكلفه. قيل : والحق أنه لا بعد فيه ، لأنّ التنكير يؤدى به للتنوع ، نعم يبقى الإجمال بأن يقال : ما هذا النوع الذى أراد من الأنواع. انظر حاشيه ابن حمدون : ١ / ٥٢.



والحرف ، فإذا اتّصلت بالفعل لزم أن يفصل بينها (١) وبينه نون تسمى نون الوقايه ، لأنها تقى الفعل الكسر الذى لا يكون نظيره فيه - وهو الجِزّ - أو لأنها تقى ما بنى على الأصل - وهو السِّكون - من الخروج عن ذلك الأصل ، ويستوى فى ذلك الماضى نحو «دعانى» ، والمضارع نحو «يكرمنى» ، والأمر نحو «أعطنى» ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وقبل يا النَّفس مع الفعل التزم

نون وقايه ...

وقال : «يا النَّفس» وهو مخالف لعباره النحويين ، فإنَّهم يسمونها : ياء المتكلم (٢).

وقد تحذف هذه النون للضرورة مع «ليس» ، كقول رؤبه :

١٥ - إذ ذهب القوم الكرام ليسى (٣)

بغير نون ، وإلى ذلك أشار بقوله : «وليسى قد نظم» يعنى : أنَّ نون الوقايه حذفت مع «ليس» فى ضروره الوزن.

وأما نحو (تَأْمُرُونِي) / [الزمر : ٦٤] ، و (تُحَاوِنِي) [الأنعام : ٨٠]

ص : ١١١

١- فى الأصل : بينهما. انظر شرح المكودى : ١ / ٥٢.

٢- وقد سماها ابن النحاس أيضا ياء النفس فى إعراب القرآن (١ / ٢٦٤) حيث قال : «يا بنى» نداء مضاف ، وهذه ياء النفس ، لا يجوز ها هنا إلا فتحها ، لأنها لو سكنت لالتقى ساكنان». انتهى. انظر شرح المكودى : ١ / ٥٢.

٣- من الرجز فى ملحقات ديوان رؤبه (١٧٥) ، وقبله : عدت قومي كعديد الطيس كعديد : أى : كعدد. والطيس : الرمل الكثير. وغرض الشاعر مدح نفسه بالكرم ، أى : إن قومي وإن كانوا كعدد الرمل فى الكثرة ، إلا أنه ليس فيهم كريم غيرى. والشاهد فى «ليسى» حيث حذفت منه نون الوقايه ضروره. انظر : التصريح على التوضيح : ١ / ١١٠ ، شرح المرادى : ١ / ١٥٢ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٤٩ ، ١٧٢ ، شرح للمحه لابن هشام : ٢ / ٢٢٧ ، الخزانة : ٥ / ٣٢٤ ، ٣٩٦ ، شواهد المغنى : ١ / ٤٨٨ ، ٢ / ٧٦٩ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ١٠٥ ، ١٠٨ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٢٧٤ ، شواهد الجرجاوى : ١٣ ، الهمع : ١ / ٦٤ ، أبيات المغنى : ٤ / ٨٦ ، ٦ / ٥٥ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٣١٠ ، ٦٤٤ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٦٠ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٩ ، جواهر الأدب : ١٧٩ ، شرح المكودى : ١ / ٥٢ ، كاشف الخصاصه : ٣٠ ، شرح ابن الناظم : ٦٤ ، ٦٨ ، شرح دحلان : ٢٥ ، البهجه المرضيه : ٢٥ ، الجامع الصغير : ٢١.

بتخفيف النون في قراءه نافع (١) ، فالصحيح عند سيبويه : أنّ المحذوف نون الرفع ، والمذكور نون الوقايه ، واختاره ابن مالك (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وليتنى فشا وليتى ندرا

ومع لعلّ اعكس وكن مخيّرا

في الباقيات واضطرارا خففا

منى وعنّى بعض من قد سلفا

يشير إلى أنّ ياء المتكلم إذا اتصلت بالحروف لم تلحق نون الوقايه إلّا مع ثمانية أحرف ، أشار إلى ستّه منها بقوله :

وليتنى فشا وليتى ندرا

ومع لعلّ اعكس وكن مخيّرا

في الباقيات ...

...

يعنى : أنّ لحاق (٣) نون الوقايه ل- «ليت» كثير ، وعدم لحاقها قليل ، ف- «ليتنى» أكثر من «ليتى» ، ولم تجئ في القرآن إلّا بالنون ، كقوله عز وجل : (يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ) [النساء : ٧٣].

وقوله : «ومع لعلّ اعكس» (يعنى) (٤) : أنّ لحاق النون ل- «لعلّ» قليل ،

ص: ١١٢

١- وأبى جعفر أيضا ، ووافقهما ابن عامر في «تجاجوني» ، حيث كرهوا الجمع بين نونين ، فحذفت إحداهما طلبا للخفه. وقرأ ابن عامر «تأمرونى» بنونين خفيفتين : مفتوحه فمكسوره على الأصل. وقرأ الباقيون «تأمرونى وتجاجونى» بنون مشدده ، أدغمت نون الرفع في نون الوقايه ، وفتح الياء منهم ابن كثير. انظر حجه القراءات : ٢٥٧ - ٢٥٨ ، ٢٥٥ ، النشر في القراءات العشر : ٢ / ٢٥٩ ، ٣٦٢ ، المبسوط في القراءات العشر : ٢٨٥ ، ١٩٧ ، إتحاف فضلاء البشر : ٢١٢ ، ٣٧٦ ، إعراب ابن النحاس : ٢ / ٧٨ ، ٢٠ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١١١ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٢٠٨. ونافع هو نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم الليثى بالولاء المدنى ، أحد القراء السبعة المشهورين ، كان صبيح الوجه أسوده ، حسن الخلق ، أصبهانى الأصل ، ولد في حدود سنة ٧٠ هـ ، وانهت إليه رياسه القراءه في المدينه ، وأقرأ الناس نيفا وسبعين سنه ، وتوفى بها سنه ١٦٩ هـ. انظر ترجمته في طبقات القراء : ٢ /

٣٣٠، النشر فى القراءات العشر : ١ / ١١٢ ، الأعلام : ٥ / ٨ .

- ٢- وذلك لأنها معرضه للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها ، فالعله فى عدم حذف نون الضمير ظاهره ، حيث إنها ليست معرضه للحذف ، ولها معنى ، وهو قول المبرد والسيرافى والفارسى وابن جنى . وقيل : المحذوف نون الوقايه ، لأنها منشأ الثقل ، فهى أولى بالحذف ، ولأنها أيضا أمر استحسانى ، ولا دلالة لها على شىء ، بخلاف نون الرفع . انظر الكتاب : ٢ / ١٥٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٢٠٨ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١١١ ، الهمع : ١ / ٢٢٦ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٢٣ ، مغنى اللبيب : ٨٠٨ ، شرح المرادى : ١ / ١٥٤ .
- ٣- فى الأصل : لحذف . انظر شرح المكودى : ١ / ٥٢ .
- ٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١ / ٥٢ .

وعدم لحاقها لها كثير ، فهي بالعكس من «ليت» ، ف- «لعلّي» أكثر من «لعلني» ، ولم تأت (١) في القرآن إلّا بدون النون ، كقوله تعالى : (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ) [غافر : ٣٦].

وقوله : «وكن مخيراً في الباقيات» يعني بالباقيات : ما بقي من أخوات «إِنَّ» وهي أربعة : «إِنَّ - بكسر الهمزة - ، وَأَنَّ - بفتحها - ، وكأَنَّ ، ولكنَّ - بالتشديد فيهما -» فيجوز أن تلحقها نون الوقايه ، وأن لا تلحقها ، وقد / جاءت في القرآن بالوجهين ، كقوله عزوجل : (إِنِّي أَنَا اللَّهُ) [طه : ١٤] ، و (إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ) [الأنعام : ٧٨] ، والوجهان على السواء ، فالإثبات : نظرا إلى شبهها بالأفعال المتعدية في (٢) عمل النَّصْب والرفع ، والحذف : كراهيه اجتماع الأمثال ، (فلَمَّا) (٣) تعارض الوجهان تساقطا ، واستوى الأمران.

وكان لحاقها غالبا (٤) في «ليت» لقوه شبهها بالفعل ، لأنها تغير معنى الابتداء ، وكان عدم لحاقها غالبا مع «لعلّ» ، لأنها (٥) بعدت عن الفعل ، فإنها (٦) شبيهه بحرف الجرّ في تعليق ما بعدها بما قبلها ، نحو «تب لعلّك تفلح».

ثم أشار إلى الحرفين الباقيين من الثمانيه ، وهما : «من ، وعن» بقوله :

... واضطرارا خففا

منّي وعنّي بعض من قد سلفا

يعنى : أنّ الوجه في «عن ، ومن» إذا دخلا- على ياء المتكلم أن يقال : «عنى ، ومنى» - بتشديد النون - لأنهما (لَمَّا) (٧) لحقتهما (٨) نون الوقايه ، وقبلها نون ساكنه ، أدغمت فيها.

وأشار بقوله : «بعض من قد سلفا» (إلى) (٩) قول الزجاج :

١٠- أيها السائل عنهم وعنّي \*\*\* لست من قيس ولا قيس منى (١٠)

ص: ١١٣

١- في الأصل : يأتى. انظر شرح المكودى : ١ / ٥٢.

٢- في الأصل : على. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٢.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٢.

٤- في الأصل : كالياء. انظر شرح المكودى : ١ / ٥٣.

٥- في الأصل : فانها. انظر شرح المكودى : ١ / ٥٣.

٦- في الأصل : لانها. انظر شرح المكودى : ١ / ٥٣.

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٥٣.

٨- في الأصل : لحقهما. انظر شرح المكودى : ١ / ٥٣.

٩- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٥٣.

١٠- من الرمل ، ولم أعثر على قائله. وقول المؤلف «قول الراجز» يوهم أن البيت من الرجز ، وليس كذلك (انظر : حاشيه ابن حمدون : ١ / ١٥٣). قوله : «عنهم» أى : عن القوم المعروفين عندهم. و «قيس» أبو قبيله من مضر ، وهو قيس عيلان واسمه الناس بن مضر بن نزار ، و «قيس» لقبه ، وهو غير منصرف فى الموضوعين للعلميه والتأنيث المعنوى ، لأنه بمعنى : القبيله. والشاهد فى «عنى ومنى» بالتخفيف ، حيث حذف نون الوقايه منهما ضروره ، وقيل : هو شاذ ، وقيل : لا شاهد فيهما ، لأن المحذوف نونهما الأصليه ، ورد : بأن الحرف الأصلي بعيد من الحذف. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٢ ، المكودي مع ابن حمدون : ١ / ٥٣ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٣٥٢ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٦١ ، شواهد الجرجاوى : ١٥ ، الخزانة : ٥ / ٣٨٠ ، شرح الأشموني : ١ / ١٢٤ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٣٠٦ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ١٢٥ ، شرح ابن الناظم : ٧٠ ، شرح المرادى : ١ / ١٥٩ ، الضرائر : ١١٣ ، الجنى الدانى : ١٥١ ، حاشيه الدسوقى على المغنى : ٢ / ٨ ، جواهر الأدب : ١٨٢ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٥١ ، أوضح المسالك : ٢٣ ، التوطئه : ١٨٨ ، فتح رب البريه : ١ / ١١٩.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وفى لدننى لدنى قلّ وفى

قدنى وقطنى الحذف أيضا قد يفى

أى : قد تلحق نون الوقايه بعض الأسماء المبنيه على السكون ، وذلك اللّحاق (١) ل- «لدن» كثير ، وعدم لحاقها قليل ، ولذلك قرأ أكثر القراء / : (مِنْ لَدُنِّي) [الكهف : ٧٦] بالتشديد ، وقرأ نافع بالتخفيف (٢).

وقوله :

... وفى

قدنى وقطنى الحذف أيضا قد يفى

يعنى : أنّ «قد وقط» مثل «لدن» فى أنّ لحاق نون الوقايه بهما أكثر من عدم لحاقها ، وذلك مفهوم من قوله : «قد» ، وقد جمع الراجز بينهما فى قوله :

١٧ - قدنى من نصر الخبيبين قدى (٣)

ص: ١١٤

١- فى الأصل : اللحا.

٢- وضم الدال ، وهو أحد لغاتها ، كما قرأها بذلك أيضا شعبه وأبو جعفر وأبو بكر عن عاصم. انظر حجه القراءات : ٤٢٤ ، النشر : ٢ / ٣١٣ ، المبسوط فى القراءات العشر : ٢٨١ ، إتحاف فضلاء البشر : ٢٩٣ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ١٠٧ ، شرح المكودى : ١ / ٥٣.

٣- من الرجز لحميد بن الأرقط (كما فى الخزانة) من أرجوزه له يمدح فيها عبد الملك بن مروان ، ويعرض بابن الزبير وأصحابه. وقد نسب هذا الرجز لآخرين ، فنسب فى الصحاح لحميد بن ثور الهلالى ، وفى شواهد الأعلام : لأبى نخيله ، وفى شرح ابن يعيش : لأبى بحدله. قال البغدادي : «وقيل : قائل الشعر المذكور أبو بجله ، قاله ابن يعيش فى شرح المفصل ولا أعرف هذا». وبعده : ليس الإمام بالشحيح الملحد «قدنى» : أى : حسبى. الخبيبين : تثنيه خبيب ، وهو خبيب بن عبد الله بن الزبير بن العوام رضى الله عنهم ، وكان عبد الله يكنى بأبى خبيب ، وأراد بهما : عبد الله بن الزبير وابنه خبيبا المذكور ، وقيل : أراد بهما عبد الله وأخاه مصعبا ابنى الزبير ، فهو من باب التغليب. وروى : «الخبيبين» بصيغه الجمع على إرادته خبيب المذكور ومن كان على رأيه ، وهو تغليب أيضا. والشحيح : البخيل. والملحد : المائل عن الحق. والشاهد فى قوله «قدنى وقدى» حيث أثبت نون الوقايه فى الأول على الكثير ، وحذفها فى الثانى على القليل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٢ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٣٥٧ ، الخزانة : ٥ / ٣٨٢ ، ٦ / ٢٤٦ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٦١ ، شواهد ابن النحاس : ٢٥٩ ، الكتاب : ١ / ٣٨٧ ، جواهر الأدب : ١٨١ ،

شواهد الجرجاوى : ١٥ ، اللسان : (خب ، قدد ، لحد) ، الصحاح : (لحد) ، الهمع : ١ / ٦٤ ، الدرر اللوامع : ١ / ٤٢ ، نوادر أبى  
زيد : ٥٢٧ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ١٢٤ ، ٧ / ١٤٣ ، شرح الأشمونى : ١ / ٨٧ ، المحتسب : ٢ / ٢٢٣ ، شواهد الأعلم : ١ / ٣٨٧ ،  
التوطئه : ١٨٨ ، شرح الملوكى لابن يعيش : ٤٤٢ ، الجنى الدانى : ٢٥٣ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٢٨٦ ، شرح المرادى :  
١ / ١٦١ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٣٠٦ ، الإنصاف : ١ / ١٣١ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٣٠٩ ، شرح المكودى : ١ / ٥٤ ، شواهد  
المغنى : ١ / ٤٨٧ ، بهجه المرضيه : ٢٦ ، تذكره النجاه : ٧٥ .

وروى فى حديث النار (١): «قطنى قطنى» بنون الوقايه ، و «قطنى قطنى» بحذفها (٢) والنون أشهر حفظا للبناء على السكون.

و «قد وقط» اسما فعل بمعنى : «حسب» ، ولم يصرح الناظم بلحاق (٣) نون الوقايه فى الحروف الأولى والأسماء التى ذكر كما صرح بذلك فى الأفعال ، لكنّه اكتفى بالنطق بها مقترنه بالنون فى معرض لحاقها ، وتجردّها منها فى معرض عدم لحاقها ، والوزن يحفظ جميع ذلك.

ص: ١١٥

١- فى الأصل : الدار. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٢.

٢- روى البخارى فى صحيحه (١٦٨ / ٨) عن أنس بن مالك قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم : «لا تزال جهنم تقول : هل من مزيد حتى يضع ربّ العزه فيها قدمه ، فتقول : «قط قط» وعزّتك ، ويزوى بعضها إلى بعض». وانظر فتح البارى : ١١ / ٥٤٥ ، صحيح مسلم (رقم) : ٢٨٤٦ ، مسند أحمد : ٣ / ١٣٤ ، ١٤١ ، ٢٣٠ ، سنن الترمذى رقم : ٣٢٧٢ ، كنز العمال رقم : ١١٧٣ ، ٣٩٤٧٩ ، ١٣١٣٤ ، مشكاه المصابيح للتبريزى رقم : ٥٦٩٥ ، الدر المنثور : ٦ / ١٠٧. وقال ابن حجر فى الفتح (٨ / ٥٩٥) : و «قط» بالتخفيف ساكنا ، ويجوز الكسر بغير إشباع ، ووقع فى بعض النسخ عن أبى ذر «قطنى قطنى» بالإشباع ، و «قطنى» بزياده نون مشبعه». وانظر شرح المرادى : ١ / ١٦٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١١٢ ، البهجه المرضيه : ٢٦ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٦١ ، شرح ابن الناظم : ٧١ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٢٥.

٣- فى الأصل : لحاق. انظر شرح المكودى : ١ / ٥٤.



الباب الرابع

ثم قال رحمه الله تعالى : اسم يعين المسمى مطلقا

علمه كجعفر وخرنقا

وقرن وعدن ولاحق

وشذقم وهيله وواشق

هذا هو النوع الثاني من المعارف ، وهو العلم ، وهو ضربان : علم شخص ، وعلم جنس .

وقد أشار إلى الأول (بقوله) (١) :

اسم (٢) يعين

المسمى مطلقا

علمه ...

فقوله : «اسم» جنس .

«ويعين المسمى» مخرج للنكرة ، ك- «رجل» ، فإنّها لا تعين مسمياتها ، / وك «شمس وقمر» ، فإنّ لفظهما لا يعين مدلولهما من حيث الوضع ، وإنّما حصل التعيين بعد الوضع لأمر عرض في (٣) المسمى ، وهو الانفراد في الوجود الخارجيّ .

و «مطلقا» مخرج لما سوى العلم من المعارف ، فإنّ تعيينها لمسمياتها تعيين مقيد : إمّا بقرينه لفظيه أو معنويه ، ألا ترى - مثلا - أنّ ذا الألف واللام إنّما يعين مسماه ما دامت فيه «أل» ، فإذا فارقت فارقته التعيين ، (ونحو «الذي» إنّما يعين مسماه بالصلة ، ونحو «أنا ، وأنت ، وهو» إنّما يعين مسماه بالتكلم والخطاب والغيبة ، فإنّ «أنت» - مثلا - موضوع للمخاطب المعين) (٤) من حيث هو مخاطب ، فإذا جعل صالحا لكل شخص من المخاطبين فهو غير معرفه مجازا ، قاله الشاطبيّ التحوّي (٥) ، بخلاف العلم ، فإنّه يعين مسماه بغير قرينه . .

ص: ١١٦

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٥٤.

٢- في الأصل : العلم اسم. انظر شرح المكودي : ١ / ٥٤.

٣- فى الأصل : من. انظر التصريح على التوضيح : ١١٣ / ١.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ١١٣ / ١.

٥- قال الشاطبى فى شرح الألفيه ( ١ / ٨٣ - أ - مخطوط ) : وقوله فى التعريف «مطلقا» يحتمل تفسيرين : أحدهما : أن يكون معناه أن تعين العلم للمسمى ليس باعتبار أمر حتى يكون باعتبار أمر آخر معين كما فى المضمّر ، فإن «أنت» مثلا- موضوع للمخاطب نفسه من حيث هو مخاطب ، ولفظ «هو» موضوع للغائب المعين من حيث هو غائب ، و «أنت» أو «هو» بهذا الاعتبار معرفه ، وإذا اعتبرت لفظ «أنت» أو لفظ «هو» من جهه أخرى وجدته صالحا لغيره من المخاطبين أو الغائبين كما يصلح «رجل» ونحوه لكل واحد من أشخاص جنسه ، فإذا كان مثلا «أنت» أو «هو» صالحا لما عين به ولغيره ، فهو من هذه الجهه غير معرفه ، وإذا كان هذا الاعتبار مجازيا فهو من الاعتبارات». وقال فى ( ١ / ٨٣ - ب ) : والموصول كذلك أيضا ليس تعريفه إلا من حيث وضع على أن تكون الصله هى المبينه والموضحه له». وانظر التصريح على التوضيح : ١١٣ / ١. والشاطبى هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطى المالكي الشهير بالشاطبى ، أبو إسحاق ، عالم بالنحو واللغه ، أصولى حافظ ، كان من أئمه المالكيه ، توفى فى شعبان سنة ٧٩٠هـ من آثاره : شرح ألفيه ابن مالك المسمى : «المقاصد الشافيه فى شرح خلاصه الكافيه» ، الموافقات فى أصول الفقه ، عنوان التعريف بأسرار التكليف فى الأصول ، وغيرها. انظر ترجمته فى إيضاح المكنون : ٢ / ١٢٧ ، الأعلام : ١ / ٧٥ ، معجم المؤلفين : ١ / ١١٨ ، المجددون فى الإسلام : ٣٠٧.

ولمّا كان العلم الشخصيّ لا يختصّ بأولى العلم ، بل يكون لأولى العلم وغيرهم ممّا يؤلف - نوع الأمثله ، فقال :

- ك- «جعفر» : وهو علم منقول عن اسم للنّهر الصغير لرجل (1).

- و «خرنق» - بكسر الخاء والنون - : وهو علم منقول عن ولد الأرنب لامرأه شاعره ، وهى أخت طرفه بن العبد (2).

- و «قرن» - بفتح القاف والراء - : وهو اسم قبيله من مراد أبوهم (3) قرن

ص: ١١٧

١- وقيل : الجعفر : النهر الكبير الواسع ، والجعفر أيضا : أبو قبيله من عامر ، وهو جعفر بن كلاب ابن ربيعه بن عامر بن صعصعه ، وهم الجعافره. انظر اللسان : ١ / ٦٣٦ (جعفر) ، التصريح على التوضيح : ١ / ١١٤ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٢٧ ، نهايه الأرب للقلقشندى : ١٢٥ ، ٢١٦ ، معجم قبائل العرب لكحاله : ١ / ١٩١.

٢- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٤ ، اللسان : ٢ / ١١٤٧ (خرنق) ، الأشمونى مع الصبان : ١ / ١٢٧ ، الخضرى مع ابن عقيل : ١ / ٦٢ ، شرح دحلان : ٢٧. وخرنق : هى الخرنق بنت بدر بن هفان بن مالك بن ضبيعه البكريه العدنانيه ، شاعره من الشهيرات فى الجاهليه ، وهى أخت طرفه بن العبد لأمه ، ومن المؤلفين من يسميها : «الخرنق بنت هفان» ، تزوجها بشر بن عمرو بن مرشد - سيد بنى أسد - وقتله بنو أسد يوم كلاب - من أيام الجاهليه - فكان أكثر شعرها فى رثائه ورثاء من قتل معه من قومها ، ورثاء أخيها طرفه ، توفيت حوالى سنه ٥٠ ق.هـ. لها ديوان شعر صغير. انظر ترجمتها فى سمط اللائى : ٧٨٠ ، الخزانة : ٥ / ٥١ ، معجم المؤلفين : ٤ / ٩٩ ، الأعلام : ٢ / ٣٠٣ ، أعلام النساء لكحاله : ١ / ٢٩٤.

٣- فى الأصل : أبرهم. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٤.

ابن ردمان ، وإليه ينسب أويس القرنى رضى الله عنه (١) ، ومن قال : إنه منسوب إلى «قرن» المنازل - بسكون الزاء (٢) - كالجوهري (٣) ، فقد سها (٤).

- و «عدن» - بفتح / العين والدال المهملة - : علم بلده بساحل اليمن (٥).

- و «لاحق» : علم فرس كان لمعاويه (٦).

ص: ١١٨

١- وهم من القحطانية. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٤ ، اللسان : ٥ / ٣٦١٤ (قرن) ، الأشموني مع الصبان : ١ / ١٢٧ ، شرح دحلان : ٢٧ ، البهجة المرضيه : ٢٧ ، نهاية الأرب للقلقشندى : ٣٩٧ ، معجم قبائل العرب : ٣ / ٩٤٦ ، نهاية الأرب للنويرى : ٢ / ٣٠٢. وأويس القرنى هو : أويس بن عامر بن جعفر بن جزء بن مالك القرنى ، من بنى قرن بن ردمان ابن ناجيه بن مراد ، من سادات التابعين ، أصله من اليمن ، يسكن القفار والرمال ، أدرك حياه النبى صلى الله عليه وسلم ولم يره ، فوفد على عمر بن الخطاب ثم سكن الكوفه ، وشهد وقعه صفين مع على ، توفى سنه ٣٧ هـ ، ويرجح الكثيرون أنه قتل فى وقعه صفين. انظر ترجمته فى طبقات ابن سعد : ٦ / ١١١ ، ميزان الاعتدال للذهبي : ١٢٩ ، حليه الأولياء : ٢ / ٧٩ ، لسان الميزان : ١ / ٤٧١ ، منهج المقال للأسترابادى : ٦٤ ، الأعلام : ٢ / ٣٢ ، مسالك الأبصار للعمري : ١ / ١٢٢.

٢- قرن المنازل : هو قرن الثعالب - كما قال القاضى عياض - بسكون الراء : ميقات أهل نجد تلقاء مكه على يوم وليله ، وهو قرن أيضا غير مضاف ، وأصله الجبل الصغير المستطيل المنقطع على الجبل الكبير. انظر : معجم البلدان : ٤ / ٣٣٢ ، مراصد الاطلاع : ٣ / ١٠٨٢ ، معجم ما استعجم للبكرى : ٣ / ٧٨٨ ، ١٠٦٧ ، وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٤ ، شرح دحلان : ٢٧.

٣- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٤ ، إرشاد الطالب النبيل (٥٦ / ب) ، وفى الصحاح قال الجوهري : والقرن - ضبطها بالفتح - وهو ميقات أهل نجد ومنه أويس القرنى. وفى مراصد الاطلاع : قرن - بالتحريك وآخره نون - ميقات أهل نجد ومنه أويس القرنى ، قاله الجوهري ، وغيره يقوله بسكون الراء. وفى معجم البلدان : قال القاضى عياض فى تعليق عن القابسى : من قال «قرن» بالإسكان أراد : الجبل المشرف على الموضع ، ومن قال : «قرن» بالفتح أراد الطريق الذى يفترق منه ، فإنه موضع فيه طرق مختلفه. انظر الصحاح : ٦ / ٢١٨١ (قرن) ، مراصد الاطلاع : ٣ / ١٠٨٢ ، معجم البلدان : ٤ / ٣٣٢.

٤- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٤ ، شرح دحلان : ٢٧ ، إرشاد الطالب النبيل (٥٦ / ب).

٥- وهى مدينه مشهوره ، وهى مرفأ مراكب الهند والحجاز والحبشه. انظر اللسان (عدن) ، مراصد الاطلاع : ٢ / ٩٢٣ ، معجم البلدان : ٤ / ٨٩ ، تقويم البلدان : ٩٣ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١١٤ ، الأشموني مع الصبان : ١ / ١٢٧ ، شرح دحلان : ٢٧.

٦- ابن أبى سفيان. و «دلال» علم بغل ، و «يعفور» علم حمار ، وكلاهما كان للنبي صلى الله عليه وسلم. انظر اللسان : ٥ / ٤٠١٠ (لحق) ، التصريح على التوضيح : ١ / ١١٤ ، شرح المرادى : ١ / ١٦٩ ، كاشف الخصاصه : ٣٢ ، الأشموني مع الصبان : ١ / ١٢٧ ، شرح دحلان : ٢٧.

- و «شذقم» - بفتح الشين والقاف (١)، وبينهما دال مهملة - : علم فحل من فحول الإبل كان للنعمان بن المنذر (٢).

- و «هيله» : علم لعنز (٣) لبعض نساء العرب (٤).

- و «واشق» : علم لكلب (٥).

فهذه سبعة أعلام وثامنهم علم الكلب ، وفي (ذلك) (٦) موازاه لقوله (٧) تعالى : (وَيَقُولُونَ سَبِّعَةَ ثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ) [الكهف : ٢٢].

ثم (قال) (٨) رحمه الله تعالى :

واسما أتى وكنيه ولقبا

وأخرن ذا إن سواه صحبا

يعنى : أن العلم ينقسم إلى اسم ، ويقال فيه : الاسم الخاص ، ك- «جعفر» ،

ص : ١١٩

١- فى الأصل : الواو. ساقط.

٢- وإليه تنسب الإبل الشذقيمة. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٤ ، شرح المرادى : ١ / ١٦٩ ، الأشمونى مع الصبان : ١ / ١٢٧ ، كاشف الخصاصه : ٣٢ ، شرح دحلان : ٢٧. والنعمان بن المنذر هو : النعمان الثالث بن المنذر الرابع (وكانت أم المنذر يقال لها : ماء السماء لحسنها ، واشتهر المنذر بأمه فليل له ابن ماء السماء ، واسمها ماويه بنت عوف) ابن امرئ القيس اللخمي ، أبو قابوس ، من أشهر ملوك الحيره فى الجاهليه ، كان داهيه مقداما ، وهو ممدوح النابغه الذيباني وحسان بن ثابت وحاتم الطائي ، وقاتل عبيد بن الأبرص وعدى بن زيد ، وبانى مدينه النعمانيه ، وغازى قرقيسيا (بين الخابور والفرات) ورث ملك الحيره عن أبيه سنة ٥٩٢ م ، وكانت تابعه للفرس فأقره عليها كسرى إلى أن غضب عليه فعزله ونفاه إلى خانقين ، فسجن فيها إلى أن مات فى حدود سنة ١٥ ق.هـ. انظر ترجمته فى العرب قبل الإسلام : ٢٠٩ ، تاريخ اليعقوبى : ١ / ١٧٣ ، المحبر : ١٩٤ ، ٣٥٤ ، ٣٥٩ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٦٦ ، الخزانة : ١ / ٣٨٣ ، الأعلام : ٨ / ٤٣.

٣- فى الأصل : لعنز. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٤ ، قال فى اللسان : (٤ / ٣١٢٧) : «العنز الماعزه ، وهى الأنثى من المعزى والأوعال والظباء والجمع أعنز وعنوز وعناز».

٤- وفى المرادى : «هيله : علم شاه». قال فى اللسان (٤ / ٢٣٦٦) : «الشاه الواحد من الغنم ، وقيل : الشاه تكون من الضأن والمعز والظباء والبقر والنعام وحر الوحش». وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٤ ، شرح المرادى : ١ / ١٦٩ ، كاشف الخصاصه : ٣٢ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٦٢.

٥- انظر اللسان : ٦ / ٤٨٤٤ (وشق) ، التصريح على التوضيح : ١ / ١١٤ ، ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ٦٢ ، شرح المرادى : ١ / ١٦٩ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٢٧ ، شرح دحلان : ٢٧ ، كاشف الخصاصه : ٣٢.

- ٦- ما بين قوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٤.
- ٧- فى الأصل : كقوله. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٤.
- ٨- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

وكنيه : وهى كل ما صدر بـ «أب ، أو أم» ، كـ «أبى بكر بن أبى قحافه - رضى الله عنهما - وأم كلثوم بنت النبى محمد (صلى الله عليه وسلم) (١).

زاد الإمام فخر الدين الرازى (٢) فى العلم الجنسى : أو ابن أو بنت (٣) كـ «ابن (٤) دأيه» للغراب (٥) ، و «بنت الأرض» للحصاه (٦). انتهى (٧).

ولقب : وهو ما دلّ على رفعه مسماً كـ «زين العابدين» لقب على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنه (٨) ، أو ضعته - بفتح الضاد

ص: ١٢٠

- ١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٠.
- ٢- هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين بن على التيمى البكرى الطبرستانى الرازى الشافعى المعروف بالفخر الرازى ، وبابن خطيب الرى ، أبو عبد الله ، فخر الدين أبو المعالى الإمام المفسر ، أوجد زمانه فى المعقول والمنقول ، ولد فى الرى (من أعمال فارس) سنة ٥٤٤ هـ (وقيل : ٥٤٣ هـ) ورحل إلى خوارزم وما وراء النهر وخراسان ، وتوفى فى هراه سنة ٥٦٦ هـ ، من مؤلفاته : تفسير القرآن ، الآيات البيّنات ، المطالب العالى فى علم الكلام ، نهایه العقول فى درايه الأصول ، وله شعر بالعربيه والفارسيه ، وغيرها. انظر ترجمته فى البدايه والنهایه : ١٣ / ٥٥ ، شذرات الذهب : ٥ / ٢١ ، معجم المؤلفين : ١١ / ٧٩ ، لسان الميزان : ٤ / ٤٢٦ ، مرآه الجنان : ٧ / ٤ ، الأعلام : ٦ / ٣١٣ ، مفتاح السعاده : ١ / ٤٤٥ ، النجوم الزاهره : ٦ / ١٩٧ ، هديه العارفين : ٢ / ١٠٧.
- ٣- فى الأصل : وبنت. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٠.
- ٤- فى الأصل : كان. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٠.
- ٥- انظر حياه الحيوان الكبرى للدميرى : ٢ / ١٠١ ، اللسان : ١ / ٣٦٤ (بنى) ، إرشاد الطالب النبيل (٥٨ / أ) ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٠ ، الكواكب الدريره للأهدل : ٥٢.
- ٦- انظر اللسان : ١ / ٣٦٥ (بنى) ، تاج العروس : ١٠ / ٤٩ (بنى) ، وانظر المراجع المتقدمه.
- ٧- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٠ ، إرشاد الطالب النبيل (٥٨ / أ) . - قال الأهدل فى الكواكب الدريره (٥٢) : «ومن الكنيه أيضا - كما قال الرضى والفخر الرازى - ما صدر بابن أو ابنه كـ «ابن دأيه» للغراب ، و «ابن جلا» لمن كان أمره منكشفا ، و «ابن لبون ، وابن آوى ، وابن عرس» ، و «بنت الأرض» للحصاه ، و «ابنه الجبل» للصخره ، و «بنت مخاص» . قال الفخر الرازى : والمصدر بـ «ابن» أو «ابنه» يختص بعلم الجنس ، كالأئمه المذكوره. وقيل : لا- يختص بذلك ، فمنها ابن عمر وابن عباس. وقيل : ليس بكنيه أصلاً. انتهى. وانظر شرح الرضى : ٢ / ١٣٩ ، حاشيه السجاعى على ابن عقيل : ٥١ ، تاج العروس : ١٠ / ٣١٩ (كنى) ، الهمع : ١ / ٢٤٦ ، المطالع السعيده : ١٥٠ ، حاشيه يس على شرح الفاكهى للقطر : ١ / ١٩٩.
- ٨- هو على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنهم ، الهاشمى القرشى أبو الحسن ، الملقب بزین العابدين ، رابع الأئمه الاثنى عشر عند الإماميه ، وأحد من كان يضرب بهم المثل فى الحلم والورع ، ولد بالمدينه سنة ٣٨ هـ ، وتوفى بها سنة ٩٤ هـ ، وليس للحسين السبط عقب إلّا منه . - انظر ترجمته فى حليه الأولياء : ٣ / ١٣٣ ، صفه الصفوه لابن الجوزى : ٢ / ٥٢ ، طبقات ابن سعد : ٥ / ١٥٦ ، تاريخ ابن الوردى : ١ / ١٨٠ ، الأعلام : ٤ / ٤٧٧ ، تاريخ يعقوبى : ٣ / ٤٥ ، نزّه الجليس للعباس الموسوى :





المعجمه - ك- «أنف النّاقه» لقب جعفر بن قريع (١)، وسبب جريان هذا اللقب عليه : أنّ أباه ذبح ناقه وقسمها بين نسائه ، فبعثته أمه إلى أبيه ، ولم يبق إلا- رأس الناقه ، فقال له أبوه : شأنك به ، فأدخل يده في / أنف الناقه ، وجعل يجزّه ، فلقب (٢) به ، وكان يغضب من هذا اللقب (٣).

وقوله :

وأخرن ذا إن سواه صحبا

الإشارة ب- «ذا» إلى اللقب ، يعنى : أن اللقب إذا صحب سواه يجب تأخيره عن الاسم أو الكنيه ، لأنّ قوله : «سواه» شامل لهما ، ك- «زيد زين العابدين ، أو أنف النّاقه» ، و «أبي حفص عمر» ، وهذا فى الغالب ، وربما تقدّم اللقب على الاسم ، كقول أوس (٤) أخى عباده بن الصّامت (٥) رضى الله عنهما . :

ص: ١٢١

١- هو جعفر بن قريع بن عوف من تميم من عدنان ، جد جاهلى ، كان لقبه «أنف الناقه» وبه عرف بنوه ، وكانوا يكرهون هذا اللقب ، حتى قال فيهم الحطيئه : قوم هم الأنف والأذنان غيرهم ومن يسوّى بأنف النّاقه الدّنيا فانقلب مدحا. انظر ترجمته فى الأعلام : ١٢٦ / ٢ ، نهايه الأرب للقلقشندى : ٧٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٠ .

٢- فى الأصل : فقلب. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٠ .

٣- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٠ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٦٣ ، إرشاد الطالب النبيل (٥٨ / أ).

٤- هو أوس بن الصّامت بن قيس بن أصرم بن فهر بن قيس بن ثعلبه بن غنم بن سالم بن عوف ابن الخزرج الأنصارى ، أخو عباده بن الصّامت ، صحابى جليل ، شهد بدرًا والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان شاعرا ومن شعره البيت المذكور ، سكن بيت المقدس ، وتوفى بالرملة من أرض فلسطين سنة ٣٤ هـ وهو ابن ٧٢ سنة. انظر ترجمته فى الإصابه لابن حجر (تحقيق البجاوى) : ١ / ١٥٦ ، أسد الغابه لابن الأثير : ١ / ١٧٧ ، الاستيعاب لابن عبد البر : ١ / ١١٨ ، تجريد أسماء الصحابه للذهبي : ٣٦ .

٥- هو عباده بن الصّامت بن قيس بن أصرم الخزرجى الأنصارى ، أبو الوليد ، صحابى جليل شهد بدرًا وأحدا والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ممن جمع القرآن فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم ، توفى بالرملة سنة ٣٤ هـ ، وهو ابن ٧٢ سنة وقيل : توفى سنة ٤٥ هـ. انظر ترجمته فى الإصابه : ٣ / ٦٢٤ ، أسد الغابه : ٣ / ١٦٠ ، الاستيعاب : ٢ / ٨٠٧ ، تجريد أسماء الصحابه : ٢٩٤ .

فقدّم اللقب وهو «مزيقيا» على الاسم ، وهو «عمرو» ، وعليه عمل الناس اليوم.

ومشى ابن هشام فى التوضيح (٢) على أنه لا ترتيب بين الكنية وغيرها من اسم أو لقب ، فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب ، وتأخيرها عنهما ، لأنّ فى نسخه أخرى من الخلاصه :

...

وذا اجعل آخرًا إذا اسما صحبا

فالإشارة ب- «ذا» إلى اللقب ، وهى أصرح فى المراد ، ولكن قال المرادى : «وما سبق أولى ، لأنّ هذه النسخه لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية». انتهى (٣).

ولك أن تقول : أمّا كونها لا يفهم منه حكم اللقب مع الكنية فمسلم باعتبار المنطوق ، وغير مسلم باعتبار المفهوم ، وأمّا كونها أولى فممنوع (٤) ، لأنها تفهم غير الصواب.

ثمّ قال رحمه الله تعالى (٥) / :

وإن يكونا مفردين فأضف

حتما وإلا أتبع الذى ردف

ص: ١٢٢

١- صدر بيت من الوافر لأوس بن الصامت ، وعجزه : أبوه منذر ماء السّماء وروى فى الأسد والاستيعاب «عامر» بدل «منذر». مزيقيا : لقب عمرو ، وعمرو - بالجر - عطف بيان على «مزيقيا» ، أو بدل منه ، وسبب جريان هذا اللقب على «عمرو» : أنه كان من ملوك اليمن ، وكان يلبس كل يوم حليتين ، فإذا أمسى مزقهما كراهيه أن يلبسهما تانيا ، أو أن يلبسهما غيره. و «منذر» : أحد أجداده لأمه وهو منذر بن امرئ القيس بن النعمان أحد ملوك الحيره ، وماء السماء : لقب منذر ، واختلف فى سبب جريانه عليه ، فقيل : لحسن وجهه ، وقيل : إن أمه كان يقال لها : «ماء السماء» لحسنها ، واشتهر المنذر بلقب أمه ، واسمها ماويه بنت عوف بن جشم بن الخزرج. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢١ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٣٩١ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٣٨ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٩٨ ، أوضح المسالك : ٢٥ ، الخزانة : ٤ / ٣٦٥ ، أسد الغابه : ١ / ١٧٧ ، الاستيعاب : ١ / ١١٨ ، السراج المنير للزبيدي (مخطوط) : ١٢٧.

٢- انظر أوضح المسالك : ٢٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٢١.

٣- انظر شرح المرادى : ١ / ١٧١ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٢.

٤- فى الأصل : ممنوع. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٢.

٥- فى الأصل : ثم قال رحمه الله تعالى. مكرر.

يعنى : أن اللقب إذا اجتمع مع الاسم ، وكانا مفردين أى : غير مضافين ، ولا- أحدهما ، ك- «سعيد كرز» - بضم الكاف ، وسكون الراء المهملة ، وفي آخره زاي ، وهو فى الأصل : خرج الرّاعى (١) - ، فأضف الاسم إلى اللقب وجوبا (٢) - ولا مدخل هنا للكنية (٣) فإنّها من قبيل المضاف ، ويلزم حينئذ أن يكون اللقب هو المضاف إليه ، لأنّه قد ذكر قبل هذا : أنّه يجب تأخيره - وهذا مذهب جمهور البصريين (٤).

ويردّه النّظر من جهتي الصّناعه والسّماع :

أما الصّناعه : فلأنّ لو أضفنا الأوّل إلى الثّانى لزم إضافه الشّيء إلى نفسه ، وهو باطل .

وأما السّماع : فقولهم : «هذا يحيى عينان» بغير إضافه ، وإلا لقالوا : «عينين» .

وقد ردّ هذين الوجهين الشّيخ خالد فى شرح التّوضيح (٥) .» .

ص : ١٢٣

١- ويطلق على اللثيم والحاذق أيضا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٢ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٣٠ ، اللسان : ٥ / ٣٨٥٣ (كرز).

٢- وذلك إن لم يمنع من الإضافة مانع ، كما إذا كان الاسم مقرونا ب- «أل» كالحارث قفه ، أو اللقب وصفا فى الأصل مقرونا بأل ك- «هارون الرشيد» ، ومحمد المهدي ، فلا- يضاف الأوّل إلى الثّانى ، نص على ذلك ابن خروف. انظر التصريح على التّوضيح : ١٢٢ - ١٢٣ ، إرشاد الطالب النييل (٥٩ / أ).

٣- فى الأصل : لثنيه. انظر شرح المكودى : ١ / ٥٦.

٤- وذلك على تأويل الأوّل بالمسمى ، والثّانى بالاسم ، والمعنى هنا : مسمى هذا اللقب ، وذلك تخلصا من إضافه الشّيء إلى نفسه. وذهب الكوفيون - منهم الفراء - والزجاج من البصريين إلى جواز إتباع الثّانى للأوّل على أنه بدل منه أو عطف بيان ، نحو «هذا سعيد كرز ، ورأيت سعيدا كرزاً ، ومررت بسعيد كرز» والقطع على النصب بإضمار فعل ، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ ، نحو «مررت بسعيد كرزاً وكرزاً» ، أى : أعنى كرزاً ، وهو كرز ، وعليه جرى ابن مالك فى التسهيل وشرحه ، واختاره الرضى. انظر التصريح على التّوضيح : ١ / ١٢٢ - ١٢٣ ، التسهيل : ٣٠ - ٣١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٢٥٠ ، شرح الرضى : ٢ / ١٣٩ ، شرح التسهيل : ١ / ١٩٣ ، شرح المرادى : ١ / ١٧١ ، الأشمونى مع الصبان : ١ / ١٣٠ ، الهمع : ١ / ٢٤٦ ، شرح ابن الناظم : ٧٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٦٤.

٥- فقال فى (١ / ١٢٣) : وأجيب عن الأوّل بأنه من إضافه المسمى إلى الاسم ، فمعنى «جاءنى سعيد كرز» بإضافه : جاءنى مسمى هذا الاسم ، وإنما أول الأوّل بمسمى والثّانى بالاسم ، لأن الأوّل هو المعرض للإسناد إليه ، والمسند إليه إنما هو المسمى ، فلزم أن يقصد بالثّانى مجرد اللفظ. وأجيب عن الثّانى بأنه يحتمل أن يكون جاء على لغه من يلزم المثنى الألف مطلقاً.» .

وقوله : «وإلا أتبع الذى ردف» يعنى : وإن لم (١) يكونا مفردين أتبع الآخر الأول ، أى (٢) : اجعله تابعا له فى الإعراب ، وتبعيته له : إما على بدل الكل من الكل ، أو عطف بيان .

وشمل قوله : «وإلا» ثلاث صور :

- أن يكونا مضافين ، نحو «هذا عبد الله أنف الناقه» .

- أو الأول مضافا ، والثانى مفردا ، نحو «عبد الله كرز» .

- أو الأول مفردا ، والثانى مضافا ، نحو «هذا زيد أنف الناقه» .

والإتباع فى جميع / ذلك واجب على المختار (٣) .

ثم قال رحمه الله تعالى :

ومنه منقول كفضل وأسد

وذو ارتجال كسعاد وأدد

يعنى : أن العلم ضربان : منقول ومرتجل .

فالمنقول : ما تقدم (٤) له استعمال قبل العلميه .

ويكون منقولا من المصدر ك- «فضل» ، وهو فى الأصل مصدر «فضل يفضل فضلا» .

ومن اسم العين ك- «أسد» ، فإنه فى الأصل اسم جنس للحيوان المفترس .

ومن الصفة ك- «حسن» ، فإنه فى الأصل صفة مشبّهه من «حسن يحسن» .

ومن الفعل الماضى ك- «شمر» لفرس (٥) ، أو المضارع ك- «يشكر» لرجل ،

ص : ١٢٤

١- فى الأصل : لا . انظر شرح المكودى : ١ / ٥٦ .

٢- فى الأصل : ورأى . انظر شرح المكودى : ١ / ٥٦ .

٣- وقال الرضى : «وإن كانا مفردين أو أولهما جاز إضافه الاسم إلى اللقب ، والإتباع بيانا أو بدلا ، ولك القطع إلى الرفع بإضمام «هو» أو إلى النصب بإضمام «أعنى» . انتهى . ولم يذكر الناظم القطع بالإتباع هنا ولا فى شرح الكافيه ، وذكره فى شرح التسهيل . انظر شرح الرضى : ٢ / ١٣٩ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٣٠ ، شرح المكودى : ١ / ٥٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٢٥٠

- ، شرح التسهيل : ١ / ١٩٣ ، شرح ابن الناظم : ٧٤ ، شرح الأشموني : ١ / ١٣٠ ، شرح المرادي : ١ / ١٧٢ ، الهمع : ١ / ٢٤٧ .
- ٤- في الأصل : ما نقل . انظر شرح المكودي : ١ / ٥٧ .
- ٥- في الأصل : كفرس . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٥ ، وانظر اللسان : ٤ / ٢٣٢٣ (شمر) ، شرح الأشموني : ١ / ١٣١ .

وهو نوح عليه السلام (١)، أو الأمر كـ - «إصمت» لبريه ، قال الرضوي (٢) : وكسر الميم منه ، والمسموع في الأمر الضم ، لأن الأعلام كثيرا ما يغير لفظها (٣) عند النقل . انتهى (٤).

ومن الحرف ، كما لو سميت رجلا بواحد من صيغ الحروف ، قاله الفخر الرازي في شرح المفصل (٥).

ومن الجملة الفعلية كـ - «شاب قرناها» أي : ذؤابتا شعرها (٦) ، أو الاسم كـ - «زيد منطلق» ، وليس بمسموع ، كما قال في شرح التسهيل (٧) ، ولكنهم قاسوه (٨).

والمرتجل - أي المبتكر (٩) - : ما لم يتقدم له استعمال قبل العلميه ، كـ - «سعاد» اسم امرأه ، و «أدد» علم لرجل ، وهو أبو قبيله من اليمن ، وهو أدد بن زيد بن كهلان (١٠) بن سبأ (١١)(١٢).

ص: ١٢٥

١- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٥ ، إرشاد الطالب النبيل (٦٠ / ب).

٢- هو محمد بن الحسن الاسترابادي السمناني نزيل النجف ، رضى الدين ، نجم الدين ، عالم بالعربيه من أهل استراباد (من أعمال طبرستان) ، اشتهر بكتابه الوافيه فى شرح الكافيه ، وشرح الشافيه لابن الحاجب ، توفى سنه ٦٨٦ هـ . انظر بغيه الوعاة : ٢٤٨ ، هديه العارفين : ٢ / ١٣٤ ، مفتاح السعاده : ١ / ١٤٧ ، معجم المؤلفين : ٩ / ١٨٣ ، شذرات الذهب : ٥ / ٣٩٥ ، كشف الظنون : ١٠٢١ ، ١٣٧٠ ، الخزانة : ١ / ٢٨ .

٣- فى الأصل : لفظهما . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٦ ، شرح الرضى : ٢ / ١٣٨ .

٤- انظر شرح الكافيه للرضى : ٢ / ١٣٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١١٦ .

٥- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٦ ، إرشاد الطالب النبيل (٦١ / أ).

٦- انظر اللسان : ٥ / ٣٦٠٧ (قرن) ، التصريح على التوضيح : ١ / ١١٦ .

٧- قال ابن مالك فى شرح التسهيل (١ / ١٩١) : «ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر». وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٦ .

٨- قاسه النحاه على ما سمع من النقل من الجمل الفعلية ، وجعلوه قسيما له على تقدير التسميه بها . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٦ .

٩- من ارتجل الخطبه والشعر إذا ابتدأهما من غير تهيو لهما قبل ، فكأنه مأخوذ من قولهم : «ارتجل الشىء» إذا فعله قائما على رجليه من غير أن يقعد ويتروى . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٥ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٦٥ ، اللسان : ٣ / ١٦٠٠ (رجل) ، حاشيه الصبان : ١ / ١٣١ ، شرح الرضى : ٢ / ١٣٨ .

١٠- فى الأصل : هلال . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٥ .

١١- ابن يشجب بن يعرب بن قحطان بن حمير . وذكر العصامى فى شرح الفريد : أنه من أجداد النبى صلى الله عليه وسلم . انظر معجم قبائل العرب : ٣ / ١٠٠٢ ، نهايه الأرب للقلقشندى : ٣٥ ، الخزانة : ٢ / ٣٨٤ ، الصحاح واللسان (أدد) ، شرح الفريد : ١٦٠ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١١٥ .

١٢- وما ذكر من تقسيم العلم إلى مرتجل ومنقول هو المشهور ، وهو فى ذلك متابع للناظم. وعن سيويه : الأعلام كلها منقوله ، لأن الأصل فى الأسماء التنكير ، وعن الزجاج : كلها مرتجله ، لأن الأصل عدم النقل ، والمرتجل عنده : ما لم يقصد فى وصفه النقل من محل آخر إلى هذا. وذهب أبو حيان إلى أن الذى علميته بالغلبه لا منقول ولا مرتجل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٦ ، شرح التسهيل : ١ / ١٩٠ ، التسهيل : ٣٠ ، شرح الرضى : ٢ / ١٣٨ ، شرح الأشموني : ١ / ١٣١ ، الهمع : ١ / ٢٤٧ ، شرح المرادى : ١ / ١٧٣ ، شرح اللمحه لابن هشام : ١ / ٢٥٢.



ثم قال رحمه الله تعالى :

وجمله وما بمزج ركبًا

/ ذا إن بغير وية تم أعربا

وشاع في الأعلام ذو الإضافة

كعبد شمس وأبى قحافه

يعنى : أن العلم ينقسم أيضا إلى مفرد ك- «زيد» ، وإلى مركب ، وهو ثلاثة أنواع :

- مركب إسنادي : وهو كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ك- «برق نحره» ، وإلى هذا أشار بقوله : «وجمله» وهذا النوع مبني ، وحكمه الحكايه على ما كان عليه قبل التسميه به.

- ومركب مزجي - أى : مخلوط - وهو : كل كلمتين نزلت ثانيتهما (١) منزله تاء التانيث مما قبلها ، وحكم الجزء الأول أن يفتح آخره ، ك- «بعلبك» (٢) ، إلا أن يكون «ياء» فيسكن ، ك- «معدى كرب» ، وحكم الثاني أن يعرب بالضمه رفعا والفتحه نصبا وجزا إعراب ما لا ينصرف للتركيب والعلميه ، إلا أن يكون الجزء الثاني كلمه «ويه» ، فيبنى على الكسر فى الأشهر عند سيبويه ، ك- «عمرويه» (٣) ، وإلى ذلك أشار بقوله : «وما بمزج ركبًا ذا إن بغير وية تم -

ص: ١٢٦

١- فى الأصل : نزل ثانيها. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٨.

٢- بعلبك : اسم بلد بالشام ، والأغلب عليها التانيث ، وهو مركب من «بعل» اسم صنم ، و «بك» اسم صاحب هذه البلده. انظر معجم البلدان : ١ / ٤٥٣ ، اللسان : ١ / ٣١٧ (بعل) ، مراصد الاطلاع : ١ / ٢٠٧ ، معجم ما استعجم : ١ / ٢٦٠.

٣- وذلك لأنه مركب من اسم وصوت مشبه للحرف فى الإهمال ، أو لأنه أعجمى لا معنى له عندهم ، أو ليفرقوا بين التركيب مع الأعجمى وبينه مع العربى ، وهو اللغه الفصحى ، وقيل : وقد يبنى على الفتح ك- «خمسه عشر» ، وأجاز الجرمى إعرابه إعراب ما لا ينصرف. انظر الكتاب : ٢ / ٥٢ - ٥٣ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١١٨ ، الهمع : ١ / ٢٤٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٨٤ - ٨٥ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ١ / ٧٣ ، الأشمونى مع الصبان : ١ / ١٣٤ ، البهجه المرضيه : ٢٨ ، شرح الشذور : ١ / ٦٦ ، ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ٦٥ - ٦٦ ، شرح المكودى : ١ / ٥٧.

بفتح التاء المثناة - أعربا. ف- «ذا» إشاره (١) للمركب تركيب مزج ، وأطلق هنا في الإعراب ، ومراده إعراب ما لا ينصرف على ما يتبّه عليه في باب الصّرف.

- ومركب إضافي : وهو الغالب ، وهو كلّ اسمين نزل ثانيهما (٢) منزله التّونين ، مما قبله ، وإنّما كان هو الغالب لأنّه أكثر المركّبات ، لأنّ منه الكنى وغيرها ، وإلى ذلك أشار بقوله / : «وشاع» ، ومثّل بمثال (من غير الكنى وهو «عبد شمس» ، ومثال من الكنى وهو «أبو» (٣) قحافه).

وحكمه أن يجري الجزء الأول - وهو المضاف - بحسب العوامل ، ويجزّ الثاني - وهو المضاف إليه - بالإضافه دائما.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ووضعوا لبعض الاجناس علم

كعلم الأشخاص لفظا وهو عم

هذا هو النوع الثاني من العلم ، وهو العلم الجنسيّ.

يعنى : أن العرب وضعت لبعض الأجناس أعلاما ، هي في اللفظ كالعلم الشّخصيّ ، فيمتنع من دخول «أل» عليه ، فلا يقال : «الأسامه» ، (كما لا يقال «الزّيد» ويمتنع من الإضافه ، فلا يقال : «أسامتكم») (٤) ، كما لا يقال : «زيدكم» ، إلا إن قصد فيهما الشّيع (٥) ، ومن الصّرف (٦) - وهو التّونين - فلا (٧) يجزّ بالكسره (ولا ينون) (٨) إن كان ذا سبب آخر مع العلميه ، كالتأنيث اللفظيّ في «أسامه» ، وكزياده الألف والتّون في «حمار قبان» (٩) ، وكوزن الفعل في

ص: ١٢٧

- ١- في الأصل : قد أشار. بدل : ف- «ذا» إشاره. انظر شرح المكوذي : ١ / ٥٧.
- ٢- في الأصل : ثانيها. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٨.
- ٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكوذي : ١ / ٥٨.
- ٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٤.
- ٥- في المسألتين ، لأن المانع من ذلك اجتماع معرفين مختلفين على معرف واحد ، وذلك مأمون بالشّيع. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٤.
- ٦- أي : ويمتنع من الصّرف.
- ٧- في الأصل : ولا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٤.
- ٨- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٤.
- ٩- حمار قبان : دويبه تشبه الخنفساء ، وهي أصغر منها ذات قوائم كثيره ، إذا لمسها أحد اجتمعت كالشيء المطوى ، وأهل الشام يسمونها : «قفل قفيله» وهو فعلان من «قب» ، لأن العرب لا تصرفه ، وهو معرفه عندهم ، ولو كان فعلا لصرفته ، لأن النون

أصلية. انظر اللسان : ٢ / ٩٩٣ (حمر) ، المصباح المنير : ١ / ١٥٠ (حمر) ، حاشيه يس : ١ / ١٢٤.

«بنات أوبر» - علما على ضرب من الكمأه (١) - ، و «ابن آوى» - وهو حيوان كريبه الرّائحه فوق الثّعلب ودون الكلب ، وفيه شبه من الذّئب ، وشبهه من الثّعلب ، طويل المخالب والأظفار ، صياحه يشبه صياح الصبيان. قاله الكمال الدّميرى (٢) - ، ويبدأ به ، ويأتى الحال منه ، كقولك : «أسامه أجزأ من ثعاله» ، و «هذا أسامه مقبلا» ، وهذا معنى قوله : «كعلم الأشخاص لفظا».

ومدلولها مع ذلك شائع كالنكره ، لأنّه شائع فى جماعه لا يختصّ به واحد دون آخر ، كما أنّ النكره نحو «رجل» كذلك ، وهذا معنى قوله / «وهو عم» أى : ومدلوله شائع.

وفهم من قوله : «لبعض الأجناس» أنّها لم تضع (٣) ذلك لجميع الأجناس.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

من ذاك أمّ عريط للعقرب

وهكذا ثعاله للثّعلب

ومثله بزّه للمبرّه

كذا فجار علم للفجره

علم الجنس على ضربين :

ص: ١٢٨

١- الكمأه : هى التى إلى الغبره والسواد ، والجبأه إلى الحمرة ، والفقعه البيض ، وفى الحديث : الكمأه من المن ، وماؤها شفاء للعين. انظر اللسان : ٥ / ٣٩٢٦ (كمأ).

٢- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٤ ، وفى حياه الحيوان الكبرى (١ / ١٥٢) قال الدّميرى : «ابن آوى ، وكنيته أبو أيوب وأبو ذؤيب ، وأبو كعب ، وأبو وائل ، وسمى ابن آوى لأنه يأوى إلى عواء أبناء جنسه ، ولا يعوى إلا ليلا ، وذلك إذا استوحش وبقى وحده ، وصياحه يشبه صياح الصبيان ، وهو طويل المخالب والأظفار ، يعدو على غيره ويأكل مما يصيد من الطيور وغيرها ، وخوف الدجاج منه أشد من خوفها من الثّعلب ، لأنه إذا مرّ تحتها وهى على الشجره أو الجدار تساقطت ، وإن كانت عددا كبيرا». والكمال الدّميرى هو : محمد بن موسى بن عيسى بن على الدّميرى الأصل (نسبه إلى دميّره قريه بمصر) القاهرى الشافعى ، كمال الدين ، أبو البقاء ، أديب نحوى ناظم فقيه أصولى محدث مفسر ، ولد فى أوائل سنه ٧٤٢ هـ ، وأخذ عن بهاء الدين السبكى وغيره ودرس فى الأزهر وبمكه ، وتوفى بالقاهره سنه ٨٠٨ هـ ، من آثاره : حياه الحيوان الكبرى ، النجم الوهاج فى شرح منهاج الطالبين فى فروع الفقه الشافعى ، شرح المعلقات السبع ، وغيرها. انظر ترجمته فى الضوء اللامع : ١ / ٥٩ ، حسن المحاضره : ١ / ٢٤٩ ، شذرات الذهب : ٧ / ٧٩ ، مفتاح السعاده : ١ / ١٨٦ ، البدر الطالع : ٢ ، ٢٧٢ ، روضات الجنات : ٢٠٨ ، الأعلام : ٧ / ١١٨ ، هديه العارفين : ٢ / ١٧٨ ، معجم المؤلفين : ١٢ / ٦٦ ، الفوائد البهيه : ٢٠٣.

٣- فى الأصل : توضف. انظر شرح المكودى : ١ / ٥٨.

أحدهما : جنس ما لا يؤلّف للواضع (١) ، كـ «السباع» وهي : ما له ناب (٢) و «الحشرات» وهي : صغار دوابّ الأرض (٣).

فـ «السباع» كـ «أسامه» للأسد (٤) ، وكنيته أبو الحارث (٥) ، و «ثعاله» للثعلب ، وكنيته (٦) أبو الحصين (٧) ، و «ذؤاله» للذئب ، وكنيته (٨) أبو جعده (٩).

«والحشرات» نحو «أمّ عريط» كنيه (١٠) للعقرب ، واسمها شبوه (١١) ، وإلى هذا الضرب أشار الناظم بقوله :

ص : ١٢٩

١- فى الأصل : للوضع. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥.

٢- السبع : يقع على ما له ناب من السباع ، ويعدو على الناس والدواب فيفترسها مثل الأسد والذئب والنمر والفهد وما أشبهها ، والثعلب وإن كان له ناب ليس بسبع لأنه لا يعدو على صغار المواشى ، وكذلك الضبع لا تعد من السباع العاديه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥١ ، اللسان : ٣ / ١٩٢٥ (سبع).

٣- وذلك كاليرابيع ، والقنافذ ، والضباب ، ونحوها. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥ ، اللسان : ٢ / ٨٨٣ (حشر).

٤- فى الأصل : لأسد. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥ ، ومن أشهر أسمائه : البيهس ، والجخدب ، والحارث ، وحيدره ، والدواس ، والرئبال ، وزفر ، والسبع ، والصعب ، والضرغام ، والضيغم ، والطيثار ، والغضنفر ، والقصوره ، والليث ، وغيرها ، قال الدميرى : كثره الأسماء تدل على شرف المسمى. انظر حياه الحيوان للدميرى : ١ / ٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥.

٥- ويكنى أيضا بأبى الأبطال ، وأبى حفص ، وأبى الأضياف ، وأبى الزعفران ، وأبى شبل ، وأبى العباس. انظر حياه الحيوان للدميرى : ١ / ٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥.

٦- فى الأصل : ولنيته. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥.

٧- ويكنى أيضا بأبى النجم وأبى نوفل ، وأبى الوثاب وأبى الخبص. انظر حياه الحيوان للدميرى : ١ / ٢٤٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥.

٨- فى الأصل : ولنيته. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥.

٩- ويكنى أيضا بأبى ثمامه ، وأبى جاعد ، وأبى رعله ، وأبى العطلس ، وأبى كاسب ، وأبى سلعامه ، وأبى سبله ، وأبى مذقه ، لأن لونه كذلك ، قال الشاعر : حتّى إذا جنّ الظلام واختلط جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط انظر حياه الحيوان للدميرى : ١ / ٥١١ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥.

١٠- فى الأصل : لنيه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥.

١١- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥ ، شرح المرادى : ١ / ١٨٥ ، اللسان : ٤ / ٢١٩١ (شبا) ، شرح المكودى : ١ / ٥٩ ، وتكنى أيضا بأم ساهره ، واسمها بالفارسيه الرشك. انظر حياه الحيوان للدميرى : ٢ / ٥٠.

من ذك أم عريط ...

... البيت

وثانيهما : أمور معنويه ك- «سبحان» علما للتسييح ، بمعنى التنزيه ، ينصب كما ينصب مسماه ، ثم استعملوه مكان «يسبح» وصار بدلا من اللفظ بالفعل ، والمعنى : براءه الله من الشؤء ، قاله (ابن) (١) إياز (٢).

وردّ جعله علما بملازمته للإضافه ، قاله ابن هشام فى الجامع الصّغير (٣).

و «يسار» - بفتح الياء المثناه تحت ، والسّيين المهمله وكسر الرّاء - علما للميسره (٤) ، بمعنى : اليسر ، و «فجار» - بفتح الفاء والجيم ، وكسر الرّاء - علما للفجره - بسكون (٥) الجيم بمعنى : الفجور - ، و «برّه» - بفتح الموحّده ، وتشديد الرّاء - علما للمبرّه ، بمعنى : البرّ ، وإلى هذا الضّرب أشار الناظم بقوله :

ومثله برّه للمبرّه

... البيت

ص: ١٣٠

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥.

٢- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥ ، إرشاد الطالب النبيل (١٣ / أ). وفى معانى القرآن وإعرابه للزجاج (١ / ١١٠) : «وقال سيويه وغيره من النحويين : إن معنى «سبحان الله : براءه الله من الشؤء وتنزيهه من الشؤء». انتهى. وفى الكتاب (١ / ١٦٣) : «وزعم أبو الخطاب أن سبحان الله كقولك : براءه الله من الشؤء ، كأنه يقول : أبرأ براءه الله من الشؤء». انتهى. وانظر اللسان (سبح). وابن إياز هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله ، أبو محمد ، العلامه جمال الدين ، قيل عنه : إنه أوحّد زمانه فى النحو والتصريف ، قرأ على التاج الأرموى وغيره ، وأجاز له الشيوخ ، وكان دمث الأخلاق ، ولى مشيخه النحو بالمستنصرىه ، وتوفى ليله ١٣ ذى الحجه سنه ٤٨١ هـ ، من آثاره : قواعد المطارحه والإسعاف فى الخلاف ، شرح الضرورى لابن مالك ، شرح فصول ابن معطى. انظر ترجمته فى بغيه الوعاه : ٢٣٢ ، الأعلام : ٢ / ٢٣٤ ، معجم المؤلفين : ٣ / ٣١٦ ، كشف الظنون : ٨٥ ، ٤١٢ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٥٧٣ ، ١٦٦٩.

٣- انظر الجامع الصّغير لابن هشام : ٢٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥ ، إرشاد الطالب النبيل (٦٣ / أ).

٤- فى الأصل : للمسرّه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥.

٥- فى الأصل : لا بسكون. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥.

ثم قال رحمه الله تعالى : بدأ لمفرد مذكر أشر

بذى وذه تي تا على الأنتى اقتصر

هذا هو النوع الثالث من المعارف ، وهو أسماء الإشارة : وهى كل اسم دلّ على مسمى وإشاره (١) إليه ، والمشار إليه إما واحد أو اثنان أو جماعه ، فهذه ثلاثه ، وكلّ واحد منها إما مذكر أو مؤنث ، فهذه (ستّه) (٢) تحصّلت من ضرب اثنين فى ثلاثه ، وكلّ واحد من هذه السّتّه إما قريب المسافه أو بعيدها ، فهذه اثنا عشر تحصّلت من ضرب اثنين فى ستة ، وعلى اعتبار المتوسطّ تصير ثمانية عشر ، قامت من ضرب ثلاثه فى السّتّه.

فللمفرد المذكر فى القرب أربعة : «ذا» - بألف ساكنه (٣) - وعليه اقتصر الناظم فى قوله :

ص : ١٣١

- ١- فى الأصل : وأشار. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٦ ، التسهيل : ٣٩.
- ٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٦.
- ٣- واختلف البصريون فى الحروف التى وضع عليها ، فذهب الأخفش ومن تابعه من البصريين إلى أن أصله : «ذى» بتشديد الياء ، إلا- أنهم حذفوا الياء الثانيه ، فبقى «ذى» فأبدلوا من الياء ألفا لثلاثا يلتحق ب- «كى». وذهب بعضهم إلى أن الأصل فى «ذا» : «ذوى» بفتح الواو ، لأن باب «شويت» أكثر من باب «حييت» ، فحذفت اللام تأكيدا للإبهام ، وقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. وذهب الكوفيون ووافقهم السهيلي إلى أن الاسم فى «ذا» الذال وحدها ، والألف زائده ، لسقوطها فى التنبيه. ورد بأنه ليس فى الأسماء الظاهره القائمه بنفسها ما هو على حرف واحد ، وأما حذفها فى التنبيه ، فلالتقاء الساكنين ، وقد عوض منها تشديد النون. واختلف فى وزنها أيضا ، فقيل : «فعل» بتحريك العين ، قال السيوطى : وهو الأصح ، لأن الانقلاب عن المتحرك أولى. وقيل : «فعل» بسكون العين ، لأنه الأصل. انظر الإنصاف (مسأله : ٩٥) : ٢ / ٦٦٩ ، الهمع : ١ / ٢٥٨ - ٢٥٩ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٠ ، شرح المرادى : ١ / ١٨٧ ، ١٨٨ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٣٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٦٧ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٥٩.



و «ذاء» - بهمزه مكسوره بعد الألف - ، و «ذائه» - بهاء مكسوره بعد الهمزه المكسوره - ، و «ذاؤه» - بهاء مضمومه - .

وللمفرد المؤنث في القرب عشره : «ذى ، وتى» - بكسر أولهما وسكون ثانيهما - و «ذهى ، وتهى» - بإشباع الكسره - ، و «ذه ، وته» - باختلاس الحركه ، وهو الإسراع بها ، لا ترك الإشباع - ، و «ذه ، وته» - بالإسكان للهاء - ، و «ذات ، وتا» - بضم التاء من «ذات» - ، واقتصر الناظم منها على أربعة ، أشار إليها بقوله :

بذى وذه ، تى تا (١) على الأثنى اقتصر

وليس المراد أنه لا يشار إلى المفرد المؤنث إلا بها ، فإنه يشار إليه بغيرها ، كما سمعت ./

ثم قال رحمه الله تعالى (٢) :

وذا تان للمثنى المرتفع

وفى سواه ذين تين اذكر (٣)

تطع

أى : للمثنى القريب «ذان» فى التذكير ، و «تان» فى التأنيث ، بالألف فيهما رفعا ، وإلى هذا أشار بقوله :

وذا تان للمثنى المرتفع

لأن الألف علامه الرفع فى التثنيه.

وقوله : «وفى سواه» أى : فى سوى المرتفع ، أو فى سوى الرفع المفهوم من لفظ المرتفع ، وسوى الرفع هو النصب والجر ، فيشار إلى المثنى المنتصب والمنخفض ب- «ذين ، وتين» - بالياء - ، لأن الياء علامه النصب والجر فى التثنيه.

ونحو (إن هذان) - بالألف ، وتشديد نون «إن» - (لساحران) (٤) [طه : ٦٣] مؤول : .

ص: ١٣٢

١- فى الأصل : وتا. انظر الألفيه : ٢٢ ، شرح المكودى : ١ / ٥٩.

٢- فى الأصل : ثم قال رحمه الله تعالى. مكرر.

٣- فى الأصل : اذكره. انظر الألفيه : ٢٢ ، شرح المكودى : ١ / ٦٠.

٤- وهذه قراءه نافع ، وابن عامر ، وأبى بكر ، وحمزه ، والكسائى ، وأبى جعفر ، ويعقوب ، وخلف ، وفيها أوجه سيدكرها

الشارح. وقرأ ابن كثير وحده بتخفيف «إن» و «هذان» بالألف مع تشديد النون. وقرأ حفص كذلك إلا أنه خفف نون «هذان» ، ووافق ابن محيص. وهاتان القراءتان أفصح القراءات في هذه الآية معنى ولفظاً وخطاً ، فقليل : إن «إن» المخففه من الثقيله أهملت ، و «هذان» مبتدأ و «لساحران» الخبر ، واللام للفرق بين النافيه والمخففه على رأى البصريين ، وقيل : «إن» بمعنى «ما» ، واللام بمعنى «إلا» ، كما سيأتى. ويصدق قراءه حفص ما يروى عن أبى أنه قرأ «ما هذان إلا ساحران» ، وروى عنه أيضا أنه قرأ «إن هذان إلا ساحران». وقرأ أبو عمرو وعيسى بن عمر «إنّ» بتشديد النون ، و «هذين» بالياء ، مع تخفيف النون ، وهذه القراءه واضحه من حيث المعنى ، لأن «هذين» اسم «إن» نصب بالياء ، و «لساحران» خبرها ، ودخلت اللام للتأكيد ، ولم يجز الزجاج هذه القراءه لأنها خلاف المصحف. انظر هذا فى المصادر الآتية.

إمّا على حذف (١) اسم ، أو (٢) ضمير شأن على حدّ «إنّ بكّ زيد مأخوذ» ، واللام داخله على مبتدأ محذوف ، والأصل : إنّه هذان لهما ساحران.

أو على أنّ «إنّ» بمعنى : نعم ، وهى لا تعمل شيئاً ، لأنها حرف تصديق ، فلا اسم لها ولا خبر.

أو على أنّه جاء على لغة خثعم ، فإنّهم لا يقلبون ألف المثني ياء فى حالة النصب والجرّ.

أو على أنّ الألف الموجوده ألف المفرد ، وألف التنبيه حذف لاجتماع الألفين ، وألف المفرد لا تقلب ياء.

أو على أنّه جىء به على أول أحواله ، وهو الرفع ، كما فى «اثنان» قبل التركيب.

أو على أنّ «إن» نافية بمعنى : ما (٣) ، واللام بمعنى : «إلّا» الإيجابيه ، كما يقول به الكوفيون (٤).

أو على (٥) / أنّه مبنئ لدلالته على معنى الإشاره ، واختار هذا ابن الحاجب (٦).

ص: ١٣٣

١- فى الأصل : حد. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٧.

٢- فى الأصل : أن. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٧.

٣- وهذا بناء على قراءه حفص أو ابن كثير كما تقدم آنفاً.

٤- فى الأصل : تقول به الكوفيين. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٧. واستدل الكوفيون على مجىء اللام للاستثناء بقوله : أمسى أبان ذليلاً بعد عزّته وما أبان لمن أعلاج سودان وعند البصريين اللام هى اللام الفارقه ، وهى الواقعه بعد «إن» المخففه ، فارقه بين «إن» المذكوره و «إن» النافيه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٧ ، مغنى اللبيب : ٣٠٦ ، الجنى الدانى : ١٣٣ - ١٣٤ ، إرشاد الطالب النبيل : (٦٤ / أ).

٥- فى الأصل : وعلى. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٧.

٦- قال ابن الحاجب فى الأمالى النحويه (١ / ٦٢) : «إن هذان لساحران» وهى مشكله ، وأظهرها أن يقال : «إن «هذا» مبنئ ، لأنه من أسماء الإشاره ، فجاء فى الرفع والنصب والجر على حال واحده ، وهى لغة واضحه» انتهى. وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٧ ، مغنى اللبيب : ٥٨ ، إرشاد الطالب النبيل (٦٤ / أ). وانظر قراءات الآيه والتأويلات المتقدمه فى إتحاف فضلاء البشر : ٣٠٤ ، معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٣ / ٣٦١ - ٣٦٤ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ١٢٣ ، إعراب ابن النحاس : ٣ / ٤٤ - ٤٧ ، البيان لابن الأنبارى : ٢ / ١٤٤ - ١٤٦ ، الخزانة : ٧ / ٤٥٣ ، ١٠ / ٣٢٤ ، شرح الشذور : ٤٦ - ٤٩ ، إرشاد الطالب النبيل : (٦٤ / أ) ، الفوائد الضيائيه : ٢ / ٩٤ ، شرح الرضى : ٢ / ٣١ ، الأمالى النحويه : ١ / ٦٢ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٦٠ ، اللسان : ١ / ١٥٦ (أنن). وابن الحاجب هو عثمان بن عمر بن أبى بكر بن يونس الكردى الدوينى الأصل ، الأسناني المالكى المعروف بابن الحاجب ، أبو عمرو ، جمال الدين ، من كبار العلماء فى العربيه ، فقيه مالكي ، أصولى مقرئ ، ولد فى أسنا (من صعيد مصر) سنه ٥٧٠ هـ ، ونشأ فى القاهره ، وسكن دمشق ، وتوفى بالإسكندريه سنه ٦٤٦ هـ ، من آثاره : الإيضاح فى شرح المفصل ، الكافيه

فى النحو ، الشافىه فى الصرف ، منتهى السول والأمل فى علمى الأصول والجدل ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة : ٣٢٣ ،  
البدايه والنهايه : ١٣ / ١٧٦ ، طبقات القراء : ١ / ٥٠٨ ، مفتاح السعاده : ١ / ١١٧ ، الأعلام : ٤ / ٢١١ ، المطالع السعيده : ١٨٨ ،  
هديه العارفين : ١ / ٦٥٤.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وبأولى أشر لجمع مطلقا

والمدّ أولى ، ولدى البعد انطقا

بالكاف حرفا دون لام أو معه

...

يعنى : أنّ لفظ «أولى» - مقصورا عند أهل نجد من بنى تميم ، وقيس ، وربيعه ، وأسد - يشار بها للجمع مطلقا ، سواء كان مذكرا أو مؤنثا ، فتقول : «أولى الرجال ، وأولى النساء».

وقوله : «والمدّ أولى» أى : المدّ - وهو زياده الهمزة بعد الألف مكسوره - أولى من القصر فى «أولى» لأنها لغه أهل الحجاز ، ولم يجئ فى القرآن إلّا ممدودا ، كقوله عزّ ، جلّ : (ها أَنْتُمْ هؤُلاءِ) [آل عمران : ٦٦] ، فتقول : «هؤُلاءِ القوم ، وهؤُلاءِ بناتى».

ويقلّ مجيئه لغير العقلاء ، كقول جرير (١) :

ص : ١٣٤

---

١- هو جرير بن عطيه الخطفى (حذيفه) بن بدر بن سلمه بن عوف بن كلب بن يربوع التميمى ، أبو حرزه ، أشعر أهل عصره ، ولد سنة ٢٨ هـ وعاش عمره كله يناضل شعراء زمنه ويساجلهم ، وكان هجاؤه مرأ ، فلم يلبث أمامه غير الفرزدق والأخطل ، وكان عفيفا ، وهو من أغزل الناس شعرا ، توفى باليمامة سنة ١١٠ هـ (وقيل : ١١١ هـ) وعمره نيفا وثمانين سنة ، له ديوان شعر. انظر ترجمته فى الأغانى : ٣ / ٨ ، المؤلف والمختلف : ٧١ ، مفتاح السعاده : ١ / ١٩٤ ، الأعلام : ٢ / ١١٩ ، معجم المؤلفين : ٣ / ١٢٩ ، شواهد المغنى : ١ / ٤٥ ، الخزانة : ١ / ٧٥ .

ثم اعلم أنّ اسم الإشارة عند الناظم على مرتبتين : قريبه ، وبعيده ، وقد أشار إلى البعده بقوله :

...

... ولدى البعد انطقا

بالكاف حرفا دون لام أو معه

...

يعنى : أنّك إذا أردت الإشارة إلى بعيد فأنت مخير بين أن تأتي باسم الإشارة مقرونا بكاف المخاطب ، دون لام ، فتقول : «ذاك ، وأولا-ك» ، وبين أن تأتي به مقرونا بهما معا فتقول : «ذلك ، وأولالك» ، وهذه الكاف حرف لا اسم ، لأنّ أسماء الإشارة لا تضاف ، ولذلك (٢) قيّد الكاف بقوله : «بالكاف حرفا» (٣) ، لكنّها تتصرّف تصرّف الكاف الاسميّه غالبا ، فتفتح للمخاطب ، وتكسر للمخاطبه ، ويتّصل بها علامه التشبيه / والجمعين ، فتقول : «ذاك ، وذاك (٤) ، وذاكما ، وذاكمن» .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

...

واللام إن قدّمت ها ممتنع

يعنى : أنّك إذا قدّمت «ها» التي للتشبيه على اسم الإشارة يمتنع اقترانه

ص: ١٣٥

١- عجز بيت من الكامل ، من قصيده لجريير فى ديوانه (٥٥١) يهجو بها الفرزدق ، وصدّره : ذمّ المنازل بعد منزله اللوى ويروى : «الأقوام» بدل «الأيام». ذم : من ذم يذم خلاف المدح ، اللوى : اسم موضع. والشاهد فى قوله : «بعد أولئك الأيام» ، حيث استعمل «أولئك» فى غير العقلاء ، كما فى قوله تعالى : (إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصِيرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً). انظر : التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٨ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٤٠٨ ، الخزانة : ٥ / ٤٣٠ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٢٨٨ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ١٢٦ ، ١٣٣ ، ١٢٩ / ٩ ، شواهد الشافيه للبغدادى : ١٦٧ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٦٨ ، شواهد الجرجاوى : ١٨ ، شرح الأشموني : ١ / ١٣٩ ، المقتضب : ١ / ٣٢١ ، شرح ابن الناظم : ٧٧ ، معانى القرآن للأخفش : ١ / ٩١ ، ٢ / ٣٨٩ ، شواهد الكشف : ٤ / ٥٢٨ ، أوضح المسالك : ٢٧ ، فتح رب البريه : ١ / ١٢٢ ، السراج المنير للزبيدي : (مخطوط) : ١٣٦.

٢- فى الأصل : وكذلك.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٤- فى الأصل : ذك. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٨.

باللام (١)، فلا يقال: «هذا لك»، وفهم منه أنه يجوز اقتران «ها» بالمجرّد، نحو «هذا، وهؤلاء»، وبالمقترن بالكاف دون اللام نحو «هاك، وهؤلاءك» (٢)، إلّا أنّ (٣) الأوّل أكثر، وهي لغة القرآن.

ثمّ قال رحمه الله تعالى:

وبهنا أو هاهنا أشر إلى

داني المكان وبه الكاف صلا

في البعد أو بثمّ فه أو هنا

أو بهنالك انطقن أو هنا

ذكر في هذين البيتين سبعة ألفاظ يشار بها إلى المكان (٤) دون غيره منها اثنان للمكان القريب، وهما: «هنا، وهاهنا» وإليهما أشار بقوله:

وبهنا أو هاهنا أشر إلى

داني المكان ...

أى: (إلى) (٥) المكان الداني، وهو القريب (فأضاف الصّفه إلى الموصوف.

ومنها خمسه للمكان البعيد) (٦)، وإليها أشار بقوله: «وبه الكاف صلا ... إلى آخرها».

يعنى: إذا أردت الإشارة للمكان البعيد فأنت مخير بين أن تلحق «هنا» كاف الخطاب، فتقول: «هناك»، أو تأتي بـ «ثمّ» كقوله تعالى: (وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ

ص: ١٣٦

١- وعلمه ابن مالك بأن العرب كرهت كثرة الزوائد، وقال غيره: ها تنبيه واللام تشبيه، فلا يجتمعان، وقال السهيلي: اللام تدل على بعد المشار إليه وأكثر ما يقال للغائب وما ليس بحضره المخاطب، و «ها» تنبيه للمخاطب لينظر، وإنما ينظر إلى ما بحضرتة لا إلى ما غاب عن نظره، فلذلك لم يجتمعا، وقال السيوطي: كراهه الاستطالة. وقال ابن مالك في شرح التسهيل: ولا تلحق أيضا المقرون بالكاف في التشبيه والجمع، فلا يقال: «هذانك»، ولا «هؤلئك»، لأن واحدهما «ذاك وذلك» فحمل على ذلك مثاه وجمعه لأنهما فرعا، وحمل عليهما مثني «ذاك» وجمعه لتساويهما لفظا ومعنى. قال أبو حيان: وهذا بناء على ما اختاره من أنه ليس للمشار إليه إلا مرتبتان، وقد ورد السماع بخلاف ما قاله في قوله: من هؤلئائك الصّال والسمّر وهو تصغير «هؤلئكن».

انظر شرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٢٧٤ - ٢٧٥، الهمع: ١ / ٢٦٣، التصريح على التوضيح: ١ / ١٢٨، حاشية ابن حمدون: ١ /



- ٦١، شرح الرضى : ٣٢ / ٢ ، المطالع السعيده : ١٥٦.
- ٢- فى الأصل : وهؤلا. انظر شرح المكودى بحاشيه الملوى : ٢٢.
- ٣- فى الأصل : الان. انظر شرح المكودى : ٦١ / ١.
- ٤- فى الأصل : إلى الكاف. انظر شرح المكودى : ٦٢ / ١.
- ٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٦٢ / ١.
- ٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٦٢ / ١.

رَأَيْتَ نَعِيمًا] [الإنسان : ٢٠] ، أو تأتي ب- «هنا» مفتوحة الهاء مشدّدة النون ، فتقول : «هنا» ، أو تلحق «هنا» الكاف واللام معا فتقول : «هنالك» ، أو تأتي (١) ب- «هنا» مكسورة الهاء مشدّدة النون ، فتقول : «هنا».

وقوله : «فه» أى : انطق ، وهو أمر من «فاه يفوه».

وما ذهب (٢) إليه النّيازم / من أنّ اسم الإشارة له مرتبتان (٣) تبعه فيه ابن هشام فى التّوضيح (٤) ، وخالفه فى شرح اللّمحه ، فقال - تبعا لابن الحاجب (٥) - : «والمشار إليه إمّا قريب المسافه ، أو متوسّطها ، أو بعيدها ، فللمفرد المذكّر : «ذا» للقريب ، و «ذاك» للمتوسّط ، و «ذلك» للبعيد ، ولمثناه (٦) : «دان» للقريب ، و «ذانك» (٧) للمتوسط ، و «ذانك» (٨) للبعيد ، ولجمعه «أولاء» ، للقريب - يمدّ ويقصر - ، و «أولاك» - بالقصر - ، للمتوسّط ، و «أولئك» - بالمدّ - للبعيد ، ولمفرد المؤنث «ذى ، وتى» للقريب ، و «تيك» للمتوسط ، و «تلك» للبعيد ، ولمثناه «تان» للقريب ، و «تانك» - بالتخفيف - للمتوسط ، و «تانك» - بالتشديد - للبعيد ، ولجمعه «أولى» للقريب ، و «أولاك» للمتوسط ، و «أولئك» للبعيد». انتهى (٩).

ص : ١٣٧

- ١- فى الأصل : أو يأتى. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٢.
- ٢- فى الأصل : وذهب. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٩.
- ٣- فى الأصل : مرتبات. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٩.
- ٤- انظر أوضح المسالك : ٢٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٩.
- ٥- قال ابن الحاجب فى كافيته : «ويقال : «ذا» للقريب ، و «ذلك» للبعيد ، و «ذاك» للمتوسط ، ويقال : «تلک و تانک و ذانک» مشددتين ، و «أولالك» باللام ، مثل «ذلك». انظر الفوائد الضيائية شرح كافيته ابن الحاجب ٢ / ٩٨ ، كافيته ابن الحاجب بشرح الرضى : ٢ / ٢٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٩ ، وإلى هذا ذهب أكثر النحويين منهم العصام فى شرح الفريد ص ٤١٣ ، وانظر الهمع : ١ / ٢٢١.
- ٦- فى الأصل : والمثناه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٩ ، شرح اللّمحه لابن هشام : ١ / ٢٥٦.
- ٧- فى الأصل : ذالك. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٩ ، شرح اللّمحه : ١ / ٢٥٦ ، وهى بتخفيف النون.
- ٨- بتشديد النون. انظر شرح اللّمحه : ١ / ٢٥٦.
- ٩- انظر شرح اللّمحه لابن هشام : ١ / ٢٥٥ - ٢٥٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٩.

ثم قال رحمه الله تعالى : (١)

موصول الاسماء الذى الأثنى التى

...

هذا هو النوع الرابع من المعارف.

والموصول إما مفرد مذكر أو مؤنث ، أو مثنى أو جمع كذلك ، وقد أشار إلى الأول والثانى بقوله :

موصول الأسماء الذى الأثنى التى

يعنى : أنّ «التى» للمفرد المؤنث ، وفهم منه أنّ «الذى» للمذكر (٢).

ص: ١٣٨

١- الموصول هو ما لا- يكون جزءا تاما إلا بصله وعائده ، ويكون اسما ويسمى الموصول الاسمى ، وحرفا ويسمى الموصول الحرفى . أما الموصول الاسمى فهو كل اسم افتقر إلى الوصل بجمله خبريه أو ظرف أو جار ومجرور تامين ، أو وصف صريح ، وإلى عائده أو خلفه - وهو الاسم الظاهر - . وأما الموصول الحرفى فهو كل حرف أمكن تأويله مع مدخوله بمصدر ، ويحتاج إلى صله ، ولا يحتاج إلى عائده. انظر تعريفات الجرجاني : ٢٣٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٠ - ١٣١ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٢٥٢ ، شرح التسهيل : ٢٠٨ ، تاج علوم الأدب : ٢٠٨ ، معجم المصطلحات النحويه : ٢٤٣ ، معجم مصطلحات النحو : ٣٠٥ .

٢- ذهب البصريون إلى أن الأصل فى «الذى» : الذى ، نحو «عمى وشجى» ، وذهب الكوفيون إلى أن الاسم فيه هو الذال وحدها ، وذلك لسقوط الياء فى التثنيه وفى الشعر ، ولو كانت أصلا لم تسقط ، واللام زيدت ليتمكن النطق بالذال ساكنه. ورد بأنه ليس من الأسماء الظاهره ما هو على حرف واحد. وقال الفراء : أصل «الذى» : «ذا» التى هى إشاره إلى ما بحضرتك ، ثم تقلب من الحضرة إلى الغيبه ، ودخلت عليها الألف واللام للتعريف ، وحطت ألفها إلى الياء ليفرق بين الإشاره إلى الحاضر والغائب. وقال السهيلي : أصل «الذى» : ذو بمعنى صاحب ، وقدر تقديرات حتى صارت «الذى» فى غايه التعسف. وفى «الذى» ست لغات : إثبات يائه ، وحذفها مع إبقاء الكسره ، وحذفها مع إسكان الذال ، وتشديدها مكسوره ومضمومه ، والسادسه : حذف الألف واللام ، وتخفيف الياء الساكنه ، وفى «التى» تلك اللغات الستة أيضا. انظر الإنصاف (مسأله : ٩٥) ، ٢ / ٦٦٩ ، الأزهيه : ٢٩١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٢٥٣ - ٢٥٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٩ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٧٠ ، شرح المرادى : ١ / ٢٠٦ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٨٣ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٦٢ ، نتائج الفكر للسهيلي : ١٧٧ - ١٧٨ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢١١

- ٢١٢، الأصول لابن السراج : ٢ / ٢٦٢ - ٢٦٣، ارتشاف الضرب : ١ / ٥٢٥، الهمع : ١ / ٢٨٣.

وإنما قال : «موصول الأسماء» احترازا من موصول الحرف ، وهو «أن» - المفتوحة الهمزه المشدده التون - ، و «أن» - بفتح الهمزه أيضا ، وتخفيف التون - و «ما» المصدرية ، و «كى» المصدرية ، و «لو» المصدرية ، و «الذى» على وجه حكاة الفارسي (١) فى الشيرازيات (١) / ، نحو (أَوْلَمَ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا) (٢) [العنكبوت : ٥١] أى : إنزالنا ، و (أَنْ تَصُومُوا) (٣) خَيْرٌ لَكُمْ [البقره : ١٨٤] أى : صومكم خير لكم ، (بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ) [ص : ٢٦] أى : بنسيانهم إياه ، (لَكِنِّي لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرْجٌ) [الأحزاب : ٣٧] أى : لعدم كون على المؤمنين

ص : ١٣٩

١- فى الأصل : السيراجيات. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٠. قال الفارسي فى المسائل الشيرازيات : الجزء الثامن (٩٥ / ب - ٩٦ / أ - مخطوط) : ويجوز فى قوله : (تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) وجه آخر على ما يراه البغداديون أيضا ، وحكاة أبو الحسن عن يونس ، وهو أن يكون «الذى» مع ما بعده من الفعل - فيمن قدر «أحسن» فعلا - فى تقدير المصدر كما يرى الجميع ذلك فى «ما» فى نحو قوله : ((بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ)) أى : بكذبهم وهكذا قال البغداديون - أو من قال منهم - فى قوله : «وخضتم كالذى خاضوا» أن المعنى : وخضتم كخوضهم. وإلى ذلك ذهب الفراء ووافقه ابن مالك وهو اختيار ابن خروف ، وإليه ذهب ابن هشام. انظر المسائل العضديات للفارسي : ٢٠٧ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٢٦٥ ، الهمع : ١ / ٢٨٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٠ ، المطالع السعيدة : ١٦٩ ، إرشاد الطالب النبيل (٦٧ / أ) ، أوضح المسالك : ٢٧.

٢- فى الأصل : نزلنا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٠.

٣- فى الأصل : تصوا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٠.

حرج ، (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ) [البقره : ٩٦] أى : التعمير ، (وَحُضَّتُمْ كَالَّذِي) (١) خاضوا [التوبه : ٦٩] أى : كخوضهم .

والمانع يدعى : أنّ الأصل «كالذين» حذفت التّون على لغه ، أو أنّ الأصل «كالخوض الذى خاضوه» فحذف الموصوف والعائد ، أو أنّ الأصل «كالجمع الذى خاضوا» ، فقال : «الذى» باعتبار لفظ الجمع ، وقال : «خاضوا» باعتبار معناه (٢) .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

...

واليا إذا ما ثنيا لا تثبت

بل ما تليه أوله العلامه

والتّون إن تشدد فلا ملامه

يعنى : أنّ «الذى ، والتّى» إذا ثنيا لا تثبت ياؤهما ، لسكونها وسكون علامه التّثنيه ، وقوله :

بل ما تليه أوله العلامه

«ما تليه» هو الدّال من «الذى» والتّاء من «التّى» ، و «أل» فى «العلامه» للعهد ، لتقدّم علامه التّثنيه ، وهى الألف رفعا ، والياء جرّا ونصبا فى قوله (٣) :

بالألف ارفع المشئى ...

...

وقوله (٤) :

وتخلف اليا فى جميعها الألف

...

فتقول «اللدان ، واللتان» رفعا ، و «اللذين ، واللتين» جرّا ونصبا ، وقوله :

والتّون إن تشدد فلا ملامه

...

يعنى : أنّه يجوز فى نون «اللذين ، واللتين» التّشديد ومذهب البصريين

- ١- فى الأصل : وخطت كالذين. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٠.
- ٢- أو أنه أوقع «الذى» على الجمع كقوله : وإنّ الذى حانت بفلج دماؤهم هم القوم كلّ القوم يا أمّ خالد أو أن «الذى» مشترك بين المفرد والجمع على قول الأخفش ، كما قاله الموضح فى شرح اللّمحه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣١ ، شرح اللّمحه لابن هشام : ١ / ٢٦٦ - ٢٦٧.
- ٣- انظر ص ٧٠ من هذا الكتاب.
- ٤- انظر ص ٧٣ من هذا الكتاب.

أنها لا تشدد إلّا بعد الألف ، ومذهب / الكوفيين أنها تشدد بعد الألف وبعد الياء (١) ، وهو اختيار الناظم (٢) ، ولذلك (٣) أطلق في قوله : «والنون إن تشدد» لأنه قد قرئ (في) (٤) السبع : ربنا أرنا اللذين [فصلت : ٢٩] بالتشديد في حالتى النصب والجرّ (٥) ، كما قرئ في حاله الرفع : واللذان يأتيانها منكم [النساء : ١٦] بالتشديد (٦) ، فتجوز إحداهما (٧) ومنع الأخرى (٨) تحكّم.

ثم قال :

والنون من ذين وتين شددا

أيضا وتعويض بذاك قصدا

يعنى : أنه يجوز أيضا تشديد النون من «ذين ، وتين» ، وإنما ذكر هنا «ذين ، وتين» وليستا (٩) من الموصولات ، لاشتراكهما مع «اللذين ، واللتين» في

ص : ١٤١

١- فمثاله بعد الألف قوله تعالى : واللذان يأتيانها ، ومثاله بعد الياء قوله تعالى : ربنا أرنا اللذين ، قال المرادى : وهو الصحيح لقراءه ابن كثير «ربنا أرنا اللذين أضلانا» - بالتشديد - وعليه مشى ابن عصفور. انظر في ذلك شرح المرادى : ١ / ٢٠٧ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٧١ ، شرح الأشموني : ١ / ١٤٧ - ١٤٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٧١ - ٧٢ ، شرح الرضى : ٢ / ٤٠ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٢ ، شرح المكودى : ١ / ٦٣ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٦٣ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٨٦ .

٢- قال ابن مالك في شرح الكافية (١ / ٢٥٧) : «ولما كان على حذف الياء والألف من «الذى» و«التى» و«ذا» ، و«تا» فى التشبيه ، وكان لهما حق فى الثبوت شددوا النون من «اللذين» و«اللتين» و«ذين» و«تين» ، ليكون ذلك عوضا من الياء والألف». وانظر شرح التسهيل : ١ / ٢١٣ .

٣- فى الأصل : وكذلك. انظر شرح المكودى بحاشيه الملوى : ٢٣ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٢ .

٥- وهى قراءه ابن كثير ، والأصل : اللذين ، فحذفت الياء ، وجعل التشديد عوضا من الياء المحذوفه التى كانت فى «الذين» ، وقرأ الباقون بالتخفيف ، ولم يعوضوا من الياء شيئا. انظر حجه القراءات : ٦٣٦ ، إتحاف فضلاء البشر : ٣٨١ ، المبسوط فى القراءات العشر : ١٧٧ ، النشر فى القراءات العشر : ٢ / ٣٦٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٢ .

٦- وهى قراءه ابن كثير ، وقرأ الباقون بالتخفيف. انظر النشر فى القراءات العشر : ٢ / ٢٤٨ ، إتحاف فضلاء البشر : ١٨٧ ، حجه القراءات : ١٩٣ ، المبسوط فى القراءات العشر : ١٧٧ ، التصريح على التوضيح .

٧- فى الأصل : أحدهما. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٢ .

٨- فى الأصل : الآخر. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٢ .

٩- فى الأصل : وليس. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٣ .



جواز تشديد نونهما ، وليس التشديد خاصاً بالياء - كما مثل به - بل هو عامّ مع الياء ومع الألف ، فإذا جاز التشديد مع الياء - كما في المثالين - فيكون التشديد مع الألف أخرى ، لأنّ التشديد مع الألف متّفق عليه ، ومع الياء مختلف (فيه) (١) ، إذ التشديد إنّما هو لغه تميم وقيس (٢) ، وجمهور العرب : على تخفيف النون في تشبيه الموصول ، واسم الإشارة (٣).

وقوله : «وتعويض بذاك قصدا» يعنى : أنّ تشديد النون قصد (به) (٤) التعويض من المحذوف في جميع ما ذكر ، فالمعوض منه في «الذيين ، واللتيين» الياء من «الذى ، والتي» ، ومن «ذيين وتيين» الألف من «ذا وتا» ، فإنّ ذلك كلّ حذف في التشبيه وعوض منه التشديد ، فالإشارة من قوله : «بذاك» / راجعه إلى التشديد.

وقيل : التشديد تأكيد (٥) للفرق بين تشبيه المعرب والمبنيّ الحاصل بحذف الألف والياء ، قاله ابن هشام (٦).

ثمّ قال رحمه الله :

جمع الذى الألى (٧)

الذين مطلقا

وبعضهم بالواو رفعا نطقا

ص: ١٤٢

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٣. فمنع البصريون التشديد ، وأجازوه الكوفيون ، قيل : وهو الصحيح ، وقد قرئ : «إحدى ابنتى هاتين» بالتشديد ، ورجحه صاحب التسهيل. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٦٣ ، شرح الفريد : ٤١٥ ، التسهيل لابن مالك : ٣٩ ، شرح المرادى : ١ / ٢١٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٧٢ ، الأشمونى مع الصبان : ١ / ١٤٨ .

٢- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٢ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٤٨ ، أوضح المسالك : ٢٨ ، المعجم الكامل في لهجات الفصحى د. داود سلوم : ١٥٠ .

٣- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٢ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٣ .

٥- فى الأصل : تأكيدا.

٦- قال ابن هشام فى التوضيح (٢٨) : «وتميم وقيس تشدد النون فيهما تعويضا عن المحذوف أو تأكيدا للفرق». وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٢ ، حاشية الصبان : ١ / ١٤٨ ، شرح المرادى : ١ / ٢١٠ ، حاشية ابن حمدون : ١ / ٦٣ . وقال المبرد : «من قال فى الرجل : «ذلك» ، قال فى الاثنين : «ذاتك» بتشديد النون ، تبدل اللام نونا وتدغم إحدى النونين فى الأخرى ، كما قال عزوجل : (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ) انظر المقتضب : ٣ / ٢٧٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٣ - ٣٤ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ١٣٥ .

٧- فى الأصل : الأولى. انظر الألفيه : ٢٥ .

ذكر ل- «الذى» جمعين :

أحدهما : الألى ، على وزن العلى ، وتكتب بغير واو ، وهو مقصور على الأشهر وقد يمدّ.

الثانى : اللذين ، بالياء فى الرّفْع والنّصب والجرّ ، وعلى ذلك نُبّه بقوله : «مطلقا» أى : فى جميع الأحوال ، وهى مبنيّة وإن كان الجمع من خصائص الأسماء ، لأنّ «الذين» مخصوص بأولى العلم ، و «الذى» عامّ ، فلم يجر على سنن الجموع المتمكّنه. وقوله :

(وبعضهم) (١) بالواو رفعا نطقا

أى : من العرب من يجرى «اللذين» مجرى جمع المذكر السّالم ، فيرفعه بالواو ويجرّه وينصبه بالياء ، نحو «جاء الذون ، ورأيت اللذين ، ومررت باللذين» ، وهى حينئذ معربه ، لأنّ شبه الحرف عارضه الجمع ، وهو من خصائص الأسماء ، وهى لغه تميم (٢).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

باللات واللاء التى قد جمعا

واللاء (٣) كالذين نذرا

وقعا

يعنى : «التمى» له - أيضا - جمعان : «اللاتى (٤) ، واللائى» بإثبات الياء فيهما ، وقد تحذف يأوهما اكتفاء بالكسره ، فيقال : «اللات ، واللاء» .

ص : ١٤٣

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٣.

٢- وقال الرضى : هذيليه ، وقال المكودى : وهى لغه هذيل وقيل : لغه تميم ، وفى الهمع : لغه طيئ وهذيل وعقيل. وذهب الصبان إلى أن الصحيح أنها حينئذ مبنيه جىء بها على صوره المعرب ، وقال : «إذ هذا الجمع ليس حقيقيا حتى يعارض شبه الحرف لاختصاص «الذين» بالعلاء ، وعموم «الذى» للعاقل وغيره ، ولأن «الذى» ليس علما ولا صفه ولهذا لم تتفق العرب على إجرائه مجرى المعرب بخلاف التثنيه». انظر شرح الرضى : ٢ / ٤٠ ، شرح المكودى : ١ / ٦٣ ، الهمع : ١ / ٢٨٥ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٤٩ ، شرح التسهيل : ١ / ٢١٤ ، أوضح المسالك : ٢٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٣ ، شرح المرادى : ١ / ٢١٤ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٨٨ ، الخضرى مع ابن عقيل : ١ / ٧٢ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٤٩ ، شرح ابن الناظم : ٨٣ ، المعجم الكامل فى لهجات الفصحى : ٤٠٦ - ٤٠٧.

٣- فى الأصل : اللاتى. فى الموضوعين. انظر الألفيه : ٢٥.

٤- فى الأصل : واللائى.

وقوله : «كألذنين نذرا وقعا» يعنى : أن اللائى الذى هو جمع «الذى» قد يطلق على «الذنين» فيكون جمعا ل- «الذى» على وجه الندور والقلة / ، ومنه قوله :

١- فما آباؤنا بأمنّ منه (١) \*\*\*علينا اللاء قد مهدوا الحجورا(٢)

يعنى : الذنين قد مهدوا.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ومن وما وأل تساوى ما ذكر

وهكذا ذو عند طيى شهر

لما فرغ من «الذى ، والذى» وتثنيتهما وجمعهما ، انتقل إلى ما سواهما من الموصولات ، فقال :

ومن وما وأل تساوى ما ذكر

يعنى : أن «من» - بفتح الميم - ، و «ما ، وأل» تساوى ما ذكر من «الذى والذى» وتثنيتهما وجمعهما ، ففهم منه أنها تقع على المفرد المذكر والمؤنث ، والمثنى المذكر والمؤنث ، وجمع المذكر والمؤنث ، فتقول : «جاءنى من قام ، ومن قامت ، ومن قامتا ، ومن قاموا ، ومن قمن» ، وكذلك مع «ما ، وأل».

ف- «من» تقع على من يعقل ، نحو (وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ) [الأنبياء : ١٩] ، وقد تكون لغيره ، كقول العباس بن الأحنف (٣) :

ص: ١٤٤

١- فى الأصل : منا. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٤.

٢- من الوافر لرجل من سليم ، ولم أعر على اسمه. أمن : اسم تفضيل من : «من عليه منا : إذا أنعم» ، والضمير فى «منه» يرجع إلى الممدوح. مهدوا : من تمهيد الأمور. الحجور : جمع حجر ، وهو ما بين يديك من ثوبك. يعنى : ليس آباؤنا الذين أصلحوا شؤوننا وجعلوا حجورهم لنا فراشا بأكثر منه وإنعاما علينا من الممدوح ، بل الممدوح أكثر منه علينا منهم. والشاهد فى قوله : «اللاء» حيث أطلقه على جماعه المذكور موضع «الذنين» ، وهو قليل ، والكثير إطلاقه على جماعه الإناث نحو قوله تعالى : (وَاللَّائِي يَئِسْنَ). انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٣ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٤٢٩ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٥١ ، الهمع : ١ / ٨٣ ، الدرر اللوامع : ١ / ٥٧ ، شرح ابن الناظم : ٨٤ ، أمالى ابن الشجرى : ٢ / ٣٠٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٧٣ ، شواهد الجرجاوى : ٢١ ، شرح المكودى : ١ / ٦٤ ، شرح المرادى : ١ / ٢١٧ ، البهجة المرضيه : ٣٢ ، الأزهيه : ٣٠١ ، أوضح المسالك : ٢٩ ، فتح رب البريه : ١ / ١٢٧.

٣- هو العباس بن الأحنف بن الأسود اليمامى ، أبو الفضل ، شاعر غزل رقيق ، خالف الشعراء فى طريقتهم ، فلم يمدح ولم يهج ، بل كان شعره كله غزلا وتشبيها ، له أخبار كثيرة مع هارون الرشيد وغيره ، أصله من اليمامة ، ونشأ فى بغداد ، وتوفى بها (وقيل :

بالبصره) سنه ١٩٢ هـ ، له ديوان شعر. انظر ترجمته فى الأغانى : ٨ / ٣٥٢ ، معجم الأدياء : ١٢ / ٤٠ ، الأعلام : ٣ / ٢٥٩ ، معجم المؤلفين : ٥ / ٩٥ .

٢١ - أسرب القطا هل من يعير جناحه \*\*\*لعلّي إلى من قد هويت أطير(١)

فأوقع «من» على سرب القطا ، وهو غير عاقل.

و «ما» تقع على ما لا يعقل وحده نحو (ما عندكم ينفد) [النحل :

٩٦] ، وقد تكون له مع العاقل نحو (سبح لله ما في السماوات وما في الأرض) [الحشر : ١] ، فإنه يشمل العاقل وغيره.

و «أل» تقع عليهما نحو (المصدقين والمصدقات) [الحديد : ١٨] ، ونحو (و) (٢) السقف المزفوع ، والبحر المشجور [الطور : ٥ - ٦] ، وليست (٣)

ص: ١٤٥

١- من الطويل في ديوان العباس (١٤٣) من قصيده له ، وقبلة : بكيت إلى سرب القطا إذ مررن بي فقلت ومثلي بالبكاء جدير قال الخضرى فى حاشيه (١ / ٧٣) : وهو مولد لا يحتج بشعره. وهو أيضا من قصيده لمجنون بنى عامر فى ديوانه (١٣٧) ويروى : «من معير» بدل «من يعير». والشاهد فيه استعمال «من» الأولى فى غير العاقل ، وهو جماعه القطا ، لأنه لما ناداها كما ينادى العاقل ، وطلب منها إعاره الجناح لأجل الطيران نحو محبوبته التى هو متشوق إليها وباك عليها - نزلها منزلته ، وهو قليل. وأما «من» الثانية فهى مستعمله فى العاقل ، وهو كثير. ويروى : «هل ما يعير جناحه» وحينئذ فلا شاهد فيه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٣ ، ١٣٤ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٤٣١ ، شرح ابن الناظم : ٨٥ ، الهمع (رقم) : ٢٩٩ ، الدرر اللوامع : ١ / ٦٩ ، شرح الأشموني : ١ / ١٥١ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٧٤ ، شواهد الجرجاوى : ٢١ ، البهجة المرضيه : ٣٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٢٧٧ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٤٣ ، الكوكب الدرى للأسنوى : ١ / ١٢٨ ، المطالع السعيده : ١٦٢ ، فتح رب البريه : ١ / ١٣٠ .

٢- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٧ .

٣- أى : وليست «أل» الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين ، قيل : والصفات المشبهه ، قال ابن هشام : وليس بشىء لأن الصفه المشبهه للثبوت ، فلا تؤول بالفعل ، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصوله باتفاق. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٧ ، معنى اللبيب : ٧١ ، الجنى الدانى : ٢٠٢ ، جواهر الأدب : ٤٠٠ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٩٦ .

موصولا / حرفيا ، خلافا للمازني (١) - في أحد قوليهِ - ومن وافقه (٢) ، ولا حرف تعريف خلافا للأخفش (٣). وقوله :

وهكذا ذو عند طيبي شهر

يعنى : أن «ذو» في لغة طيبي تستعمل موصوله ، وهي أيضا مساويه لـ «الذى ، والتي» وتثنيتهما وجمعهما ، وإلى ذلك أشار بقوله : «وهكذا ذو» ، أى : هي مثل «من ، وما ، وأل» في مساواتها لما ذكر ، فتقول : جاءنى ذو قام (وذو قامت) (٤) وذو قاما ، وذو قامتا ، وذو قاموا ، وذو قمن» ، لكن المشهور عنهم أفرادها وإن وقعت على مثني أو جمع ، وتذكيرها وإن وقعت على مؤنث (٥) ..

ص: ١٤٦

١- هو بكر بن محمد بن بقيه (وقيل : بكر بن محمد بن حبيب بن بقيه) ، أبو عثمان ، المازني ، من مازن شيبان ، أحد الأئمة في النحو ، أديب ، لغوي ، عروضي ، روى عن أبي عبيده والأصمعي وغيرهما وأخذ عنه المبرد ، وهو من أهل البصره ، وبها توفي سنة ٢٤٨ هـ (وقيل : ٢٤٩ ، وقيل : ٢٣٦) ، من مؤلفاته علل النحو ، ما تلحن فيه العامه ، التصريف ، العروض ، وغيرها. انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٢٠٢ ، إنباه الرواه : ١ / ٢٤٦ ، معجم الأدباء : ٧ / ١٠٧ ، النجوم الزاهره : ٢ / ٣٢٦ ، الأعلام : ٢ / ٦٩ ، مرآه الجنان : ٢ / ١٠٩ ، معجم المؤلفين : ٤ / ٧١ ، مفتاح السعاده : ١ / ١١٤ .

٢- حيث ذهبوا إلى أنها موصول حرفي. ويرده أنها لا تؤول بالمصدر ، وأن الضمير يعود عليها في نحو قولهم : «قد أفلح المتقى ربه» والضمير لا يعود إلا على الأسماء. وأجاب المازني عن الثاني : بأن الضمير يعود على موصوف محذوف. ورد بأن لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلا لضروره ، وهذا ليس منها. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٧ ، شرح التسهيل : ١ / ٢١٩ ، شرح المرادى : ١ / ٢٢٥ ، شرح الأشموني : ١ / ١٥٦ ، مغنى اللبيب : ٧١ ، التسهيل : ٣٤ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ١٤٤ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٥٦ ، الهمع : ١ / ٢٩١ ، حاشيه الخضرى مع ابن عقيل : ١ / ٧٤ ، الجنى الدانى : ٢٠٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٧٨ ، إرشاد الطالب النبيل (٧١ / ب).

٣- حيث ذهب إلى أنها حرف تعريف ، وهو ثانى قولى المازني ، وحجتهما أن العامل يتخطاها نحو «جاء الضارب» كما يتخطاها مع الجامد ، نحو «جاء الرجل» ، وهي مع الجامد معرفه اتفاقا ، فتكون مع المشتق كذلك. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٧ ، شرح المرادى : ١ / ٢٢٥ ، شرح التسهيل : ١ / ٢٢٤ ، مغنى اللبيب : ٧١ ، شرح الأشموني : ١ / ١٥٦ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٥٦ ، الجنى الدانى : ٢٠٢ ، حاشيه الخضرى مع ابن عقيل : ١ / ٧٤ ، إرشاد الطالب النبيل (٧١ / ب).

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٦٤ .

٥- كقول سنان بن الفحل الطائي : فإن الماء ماء أبى وجدى وبثرى ذو حفرت وذو طويت فأتى بـ «ذو» مفرده مذكره مع أنها واقعته على البئر وهي مؤنثه. وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند - بعض بنى طيبي ، فتقول فى المذكر : «ذو قام» وفى المؤنث : «ذات قامت» ، وفى مثنى المذكر : «ذوا قاما» ، وفى مثنى المؤنث : «ذواتا قاما» ، وفى جمع المذكر : «ذووا قاموا» وفى جمع المؤنث : «ذوات قمن». حكاه ابن السراج فى الأصول عن جميع لغة طيبي على الإطلاق وسيأتى. ونازع ابن مالك فى ثبوت ذلك المحكى على الإطلاق فى شرح التسهيل : فقال : «وأطلق ابن عصفور القول بتثنيتهما وجمعها وأظن أن حامله على ذلك قولهم : «ذات وذوات» بمعنى : «التي واللاتى» ، فأضربت عنه لذلك». انتهى. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٧ ، الأصول لابن السراج : ٢ / ٢

٢٦٢ - ٢٦٣ ، المقرب لابن عصفور : ٥٧ / ١ ، شرح التسهيل : ٢٢٢ / ١ - ٢٢٣ ، شرح ابن يعيش : ١٤٧ / ٣ ، الهمع : ٢٨٩ / ١ ،  
شرح الرضى : ٤١ / ٢ .

وهي مبتتية على سكون الواو في الرفع والنصب والجر في اللغة الشهيرة ، وقد تعرب بالحروف الثلاثة إعراب «ذو» بمعنى صاحب (١) ، وخص ابن الضائع (٢) ذلك بحاله الجر (٣).

ثم قال رحمه الله :

وكالتى أيضا لديهم ذات

وموضع اللاتى أتى ذوات

أى : من طيئ من إذا أراد معنى «التي» قال : «ذات» - بالضم - وإذا أراد معنى «اللاتى» قال : ذوات» - بالضم أيضا - حكى ذلك عنهم ابن السراج (٤)

ص : ١٤٧

١- وإليه ذهب ابن الدهان. انظر الهمع : ١ / ٢٨٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٧ ، شرح المرادى : ١ / ٢٢٩ ، شرح الرضى : ٢ / ٤٢ ، شرح الأشموني : ١ / ١٥٨ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٢٧٤ - ٢٧٥ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٩٧ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٢٢.

٢- هو على بن محمد بن على بن يوسف الأشبيلي المعروف بابن الضائع ، أبو الحسن ، عالم بالعربية من أهل إشبيلية ، عاش نحو سبعين سنة ، وتوفى فى ربيع الآخر سنة ٦٨٠ هـ ، من آثاره : شرح كتاب سيويه ، شرح جمل الزجاجى ، الرد على ابن عصفور ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاه : ٣٥٤ ، كشف الظنون : ٦٠٤ ، ١٤٢٨ ، روضات الجنات : ٤٩٤ ، هديه العارفين : ٦٧ / ٤ ، الأعلام : ٣٣٣ / ٤ ، معجم المؤلفين : ٧ / ٢٢٤.

٣- قال منظور بن سحيم الفقعسى : فإمّا كرام موسرون لقيتهم فحسى من ذى عندهم ما كفانيا فيمن رواه «ذى» بالياء. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٧ ، حاشية الصبان : ١ / ١٥٨ ، تخليص الشواهد وتخليص الفوائد لابن هشام : ١٤٤.

٤- هو محمد بن السرى بن سهل البغدادي المعروف بابن السراج ، أبو بكر ، أحد أئمة الأدب والعربية ، يقال : ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله ، صحب المبرد وقرأ عليه الكتاب ثم اشتغل بالموسيقى ، ثم رجع إلى الكتاب وأمعن النظر فى مسائله ، توفى كهلا- (وقيل : شابا) سنة ٣١٦ هـ ، من تصانيفه : الأصول فى النحو ، شرح الكتاب ، الخط والهجاء ، الشعر والشعراء ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاه : ٤٤ ، معجم الأدباء : ١٨ / ١٩٧ ، مرآة الجنان : ٢ / ٢٧٠ ، البدايه والنهائيه : ١١ / ١٥٧ ، شذرات الذهب : ٢ / ٢٧٣ ، الأعلام : ٦ / ١٣٦ ، معجم المؤلفين : ١٠ ، ١٩.



وابن عصفور (١) وابن مالك (٢)، كقول بعضهم: «بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامه ذات أكرمكم الله به» (٣). يريد: بها، فنقل حركه الهاء إلى الباء، ووقف عليها بالسكون، وقول رؤبه:

٢٢ - جمعها من أيتق موارد \*\*\*ذوات ينهضن بغير سائق (٤)

وحكى في «ذات (٥)»، وذوات» إعرابهما بالحركات إعراب «ذات، وذوات»

ص: ١٤٨

١- هو على بن مؤمن بن محمد بن على الحضرمي الإشبيلي المعروف بابن عصفور، أبو الحسن، حامل لواء العرييه بالأندلس في عصره، ولد بإشبيلية سنة ٥٩٧ هـ، وتوفي بتونس سنة ٦٦٣ هـ (وقيل: ٦٦٩ هـ) من مؤلفاته: الممتع في التصريف، شرح جمل الزجاجي، الضرائر، المقرب، شرح الحماسه، وغيرها. انظر ترجمته في بغيه الوعاه: ٣٥٧، مفتاح السعاده: ١ / ١١٨، فوات الوفيات: ٢ / ٩٣، شذرات الذهب: ٥ / ٣٣٠، الأعلام: ٥ / ٢٧، إيضاح المكنون: ١ / ٥٢٧، هديه العارفين: ١ / ٧١٢، معجم المؤلفين: ٧ / ٢٥١، روضات الجنات: ٤٩٣.

٢- والهروي أيضا. انظر الأصول لابن السراج: ٢ / ٢٦٣، المقرب لابن عصفور: ١ / ٥٦، شرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٢٢٣، شرح الكافية لابن مالك: ١ / ٢٧٥، الصبان مع الأشموني: ١ / ١٥٩، التصريح على التوضيح: ١ / ١٣٧، شرح المرادى: ١ / ٢٣٠ - ٢٣١.

٣- حكى ذلك الفراء. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ١٣٨، شرح الكافية لابن مالك: ١ / ٢٧٥، شرح الأشموني: ١ / ١٥٨، المقرب: ١ / ٥٩، إرشاد الطالب النبيل: (٧٢ / أ)، شرح القطر: ١٣٦ - ١٣٧، الضرائر: ١٢٥، الهمع: ٦ / ٢٠٤، شرح ابن عصفور: ١ / ١٧٧. وفيه: «بها» بدل «به».

٤- من الرجز في ملحقات ديوان رؤبه (١٨٠) ويروى: «سوابق» بدل «موارق» وهو جمع سابقه. والأيتق: بتقديم الياء المثناه تحت الساكنه على النون المضمومه - جمع: «ناقه». والموارق: جمع «مارقه» من مرق السهم من الرمايا. شبه النوق بالسهم في سرعه مشيها وسبقها. وسائق: من السوق. والشاهد في قوله: «ذوات» فإنه جمع «ذات» التي هي بمعنى: «التي»، على «ذوات» بمعنى: «اللاتي»، وهي لغه جماعه من طيى، وأكثرهم يستعمل «ذو» بمعنى «الذى» بلفظ واحد للمفرد والتثنيه والجمع والمذكر والمؤنث. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ١٣٨، الشواهد الكبرى: ١ / ٤٣٩، المقرب: ١ / ٥٨، شرح ابن الناظم: ٨٩، الهمع (رقم): ٢٤٨، الدرر اللوامع: ١ / ٥٨، أمالي ابن الشجري: ٢ / ٣٠٦، شرح الأشموني: ١ / ١٥٨، اللسان (ذوا)، البهجه المرضيه: ٣٢، شرح الكافية لابن مالك: ١ / ٢٧٥، شرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٢١٨.

٥- في الأصل: ذوات. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ١٣٨.

بمعنى : صاحبه وصاحبات ، حكى الأول أبو حيان فى الارتشاف (١) ، وحكى الثانى أبو جعفر النحاس (٢).

وإذا أعربا نونا ، لعدم الإضافه ، فتقول : «جاءتنى ذات قامت ، ورأيت ذاتا قامت ، ومررت بذات قامت» بالحركات الثلاث مع التنوين ، وتقول : «جاءتنى ذوات قمن - بالرفع والتنوين - ، ورأيت ذوات قمن ، ومررت بذوات قمن - بالكسر مع التنوين جزًا ونصبا -».

ثم قال رحمه الله تعالى :

ومثل ما ذا بعد ما استفهام

أو من إذا لم تلغ فى الكلام

يعنى : أن «ذا» إذا وقعت بعد «ما» الاستفهامية - باتفاق من البصريين - أو «من» الاستفهامية أيضا - على الأصح عندهم (٣) - و (لم) (٤) تكن ملغاه ، فهى مثل «ما» الموصوله.

ص : ١٤٩

١- قال أبو حيان فى ارتشاف الضرب : ( ١ / ٥٢٧ - ٥٢٨ ) : «وعن بعضهم إعرابها إعراب «ذات» بمعنى صاحبه». وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٨ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٥٨.

٢- قال فى التصريح ( ١ / ١٣٨ ) : «وحكى الثانى أبو جعفر بن النحاس الحلبي. ولعل فيه وهما لأن أبا جعفر بن النحاس ليس حليا ، وإنما هو مصرى الولاده والوفاه ، كما ذكرت مصادر ترجمته. وقد تقدمت ص ١٨ ومن المرجح أن يكون الصواب ما ذكره صاحبا الارتشاف والهمع ، وابن عقيل ، من أن ذلك حكاه بهاء الدين بن النحاس الحلبي. انظر ارتشاف الضرب : ١ / ٥٢٨ ، الهمع : ١ / ٢٨٧ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٧٥ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٥٨.

٣- وذلك لأن كلا منهما للاستفهام ، وإليه ذهب أبو سعيد السيرافى ، وعليه ابن مالك. وأجاب المانع بالفرق : بأن «ما» تجانس «ذا» لما فيها من الإبهام ، بخلاف «من» فإنها لا إبهام فيها ، لاختصاصها بمن يعقل فلا مجانسه بينهما ، وإلى المنع ذهب أبو حيان فى الارتشاف. قال الأنزهري : وكلا- التعليلين ضعيف : أما الأول - فلأن بقيه أدوات الاستفهام ك- «ما» فى الإبهام ، فلا خصوصيه لإلحاق «من» دونها. وأما الثانى - فلأن «ما» مختصه بما لا يعقل ، كما أن «من» مختصه بمن يعقل ، إلا أن يقال : إن ما لا- يعقل أوسع دائره ممن يعقل. والمرجع فى ذلك إلى السماع ، وكلاهما مسموع ، فالأول كقول لبيد : ألا تسألان المرء ما ذا يحاول أنحب فيقضى أم ضلال وباطل والثانى نحو : ألا إن قلبى لدى الطاعنين حزين فمن ذا يعزى الحزينا انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٩ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٥٢٨ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٥٩ ، شرح الرضى : ٢ / ٤٢ ، شرح المرادى : ١ / ٢٣١ ، الهمع : ٩١ / ٢٩٠ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢١٩ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٢٨٢.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٥.

وفهم من تشبيهه بها أنها تساوى أيضا «الذى والتى» وتثنيتهما وجمعهما ، فتقول : «من ذا يقوم ، ومن ذا تقوم ، (ومن ذا يقومان) (١) ، ومن ذا تقومان ، ومن ذا يقومون ، ومن ذا يقمن».

والكوفى لا يشترط فى موصوليه (٢) «ذا» تقدّم (من) (٣) ولا «ما» الاستفهاميتين (٤).

واحترز بقوله : «إذا لم تلغ فى الكلام» من أن تكون ملغاه ، وذلك أن يغلب الاستفهام ، فيصير مجموع «من ذا ، وما ذا» استفهاما ، ويظهر أثر ذلك فى البدل إذا قلت : «من ذا ضربت ، أزيد (٥) أم عمرو؟» ، فإذا رفعت ف- «ذا» غير ملغاه / ، لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع ، فعلم أنه مرفوع بالابتداء ، و «ذا» خبره ، وهو اسم موصول ، وإذا نصبت فقلت : «من ذا ضربت ، أزيد أم عمرا؟» علم أنّ «ذا» ملغاه ، لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب ، فعلم أنه مفعول مقدّم ب- «ضربت» ، و «ذا» ملغاه .

وأخلّ الناظم بشرط ثالث ، وهو أن لا تكون «ذا» للإشارة ، لأنها إذا كانت للإشارة تدخل على المفرد نحو «من ذا الذّاهب ، وما ذا التّوانى» ، والمفرد لا يصلح أن يكون صلّه لغير «أل» (٦).

ص: ١٥٠

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٥.

٢- فى الأصل : موصوله. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٩.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٩.

٤- واحتج بقول يزيد بن مفرغ الحميرى : عدس ما لعباد عليك إماره أمنت وهذا تحمّلين طليق وتقرير الحجّه منه : أن «هذا» اسم موصول مبتدأ ، ولم يتقدم عليه «ما» ولا «من» و «تحمّلين» صلته ، والعائد محذوف و «طليق» بمعنى : «مطلق» خبر المبتدأ ، أى : والذى تحمّلينه طليق. وعند البصريين «هذا» اسم إشارة ، وهو مبتدأ ، و «طليق» خبره ، وهى جمله اسميه ، و «تحمّلين» حال ، أى : وهذا طليق محمولا لك. وقد أجاز الكوفيون استعمال جميع أسماء الإشاره موصولات ، ومنع ذلك البصريون. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٩ ، الهمع : ١ / ٢٩٠ ، التبصره والتذكره : ١ / ٥١٩ ، شرح الرضى : ٢ / ٤٢ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٩٩ ، شرح الشذور : ١٤٧ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٦٨ ، الإنصاف (مسأله : ١٠٣) : ٢ / ٧١٧ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٧٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٥٢٩ - ٥٣٠.

٥- فى الأصل : زيد. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٥.

٦- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٨ ، وقال ابن مالك فى شرح التسهيل (١ / ٢٢٠) : «ولو» قصد ب- «ذا» الإشاره لكان «ماذا» و «من ذا» مبتدأ وخبر ، واستغنى عن جواب وتفصيل». انتهى.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وكلها يلزم بعده صله

على ضمير لائق مشتمله

يعنى : أن الموصولات كلها لا بد أن يكون بعدها صله تتصل بها تكملها ، لأنها (١) نواقص (لا يتم معناها إلا بصله) (٢) متأخره عنها لزوما .

وتمييز الموصولات (الاسميّه عن الموصولات) (٣) الحرفيه ، بأنّ الاسميّه لا بد لها من صله مشتمله على ضمير مطابق للموصول فى الأفراد والتذكير وفروعهما (٤) ، فتقول : «جاءنى العذى قام أبوه ، والّتى قامت ، واللذان قاما ، واللّتان قامتا ، والذين قاموا ، واللّاتى قمن» ، وما أشبه ذلك ، بخلاف الموصولات الحرفيه ، فإنّ صلتها لا ضمير فيها ، فسقط ما قيل : إنّ قول الناظم يعمّ الموصولات الاسميّه والحرفيه .

وهذا الضمير يسمّى / العائد ، لعوده (٥) إلى الموصول ، وقد يخلفه الاسم الظاهر نحو :

٦-...\*\*\*وأنت الذى فى رحمه الله أطمع (٦)

الأصل : فى رحمته .

ثم قال رحمه الله تعالى :

وجمله أو شبهها الذى وصل

به كمن عندى الذى ابنه كفل .

ص : ١٥١

١- فى الأصل : لا . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٠ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٠ .

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٠ .

٤- فى الأصل : وفروعها . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٠ .

٥- فى الأصل : لعود . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٠ .

٦- من الطويل لقيس بن الملوح العامرى - صاحب ليلى - (وليس فى ديوانه) وصدرة : فى ربّ ليلى أنت فى كلّ موطن والشاهد فيه على أن الاسم الظاهر قد يخلف الضمير العائد من الصله إلى الموصول ، وكان القياس أن يقول : «وأنت الذى فى رحمته أطمع ، أو رحمتك أطمع» ، ولكنه أتى بالظاهر على خلاف القياس . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٠ ، شرح الأشموني : ١

١٤٦ / ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٨٢ ، أبيات المغنى : ٤ / ٢٧٦ ، ٧ / ٨٦ ، شواهد المغنى : ٢ / ٥٥٩ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٣٧٧ ،  
٨٨٩ ، ٩٤٥ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٣٧ ، الكوكب الدرى للأسنوى : ١ / ١١٨ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٥٢٣ ، الجامع  
الصغير : ٣١ ، النكت الحسان : ٤٩ ، الهمع : ١ / ٨٧ ، الدرر اللوامع : ١ / ٦٤ ، شرح المرادى : ١ / ٢٣٦ .

الموصولات بالنظر إلى ما توصل به على قسمين :

- قسم يوصل بجمله وشبهها ، وإليه أشار بقوله :

وجمله أو شبهها الذى وصل

به ...

فشمل (١) الجمله الاسميه والفعليه ، وشمل شبهها : الظرف ، المجرور ، وأتى بمثال للوصل بجمله ، وهو قوله : «الذى ابنه كفل».

ويشترط فى (الجمله) (٢) الموصول بها أن تكون تامه ، خبريه ، معهوده للمخاطب ، إلا- فى مقام التهويل والتعظيم ، فيحسن إبهامها (٣) ، نحو (فَعَشَتِيَهُمْ مِنْ أَلِيمٍ مَا غَشَتِيَهُمْ) [طه : ٧٨] ، فلا- يجوز الوصل بجمله مستدعيه كلاما قبلها ، فلا يقال : «جاءنى الذى لكنته قائم» ، ولا إنشائيه ، فلا تقل : «جاء الذى بعته» ، ولا طليبيه ، فلا تقل : «جاء الذى اضربه ، أو لا تضربه» ، لأنّ كلاً من الإنشاء والطلب لا خارجي (٤) له ، فضلا من أن يكون معهودا.

ويشترط فى شبه الجمله - وهو الظرف والمجرور - أن يكونا تأمين ، فلا- يقال : «جاء الذى مكانا ، والذى بك» ، إذ لا يتم معناهما إلّا بذكر متعلق خاصّ جائز الذكر نحو «جاء الذى سكن مكانا ، والذى مرّ بك».

ولم يتبّه على الجمله وشبهها ، ولكن تمثيله بقوله / : «كمن عندى الذى ابنه كفل» يرشد إليه.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وصفه صريحه صلّه (٥) أل

وكونها بمعرب الأفعال قل

هذا هو القسم الثانى ممّا توصل به (٦) الموصولات ، وهو الصّيفه الصّريحه ، أى : الخالصه (٧) للوصفيّه ، وهى اسم الفاعل ، واسم المفعول : اتّفاقا (٨) ، والصّفه .

ص: ١٥٢

١- فى الأصل : وشمل أن.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٦.

٣- فى الأصل : إبهامها. انظر التصريح : ١ / ١٤١.

٤- فى الأصل : لا جارجى. انظر التصريح : ١ / ١٤١.

٥- فى الأصل : صفه. انظر الألفيه : ٢٦.

٦- فى الأصل : من. زىاده.

٧- فى الأصل : الحاصله. انظر التصريح : ١ / ١٤٢.

٨- إذا أريد بهما الحدوث ، فإن أريد بهما الثبوت كالمؤمن والصانع ، كانت «أل» الداخلة عليهما معرفه ، لكونهما صنفه مشبهه حينئذ. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٢ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٨ ، معنى اللبيب : ٧١ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٢٠١ ، الهمع : ١ / ٢٩٣ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٦٤ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٧٧ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٧٩ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ١٤٣ ، حاشيه فتح الجليل : ٦٦.

المشبهه : على قول ابن مالك (١) ، فتقول : «جاءني القائم أبوه» ، أى : الذى قام أبوه ، و «المضروب أبوه» ، أى : الذى ضرب أبوه ، و «الحسن وجهه» ، أى : الذى حسن وجهه ، ولكن صحح فى المغنى أن «أل» الداخلة على الصفه المشبهه حرف تعريف (٢).

واحتزب- «الصريحه» عن غيرها ، وهى الصفات التى أجريت مجرى الأسماء نحو «أجرع ، وصاحب» (٣) ، فلا يوصل بها «أل». وقوله :

وكونها بمعرب الأفعال قل

...

يعنى : أنه جاءت صله «أل» بمعرب الأفعال ، وهو الفعل المضارع قليلا ، ومنه قول الفرزدق :

٤- ما أنت بالحكم الترضى حكومته \*\*\*... (٤).

ص: ١٥٣

١- فإنه قال فى التسهيل (٣٤) : «وتوصل بصفه محضه» ، وقال فى شرحه عليه (١ / ٢٢٤) : «وعنيت بالصفه المحضه : أسماء الفاعلين ، وأسماء المفعولين ، والصفات المشبهه بأسماء الفاعلين». وقيل : لا توصل بها ، وبه جزم فى البسيط ، وذلك لضعفها وقربها من الأسماء ، ورجحه ابن هشام فى المغنى. انظر فى ذلك التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٢ ، الهمع : ١ / ٢٩٣ ، شرح المرادى : ١ / ٢٣٩ ، مغنى اللبيب : ٧١ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٦٤ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٨ - ٣٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٧٧ ، شرح دحلان : ٣٤.

٢- قال ابن هشام فى المغنى (٧١) : «أل» على ثلاثه أوجه : أحدها : أن تكون اسما موصولا- بمعنى «الذى» وفروعه ، وهى الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين ، قيل : والصفات المشبهه ، وليس بشيء لأن الصفه المشبهه للثبوت ، فلا تؤول بالفعل ، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق». وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٢ ، حاشيه الدسوقي على المغنى : ١ / ٥١.

٣- أما «أجرع» فهو مذكر «جرعاء» ، وهو فى الأصل وصف لكل مكان مستو ثم غلب عليه الاسميه ، فصار مختصا بالأرض المستويه ذات الرمل التى لا- تنبت شيئا. وأما «صاحب» فهو فى الأصل وصف للفاعل ، ثم صار اسما لصاحب الملك. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٢ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٦٤ ، اللسان : ١ / ٦٠١ (جرع).

٤- صدر بيت من البسيط للفرزدق (وليس فى ديوانه) ، وعجزه : ولا- الأصيل ولا- ذى الرأى والجدل وقد تقدم الكلام عليه مستوفى فى صفحه (٥١) من هذا الكتاب. والشاهد فى قوله «ترضى» حيث وقع صله ل- «أل» مع كونه فعلا مضارعا ، وهذا عند الجمهور ضروره ، لأن الضروره عندهم ما وقع فى الشعر سواء كان للشاعر مندوحه عنه أم لا ، وعند ابن مالك قليل ، لأن الضروره عنده ما ليس للشاعر مندوحه عنه ، والشاعر هنا متمكن من أن يقول : «المرضى» بصيغه اسم المفعول بدل «الترضى».



أى : الذى ترضى.

ثم قال رحمه الله تعالى :

أى كما وأعربت ما لم تضيف

وصدر وصلها ضمير انحذف

وبعضهم أعرّب مطلقا وفي

...

من الموصولات «أى» - بفتح الهمزة ، وتشديد الياء - خلافا لثعلب (١) ، وإنما أخرها عنها لما اختصت به دون سائر الموصولات من إعرابها فى بعض المواضع ، ولزوم إضافتها لفظا أو معنى / ، وجواز حذف صدر صلتها.

فقوله : «أى كما» يعنى : أن «أيا» مثل «ما» فيما تقدّم (من) (٢) كونها تطلق على المفرد والمذكر (٣) وفروعهما ، فتقول : «جاءنى أيهم قام ، وأيهم قامت ، وأيهم قاما ، وأيهم قامتا ، وأيهم قاموا ، وأيهم قمن». وقوله :

... وأعربت ما لم تضيف

وصدر وصلها ضمير انحذف

يشير إلى أن «أيا» (٤) بالنظر إلى التصريح بالمضاف إليه وتقديره ، وإثبات صدر صلتها وحذفه على أربعة أقسام :

الأول : أن يصرّح بالمضاف ، ويثبت صدر صلتها ، نحو «جاءنى أيهم هو قائم».

الثانى : أن يحذفها معا نحو «جاءنى أى قائم».

ص: ١٥٤

١- فإنه أنكر كونها موصولا ، قال : ولا تكون إلا استفهاما أو جزاء ، وقد تلحق بها التاء فى الأشهر إذا أريد بها المؤنث. وهو محجوج بثبوت ذلك فى لسان العرب بنقل الثقات ، قال غسان : إذا ما لقيت بنى مالك فسلم على أيهم أفضل ف «أيهم» مبنية على الضمّ ، وغير الموصولة لا تبنى ، ولا يصلح هنا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٥ ، شرح المرادى : ١ / ٢٤٢ ، الهمع : ١ / ٢٩٢ ، إرشاد الطالب النبيل (٧٦ / أ) ، مغنى اللبيب : ١٠٩ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٦٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٥٣٠ ، موصل الطلاب للشيخ خالد : ٩٥ ، حاشية الصبان : ١ / ١٦٥.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٧.

٣- فى الأصل : والمذكور.



الثالث : أن يثبت صدر صلتها ، ولا يصرح بالمضاف نحو «جاءني أي هو قائم».

ف- «أي» في هذه الصور الثلاث معربه ، وهي المشار إليها بقوله : «وأعربت».

الرابع : أن يصرح بالمضاف إليه ، ويحذف صدر صلتها ، ومنه قوله عزوجل : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ) [مريم : ٦٩] ، وهي في هذه الصورة مبنيته ، وإلى ذلك أشار بقوله :

... ما لم تضيف

وصدر وصلها ضمير انحذف

ولا- تضاف إلما إلى معرفه - كما مثلنا - خلافا لابن عصفور ، وابن الصائغ - بالضاد المعجمه ، والعين المهمله - ، فإنهما أجازا إضافتها (١) ، إلى نكره (٢) ، وجعلا- منه : (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) [الشعراء : ٢٢٧] ، أي : سيعرف الذين / ظلموا المنقلب (الذي ينقلبونه) (٣) ، ومذهب الجمهور أن «أيا» (٤) هنا استفهامية منصوبه ب- (يَنْقَلِبُونَ) (٥).

وهذا التفصيل في «أي» مذهب سيبويه (٦) ، وبعض العرب يعربها في جميع الصور الأربع المذكوره ، وإليه أشار بقوله : «وبعضهم أعرب مطلقا» ، وهو

ص: ١٥٥

١- في الأصل : إضافتهما. انظر التصريح : ١ / ١٣٥.

٢- نحو «يعجبني أي رجل عندك ، وأي رجلين ، وأي رجال ، وأي امرأه ، وأي امرأتين ، وأي نساء» ، وأجاز أبو حيان ذلك بقله. والجمهور منعوا ذلك لأنها حينئذ نكره ، والموصولات معارف ، ولذلك امتنع كونها موصوله في «أي منقلب». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٥ ، الهمع : ١ / ٢٩١ ، شرح الأشموني : ١٣٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٥٣٠ ، إرشاد الطالب النبيل (٧٧ / أ).

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ١٣٥.

٤- في الأصل : أي. انظر التصريح : ١ / ١٣٥.

٥- على أنها مفعول مطلق ، و «يعلم» على بابه ، وهو معلق عن العمل فيما بعده لأجل الاستفهام ب- «أي» ، والتقدير : وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أي انقلاب ، انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٥.

٦- انظر الكتاب : ١ / ٣٩٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٦ ، التبصره والتذكرة : ١ / ٥٢٢ ، شرح الرضى : ٢ / ٥٧ ، المفصل : ١٤٩ ، الهمع : ١ / ٣١٣ ، شرح المرادى : ١ / ٢٤٣ ، مغنى اللبيب : ١٠٧ ، نتائج الفكر : ١٩٨.

قول الخليل ، ويونس (١) ، والأخفش ، والزجاج (٢) ، والكوفيين ، وعليه قراءة هارون (٣) ، ومعاذ (٤) ، ويعقوب (٥) : (ثمّ  
لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمُّ أَشَدُّ) [مريم : ٦٩] بنصب «أيهم» (٦) .

ص: ١٥٦

١- هو يونس بن حبيب الضبى بالولاء ، أبو عبد الرحمن ، ويعرف بالنحوى ، إمام نحاه البصره فى عصره ، علامه بالأدب ، من أهل قرية الجبل على دجله بين بغداد وواسط ، ولد سنة ٩٠ هـ وأخذ عنه سيبويه والكسائى والفراء وغيرهم ، وتوفى سنة ١٨٢ هـ ، من آثاره : معانى القرآن الكبير ، اللغات ، النوادر ، معانى الشعر ، وغيرها. انظر ترجمته فى معجم الأدياء : ٢٠ / ٦٤ ، هديه العارفين : ٢ / ٧٥١ ، شذرات الذهب : ١ / ٣٠١ ، الأعلام : ٨ / ٢٦١ ، معجم المؤلفين : ١٣ / ٢٤٧ ، بغية الوعاة : ٢ / ٣٦٥ ، مرآة الجنان : ١ / ٣٨٨ ، أخبار النحويين البصريين : ٣٣ ، نزهة الألباء : ٤٩ ، النجوم الزاهرة : ٢ / ١١٣ .

٢- هو إبراهيم بن السرى (وفى روايه : إبراهيم بن محمد بن السرى) بن سهل الزجاج ، أبو إسحاق ، عالم بالنحو واللغه ، ولد سنة ٢٤١ هـ ، وكان يخرط الزجاج فى شبابه ، ثم مال إلى النحو فعلمه المبرد ، وأدب عبد الله بن سليمان (وزير المعتضد العباسى) ، وكانت له مناقشات مع ثعلب وغيره ، وتوفى سنة ٢١١ هـ ، من آثاره : معانى القرآن ، الاشتقاق ، العروض ، مختصر النحو ، خلق الإنسان ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغية الوعاة : ١٧٩ ، معجم الأدياء : ١ / ١٣٠ ، نزهة الألباء : ٣٠٨ ، إنباه الرواه : ١ / ١٥٩ ، الأعلام : ١ / ٤٠ ، معجم المؤلفين : ١ / ٣٣ ، ١٣ / ٣٥٥ ، إيضاح المكنون : ١ / ٣٥٩ .

٣- هو هارون بن موسى الأنزدى ، أبو عبد الله ، الأعمور ، عالم بالقراءات والعرييه ، معتزلى ، له قراءة معروفه ، روى القراءه عن عاصم الجحدري ، وعاصم بن أبى النجود ، وأبى عمرو ، كان يهوديا فأسلم ، وقرأ القرآن وحفظ النحو وحديث ، وكان أول من تتبع وجوه القراءات والشاذ منها ، توفى سنة ٢٠٠ هـ ، من آثاره : الوجوه والنظائر فى القرآن. انظر ترجمته فى بغية الوعاة : ٤٠٦ ، طبقات القراء : ٢ / ٣٤٨ ، الأعلام : ٨ / ٦٣ .

٤- هو معاذ بن مسلم الهراء الكوفى ، أبو مسلم ، عرف بالهراء لبيعه الثياب الهرويه الوارده من مدينه هراه ، نحوى شاعر أديب ، حكيت عنه حكايات فى القراءات كثيره ، وهو أستاذ الكسائى والفراء ، صنف فى النحو كثيرا ولم يظهر له شىء من التصانيف ، توفى سنة ١٨٧ هـ (وقيل : ١٩٠ هـ). انظر ترجمته فى بغية الوعاة : ٣٩٣ ، إنباه الرواه : ٣ / ٢٨٨ ، طبقات النحويين واللغويين : ١٣٥ ، الأعلام : ٧ / ٢٥٨ ، معجم المؤلفين : ١٢ / ٣٠١ .

٥- هو يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله الحضرمى بالولاء البصرى ، أبو يوسف ، أبو محمد ، عالم بالنحو واللغه والفقه ، وأحد القراء العشره ، له روايه فى القراءات مشهوره ومنقوله ، وسمع الحروف من الكسائى ، ولد بالبصره سنة ١١٧ هـ ، وتوفى فيها سنة ٢٠٥ هـ ، من آثاره : وجوه القراءات ، وقف التمام ، الجامع (جمع فيه عامه اختلاف وجوه القراءات) ، وغيرها. انظر طبقات القراء : ٣ / ٣٨٦ ، مرآة الجنان : ٢ / ٣٠ ، الأعلام : ٨ / ١٩٥ ، معجم الأدياء : ٢٠ ، ٥٢ ، معجم المؤلفين : ١٣ / ٢٤٣ ، النشر : ١ / ١٨٦ .

٦- فأوقع على «أيهم» لنزعه ، وهى بمعنى الذى ، وهى قراءة طلحه بن مصرف أيضا. والخليل جعلها استفهاميه محكيه بقول مقدر ، والتقدير : ثم لنزعه من كل شيعه الذى يقال فيه أيهم أشد. واختاره السهلى. وجعلها يونس استفهاميه أيضا وحكم بتعليق الفعل قبلها ، لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب. قال المرادى : «والحجه عليهما قول الشاعر : إذا ما لقيت بنى مالك فسلم على أيهم أفضل لأن حروف الجر لا تعلق ولا يضمّر قول بينها وبين معمولها». انتهى. وقال الأخفش والكسائى :

«من» زائده ، و «كل» مفعول ، و «أيهم أشد» جمله مستأنفه. قال ابن هشام : ولم تثبت زياده «من» في الإيجاب. وذهب الكوفيون إلى أن «أيهم» علق فيه «شيعه» بما فيه من معنى الفعل ، كأنه قيل : لننزعن من كل متشيع في أيهم أشد ، أى : من كل من نظر في «أيهم» وكأنهم رأوا أن «لننزعن» لا- تعلق ، فعدلوا إلى هذا. وجوز الزمخشري وجماعه كونها في الآية موصوله مع أن الضمه إعراب ، فقدروا متعلق النزع من «كل شيعه» ، وكأنه قيل : لننزعن بعض كل شيعه ، ثم قدر أنه سئل : من هذا البعض؟ فقيل : هو الذى هو أشد ، ثم حذف المبتدأ المكنفان للموصول. قال ابن هشام : وفيه تعسف ظاهر ، أى : لأن فيه حذف مفعول «نزع» لأن «من كل شيعه» ليس مفعوله حقيقه ، وتقدير سؤال محذوف ، وحذف مبتدأين ، فاجتمعت عدده أمور ، وهى وإن كانت جائزه ، لكن لما اجتمعت صارت تعسفا. وزعم ابن الطراوه أن «أيا» مقطوعه عن الإضافة ، فلذلك بنيت ، وأن «هم أشد» مبتدأ وخبر. قال ابن هشام : وهذا باطل برسم الضمير متصلاب- «أى» ، وبالإجماع على أنها إذا لم تضاف كانت معربه. انظر فى ذلك القراءات الشاذه لابن خالويه : ٨٦ ، إعراب ابن النحاس : ٣ / ٢٣ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ١١٥ ، البيان لابن الأنبارى : ٢ / ١٣٣ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٦ ، شرح الرضى : ٢ / ٥٧ - ٥٨ ، شرح المرادى : ١ / ٢٤٣ ، البهجه المرضيه : ٣٥ ، شرح الأشموني : ١ / ١٦٧ ، التبصره والتذكره : ١ / ٥٢٢ ، مغنى اللبيب : ١٠٧ - ١٠٩ ، حاشيه الدسوقي : ١ / ٨٣ ، الهمع : ١ / ٣١٣ ، نتائج الفكر : ١٩٨ - ١٩٩ ، الكشاف : ٢ / ٤١٩.

ثم قال رحمه الله تعالى :

... وفي

ذا الحذف أيًا غير أيّ يقتضى

إن يستطل وصل وإن لم يستطل

فالحذف نزر ...

يعنى : أن غير «أى» من الموصولات يتبع «أيًا» فى جواز حذف صدر صلتها ، فالإشارة بـ «ذا» راجعه إلى صدر صله «أى» ، لكن يشترط فى جواز (حذف) (١) صدر صله غير «أى» : أن تطول الصّله ، وإلى ذلك أشار بقوله : «إن يستطل وصل» أى : إن تطل الصّله (٢) ، نحو ما حكاه سيبويه من قولهم : «ما أنا

ص: ١٥٧

---

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٨.

٢- وطولها : أن يكون فيها زائد على المفرد المخبر به عن الصدر. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٨.

بالذی قائل لك سوءا» (١)، فالصیله طالت بالمجرور والمفعول ، ومنه قوله تعالى : (وَهُوَ الَّذِي) (٢) فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ [الزخرف : ٨٤] ، التقدير : وهو الذي هو في السماء إله ، فحذف الصدر لطول الصلّه بالمجرور .

ويستثنى من اشتراط الطول : «لا سيّما زيد» ، فإنّهم جوّزوا (٣) في «زيد» إذا رفع أن تكون «ما» موصوله ، و «زيد» خبر مبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : لاسيّ الذی هو زيد ، فحذف / العائد وجوبا ، ولم تطل الصلّه ، وهو مقيس .

وقوله : «وإن لم يستطل فالحذف نزر» يعني : أن حذف صدر صلّه غير «أى» (إن) (٤) لم تطل الصیله قليل ، ومنه قراءه يحيى بن يعمر (٥) ، وابن أبى إسحاق (٦) : (تماماً على) (٧) الذی أحسن [الأنعام : ١٥٤] - بضمّ النون (٨) - أى : هو أحسن .

ص : ١٥٨

١- التقدير : بالذی هو قائل لك سوءا. قال سيوييه في الكتاب (١ / ٢٧١) : «وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب رجلا يقول : ما أنا بالذی قائل لك سوءا ، وما أنا بالذی قائل لك قبيحا». وانظر شرح المكودي : ١ / ٦٨ ، شرح المرادى : ١ / ٢٤٦ ، شرح الأشموني : ١ / ١٦٨ ، المقرب : ١ / ٦١ ، وفي شرح الكافيه لابن مالك (١ / ٢٩٥) : «نحو قول بعض العرب : «ما أنا بالذی قائل لك شيئا». وانظر ارتشاف الضرب : ١ / ٥٣٣ ، معاني الأخفش : ١ / ٢٠٣ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٦٨ .

٣- في الأصل : جوزا. انظر التصريح : ١ / ١٤٣ .

٤- ما بين القوسين ساقط في الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٦٨ .

٥- هو يحيى بن يعمر الوشقى العدواني البصرى ، أبو سليمان ، أول من نقط المصاحف ، ولد بالأهواز وسكن البصره ، وكان من علماء التابعين ، عارفا بالحديث والفقّه ولغات العرب ، قيل : ولاه الحجاج قضاء البصره فلم يزل فيها قاضيا حتى توفي سنة ١٢٩ هـ ، وقيل : توفي قبل سنة ٩٠ هـ . انظر ترجمته في طبقات القراء : ٢ / ٣٨١ ، نزهة الألباء : ١٩ ، طبقات النحويين واللغويين : ١٧٧ / ٤١٧ ، مرآة الجنان : ١ / ٢٧١ ، النجوم الزاهره : ١ / ٢١٧ ، الأعلام : ٨ / ١٧٧ .

٦- هو عبد الله بن أبى إسحاق الزبىدى الحضرمى ، نحوى من الموالى من أهل البصره ، أخذ القراءه عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم ، ولد سنة ٢٩ هـ ، وأخذ عنه كبار النحاه كأبى عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر الثقفى ، والأخفش ، فرع النحو وقاسه وكان أعلم البصريين به ، توفي سنة ١١٧ هـ . انظر ترجمته في طبقات القراء : ١ / ٤١٠ ، الأعلام : ٤ / ٧١ ، الخزانة : ١ / ٢٣٧ .

٧- في الأصل : يعنى. انظر التصريح : ١ / ١٤٤ .

٨- وهى قراءه ابن محيص أيضا. ومن قرأ «أحسن» - بالفتح - جعل «أحسن» فعلا ماضيا ، وهو صلّه «الذی» ، وفيه ضمير مقدر يعود على «الذی» ، وتقديره : تماما على المحسن هو ، وقيل : العائد إلى «الذی» والفاعل مقدر ، والتقدير : تماما على الذی أحسنه الله إلى موسى من الرساله. انظر القراءات الشاذه : ٤١ ، البيان لابن الأنبارى : ١ / ٣٥٠ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٤ ، معاني الفراء : ١ / ٣٦٥ ، أسرار العربيه لابن الأنبارى : ٣٨٢ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ١٢٤ ، شرح دحلان : ٣٦ .

والكوفيون (لا) (١) يشترطون في حذف العائد المرفوع استطاله الصّله ، ويقيسون على هذه الآية (٢).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

...

... وأبوا أن يختزل

إن صلح الباقي لوصل مكمل

...

يعنى : أنّ خبر صدر الصّيله إذا كان صالحا لأن (٣) يوصل به الموصول ، كأن يكون جملة من مبتدأ وخبر ، نحو «جاءنى العذى هو جاريتة ذاهبه» ، أو فعلا وفاعلا ، نحو «جاء الذى هو قام أبوه» ، أو ظرفا (٤) ، نحو «جاء الذى هو» (٥) عندك» ، أو مجرورا ، نحو «جاء العذى هو فى الدار» ، - لا يجوز حذف الصّدر فى شىء من ذلك ، لأنّ ما بقى بعد حذفه صالح لأن يكون صلح ، فلا دليل حينئذ على حذفه (٦).

والضمير فى قوله : «وأبوا» عائد على العرب ، والاختزال : «القطع» (٧).

ص : ١٥٩

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ١٤٤.

٢- ونحوها. وتبعهم ابن مالك إلا- أنه جعله قليلا- ، والبصريون جعلوا ذلك نادرا. انظر الهمع : ١ / ٣١١ - ٣١٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٢٩٦ ، شرح الرضى : ٢ / ٤٣ ، معانى الفراء : ١ / ٢٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٤ ، شرح الأشموني : ١ / ١٦٨ ، شرح المرادى : ١ / ٢٤٦ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٨٠ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٥٣٣.

٣- فى الأصل : كانا صالحان. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٩.

٤- فى الأصل : وظرفا. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٩.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٩.

٦- أما إذا كان الباقي غير صالح للوصل بأن كان مفردا أو خاليا عن العائد ، نحو (أَيْهَمُ أَشَدُّ) و «هو الذى فى السماء له» جاز ، وذلك للعلم فى المحذوف. وقد ذكر غير الناظم لحذف العائد الذى هو مبتدأ شروطا آخر : أحدها : ألا يكون معطوفا نحو «جاء الذى زيد وهو فاضلان». الثانى : ألا يكون معطوفا عليه نحو «جاء الذى هو وزيد قائمان». نقل اشتراط هذا الشرط عن البصريين ، لكن الفراء وابن السراج أجازا فى هذا المثال حذفه. الثالث : ألا يكون بعد «لولا» نحو «جاء الذى لو لا هو لأكرمتك». انظر شرح المرادى : ١ / ٢٤٧ - ٢٤٨ ، شرح الأشموني : ١ / ١٦٩ ، الأصول لابن السراج : ٢ / ٣٣٩ ، الهمع : ١ / ٣١١.

٧- وعبر به عن الحذف. والاختزال الحذف أيضا. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٩ ، اللسان : ٢ / ١١٥١ - ١١٥٢ (خزل) ، شرح الأشموني : ١ / ١٦٩ ، بهجه المرضيه : ٣٥.



ثم قال رحمه الله تعالى :

...

والحذف عندهم كثير منجلى

فى عائد متّصل إن انتصب

بفعل أو وصف كمن نرجو يهب

يعنى : أنّ الضّمير العائد من الصّيله إلى الموصول ، إذا كان منصوباً متّصلاً بالفعل أو بالوصف ، غير صلة الألف واللام - يجوز حذفه بكثرة ، ومثّل المنصوب بالفعل بقوله : «كمن نرجو يهب».

ف- «من» مبتدأ ، وهو موصول بمعنى / : الذى ، و «نرجو» صلته (١) ، و «يهب» خبر عنه ، والضّمير العائد من الصّيله إلى الموصول محذوف تقديره : من نرجوه .

لكن يشترط فى الفعل أن يكون تاماً ، فلا يحذف فى نحو «جاء الذى كانه زيد» على الأصحّ (٢).

ومثال حذفه من الوصف قول الشاعر :

٢٥ - ما الله موليك فضل فاحمدنه به\*\*\*... (٣)

ف- «ما» موصول اسمى فى موضع رفع على الابتداء ، و «فضل» خبره ، و «الله موليك» صلة «ما» ، والعائد محذوف منصوب بالوصف ، والتقدير : الذى الله موليكه (٤) فضل .

ص : ١٦٠

١- فى الأصل : صله . انظر شرح المكودى : ١ / ٦٩ .

٢- وأجاز أبو حيان - كما فى الهمع - والسيوطى فى البهجة : جواز حذفه إن كان متصلاً منصوباً بفعل ناقص ، نحو «جاء الذى كتته زيد» . واشترط أبو حيان فى الارتشاف كون الفعل تاماً . انظر الهمع : ١ / ٣٠٩ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٥٣٥ ، البهجة المرضيه : ٣٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٥ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٨١ ، شرح دحلان : ٣٦ ، شرح المرادى : ١ / ٢٥٢ ، شرح الأشموني : ١ / ١٦٩ .

٣- صدر بيت من البسيط ، نسب فى شواهد الجرجاوى لابن الفتح ، ولم أعرف اسمه ، وعجزه : فما لدى غيره نفع ولا ضرر موليك : أى معطيك . والشاهد فيه «موليك» حيث حذف منه العائد المنصوب بالوصف . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٥ ، شرح الأشموني : ١ / ١٧٠ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٤٤٧ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٢٩٠ ، الهمع : ١ / ٨٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٨١ ، شواهد الجرجاوى : ٢٥ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٦٩ ، شرح المرادى : ١ / ٢٤٨ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١

٢٢٩ / ، أوضح المسالك : ٣٣ ، المطالع السعيده : ١٦٧ .

٤- في الأصل : موليڪ . انظر التصريح : ١ / ١٤٥ .

إلا أنّ حذفه مع الفعل أكثر من حذفه مع الوصف (١)، ولم يتبّه النّيازم على ذلك لكن تقديم الفعل على الوصف يرشد إليه (٢).

واحترز بقوله: «متّصل» من المنفصل، نحو «جاء الذي إياه ضربت»، فلا يجوز حذفه، وبقوله: «إن انتصب بفعل أو وصف» من المنتصب بالحرف، نحو «جاء الذي إنّه قائم»، فلا يجوز حذفه أيضا.

ثمّ قال رحمه الله تعالى:

كذاك حذف ما بوصف خفضا

كأنت قاض بعد أمر من قضى

يعنى: أنّ حذف الضمير العائد من الصّله إلى الموصول إذا كان مخفوضا بالوصف مثل الضمير المنصوب في جواز حذفه بكثرة (٣)، فالإشارة بقوله: «كذاك» إلى حذف الضمير المنصوب المتقدّم ذكره.

ثمّ مثل بقوله: «كأنت قاض»، وأشار (به) (٤) إلى قوله عزوجل: (فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ) [طه: ٧٢]، أى: ما أنت قاضيه، فحذف العائد / على «ما».

لكن يشترط في هذا الوصف أن يكون غير ماض خلافا للكسائي (٥)،

ص: ١٦١

١- قال الشيخ خالد في التصريح (١ / ١٤٦): «وحذف منصوب الفعل كثير، لأن الأصل في العمل للفعل فكثير تصرفهم في معموله بالحذف، وحذف منصوب الوصف قليل جدا بل قال الفارسي لا يكاد يسمع من العرب، وقال ابن السراج: أجازوه على قبح، وقال المبرد: ردىء جدا». وانظر ارتشاف الضرب: ١ / ٥٣٥، شرح ابن الناظم: ٩٦ - ٩٧.

٢- انظر شرح المكودي: ١ / ٦٩، وفي الأشموني (١ / ١٧١): «ولعله إنما لم ينبه عليه للعلم بأصاله الفعل في ذلك وفرعيه الوصف فيه مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف».

٣- وفي الهمع (١ / ٣١٠): «وزعم ابن عصفور: أن حذفه ضعيف جدا. ورده أبو حيان بوروده في القرآن وبأنه منصوب في المعنى». وانظر شرح ابن عصفور: ١ / ١٨٤، ارتشاف الضرب: ١ / ٥٣٥.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١ / ٧٠.

٥- فإنه أجاز حذف العائد المجرور بإضافه وصف ماض غير عامل، أو بإضافه غير وصف، محتجا بقول الشاعر: أعوذ بالله وآياته من باب من يغلق من خارج والتقدير: من باب من يغلق بابيه، فحذف الضمير المجرور بغير وصف، وحذف معه المضاف إليه. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ١٤٦، الهمع: ١ / ٣١٠، الدرر اللوامع: ١ / ٦٨، ارتشاف الضرب: ١ / ٥٣٥.

فلا يجوز «جاء الذى أنا أمس ضارب» ، أى : ضاربه ، بل يتعين ذكره (١).

واحترز بقوله : «ما بوصف» من الضمير المجرور بغير وصف ، فإنه لا يجوز حذفه نحو «جاء الذى أبوه ذاهب».

ثم قال رحمه الله تعالى :

كذا الذى جرّ بما الموصول جر

كمزّ بالذى مررت فهو بر

يعنى : أن حذف الضمير العائد إلى الموصول إذا كان مجرورا بحرف الجرّ يكثر ، لكن بشروط :

الأوّل : أن يكون الموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف الذى جرّ به الضمير لفظا ومعنى ، أو معنى فقط ، ولذا شدّ قول حاتم الطائي (٢) :

٣-...\*\*\*وأىّ الدهر ذو لم يحسدونى (٣)

ف- «أىّ» : استفهامية ، مبتدأ ، و «ذو» خبره ، وهى موصولة ، وجمله «لم يحسدونى» صلتها ، والعائد محذوف أى : فيه ، مع انتفاء خفض الموصول ب- «فى»..

ص: ١٦٢

١- وذلك لأن المضاف وصف ماض ، وهو لا يعمل على الأصح ، وإذا كان لا يعمل فلا يجوز حذف العائد المجرور بإضافته إليه ، وذلك لأن الحذف إنما هو الكون المجرور منصوبا محلا ، وهو فيما ذكر غير منصوب محلا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٧ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٨٢ ، الهمع : ١ / ٣١٠ ، حاشية الصبان : ١ / ١٧٢ ، شرح المرادى : ١ / ٢٥٤.

٢- هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشر الطائي ، أبو عدى ، وأبو سفان ، شاعر فارس جواد جاهلى ، يضرب به المثل بجوده ، من أهل نجد ، زار الشام فتزوج ماويه بنت حجر الغسانيه ، ومات فى عوارض (جبل فى بلاد طىء) سنة ٤٦ ق. ه ، له ديوان شعر ضاع معظمه. انظر ترجمته فى الأعلام : ٢ / ١٥١ ، نزهة الجليس : ١ / ٢٨٤ ، الخزانة : ٣ / ١٢٧ ، شواهد المغنى : ١ / ٢٠٨ ، معجم المؤلفين : ٣ / ١٧٣.

٣- عجز بيت من الوافر لحاتم (وليس فى ديوانه) ، وصدره : ومن حسد يجور على قومى الحسد : تمنى زوال نعمه المحسود ، والجور : الظلم ، و «ذو» بمعنى «الذى» ، وهى «ذو» الطائيه. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٧ ، شرح الأشموني : ١ / ١٧٤ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٤٥١ ، شرح المرادى : ١ / ٢٥٦ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٣١ ، تفسير البحر المحيط : ٤ / ٤٤٧ ، أوضح المسالك : ٣٣.

الثاني : أن يكون العامل في المجرورين متفقا لفظا ومعنى ، ولذا شدّ قوله :

١- ...\*\* وهو على من صبّه الله علقم (١)

فالعائد محذوف ، أى : عليه ، مع اختلاف المتعلّق ، وهما : «صبّ ، وعلقم».

الثالث : أن يكون العائد المجرور غير محصور ، فلا يحذف من نحو «مررت بالذى ما مررت إلّا به».

الرابع : ألّا (٢) يكون العائد المجرور نائبا عن الفاعل ، فلا يحذف من نحو «مررت بالذى مرّ به».

الخامس : أن يكون العائد المجرور / متعينا للزبط ، فلا يحذف من نحو «مررت بالذى مررت به فى داره».

السادس : ألّا يكون العائد المجرور حذفه ملبسا ، فلا يحذف من نحو «رغبت فيما رغبت فيه» لأنّه لا يعلم أنّ أصله : فيه ، أو عنه.

وقد تبه على الشّرط الأوّل بقوله :

كذا الذى جرّ بما الموصول جر

و (٣) على (الثانى والثالث) (٤) بالمثل ، وهو قوله :

...

كمّر بالذى ... البيت

ص: ١٦٣

١- من الطويل ، يقال : إنه لرجل من همدان ، وصدّره : وإنّ لسانى شهده يشتنى بها شهده : بضم الشين ، العسل المشمع. قوله : «علقم» - بفتح العين - وهو الحنظل. يعنى : إن لسانى مثل العسل إذا تكلمت فى حق من أحبه ، ولكنه مثل الحنظل على من أبغضه ، لأننى أقدح فيه بالكلام. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف ، وفيه شدوذ من وجه آخر وهو اختلاف متعلق الحرفين فإن «على» الظاهر يتعلّق بقوله «علقم» - كما ذكر - ، و «على» المقدر يتعلّق بقوله : «صبه». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٨ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٤٥١ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ٩٦ ، الخزانة : ٤ / ٢٦٦ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٧٩٧ ، الهمع (رقم) : ١٥٠ ، ١٧٣١ ، الدرر اللوامع : ١ / ٣٧ ، ٢ / ٢١٦ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٧٤ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٤٦ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٣٢ ، شواهد المغنى : ٢ / ٨٤٣ ، تفسير البحر المحيط : ٤ / ٤٤٦ ، شرح ابن الناظم : ٩٨ ، الجامع الصغير : ٣٥.

٢- فى الأصل : أن. راجع التصريح : ١١ / ١٤٨.

٣- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودى : ١ / ٧٠.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٧٠.

ثم قال رحمه الله تعالى : أل حرف تعريف أو اللام فقط

فمنط عزفت قل فيه النمط

هذا هو النوع الخامس من المعارف ، والمراد بأداه التعريف : الألف واللام ، وهى على أربعة أقسام : للتعريف ، وزائده ، و (١) للمح الصفه ، وللغلبه .

وقد أشار إلى الأول بقوله : «أل حرف تعريف» ، واختلف فى آله التعريف :

ف قيل : «أل» ، وهمزتها همزه قطع ، وحذفت فى الوصل لكثرة الاستعمال وهو مذهب الخليل (٢) .

وقيل : «أل» ، إلّا أنّ همزتها همزه وصل .

وقيل : اللام وحدها للتعريف ، فاجتلبت همزه الوصل للابتداء بالسّاكن .

وهذان القولان عن سيبويه (٣) .

ص : ١٦٤

١- فى الأصل : الواو . ساقط . انظر شرح المكودى : ١ / ٧٠ .

٢- قال ابن مالك فى شرح التسهيل ( ١ / ٢٨٥ ) : «على أن الصحيح عندى قول الخليل لسلامته من وجوه كثيره مخالفه للأصل وموجه لعدم النظائر : أحدها : تصدير الزيادة فيما لا أهليه فيه للزيادة وهو الحرف . الثانى : وضع كلمه مستحقه للتصدير على حرف واحد ساكن ، ولا نظير لذلك . الثالث : افتتاح حرف بهمزه وصل ، ولا نظير لذلك أيضا . الرابع : لزوم فتح همزه وصل بلا سبب ، ولا نظير لذلك أيضا» . انتهى . وانظر الكتاب : ٢ / ٦٣ ، ٦٤ ، ٢٧٣ ، شرح المكودى : ١ / ٧٠ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٨ ، المقتضب : ١ / ٢٢١ ، شرح الرضى : ٢ / ١٣١ ، شرح دحلان : ٣٧ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٣١٩ ، المفصل : ٣٢٦ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٥٣٩ ، الهمع : ١ / ٢٧٢ ، جواهر الأدب : ٣٧٩ ، شرح التسهيل : ١ / ٢٨٤ ، التسهيل : ٤٢ ، البهجه المرضيه : ٣٧ . وقد نقل ابن عصفور هذا القول عن ابن كيسان . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٨ .

٣- فعلى القول الأول يكون مذهب سيبويه كمذهب الخليل فى كون حرف التعريف «أل» إلّا أن الخلاف بينهما فى الهمزه ، فعند الخليل همزه قطع ، وعند سيبويه همزه وصل . قال سيبويه فى الكتاب ( ٢ / ٣٠٨ ) : «وأل» تعرف الاسم فى قولك : «القوم والرجل» . وقال فى ( ٢ / ٦٣ ) : «وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد كـ «قد» وأن ليست واحده منهما منفصله من الأخرى كإفصال ألف الاستفهام فى قوله : «أأريد» ، ولكن الألف كألف «أيم» فى «أيم الله» وهى موصوله ، كما أن ألف «أيم» موصوله» . وانظر القول الأول من قولى سيبويه فى التسهيل : ٤٢ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٨٤ ، شرح دحلان :

٣٧ ، أوضح المسالك : ٣٣ ، البهجه المرضيه : ٣٧ ، جواهر الأدب : ٣٧٩ ، شرح المكودي : ١ / ٧٠ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٨ . أما القول الثاني من قولي سيبويه فظاهر كلامه المتقدم يدل على أن هذا القول ليس له ، وقد نسب في شرح الأشموني : ١ / ١٧٧ لبعض النحاه ، ونسب في اللسان (لوم) لابن السكيت ، وفي التصريح : ١ / ١٤٨ ، «ونقله بعضهم عن الأخفش» وممن نسب هذا القول لسيبويه الزمخشري في مفصله : ٣٢٦ ، وابن يعيش في شرحه : ٩ / ١٧ ، والعصام في شرح الفريد : ٤٩٧ ، وابن مالك في شرح الكافيه : ١ / ٣١٩ ، والمرتضى في التاج : ٢ / ٥٣٨ ، والرضى في شرحه : ٢ / ١٣٠ ، والسيوطى في الهمع : ١ / ٢٧٢ ، ودحلان في شرحه : ٣٨ ، وفيه : نسبه هذا القول لسيبويه وبعض المتأخرين ، وقال : «ونقل عن سيبويه قول آخر موافق لقول الخليل». وانظر البهجه المرضيه : ٣٨ ، شرح المكودي : ١ / ٧١ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٨ .

فقوله : «أل حرف تعريف» يفهم منه الأول والثاني ، أى : هى حرف تعريف بجملتها مع كون الهمزة أصليته أو زائده.

وقوله : «أو اللام فقط» هذا هو القول الثالث.

وأسقط مذهبا رابعا ، وهو أنّ المعرّف : الهمزة وحدها ، واللام زائده للفرق / بينها (١) وبين همزه الاستفهام ، وهو قول المبرّد (٢). وقوله :

فمط عرّفت قل فيه التّمت

أى : إذا أردت تعريف «نمط» (٣) أدخلت عليه «أل» فقلت : «التّمت» ،

ص : ١٦٥

- 
- ١- فى الأصل : بينهما. انظر التصريح : ١ / ١٤٨.
  - ٢- قال السيوطى فى الأشباه والنظائر (٣ / ٥٦) : «ذكر المبرّد فى كتابه المسمى بالشافى : «أنّ حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها ، وضم إليها اللام لثلاثه يشتهب التعريف بالاستفهام». انتهى. وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٨ ، شرح الرضى : ٢ / ١٢٢ - ١٢٣ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٧٦ - ١٧٧ ، شرح دحلان : ٣٧. وفى المقتضب قال المبرّد (١ / ٨٣) : «ومن ألفات الوصل : الألف التى تلحق اللام للتعريف». وعلى هذا يكون مذهبه أقرب ما يكون إلى مذهب سيويه المتقدم ، حيث جعل الألف للوصل.
  - ٣- فى الأصل : بنمط. انظر شرح المكودى : ١ / ٧١.



والتَّمَط : قال الجوهرى : ضرب من البسط (١) ، وقيل : جماعه من الناس أمرهم واحد (٢) ، وقيل : الطريق (٣).

قال الزَّجَّاج (٤) فى حواشيه على ديوان الأديب : «وحمير يقلبون اللام ميمًا إذا كانت مظهره ، كالحديث المروى ، إلما أنَّ المحدّثين أبدلوا فى «الصَّوم ، والسَّفر» ، وإتّما الإبدال فى «البرّ» فقط ، وربّما وقع فى أشعارهم قلب اللام المدغمه :

٥-...\*\*\*يرمى ورائى بأمسهم وأمسلمه»(٥)

انتهى (٤).

ص: ١٦٦

١- فى الأصل : البط. انظر الصحاح : ٣ / ١١٦٥ (نمط) ، اللسان : ٦ / ٤٥٤٩ (نمط).

٢- انظر الصحاح : ٣ / ١١٦٥ (نمط) ، اللسان : ٦ / ٤٥٤٩ (نمط).

٣- انظر اللسان : ٦ / ٤٥٤٩ (نمط) ، شرح المكودى : ١ / ٧١.

٤- فى الأصل : الزجاجى. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٩ ، إرشاد الطالب النبيل (٨٠ / أ).

٥- من المنسرح ، لبجير بن عنمه الطائى الجاهلى ، وصدّره : ذاك خليلى وذو يعاتبنى ويروى : «يواصلنى» بدل «يعاتبنى». والخليل : الصاحب. «ذو يعاتبنى» أى : الذى يعاتبنى ، والمعاتبه : مخاطبه الإِدلال ، والاسم العتاب ، قال الشاعر : ويبقى الودّ ما بقى العتاب «بأمسهم» أى : بالسهم. «وأمسلمه» أى : والسلمه ، والسلمه - بكسر اللام - واحده السّلام ، وهى الحجاره. والمعنى : هذا الرجل يعاتبنى ، ويسلك طريق بقاء الود ، يدافع عنه مره بالسهم ومره بالسّلام. قال العينى : «وركب ابن الناظم وأبوه أيضا صدر البيت على عجز بيت آخر ، فإن الروايه فيه : وإنّ مولاي ذو يعيّرنى لا إحنه بيننا ولا جرمه ينصرنى منك غير معتذر يرمى ورائى بأمسهم وأمسلمه انتهى. ويروى أولهما : «يعاتبنى» بدل «يعيرنى» ، و «عنده» بدل «بيننا» ، وقال البغدادى عن روايته ب- «يعيرنى» : «وهو غير مناسب». والمولى : ابن العم ، والناصر ، والحليف ، والمعتمق ، والعتيق ، قال البغدادى : «والظاهر أن المراد أحد الثلاثة الأول». الإحنه : الضغينه والحقد. الجرمه : الجرم والذنب. وراء : من الأضداد ، بمعنى : قدام وخلف ، ويحتمل المعنيين هنا. والشاهد فى قوله : «بأمسهم وأمسلمه» حيث أتى بالميم مكان لام التعريف على لغه حمير ، ويروى : «بالسهم والسلمه» ، وعليه فلا شاهد فيه هنا. انظر شرح ابن يعيش : ٩ / ١٧ ، ٢٠ ، شواهد الشافيه : ٤٥١ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٤٦٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ١٦٥ ، شرح ابن الناظم : ٨٨ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٦٨ ، أبيات المغنى : ١ / ٢٨٧ ، شواهد المغنى : ١ / ١٥٩ ، الهمع (رقم) : ٢٢٠ ، الصحاح واللسان (سلم) ، الدرر اللوامع : ١ / ٥٣ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٥٧ ، الجنى الدانى : ١٤٠ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٩ ، إرشاد الطالب النبيل : (٨٠ / ب).

٦- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٩ ، إرشاد الطالب النبيل : (٨٠ / أ).

وأراد بالحديث المروى قوله عليه السلام: «ليس من البرِّ الصَّيام في السَّفَر» (١) أخرجه أحمد (٢) في مسنده ، وغيره.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وقد تزداد لازما كالللات

والآن والَّذين ثم اللات

ولاضطرار كبنات الأوبر (٣)

كذا وطبت النَّفس يا قيس السرى

أشار بهذا إلى القسم الثَّاني ، وهي الزائده ، وذكر أنَّ زيادتها على قسمين :

(الأوَّل : زائده) (٤) لازمه ، وذكر من ذلك أربعة مواضع :

- اللَّات : وهو اسم صنم لثقيف بالطائف (٥) ، وعن مجاهد (٦) : كان

ص: ١٦٧

١- الحديث في مسند أحمد : ٣ / ٣١٩ ، سنن النسائي : ٤ / ١٧٦ ، ١٧٧ ، فتح الباري : ٤ / ١٨٤ ، سنن الدارمي : ١ / ٣٤٢ ، شرح السنه للبغوي : ٦ / ٣٠٨ ، سنن ابن ماجه رقم : ١٦٦٤ ، ١٦٦٥ ، سنن الترمذي : رقم : ٧١٠ ، مجمع الزوائد : ٣ / ١٦٤ ، تلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني : ٢ / ٥٠ ، ٢٠٤ ، كنز العمال رقم : ٢٣٨٤٣ ، ٢٣٨٤٥ ، وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٩ . وروى : «ليس من امبر امصيام في امسفر» في مسند أحمد : ٥ / ٤٢٤ ، مجمع الزوائد : ٣ / ١٦٤ ، وأكثر ما اطلعت عليه من كتب النحو مروى فيها بهذه الروايه. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ١٦٤ ، الهمع : ١ / ٢٧٣ ، الإيضاح لابن الحاجب : ٢ / ٤٠٦ ، الجنى الدانى : ١٤٠ ، سر الصناعه : ١ / ٤٢٣ ، المقرب : ٢ / ١٧٨ ، الإرشاد للكيشي : ٦ ، مغنى اللبيب : ٧١ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ٢٠ ، قطر الندى : ١٥٨ ، شرح الرضى : ٢ / ١٣١ .

٢- هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله حيان بن عبد الله الشيباني الوائلي المروزي البغدادي ، أبو عبد الله ، إمام المذهب الحنبلي وأحد الأئمه الأربعة المشهورين ، ولد في بغداد سنة ١٦٤ ، وتوفى فيها سنة ٢٤١ هـ ، له من الكتب : المسند (يحوى على نيف وأربعين ألف حديث) ، الناسخ والمنسوخ ، كتاب الزهد ، وغيرها .

٣- فى الأصل : الأبر. انظر الألفيه : ٢٩ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المكودى : ١ / ٧١ .

٥- قال الكلبي فى كتاب الأصنام (١٦) : «واللائت بالطائف وهى أحدث من مناه ، فكانت صخره مربعه ، وكان يهودى يلت عندها السوق». وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٠ ، تفسير القرطبي : ١٧ / ٩٩ ، معانى الفراء : ٣ / ٩٨ ، تفسير البغوي : ٤ /

٦- هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي ، مولى بني مخزوم ، تابعي ، مفسر ، من أهل مكة ، شيخ القراء والمفسرين ، ولد سنة ٢١ هـ ، وأخذ التفسير عن ابن عباس وتنقل في الأسفار واستقر بالكوفة ، وتوفي سنة ١٠٤ هـ (وقيل : ١٠٠ هـ ، وقيل : ١٠٢ هـ) وقيل إنه مات وهو ساجد. انظر ترجمته في طبقات الفقهاء : ٤٥ ، طبقات القراء : ٢ / ٤١ ، صفه الصفوه : ٢ / ١١٧ ، ميزان الاعتدال : ٣ / ٩ ، الأعلام : ٥ / ٢٨٧ ، حليه الأولياء : ٣ / ٢٧٩.

رجلا (١) يَلْتِ السُّوقِ بِالطَّائِفِ ، وكانوا يعكفون على قبره ، فجعلوه وثنا (٢) ، وكانت / تاؤه مشدّده فخفّفت ، ف- «أل» فيه زائده لازمه ، لأنّه علم.

- والآذن : علم على الزّمان الحاضر ، و «أل» فيه زائده لانزمه ، لم يستعمل في كلام العرب مجرّدا منها ، وهو (٣) مبنّى لتضمّنه معنى «أل» التي تعرّف بها. قال المكوذى : وهذا من الغريب لكونهم جعلوه مضمّنا معنى «أل» ، وجعلوا «أل» الموجوده فيه زائده (٤). انتهى. وهو قول الفارسيّ (٥).

وقيل : بنى لتضمّنه معنى حرف الإشاره الّذى كان (٦) يستحقّ الوضع. قاله ابن مالك (٧).

ص: ١٦٨

- ١- فى الأصل : كا رجل. انظر التصريح : ١ / ١٥٠.
- ٢- قال البغوى فى تفسيره : وقرأ ابن عباس ومجاهد وأبو صالح : «اللّات» - بتشديد التاء وقالوا : كان رجلا يَلْتِ السُّوقِ لِلْحَاجِ ، فلما مات عكفوا على قبره يعبدونه ، وقال مجاهد : كان فى رأس جبل له غنيمه يسألاً منها السمن ويأخذ منها الأقط ، ويجمع رسلها ، ثم يتخذ منها حيسا. وقال الكلبي : كان رجلا من ثقيف يقال له : صرمه بن غنم ، وكان يسألاً السمن فيضعها على صخره ثم تأتيه العرب فتلت به أسوقتهم ، فلما مات الرجل حولتها ثقيف إلى منازلها فعبدتها فعمدت الطائف على موضع اللات. انظر تفسير البغوى : ٤ / ٢٤٩ ، تفسير الخازن : ٦ / ٢٦٢ ، كتاب الأصنام للكلبي : ١٦ ، تفسير القرطبي : ١٧ / ٩٩ - ١٠٠ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٠ ، معانى الفراء : ٣ / ٩٧ - ٩٨.
- ٣- فى الأصل : وهى. انظر شرح المكوذى : ١ / ٧١.
- ٤- زائده لازمه. انظر شرح المكوذى : ١ / ٧٢ ، وانظر شرح دحلان : ٣٧ ، البهجه المرضيه : ٣٧.
- ٥- فاللام المضمّنه عنده غير الموجوده ، أما الموجوده فزائده ، إذ شرط اللام المعرفه أن تدخل على النكرات فتعرفها ، ولم يسمع «الآذن» مجردا عنها ، وتابعه ابن الحاجب فى الإيضاح ، وفى ابن يعيش (٤ / ١٠٤) : نسب هذا القول إلى جماعه ممن ينتمون إلى التحقيق والحدق بهذه الصناعه. وضعفه ابن مالك بأن تضمن اسم معنى حرف اختصارا ينافى زياده ما لا يعتد به ، هذا مع كون المزيد غير المضمن معناه فكيف إذا كان إياه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٥١ ، الإنصاف : ٢ / ٥٢٣ ، اللسان (أين) ، شرح الرضى : ٢ / ١٢٦ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٥١٥ ، الهمع : ٣ / ١٨٥ ، شرح دحلان : ٣٧ ، البهجه المرضيه : ٣٧ ، جواهر الأدب : ٣٨٦.
- ٦- فى الأصل : كانا. انظر التصريح : ١ / ١٥١.
- ٧- فى التسهيل (٩٥) ، وهو قول الزّجاج ، ونسب للبصريين فى الإنصاف ، ومعناه هذا الوقت. ورد : بأن تضمين معنى الإشاره بمنزله اسم الإشاره ، وهو لا تدخله «أل». وانظر الإنصاف : ٢ / ٥٢١ ، الهمع : ٢ / ١٨٥ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ١٠٣ ، شرح الرضى : ٢ / ١٢٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٥١ ، شرح الأشموني : ١ / ١٨١ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٢٢٠ ، شرح دحلان : ٣٧ ، جواهر الأدب : ٣٨٥.

-والذنين : من الموصولات ، و «أل» فيه زائده لازمه ، لأنّ تعريفه بالصّله.

وقيل : «أل» فيه للتعريف ، وهو مذهب الفراء (١).

-واللاتى : جمع «التي» ، وهى مثل «الذنين» فى أنّ «أل» فيه زائده لازمه ، وتعريفه بالصّله.

الثانى : زائده لضروره الشّعر ، وذكر (من) (٢) ذلك لفظين :

الأول : بنات الأوبر ، وأشار بذلك إلى قول الشّاعر :

٢٢ - ...\*\*ولقد نهيتك عن بنات الأوبر(٣)

أراد : بنات أوبر ، وهو علم على نوع من الكمأه ، وهو كمأه صغار مزغبه رديئه الطّعم ، وهى أوّل الكمأه (٤).

وقيل : مثل الكمأه ، وليست كمأه (٥).

ص : ١٦٩

١- انظر شرح المكودى : ١ / ٧٢ ، الأزهيه : ٢٩١ ، وانظر شرح الرضى : ٢ / ٣٩ - ٤٠ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١ / ٧٢ .

٣- من الكامل ، لم يعرف له قائل ، وصدوره : ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا جنيتك : أى : جنيت لك . عساقلا : جمع عسقول وعسقل وعسقوله ، وهو ضرب من الكمأه بيض . وقيل : هى الكمأه التى بين البياض والحمرة ، وقيل : هى أكبر من الفقع وأشدّ بياضا واسترخاء . والشاهد فى قوله : «الأوبر» حيث أدخل «أل» عليه ضروره ، ووجه احتياج الشاعر إلى «أل» أنّ الرأء فى جميع قوافى القصيده مكسوره ، ولو حذف «أل» من الأوبر لفتحت راؤه لأنه ممنوع من الصرف للعلميه والوزن ، فإن جزء العلم علم على الأصح فتختل القافيه . وقال المبرد : إنه ليس بعلم بل هو نكره ، فالألف واللام عنده غير زائده بل معرفه فحينئذ لا شاهد فيه . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٥١ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٤٩٨ ، المقتضب : ٤ / ٤٨ ، الخصائص : ٣ / ٥٨ ، المنصف : ٣ / ١٣٤ ، المحتسب : ٢ / ٢٢٤ ، الإنصاف : ٣١٩ ، ٧٢٦ ، شرح ابن يعيش : ٥ / ٧١ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٧٥ ، ٤٠٢ ، شرح الأشموني : ١ / ١٧٢ ، أبيات المغنى : ١ / ٣٠٠ ، ٣٢٨ / ٤ ، اللسان : (وبر ، عسقل) ، شرح ابن عقيل : ١ / ٨٦ ، شواهد الجرجاوى : ٢٧ ، المكودى مع ابن حمدون : ٧٢ ، شواهد العدوى : ٢٧ ، مجالس ثعلب : ٢ / ٥٥٦ ، شرح ابن الناظم : ١٠١ ، شرح المرادى : ١ / ٢٦٣ ، شواهد المغنى : ١ / ١٦٦ ، البهجه المرضيه : ٣٨ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٣٩ ، كاشف الخصاصه : ٤٨ ، شرح الكافيه لابن مالک : ١ / ٣٢٥ ، شرح التسهيل لابن مالک : ١ / ٢٩١ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٨٦ ، فتح رب البريه : ١ / ١٥٤ .

٤- انظر اللسان : ٦ / ٤٧٥٢ (وبر) ، شرح ابن الناظم : ١٠١ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٥١ ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ٧٢ .

٥- انظر اللسان : ٦ / ٤٧٥٢ (وبر) ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٥١ ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ٧٢ .

والثاني: طببت النفس، وأشار بذلك إلى قول رشيد الإشكري (١):

٢-...\*\*\*... وطبت النفس يا قيس عن عمرو (٢)

أراد: وطبت نفسا، فأدخل «أل» على التمييز ضروره، لأن التمييز لا يكون إلا نكرة عند البصريين (٣)

وتَمَّ البيت ب- «السرى»، وهو الشريف (٤).

ثم قال رحمه الله تعالى:

ص: ١٧٠

١- ذكر هذا الشاعر في بعض المراجع باسم «رشيد»، وفي بعضها الآخر باسم «راشد»، ولعل هذا الأخير هو الصواب والأول تحريف، حيث أن كل من ترجم له ذكره باسم راشد. وهو راشد بن شهاب بن عبده بن عصم بن عامر بن يشكر بن بكر بن وائل، شاعر جاهلي، كان سيد قبيلته، عاش في أواخر القرن السادس الميلادي، وأوائل القرن الأول الهجري السابع الميلادي. انظر ترجمته في تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين (المجلد الثاني، الجزء الثاني): ٩٣، جمهره النسب للكلبى: ٥٦٢، الأعلام: ٣ / ١٢، هامش المفضليات: ٣٠٧.

٢- من الطويل لراشد (أو رشيد) الإشكري من قصيده له يخاطب بها قيس بن مسعود بن قيس ابن خالد الإشكري، وتماهه: رأيتك لَمَّا أن عرفت وجوهنا صدت وطبت النفس يا قيس عن عمرو وىروى: رأيتك لَمَّا أن عرفت جلادنا رضيت وطبت النفس يا بكر عن عمرو أراد بالوجه الأنفس والذوات من قبيل إطلاق اسم جزء الشىء على كله، ويجوز أن يكون المراد من الوجوه: الأعيان منهم. صدت: أعرضت. طببت: رضيت. والمعنى: أبصرتك يا قيس حين عرفت أعياننا أعرضت عنا وطابت نفسك من قبلنا عن عمرو صديقك الذى قتلناه، أى: تسليت عن قتله. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف. انظر المفضليات: ٣١٠، التصريح على التوضيح: ١ / ١٥١، ٣٩٤، الشواهد الكبرى: ١ / ٥٠٢، ٣ / ٢٢٥، الهمع (رقم): ٢٢٣، الدرر اللوامع: ١ / ٥٣، ٢٠٩، شرح الأشمونى: ١ / ١٨٢، شرح ابن عقيل: ١ / ٨٦، شواهد الجرجاوى: ٢٧، البهجة المرضيه: ٣٨، ٩٣، توجيه اللمع: ٣٨٤، شواهد العدوى: ٢٧، المكودى مع ابن حمدون: ١ / ٧٢، شرح ابن الناظم: ١٠٢، شرح المرادى: ١ / ٢٦٤، كاشف الخصاصه: ٤٨، جواهر الأدب: ٣٩٩، شرح الكافية لابن مالك: ١ / ٣٢٤، شرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٢٩٢، الجامع الصغير: ٤٠، شرح قصيده بانه سعاد لابن هشام: ٢٧٣، فتح رب البريه: ١ / ١٥٥، ٢ / ١٨٩.

٣- وذهب الكوفيون وابن الطراوه إلى جواز تعريف التمييز متمسكين بنحو ذلك. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٣٩٤، الهمع: ٤ / ٧٢، شرح المرادى: ٢ / ١٧٥، شرح الرضى: ١ / ٢٢٣، شرح ابن عصفور: ٢ / ٢٨١.

٤- انظر اللسان: ٣ / ٢٠٠١ (سرا)، شرح المكودى: ١ / ٧٢.

وبعض الأعلام عليه دخلا

للمح ما قد كان عنه نقلا

كالفضل (١) والحارث

والنعمان

فذكر ذا وحذفه سَيان

أشار بهذا إلى القسم الثالث من أقسام «أل»، وهي التي للمح الصِّفه فذكر أنّ «أل» دخلت على بعض الأعلام للمح الأصل الذي كانت عليه قبل نقلها للعلميه، وذكر لذلك ثلاثه أمثله :

الأول : الفضل ، وهو منقول من المصدر ، فإنه في الأصل : «فضل يفضل فضلا» ، إذا صار ذا فضل (٢).

والثاني : الحارث ، وهو منقول من اسم الفاعل.

والثالث : النعمان - بضمّ النون - ، فإنه في الأصل اسم للدم - بتخفيف الميم - ، ومنه سمّيت (٣) شقائق النعمان ، لشبه لونها في حمرة بالدم (٤). وقوله :

فذكر ذا وحذفه سَيان

يعنى : أنه يجوز أن تأتي بهذه الأسماء التي ذكرت (٥) مقترنه ب- «أل» ومجرّده منها.

وفهم من قوله : «وبعض الأعلام» أنّ ذلك لا يكون في جميع الأعلام ، لأنّ هذا الباب سماعيّ ، فلا يجوز في «محمّد» أن يقال : (المحمّد) (٦) حال العلميه ، لأنه لم يسمع (٧) ، واللغه لا تثبت (٨) بالقياس.

وفهم من قوله : «نقلا» أنّ ذلك لا يكون في الأعلام المرتجله.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وقد يصير علما بالغلبه

مضاف أو مصحوب أل كالعقبه

ص : ١٧١

- ٢- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٢ ، اللسان : ٥ / ٣٤٢٨ (فضل).
- ٣- فى الأصل : سمعت. انظر التصريح : ١ / ١٥٢.
- ٤- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٢ ، اللسان : ٦ / ٤٤٨٤ (نعم).
- ٥- فى الأصل : ذكر. انظر شرح المكودى : ١ / ٧٣.
- ٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ١٥٢.
- ٧- فى الأصل : يستمع. انظر التصريح : ١ / ١٥٢.
- ٨- فى الأصل : ثبت. انظر التصريح : ١ / ١٥٢.



أشار بهذا إلى القسم الرابع من أقسام «أل» ، وهي التي للغلبه ، وذو الغلبه : هو كل اسم اشتهر (به) (١) بعض ما له معناه ، وهو على ضربين :

مضاف : ك- «ابن عمر» ، والمراد به : عبد الله بن عمر بن الخطاب (٢) ، و «ابن الزبير» ، والمراد به : عبد الله بن الزبير (٣).

وذو الأدهاء : ك- «العقبه» ، وهي في الأصل اسم لكل طريق صاعد في الجبل ، ثم اختص ب- «عقبه منى» (٤) التي تضاف إليها الجمره (فيقال : جمره) (٥) عقبه (٦) ، قاله الشاطبي (٧) . وقيل : عقبه أيله (٨).

وك «الأعشى» ، فإنه في الأصل لكل ما لا يبصر ليلا ، ثم غلب على «أعشى همدان» (٩) ونحوه.

ص: ١٧٢

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٧٣.

٢- هو عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي ، أبو عبد الرحمن ، صحابي جليل ، ولد سنة ١٠ ق. ه ، ونشأ في الإسلام وهاجر إلى المدينة مع أبيه ، وشهد فتح مكة ، وغزا إفريقيه مرتين ، وكف بصره في آخر حياته وتوفي سنة ٧٣ ه ، وله في كتب الحديث ٢٦٣٠ حديثا.

٣- هو عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي ، أبو بكر ، فارس قريش في زمنه ، ولد في السنه الأولى للهجرة وشهد فتح إفريقيه في زمن عثمان ، وبويح له بالخلافه سنة ٦٤ ه ، وكانت له مع الأمويين وقائع انتهت بقتله سنة ٧٣ ه ، له في كتب الحديث ٣٣ حديثا.

٤- منى : في درج الوادي الذي ينزله الحاج ويرمى فيه الجمار من الحرم ، سمي بذلك لما يمني فيه من الدماء ، أي : يراق ، وهي في داخل الحرم ، وفيه أبنيه ومنازل تسكن أيام الموسم ، فتصير كالبلده ، وتخلو بقيه أيام السنه إلا ممن يحفظها فتصير كالتقرية. انظر معجم البلدان : ٥ / ١٩٨ ، مراصد الاطلاع : ٣ / ١٣١٢.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ١٥٣.

٦- وهي الجمره الكبرى ، وهي موضع رمى الجمار بمنى ، قال الداودي : وجمره العقبه في آخر منى مما يلي مكة ، وليست العقبه التي نسبت إليها الجمره من منى. انظر معجم ما استعجم : ٢ / ٣٩٢ ، معجم البلدان : ٢ / ١٦٢.

٧- قال الشاطبي في شرح الألفيه (١ / ١٣٥ - أ) : «ومثال الثاني : العقبه ، وهو مثاله ، فإن العقبه اسم لكل طريق صاعد في الجبل ، ثم اختصت بعقبه منى التي تضاف إليها الجمره ، فيقال : جمره العقبه». وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٣.

٨- أيله : موضع ب- «رضوى» وهو جبل ينبع بين مكة والمدينه. وأيله أيضا : مدينه على ساحل بحر القلزم مما يلي الشام. انظر معجم البلدان : ١ / ٢٩٢ ، تقويم البلدان : ٨٧ ، مراصد الاطلاع : ١ / ١٣٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٣.

٩- هو عبد الرحمن بن عبد الله بن الحارث بن نظام بن جشم الهمداني ، شاعر اليمانيين بالكوفه وفارسهم في عصره ، ويعد من شعراء الدوله الأمويه ، وهو أحد الفقهاء القراء ، قاتل الحجاج بعد استيلائه على سجستان ، فوقع أسيرا فقدم إلى الحجاج فأمر بضرب عنقه سنة ٨٣ ه ، وأخباره كثيره. انظر ترجمته في الأغاني : ٥ / ١٣٨ ، المؤلف والمختلف : ١٤ ، الأعلام : ٣ / ٣١٢.

وهذا النوع معرّف قبل الغلبه بالإضافه و «أل» ، ثم غلبت عليه الشّهره ، فصار علما ، وألغى التعريف السابق.

وإنّما ذكر الناظم المضاف فى هذا الفصل ، وليس من الباب ، لاشتراكه فى الغلبه مع ذى الأداة.

وفهم من قوله : «وقد يصير علما» أنّ العلميه طرأت عليه ، وأنّ التعريف بالإضافه والأداة سابق للعلميه.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وحذف أل ذى إن تناد أو تضيف

أوجب وفى غيرهما قد تنحذف

يعنى : أنّ «أل» التى للغلبه إن نودى ما هى فيه ، أو أضيف إلى ما بعده - وجب حذفها ، فمثال المنادى : «يا أعشى» ، ومثال / المضاف : «يا أعشى (١) باهله» (٢) - بموحده - : قبيله من قيس عيلان - بعين مهمله (٣) - .

وقوله : «وفى غيرهما قد تنحذف» يعنى : أنّ «أل» المذكوره تحذف فى غير النداء والإضافه ، وفهم من قوله : «قد» (٤) قلّه ذلك ، ومن حذفها فى غيرهما قولهم : «هذا يوم مباركا فيه» ، حكاه سيبويه (٥).

ص : ١٧٣

١- فى الأصل : يا ساقطه. انظر التصريح : ١ / ١٥٤.

٢- هو عامر بن الحارث بن رباح الباهلى من همدان ، شاعر جاهلى ، يكنى أبا قحطان ، أشهر شعر له رائيه فى رثاء أخيه لأمه المنتشر بن وهب ، وأوردها البغدادي فى الخزانة. انظر ترجمته فى الأعلام : ٣ / ٢٥٠ ، الخزانة : ١ / ١٨٧ ، سمط اللاكئ : ٧٥ ، المؤلف والمختلف : ١٤.

٣- من العدنانيه ، وهم بنو سعد مناه بن مالك بن أعسر ، واسمه منبه بن سعد بن قيس عيلان ، وكانوا يقطنون باليمامة. وباهله : أم سعد مناه ، عرفوا بها ، وهى باهله بنت صعب بن سعد العشيره من مذحج. انظر معجم قبائل العرب : ١ / ٦٠ ، صبح الأعشى : ١ / ٣٤٣ ، نهايه الأرب للقلقشندى : ١٧٠.

٤- فى الأصل : وقد. انظر شرح المكودى : ١ / ٧٢.

٥- أصله : «يوم الإثنين» وهو من إضافه المسمى إلى الاسم. انظر الكتاب : ٢ / ٤٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٤ ، شرح الرضى : ٢ / ١٣٦ ، شرح المرادى : ١ / ٢٦٧ ، شرح دحلان : ٣٩ ، شرح ابن الناظم : ١٠٤ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٨٦.

ومجىء الحال منه في الفصيح يوضح فساد قول المبرّد في جعله (١) «أل» في «الاثنين» وسائر الأيام للتعريف ، فإذا زالت صارت نكرات (٢).

والصّحيح عند الجمهور : أنّ أسماء الأيام أعلام (٣) توهمت فيها الصّيفه ، فدخلت عليها «أل» ، كـ «الحارث» ، ثم غلبت ، فصارت كـ «الدّبران» (٤).

ص: ١٧٤

١- في الأصل : جملة. انظر التصريح : ١ / ١٥٤.

٢- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٤ ، شرح المرادى : ١ / ٢٧٦ ، الهمع : ١ / ٢٥٥ ، إرشاد الطالب النبيل (٨٤ / أ) ، شرح الرضى : ٢ / ١٣٦.

٣- فـ «السبت» مشتق من معنى : القطع ، و «الجمعه» من الاجتماع ، وباقيهما من الواحد والثاني والثالث والرابع والخامس. انظر الهمع : ١ / ٢٥٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٤.

٤- والدّبران : خمسه كواكب من الثور ، ويقال : إنه سنامه ، وهو من منازل القمر ، وقيل : نجم بين الثريا والجوزاء ، ولزمته اللام لأنهم أرادوا فيها معنى الصّفه ، فهو مأخوذ من «دبر» إذا تأخر بمعنى : الدابر ، والعرب تزعم أن «الدبران» يتبع الثريا خاطبا لها. انظر اللسان (دبر) ، الكتاب : ١ / ٢٦٧ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٤٢.

ثم قال (١) رحمه الله تعالى : مبتدأ زيد وعاذر خبر

إن قلت زيد عاذر من اعتذر

المبتدأ هو الاسم ، صريحا أو مؤولا ، مجرّدا عن العوامل اللفظية غير المزيده ، مخبرا عنه ، أو وصفا رافعا لمكتفى به (٢).

فالاسم الصريح نحو «الله ربنا ، ومحمد نبينا» ، والمؤول نحو (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) [البقره : ١٨٤] ، أى : وصيامكم خير لكم.

وخرج بقولنا : «مجرّدا عن العوامل اللفظية» اسم «كان» وأخواتها ، وما أشبهه ، ولمّا كان شاملا لما دخل عليه حرف زائد ، أخرجناه بقولنا / : «غير المزيده» (٣) نحو (هَيْلٌ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ) [فاطر : ٣] ، ف- «خالق» مبتدأ ، وإن كان مجرورا ب- «من» ، لأنّ وجود الحرف الزائد كلا وجود.

وخرج بقولنا : «مخبرا عنه أو وصفا» نحو «نزال» من أسماء (٤) الأفعال ،

ص : ١٧٥

١- فى الأصل : ثم قال. مكرر.

٢- وفى التعريفات : المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا إليه ، أو الصفه الواقعه بعد ألف الاستفهام أو حرف النفى رافعه لظاهر ، نحو «زيد قائم ، وأقائم الزيدان ، وما قائم الزيدان». وعرفه الناظم فى الكافيه بقوله : المبتدأ مرفوع معنى ذو خبر أو وصف استغنى بفاعل ظهر وفى شرح ابن عصفور : الابتداء هو جعل الاسم أول الكلام لفظا أو تقديرا ، معرى عن العوامل اللفظية لتخبر عنه. انظر فى ذلك شرح المكودى : ١ / ٧٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٤ ، شرح الرضى : ١ / ٨٥ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٨٨ ، التعريفات للجرجاني : ١٩٧ ، شرح المرادى : ١ / ٢٤٨ ، معجم مصطلحات النحو : ٥٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٣٣٠ ، الهمع : ٢ / ٥ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٨٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٤٠.

٣- فى الأصل : المزيد.

٤- فى الأصل : السما. انظر التصريح : ١ / ١٥٦.

فإنه لا مخبر عنه ولا وصف ، فلا يكون مبتدأ ، بناء على أن اسم الفعل لا محل له من الإعراب ، وهو الأصح (١).

وخرج بقولنا : «رافعا لمكتفى به» نحو «أقائم أبواه زيد» ، فإن المرفوع بالوصف - وهو أبواه - غير مكتفى به في حصول الفائدة ، مع قطع النظر عن «زيد» ، فيكون «زيد» مبتدأ مؤخرًا ، والوصف خبرا مقدما (٢) ، و «أبواه» فاعله.

وقد فهم من هذا الحد أن المبتدأ على قسمين : ذو خبر ، ووصف رافع لما يغنى عن الخبر ، وقد أشار إلى الأول بقوله :  
مبتدأ زيد ...

... البيت

فاكتفى عن الحد بالمثل.

ف- «زيد» من قولك : «زيد عاذر من اعتذر» مبتدأ ، و «عاذر» من المثل المذكور خبره ، و «من اعتذر» تميم للبيت.

ثم قال رحمه الله :

وأول مبتدأ والثاني

فاعل اغنى في أسار ذان

وقس وكاستفهام التفي وقد

يجوز نحو فائر أولو الرشد

أشار بهذا إلى النوع الثاني من المبتدأ ، يعني : أنك إذا قلت : «أسار ذان» ، فالأول الذي هو «سار» مبتدأ ، والثاني الذي هو «ذان» فاعل أغنى عن الخبر ، ف- «سار» اسم فاعل من «سرى» ، و «ذان» تثنية «ذا» (٣).

ص : ١٧٦

١- وهذا بناء على القول بأن أسماء الأفعال أسماء لألفاظ الأفعال أو بأنها أفعال حقيقه ، وهو قول الأخفش وطائفه واختاره ابن مالك. وعلى القول بأنها أسماء لمعاني الأفعال ، فموضعها رفع بالابتداء ، وأغنى مرفوعها عن الخبر ، وهو مذهب بعض النحويين. وعلى القول بأنها أسماء للمصادر النائبه عن الأفعال فموضعها نصب بأفعالها النائبه عنها ، لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب ، وهو قول المازني وطائفه. قال الأزهرى : والصحيح أن كلا منها اسم لفعل وأنه لا موضع لها من الإعراب. ومن ذهب إلى أن أسماء الأفعال أسماء للالفاظ النائبه عن الأفعال هم جمهور البصريين ، ومن ذهب إلى أنها أسماء لمعاني الأفعال من الحدث والزمان هو صاحب البسيط ، ونسبه لظاهر قول سيبويه والجماعه ، ومن ذهب إلى أنها أسماء للمصادر النائبه عن الأفعال هم طائفه من البصريين ، ومن ذهب إلى أنها أفعال حقيقه هم الكوفيون. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٧ ، ٢ / ١٩٥ ، شرح

- المرادى : ٧٥ / ٤ ، شرح الأشمونى : ١٩٥ / ٣ - ١٩٦ ، حاشيه الخضرى : ٨٩ / ٢ ، الهمع : ١٢١ / ٥ ، شرح الرضى : ٦٧ / ٢ ،  
شرح ابن يعيش : ٢٥ / ٤ .
- ٢- فى الأصل : فىكون زىد مبتدأ مؤخر ، والوصف خبر مقدم .
- ٣- فى الأصل : دان . انظر شرح المكودى : ٧٥ / ١ .

وإنما (لم) (١) يحتج هذا النوع من المبتدأ إلى الخبر ، لأنه بمنزلة الفعل ، واكتفى بمرفوعه.

وقوله : «وقس» أى : على هذين المثالين ، وهما : «زيد عاذر» و «أسار ذان» ، لكن قياسك على الثانى لا بد أن تراعى فيه تقدّم الاستفهام.

وقوله : «وكاستفهام النّفى» يعنى : أنّ النّفى مثل الاستفهام فى وقوع الوصف المذكور بعده.

ودخل فى الاستفهام : الاستفهام بالحرف ، كما مثله الناظم بقوله : «أسار ذان» ، والاستفهام بالاسم نحو «كيف جالس العمران».

وفى النّفى : (النّفى) (٢) بالحرف نحو قوله :

٣١ - خليلي ما واف بعهدى أنتما\*\*... (٣)

وبالفعل ، نحو «ليس قائم الزّيدان» ، وبالاسم ، نحو «غير قائم الزّيدان».

وقوله :

... وقد

يجوز (نحو) (٤) فائز أولو

الرّشد

يعنى : أنّ هذا الوصف المذكور قد يأتى غير معتمد على نفي ولا استفهام.

وفهم من قوله : «قد يجوز» قلّه ذلك ، وهو مذهب الأخفش والكوفيين (٥) ، ثمّ مثل ذلك بقوله : «فائز أولو الرّشد».

ص : ١٧٧

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٧٥.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- من الطويل ، لم أعر على قائله ، وعجزه : إذا لم تكونا لى على من أقاطع واف : اسم فاعل من وفى. أقاطع : أهجر. والشاهد

فى قوله : «واف» حيث رفع «أنتما» وقد اعتمد على النفي ، وإنما اشترط تقدم الاستفهام أو النفي على الوصف لأنه فرع فى العمل

عن الفعل ، والفرع لا يقوى قوه الأصل ، فاحتاج إلى ما يزيده قربا من الفعل ، فأتى بالاستفهام أو النفي ، لأن الغالب فيهما أن

يدخلا على الفعل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٧ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٥١٦ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٧٥ ،

مغنى اللبيب (رقم) : ٩٥٨ ، شذور الذهب : ١٨٠ ، شواهد الفيومى : ٦١ ، الهمع (رقم) : ٣١١ ، الدرر اللوامع : ١ / ٧١ ، شرح

الأشمونى : ١ / ١٩١ ، شرح ابن الناظم : ١٠٦ ، شواهد المغنى : ٢ / ٨٩٨.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفيه : ٣١.

٥- ويكون المسوغ للابتداء به مع أنه نكره - عمله في المرفوع بعده ، لاعتماده على المسند إليه ، وهو المرفوع ، كما قال الصبان. قال ابن مالك : ومن شواهد استعمال ذلك قول بعض الطائيين : خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقاله لهبي إذا الطير مرّت وأجيب بأن «خبير» خبر مقدم ، ولم يطابق ، لأن باب «فعليل» لا يلزم فيه المطابقه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٧ ، شرح الأشموني : ١ / ١٩٢ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٩٢ ، شرح الرضى : ١ / ٨٧ ، شرح المرادى : ١ / ٢٧١ ، الهمع : ٢ / ٦ - ٧ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٣٣٣.



ثم قال رحمه الله تعالى :

والثان مبتدأ وذا الوصف خبر

إن في سوى الأفراد طبقا استقر

يعنى : أن الوصف المذكور إذا كان مطابقا لمرفوعه في غير الأفراد - وهو التثنيه والجمع - جعل الثانى - وهو الذى كان مرفوعا بالوصف / - مبتدأ ، وجعل الوصف خبرا مقديما ، وذلك نحو «أقائمان (١) الزيدان ، وأقائمون (٢) الزيدون» ، ف- «الزيدان ، والزيدون» مبتدآن خبرهما «قائمان ، وقائمون» ، ولا يجوز أن يكون الوصف المذكور مبتدأ في هذين المثالين لتحمله ضمير الاسم الذى بعده ، وهذا الوصف جار مجرى الفعل ، فلا يثنى ولا يجمع.

وفهم من قوله : «في (٣) سوى الأفراد» أن المطابق (٤) في الأفراد لا- يتعين فيه كون الثانى مبتدأ والوصف خبرا ، بل يجوز فيه الوجهان ، وذلك نحو (أراغب) (٥) أنمت [مريم : ٤٦] ، فيجوز في «راغب» أن يكون خبرا مقديما ، وأن يكون مبتدأ ، «وأنت» فاعل سد مسد الخبر ، فإن رجح الأول بأن الأصل في المقدم الابتداء ، عورض بأن الأصل في الوصف الخبرية ، فلما تعارض الأصلان تساقطا.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ورفعوا مبتدأ بالابتدا

كذاك رفع خبر بالمبتدا

يعنى : أن الرفع للمبتدأ هو الابتداء (٦) ، و (٧) هو التجرد عن العوامل اللفظية للإسناد (٨).

ص: ١٧٨

١- فى الأصل : قائمان. انظر المكودى بحاشيه الملوى : ٣١.

٢- فى الأصل : قائمون. انظر المكودى بحاشيه الملوى : ٣١.

٣- فى الأصل : من. انظر شرح المكودى : ١ / ٧٦.

٤- فى الأصل : الطابق. انظر شرح المكودى : ١ / ٧٦.

٥- فى الأصل : راغب. انظر شرح المكودى : ١ / ٧٦.

٦- هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين. وذهب الكوفيون إلى أن الرفع له الخبر وأنّ المبتدأ والخبر يترافعان. وقيل : الرفع له التهمم والاعتناء ، وتهممك واعتناؤك به هو جعلك له أولا لفظا أو نيه. وقيل : الرفع له شبهه بالفاعل من أنه مخبر عنه كالفاعل ، ولا يستغنى عن الخبر ، كما لا يستغنى الفاعل عن خبره وهو الفعل. وقيل : إنه ارتفع لتعريفه من العوامل اللفظية. انظر الكتاب : ١ / ٢٧٨ ، الإنصاف : ١ / ٤٤ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، شرح الرضى : ١ / ٨٧ ، الهمع : ٢ / ٨ ، التصريح على التوضيح :

- ١ / ٥٨، شرح ابن عقيل : ١ / ٩١، شرح الأشموني : ١ / ١٩٣، الأصول لابن السراج : ١ / ٥٨، تاج علوم الأدب : ٢ / ٦٤١،  
شرح ابن يعيش : ١ / ٨٤.
- ٧- في الأصل : الواو. ساقط. انظر التصريح : ١ / ١٥٨.
- ٨- وفسره الجزولي بجعل الاسم في صدر الكلام لفظاً أو تقديراً للإسناد إليه ، أو لإسناده حتى يسلم من الاعتراض بأن التجريد أمر عدمي فلا يؤثر. انظر شرح الرضى : ١ / ٨٧، الهمع : ٢ / ٩.

واحترز بهذا القيد عن الأعداد المسروده ، نحو «واحد ، اثنان ، ثلاثة» ، فإنّها وإن تجرّدت فلا إسناد معها ، فليست مبتدآت ، وإثبات الألف في «اثنان» من استعمال الشّيء في أول أحواله.

والزّافع للخبر هو المبتدأ عند سيويوه (١) ، وإليه ذهب التّائظم (٢) ، لا الابتداء كما قال ابن السّيرّاج ، وصحّحه أبو البقاء (٣) ، ولا هما ، كما / ذهب إليه بعض

ص: ١٧٩

١- وهو مذهب ابن جنى والأخفش والرماني ، وذلك لأن أصل العمل للطالب ، والمبتدأ طالب للخبر - من حيث كونه محكوما به له - طلبا لازما ، كما أنّ فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفه وإن كان الفعل لا يعمل في الفعل. انظر الكتاب : ١ / ٢٧٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٨ ، الإنصاف : ١ / ٤٤ ، الهمع : ١ / ٨ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٦٤٢ ، شرح الكافي لابن مالك : ١ / ٣٣٤ ، شرح دحلان : ٤٠ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٨٥ ، البهجة المرضيه : ٤٠ .  
٢- واختاره المرادى وابن عقيل. انظر شرح الكافي لابن مالك : ١ / ٣٣٤ ، شرح المرادى : ١ / ٢٧٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٩١ ، ٩٢ .

٣- وهو مذهب الصيمرى ، وبه قال الزمخشري والجزولى ، وحجه من قال به : أنّ الابتداء رفع المبتدأ ، فيجب أن يرفع الخبر ، لأنه مقتضى لهما ، فهو كالفعل لما عمل في الفاعل - عمل في المفعول. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٩ ، إرشاد الطالب النبيل (٨٨ / ب) ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٥٧ ، التبصره والتذكّره : ١ / ١٠٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٩١ ، الهمع : ٢ / ٨ ، الإنصاف : ١ / ٤٤ ، شرح الرضى : ١ / ٨٧ ، شرح دحلان : ٤٠ ، شرح الكافي لابن مالك : ١ / ٣٣٤ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٨٥ ، البهجة المرضيه : ٤٠ . وأبو البقاء هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العكبرى البغدادى النحوى الضرير ، عالم بالنحو واللغه ، ولد سنه ٥٣٨ هـ (وقيل : ٥٣٩ هـ) ، وأخذ عن ابن الخشاب وغيره ، وتوفى سنه ٦١٦ هـ ، من آثاره : إعراب القرآن (إملاء ما منّ به الرحمن) ، إعراب الحديث ، وغيرهما. انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٢٨١ ، الأعلام : ٤ / ٨٠ ، معجم المؤلفين : ٦ / ٤٦ .

البصريين (١)، وعن الكوفيين أنّ المبتدأ والخبر كلّ منهما رفع الآخر (٢)، وهذه (٣) الأقوال كلّها ضعيفه ووجه ضعفها مذكور في المطوّلات (٤).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

والخبر الجزء المتمّ الفائدة

كالله برّ والأيدى شاهده

يعنى : أنّ الخبر هو الجزء الذى تمّت به أو بمتعلّقه (٥) الفائدة التامة ، مع مبتدأ غير الوصف المذكور.

فخرج بذكر المبتدأ فاعل الفعل نحو «زيد» من قولك : «قام زيد» ، فإنّه وإن حصلت به الفائدة ، لكنّه ليس (مع) (٦) المبتدأ ، بل مع الفعل.

وخرج بقولنا : «غير الوصف المذكور» فاعل الوصف المذكور ، نحو «الزيدان» من قولك «أقائم (٧) الزيدان» ، فإنّه وإن حصلت به الفائدة ، لكنّه ليس

ص: ١٨٠

١- وعليه المبرد ، وإليه ذهب ابن السراج فى الأصول ، ووجه القائلين به : أن الابتداء عامل ضعيف فقوى بالمبتدأ ، كما قوى حرف الشرط بفعله حين عملا جميعا فى الجزاء عند طائفه. وعلى هذا هل العامل مجموع الأمرين أو الابتداء بواسطة المبتدأ ، قولان : وإلى الثانى ذهب ابن الخباز. انظر الأصول : ١ / ٥٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٩١ - ٩٢ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٨٥ ، المقتضب : ٤ / ١٢٦ ، شرح دحلان : ٤٠ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٥٧ ، الإنصاف : ١ / ٤٤ ، الهمع : ٢ / ٨ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٣٣٤ ، البهجة المرضيه : ٤٠ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٦٤٢.

٢- وحثهم أنّ كل واحد منهما مفتقر إلى الآخر فكان كل منهما عاملا فى صاحبه ، كما أنّ «أيا» الشرطيه عامله فى الفعل بعدها ، وهو عامل فيها فى نحو «أيا ما تدعوا». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٩٢ ، الإنصاف : ١ / ٤٤ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٨٤ ، الهمع : ٢ / ٨ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٦٤٢ ، شرح دحلان : ٤٠ ، البهجة المرضيه : ٤٠.

٣- فى الأصل : وهذا. انظر التصريح : ١ / ١٥٩.

٤- أما الأصول : فلأن الخبر قد يكون نفس المبتدأ فى المعنى نحو «زيد أخوك» ، فلو رفع «الأخ» ب- «زيد» كان رافعا لنفسه بنفسه. وأما الثانى : فلأن الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين. وأما الثالث : فلأن اجتماع عاملين : معنوى ولفظى لا يعهد. وأما الرابع : فلأن العمل تأثير ، والمؤثر أقوى من المؤثر فيه ، فيلزم أن يكون الشىء الواحد قويا ضعيفا من وجه واحد ، إذا كان مؤثرا فيما أثر فيه من ذلك الوجه ، وهو الرفع. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٩ ، الهمع : ٢ / ٨.

٥- فى الأصل : وبمتعلقه. وقد أخرجت هذه الكلمه فى الأصل إلى ما بعد قوله : «الفائدة التامة». انظر التصريح : ١ / ١٥٩.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ١٥٩.

٧- فى الأصل : قائم. انظر التصريح : ١ / ١٥٩.

مع مبتدأ غير الوصف المذكور ، فلا يكون «الزَّيدان» خبرا ، بل فاعلا سدَّ مسدَّ الخبر.

وبهذين القيدين سلم الحدَّ للخبر (١) ، بخلاف ما قال الناظم (٢) ، فإنَّه يرد عليه فاعل الفعل ، وفاعل الوصف (٣).

وإنَّما خصَّ الخبر بكونه متمَّ الفائدة ، وإن كانت الفائدة حصلت بمجموع الجزأين ، لأنَّ الخبر (٤) هو الأخير من الجزأين فيه تمَّت الفائدة ، ولأنَّه (٥) الجزء المستفاد من الجملة ، ولذلك كان أصله أن يكون نكرة .

وأتى بمثاليين : «الله بَرَّ» أى : الله عزوجل يبرِّ عباده ، و «الأيادي شاهده» والأيادي : هى النعم ، وهى جمع «أيد» ، وأيد : جمع «يد» ، فهو جمع الجمع (٦).

ثم قال رحمه الله تعالى :

ومفردا يأتى ويأتى جملة

حاويه معنى الذى سيقَّت له

يعنى : أنَّ خبر المبتدأ يأتى مفردا - وهو الأصل - ، ويأتى جملة ، والمفرد فى هذا الباب : ما ليس بجملة ، فيشمل المثنى والمجموع ، نحو «زيد قائم ، والزَّيدان قائمان ، والزَّيدون قائمون» ، وشملت الجملة : الاسمىة ، نحو «زيد أبوه قائم» ، والفعلية نحو «زيد قام أبوه» ، وقوله :

ص : ١٨١

١- فى الأصل : الخبر. انظر التصريح : ١ / ١٦٠.

٢- وقوله هو : والخبر الجزء المتمَّ الفائدة

٣- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٠ ، وقال المرادى فى شرحه (١ / ٢٧٣) : «فإن قلت : هذا ليس بحد صحيح ، لأنَّه صادق على الفعل وعلى الفاعل ، والحرف أيضا. قلت : ليس مراده بالجزء جزء الكلام مطلقا فيلزمه ما ذكرت ، وإنما المراد جزء الجملة الاسمىة ، ويدل على ذلك أمران : أحدهما - أنَّ الباب موضوع لها. والثانى - تمثيله بقوله : كالله بَرَّ والأيادي شاهده فلم يدخل تحت كلامه الفعل ولا الفاعل ولا الحرف أيضا ، لأنَّه لا يكون أحد جزئى الجملة الاسمىة». وانظر شرح الأشمونى : ١ / ١٩٥.

٤- فى الأصل : الجر. انظر شرح المكودى : ١ / ٧٨.

٥- فى الأصل : ولأن. انظر شرح المكودى : ١ / ٧٨.

٦- قال ابن جنى : أكثر ما تستعمل الأيادي فى النعم لا فى الأعضاء. انظر اللسان : ٦ / ٤٩٥٠ - ٤٩٥١ (يدى) ، شرح المكودى : ١ / ٧٨ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٩٢ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٩٥ ، إعراب الألفية : ٢٥.

حاويه معنى الذى سيقت له

يعنى : أنّ الجملة تكون مشتمله على رابط يربطها بالمتبدأ ، وإئتما قال :

حاويه معنى الذى سيقت له

ولم يقل : «حاويه ضمير...» ، ليشمل الضمير - سواء كان مذكورا (١) ، نحو «زيد قام أبوه» ، أو مقدرًا ، وهو إما مجرور (٢) ، نحو «السي من منوان بدرهم» أى : منه ، أو منصوب نحو قراءه (ابن) (٣) عامر (٤) وكل وعد الله الحسنى [الحديد : ١٠] برفع «كل» (٥) ، أى : وعده الله - ، وغير (٦) الضمير مما يقع به الربط ، وهو اسم الإشارة نحو (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ) [الأعراف : ٢٦] ، إذا قدر «ذلك» مبتدأ ثانيا ، لا تابعا ل- «لباس» ، وتكرار اللفظ بعينه ، كقوله تعالى : (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ) [الحاقة : ١ ، ٢] ، واسم أعم من المتبدأ ، نحو «زيد نعم الرجل».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وإن تكن (٧) إياه معنى

اكتفى

بها كنطقي الله حسبي وكفى

أشار بهذا إلى الجملة الواقعة خبرا ، ولا تحتاج إلى رابط ، فذكر أنّ الجملة

ص : ١٨٢

١- فى الأصل : مذكرا. انظر التصريح : ١ / ١٦٤.

٢- فى الأصل : مجردا. انظر التصريح : ١ / ١٦٤.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ١٦٤.

٤- هو عبد الله بن عامر بن يزيد ، أبو عمران اليحصبي الشامى ، أحد القراء السبعة ، ولد فى البلقاء سنة ٥٨ هـ ، وانتقل إلى دمشق بعد فتحها وولى قضاء دمشق فى خلافة الوليد بن عبد الملك ، وتوفى فيها سنة ١١٨ هـ. انظر ترجمته فى طبقات القراء : ١ / ٤٢٣ ، ميزان الاعتدال : ٢ / ٥١ ، الأعلام : ٤ / ٩٥ ، النشر فى القراءات العشر : ١ / ١٤٤.

٥- على جعل «كل» ابتداء ، وتعدية الفعل إلى ضميره ، ويحتمل أن يكون «كل» خبر مبتدأ محذوف تقديره : أولئك كل وعد الله ، و «وعد» صفة ل- «كل» ، ولهذا لم يجوز أن يعمل فى «كل» ، لأن الصفة لا تعمل فى الموصوف. وذهب قوم إلى أنه لا يجوز أن يكون «وعد» صفة ل- «كل» ، لأنه معرفه ، لأن تقديره : كلهم وعد الله. وقرأ الباقون بنصب «كل» على أنه مفعول به ل- «وعد» ، و «الحسنى» منصوب لأنه المفعول الثانى ل- «وعد». انظر حجه القراءات : ٦٩٨ ، النشر : ٢ / ٣٨٤ ، إتحاف فضلاء البشر : ٤٠٩ ، إعراب النحاس : ٤ / ٣٥٣ ، البيان لابن الأنبارى : ٢ / ٤٢٠ ، المبسوط فى القراءات العشر : ٤٢٩ ، التصريح على التوضيح :

١ / ١٦٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٣٤٥ .

٦- في الأصل : وغيره .

٧- في الأصل : يكن . انظر الألفيه : ٣٢ .



المخبر بها إذا / كانت هي (نفس) (١) المبتدأ في المعنى اكتفى بها عن الرّابط ، ثمّ مثل ذلك بقوله «كنطقى الله حسبى» ، ف-  
«نطقى» مبتدأ ، و «الله حسبى» جمله فى موضع الخبر ، وليس فيه ضمير ، لأنّ «الله حسبى» هو «نطقى» ، و «نطقى» هو «الله حسبى»  
(٢).

ومثل ذلك «هجيرى أبى بكر لا إله إلّا الله» (٣) ، وقوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) [الإخلاص : ١] ، إذا قدّر «هو» ضمير الشّان.

والتحقيق : أنّ مثل هذا ليس من الإخبار بالجمله ، بل بالمفرد على إرادته اللفظ ، (كما) (٤) فى عكسه ، نحو «لا حول ولا قوه إلّا  
بالله كنز من كنوز الجنّه» (٥) قاله (٦) الدّمامينى (٧) والمرادى (٨) ، وغيرهما (٩).

ص : ١٨٣

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٧٩ / ١.

٢- والمراد بالنطق : المنطوق ، وحسبى : بمعنى : كافى ، لا اسم فعل بمعنى : يكفينى ، لتأثره بالمبتدأ ، وأسماء الأفعال لا تدخل  
عليها العوامل اللفظية باتفاق. وقول الناظم «وكفى» فاعله ضمير مستتر ، وهو من باب الحذف والإيصال. والأصل : وكفى به  
حسبى ، لأن الأكثر فى فاعل «كفى» أن يجرب بالباء الزائده. انظر شرح المكودى : ٧٩ / ١ ، إعراب الألفيه : ٢٥ ، شرح الهوارى (٣٩)  
/ أ) ، الأشمونى مع الصبان : ١٩٧ / ١ ، حاشيه الخضرى : ٩٢ / ١ ، ٩٣.

٣- «هجيرى» : وزنه «فعليلى» مقصورا ، وألفه للتأنيث ك- «حشّى» ، ومعناه : دأبه وعادته فى وقت المهاجره - وهى اشتداد الحر  
- : لا إله إلّا الله. انظر المكودى مع ابن حمدون : ٧٩ / ١ ، شرح المرادى : ٢٧٧ / ١ ، اللسان : ٤٦١٩ / ٦ (هجر) ، مغنى اللبيب :  
٦٥٢.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١٦٤ / ١.

٥- أخرج الإمام أحمد فى مسنده (١٥٦ / ٥) عن أبى ذر رضى الله عنه ، أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «لا حول ولا قوه  
إلّا- بالله كنز من كنوز الجنّه». وانظر مصابيح السنه للبعوى : ٢ / ١٥٨ رقم (١٦٤٨) ، كنز العمال رقم (١٧٧١) ، جمع الجوامع  
للسيوطى : ١ / ٩١٠ ، الدر المنثور : ٤ / ٢٢٣ ، إتحاف الساده المتقين : ٤ / ٤٦٦. وروى البخارى فى صحيحه (٨ / ١٠٢) أنّ  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «يا عبد الله بن قيس قل : لا- حول ولا- قوه إلّا بالله فإنّها كنز من كنوز الجنّه» أو قال : «ألا  
أدلك على كلمه هى كنز من كنوز الجنّه : لا حول ولا قوه إلّا بالله». وانظر : ١٠٨ / ٨ ، ١٥٦ ، ١٤٤ / ٩ ، فتح البارى : ١١ / ٢١٤ ،  
الدر المنثور : ١ / ٣٥٣. وانظر الحديث بلفظ المؤلف فى التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٤ ، شرح المرادى : ١ / ٢٧٧ ، مغنى  
الليبيب : ٥٢٥ ، ٥٥٩ ، الهمع : ١ / ١١ - ١٢.

٦- فى الأصل : وقال. انظر التصريح : ١ / ١٦٤.

٧- انظر تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدّمامينى (رساله دكتوراه) : ٢ / ٧٩٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٤. والدّمامينى  
هو محمد بن أبى بكر بن عمر بن أبى بكر بن محمد ابن سليمان بن جعفر القرشى المخزومى الإسكندرى المالكى ، ويعرف  
بابن الدّمامينى ، بدر - الدين عالم بالعربيه والشريعه وفنون الأدب ، ولد فى الإسكندريه سنه ٧٦٣ هـ ، واستوطن القاهره ، ولازم  
ابن خلدون ، ثم تولى فيها قضاء المالكيه ، ثم رحل إلى اليمن ومنها إلى الهند فمات فى كلبرجا سنه ٨٢٧ هـ من مؤلفاته شرح  
مغنى اللبيب ، شرح التسهيل ، جواهر البحور فى العروض ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة : ٢٧ ، الضوء اللامع : ٧ / ١٨٤ ،

- شذرات الذهب : ١٨١ / ٧ ، البدر الطالع : ١٥٠ / ٢ ، هديه العارفين : ١٨٥ / ٢ ، معجم المؤلفين : ١١٥ / ٩ ، الأعلام : ٥٧ / ٦ .
- ٨- انظر شرح المرادى : ٢٧٧ / ١ ، التصريح على التوضيح : ١٦٤ / ١ .
- ٩- كابين هشام فى المغنى : ٥٢٥ .

ثم قال رحمه الله :

والمفرد الجامد فارغ وإن

يشتقّ فهو ذو ضمير مستكن

قسّم الخبر المفرد إلى جامد ، وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له فى المادّه بالنظر إلى القياس الاستعمالى ، كـ «زيد» فإنّه لا يدلّ على معنى «زاد زياده» ، ومشتقّ ، وهو بخلافه ، كـ «قائم» فإنّه دالّ على معنى «قام».

ثمّ ذكر أنّ الجامد فارغ ، يعنى : من الضّمير ، نحو «أنت زيد ، وهذا أسد» إلا إن أوّل الجامد بالمشتقّ فيتحمل ضمير المبتدأ ، نحو «زيد / أسد» ، إذا أريد به : شجاع (١).

وذهب الكسائى من (الكوفيين) (٢) ، والزمانى من البصريين إلى أنّ الجامد يتحمل ضمير المبتدأ مطلقا ، سواء أوّل بمشتق أم لا (٣).

وأنّ المشتقّ يتحمل ضميرا مستكنا ، أى : لا يظهر نحو «زيد قائم» ففى «قائم» ضمير مستكنّ ، تقديره : هو ، والمشتقّ هنا : هو اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصّفه المشبّهه ، وأمثله المبالغه ، وأفعل (٤) التّفضيل.

ص: ١٨٤

١- هذا مذهب البصريين. انظر الإنصاف : ١ / ٥٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٣٣٩ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٨٨.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ١٦٠.

٣- وهو مذهب الكوفيين. ورد بأن الجامد لو تحمل ضميرا لجاز العطف عليه مؤكدا فيقال : «هذا أخوك هو زيد» ، كما تقول : «زيد قائم هو وعمرو». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٠ ، شرح المرادى : ١ / ٢٧٧ ، شرح الرضى : ١ / ٩٧ ، شرح الكافية

لابن مالك : ١ / ٣٣٩ ، الهمع : ٣ / ١٠ ، الإنصاف : ١ / ٥٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٥٠ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٨٨.

٤- فى الأصل : وأفعال. انظر شرح المكودى : ١ / ٧٩.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وأبرزنه مطلقا حيث تلا

ما ليس معناه له محصّلا

يعنى : أن الخبر المفرد المشتقّ إذا تلا غير من هو له - وجب إبراز الضمير العائد على المبتدأ ، وشمل صورتين :

إحدهما : أن يكون المرفوع ظاهرا ، نحو «زيد قائم أبوه» ، فالضمير فى المضاف إليه عائد على المبتدأ ، وهو بارز.

والأخرى : أن يكون المرفوع ضميرا (١).

وقوله : «مطلقا» يعنى : سواء خيف اللبس ، أو لم يخف ، فشمل صورتين :

إحدهما : ما يعرض فيه اللبس نحو «زيد عمرو / ضاربه هو» إذا أردت أن الضارب هو زيد ، والمضروب هو عمرو ، فلو لم يبرز الضمير المستتر فى «ضاربه» ، لتوهم (٢) السماع أن «عمرا» بحسب الظاهر من الإسناد إليه هو الضارب لزيد ، وانقلب المعنى ، وهذه الصورة متفق على إبراز الضمير فيها.

والأخرى : ما ليس فيها ، نحو «زيد هند ضاربها (٣) هو» ، وهذه مختلف فيها :

فمذهب البصريين : أنه يجب فيها الإبراز ، كالتى قبلها ، وتبعهم الناظم (٤) ، ومذهب الكوفيين : أنه يجوز فيها الإبراز ، والاستتار (٥).

ص: ١٨٥

١- نحو «زيد قائم أنت إليه». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٦١.

٢- فى الأصل : لقولهم أن. انظر التصريح : ١ / ١٦١.

٣- فى الأصل : ضاربهما. انظر شرح المكودى : ١ / ٨٠.

٤- فى هذا النظم ووافق الكوفيين فى التسهيل حيث قال : «وقد يستكن إن أمن اللبس وفاقا للكوفيين». انظر فى ذلك شرح المكودى : ١ / ٨٠ ، التسهيل : ١ / ٤٨ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٩٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٣٣٩ - ٣٤٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٩٤ ، الهمع : ٢ / ١٢ ، شرح المرادى : ١ / ٢٧٩ ، الإنصاف : ١ / ٥٧.

٥- واستدلوا لذلك بقول الشاعر : قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان فذكر «بانوها» بدون إبراز الضمير ، حيث لم يقل : «بانوها هم» ، لأن إبراز الضمير إنّما يكون عند خوف اللبس ولا لبس هنا. كما استدلوا بما حكاه الفراء عن العرب : «كل ذى عين ناظره إليك» أى : هى. انظر الإنصاف : ١ / ٥٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٢ ، شرح المرادى : ١ / ٢٧٩ ، التسهيل : ٤٨ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٣٣٨ - ٣٣٩ ، شرح الأشمونى مع الصبان : ١ / ١٩٩ ، شرح الرضى : ١ / ٩٧ ، الهمع : ٢ / ١١ - ١٢ ، البهجة المرضيه : ٤٢ ، شرح دحلان : ٤٢.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وأخبروا بظرف او بحرف جر

ناوين معنى كائن أو استقر

من أقسام الخبر أن يكون ظرفا أو جارا ومجرورا (١)، وهو راجع بالتقدير إلى المفرد والجمله ، ولذلك قال :

ناوين معنى كائن أو استقر

فإن قلت : «زيد عندك ، أو زيد في الدار» فالتقدير : كائن أو مستقر في الدار ، وإنما جعلوا هذا النوع قسما ثالثا زائدا (٢) على المفرد والجمله ، لأنه عوض عن الخبر ، ولذلك لا يجمع بينهما ، فإن / الصحيح عند ابن هشام وغيره : أن الخبر في الحقيقة هو متعلقهما المحذوف (٣) ، لا هما (٤) ، ولا مع متعلقهما (٥) ، واختلف في تقديره :).

ص: ١٨٦

١- واختلف في عامل الظرف والمجرور الواقعين خبرا : فالأصح أنه كون مقدر. وقيل : المبتدأ ، وعليه ابن خروف ، وعمل فيه النصب لا- الرفع لأنه ليس الأول في المعنى. ورد بأنه مخالف للمشهور من غير دليل ، وبأنه يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث. وقيل : بالمخالفه ، وعليه الكوفيون ، فإذا قلت : «زيد أخوك» ف- «الأخ» هو «زيد» ، أو «زيد خلفك» ف- «الخلف» ليس ب- «زيد» فمخالفته له عملت النصب. ورد بأن المخالفه معنى لا يختص بالأسماء دون الأفعال ، فلا يصح أن يكون عامله ، لأن العامل اللفظي شرطه : أن يكون مختصا ، فالمعنوى الأضعف أولى. انظر : الهمع : ٢ / ٢١ ، شرح الرضى : ١ / ٩٢ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٩١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٤.

٢- في الأصل : زائد. انظر شرح المكودي : ١ / ٨٠.

٣- وإن تسميه الظرف خبرا مجاز. وهو مذهب ابن كيسان وتابعه ابن مالك. قال السيوطي : هذا هو التحقيق. والقائل بهذا نظر إلى أن العامل أولى بالاعتبار ، وإن كان معموله قيذا لا بد منه. انظر أوضح المسالك : ٣٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٣٤٩ ، الهمع : ٢ / ٢٢ ، شرح المرادى : ١ / ٢٧٩ ، حاشيه فتح الجليل : ٨٢ ، شرح الرضى : ١ / ٩٢ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٩٠ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٩٥.

٤- كما ذهب الفارسي وابن جنى ، حيث ذهب إلى أن الظرف هو الخبر حقيقه ، وأن العامل صار نسيا منسيا. والقائل بهذا نظر إلى الظاهر. انظر الهمع : ٢ / ٢٢ ، حاشيه الصبان : ١ / ٢٠٠ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ١٨٨ - ١٨٩ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٩٥.

٥- والمتعلق - بكسر اللام - : جزء من الخبر ، واختاره الرضى وابن الهمام ، والقائل بهذا نظر إلى توقف مقصود المخبر على كل منهما. انظر شرح الرضى : ١ / ٩٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٦ ، حاشيه الصبان : ١ / ٢٠٠ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٩٥ ، حاشيه فتح الجليل : ٨٢ ، إرشاد الطالب النبيل (٩٣ / أ).

فقال الأخفش ، والفارسي ، والزّمخشرى : يقدّر فعلا لأنّه الأصل فى العمل (١).

والصّحيح عند جمهور البصريين ، واختاره الناظم : أن يقدّر مفردا ، ولذا قدّمه ، لأنّ أصل الخبر الإفراد (٢).

و (٣) على القول بأنّ لهما متعلّقا محذوفا ، فالصّحيح : أنّ الضمير الّذى كان فيه انتقل إلى الظرف والمجرور (٤).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ص: ١٨٧

- ١- وبه قال ابن الحاجب وصححه عبد القاهر. وحجتهم أنّ المحذوف عامل النصب فى لفظ الظرف ومحل المجرور ، والأصل فى العامل أن يكون فعلا- كما ذكر -. انظر الإيضاح للفارسي : ١ / ٤٣ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ١٨٨ ، المقتصد لعبد القاهر الجرجاني : ١ / ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، المفصل للزمخشرى : ٢٤ ، الأنموذج للزمخشرى : ٨٤ ، شرح المكودى : ١ / ٨٠ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٦ ، شرح المرادى : ١ / ٢٨٠ ، شرح الرضى : ١ / ٩٣ ، الهمع : ٢ / ٢٢ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٩٠ .
- ٢- وهو مذهب سيوييه ، قال ابن مالك فى شرح الكافية : «وكونه اسم فاعل أولى لوجهين : أحدهما : أنّ تقدير اسم الفاعل لا يحوج إلى تقدير آخر ، لأنه واف بما يحتاج إليه فى المحل من تقدير خبر مرفوع ، وتقدير الفعل يحوج إلى تقدير اسم الفاعل ، إذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر فى موضع الخبر ، والرفع المحكوم به لا يظهر إلا فى اسم الفاعل . الثانى : أنّ كل موضع كان فيه الظرف خبرا وقدر تعلقه بفعل - أمكن تعلقه باسم الفاعل . انتهى . انظر الكتاب : ١ / ٢٧ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٣٤٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٦ ، شرح المرادى : ١ / ٢٨٠ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٨٨ ، شرح المكودى : ١ / ٨٠ ، شرح الرضى : ١ / ٩٣ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٠١ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٩٠ ، الهمع : ٢ / ٢٢ .
- ٣- فى الأصل : الواو . ساقط . انظر التصريح : ١ / ١٦٦ .
- ٤- وسكن فيهما ، وهو مذهب أبى على ومن تابعه ، وذلك لأنّه يؤكّد ، كقول جميل : فإن يك جثمانى بأرض سواكم فإنّ فؤادى عندك الدّهر أجمع وقيل : لا ضمير فى الظرف والمجرور مطلقا ، تقدم أو تأخر ، وإن الضمير حذف مع المتعلق ، وإليه ذهب السيرافى . وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا لا ضمير فيه عند سيوييه والفراء ، إلّا إذا تأخر عن المبتدأ ، أما إذا تقدم عليه فلا ضمير فيه ، واستدل على ذلك بأنّه لو كان فيه ضمير إذا تقدم لجاز أن يؤكّد وأن يعطف عليه ، وأن يبدل منه كما يفعل ذلك مع المتأخر . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٦ - ١٦٧ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٩٠ ، شرح الرضى : ١ / ٩٣ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ١٨٨ ، الهمع : ٢ / ٢٢ - ٢٣ .

ولا يكون اسم زمان خيرا

عن جثّه وإن يفد فأخبرا

يعنى : أنّ اسم الزّمان لا يخبر به عن الجثّه ، فلا يقال : «زيد اليوم».

وفهم منه أنّ الجثّه يخبر عنها باسم المكان نحو «زيد أمامك» ، وأنّ اسم الزّمان (١) يخبر به عن المعنى ، نحو «القتال يوم الجمعة».

وقوله : «وإن يفد فأخبرا» أى : وإن يفد الإخبار عن الجثّه باسم الزّمان فأجز الإخبار به ، ومنه قولهم : «الهلال الليله» ، وهو فى المعنى راجع إلى الإخبار باسم الزّمان عن المعنى ، لأنّ التّقدير : «حدوث الهلال الليله».

والتّفصيل بين حصول الفائدة وعدمها اختيار ابن الطّراوه (٢) وجماعه ، ووافقهم الناظم (٣).

والصّحيح : المنع مطلقا ، وما ورد من ذلك يؤوّل (٤).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ولا يجوز الابتدا بالنّكره

ما لم تفد (٥) كعند زيد

نمره

وهل فتى فيكم فما خلّ لنا

ورجل من الكرام عندنا

ورغبه فى الخير خير وعمل

برّيزين وليقس ما لم يقل /

ص: ١٨٨

١- فى الأصل : المكان. انظر شرح المكودى : ١ / ٨١.

٢- قال : لأنّ الهلال يكون ظاهرا ثم يستسرّ ثم يظهر ، فلما اختلفت به الأحوال جرى مجرى الأحداث التى تقع مره وتزول أخرى ، فجاز جعل الزمان خيرا عنه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٨ ، إرشاد الطالب النبيل (٩٤ / أ) ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٦ ، المقتصد : ١ / ٢٩٠.

- ٣- فى هذا النظم ، فقال : ولا- يكون اسم زمان خبرا عن جثّه وإن يفد فأخيرا كما وافقهم فى التسهيل وشرح الكافيه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٨ ، التسهيل : ٤٩ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٣٥١ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٩٦ ، شرح المرادى : ١ / ٣٥١ ، الهمع : ٢ / ٢٣ ، إرشاد الطالب النييل (٩٤ / أ) ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٠٣ ، شرح الرضى : ١ / ٩٤.
- ٤- ويؤول نحو ذلك على تقدير مضاف كما قال الفارسى ، فنحو «الهلل الليله» أى : حدوث الهلال ، وهو مذهب البصريين. انظر الإيضاح بشرح الجرجانى (المقتصد) : ١ / ٢٨٩ - ٢٩٠ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٥ ، ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ٩٧ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٠٣.
- ٥- فى الأصل : يفد. انظر الألفيه : ٣٤.



الغالب في المبتدأ أن يكون معرفه ، وقد يكون نكرة بشرط حصول الفائدةه ، وقد ذكر النحويون للابتداء بالنكرة - إذا (١) حصلت منها فائده - مسوغات كثيره ، وأنهاها بعض المتأخرين إلى خمسين (٢) ، واقتصر الناظم منها على ستّه :

الأول : أن يتقدم عليها الخبر ، وهو ظرف أو مجرور ، وهو المشار إليه بقوله : «كعند زيد نمره».

الثاني : أن يتقدم عليها أداة الاستفهام ، وهو المشار إليه بقوله : «و (٣) هل فتى فيكم».

الثالث : أن يتقدم عليها أداة نفي ، وهو المشار إليه بقوله : «فما خلّ لنا».

الرابع : أن تكون موصوفه ، وهو (٤) المشار إليه بقوله : «ورجل من الكرام عندنا».

الخامس : أن تكون (٥) عامله فيما بعدها ، وهو المشار إليه بقوله : «ورغبه في الخير خير».

السادس : أن تكون مضافه (٦) إلى نكرة ، وهو المشار إليه بقوله : «وعمل برّ يزين».

ثم قال : «وليقس ما لم يقل» أي : يقاس على هذه المسوغات ما أشبهها في المعنى ، ففهم منه أنه لم يستوف المسوغات (٧) .

ص : ١٨٩

١- في الأصل : ذا.

٢- انظر شرح المكودي : ١ / ٨١ ، شرح ابن باديس : (٨٦ / ب). وعدها في المغنى عشره ، واختار الأشموني أنها خمس عشره ، وقيل : إنها تسعه وعشرون ، وقيل : اثنان وثلاثون ، وقيل : نيف وأربعون. انظر مغنى اللبيب : ٦٠٨ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٠٤ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٨١ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٩٨.

٣- في الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودي : ١ / ٨١.

٤- في الأصل : وهى. انظر شرح المكودي : ١ / ٨٢.

٥- في الأصل : يكون. انظر شرح المكودي : ١ / ٨٢.

٦- في الأصل : يكون مضافا. انظر شرح المكودي : ١ / ٨٢ ، وبذلك يكون اللام على نسق واحد.

٧- ومن مسوغات الابتداء بالنكرة : ١ - أن تكون شرطا نحو «من يقيم أقم معه». ٢ - أن تكون جوابا نحو أن يقال : «من عندك» فتقول : «رجل» ، والتقدير : رجل عندى. ٣ - أن تكون عامه نحو «كل يموت». ٤ - أن يقصد بها التنويع ، كقوله : فأقبلت زحفا على الركبتين فتوب لبست وثوب أجّر فقوله : «ثوب» مبتدأ ، و «لبست» خبره ، وكذلك «أجر». ٥ - أن تكون دعاء ، نحو «سلام على آل ياسين». ٦ - أن تكون فيها معنى التعجب ، نحو «ما أحسن زيدا». ٧ - أن تكون مصغره نحو «رجيل عندنا» لأن التصغير فيه فائده معنى الوصف ، تقديره : رجل حقير عندنا. ٨ - أن تكون في معنى المحصور ، نحو «شر أهر ذا ناب» ، و «شئء جاء بك» ، التقدير : ما أهر ذا ناب إلا شر ، وما جاء بك إلا شئء على أحد القولين ، والقول الآخر : أن التقدير : شر عظيم ، أهر ذا ناب ، وشئء عظيم جاء بك ، فيكون داخلا في قسم ما جاز الابتداء به لكونه موصوفا ، لأن الوصف أعم من أن يكون ظاهرا أو مقدرًا ، وهو هنا مقدر. ٩ - أن يقع قبلها واو الحال ، كقول الشاعر : سربنا ونجم قد أضاء فمذ بدا محياك أخفى ضوءه كل

شارق ١٠ - أن تكون معطوفه على معرفه ، نحو «زيد ورجل قائمان». ١١ - أن تكون معطوفه على وصف نحو «تميمي ورجل في الدار». ١٢ - أن يعطف عليها موصوف نحو «رجل وامرأه طويله في الدار». ١٣ - أن تقع بعد فاء الجزاء ، كقولهم : «إن ذهب غير فعير في الرهط». ١٤ - أن تدخل على النكره لام الابتداء ، نحو «لرجل قائم». ١٥ - أن تكون بعد «كم» الخبريه ، نحو قوله : كم عمه لك يا جرير وخاله فدعاء قد حلت عليّ عشاري وزاد أهل الكوفه في شروط الابتداء بالنكره : أن تكون خلفا من موصوفها ، أي : صفه في الأصل قد خلفت موصوفها ، نحو «مؤمن خير من مشرك» ، لأنه في معنى : «عبد مؤمن خير من عبد مشرك». وزاد الأخفش أن تكون في معنى الفعل ، نحو «قائم زيد» على أن يكون «قائم» مبتدأ و «زيد» فاعل ، وقد سد الفاعل مسد الخبر ، ويكون على هذا مفردا في كل حال ، فتقول : «قائم الزيدان ، وقائم الزيدون». انظر شرح ابن عقيل : ١ / ٩٨ - ٩٩ ، الهمع : ٢ / ٢٩ - ٣٠ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٤٠ - ٣٤١ ، شرح الرضى : ١ / ٨٨ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٠٥ - ٢٠٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٣٦٣ - ٣٦٤ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٦٤٣ - ٦٤٧ ، الكتاب : ١ / ١٦٥ - ١٦٦ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٨٦ - ٨٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٨ - ١٦٩ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ١٨٤ - ١٨٦ ، البهجه المرضيه : ٤٣.

ولم يشترط سيويوه بالابتداء بالنكره إلاً حصول الفائدة ، وحكى من كلام العرب : «أمت - أى : ميل (١) - فى الحجر لا فيك» (٢) ، وليس فيه شيء من المسوغات التى ذكروها.

ص: ١٩٠

١- فى الأصل : نبل.

٢- انظر الكتاب : ١ / ١٦٦ ، شرح المكودى : ١ / ٨٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٤٣ ، شرح المرادى : ١ / ٢٨١ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٩٧ - ٩٨ ، شرح الهوارى : (٤١ / أ). ومعنى «الأمت» العوج. أى : ليكن الاعوجاج فى الحجر لا- فيك ، ومعناه : أبقاك الله بعد فناء الحجاره ، وهى مما توصف بالخلود والبقاء. قال السيرافى : وجعله سيويوه إخبارا محضا ، وقال المبرد : إنه خير مراد به الدعاء كأنهم قالوا : جعل الله فى حجر أمتا. وقال ابن سيده : رفعوه وإن كان فيه معنى الدعاء لأنه ليس بجار على الفعل ، وصار كقولك : التراب له ، وحسن الابتداء بالنكره لأنه فى قوه الدعاء. انظر الكتاب مع هامش السيرافى عليه : ١ / ١٦٦ ، اللسان : ١ / ١٢٤ (أمت) ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ١٨٦ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٨٧ ، شرح ابن باديس (٨٨ / أ) ، شرح الرضى : ١ / ٩٩ ، تاج العروس : ١ / ٥٢٢ (أمت) ، التوطئه للشلوبين : ٢١٧ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٨٢.

ولم يذكر الناظم مسوغ الإخبار بالنكرة غير المفيدة ومن ذلك: التسويغ بالنعته، نحو قوله تعالى: (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ [النمل: ٤٧]، ذكره (٣) ابن (٤) هشام (٥).

ثم قال:

والأصل في الأخبار أن تؤخرا

وجوزوا التقديم إذا ضررا /

إنما كان الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، لأنه وصف (له) (٦) في المعنى، وحق الوصف أن يكون متأخرا عن الموصوف، والخبر بالنسبة إلى تقديمه على المبتدأ وتأخيره عنه على ثلاثة أقسام:

الأول: جواز تقديمه (٧)، وهو المشار إليه بقوله: «وجوزوا التقديم».

وقوله: «إذا لا ضررا» أي: إن لم يعرض عارض يمنع من تقديمه - كما سيأتي -.

ص: ١٩١

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١٧٠ / ١.

٢- في الأصل: تقوم. انظر التصريح: ١٧٠ / ١.

٣- في الأصل: ذكر. انظر التصريح: ١٧٠ / ١.

٤- في الأصل: ابن. مكرر.

٥- انظر شرح قصيده كعب بن زهير (بانت سعاد) لابن هشام: ١٢٤، التصريح على التوضيح: ١٧٠ / ١.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٨٢ / ١.

٧- سواء كان الخبر مفردا أم جملة، وهذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى منع تقديمه مفردا كان أو جملة، نحو «قائم زيد»، و«أبوه قائم زيد»، إلا في نحو «في داره زيد»، وذلك لأنه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، وإنما جاز في نحو «في داره زيد»، لأن الضمير غير معتمد عليه، ألا ترى أن المقصود: في الدار زيد، وحصل هذا الضمير بالعرض. انظر: الإنصاف (مسألة: ٩): ٦٥ / ١، شرح الرضى: ٩٤ / ١، الإيضاح لابن الحاجب: ١٩٠ / ١، شرح ابن يعيش: ٩٢ / ١، تاج علوم الأدب: ٦٥١ / ٢، شرح المرادى: ٢٨٢ / ١، الهمع: ٣٧ / ٢.

ومن تقديم الخبر على المبتدأ (١) جوازا قولهم: «تميمى أنا» (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى:

فامنعه حين يستوى الجزآن

عرفا ونكرا عادى بيان

كذا إذا ما الفعل كان الخبرا (٣)

أو قصد استعماله منحصرًا

أو كان مسندا لذى لام ابتدا (٤)

أو لازم الصدر كمن لى منجدا

هذا هو القسم الثانى من أقسام الخبر، وهو ما يجب تأخيره، وذلك فى خمسة مواضع:

الأول: أن يستوى المبتدأ والخبر فى التعريف والتكثير وهو المشار إليه بقوله:

فامنعه حين يستوى الجزآن

عرفا ونكرا ...

فمثال استوائهما فى التعريف: «زيد أخوك»، ومثال استوائهما فى التكثير: «أفضل منى أفضل منك».

وقوله: «عادى بيان»، يعنى: أنه لا يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا متساويين فى التعريف والتكثير، إلا مع عدم البيان كالمثالين المذكورين.

وفهم منه أنه إذا كان فى الكلام ما يبين المبتدأ من الخبر جاز تقديم الخبر على المبتدأ، وذلك بأن يكون هناك قرينه لفظيه أو معنويه:

فالأول: نحو «رجل صالح حاضر»، فإن القرينه اللفظيه - وهى الضيفه - قاضيه على النكره الموصوفه بالابتدائيه (٥)، تقدمت أو تأخرت.

ص: ١٩٢

- ٢- هذا مثال لتقديم الخبر مفردا ، والأصل : «أنا تميمي» ، ونحو ذلك قوله : «مشنوء من يشنؤك». ومثال تقديم الخبر جمله قوله : إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليب تصاهره تقديره : أبوه ما أمه من محارب. انظر شرح المكودي : ١ / ٨٢ ، الكتاب : ١ / ٢٧٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٥٣ - ٣٥٤ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ١٩٠ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٩٢ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٦٥٠ ، الهمع : ٢ / ٣٧ - ٣٨ .
- ٣- في الأصل : خيرا. انظر الألفيه : ٣٥ .
- ٤- في الأصل : الابتدا. انظر الألفيه : ٣٥ .
- ٥- في الأصل : بابتدائه. انظر التصريح : ١ / ١٧٣ .

والثاني : نحو «أبو يوسف أبو حنيفة» فإنّ / القرينه المعنويه - وهى التشبيه الحقيقى - قاضيه بأنّ «أبو يوسف» مبتدأ ، لأنه مشبهه ، و «أبو حنيفة» خبر ، لأنه مشبهه به ، تقدّم أو تأخّر.

الثانى : ممّا يجب (فيه) (١) تأخير الخبر - أن يكون فعلا مسندا إلى ضمير (٢) المبتدأ ، مع كون المبتدأ مفردا ، وهو المشار إليه بقوله :

كذا إذا ما الفعل كان الخبرا (٣)

يعنى : يمتنع أيضا تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان فعلا- ، فأطلق ، وهو مقيد بما تقدّم ، فإنّه لا يمتنع (٤) تقديمه فى نحو «الزيدان قاما ، وزيد قام أبوه» ، وإنّما يمتنع تقديمه فى نحو «زيد قام ، وهند قامت».

الثالث : أن يكون الخبر محصورا ب- «إلّا» ، أو ب- «إنّما» ، وهو المشار إليه بقوله :

أو قصد استعماله منحصرًا

نحو «ما زيد إلّا قائم ، وإنّما زيد قائم».

الرابع : أن يكون الخبر مسندا لمبتدأ مقرون ب- «لام» الابتداء ، وهو المشار إليه بقوله :

أو (٥) كان مسندا لذى لام (ابتدا) (٦)

يعنى : أنّه يمتنع تقديم الخبر إذا كان مسندا لمبتدأ ذى لام ابتداء ، نحو «الزيد قائم».

الخامس : أن يكون مسندا لمبتدأ (٧) من أدوات الصّيدر ، وهو المشار إليه بقوله : «أو لانزم الصّيدر» ، وذلك نحو : أدوات الاستفهام ، وأدوات الشرط ، ومثّل للاستفهام بقوله : «من لى (منجدا) (٨)» ، ومثال الشرط «من يقيم أقم معه».

ص: ١٩٣

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ١٧٣.

٢- فى الأصل : الضمير. انظر شرح المكودى : ١ / ٨٣.

٣- فى الأصل : خبرا. انظر الألفيه : ٣٥.

٤- فى الأصل : يمنع. انظر شرح المكودى : ١ / ٨٣.

٥- فى الأصل : أو. ساقط. انظر شرح المكودى : ١ / ٨٣.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٨٣.

٧- فى الأصل : لشيء. انظر شرح المكودى : ١ / ٨٣.

٨- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٨٣.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ونحو عندي درهم ولي وطر

ملتزم فيه تقدّم الخبر

كذا إذا عاد عليه مضمّر

مما به عنه مبيّنًا يخبر

كذا إذا يستوجب التصديرا

كأين من علمته نصيرا

وخبر المحصور قدّم أبدا

كما لنا إلّا أتباع أحمدا

هذا هو القسم الثالث من أقسام الخبر ، وهو ما يجب تقديمه ، وذلك في أربعة مواضع / :

الأوّل : أن يكون ظرفا أو مجرورا ، مع كون المبتدأ نكرة ، وهو المشار إليه بقوله :

ونحو عندي درهم ولي وطر

ملتزم فيه تقدّم الخبر

الثاني : أن يعود على الخبر (١) ضمير من المبتدأ ، وهو المشار إليه بقوله :

كذا إذا عاد عليه مضمّر

مما به عنه مبيّنًا يخبر

أى : كذلك يلزم تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمّر من مبتدأ ، وهذا على حذف مضاف ، أى : على ملابسه ، والتقدير : كذلك

يلزم تقديم الخبر إذا عاد على ملابسه ضمير من المبتدأ الذى يخبر بالخبر عنه ، نحو «على التمره مثلها زبدا» (٢) ، فلا يجوز «مثلها

على التمره» ، لئلا يعود الضمير من «مثلها» على (٣) «التمره» ، وهو متأخر لفظا ورتبه.

الثالث : أن يكون الخبر من ذوات (٤) الصدور ، وهو المشار إليه بقوله :

كذا إذا يستوجب التصديرا



يعنى : أنه يلزم تقديمه إذا كان صدرا ، مثل قولك : «أين من علمته

ص: ١٩٤

١- فى الأصل : الضمير. انظر شرح المكودى : ٨٣ / ١.

٢- قوله : «على التمره» خبر مقدم عن «مثلها» ، و «زبدا» تمييز ل- «مثل» ، أو حال منه ، ويجوز رفعه بيانا أو بدلا من «مثل» ، أو هو المبتدأ و «مثلها» حال منه وإن كان نكره ، لتقدمها عليه. انظر شرح المكودى : ٨٤ / ١ ، الأشمونى مع الصبان : ١ / ٢١٣ ، ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ١٠٤ ، شرح دحلان : ٤٥ ، شرح الرضى : ١ / ٩٨ ، شرح الفريد : ٣٤٤ ، الاستغناء فى أحكام الاستثناء : ١١٢ ، ١٥٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٨١.

٣- فى الأصل : على. مكرر.

٤- فى الأصل : أدوات. انظر شرح المكودى : ٨٤ / ١.

(نصيرا) (١)، ف- «أين» ظرف مكان مضمّن معنى همزه الاستفهام ، خبر مقدّم ، و «من علمته» مبتدأ مؤخر.

الزّاع : أن يكون المبتدأ محصورا ب- «إلّا» ، أو ب- «إنّما» ، وهو المشار إليه بقوله :

وخبر المحصور قدّم أبدا

ومثّل ذلك بقوله :

كما لنا إلّا أتباع أحمدا

ف- «لنا» (٢) خبر واجب التقديم ، لأنّ المبتدأ ، وهو «أتباع أحمد» محصور ب- «إلّا».

ومثاله محصورا (٣) ب- «إنّما» : «إنّما في الدار زيد».

ثمّ قال :

وحذف ما يعلم جائز كما

تقول زيد بعد من عندكما

وفى جواب كيف زيد قل دنف

فزيد استغنى عنه إذ عرف

يعنى : أنّه يجوز حذف كلّ واحد من / المبتدأ والخبر ، إذا علم ، ثمّ مثل حذف الخبر للعلم به (بقوله) (٤) :

تقول زيد بعد من عندكما

ف- «زيد» مبتدأ ، والخبر محذوف للعلم به ، وتقديره : زيد عندنا.

ثمّ مثل حذف المبتدأ للعلم به بقوله :

وفى جواب كيف زيد قل دنف

ف- «دنف» (خبر) (٥) ، والمبتدأ محذوف تقديره : زيد دنف.

وفهم من قوله : «وحذف ما يعلم جائز» أنّه يجوز أن يحذف المبتدأ والخبر معا إذا علما ، ومنه قوله عزوجل : (وَاللّٰئِي) (٦) لَمْ

يَحِضْنَ [الطلاق : ٤] أى :

- ١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٨٤ / ١.
- ٢- فى الأصل : قلنا. انظر شرح المكودي : ٨٥ / ١.
- ٣- فى الأصل : محصور. انظر شرح المكودي : ٨٥ / ١.
- ٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٨٥ / ١.
- ٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٨٥ / ١.
- ٦- فى الأصل : والذى. انظر شرح المكودي : ٨٥ / ١.

فعدّتهنّ ثلاثه أشهر ، فحذف المبتدأ والخبر ، لدلاله ما تقدّم عليه . وقوله :

فزيد استغنى عنه إذ عرف

تتميم للبيت ، مستغنى (عنه) (١).

ثمّ قال :

وبعد لو لا غالبا حذف الخبر

حتم وفي نصّ يمين ذا استقر

الخبر يحذف وجوبا في أربعه مواضع :

الأول : بعد «لو لا» الامتناعيه ، وإليه أشار بقوله :

وبعد لو لا غالبا حذف الخبر

حتم ...

وفهم من قوله : «غالبا» أنّ ل- «لو لا» استعمالين : غالبا ، وغير غالب (٢) ، وأنّه لا يجب الحذف إلّا بعد الاستعمال الغالب .

(والاستعمال الغالب) (٣) فيها : أن يعلّق الامتناع على نفس المبتدأ نحو «لو لا زيد لأكرمك» ، ففي مثل هذا يجب حذف الخبر لسدّ الجواب مسدّه .

وغير الغالب : أن يعلّق الامتناع على صفه في المبتدأ ، نحو «لو لا زيد باك لضحكت» ، فالامتناع في هذه الصوره (٤) معلق على بكاء زيد ، لا على زيد ، ففي مثل هذا لا يجب حذف الخبر ، بل يجوز إذا دلّ عليه دليل .

الثاني : بعد مبتدأ (هو) (٥) نصّ في القسم ، وهو المشار إليه بقوله : «وفي / نصّ يمين ذا استقر» ، وذلك نحو «لعمرك (لأفعلن) (٦)» ، فالخبر واجب الحذف تقديره : قسمي ، ووجب حذفه ، لسدّ جواب القسم مسدّه .

و «ذا» إشاره لتحتم (٧) حذف الخبر .

ص : ١٩٦

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل .

٢- في الأصل : الغالب . انظر شرح المكودي : ١ / ٨٦ .

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودي : ١ / ٨٦ .

- ٤- فى الأصل : الضروره. انظر شرح المكودى : ٨٦ / ١.
- ٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٨٦ / ١.
- ٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٨٦ / ١.
- ٧- فى الأصل : أشار لحتم. انظر شرح المكودى : ٨٦ / ١.

ثم قال :

وبعد واو عيّنت مفهوم مع

كمثل كلّ صانع وما صنع

وقبل حال لا يكون خبرا

عن الذي خبره قد أضمرنا

كضربى العبد مسيئا وأتم

تبيينى الحقّ منوطا بالحكم

الثالث : ممّا يجب حذف الخبر فيه وجوبا - أن يقع بعد واو المعية ، وهو المشار إليه بقوله :

وبعد واو عيّنت مفهوم مع

أى : يجب حذف الخبر بعد الواو التى بمعنى : مع ، ومثّل ذلك بقوله :

كمثل كلّ صانع وما صنع

ف- «كلّ صانع» مبتدأ ، و «ما» معطوف عليه ، والخبر محذوف وجوبا تقديره : مقترنان.

الرابع : أن يقع المبتدأ بعد حال لا يصحّ جعلها خبرا عن المبتدأ ، وهو المشار إليه بقوله :

وقبل حال لا يكون خبرا

عن الذي خبره قد أضمرنا

أى : ويجب حذف الخبر أيضا قبل الحال الممتنع جعلها خبرا عن المبتدأ المذكور قبلها ، وشرط هذا أن يكون مصدرا عاملا فى نفس صاحب الحال المذكوره ، أو «أفعل تفضيل» مضافا إلى المصدر المذكور.

وقد مثّل الأوّل بقوله : «كضربى العبد مسيئا» ، والتقدير : ضربى العبد إذا كان مسيئا ، ف- «ضربى» مبتدأ ، وهو مبتدأ مصدر عامل فى «العبد» ، و «العبد» مفسّر للضمير المستتر فى «كان» المحذوفه ، و «كان» المحذوفه (١) : تامه ، و «مسيئا» اسم فاعل من «أساء» ، وهو حال من الضمير المذكور ، فالخبر على هذا «الاستقرار» العامل فى «إذا» / المحذوفه ، أى : ضربى كائن إذا كان مسيئا (٢).

ثمّ مثل الثّاني أيضا بقوله : «وأتمّ تبييني الحقّ منوطا» ، ف- «أتمّ» أفعل تفضيل ، وهو مبتدأ مضاف إلى «تبييني» ، و «الحقّ» مفعول «تبييني» ،

ص: ١٩٧

---

١- في الأصل : المحذفه. انظر شرح المكودي : ١ / ٨٧.

٢- انظر شرح المكودي : ١ / ٨٧ ، إعراب الألفيه : ٢٩.

و «منوطاً» حال من الضمير المستتر في «كان» المقدره ، ومعنى «منوط» : متعلق (١).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وأخبروا باثنين أو بأكثر

عن واحد كهم سراه شعرا

يعنى : أن المبتدأ الواحد قد يتعدد خبره ، فيكون أكثر من واحد ، وذلك على وجهين :

أحدهما : أن يتعدّد لفظا لا معنى ، نحو «الزّمان حلو حامض» ، لأنّ معنى الخبرين راجع إلى شيء واحد إذ معناهما : مرّ ، فهذا يمتنع فيه عطف أحد الخبرين على الآخر ، لأنّهما بمنزلة اسم واحد على الأصحّ ، خلافا للفارسيّ في أحد قوليه (٢).

والثّانى : أن يتعدّد لفظا ومعنى ، نحو «زيد كاتب - أى : ناثر (٣) - ، شاعر - أى : ناظم -» ، بمعنى : أنّه ينظم الكلام وينثره ، وهذا يجوز أن يعطف الثّانى على الأوّل ، وألّا يعطف ، وإلى هذا النوع أشار بقوله : «كهم سراه شعرا» ، ف- «هم» مبتدأ ، و «سراه» خبر أوّل ، و «شعرا» خبر بعد خبر ، و «سراه» : جمع «سرى» على غير قياس (٤)(٥).

ص: ١٩٨

١- انظر شرح المكودى : ١ / ٨٧ ، إعراب الألفيه : ٢٩ ، اللسان : ٦ / ٤٥٧٧ (نوط).

٢- فإنه أجاز العطف نظرا إلى تغاير اللفظ. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٨٢ ، شرح ابن الناظم : ١٢٦ ، شرح المرادى : ١ / ٢٩٤ ، الهمع : ٢ / ٥٤ ، الأشمونى مع الصبان : ١ / ٢٢٢.

٣- فى الأصل : ناير. انظر التصريح : ١ / ١٨٢.

٤- وإنما كان على غير قياس لأن قياس المعل اللام ك- «سرى» أن يجمع على «أفعلاء» عملا بقول الناظم : وناب عنه أفعلاء فى المعل لاما ... وفى اللسان : والسراه اسم للجمع وليس بجمع عند سيبويه ، قال : ودليل ذلك قولهم : سرات. والسراه : - بفتح السين وقد تضم - أصله : سريه ، والسرى : الشريف. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٨٨ ، حاشيه الصبان : ١ / ٢٢١ ، إعراب الألفيه : ٢٩ ، اللسان : ٣ / ٢٠٠١ (سرا) ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٠٩.

٥- واقتصر الناظم على هذين النوعين فى شرح الكافيه ، وزاد ابنه نوعا ثالثا يجب فيه العطف ، وهو أن يتعدد الخبر لتعدد ما هو له : إما حقيقه نحو «بنوك كاتب وصانع وفقيه» ، وإمّا حكما كقوله تعالى : (اعلموا أنّما الحياه الدُّنيا لعبٌ ولهُوٌّ وزينّه وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فى الأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ) [الحديد : ٢٠]. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٣٧٢ - ٣٧٣ ، شرح ابن الناظم : ١٢٥ - ١٢٦ ، شرح المرادى : ١ / ٢٩٤ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٢٣.



ثم قال : ترفع كان المبتدا اسما والخبر

تنصبه ككان سيّدا عمر

لمّا فرغ من المبتدأ والخبر شرع في نواسخ الابتداء ، وسمّيت : نواسخ الابتداء ، لأنّ الابتداء رفع المبتدأ ، فلمّا دخلت عليه النواسخ نسخت عمله ، وصار العمل لها .

وبدأ بـ «كان» وأخواتها (١) ، فذكر أنّها ترفع ما كان قبل دخولها مبتدأ على أنّه اسمها حقيقه ، وفاعلها مجازا ، لكن بشرط أن لا يلزم المبتدأ التصدير ، ولا الحذف ، ولا عدم التصرف ، ولا الابتدائية بنفسه (٢) أو بغيره .

فالأوّل : كاسم الشرط .

والثاني : كالمخبر (٣) عنه بنعت مقطوع (٤) .

والثالث : نحو «طوبى للمؤمن» (٥) .

والرابع : نحو «أقلّ رجل يقول ذلك إلّا زيدا» .

والخامس : كمصحوب «إذا» الفجائية .

وتنصب ما كان قبل دخولها خبرا على أنّه خبرها حقيقه ، ومفعولها مجازا ، وهذا مذهب البصريين .» .

ص : ١٩٩

١- وهى : ما وضع ليفيد تقرير الفاعل على صفه ، مثل «كان زيد قائما» فأفاد «كان» كون «زيد» على صفه القيام . انظر شرح

الرضى : ٢ / ٢٩٠ ، شرح الفريد : ٣٠٨ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨٠٠ ، الفوائد الضيائية : ٢ / ٢٨٦ .

٢- فى الأصل : بنفيه . انظر التصريح : ١ / ١٨٣ .

٣- فى الأصل : المخبر . انظر التصريح : ١ / ١٨٤ .

٤- فى الأصل : معطوف . انظر التصريح : ١ / ١٨٤ .

٥- هذا جزء من حديث أورده الديلمى فى الفردوس بمأثور الخطاب ( ٢ / ٤٤٨ ) رقم ( ٣٩٣٥ ) ، وتمامه : «طوبى للمؤمن إذا

أحسن قبل منه ، وإذا أساء غفر له» .

وذهب جمهور الكوفيين إلى : أنها لا تعمل في المرفوع شيئا ، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعا (١) به قبل دخولها (٢).

ثم مثل ذلك بقوله : «ككان سيّدا عمر» ، وفهم من تمثيله جواز تقديم خبرها على اسمها ، وسينصّ عليه بعد.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ككان ظلّ بات أضحى أصبحا

أمسى وصار ليس زال برحا

فتى وانفكّ وهدى (٣)

الأربعة

لشبه نفى أو لنفى متبعه

ومثل كان دام مسبوقا بما

كأعط ما دمت مصيبا درهما

يعنى : أنّ «ظلّ» وما بعدها مثل «كان» فى رفعها الاسم ونصبها الخبر ، ثم إنّ هذه الأفعال على ثلاثة أقسام :

قسم يعمل بلا شرط وهو (٤) ثمانية : «كان ، وليس» وما بينهما ، نحو (وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا) [الفرقان : ٥٤] ، و (ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا)

[النحل : ٥٨] ، و «أبيت ريان الجفون» (٥) ، و :

٣٢ - أضحى يمزق أثوابى ..\*\*\*... (٦).

ص : ٢٠٠

١- فى الأصل : مرفوع. انظر التصريح : ١ / ١٨٤.

٢- وردّ بأنّه يلزم عليه أنّ الفعل ناصب غير رافع ، ولا- نظير له. وخالفهم الفراء فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع تشبيها بالفاعل. واتفقوا فى نصبها الجزء الثانى ، ثم اختلفوا فى نصبه ، فقال الفراء تشبيها بالحال ، لأنها شبيهه ب- «قام» ، وقال بقيه الكوفيين منصوب على الحال. والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمرا ومعرفه وجامدا ، ولكونه لا يستغنى عنه ، وليس كذلك الشأن فى الحال. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٨٤ ، الإنصاف (مسألة : ١١٩) : ٢ / ٨٢١ ، شرح المرادى : ١ / ٢٩٥ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤١٨ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨٠٢ ، الهمع : ٢ / ٦٣ ، ٦٤ ، الأشمونى مع الصبان : ١ / ٢٢٦ ، حاشية الخضرى : ١ / ١١٠.

٣- فى الأصل : وهذه. انظر الألفية : ٣٨.

٤- فى الأصل : وفى. انظر التصريح : ١٨٤.

٥- لعلّ هذا إشاره إلى قول الشريف الرضى : أتيت ريان الجفون من الكرى وأبيت منك بلبه الملسوع؟ وهو من الكامل من قصيده له فى ديوانه (١ / ٤٩٧) ، وانظر معنى اللبيب : ٦٦٨ ، الهمع : ١٣ / ٢ ، الدرر اللوامع : ١٠٢ / ٢ ، شرح الأشمونى : ٣٠٧ / ٣ ، حاشيه يس : ١ / ١٨٤ ، شرح أبيات المغنى : ٣١ / ٨ .

٦- ٣٢ - قطعه بيت من البسيط لامرأه من بنى هزان من أبيات لها قالتها فى ابن لها عقها ، وتمامه (كما فى القطر) : أضحى يمزق أثوابى ويضربنى أبعد شيبى يبغي عندى الأدبا والشاهد فيه إعمال «أضحى» عمل كان فى رفعها الاسم ونصبها الخبر بلا شرط. وروى فى شرح ابن عصفور : أضحى يمزق أثوابى ويشتمنى أبعد سنين عندى تبتغى الأدبا وروى فى شرح الحماسه للمرزوقى : أنشا يمزق أثوابى يؤدبنى أبعد شيبى عندى تبتغى الأدبا وروى فى شرح الأعلام بروايه المرزوقى ولكن «ويضربنى» بدل «يؤدبنى» وعلى الروايتين الأخيرتين فلا شاهد فيه هنا. انظر شرح القطر : ١٨٨ ، شرح الحماسه للمرزوقى : ٧٥٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤١٥ ، شرح الحماسه للأعلم : ٢ / ٤٦١ (رساله دكتوراه) ، ارتشاف الضرب : ٧٨ / ٢ .

و (فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا) [آل عمران : ١٠٣] ، و :

٣٣ - أمست خلاء ...\*\*\*... (١)

و «صار السعير رخيصا» ، و (لَيْسَ مَصْرُوفًا) [هود : ٨].

وقسم يعمل بشرط تقدّم نفى أو شبهه ، وهو النهى ، وذلك «زال ، وانفك» وما بينهما ، وإلى ذلك أشار بقوله :

... وهذى (٢) الأربعة

لشبه نفى أو لنفى متبعه

نحو (وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ) [هود : ١١٨] ، (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ) [طه : ٩١] ، (تَاللَّهِ تَفْتُونَ تَذَكُّرًا يَوْسُفَ) [يوسف : ٨٥].

ص: ٢٠١

---

١- قطعه بيت من البسيط للتابعه الديباني من قصيده له فى ديوانه (١٧) مدح بها النعمان بن المنذر ، واعتذر إليه مما بلغه عنه ، وهى من الاعتذاريات ، وقد ألحقها لجودتها بالمعلقات السبع ، وتامه : أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا أحنى عليها الذى أحنى على لبد ويروى صدره : أضحت خلاء وأضحى أهلها احتملوا الخلاء : المكان الذى لا شىء فيه. احتملوا : ارتحلوا. وأحنى عليه الدهر : أتى عليه وأهلكه. ولبد : اسم آخر نسور لقمان بن عاد ، سماه بذلك لأنه لبد فبقى لا يذهب ولا يموت ، وهو مصروف ، لأنه ليس بمعدول ، وفى المثل : «طال الأبد على لبد». والشاهد فيه على أن «أمسى» تعمل الرفع فى الاسم والنصب فى الخبر دون شرط. انظر الأشمونى مع الصبان : ١ / ٢٣٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٣٩٥ ، الخزانة : ٤ / ٥ ، الهمع (رقم) : ٣٧٢ ، الدرر اللوامع : ١ / ٨٤ ، اللسان (لبد) ، تذكره النحاه : ٢٦٧ ، إصلاح الخلل للبطلبيوسى : ١٤٦ ، شرح قصيده بانة سعاد لابن هشام : ١٦٨ ، فتح رب البريه : ١ / ٣٣٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٧٨.

٢- فى الأصل : وهذه. انظر الألفيه : ٣٨.

٣٤ - ليس ينفكّ ذا غنى واعتزاز\*\*\*... (١)

وهذه أمثلتها بعد النفي ، ومن أمثلتها بعد النهي (٢) :

٣٥ - ... ولا تزال (٣) ذاكر الموم\*\*\*ت ... (٤)

وقسم يعمل بشرط تقدّم «ما» المصدرية الظرفية وإلى هذا أشار بقوله :

ومثل كان دام مسبقا بما

وفهم أنّ «ما» مصدرية ظرفية من المثال ، وهو :

كأعط ما دمت مصيبا درهما

إذ التقدير : أعط درهما مدّه دوامك مصيبا ، فلو كانت «ما» مصدرية غير ظرفية لم تعمل «دام» بعدها العمل المذكور ، فإن ولي مرفوعها منصوب ، فهو حال نحو «يعجبني ما دمت صحيحا» أي : يعجبني دوامك صحيحا ، ولو لم تذكر «ما» أصلا ، فأحرى بعدم العمل نحو «دام زيد صحيحا» ، ف- «دام» فعل ماض تامّ بمعنى : بقي ، و «زيد» فاعله ، و «صحيحا» حال من زيد .

وفهم من اشتراطه تقدّم النفي أو شبهه في «زال» وأخواتها ، وتقدّم «ما»

ص: ٢٠٢

١- من الخفيف ، لم أعثر على قائله ، وعجزه : كلّ ذي عفة مقلّ فنوع ويروى : «اغترار» بدل «اعتزاز». والمعنى : لم يزل كل ذي عفاف وإقلال وقناعه غنيا وعزيزا. والاستشهاد فيه على إعمال «ينفك» عمل «كان» لتقدم النفي عليها ، وإن كان بالفعل «ليس». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٨٥ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٧٣ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٢٧ ، الهمع (رقم) : ٣٥٠ ، الدرر اللوامع : ١ / ٨٠ ، شرح ابن الناظم : ١٣٠ ، المطالع السعيدة : ١٩٩ .

٢- في الأصل : النفي. انظر التصريح : ١ / ١٨٥ .

٣- في الأصل : ولا تزال. انظر التصريح : ١ / ١٨٥ .

٤- قطعه بيت من الخفيف ، لم أعثر على قائله ، وتمامه : صاح شمر ولا تزال ذاكر الموت ، فنسيانه ضلال مبين صاح : مرخم صاحب على غير قياس ، وقيل : هو لغه في «صاحب». شمر : اجتهد. والشاهد في قوله : «ولا تزال» فإنه أجرى فيه «زال» مجرى «كان» لتقدم شبه النفي - وهو النهي - عليها ، إذ شرط عملها كأخواتها أن لا تفارق النفي أو شبهه. انظر التصريح على التوضيح : ١٨٥ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ١٤ ، الهمع (رقم) : ٣٥٢ ، الدرر اللوامع : ١ / ٨١ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٢٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١١١ ، شواهد الجرجاوى : ٤٤ ، المكودي مع ابن حمدون : ١ / ٨٩ ، شواهد العدو : ٤٤ ، شرح ابن الناظم : ١٣١ .

المصدرية الظرفية في (١) «دام» - أن ما بقي من الأفعال لا يشترط (٢) فيه شيء.

ثم قال رحمه الله تعالى / :

وغير ماض مثله قد عملا

إن كان غير الماض منه استعمالا

أشار إلى أن هذه الأفعال المتقدّمة - وهي ثلاثة عشر - في التصرف وعدمه على ثلاثة أقسام :

ما (لا) (٣) يتصرّف بحال ، وهو «ليس» باتّفاق (٤) ، و «دام» عند الفراء وكثير من المتأخرين (٥) ، وأما «يدوم ، ودم ، ودائم ، ودوام» فمن تصرّفات التامة.

وما يتصرّف تصرّف ناقصا ، وهو «زال ، وبرح ، وفتى ، وانفك» ، فإنّها (٦) لا يستعمل منها أمر.

وما يتصرّف تصرفا تاما ، وهو الباقي.

وللتصارييف في (٧) هذين القسمين ما للماضي من العمل ، فالمضارع نحو (وَلَمْ أَكُ بَعِيًّا) [مريم : ٢٠] ، والأمر نحو (كُونُوا حِجَارَةً) [الإسراء : ٥٠] ، والمصدر ، كقوله :

٣٦ - ...\*\*وكونك إياه عليك يسير (٨)(٩).

ص: ٢٠٣

١- في الأصل : وفي. انظر شرح المكودي : ٩٠ / ١.

٢- في الأصل : لا يشترط. مكرر.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١٨٦ / ١.

٤- انظر : التصريح على التوضيح : ١٨٦ / ١ ، الهمع : ٧٧ / ٢ ، شرح ابن عقيل : ١١٢ / ١ ، شرح الأشموني : ٢٣٠ / ١ ، شرح ابن عصفور : ٣٨٣ / ١.

٥- وذلك لأنها صلّه ل- «ما» الظرفية ، وكل فعل وقع صلّه ل- «ما» التزم مضيه. وبه جزم ابن مالك في شرح الكافية ، وصححه المرادى. وذهب الأقدمون وقليل من المتأخرين إلى أن لها مضارعا وهو «يدوم» ، فهي متصرفه عندهم تصرفا ناقصا ، قال الصبان : بل الصحيح عندي أن لها مصدرا أيضا. انظر التصريح على التوضيح : ١٨٦ / ١ ، الهمع : ٧٧ / ٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٣٨٦ ، التسهيل : ٥٣ ، شرح المرادى : ٢٩٧ / ١ ، حاشية الصبان مع الأشموني : ٢٣٠ / ١ ، شرح ابن عصفور : ٣٨٤ / ١ ، حاشية الخضري : ١١٢ / ١.

٦- في الأصل : فلأنها. انظر التصريح : ١٨٦ / ١.

٧- في الأصل : في. مكرر

٨- فى الأصل : عسبر. انظر التصريح : ١ / ١٨٧.

٩- من الطويل ، لم أعر على قائله : و صدره : ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى ساد : أى اتصف بالسياده والشرف. والضمير فى «إياه» يعود إلى الفتى ، وكذا الضمير فى قوله «فى قومه» لأنه وإن كان متأخرا لفظا فهو متقدم رتبه ، ونظيره قوله تعالى : (فَأَوْجَسَ فى نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى) والشاهد فى قولك «وكونك إياه» حيث أعمل فيه مصدر «كان» كعمل «كان». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٨٧ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ١٥ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١١٢ ، الهمع (رقم) : ٣٧٠ ، الدرر اللوامع : ١ / ٨٣ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٣١ ، شرح المكودي : ١ / ٩١ ، شواهد الجرجاوى : ٤٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٧٥ ، شرح اللحمه لابن هشام : ٢ / ٢١ ، شواهد العدوى : ٤٦ ، البهجه المرضيه : ٤٨ ، شرح ابن الناظم : ١٣٢ ، شرح المرادى : ١ / ٣٠٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٢٨٧ ، شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٥٥ - مخطوط) ، أوضح المسالك : ٤٥.

واسم الفاعل ، كقوله :

١- وما كلّ من ييدى البشاشه كائنا\*\*\*أخاك... (١)

واسم المفعول ، كقول سيبويه فى الظرف : «مكون فيه» (٢) ، قاله أبو حيان (٣).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وفى جميعها توسط الخبر

أجز وكلّ سبقه دام حطر

كذاك سبق خبر ما التّافيه

فجئى بها متلوّه لا تاليه

ص: ٢٠٤

١- من الطويل ، لم أعتز له على قائل ، وتمامه : وما كلّ من ييدى البشاشه كائنا أخاك إذا لم تلفه لك منجدا ييدى : يظهر.  
البشاشه : طلاقه الوجه. ألقى : وجد. منجدا : من أنجده : إذا أعانه. والشاهد فى قوله : «كائنا أخاك» ، فإنّ «كائنا» اسم فاعل من «كان» وعمل عمل فعله ، وفيه أيضا : إعمال «ما» النافيه عمل «ليس». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٨٧ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ١٧ ، المطالع السعيده : ٢٠١ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ٢٠ ، الهمع (رقم) : ٣٧٤ ، الدرر اللوامع : ١ / ٨٤ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٣١ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١١٢ ، شواهد الجرجاوى : ٤٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٣٨٧ ، شواهد العدوى : ٤٥ ، شرح ابن الناظم : ١٣٢ ، البهجه المرضيه : ٤٨ ، أوضح المسالك : ٤٥.

٢- انظر الكتاب : ١ / ٢١ ، ٢٠١. قال ابن هشام فى شرح اللمحه (٢ / ٢١) : فأما قول سيبويه رحمه الله : «فهو مكون فيه» فسأل أبو الفتح أبا على عنه ، فقال : «ما كل داء يعالجه الطيب». وانظر حاشيه الخضرى مع ابن عقيل : ١ / ١١٢.

٣- قال أبو حيان فى النكت الحسان (٦٩) : «وكثيرا ما يقول سيبويه عن الأحوال والظروف : «فهى مكون فيها». وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٨٧.



...

اعلم أنّ خبر هذه الأفعال أصله التأخير عن الاسم ، ويجوز تقديمه.

فأما تقديمه على اسمها / فجائز في جميعها ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وفي جميعها توسط الخبر

أجز ...

ومنه قوله عز وجل : (و) (١) كَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ [الروم : ٤٧].

وأما تقديمه عليها ، فهي في ذلك على ثلاثة أقسام :

- قسم يمتنع تقديمه عليه باتفاق ، وهو «ما دام» وما اقترن منها ب- «ما» النافية ، وإلى ذلك أشار بقوله :

...

وكلّ سبقه دام حظر

كذاك سبق (خبر) (٢) ما النافية

...

يعنى : أنّ كلّ النحويين منعوا أن يسبق الخبر «دام» ، ولذلك صورتان :

الأولى : أن يسبق «ما» المقترنه ب- «دام» نحو «قائما ما دام زيد» ، فهذا ممتنع اتفاقا ، لأنّ معمول صله الحرف المصدرى لا يتقدّم عليه (٣).

الثانية : أن يسبق «دام» ويتأخر عن «ما» (نحو «ما» (٤) قائما ما دام زيد» ، وفي هذا خلاف ، والصواب المنع (٥) ، وظاهر كلام الناظم : أنّ منع هذا مجمع عليه (٦) ، فإنّه أتى ب- «دام» مجرّده من «ما» فشمّل الصورتين.

ص : ٢٠٥

١- في الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودي : ١ / ٩٠.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفيه : ٣٩.

- ٣- انظر الهمع : ٢ / ٨٨ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٣٣ ، شرح المرادى : ١ / ٣٠٠ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٨٨ ، شرح المكودي : ١ / ٩٠ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٨٨ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٩٧ ، الإنصاف : ١ / ١٥٥ .
- ٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودي : ١ / ٩٠ .
- ٥- وذلك لأن الموصول الحرفى لا يفصل بينه وبين صلته بمعمولها ، وبه قال الرضى ، وابن هشام الخضراوى . وقال ابن عقيل : والذى يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر «دام» على «دام» وحدها فتقول : «لا أصحبك ما قائما دام زيد» ، كما تقول : «لا أصحبك ما زيدا كلمت» . وصححه الخضرى . وقال أبو حيان : والقياس يقتضى الجواز قياسا على ما أجازوه من قولك : «عجبت مما زيد تضرب» إلا إن ثبت أن «دام» لا يتصرف فيتجه المنع . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٨٨ ، الهمع : ٢ / ٨٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١١٣ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٩٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٨٧ ، حاشية الخضرى : ١ / ١١٣ - ١١٤ .
- ٦- قال الناظم فى التسهيل : «ولا يتقدم خبر «دام» اتفاقا» . وقال المرادى : «وفيه نظر ، لأن المنع معلل بعلتين : إحداهما - عدم تصرفها ، وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق ، بدليل اختلافهم فى «ليس» ، مع الإجماع على عدم تصرفها . والأخرى : أن «ما» موصول حرفى ، ولا يفصل بينه وبين صلته ، وهذا أيضا مختلف فيه ، وقد أجاز كثير من النحويين الفصل بين الموصول الحرفى وبين صلته إذا كان غير عامل ك- «ما» المصدرية . انتهى . انظر التسهيل : ٥٤ ، شرح المرادى : ١ / ٣٠٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٣٩٧ ، شرح المكودي : ١ / ٩٠ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٨٨ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٣٣ .

وكذلك أيضا يمتنع أن يسبق الخبر «ما» النافية الداخلة على هذه الأفعال ، فلا يجوز «قائما ما كان زيد» ، ونحوه ، لأن «ما» لها صدر الكلام ، وهذا عند البصريين والفرّاء (١) ، وأجازه (٢) بقيته الكوفيين بناء على أنها لا تستحق التصدير (٣).

قوله :

فجئ بها (٤) متلوّه لا تاليه

تصريح بما (٥) فهم من وجوب تأخير الخبر عن «ما» المقترنه بالفعل ، وفهم من تخصيص الحكم / بها : أنه لا يمتنع التقديم إذا كان النفي بغيرها (٦).

وفهم منه أيضا : أنه يجوز أن يتوسّط الخبر بين «ما» والفعل نحو «ما قائما كان زيد» . .

ص: ٢٠٦

١- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٨٩ ، شرح المرادى : ١ / ٣٠٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٣٩٧ ، الهمع : ٢ / ٨٨ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٩٧ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١١٤ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٣٣ ،  
٢- فى الأصل : وأجاز. انظر التصريح : ١ / ١٨٩ .

٣- قياسا على سائر أخواتها. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٨٩ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٣٩٨ ، شرح المرادى : ١ / ٣٠٠ ، الهمع : ٢ / ٨٨ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٣٣ ، شرح ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ١١٤ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٩٧ .

٤- بها. كذا فى الألفيه وأكثر نسخ شروحها ، ولعل الصواب هنا أن تكون روايتها «بما» ، حتى يستقيم نص الكلام مع ما ذكر بعد من قول المؤلف : «وفى بعض النسخ «بها» وهى عائده على «ما». وقد روى النظم بروايه «بما» فى شرح الألفيه للهوارى (٤٦ / ب- - ٤٧ / أ).

٥- فى الأصل : بها. انظر شرح المكودى : ١ / ٩١ .

٦- نحو «قائما لم يكن زيد» ، و «مقيما لن يزال عمرو» ، ونص الرضى على أن «إن» النافية مثل «ما» فى المنع. وأما «لا» فالذى تقتضيه عبارته ابن مالك أنها لا صداره لها ، وهو الذى درج عليه فى التسهيل والكافيه ، وقيل : لها الصداره ، وهو الذى مرّ عليه فى قوله (فى باب ظن وأخواتها) : ... والتزم التعليق قبل نفي ما وإن ولا ... فسواها ب- «ما» ، و «إن» فى التعليق ، قالوا : وهذا القول الثانى هو الذى يقتضيه القياس. انظر شرح الرضى : ٢ / ٢٩٧ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٩١ ، التسهيل : ٥٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٣٩٨ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٣٣ ، الألفيه : ٥٣ .

وفهم من إطلاقه : أنّ ذلك في جميع الأفعال سواء كان النفي غير مشروط (١) في العمل أم مشروطا (٢) ، نحو «ما كان زيد قائما ، وما زال عمرو مقيما». وفي هذا الأخير (٣) خلاف :

فذهب الفراء إلى عموم المنع (٤) ، وهو المشهور.

وخصّ ابن كيسان (٥) من الكوفيين المنع بغير «زال» وأخواتها ، لأنّ نفيها إيجاب (٦).

و «متلوه» حال من «ما» (٧) ، وفي بعض النسخ «بها» ، وهي عائده على «ما» و «متلوه» حال منها.

ص: ٢٠٧

١- في الأصل : المشروط.

٢- في الأصل : مشروط.

٣- وهو قوله : «ما زال عمرو مقيما». أى : في تقديم خبر هذه الأفعال التي النفي فيها شرط في عملها - وهي «زال» وأخواتها - على النافي خلاف.

٤- فمنع تقدم الخبر على «زال» وأخواتها سواء نفيت ب- «ما» أو بغيرها. وذهب سائر الكوفيين إلى الجواز مطلقا ، لأنّ «ما» عندهم ليس لها الصدر كغيرها. وذهب البصريون - قال السيوطي : وهو الأصح - إلى المنع إن نفيت ب- «ما» ، لأن لها الصدر ، والجواز إن نفيت بغيرها ، ك- «لا ، ولم ، ولن ، ولما ، وإن» ، والحق درود «لم ولن» ب- «ما» ، فمنع التقديم إن نفي بهما. انظر الهمع : ٢ / ٨٩ ، التسهيل : ٥٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٨٧ ، شرح المرادى : ١ / ٣٠١ ، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل : ١ / ٢٦١ - ٢٦٢.

٥- هو محمد بن أحمد بن إبراهيم (وقيل : محمد بن إبراهيم) بن كيسان ، أبو الحسن ، المعروف بابن كيسان ، عالم بالعربيّة نحوا ولغّه ، من أهل بغداد ، أخذ عن المبرد وثلعب وتوفى سنة ٢٩٩ هـ ، من مؤلفاته : المهذب في النحو ، المختار في علل النحو ، معانى القرآن ، غريب الحديث ، وغيرها. انظر ترجمته في بغية الوعاه : ٨ ، نزهة الألباء : ٣٠١ ، شذرات الذهب : ٢ / ٢٣٢ ، معجم المطبوعات : ٢٢٩ ، طبقات النحويين واللغويين : ١٧٠ ، الأعلام : ٥ / ٣٠٨ ، معجم المؤلفين : ٨ / ٢١٣ ، ٣١١.

٦- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٨٩ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٣٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٣٩٨ ، شرح المرادى : ١ / ٣٠٠ ، التسهيل : ٥٤ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١١٤ ، الإنصاف : ١ / ١٥٥ ، حاشية الخضرى : ١ / ١١٤ ، شرح اللمع لابن برهان : ١ / ٥٤ ، التوطئه للشلوبين : ٢٢٨. قال أبو حيان في نكته (٧١) : «وأما «زال» وأخواتها فمنهم من أجاز تقديم خبرها عليها مطلقا ، ومنهم من منع مطلقا ، ومنهم من فصل ، فإن نفيت ب- «ما» منع ، أو بغير «ما» جاز ، وهو الصحيح.

٧- في الأصل : «وما». انظر شرح المكودي : ١ / ٩١.

- القسم الثاني : ما فى تقديمه خلاف ، وهو «ليس» ، وإلى ذلك أشار بقوله :

ومنع سبق خبر ليس اصطفى

يعنى : أنّ فى تقديم خبر «ليس» عليها خلافاً ، والمختار عند جمهور البصريين (١) والنّيازم : المنع (٢) ، قاسوه على «عسى» ، وخبر «عسى» لا يتقدّم عليها اتّفاقاً ، والجامع بينهما الجمود.

- القسم الثالث : ما يجوز تقديم الخبر عليه من غير خلاف ، وهو ما بقى.

وفهم هذا القسم من سكوته عنه ، فإنّه لما ذكر ما يمتنع تقديمه ، وما فى تقديمه خلاف علم أنّ (ما) (٣) بقى يجوز تقديمه.

ثم قال رحمه الله تعالى :

/ ...

وذو تمام ما برفع يكتفى

وما سواه ناقص والنّقص فى

فتى ليس زال دائماً قفى

يعنى : أنّ ما اكتفى من هذه الأفعال بالمرفوع عن (٤) المنصوب يسمّى

ص : ٢٠٨

١- من متأخريهم. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٨٨.

٢- وإليه ذهب المبرد ، والسيرافى ، والزجاج ، وابن السراج ، والجرجاني وجمهور الكوفيين ، وذلك لضعفها بعدم تصرفها ، وشبهها ب- «ما» النافية. وذهب قدماء البصريين (ونسبه ابن جنى للجمهور) ، والفراء ، وابن برهان ، والفارسي ، والزمخشري والشلوبين وابن عصفور من المتأخرين إلى جواز التقديم واحتجوا بنحو قوله تعالى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ). وذلك أنّ (يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) معمول ل- «مصروفا» ، وقد تقدم على «ليس» ، واسمها ضمير مستتر فيها يعود على «العذاب» و «مصروفا» خبرها ، وتقديم المعمول لا يصح إلّا حيث يصح تقديم عامله ، فلو لا أنّ الخبر - وهو «مصروفا» - يجوز تقديمه على «ليس» ، لما جاز تقديم معموله عليها. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٨٨ - ١٨٩ ، الإنصاف (مسألة : ١٨) : ١ / ١٦٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٣٩٧ ، التسهيل : ٥٤ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٣٤ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٨٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١١٤ ، شرح المرادى : ١ / ٣٠١ - ٣٠٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٨٧ ، شرح الرضى : ١ / ٢٩٧ ، الهمع : ٢ / ٨٨ - ٨٩ ، الإيضاح بشرح الجرجاني (المقتصد) : ١ / ٤٠٧ - ٤٠٨ ، شرح اللمع لابن برهان : ١ / ٥٨ ، التوطئة للشلوبين : ٢٢٨.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٩١.

٤- فى الأصل : من. انظر شرح المكودى : ٩١ / ١.

تأماً ، وما لم يكتف (١) بالمرفوع يسمّى ناقصاً ، هذا هو الصّحيح عند الناظم (٢) ، وإليه أشار بقوله :

...

وذو تمام ما برفع يكتفى

وما سواه ناقص ...

...

وهو مخالف لمذهب سيويه وأكثر البصريين من أنّ معنى تمامها دلالتها على الحدث والزّمان (٣).

وكذا الخلاف في تسميه ما ينصب الخبر : ناقصاً ، لم سمّى (٤) ناقصاً؟.

فعلى الأوّل : لكونه لم يكتف بالمرفوع.

وعلى قول الأكثرين : لكونه سلب الدّلاله على الحدث ، وتجرّد للدّلاله على الزّمان (٥).

واستدلّ ابن مالك على بطلان مذهب الأكثرين بعشره أوجه مذكوره في شرحه (على) (٦) التّسهيل (٧).

ص: ٢٠٩

١- في الأصل : يكتفى. انظر شرح المكودي : ٩١ / ١.

٢- وإليه ذهب أبو حيان. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٤٠٨ / ١ ، شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٥٥ - أ - مخطوط) ، ارتشاف الضرب : ٧٥ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ١٩٠ / ١.

٣- وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وابن جنى والجرجاني وابن برهان. انظر الكتاب : ٢١ / ١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٧٥ ، شرح اللمع لابن برهان : ١ / ٤٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٩٠ ، شرح ابن الناظم : ١٣٧ ، حاشيه الصبان : ١ / ٢٣٥ ، شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٥٥ - مخطوط).

٤- في الأصل : يسمّى. انظر التصريح : ١٩٠ / ١.

٥- قال ابن الناظم (١٣٧) : «وهو باطل». وقال الرضى (٢ / ٢٩٠) : «ليس بشيء».

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١٩٠ / ١.

٧- الأوّل : أنّ مدعى ذلك معترف بفعليه هذه العوامل والفعليه تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معا ، إذ الدال على الحدث مصدر ، والدال على الزمان وحده اسم زمان ، والعوامل المذكوره ليست بمصادر ولا أسماء زمان ، فبطل كونها داله على أحد المعنيين دون الآخر. الثاني : أنّ مدعى ذلك معترف بأنّ الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين ، فكون العوامل المذكوره تدل على أحدهما - إخراج لها عن الأصل فلا يقبل إلا بدليل. الثالث : أنّ العوامل المذكوره لو كانت دلالتها مخصوصه بالزمان لجاز أن تتعقد جملة تامه من بعضها ومن اسم معنى ، كما تتعقد منه ومن اسم زمان ، وفي عدم جواز ذلك دليل على بطلان

دعواه. الرابع : أنّ الأفعال كلها إذا كانت على صيغته مختصه بزمان معين فلا يمتاز بعضها من بعض إلا بالحدث ، كقولنا : «أهان وأكرم» فإنهما متساويان بالنسبه إلى الزمان مفترقان بالنسبه إلى الحدث ، فإذا فرض زوال ما به الافتراق وبقاء ما به التساوى لزم ألا يكون بين الأفعال المذكوره فرق ما دامت على صيغته واحده ، ولو كان الأمر كذلك لم يكن فرق بين «كان زيد غنيا» ، و «صار غنيا» ، والفرق حاصل فبطل ما يوجب خلافه. الخامس : أنّ من جمله العوامل المذكوره : «ما انفك» ، ولا بد معها من ناف ، فلو كانت لا تدل على الحدث الذى هو الانفكاك بل على زمن الخبر - لزم أن يكون معنى «ما انفك زيد غنيا» : ما زيد غنيا فى وقت من الأوقات الماضيه ، وفى ذلك نقيض المراد فوجب بطلان ما أفضى إليه. السادس : أنّ من جمله العوامل المذكوره «دام» ومن شرط إعمالها عمل «كان» كونها صلته ل- «ما» المصدريه ، ومن لوازم ذلك صحه تقدير المصدر فى موضعها ، كقولك : «جد ما دامت واجدا» أى : جد مده دوامك واجدا ، فلو كانت «دام» مجردة عن الحدث لم يقيم مقامها اسم الحدث. السابع : أنّ هذه الأفعال لو لم يكن لها مصادر لم تدخل عليها «أن» ، كقوله تعالى : (إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَائِكِينَ) ، لأن «أن» هذه وما وصلت به فى تأويل المصدر ، وقد جاء مصدرها صريحا فى قول الشاعر : يبذل وحلم ساد فى قومته الفتى وكونك إياه عليك يسير وقد حكى أبو زيد مصدر «فتى» مستعملا ، وحكى غيره «ظلمت أفعل كذا ظلولا» ، وجاؤوا بمصدر «كاد» فى قولهم : «ذلك ولا كيدا» أى : ولا أكاد كيدا ، وكاد فعل ناقص من باب «كان» إلا أنّها أضعف من «كان» ، إذ لا يستعمل لها اسم فاعل ، واسم فاعل «كان» مستعمل ، ولا يستعمل منها أمر ، والأمر من «كان» مستعمل ، وإذا لم يمتنع استعمال مصدر «كاد» وهى أضعف من «كان» فلئن لا يمتنع استعمال مصدر «كان» أحق وأولى. الثامن : أنّ هذه الأفعال لو كانت لمجرد الزمان لم يغن عنها اسم الفاعل ، كما جاء فى الحديث : (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ كَائِنٌ لَكُمْ أَجْرًا ، وَكَائِنٌ عَلَيْكُمْ وَزْرًا) ، لأنّ اسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان ، بل هو دال على الحدث ، وما هو به قائم ، أو ما هو عنه صادر. التاسع : أنّ دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالة على الزمان ، لأنّ دلالة على الحدث لا تتغير بقرائن ، ودلالته على الزمان تتغير بالقرائن ، فدلالته على الحدث أولى بالبقاء من دلالة على الزمان. العاشر : أنّ هذه الأفعال لو كانت مجردة عن الحدث مخلصه للزمان ، لم يبين منها أمر ، كقوله تعالى : (كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ) ، لأنّ الأمر لا يبنى مما لا دلالة فيه على الحدث. فإذا قد ثبت بالدلائل المذكوره أنّ هذه الأفعال - غير ليس - داله على الحدث والزمان كغيرها من الأفعال فليعلم أنّ سبب تسميتها نواقص إنّما هو لعدم اكتفائها بمرفوع. انظر ذلك فى شرح التسهيل لابن مالك : الجزء الأول (ورقه : ٥٥).



وإذا استعملت تامه كانت بمعنى فعل لازم ، ف- «كان» بمعنى : حصل ، نحو (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرِهِ) [البقره : ٢٨٠] أى : حصل ، و «أمسى» بمعنى : دخل فى المساء ، و «أصبح» بمعنى : دخل (١) فى الصّباح ، نحو (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ ، وَحِينَ تُصْبِحُونَ) [الروم : ١٧] أى : حين تدخلون فى المساء ، وحين تدخلون (٢) فى الصّباح ، و «دام» بمعنى : بقى ، نحو (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ

ص: ٢١٠

---

١- فى الأصل : تدخلون. انظر التصريح : ١ / ١٩٠.

٢- فى الأصل : تدخلون. انظر التصريح : ١ / ١٩٠.

السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ) [هود : ١٠٧] أى : ما بقيت ، و «بات» بمعنى : عرس ، وهو النزول ليلا- ، نحو قول عمر رضى الله عنه : «أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد / بات بمنى (١)» (٢) ، أى : عرس بها ، و «ظلّ» بمعنى : استمر (٣) ، نحو «ظلّ اليوم» - بالرفع - أى : استمرّ ظلّه ، و «أضحى» بمعنى : دخل فى الضحى ، نحو «أضحينا» أى : دخلنا فى الضحى ، و «صار» بمعنى : انتقل ، نحو «صار الأمر إليك» أى : انتقل ، و «برح» بمعنى : ذهب ، نحو (وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ) [الكهف : ٦٠] أى : لا- أذهب ، و «انفكّ» بمعنى : انفصل نحو «فككت الخاتم فانفكّ» أى : انفصل.

وتكون هذه الأفعال التامة لمعان آخر غير ما ذكر (٤).

وجميع أفعال هذا الباب استعملت تامه وناقصه ، إلا ثلاثه أفعال ، فإنّها ألزمت النقص ، ولم تستعمل تامه ، وهى «فتى ، وزال ، وليس» ، وإلى ذلك أشار بقوله :

... والنقص فى

فتى ليس زال دائما (٥)

قفى

ص : ٢١١

- ١- فى الأصل : بمعنى . انظر التصريح : ١ / ١٩١ .
- ٢- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٩١ ، وفى سنن أبى داود حديث رقم : (١٩٥٨) عن ابن عمر رضى الله عنه أنه قال : «أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فبات بمنى وظلّ». وقالوا : «بات القوم» أى : نزل بهم ليلا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٩١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٧٧ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٣٦ ، البهجة المرضيه : ٤٩ .
- ٣- هذا رأى ابن مالك وغيره ، وذهب المهابدى وأبو محمد بن عبد العزيز بن زيدان وابن الحكم ابن رختاط إلى أنّها لا تكون إلا- ناقصه بمعنى : طال ، وبمعنى : أقام نهارا. انظر شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٤٠٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٧٧ ، النكت الحسان : ٧٠ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٩٥ .
- ٤- فتأتى «صار» بمعنى : رجع ، نحو (أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ) ، وبمعنى : ضم وقطع ، نحو (فَصَبْرُهُنَّ إِلَيْكَ) ، ونحو «صار فلان الشىء يصير ويصوره» أى : ضمه وقطعه. وتأتى - «انفكّ» بمعنى : خلص ، نحو «انفكّ الأسير». وتأتى «برح» بمعنى : ظهر ، نحو «برح الخفاء». وتأتى «كان» بمعنى : حضر ، يحكى من كلامهم «أكان لبن»؟ بمعنى : حضر شىء من هذا الجنس ، وحكى أنّها تكون بمعنى : غزل ، وأنّه يقال : كان زيد الصوف ، بمعنى : غزل زيد الصوف. وتأتى «أصبح» بمعنى صار ، كقوله : أصبحت لا أحمل السّلاح ولا أملك رأس البعير إن نفرا انظر الهمع : ٢ / ٨٣ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤١٣ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨١٧ ، حاشيه الصبان مع الأشمونى : ١ / ٢٣٦ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١١٥ .
- ٥- فى الأصل : ديما. انظر الألفيه : ٤٠ .

وذهب أبو حيان في (١) نكته : إلى أنّ «فتى» تكون تامه بمعنى : سكن (٢) ، وأبو عليّ : إلى أنّ «زال» تكون تامه نحو «ما» (٣) زال زيد عن مكانه» أي :

(لم) (٤) ينتقل عنه (٥) ، والكوفيون : إلى أنّ (ليس) (٦) تكون عاطفه ، لا اسم (لها) (٧) ولا خبر (٨) ، نحو :

٣٨ - \*\*\*...إنّما يجزى الفتى ليس الجمل (٩).

ص: ٢١٢

- ١- في الأصل : وفي. انظر التصريح : ١ / ١٩١.
- ٢- قال أبو حيان في النكت الحسان (٧٠) : «وذكر بعض أصحابنا أنّ «فتى» لا تكون أيضا إلا ناقصه ، وليست بشيء ، إذ حكي بعض النحويين واللغويين : فتى ، بمعنى : سكن وبمعنى : أطفأ». وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٩١ ، الهمع : ٢ / ٨٣.
- ٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ١٩١.
- ٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ١٩١.
- ٥- قال أبو علي في المسائل الحلييات (٢٧٣) : «فأصل «زال» البراح الذي ذكره (أى : سيبويه) ، ولا يمنع عندي أن يجوز الاقتصار على الفاعل فيه كما يجوز في «كان» إذا أريد به «وقع». انتهى. وانظر الهمع : ٢ / ٨٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٩١ ، شرح المرادى : ١ / ٣٠٤ ، النكت الحسان : ٧٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٤١٠.
- ٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ١٩١.
- ٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ١٩١.
- ٨- وممن نقل ذلك عن الكوفيين ابن بابشاذ والنحاس وابن مالك ، وحكاه ابن عصفور عن البغداديين. ولم يثبت كونها عاطفه عند البصريين. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٩١ ، الجنى الدانى : ٤٩٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٢٥ ، مغنى اللبيب : ٣٩٠ ، الخزانة : ١١ / ١٩١ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ١٧٧ - ١٧٨ ، الهمع : ٥ / ٢٤٣.
- ٩- من الرمل ، للبيد بن ربيعه العامري من قصيده طويله له في ديوانه (١٩٧) ، وصدرة : وإذا أقرضت قرضا فاجزه ويروى : «وإذا قورضت» بدل «وإذا أقرضت» وكلاهما بمعنى واحد ، ويروى : «وإذا جوزيت» ، ويروى : «إذا أوليت» ، ويروى : «غير الجمل» بدل «ليس الجمل» ، وعليها فلا شاهد فيه. القرض : ما تعطيه من المال لتقضاه ، وهو هنا : ما أسلف من إحسان وإساءه. والشاهد فيه قوله : «ليس الجمل» حيث ذهب الكوفيون إلى أنّ «ليس» فيه عاطفه ، وهى محموله فى ذلك على «لا». وأجيب عن ذلك بأمرين : الأول : أنّ «الجمل» اسمها ، والخبر محذوف ، أى : ليس الجمل جازيا ، أو ليس الجمل يجزى ، والعرب قد تحذف خبر «ليس» فى الشعر. الثانى : أن يكون الجمل خبر «ليس» ، وسكن للقافيه ، واسمها ضمير اسم الفاعل المفهوم من «يجزى» ، أى : ليس الجازى الجمل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٩١ ، ٢ / ١٣٥ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ١٧٦ ، الخزانة : ٩ / ٢٩٦ ، ١١ / ١٩٠ ، مجالس ثعلب : ٢ / ٤٤٧ ، الكتاب : ١ / ٣٧٠ ، المقتضب : ٤ / ٤١٠ ، شواهد الأعلام : ١ / ٣٧٠ ، الأصول : ١ / ٢٨٦ ، ٣٠١ ، شرح الفريدي : ٤٧٦ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٠٠ ، ٣٧٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٢٥ ، مجمع الأمثال للميدانى : ١ / ٣٩ ، النكت الحسان : ٦٩ ، أوضح المسالك : ١٨٦.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ولا يلي العامل معمول الخبر

إلا إذا ظرفا أتى أو حرف جرّ

مراده بالعامل هنا «كان» وأخواتها ، يعنى : أنّ معمول الخبر لا يلي «كان» وأخواتها عند جمهور البصريين ، فلا تقول / : «كان طعامك زيد آكلا» ، فإن كان المعمول ظرفا أو مجرورا جاز أن يليها عندهم ، نحو «كان عندك زيد مقيما» ، و «كان فى الدار عمرو جالسا».

والكوفيون يجيزون مطلقا (١).

وفصّل ابن السّراج ، والفارسيّ ، وابن عصفور فأجازوه إن تقدّم الخبر معه ، نحو «كان طعامك آكلا زيد» ، لأنّ المعمول من كمال الخبر ، وكالجزء (٢) منه ، ومنعوه إن تقدّم وحده ، نحو «كان طعامك زيد آكلا» ، إذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبيّ (٣).

واحتجّ الكوفيون بنحو قول الفرزدق :

٣٩ - ...\*\*\*بما كان إياهم عطيه عودا(٤)

ص: ٢١٣

١- لأنّ معمول معمولها فى معنى معمولها. انظر فى ذلك التصريح على التوضيح : ١ / ١٨٩ ، الهمع : ٢ / ٩٢ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٣٧ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، شرح المرادى : ١ / ٣٠٤ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٩٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١١٥.

٢- فى الأصل : والجزء. انظر التصريح : ١ / ١٨٩.

٣- انظر الأصول لابن السراج : ١ / ٨٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٩٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٨٩ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٣٧ ، الهمع : ٢ / ٩٢ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١١٥. وكلام الفارسيّ فى الإيضاح (١ / ١٠٧) موافق لمذهب البصريين ، ولم يذكر فى هذه المسأله التفصيل المذكور. وانظر المقتصد للجرجانيّ : ١ / ٤٢٥.

٤- من الطويل للفرزدق من قصيده له فى ديوانه (٢١٤) يهجو بها جريرا وقومه ، وصدره : قنafd هداجون حول بيوتهم القنafd : جمع «قنafd» وهو حيوان معروف ينام نهارا ويصحو ليلا ليبحث عما يقتاته ، ويضرب به المثل فى سرى الليل يقال : «أسرى من قنafd». هداجون : من الهدجان وهو مشيه الشيخ الضعيف. ويروى : «دراجون» من درج الصبى والشيخ. وعطيه : أبو جرير. والشاهد فى قوله : «كان إياهم عطيه عودا» حيث ولى «كان» معمول خبرها ، وهو ليس بظرف ولا- جار ومجرور على رأى الكوفيين ، لأنهم يجيزون «كان طعامك زيد آكلا» حيث أن معمول المعمول عندهم معمول للعامل ، فليس بأجنبيّ منه حتى يلزم عليه الفصل بين العامل ومعموله بأجنبيّ. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٩٠ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٢٤ ، الخزانة : ٩ /

٢٦٨ ، مغنى اللبيب (رقم) : ١٠٣٠ ، المقتضب : ١٠١ / ٤ ، أبيات المغنى : ١٧٠ / ٥ ، الهمع (رقم) : ٣٩١ ، الدرر اللوامع : ٨٧ / ١ ،  
شرح الأشموني : ١ / ٢٣٧ ، شواهد الجرجاوى : ٤٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١١٥ ، شواهد العدوى : ٤٨ ، المكودى مع ابن  
حمدون : ١ / ٩٢ ، البهجه المرضيه : ٥٠ ، التبصره والتذكره : ١٩٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٠٣ ، أوضح المسالك : ٤٦ ،  
إصلاح الخلل : ١٥٢ ، الجامع الصغير : ٥٤ .

وجه الحجّ منه : أنّ «إيّاهم» معمول «عوّد»، و «عوّد» خبر «كان»، فقد ولي «كان» معمول خبرها ، وليس ظرفا ولا جازًا.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ومضمّر الشّان اسما انو إن وقع

موهم ما استبان أنّه امتنع

هذا يشير إلى الجواب عمّا احتجّ به الكوفيون من تقديم معمول الخبر مطلقا ، ونحوه - ممّا إذا ورد في كلام العرب ما يوهّم تقديم معمول خبر «كان» على اسمها ، وهو غير ظرف أو مجرور (١) - ، وهو أن يؤوّل على أن ينوى في «كان» ضمير الشّان ، وهو اسمها ، والجمله بعدها في موضع خبرها ، ففي «كان» من قول الفرزدق المتقدّم :

...

بما كان إيّاهم عطيه عوّدا

ضمير الشّان ، وهو اسمها ، و «عطيه» / مبتدأ ، و «عوّد» في موضع خبره ، و «إيّاهم» مفعول ب- «عوّد» مقدّما (٢) على المبتدأ ، وجمله المبتدأ والخبر في موضع نصب خبر «كان» ، وعلى هذا الجواب اقتصر الناظم (٣).

وقد يجاب : بأنّ «كان» زائده ، أو التّقديم للضرورة.

ص: ٢١٤

١- في الأصل : ومجرور. انظر شرح المكودي : ١ / ٩٢.

٢- في الأصل : مقدم. انظر المكودي بحاشيه الملوى : ٣٩.

٣- وقال في شرح الكافيه (١ / ٤٠٣) بعد أن أورد البيت المتقدم : «وجه البصريون هذا وأمثاله على أن يجعل اسم «كان» ضمير الشّان. ويجوز جعل «كان» في هذا البيت زائده. ويجوز أيضا جعل «ما» بمعنى «الذى» واسم «كان» ضميرها ، و «عطيه» مبتدأ ، خبره «عوّدا» والتقدير : بالذى كان إيّاهم عطيه عودا ، فحذف الهاء ونواها.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وقد تزداد كان في حشو كما

كان أصح علم من تقدما

فهم من قوله : «قد تزداد» قلّه زيادتها بالنسبه إلى عدم الزيادة.

وفهم من قوله : «كان» أنّها إنّما تزداد بلفظ الماضي ، وأنّه لا يزداد غيرها من أخواتها.

وفهم من قوله : «في حشو» أنّها لا تزداد أولا ولا آخرا.

ثمّ مثل لزيادتها بقوله :

... كما

كان أصح علم من تقدما

ف «ما» تعجبيّه ، وهى تامّه فى موضع رفع بالابتداء ، و «كان» زائده ، و «أصح» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر عائد على «ما» ، و «علم» مفعول ب- «أصح» ، والجمله فى موضع رفع خبر «ما» ف- «كان» على هذا زائده بين «ما» و «أصح» (١).

ثمّ قال :

ويحذفونها ويبقون الخبر

وبعد إن ولو كثيرا إذا اشتهر

وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب

كمثل أما أنت برّا فاقترّب

يعنى : أنّ العرب يحذفون («كان») (٢) ، وفهم من قوله : «ويبقون الخبر» أنّها تحذف مع اسمها ، ويطرّد حذفها فى ثلاثه مواضع :

الأوّل : بعد «إن» الشرطيّه.

الثانى : بعد «لو».

والثالث : بعد «أن» / المصدريّة.

وقد أشار إلى الأوّل والثاني بقوله :

وبعد إن ولو كثيرا ذا اشتهر

فمثال حذفها بعد «إن» قولهم : «المرء مقتول بما قتل به ، إن سيفاً فسييف ، وإن خنجراً (٣) فخنجر» (٤) أى : إن كان المقتول به سيفاً ، وإن كان المقتول به خنجراً.

ص: ٢١٥

---

١- انظر شرح المكودي : ٩٣ / ١ ، شرح الهوارى : (٤٨ / أ) ، إعراب الألفيه : ٣١.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٩٣ / ١.

٣- فى الأصل : خنجر. انظر شرح المكودي : ٩٣ / ١.

٤- انظر هذا القول فى الكتاب : ١٣٠ / ١ ، الهمع : ١٠٣ / ٢ ، شرح المكودي : ٩٣ / ١ ، شرح ابن الناظم : ١٤٢ ، المفصل : ٧٢ ، وفى الكتاب : «إنّ خنجراً فخنجر وإن سيفاً فسييف» على التقديم والتأخير.



ومنه قولهم: «الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيرا فخير، وإن شرا فشر» (١) أى: إن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شرا فجزاؤهم شر.

ويجوز: «إن خير فخيرا»، برفع الأوّل على أنّه اسم ل- «كان» المحذوفه مع خبرها، ونصب الثانى على أنّه مفعول ثان لفعل محذوف، أى: إن كان فى عملهم خير فيجزون خيرا.

ويجوز نصبهما معا بتقدير: إن كان عملهم خيرا فيجزون خيرا، ورفعهما معا بتقدير: إن كان فى عملهم خير فجزاؤهم خير.

والوجه الأوّل أرجحها، والثانى أضعفها، والأخيران متوسّطان (٢)(٣).

ومثال حذفها بعد «لو» قوله صلى الله عليه وسلم: «احفظوا عني ولو آية» (٤) أى: ولو كان المحفوظ آية.

ص: ٢١٦

١- وذكر ابن مالك هذا القول فى شرح الكافية وشواهد التوضيح بلفظ «المرء مجزى بعمله إن خيرا...» وعدّه حديثا، ولم أجده فيما اطّلت عليه من كتب الحديث المعتمده. وقال الصبان: قال شيخنا السيد: «المرء مجزى بعمله» ليس حديثا وإن صح معناه - قاله القليوبى، ولذلك حكاه الحافظ فى الهمع بلفظ «قيل» وكذا غيره، وهذا يفيد أنّه لم يرد مطلقا، ويؤيده تعبير صاحب التوضيح بقوله: «وقولهم: الناس مجزيون... الخ وكذا فى همع السيوطى». انتهى. وروى فى المسائل العضديات: «المرء مجزى بفعله إن... الخ». انظر الكتاب: ١ / ١٣٠، الهمع: ٢ / ١٠٣، شرح المرادى: ١ / ٣٠٧، التصريح على التوضيح: ١ / ١٩٣، الأشمونى مع الصبان: ١ / ٢٤٢، شرح الهوارى: (٤٨ / أ)، شرح الكافية لابن مالك: ١ / ٤١٨، حاشية الخضرى: ١ / ١١٧، شواهد التوضيح لابن مالك: ٧١، الإيضاح لابن الحاجب: ١ / ٣٨٠، الخزانة: ٤ / ١٠، البهجة المرضيه: ٥٠، شرح ابن الناظم: ١٤٢، المسائل العضديات: ١٨١، المفصل: ٧٢.

٢- فى الأصل: متوسطا. انظر التصريح: ١ / ١٩٣.

٣- أما الأوّل: فلأن فيه إضمار «كان» واسمها بعد «إن» وإضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء، وكلاهما كثير مطرد. وأما الثانى: فلأن فيه حذف «كان» وخبرها بعد «إن»، وحذف فعل ناصب بعد الفاء، وكلاهما قليل غير مطرد. وأما الأخيران: فلأن فى كل منهما الأقوى والأضعف، ففى نصبهما قوه نصب الأوّل، وضعف نصب الثانى، وفى رفعهما قوه رفع الثانى وضعف رفع الأوّل، فتساويا قاله ابن الضائع. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ١٩٣، الهمع: ٢ / ١٠٣، شرح المرادى: ١ / ٣٠٧، شرح الأشمونى: ١ / ٢٤٢ - ٢٤٣، شرح الكافية لابن مالك: ١ / ٤١٩، شرح الهوارى (٤٨ / أ).

٤- الحديث بروايه: «بلغوا عني ولو آية» فى صحيح البخارى: ٤ / ٢٠٧ (كتاب الأنبياء / باب ما ذكر عن بنى إسرائيل)، مسند أحمد: ٢ / ١٥٩، سنن الترمذى حديث رقم: ٢٦٦٩، الدر المنثور: ٣ / ٧، كتر العمال رقم: ٢٩١٧٥، فتح البارى: ٦ / ٤٩٦. وهو بروايه المؤلف فى شرح المكودى: ١ / ٩٣.

وفهم من قوله: «اشتهر» أنّ حذفها مع اسمها في غير ما ذكر قليل ، ومنه ما أنشده (١) سيبويه من قول الرّبيع :

٤٠ - من لد شولا فيإلى إتلائها (٢)

أى : من لدن أن كانت شولا.

ثمّ أشار إلى الثالث بقوله / :

وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب

يعنى : أنّ «كان» تحذف (بعد) (٣) «أن» المصدرية ، ويعوّض عنها «ما».

وفهم من قوله : «تعويض ما عنها» أنّها لا يحذف اسمها معها.

ثمّ مثل ذلك بقوله : «أما أنت بَرّا فاقترَب» ، والتّقدير : اقترَب لأن كنت بَرّاً ، فحذفت «كان» وعوّض عنها «ما» فانفصل الضّمير الذى كان متّصلاً بها ، وحذفت لام الجَزّ ، لأنّ حذفها مع «أن» مطّرد ، ف- «أنت» فى قوله : «أما (٤) أنت» اسم «كان» المحذوفه ، و «بَرّا» خبرها (٥).

ص: ٢١٧

١- فى الأصل : ما أنشد. انظر شرح المكودى : ٩٣ / ١.

٢- من الرجز ، انفرد المؤلف من المصادر التى رجعت إليها بنسبته للربيع ، ولم أعرف أى ربيع يقصد ، وفى الخزانة : «وهو من الشواهد الخمسين التى لا يعرف قائلها ولا تتمتها. والله أعلم». وهذا تقوله العرب فيما بينهم مثل المثل. لد : لغه فى «لدن». الشول : جمع شائله على غير قياس ، والقياس : شوائل ، وهى الناقه التى جف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية. إتلائها : مصدر أتلت الناقه إذا تبعها ولدها. والشاهد فى قوله : «من لد شولا» حيث حذف «كان» مع اسمها بعد «لد» ، وهو قليل ، لأن «كان» تحذف كثيراً بعد «أن ولو» وحذفها بعد غيرهما قليل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٩٤ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٥١ ، الكتاب : ١ / ١٣٤ ، شواهد ابن النحاس : ١٢٤ ، شواهد الأعلام : ١ / ٣٤ ، أمالى ابن الشجرى : ١ / ٢٢٢ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ١٠١ ، ٨ / ٣٥ ، الخزانة : ٤ / ٢٤ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٧٨١ ، الهمع (رقم) : ٤١١ ، الدرر اللوامع : ١ / ٩١ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٤٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١١٧ ، شواهد العدوى : ٥٤ ، شرح ابن الناظم : ١٤٢ ، شواهد الجرجاوى : ٥٤ ، شرح المرادى : ١ / ٣٠٩ ، شواهد المغنى : ٢ / ٨٣٦ ، سر الصنائه : ٢ / ٥٤٦ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٩٣ ، الجامع الصغير : ٥٦ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ١٣٠ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٩٩ ، ٢٦٦.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٩٣ / ١.

٤- فى الأصل : ما. انظر شرح المكودى : ٩٤ / ١.

٥- انظر شرح المكودى : ٩٣ / ١ ، شرح الهوارى : (٤٨ / ب) ، إعراب الألفيه : ٣١.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ومن مضارع لكان منجزم

تحذف نون وهو حذف ما التزم

إذا دخل الجازم على مضارع (١) «كان» - وهو «يكون» - سكنت نونه ، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين ، فتقول : «لم يكن».

ويجوز بعد ذلك أن تحذف نونه تخفيفا وصلا (٢) لا- وقفا ، نصّ على ذلك ابن خروف (٣) وذلك بشرط كونه مجزوما بالسكون غير متصل بضمير نصب ولا بساكن ، نحو (وَلَمْ أَكُ بَعِيًّا) (٤) [مريم : ٢٠].

بخلاف (مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ) [الأنعام : ١٣٥] ، (وَتَكُونُ لَكُمْ الْكِبْرِيَاءُ) [يونس : ٧٨] لانتفاء الجزم فيهما ، لأنّ الأوّل مرفوع ، والثاني منصوب.

وبخلاف (وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ) [يوسف : ٩] ، لأنّ جزمه بحذف التّون.

وبخلاف نحو «إن يكنه فلن تسلط عليه» (٥) عليه» (٦) ، لاتصاله بالضمير المنصوب.

ص: ٢١٨

١- في الأصل : المضارع. انظر شرح المكودي : ٩٤ / ١.

٢- في الأصل : تحقيقا أو صلا. انظر التصريح : ١٩٦ / ١.

٣- انظر التصريح على التوضيح : ١٩٦ / ١ ، إرشاد الطالب النبيل : (١١٧ / ب). وابن خروف هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي الرندي الإشبيلي الأندلسي المعروف بابن خروف النحوي ، أبو الحسن ، عالم بالعربية ، ولد سنة ٥٢١ هـ ، وتوفي بإشبيلية سنة ٦٠٦ هـ (وقيل : ٦٠٥ ، وقيل : ٦٠٣ ، وقيل غير ذلك) من مؤلفاته : شرح كتاب سيبويه ، شرح جمل الزجاجي ، تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، وغيرها. انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٣٥٤ ، معجم الأدباء : ١ / ٧٥ ، فوات الوفيات : ٢ / ٧٩ ، مرآة الجنان : ٤ / ٢١ ، الأعلام : ٤ / ٣٣٠ ، هديه العارفين : ١ / ٧١٤ ، معجم المؤلفين : ٧ / ٢٢١.

٤- (قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَلْفِتْنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَتَكُونُ لَكُمْ الْكِبْرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ ، وَمَا نَحْنُ لَكُمْ بِمُؤْمِنِينَ).

٥- في الأصل : يسלט. انظر التصريح : ١٩٦ / ١.

٦- روى البخاري في صحيحه (١١٧ / ٢ ، ١١٦ / ٤) أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر رضي الله عنه في ابن صيّاد : «إن يكنه فلن تسلط عليه وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله». وانظر فتح الباري : ٣ / ٢١٨ ، صحيح مسلم رقم : ٢٩٣٠. وروى في فتح الباري (١٧٣ / ٦) : «إن يكنه فلن تسلط عليه وإن لم يكن هو فلا خير لك في قتله» ، وروى في سنن الترمذي (٤ / ٥١٩) : «إن يك حقًا فلن تسلط عليه وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله» ، وفي مسند أحمد (٢ / ١٤٨) : «إن يكن هو فلن تسلط عليه وإلا يكن هو فلا خير لك في قتله». والحديث بروايه المؤلف في شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٢٣١ ، الهمع : ٢ / ١٠٧ ، البهجة المرضيه : ٢٤ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٤٥ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١١٨ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ٢٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١



وبخلاف (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ) [النساء: ١٣٧]، لآتصاله / بالساكن ، وهو لام التعريف.

وخالف فى هذا الأخير يونس بن حبيب ، فأجاز الحذف ، ولم يعتد بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين (١).

وفهم من إطلاق الناظم أنه موافق (لمذهب يونس) (٢).

وقوله : «وهو حذف ما التزم» أى : لا يلزم حذفها ، بل هو جائز.

ص: ٢١٩

- 
- ١- وأنشد عليه : فإن لم تك المرآه أبدت وسامه فقد أبدت المرآه جبهه ضيغم فحذف النون مع ملاقاه الساكن. ومذهب سيبويه أنه لا يجوز حذفها قبل الساكن ، وشرط أن يكون بعدها متحرك. انظر الكتاب : ١ / ١٣ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٩٦ ، شرح المرادى : ١ / ٣١١ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٤٥ ، شرح الهوارى : (٤٩ / أ) ، شرح المكودى : ١ / ٩٤ ، الهمع : ٢ / ١٠٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٢٣ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٠٠.
  - ٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٩٤. قال ابن مالك فى التسهيل : «ويجوز حذف لامها الساكن جزما ، ولا- يمنع ذلك ملاقاه ساكن ، وفاقا ليونس». انظر التسهيل : ٥٦ ، الهمع : ٢ / ١٠٨ ، شرح المرادى : ١ / ٣١٢ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٤٥.

ثم قال :

## فصل في «ما ، ولا ، ولات ، وإن» المشبهات بـ «ليس»

إشارة

(١)

إعمال ليس أعملت ما دون إن

مع بقا (٢) النقي وترتيب

زكن

وسبق حرف جرّ أو ظرف كما

بي أنت معنيًا أجاز العلما

إنما فصل هذه الأحرف من باب «كان» وإن كان عملها كلّها واحدا ، لأنّ هذه أحرف ، وتلك أفعال.

وبدأ بـ «ما» التّافيه ، وهي من الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال ، فأصلها أن لا تعمل ، ولذلك أهملها بنو تميم ، قال سيبويه : «وهو القياس» (٣) ، كما أهملوا «ليس» حملا عليها ، فقالوا : «ليس الطّيب إلّا المسك» (٤) بالرفع ، قاله في المغنى (٥).

وأما أهل الحجاز فاعملوها عمل «ليس» لشبهها بها في نفي الحال ، ثمّ اختلف النّحاه :

فقال البصريّون : عملت في الجزأين.

ص : ٢٢٠

١- في الأصل : وما. و : «فصل في» ساقط من الأصل. انظر الألفيه : ٤٢.

٢- في الأصل : بقاء. انظر الألفيه : ٤٢.

٣- قال سيبويه في الكتاب (١ / ٢٨) : «وأما بنو تميم فيجرونها مجرى «أما» و «هل» ، أي : لا يعملونها في شيء ، وهو القياس ، لأنّه ليس بفعل ، وليس «ما» كـ «ليس» ولا يكون فيها إضمار». وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٩٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٣٥.

٤- انظر هذا القول في مغنى اللبيب : ٣٨٧ ، المسائل المشكله (البغداديات) للفارسي : ٣٨٣ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ١٤١ ، الأشباه والنظائر للسيوطي : ٣ / ٧٢ ، تذكره النحاه لأبي حيان : ١٦٦ ، الأمالي النحويه لابن الحاجب : ٤ / ١٣٨.

٥- فإن «إلّا» عندهم تبطل عمل «ليس» ، كما تبطل عمل «ما» الحجازيه ، حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء. انظر مغنى اللبيب

: ٣٨٧ - ٣٨٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٩٦ ، وانظر الجنى الدانى : ٤٩٥ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١١٩ ، التسهيل : ٥٧ .

وقال الكوفيون : عملت في الأوّل فقط ، وأما نصب الثاني فعلى إسقاط الخافض. قاله الشاطبي (١).

ولمّا كان عملها على خلاف الأصل شرطوا في عملها أربعة شروط :

الأوّل : أن لا يزداد بعدها «إن» ، وهو المتبّه عليه / بقوله : «(دون) (٢) إن» ، نحو «ما إن زيد قائم» ، لأنّ «إن» لا تزداد بعد «ليس» ، فعدت عن الشبه.

الثاني : بقاء النفي ، فلو بطل النفي لم تعمل نحو «ما زيد إلّا قائم» (٣) ، وهو المتبّه عليه بقوله : «(مع) (٤) بقا النفي».

الثالث : أن لا يتقدّم خبرها على اسمها - خلافا للفراء (٥) - وإن كان ظرفا

ص: ٢٢١

١- قال الشاطبي في شرح الألفيه (٢ / ٥١ - ب - / مخطوط) : «ما» ترفع المبتدأ اسما لها ، وتنصب الخبر خبرا لها ، وهذا مذهب أهل البصره. وذهب الكوفيون إلى أنها تعمل في المبتدأ بخاصه الرفع ، وأما نصب الخبر فعلى إسقاط الخافض ، والأصح ما ذهب إليه الناظم والبصريون». انتهى. وانظر الخلاف في الإنصاف (مسألة : ١٩) : ١ / ١٦٥ ، الهمع : ٢ / ١١٠ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١١٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٦ ، حاشيه الصبان : ١ / ٢٤٧ ، قال في التصريح (٢ / ١٩٦) : «وفيه نظر فإن المنقول عنهم أنّ المرفوع بعدها مبتدأ ، والمنصوب خبره ، ونصب بإسقاط الخافض».

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٩٤.

٣- وجوز يونس والشلوبين النصب مع «إلا» مطلقا ، لوروده في قوله : وما الدهر إلّا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلّا معذبا وأجيب بأنّه نصب على المصدر ، أى : ويعذب معذبا ، أى : تعذبا ، ويدور دوران منجنون ، أى : دولاب. وقال قوم : يجوز النصب إن كان الخبر هو الاسم فى المعنى ، نحو «ما زيد إلّا أخاك» أو منزلا منزله نحو «ما زيد إلّا زهير». وقال آخرون : يجوز إن كان صفة ، نحو «ما زيد إلّا- قائما». وهذا إن انتقض النفي ب- «إلا» ، أما إذا انتقض بغير «إلا» لم يؤثر ، فيجب النصب عند البصريين ، نحو «ما زيد غير قائم» ، وأجاز الفراء الرفع. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٩٧ ، الهمع : ٢ / ١١٠ - ١١١ ، شرح المرادى : ١ / ٣١٤ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٤٩ ، التسهيل : ٥٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٤.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٩٥.

٥- فإنّه أجاز نصب الخبر مطلقا ، نحو «ما قائما زيد» ، ونقل ابن مالك عن سيبويه جواز عملها متوسطا خبرها. ورد بأن المنصوص عند سيبويه المنع ، وأما المجوز إنما هو الجرمى والفراء ، وحكى الجرمى أنّ ذلك لغيره ، سمع «ما مسيئا من أعتب» ، وقال الفرزدق : إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر وفى الجنى الدانى : «واختلف النقل عن الفراء ، فنقل عنه أنه أجاز «ما قائما زيد» - بالنصب - ، ونقل ابن عصفور عنه أنّه لا يجيز النصب». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٩٨ ، التسهيل : ٥٧ ، الهمع : ٢ / ١١٣ ، الجنى الدانى : ٣٢٤ ، الكتاب : ١ / ٢٩ ، شرح المرادى : ٣١٤ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٤٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٣ ، حاشيه الصبان : ١ / ٢٤٩.



أو مجرورا على الأصحّ - خلافا لابن عصفور (١) - ، فلو قدّم لم تعمل ، نحو «ما قائم زيد» ، وهو المبتّ عليه بقوله : «وترتيب زكن» أى : علم ، والترتيب : هو تقديم الاسم على الخبر.

الرّابع : أن لا- يتقدّم معمول خبرها على اسمها ، وهو غير ظرف أو مجرور ، فلو كان ظرفا أو مجرورا جاز التّقديم ، وهو المبتّ عليه بقوله :

وسبق حرف جرّ أو ظرف ...

... أجاز العلما

لتوسّعهم فى الظرف والمجرورات.

فمثال الظرف : «ما عندك زيد مقيما».

ومثال المجرور قول الناظم : «ما بى أنت معيّتا».

ف- «عندى» فى المثال الأوّل ، و «بى» فى الثّانى متعلّقان بخبر «ما» ، وهو معموله ، وقد تقدّم عليه.

وفهم منه أنّه إذا كان غير ظرف أو مجرور امتنع تقديمه ، فلا يجوز النّصب بعد تقدّمه ، نحو «ما طعامك زيد آكلا» (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى / :

ورفع معطوف بلكن أو بيل

من بعد منصوب بما الزم حيث حل

ص: ٢٢٢

١- فإنّه أجاز تقدم خبرها على اسمها حاله كونه ظرفا أو مجرورا. وقال أبو حيان فى الارتشاف : «فإن كان الخبر ظرفا أو مجرورا نحو «ما عندك زيد ، وما فى الدار أحد» ، فذهب الأخفش إلى أنّه يجوز ، وهو قول أبى بكر العرشانى ، وأجاز ذلك الجمهور وهو اختيار الأعلام فالظرف والمجرور فى موضع نصب على أنّه خبر «ما» الحجازيه». انتهى. انظر شرح ابن عصفور : ١ / ٥٩٢ ، ٥٩٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٣٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٩٨ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٤٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٤.

٢- خلافا لابن كيسان والكوفيين ، فإنّهم أجازوا نصبه قياسا على «لا» ، و «لن» ، و «لم». وفى تقديم معمول خبر «ما» النافيه عليها خلاف أيضا : فذهب البصريون إلى منع قولك : «طعامك ما زيد آكلا». وذهب الكوفيون إلى إجازة ذلك. انظر الهمع : ٢ / ١١٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٤ ، الإنصاف (مسأله : ٢٠) : ١ / ١٧٢ ، شرح المرادى : ١ / ٣١٤ ، الجنى الدانى : ٣٢٨ ، شرح

الأشمونى : ٢٥٠ / ١ ، تاج علوم الأدب : ٥٨٩ / ٢ .

يعنى : أنّ المعطوف بـ «لكن» ، أو بـ «بل» على المنصوب بـ «ما» (١) يلزم رفعه ، لأنّ المعطوف بهما موجب - بفتح الجيم - ، و «ما» لا تعمل فى الموجب ، فتقول : «ما زيد قائما لكن قاعد ، وما عمرو منطلقا بل مقيم».

ويجوز فى تسميه ما بعد «بل» و «لكن» معطوفا ، وإنّما هو خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : لكن هو قاعد ، وبل هو مقيم.

وفهم من تخصيصه العطف بـ «لكن» ، و «بل» : أنّ العطف إذا كان بغيرهما من حروف العطف ينصب المعطوف (٢).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وبعد ما وليس جرّ البا الخبر

وبعد لا ونفى كان قد يجز

يعنى : أنّ «باء» الجرّ تدخل على خبر «ما» نحو (وما) (٣) ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ [إبراهيم : ٢٠] ، وخبر «ليس» فى غير الاستثناء ، نحو (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) [الزمر : ٣٦] ، وهو كثير ، وهذه الباء زائده لتوكيد النفى ، وتزاد أيضا لأجله فى خبر «لا» ، نحو قول سواد بن قارب (٤) :

٤١ - فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعه\*\*\*بمغن... (٥)

ص: ٢٢٣

١- فى الأصل : بها. انظر شرح المكودى : ١ / ٩٥.

٢- فى الأصل : المعطوف. انظر شرح المكودى : ١ / ٩٥.

٣- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودى : ١ / ٩٥.

٤- هو سواد بن قارب الأزدي الدوسى ، أو السدوسى ، كاهن شاعر فى الجاهليه ، صحابى فى الإسلام ، له أخبار ، عاش إلى خلافه عمر رضى الله عنه ، ومات بالبصره ، حوالى سنه ١٥ هـ. انظر الإصابه ترجمه رقم : ٣٥٧٦ ، الروض الأنف للسهيلى : ١ / ١٣٩ ، عيون الأثر : ١ / ٧٢ ، الأعلام : ٣ / ١٤٤ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ١١٤.

٥- من الطويل لسواد ، من قصيده له يذكر فيها قصه ربيء له من الجن ، ويخاطب بها النبى صلى الله عليه وسلم ، وتمامه : فكن لى شفيعا لا ذو شفاعه بمغن قتيلا عن سواد بن قارب ويروى : «وكن» بدل «فكن». والقتيل : الخيط الأبيض الرقيق الذى يكون فى شق النواه. وقتيلا : نصب على أنّه مفعول «مغن» ، والأصل : قدر قتيل. والشاهد فى قوله : «بمغن» حيث دخلت فيه الباء الزائده فى خبر «لا» النافيه ، وهو قليل ، وهذه الباء لدفع توهم الإثبات عند البصريين ، لأنّ السامع قد لا يسمع أول الكلام ، وعند الكوفيين لتأكيد النفى. وقيل : إنّما زيد الحرف سواء كان الباء أو غيرها لاتساع دائره الكلام ، إذ ربما لا يتمكن المتكلم من نظمه وسجعه إلا بزياده الحرف. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٢ ، ٢ / ٤١ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ١١٤ ، ٣ / ٤١٧ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٧٧٢ ، ٩٨٨ ، الهمع (رقم) : ٤٥٠ ، ٨٦٧ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٠١ ، ١٨٨ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٥١ ، ٢ / ٢٥٦ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٢١ ، أبيات المغنى : ٦ / ٢٧١ ، شواهد الجرجاوى : ٥٧ ، شواهد العدوى : ٥٧ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٩٤ ، شرح

ابن الناظم : ١٤٨ ، شرح المرادى : ٣١٦ / ١ ، الجنى الدانى : ٥٤ ، كاشف الخصاصه : ٦٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٤٠ ،  
المطالع السعيده : ٢١١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٢٢ .

وفى خبر «كان» المنفيّه ، كقول عمرو الأزديّ (١) :

٢- وإن مدّت الأيدي إلى الزّاد لم أكن \*\*\* بأعجلهم ... (٢)

وفهم من قوله : «قد يجر» أنّ زيادتها فى هذين المثالين الأخيرين قليل / ، ويندر زيادتها فى غير ذلك ، كخبر «ليت» فى نحو قول الفرزدق :

٣-...\*\*\*ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم (٣)(٤)

ص: ٢٢٤

١- هو عمرو بن مالك (وقيل : عمرو بن براق) الأزديّ ، المعروف بالشنفرى ، من قحطان ، شاعر جاهلى ، يمانى ، كان من فتاك العرب وعدائهم ، وفى الأمثال : «أعدى من الشنفرى» ، قتله بنو سلامان حوالى سنه ٧٠ ق.هـ ، وهو صاحب لاميه العرب التى مطلعها : أقيموا بنى أمى صدور مطيكم فإنى إلى قوم سواكم لأميل انظر ترجمته فى الأغانى : ٢١ / ١٣٤ ، سمط اللآلى : ٤١٣ ، خزانه الأدب : ٣ / ٣٤٣ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ١١٧ ، الأعلام : ٥ / ٨٥ ، معجم المؤلفين : ٨ / ١١ ، كشف الظنون : ٧٩٥ .

٢- من الطويل للشنفرى من قصيدته المشهوره بلاميه العرب ، وتماهه : وإن مدّت الأيدي إلى الزّاد لم أكن بأعجلهم إذ أجلس القوم أعجل الزاد : طعام يتخذ للسفر ، وفسره بعضهم بالغنيمه . و «أعجلهم» الثانى للتفضيل دون الأول فإنه بمعنى : بعجلهم . والجشع : الحريص على الأكل . والشاهد فى قوله : «لم أكن بأعجلهم» حيث دخلت الباء فى خبر «كان» المنفيه ب- «لم» وهو قليل . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٢ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ١١٧ ، ٤ / ٥١ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٩٦١ ، أبيات المغنى : ٧ / ١٨٩ ، الهمع (رقم) : ٤٤٨ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٠١ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٥١ ، ٣ / ٥١ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٢١ ، شواهد الجرجاوى : ٥٨ ، شرح ابن الناظم : ١٤٩ ، شواهد العدوى : ٥٨ ، المكودى مع ابن حمدون : ٩٦ ، شرح المرادى : ١ / ٣١٧ ، الجنى الدانى : ٥٤ ، جواهر الأدب : ٥٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٢٤ ، المطالع السعيده : ٢١٤ ، فتح رب البريه : ١ / ٣٦٥ .

٣- فى الأصل : بدا . انظر التصريح : ١ / ٢٠٢ .

٤- من الطويل من قصيده للفرزدق فى ديوانه (٨٦٣) يهجو بها جريرا ورهطه ، ويرميهم بإتيان الأثن ، وصدره : يقول إذا اقلولى عليها وأقردت ويروى : «تقول» بدل «يقول». ويروى عجزه : ألا هل أخو عيش لذيد بدائم ويروى أيضا : ألا ليس ذو عيش لذيد بدائم اقلولى : ارتفع . أقردت : سكنت . والشاهد فى قوله : «بدائم» حيث دخلت الباء الزائده فى «خبر ليت» وهو نادر . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٢ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ١٣٥ ، ١٤٩ ، المنصف : ٣ / ٦٧ ، أمالى ابن الشجرى : ١ / ٢٦٧ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٦٥٢ ، الهمع (رقم) : ٤٥١ ، ١٣٥٩ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٠١ ، ٢ / ٩٢ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٥١ ، ٢٥٢ ، جواهر الأدب : ٤٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٣٨ ، التنبهات لعلى بن حمزه : ٢٤٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١١٥ ، ١١٦ ، الأزهيه : ٢١٠ ، اللسان (قرد ، قلا) ، الجنى الدانى : ٥٥ .

ثم قال رحمه الله تعالى :

في (١) التكرات

أعملت كليس لا

وقد تلى لات وإن ذا العملا

يعنى : أن «لا» النافية تعمل عمل «ليس» قليلا ، فترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، وهو لغه الحجازيين ، وإليه ذهب سيبويه ، وطائفه من البصريين (٢) ، ومنعه الأخفش والمبرد (٣).

وعلى الأعمال يشترط له الشروط السابقه فى عمل «ما» ما عدا الشرط الأول ، وهو أن لا يقترن اسمها بـ «إن» الزائده.

و (يشترط) (٤) أن يكون معمولها نكرتين ، نحو «لا أحد أفضل منك» (٥).

ص: ٢٢٥

١- فى الأصل : وفى . انظر الألفيه : ٤٣.

٢- قيل : والجمهور . انظر الكتاب : ١ / ٢٨ ، ٣٥٧ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٤٠ ، الهمع : ٢ / ١١٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٩٩ ، شرح ابن يعيش : ١ / ١٠٩ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٥٤ .

٣- وعليه فالمرفوع الذى يليها مبتدأ حذف خبره ، والمنصوب الذى يليها مفعول لفعل محذوف تقديره : أرى - مثلا - . ووافقهما الرضى فى شرح الكافيه . انظر شرح الرضى : ١ / ١١٢ ، شرح الفريد : ٢٦١ ، شرح المرادى : ١ / ٣١٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٩٩ ، شرح الأشموني مع الصبان : ١ / ٢٥٥ ، الهمع : ٢ / ١١٩ ، شرح ابن يعيش : ١ / ١٠٩ ، وفى المقتضب (٤ / ٣٨٢) جاء مذهب المبرد كمذهب سيبويه ، حيث قال : «وقد تجعل «لا» بمنزله «ليس» لاجتماعهما فى المعنى ، ولا تعمل إلا فى النكره فتقول : «لا- رجل أفضل منك» . انتهى . وذهب بعضهم إلى أن «لا» أجريت مجرى «ليس» فى رفع الاسم خاصه ، لا فى نصب الخبر ، وهو مذهب الزجاج ، قال : وهى مع اسمها فى موضع رفع على الابتداء . انظر ارتشاف الضرب : ٢ / ١١٠ ، مغنى اللبيب : ٣١٥ ، الجنى الدانى : ٢٩٣ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر التصريح : ١ / ١٩٩ .

٥- وذهب الكوفيون وابن جنى وابن الشجرى إلى إجازة أعمالها فى المعارف ، محتجين بقول النابغه الجعدى : وحلت سواد القلب لا- أنا باغيا سواها ولا- فى حبها متراخيا قال ابن مالك : «ويمكن عندى أن يجعل «أنا» - فى البيت - مرفوع فعل مضمير ناصب «باغيا» على الحال ، تقديره : لا أرى باغيا ، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل . ويجوز أن يجعل «أنا» مبتدأ ، والفعل المقدر بعده خبرا ناصبا «باغيا» على الحال ، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل ، لدلالته عليه ، ونظائره كثيره ، منها قولهم : «حكمك مسمطا» أى : حكمك لك مسمطا أى : مثبتا ، فجعل «مسمطا» - وهو حال - مغنيا عن عامله ، مع كونه غير فعل ، فأن يعامل «باغيا» بذلك ، وعامله فعل - أحق وأولى» . انتهى . انظر الهمع : ٢ / ١٢٠ ، أمالى ابن الشجرى : ١ / ٢٨٢ ،

شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٤١ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٥٣ ، الجنى الدانى : ٢٩٣ ، مغنى اللبيب : ٣١٦ ، شرح المرادى : ١ / ٣١٩ ، جواهر الأدب : ٣٠٤ ، ارتشاف الضرب : ١١٠ / ٢ .

والغالب أن يكون خبرها محذوفاً ، حتى قيل بلزومه (١) ، والصحيح جواز ذكره - كما مثلنا (٢) - .

وقوله :

وقد تلى (٣) لات وإن ذا العملا

يعنى : أن «لات» و «إن» التانيه مثل «ليس» يرفعان الاسم ، وينصبان الخبر .

وفهم من قوله : «وقد تلى (٤) لات» أن (٥) ذلك قليل ، وفهم من إطلاقه أنهما لا يختصان بالعمل في التكره ، ك- «لا» .

ف- «لات» مركبه من (لا) (٦) التانيه ، وتاء التانيث (٧) ، أو المبالغه (٨) ، أو لهما (٩) . .

ص: ٢٢٦

١- كقول سعيد بن مالك : من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح ف «براح» اسم «لا» وخبرها محذوف ، أى : لا براح لى . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٩٩ ، أوضح المسالك : ٥٢ ، الأشباه والنظائر للسيوطى : ٤ / ١٩٤ ، مغنى اللبيب : ٣١٥ ، ٨٢٦ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٥٤ .

٢- وكقوله : تعز فلا شىء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٩٩ ، أوضح المسالك : ٥٢ ، مغنى اللبيب : ٣١٥ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٥٣ .

٣- فى الأصل : يلى . انظر الألفيه : ٤٣ .

٤- فى الأصل : يلى . انظر الألفيه : ٤٣ . وفى الأصل أيضا : وقد يلى . مكرر .

٥- وفى الأصل : وإن أن . انظر شرح المكودى : ١ / ٩٦ .

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٢ .

٧- كما فى «ثمت» و «ربت» ، وإنما حركت لالتقاء الساكنين . هذا عند الجمهور . وقال أبو عبيده وابن الطراوه : «لات» كلمه وبعض كلمه ، وذلك أنها «لا» النافيه والتاء زائده فى أول الحين ، كقوله : العاطفون تحين ما من عاطف أى : حين ما من عاطف . وقيل : كلمه واحده ، وهى فعل ماض ، ثم اختلف هؤلاء على قولين : أحدهما : أنها فى الأصل بمعنى : نقص ، من قوله تعالى : (لا- يَلْتَكُمُ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا) فإنه يقال : لات يليت ، كما يقال : ألت يألت ، قاله أبو ذر الخشنى . والثانى : أن أصلها «ليس» بكسر الياء ، فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وأبدلت السين تاء ، وهو قول ابن أبى الربيع . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٠ ، مغنى اللبيب : ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، شرح المرادى : ١ / ٣٢٠ ، الجنى الدانى : ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، الهمع : ٢ / ١٢١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١١١ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٩٦ ، شرح الرضى : ١ / ٢٧١ ، شرح الفريد : ٢٥٧ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٢٢ . أى : زيدت التاء للمبالغه فى معنى النفى . انظر شرح الرضى : ١ / ٢٧١ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٩٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٠ . قال يس : فيه نظر ، لأنه يلزم حينئذ اجتماع وصفين متناقضين وضعاً ، لأن تاء التانيث ساكنه وضعاً ، وحركت هنا لالتقاء الساكنين ، وتاء المبالغه متحركه وصفاً . انظر حاشيه يس مع التصريح : ١ / ٢٠٠ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٩٦ .



وعملها (١) إجماع من العرب ، وفيه خلاف عند النحاه :

فذهب الأخفش فى أحد قوليه : أنها لا تعمل شيئاً (٢).

ومذهب / الجمهور (٣) : (أنها تعمل) (٤) العمل المذكور ، لكن بشرطين - وسأتيان - .

و «إن» إعمالها نادر عند ابن مالك (٥) ، وهو لغه أهل العالیه (٦) - بالعين .

ص: ٢٢٧

١- فى الأصل : وعملهما. انظر التصريح : ٢٠٠ / ١ .

٢- وإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره ، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف ، ونسب هذا الرأى للسيرافى أيضاً. وقول الأخفش الثانى : إنها تعمل عمل «إن» فتنصب الاسم وترفع الخبر. انظر التصريح على التوضيح : ٢٠٠ / ١ ، ارتشاف الضرب : ١١١ / ٢ ، الهمع : ١٢٣ / ٢ - ١٢٤ ، شرح الأشمونى : ٢٥٥ / ١ ، الجنى الدانى : ٤٨٦ ، شرح الرضى : ٢٧١ / ١ .

٣- وإليه ذهب سيبويه. انظر الكتاب : ٢٨ / ١ ، مغنى اللبيب : ٣٣٥ ، التصريح على التوضيح : ٢٠٠ / ١ ، شرح المرادى : ٣٢٠ / ١ ، الجنى الدانى : ٤٨٨ ، شرح الأشمونى : ٢٥٤ / ١ ، شرح ابن عقيل : ٢٢ / ١ ، الهمع : ١٢٢ / ٢ ، شرح الرضى : ٢٧١ / ١ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ٢٠٠ / ١ .

٥- قال ابن مالك فى التسهيل (٥٧) : «وتلحق بها - أى «بما» العامله عمل «ليس» - «إن» النافيه قليلاً». وفى إعمال «إن» خلاف : فذهب إلى إعمالها الكسائى وأكثر الكوفيين وابن السراج والأخفش والمبرد والفارسى وابن جنى وابن مالك وقال : «نص على ذلك أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، وأوماً سيبويه إلى ذلك دون تصريح فى باب «عده ما يكون عليه الكلم» : (ويكون «إن» ك- «ما» فى معنى «ليس») ، فلو أراد النفى دون العمل لقال : ويكون «إن» ك- «ما» فى النفى ، لأنّ النفى من معانى الحروف ، ف- «ما» به أولى من «ليس» ، لأنّ «ليس» فعل وهى حرف». انتهى. وذهب إلى المنع الفراء وأكثر البصريين وأكثر المغاربه وعزى إلى سيبويه. انظر الهمع : ١١٦ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٢٠١ / ١ ، شرح المرادى : ٣٢٠ / ١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤٤٦ / ١ ، الكتاب : ٣٠٧ / ٢ ، المقتضب : ٤٩ / ١ ، وما بعدها ، شرح الأشمونى : ٢٥٥ / ١ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٢٢ ، الأصول لابن السراج : ٩٥ / ١ ، ارتشاف الضرب : ١١٠ / ٢ .

٦- العالیه : ما فوق أرض نجد إلى أرض تهامه ، وإلى ما وراء مكه ، وهى الحجاز وما والاها ، والنسب إليها : عالى على القياس ، وعلوى على غير قياس. وقيل : العالیه ما جاوز الرمه إلى مكه. انظر التصريح على التوضيح : ٢٠١ / ١ ، اللسان : ٣٠٩٠ / ٤ (علا) ، مراصد الاطلاع : ٩١١ / ٢ ، معجم البلدان : ٧١ / ٤ ، الصحاح (علا).

المهمله ، والياء المثناه تحت (١) - ، ومن إعمالها فى التكره قول بعضهم : «إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافيه» ، وفى المعرفه قوله :

٤٤ - إن هو مستوليا على أحد\*\*\*... (٢)

ص: ٢٢٨

١- حكى عن أهل العالیه : «إن ذلك نافعك ولا ضارك» ، و «إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافيه». وسمع الكسائى أعرابيا يقول : «إن قائما» يريد : إن أنا قائما. انظر الهمع : ٢ / ١١٦ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٥٥ ، شرح المرادى : ١ / ٣٢١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٩ .

٢- من المنسرح ، أنشده الكسائى ولم يعزه إلى أحد ، وعجزه : إلما على أضعف المجانين مستوليا : متوليا. ويروى : «حزبه الملاعين» بدل «أضعف المجانين» ، ويروى : «حزبه المناحيس». والشاهد فى قوله : «إن هو» فإن «إن» هاهنا نافية بمعنى «ليس» ، وعملت عملها فى المعرفه ، وهو لغه أهل العالیه ، وهو قليل نادر. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠١ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ١١٣ ، المقرب : ١ / ١٠٥ ، الخزانة : ٤ / ١٦٦ ، شذور الذهب : ٢٧٨ ، الهمع (رقم) : ١٦٠ ، ٤٢٩ ، الدرر اللوامع : ١ / ٩٦ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٥٥ ، شواهد الفيومى : ٨٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٢٢ ، شواهد الجرجاوى : ٦١ ، شرح المرادى : ١ / ٣٢١ ، شواهد العدوى : ٦١ ، شرح ابن الناظم : ١٥٢ ، شرح دحلان : ٥٣ ، كاشف الخصاصه : ٦٩ ، البهجه المرضيه : ٥٢ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٤٨١ ، الجنى الدانى : ٢٠٩ ، الأزهيه : ٤٦ ، جواهر الأدب : ٢٥٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٤٧ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٦٥ ، المطالع السعيده : ١٣٤ ، إصلاح الخلل : ٣٧٤ ، الجامع الصغير : ٥٨ ، فتح رب البريه : ١ / ٣٩٢ ، موصل الطلاب للشيخ خالد : ٨٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٩ .

ثم قال رحمه الله تعالى :

وما للات في سوى حين عمل

وحذف ذى الرفع فشا والعكس قل

يشير إلى أن لعمل «لات» شرطين (١):

- كون معموليها اسمى زمان ، فلا يقال : «لات (٢) زيد قائما» ، بل يقال : «لات وقت قتال» ونحوه.

- وحذف أحدهما ، والغالب في المحذوف كونه المرفوع وإلى هذا أشار بقوله :

وحذف ذى الرفع فشا والعكس قل

يعنى : أن حذف المرفوع - وهو اسمها - فاش - أى كثير - ، وعكسه ، وهو حذف المنصوب - وهو خبرها - قليل ، وفهم منه : أنه لا يجوز إثباتهما معا.

فمن حذف اسمها : (وَلَاتٌ حِينَ مَنَاصٍ) [ص : ٣] ، بنصب «حين» على أنه خبرها ، واسمها محذوف ، وهى بمعنى : «ليس» ، (و «مناص» بمعنى : فرار ، أى : ليس) (٣) الحين حين فرار.

ومن حذف خبرها قوله : (وَلَاتٌ حِينَ مَنَاصٍ) برفع «الحين» على أنه اسمها ، وخبرها محذوف ، أى : ليس حين فرار حيناً لهم ، وهى / قراءه شاذة لعيسى بن عمر (٤)(٥).

ص: ٢٢٩

١- فى الأصل : شر.

٢- فى الأصل : لأن. انظر شرح المكودى : ٩٧ / ١.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ٢٠٠ / ١.

٤- انظر القراءات الشاذة لابن خالويه : ١١٢ ، ١٢٩ ، البيان لابن الأنبارى : ٣١٢ / ٢ ، إعراب النحاس : ٣ / ٤٥١ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ٢٠٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٠.

٥- هو عيسى بن عمر الثقفى بالولاء ، البصرى ، أبو سليمان ، من أئمة النحو واللغة ، وهو شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء ، وأول من هدب النحو ورتبه ، وعلى طريقته مشى سيبويه وأمثاله ، وكان صاحب تقعر فى كلامه مكثرا من استعماله الغريب ، توفى سنه ١٤٩ هـ ، له حوالى سبعين مؤلفا ، احترق أكثرها ، منها : الجامع ، والإكمال فى النحو. انظر ترجمته فى بغية الوعاة : ٣٧٠ ، معجم الأدباء : ١٦ / ١٤٦ ، نزهة الألباء : ٢٥ ، طبقات النحويين واللغويين : ٣٥ ، معجم المؤلفين : ٨ / ٢٩ ، طبقات القراء : ١ / ٦١٣.

ثم قال رحمه الله تعالى : ككان كاد وعسى لكن ندر

غير مضارع لهذين خبر

أفعال هذا الباب على ثلاثه أقسام : قسم لمقاربه الفعل ، وقسم لرجائه ، وقسم للشروع فيه ، وسميت كلها : أفعال المقاربه تغليبا ، (وهذا) (١) مجاز مرسل (٢) من باب تسميه الكل باسم الجزء ، كتسميتهم الكلام : كلمه .

فالذى لمقاربه الفعل : « كاد ، وكرب ، وأوشك » .

والذى للرجاء : « عسى ، واخولق ، وحرى » .

والذى للشروع : « أنشأ ، وجعل ، وأخذ ، وطفق ، وعلق » .

وقد أشار إلى القسم الأول والثانى بقوله : « ككان كاد ، وعسى » يعنى : أن « كاد ، وعسى » مثل « كان » فى كونها ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، إلا أن خبر « كاد ، وعسى » لا يكون فى الغالب إلا فعلا مضارعا ، وقد نبه على ذلك بقوله :

... لكن ندر

غير مضارع لهذين خبر

ومما جاء الخبر فيه غير مضارع على وجه الدور قول تأبط شرا (٣) :

ص : ٢٣٠

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ٣٠٣ / ١ .

٢- المجاز : اسم لما أريد به غير ما وضع له لمناسبه بينهما ، كتسميه الشجاع أسدا ، وهو إما مرسل ، أو استعاره . والمرسل : هو تسميه الشىء بما نسب إليه ذاتيا أو عرضا ، كتسميه الكل باسم الجزء أو تسميه الجزء باسم الكل . انظر تعريفات الجرجاني : ٢٠٢

- ٢٠٣ ، شرح عقود الجمان للسيوطى : ٢ / ٤٠ ، ٤٣ ، المعجم الأدبى لجبور : ٢٣٧ ، علم أساليب البيان د. غازى : ٢٠٠ .

٣- هو ثابت بن جابر بن سفيان بن عدى الفهمى المعروف بتأبط شرا (وذلك أنه أخذ سيفا أو سكيناً وخرج ، فسئلت أمه عنه ، فقالت : تأبط شرا وخرج) أبو زهير ، شاعر عداء ، من فتاك العرب فى الجاهليه ، وهو من أهل تهامه ، قتل فى بلاد هذيل حوالى

سنه ٨٠ ق.هـ . انظر ترجمته فى كشف الظنون : ٧٨٠ ، المبهج : ١٧ ، شواهد المغنى : ١ / ٥١ ، ٥٣ ، معجم المؤلفين : ٣ / ٩٩ ، المحبر : ١٩٦ ، الخزانة : ١ / ١٣٧ .

وقولهم في المثل: «عسى الغوير أبؤسا» (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى:

وكونه بدون أن بعد عسى

نزر وكاد الأمر فيه عكسا

يعنى: أن اقتران المضارع الواقع خبراً لعسى بـ «أن» كثير، كقوله عزوجل: (عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ) [التوبة: ١٠٢]، وخلوه منها قليل، كقول هذبه العذرى (٣): .

ص: ٢٣١

١- من الطويل لتأبط شرا من قصيده له فى ديوانه (٩١) يحكى فيها حكاية جرت معه مع بنى لحيان من هذيل، وعجزه: وكم مثلها فارقتها وهى تصفر أبت: رجعت. فهم: قبيله (فهم بن عمرو بن قيس عيلان). تصفر: من صفير الطائر، كناية عن خلوها من السكان. والشاهد فى قوله: «وما كدت آيباً» حيث استعمل خبر «كاد» اسماً مفرداً، وهو قليل ونادر، والكثير أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً، لأنه يقبل الحال والاستقبال. ويروى: «وما كنت آيباً»، كما يروى: «ولم أك آيباً» وعليهما فلا شاهد فيه هنا. انظر التصريح على التوضيح: ٢٠٣/ ١، الشواهد الكبرى: ١٦٥/ ٢، شرح ابن يعيش: ١٣/ ٧، ١١٩، ١٢٥، الخزانة: ٣٧٤/ ٨، ٩، ٣٤٧، شرح الحماسة للمرزوقى: ٨٣/ ١، اللسان (كيد)، الخصائص: ٣٩١/ ١، الإنصاف: ٥٥٤/ ٢، شرح ابن عقيل: ١٢٤/ ١، شرح ابن الناظم: ١٥٤، شرح ابن عصفور: ١٣٠/ ١، ٥٤٠، شرح الأشموني: ٢٥٩/ ١، شرح المرادى: ٣٢٥/ ١، الهمع: ١/ ١٣٠، التوطئة: ٢٩٨، الإرشاد للكيشى: ٨٩، شواهد المفصل والمتوسط: ٤٨٥/ ٢، المقتصد: ١٠٤٨/ ٢، شواهد الجرجاوى: ٦٣، الجامع الصغير: ٥٩، الإيضاح لابن الحاجب: ١٣/ ٢، ارتشاف الضرب: ١٢٠/ ٢.

٢- هذا مثل يضرب للرجل يقال له: لعل الشرجاء من قبلك. وأصل هذا المثل - فيما يقال - من قول الزباء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال وبات بالغوير على طريقه: «عسى الغوير أبؤسا»، أى: لعل الشر يأتىكم من قبل الغار. وبعض النحاه يذكر هذا على أنه رجز، وقد ورد فى ملحقات ديوان رؤبه (١٨٥). ونصب «أبؤسا» على معنى: عسى الغوير يكون أبؤسا، ويجوز أن يقدر: عسى الغوير أن يكون أبؤسا، وقال أبو على: جعل «عسى» بمعنى «كان» ونزله منزلته. انظر مجمع الأمثال للميدانى: ٣٤١/ ٢، فرائد اللالكى للأحدب: ١٢/ ٢، المستقصى فى الأمثال للزمخشري: ١٦١/ ٢، الكتاب: ٤٧٨/ ١، المقرب: ٩٩/ ١، اللسان (غور، بأس، عسى)، المقتضب: ٧٠/ ٣، ٧٢، الضرائر: ٢٦٦، الخزانة: ٣٦٤/ ٥، ٣٦٥، ٣٨٦/ ٨، ٣١٦/ ٩، شرح الرضى: ٣٠٢/ ٢، التوطئة: ٢٩٨، شواهد السيرافى: ١٤٢/ ٢، ١٦٧، تاج علوم الأدب: ٨٢٥/ ٣، المسائل المشكله (البغداديات): ٣٠١، المسائل العضديات: ٦٥.

٣- هو هذبه بن خشرم بن كرز العذرى من بنى عامر بن ثعلبه من سعد بن هذيم من قضاعة، شاعر فصيح مرتجل، راويه، من أهل بادية الحجاز، أبو عمرو، أكثر ما بقى من شعره ما قاله فى السجن فى أواخر حياته بعد أن قتل رجلاً من بنى رقاش، اسمه

زياده بن زيد ، توفي حوالى سنه ٥٥٠هـ. انظر ترجمته فى جمهره الأنساب : ٤١٩ ، سمط اللالكى : ٢٤٩ ، الخزانة : ٩ / ٣٣٤ ، المحبر : ٣٩٠ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ١٨٤ ، الأعلام : ٨ / ٧٨ .

٤٦ - عسى الكرب (١) الذى أمسيت فيه \*\*\* يكون وراءه فرج قريب (٢)

وقوله : «وكاد الأمر فيه عكسا» يعنى : أنّ القليل فى «عسى» وهو خلّوه من «أن» هو الكثير فى «كاد» ، نحو قوله عز وجل : (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) [البقره : ٧١] ، والكثير فى «عسى» ، وهو اقترانه ب- «أن» - هو القليل فى «كاد» نحو قوله :

٤٧ - قد كاد من طول البلى أن يمصحا (٣) (٤)

ص: ٢٣٢

١- فى الأصل : ارقب. انظر التصريح : ٢٠٦ / ١ ، والمصادر المتقدمه.

٢- من الوافر لهدبه من قصيده له قالها فى السجن ، وبعده : فى أمن خائف ويفكّ عان ويأتى أهله الرّجل الغريب ويروى «الهمّ» بدل «الكرب» وهما بمعنى واحد. ويروى : «أمسيت» بضم التاء وفتحها. قال ابن المستوفى : «والفتح عندى أولى ، لأنّه يخاطب ابن عمه أبا نمير ، وكان معه فى السجن». والاستشهاد فيه على أنّ خبر عسى وقع مجردا من «أن» ، وهو قليل على مذهب سيويه ، ولا يجوز إلّا فى الشعر على مذهب جمهور البصريين. انظر الكتاب : ١ / ٤٧٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٦ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ١٨٤ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ١١٧ ، ١٢١ ، شواهد الأعلام : ١ / ٤٧٨ ، شواهد ابن النحاس : ٢٦٩ ، الحلل للبطلوسى : ٧٢١ ، شواهد ابن السيرافى : ٢ / ١٤٣ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٢٧٠ ، ٩٨٣ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٥٣٧ ، شواهد المغنى : ١ / ٤٤٣ ، أبيات المغنى : ٣ / ٣٣٨ ، الخزانة : ٩ / ٣٢٨ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٠٦ ، شواهد الجرجاوى : ٦٤ ، اللمع لابين جنى : ٢٢٥ ، المقتضب : ٣ / ٧٠ ، شرح الأشموني : ١ / ٢١٧ ، ٢٢٣ ، شرح ابن الناظم : ١٥٥ ، شرح المرادى : ١ / ٣٢٦ ، الهمع (رقم) : ٤٧٧ ، المقتصد : ١ / ١٢٥ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٢٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٧٦ ، المقرب : ١ / ٩٨ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٩٨ ، الضرائر : ١٥٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٥٥ ، توجيه اللمع : ٣٣٩ ، التوطئه : ٢٩٩ ، فتح رب البريه : ١ / ٣٦٦ ، ٣٧٢ ، أسرار العرييه : ١٢٨.

٣- فى الأصل : يصحبا. انظر المصادر المتقدمه.

٤- من الرجز ، لرؤبه بن العجاج فى ملحقات ديوانه (١٧٢) ، وقبله : ربع عفا من بعد ما قد انمحي ويروى : «يكاد» بدل «كاد». البلى : بالكسر والقصر مصدر بلى الثوب إذا خلق ، وبلى المنزل إذا درس. المصحح : الذهاب. والشاهد فيه على أنّ اقتران خبر «كاد» ب- «أن» قليل ، وهو ما ذهب إليه ابن مالك وغيره ، وأكثرهم على أنّ ذلك خاص بالضرورة. انظر الكتاب : ١ / ٤٧٨ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٢١٥ ، شرح المرادى : ١ / ٣٢٧ ، الحلل : ٢٧٤ ، شواهد الأعلام : ١ / ٤٧٨ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ١٢١ ، الخزانة : ٩ / ٣٤٧ ، الهمع (رقم) : ٤٧٤ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٠٥ ، شواهد ابن النحاس : ٣٠٧ ، المقتضب : ٣ / ٧٥ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٥٣٩ ، الإنصاف : ٥٦٦ ، المقتصد : ١ / ٣٦٠ ، اللسان (مصحح) ، التوطئه : ٢٩٩ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٧٧ ، المقرب : ١ / ٩٨ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨٢٦ ، البهجه المرضيه : ٥٣ ، الضرائر : ٦١ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٠٥ ، جمل الزجاجى : ٢٠٢ ، أسرار العرييه : ١٢٦.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وكعسى حرى ولكن جعلاً

خبرها حتماً بأن متصلاً

يعنى : أن «حرى» - بفتح الحاء والراء المهملتين ، نصّ عليه ابن طريف (١) - مثل «عسى» فى المعنى الذى هو : الرجاء (٢).

قيل : ولم يذكر «حرى» فى هذا الباب غيره ، ولذا أنكرها عليه أبو حيان (٣) ، مع أنه ذكرها فى اللمحه (٤). وقوله :

... ولكن جعلاً

خبرها حتماً بأن متصلاً

يعنى (٥) : أن «حرى» وإن كانت بمعنى «عسى» فهى مخالفة لها فى الاستعمال بلزوم خبرها «أن» ، نحو «حرى زيد أن يأتى».

ص : ٢٣٣

١- فى كتاب الأفعال. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٣. وابن طريف هو عبد الملك بن طريف القرطبى ، أبو مروان ، عالم بالنحو واللغة ، أخذ عن ابن القوطيه وغيره ، وتوفى فى حدود سنه ٤٠٠ هـ ، من آثاره كتاب فى الأفعال. انظر ترجمته فى بغيه الوعاه : ٣١٧ ، أنباه الرواه : ٢ / ٢٠٨ ، معجم المؤلفين : ٦ / ١٨٢ ، كشف الظنون : ١٣٩٤.

٢- قال السرقسطى فى كتاب الأفعال (١ / ٤٢١) : «حرى أن يكون ذلك» بمعنى «عسى» فعل غير متصرف. انتهى. وانظر كتاب الأفعال لابن القوطيه : ٢١٣ ، كتاب الأفعال لابن القطاع : ١ / ٢٦٥ - ٢٦٦.

٣- قال أبو حيان فى الارتشاف (٢ / ١١٨) : «وزاد ابن مالك «حرى» ويحتاج إلى استثبات». وقال المرادى : ولكن ابن مالك ثقه.

انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٣ ، الهمع : ٢ / ١٣٣ ، شرح الهوارى (٥١ / أ) ، وانظر تذكره النحاه لأبى حيان : ٤٣.

٤- انظر اللمحه لأبى حيان بشرح ابن هشام : ٢ / ٢٩ ، واللمحه بشرح البرماوى : ٩٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٣.

٥- فى الأصل : لا يعنى. انظر شرح المكودى : ١ / ٩٩.



ثم قال رحمه الله تعالى :

وألزموا اخلولق أن مثل حرى

وبعد أوشك انتفا أن نزرا

يعنى : أن «اخلولق» - بخاء معجمه وقاف - لا يستعمل خبرها (١) / إلما مقرونا ب- «أن» فهى إذن مثل «حرى» ، إلّا أنه لم يثبت على (أنها) (٢) شبيهه (٣) (فى) (٤) المعنى ب- «عسى» ، كما ثبت على «حرى» ، وقد تقدّم أنّها من باب «عسى» ، فتقول : «اخلولقت السماء أن تمطر» ، (ولا يجوز : تمطر) (٥) بدون «أن» (٦).

والواو فى : «وألزموا» راجعه إلى العرب. وقوله :

وبعد أوشك انتفا أن نزرا

يعنى : أن خلّو خبر «أوشك» من «أن» قليل ، فهى فى ذلك ك- «عسى» فى الاستعمال ، لا فى المعنى ، فإنّ «عسى» للرجاء ، و «أوشك» للمقاربه - كما تقدّم - كقول أمّيه (٧) :

٨- يوشك من فرّ من مئته\*\*\*فى (٧) بعض غزاته يوافقها (٨)

ص: ٢٣٤

١- فى الأصل : خبرها. مكرر.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٩٩.

٣- فى الأصل : تشبهه. انظر شرح المكودى : ١ / ٩٩.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٩٩.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح المكودى : ١ / ٩٩.

٦- وذهب ابن هشام الخضراوى إلى أنه لا يجوز «اخلولق أن تمطر السماء» ، بل يختص ذلك ب- «أوشك وعسى». انظر الهمع : ١٤٥ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ١٢٣ / ٢.

٧- هو أمّيه بن عبد الله أبى الصلت بن أبى ربيعه بن عوف الثقفى ، شاعر جاهلى حكيم من أهل الطائف ، وهو ممن حرموا على أنفسهم الخمر ونبذوا عباده الأوثان فى الجاهليه ، خرج إلى الشام ثم عاد منها يريد الإسلام ، لكنّه لما سمع بمقتل ابنى خال له فى غزوه بدر امتنع ، وأقام فى الطائف إلى أن مات سنة ٥٥ هـ ، أخباره كثيره وشعره من الطبقة الأولى. انظر ترجمته فى سمط اللالكى : ٣٦٢ ، جمهره الأنساب : ٢٥٧ ، الأغانى : ١٢٠ / ٤ ، الخزانة : ٢٤٧ / ١ ، الأعلام : ٢٣ / ٢.

٨- من المنسرح لأمّيه بن أبى الصلت من قصيده له فى ديوانه (٤٢) ، يذكر فيها الموت والبعث ، وقبله : ما رغبه النفس فى الحياه وإن تحيا قليلا- فالموت لاحقها وقيل : هو لرجل خارجى قتله الحجاج ، قال العينى : «والأول أصح». يوشك : يقرب. غرته : غفلاته. يوافقها : يصادفها. والشاهد فى قوله : «يوافقها» حيث جاء خبرا ل- «يوشك» مجردا من «أن» وهو قليل ، والكثير اقترانه

بها. انظر التصريح على التوضيح : ٢٠٧ / ١ - ٢٠٨ ، الشواهد الكبرى : ١٨٧ / ٢ ، الكتاب : ١ / ٤٧٩ ، شواهد ابن السيرافي : ٢ / ١٦٧ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٠٣ ، ١٠٦ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٥٤١ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ١٢٦ ، شذور الذهب : ٢٧١ ، شواهد الفيومي : ٨٥ ، شواهد الجرجاوي : ٦٧ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٢٦ ، شرح المرادي : ١ / ٣٢٨ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٦٢ ، الهمع (رقم) : ٤٦٧ ، ٤٧٨ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٧٦ ، المقرب : ١ / ٩٨ ، التوطئه : ٢٩٧ ، المكودي مع ابن حمدون : ١ / ١٠٠ ، شرح ابن الناظم : ١٥٨ ، كاشف الخصاصه : ٧١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٥٦ ، المفصل : ٢٧٢ ، أصول ابن السراج : ٢ / ٢٠٨ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ١٤٤ ، فتح رب البريه : ١ / ٣٧٣ . في الأصل : من. انظر المصادر المتقدمه.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ومثل كاد في الأصح كربا

وترك أن مع ذى الشروع وجبا

كأنشأ السائق يحدو (١)

وظفق (٢)

كذا أخذت وجعلت (٣) وعلق

يعنى : أن الأكثر في خبر «كرب» - بفتح الزاء ، وبكسرهما (٤) - تجرّده من «أن» وقد يقترن بها قليلا ، كقوله :

٤٩ - ...\*\*\*وقد كربت أعناقها أن تقطعا(٥)

ص: ٢٣٥

١- في الأصل : يحدو. انظر الألفيه : ٤٥.

٢- في الأصل : وظفق. انظر الألفيه : ٤٥.

٣- وفي الألفيه (٤٥) : جعلت وأخذت. تقديم وتأخير.

٤- والفتح أفصح ، وزعم بعضهم : أنّها من أفعال الشروع. انظر الهمع : ٢ / ١٣٢ ، شرح المرادى : ١ / ٣٣٠ ، تاج علوم الأدب : ٣

/ ٨٢٩ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٦٢ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٢٦ ، حاشيه الصبان : ١ / ٢٦٢.

٥- من الطويل ، لأبى زيد الأسلمى ، من قصيده له يهجو بها إبراهيم بن هشام وقومه ، وصدره : سقاها ذوو الأحلام سجلا على

الظما والضمير فى «سقاها» يعود إلى «العروق» المذكوره فى بيت أول القصيده ، وهو : مدحت عروقا للندا مصّت الثرى حديثا

فلم تهتم بأن تتزعزعا والمقصود بالعروق : الجماعه التى أراد الشاعر هجوهم بأنهم حديثون فى الغنى والعطاء ، وأن أصلهم

الفاقه وعدم العطاء. ذوو الأحلام : أصحاب العقول. السجل : الدلو العظيمه ممتلئه ، وقيل : هى التى فيها ماء قل أو كثر. الظما :

العطش. تقطعا : أصله تتقطع - بتاءين - حذفت إحداهما ، كما فى «نارا تلظى» ، وتقطع أعناقها إمّا لشده العطش ، أو للذل الذى

هى فيه. والشاهد فى قوله : «أن تقطعا» حيث جاء خبر ال- «كرب» مقرونا ب- «أن» وهو قليل ، والكثير تجرده منها ، وفيه رد على

سيبويه حيث ذهب إلى أنّ خبر «كرب» لا يقترن ب- «أن». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٧ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ١٩٣ ،

شذور الذهب : ٢٧٤ ، شواهد الفيومى : ٨٦ ، المقرب : ١ / ٩٩ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٦٢ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٢٦ ، شواهد

الجرجاوى : ٦٨ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٠٠ ، شرح المرادى : ١ / ٣٢٩ ، شواهد العدوى : ٦٨ ، شرح ابن عصفور : ٢ /

١٧٧ ، أوضح المسالك : ٥٥ ، المطالع السعيده : ٢١٧ ، فتح رب البريه : ١ / ٣٧٤.

وأشار بقوله: «فى الأصح» لمخالفه مذهب سيويه، فإنه (١) لم يذكر فيها غير التجرد من «أن» (٢)، وهو مردود بالسمع.

وقوله: «وترك أن مع ذى الشروع...» فذكر أنّ خبرها لا يقترن ب- «أن» لأنها دالّة على الحال، و «أن» للاستقبال، فتنافيا.

ثمّ مثل بخمسه أمثله من أفعال (٣) الشروع وهى بمعنى / واحد، فقال:

كأنشأ السائق يحدو وطفق

كذا أخذت، وجعلت، وعلق

ف- «أنشأ» فعل ماضى دال على الإنشاء، و «السائق» اسمها، وهو الذى يسوق الإبل، أى: يقدمها (٤)، و «يحدو» فى موضع خبرها، وقد تجرد من «أن»، و «طفق» وما بعدها معطوف على «أنشأ» ويقال ل- «طفق»: طفق - بفتح الفاء وكسرهما - وطبق - بكسر الباء الموحدة (٥) -.

وفهم من إتيانه بكاف التشبيه مع «أنشأ» عدم الحصر، فإنه زاد فى التسهيل عليها «هبّ» و «قام» (٦).

ثمّ قال رحمه الله تعالى:

ص: ٢٣٦

١- فى الأصل: فإنّ. انظر شرح المكودى: ١ / ١٠٠.

٢- قال سيويه فى الكتاب (١ / ٤٧٨): «وأما «كاد» فإنهم لا يذكرون فيها «أنّ» وكذلك «كرب يفعل» ومعناها واحد، يقولون: كرب يفعل، وكاد يفعل». لكنه قال فى (١ / ٤١٠): «وكدت أن أفعل لا يجوز إلّا فى الشعر». وانظر شرح المكودى: ١ / ١٠٠، شرح المرادى: ١ / ٣٢٩ - ٣٣٠، التصريح على التوضيح: ١ / ٢٠٧، شرح ابن الناظم: ١٥٧، شرح الأشمونى: ١ / ٢٦٢، وانظر شرح ابن عصفور: ٢ / ١٧٦.

٣- فى الأصل: فعال. انظر شرح المكودى: ١ / ١٠٠.

٤- انظر اللسان: ٣ / ٢١٥٣ (سوق)، شرح المكودى: ١ / ١٠٠.

٥- انظر شرح المكودى: ١ / ١٠٠، إعراب الألفيه: ٣٣، شرح الهوارى: (٥١ / ب).

٦- نحو «هب زيد يفعل»، وقوله: قامت تلوم وبعض اللوم آونه انظر التسهيل: ٥٩، شرح المكودى: ١ / ١٠٠، الهمع: ٢ / ١٣٤، شرح المرادى: ١ / ٣٣٠، شرح الأشمونى: ١ / ٢٦٣.

واستعملوا مضارعا لأوشكا

وكاد لا غير وزادوا موشكا

أفعال هذا الباب كلّها لا تتصرّف ، بل تلزم لفظ الماضي - كما نطق به النّاطم - إلّا «كاد» و «أوشك».

أما «كاد» فيستعمل منها المضارع نحو قوله تعالى : (يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ) [النور : ٣٥].

وأما «أوشك» فيستعمل منها المضارع أيضا كقوله :

٥٠ - يوشك من فر من مبيته (١) \*\*\* في بعض غرّاته يوافقها (٢)(٣)

وهو أكثر استعمالا من ماضيها.

وعلى هذين الاثنين اقتصر النّاطم (٤) ، وزاد غيره «طفق ، يطفق» ، ك- «ضرب يضرب» ، وبالعكس ك- «علم يعلم» ، و «جعل يجعل» ، و «كرب يكرّب» ، ك- «نصر ينصر» ، و «عسى يعسو» (٥).

ويستعمل اسم فاعل ل- «أوشك» ، وإليه أشار بقوله : «وزادوا موشكا» / ، ومنه قوله :

ص: ٢٣٧

١- في الأصل : منيه. انظر المراجع المتقدمه في البيت الشاهد.

٢- في الأصل : يوافقا. انظر المراجع المتقدمه في البيت الشاهد.

٣- من المنسرح لأميه بن أبي الصلت من قصيده له في ديوانه (٤٢) ، وقد تقدم الكلام عليه ص ٢٣٤ ، من هذا الكتاب. والشاهد في قوله : «يوشك» حيث استعمل المضارع من «أوشك» وهو كثير.

٤- قال ابن مالك في شرح الكافيه (١ / ٤٥٩) : «وأفعال هذا الباب كلها ملازمه للفظ الماضي إلّا «كاد» و «أوشك» فإنّهما استعمالا بلفظ الماضي والمضارع كثيرا». وانظر التسهيل : ٦٠ ، الهمع : ٢ / ١٣٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٠٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٧ - ٢٠٨ ، شرح الهوارى : (٥٢ / أ).

٥- فحكى مضارع «طفق» الأخفش والجوهري ، وحكى مضارع «جعل» الكسائي ، حكى : «إنّ البعير ليهرم حتّى يجعل إذا شرب الماء مجّه» ، وحكى مضارع «عسى» ابن الأنبارى والجرجاني. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٨ ، شرح المرادى : ١ / ٣٣١ ، الهمع : ٢ / ١٣٦ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٦٥ ، التسهيل : ٦٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٢٧ ، الصحاح للجوهري : ٤ / ١٥١٧ (طفق) ، اللسان : ٤ / ٢٦٨١ (طفق) ، شرح الرضى : ٢ / ٣٠٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٢٦.

وعليه اقتصر الناظم (٣)، وزاد غيره «كاد فهو كائد» - بصورة الياء المثناة تحت بعد الألف - ، و «كرب فهو كارب» (٤).

واستعمل مصدر لاثنين ، وهما «طفق طفوقا» ، ك- «قعودا» (٥) ، و «كاد كودا» ك- «قال قولاً» ، و «مكادا» ، ك- «مقالاً» ، و «مكاده» ، ك- «مقاله» (٦).

ص: ٢٣٨

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المراجع المتقدمه.

٢- من الوافر لكثير بن عبد الرحمن صاحب عزه ، من قصيده له في ديوانه (٢٢٠) ، يرثى بها صديقه خندقا الأسدى ويشبب بغاضره (اسم جاريه ، أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان ، أخت عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه) ، وعجزه : وتعدو دون غاضره العوادى العوادى : عواتق الدهر وموانعه ، والمعنى : تصرف عن غاضره الصوارف. والشاهد فى قوله : «موشك» حيث استعمل اسم الفاعل من «أوشك» وهو نادر قليل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٨ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٢٠٥ ، الهمع (رقم) : ٤٦٩ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٠٤ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٦٥ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٤٦٠ ، أوضح المسالك : ٥٦ ، المطالع السعيده : ٢٢٠ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٢٦.

٣- انظر شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٤٥٩ ، التسهيل : ٦٠ ، الهمع : ٢ / ١٣٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٠٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٨ ، شرح الهوارى (٥٢ / أ).

٤- وحكى ابن الأنبارى والجرجاني : «عسى فهو عاس». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٨ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٤٥٩ ، الهمع : ٢ / ١٣٦ - ١٣٧ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٢٧ ، اللسان : ٥ / ٣٨٤٥ (كرب) ، إرشاد الطالب النبيل : (١٢٦ / أ). وقال أبو حيان فى الارتشاف (٢ / ١٢٦ - ١٢٧) : «ووقع فى شعر زهير الأمر من «أوشك» فى قوله : منها وأوشك ما لم تخشه يقع وأفعل التفضيل فى قوله : بأوشك منه أن يساور قرنه»

٥- حكى الأَخْفَش «طفوقا» عن قال «طفق» بالفتح ، و «طفقا» عن قال «طفق» بالكسر. انظر أوضح المسالك : ٥٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٨ ، الهمع : ٢ / ١٣٤ - ١٣٦ ، اللسان : ٤ / ٢٦٨١ (طفق) ، إرشاد الطالب النبيل (١٢٦ / أ) ، شرح الرضى : ٢ / ٣٠٧ ، الصحاح : ٤ / ١٥١٧ (طفق).

٦- قال السيوطى فى الهمع (٢ / ١٣٦) : «وحكى قطرب مصدر كاد كيدا وكيدوده» ، وقال بعضهم : كودا ومكادا. نقله فى البسيط». وفى اللسان (٥ / ٣٩٥٢ - كود) قال ابن سيده فى ترجمه «كود» : «كاد كودا ومكادا ومكاده : همّ وقارب ولم يفعل». وانظر أوضح المسالك : ٥٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٨ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٠٤ ، تاج العروس : ٢ / ٤٨٨ (كاد).

ثم قال رحمه الله تعالى :

بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد

غنى بأن يفعل عن ثان فقد

يعنى : أن هذه الأفعال الثلاثة وهى : «عسى ، واخلولق ، وأوشك» تسند ل- «أن يفعل» ، ويستغنى به عن ثانى الجزأين ، وتكون حينئذ أفعالا- تامه تكتفى بالفاعل ، فتقول : «عسى أن تقوم» ، و «اخلولق أن يقوم زيد» ، و «أوشك أن تقوم هند» ، ومنه قوله عز وجل : (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) [البقره : ٢١٦].

و «قد» فى قوله : «قد يرد» للتحقيق ، لا للتقليل ، لكثرة ورود ذلك.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وجردن عسى أو ارفع مضمرا

بها إذا اسم قبلها قد ذكرا

يعنى : أن «عسى» إذا ذكر قبلها اسم - جاز أن تجرد من الضمير وتسند إلى «أن» والفعل ، مستغنى بهما عن الخبر ، فتكون تامه ، وهى لغه أهل الحجاز (١) ، و جاز أن ترفع ضميرا يعود على الاسم (٢) السابق ، ويكون اسمها ، و «أن» والفعل فى موضع نصب على / الخبر ، فتكون ناقصه ، وهى لغه بنى تميم (٣).

ويظهر (٤) أثر الاستعمالين فى التانيث والتثنيه والجمع المذكر والمؤنث.

فتقول على الاستعمال الثانى : «هند عست (٥) أن تفلح» - ف- «هند» مبتدأ ، و «عسى» فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيها يعود على «هند» ، و «أن تفلح» فى موضع نصب على أنه خبر «عسى» ، و «عسى» ومعمولاها فى موضع رفع على أنه خبر المبتدأ - ، و «الزيدان عسيا أن يقوما» ، و «الزيدون عسوا أن يقوموا» ، و «الهندات عسين أن يقمن» ، فتعرب هذه الأمثله كالمثال الأول.

ص : ٢٣٩

١- انظر شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٥٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٩ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٦٧ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٢٨ .

٢- فى الأصل : اسم. انظر شرح المكودى : ١ / ١٠١ .

٣- انظر شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٥٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٩ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٦٧ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٢٧ .

٤- فى الأصل : ونظير. انظر شرح المكودى : ١ / ١٠١.

٥- فى الأصل : عسى. انظر التصريح : ١ / ٢٠٩.



وتقول على الاستعمال الأول: «هند عسى أن تفلح»، و «الزّيدان عسى (١) أن يقوموا»، و «الزّيدون عسى أن يقوموا» و «الهندات عسى أن يقمن» فتقدّر «عسى» خاليه من الضّمير في جميع هذه الأمثلة، و «أن» والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعليّه بها، وهى ومرفوعها في موضع رفع على الخبريّه للمبتدأ قبلها.

وظاهر النّظم أنّ هذين الاستعمالين خاصّان ب- «عسى» لاقتصاره على ذكرها، والصّواب أنّ ذلك في الأفعال الثلاثة المذكوره قبل، إذ لا فرق، وعليه مشى المرادى (٢)(٣) وغيره (٤).

ثمّ قال رحمه الله تعالى:

والفتح والكسر أجز في السّين من

نحو عسيت وانتقا الفتح زكن /

يعنى: يجوز كسر سين «عسى» خلافا لأبى عبيده في منعه الكسر (٥) -، وليس ذلك مطلقا، سواء أسند إلى ظاهر أو مضمّر - خلافا للفارسيّ في إجازته الكسر مطلقا، فيجيز «عسى زيد» بكسر السّين، ك- «رضى زيد» (٦) - بل يتقيّد بأن يسند إلى التّاء، أو النّون، أو «نا»، نحو «عسيت» بالحركات الثلاث في التّاء، و «عسيتن»، و «عسينا» بفتح السّين وكسرها - والفتح أجود - وبه (٧) قرأ نافع (٨) في قوله تعالى: (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ) [محمد: ٢٢]، و (هَلْ

ص: ٢٤٠

- ١- في الأصل: عسيا. انظر التصريح: ٢٠٩ / ١.
- ٢- في الأصل: الماوردى. انظر شرح المكودى: ١٠١ / ١.
- ٣- انظر شرح المكودى: ٣٣٢ / ١، شرح المكودى: ١٠١ / ١.
- ٤- كابن الناظم والأشمونى ودحلان والسيوطى مثلا. انظر شرح ابن الناظم: ١٥٩ - ١٦٠، شرح الأشمونى: ١ / ٢٦٦، شرح دحلان: ٥٥، البهجة المرضيه: ٥٤.
- ٥- انظر أوضح المسالك: ٥٧، التصريح على التوضيح: ٢١٠ / ١، إرشاد الطالب النبيل: (١٢٧ / ب).
- ٦- انظر الحجه في علل القراءات السبع للفارسي: ٢ / ٢٦٣، أوضح المسالك: ٥٧، التصريح على التوضيح: ١ / ٢١٠، إرشاد الطالب النبيل: (١٢٧ / ب).
- ٧- أى: بالكسر، والضمير في «به» يعود على أقرب مذكور وهو الكسر، وذلك على اعتبار جملة «والفتح أجود» معترضه.
- ٨- قرأ نافع بكسر السين، وقرأ الباقون بالفتح، وهما لغتان: انظر حجه القراءات: ١٣٩، النشر في القراءات العشر: ٢ / ٢٣٠، إتحاف فضلاء البشر: ١٦٠، المبسوط في القراءات العشر: ١٤٩، البيان لابن الأنبارى: ٢ / ١٦٥، التصريح على التوضيح: ١ / ٢١٠، الحجه للفارسي: ٢ / ٢٦٢.

عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ [البقره : ٢٤٦] ، وإلى ترجيح الفتح أشار بقوله : «وانتقا الفتح زكن» أى : اختيار (١).

وفهم من قوله : «عسيت» تعميم المثل المتقدمه فإنها كلها نحو «عسيت» فيما ذكر .

ص : ٢٤١

---

١- انتقا - بالقاف - مصدر انتقى الشيء أى : اختاره ، و «زكن» : علم ، أى : اختيار الفتح علم لأنه الأصل والمشتهر. انظر شرح الأشمونى : ١ / ٢٦٨ ، شرح المكودى : ١ / ١٠٢ ، شرح المرادى : ١ / ٣٣٣ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٢٨ ، اللسان : ٦ / ٤٥٣٢ (نقا) ، ٣ / ١٨٤٨ (زكن).

ثم قال رحمه الله تعالى : لِإِنَّ أَنَّ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلَّ

كَأَنَّ عَكْسَ مَا لَكَانَ مِنْ عَمَلٍ

هذا هو الباب الثانى من التواسخ ، وهو باب «إِنَّ» وأخواتها ، وقد تقدّم أنّ «كان» ترفع الاسم وتنصب الخبر ، و «إِنَّ» وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر على الأصحّ عند البصريين (١) ، وإلى ذلك (أشار) (٢) بقوله : «عكس ما لكان من عمل».

ص: ٢٤٢

- ١- وذلك لقوه شبهها بالفعل ، حيث إنها أشبهته لفظا ومعنى ، ووجه المشابهة بينهما من خمسه أوجه : الأول : أنها على وزن الفعل. الثانى : أنها مبنية على الفتح ، كما أنّ الفعل الماضى مبنى على الفتح. الثالث : أنها تقتضى الاسم ، كما أنّ الفعل كذلك. الرابع : أنها تدخلها نون الوقايه. الخامس : أنّ فيها معنى الفعل ، فمعنى «إِنَّ وَأَنَّ» : حَقَّقْتُ ، ومعنى «كَأَنَّ» : شَبِهْتُ ، و «لَكِنَّ» : استدركت ، و «لَيْتَ» : تَمَنَيْتَ ، و «لَعَلَّ» : تَرَجَيْتَ ، فلمّا أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل. أما الكوفيون فذهبوا إلى أنّها لا- ترفع الخبر ، وذلك لأنها إنّما عملت لشبهها بالفعل ، فهى فرع عليه ، فهى أضعف منه ، فلا تعمل فى الخبر جريا على القياس فى حط الفروع عن الأصول. وتبعهم السهيلي. وذهب بعض العرب إلى نصب الجزأين بهذه الأحرف ، وحكى قوم منهم أبو عبيد القاسم بن سلام ، وابن الطراوه وابن السيد ، ومن ذلك قوله : إِذَا تَفَّ جَنَحَ اللَّيْلِ فَلَتَأَتْ وَلَتَكُنْ خَطَاكَ خَفَافًا إِنَّ حِرَاسَنَا أَسَدًا وَعَلَيْهِ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ ، وقيل : هو خاص ب- «لَيْتَ» وعليه الفراء ، ومنه قوله : يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّيْبَا رَوَّاجِعَا انظُرِ الْإِنْصَافَ (مسألة : ٢٢) : ١ / ١٧٦ ، الهمع : ٢ / ١٥٥ - ١٥٧ ، شرح المرادى : ١ / ٣٣٤ ، الجنى الدانى : ٣٩٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٣٠ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٢٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢١٠ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٦٩ ، شرح الرضى : ١ / ٣٤٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٢٤ ، مغنى اللبيب : ٥٥ ، نتائج الفكر : ٣٤٢ - ٣٤٣.
- ٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٠٢.

وأخوات «إنّ» - بكسر الهمزة - «أنّ» - بفتحها - وهما لتوكيد النسبه بين الجزأين (1)، و «لكنّ» للاستدراك (2) والتوكيد (3)، فالأوّل: «زيد شجاع / ، لكنّه بخيل»، والثاني نحو «لو جاءني زيد أكرمه ، لكنّه لم يجي»، و «كأنّ» - بتشديد النون - للتشبيه نحو «كأنّ زيدا (4) أسد» (5)، و «ليت» للتمنى ، وهو طلب ما لا طمع فيه (أو ما فيه) (6) عسر فالأوّل : نحو «ليت الشّباب عائد»، والثاني : نحو قول منقطع الرّجاء (من مال يحسّ به) (7) : «ليت لى مالا- فأحسّ به»، و «لعلّ» وهو للتوقّع (8)، وعبر عنه قوم بالترجي في المحبوب ، نحو «لعلّ الحبيب قادم»، والإشفاق في المكروه ، نحو «لعلّك قاتل نفسك» (9).

ص: ٢٤٣

١- ونفى الشك عنها ، ونفى الإنكار لها بحسب العلم بالنسبه والتردد فيها والإنكار لها ، فإن كان المخاطب عالما بالنسبه ، فهما لمجرد توكيد النسبه ، وإذا كان مترددا فيها ، فهما لنفى الشك عنها ، وإن كان منكرا لها ، فهما لنفى الإنكار لها ، فالتوكيد لنفى الشك عنها مستحسن ، ولنفي الإنكار واجب ، ولغيرهما لا ولا. انظر التصريح على التوضيح : ٢١١ / ١.

٢- وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق. انظر التصريح على التوضيح : ٢١١ / ١.

٣- التوكيد : قال به جماعه منهم ابن مالك والزجاجي وصاحب البسيط. انظر التصريح على التوضيح : ٢١١ / ١ ، الهمع : ٢ / ١٤٩ ، الجنى الدانى : ٦١٥ ، مغنى اللبيب : ٣٨٣ ، جمل الزجاجي : ٥١.

٤- فى الأصل : زيد. انظر التصريح : ٢١٢ / ١.

٥- لم يثبت لها أكثر البصريين غيره ، وقال ابن مالك : هى للتشبيه المؤكد ، فإنّ الأصل «إنّ زيدا كالأسد» ، فقدمت الكاف وفتحت «إن» ، وصار الحرفان حرفا واحدا مدلولا به على التشبيه والتوكيد. ومن معانيها : ١ - التحقيق : وإليه ذهب الكوفيون والزجاجي. ٢ - الشك : وإليه ذهب الكوفيون والزجاجي أيضا ، قالوا : إن كان خبرها اسما جامدا كانت للتشبيه وإن كان مشتقا كانت للشك بمنزله «ظنت» ، ووافقهم ابن الطراوه وابن السيد ، قال ابن السيد : إذا كان خبرها فعلا أو جملة أو صفه فهى للظن والحسبان. ٣ - التقريب : وهو مذهب الكوفيين ، نحو «كأنك بالشتاء مقبل» إذ المعنى : تقريب إقبال الشتاء. انظر الجنى الدانى : ٥٧٠ - ٥٧١ ، الهمع : ١ / ١٥٠ - ١٥١ ، التصريح على التوضيح : ٢١٢ / ١ ، مغنى اللبيب : ٢٥٣ - ٢٥٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٢٩.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ٢١٢ / ١.

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ٢١٢ / ١.

٨- قال الزمخشري : «لعلّ» هى لتوقع مرجو أو مخوف ، وقد لمح فيها معنى التمنى من قرأ فاطلع بالنصب ، وهى فى حرف عاصم». انظر المفصل : ٣٠٢ - ٣٠٣ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ٨٥ ، الجنى الدانى : ٥٨١ ، التصريح على التوضيح : ٢١٣ / ١ ، مغنى اللبيب : ٣٧٩.

٩- ومن معانيها : ١ - التعليل : أثبتة الكسائى والأخفش ، وحملا على ذلك ما فى القرآن من نحو (لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) ، (لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ) أى : لتشكروا ولتهتدوا. ٢ - الاستفهام : قال به الكوفيون وتبعهم ابن مالك ، وجعل منه (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي). ٣ - نقل النحاس عن الفراء والطوال أنّ «لعل» شك ، وهذا عند البصريين خطأ. انظر الجنى الدانى : ٥٧٩ - ٥٨١ ، الهمع : ٢ / ١٥٢ - ١٥٣ ، التصريح على التوضيح : ٢١٣ / ١ ، مغنى اللبيب : ٣٧٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٣٠.

ثم قال رحمه الله تعالى :

كَأَنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي

كَفَوْتُ وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضَغْنٍ

هذه ثلاثه أمثله لما تقدّم ، تقول في إعرابها :

«كأنّ» حرف تشبيه ينصب الاسم ويرفع الخبر ، و «زيدا» اسمها ، و «عالم» خبرها (١).

و «أنّ» حرف توكيد مصدرى ينصب الاسم ويرفع الخبر ، و «الياء» الضمير اسمها و «كفو» خبرها ، والكفاء : المثل (٢).

و «لكنّ» حرف استدراك ينصب الاسم ويرفع الخبر ، و «ابنه» اسمها ، و «ذو ضغن» خبرها ، والضغن : الحقد والعداوه (٣).

وزاد بعضهم (٤) في أخوات «إنّ» : «عسى» في لغة (٥) ، وهو بمعنى : «لعلّ» و شرط اسمه أن يكون ضميرا ، كقوله :

ص : ٢٤٤

١- انظر كاشف الخصاصه : ٧٥ ، وفي إعراب الألفيه (٣٤) قال الأزهرى : «كإنّ» الكاف جاره لقول محذوف - كما مرّ غير مره - و «إنّ» - بكسر الهمزه وتشديد النون - حرف توكيد ونصب ، و «زيدا» اسمها ، و «عالم» خبرها ، والجمله مقوله للقول المحذوف والقول ومقوله خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كقولك : «إنّ زيدا عالم». انتهى. وانظر شرح الهوارى : (٥٣ / أ).

٢- انظر إعراب الألفيه : ٣٤ ، شرح المكودى : ١ / ١٠٢ ، اللسان : ٥ / ٣٨٩٢ (كفأ).

٣- انظر إعراب الألفيه : ٣٤ ، شرح المكودى : ١ / ١٠٢ ، اللسان : ٤ / ٢٥٩٢ (ضغن).

٤- وهو ابن هشام فى التوضيح : ٥٨ ، وانظر : الجامع الصغير لابن هشام : ٦٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٤ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٢٨ ، السراج المنير شرح الجامع الصغير للزبيدى (مخطوط) : ٢٢٩ ، الرائد الخبير بموارد الجامع الصغير لفخر الدين العلوى : (٧٢ / أ - مخطوط) ، المشكاه الفتحه على الشمعه المضيه للدمياطى : ١٩٨.

٥- انظر حاشيه الخضرى : ١ / ١٢٨ ، وقال فى التوضيح (٥٨) : «فى لغئيه». وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٤ ، المشكاه الفتحه للدمياطى : ١٩٨.

وهي / حينئذ حرف ك- «لعل»، وفاقا للسِّيرافي، ونقله عن سيبويه (٢)، وخلافا للجمهور في إطلاق القول بفعليته (٣)، ولا بن السراج وثلعب في إطلاق القول بحرفيته (٤).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وراع ذا الترتيب إلّا في الذي

كليت فيها أو هنا غير البدى

ص: ٢٤٥

١- من الطويل لصخر بن جعد الخضرى - كما فى أبيات المغنى - ، وكان ترجى أن يصيب محبوبته مرض ليكون ذلك وسيله إلى عيادته إياها ، وهو من قصيده له ، وتمامه : فقلت عساها نار كأس وعلّها تشكى فأتى نحوها فأعودها وفى الشواهد الكبرى : قائله هو صخر بن العود الحضرمى . وكأس : اسم امرأه كان الشاعر مغرما بها . والشاهد فى قوله : «عساها» ، حيث جاء «عسى» فيه بمعنى «لعل» ، واسمها ضمير . انظر أبيات المغنى : ٣ / ٣٥٠ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٢٢٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢١٣ ، الهمع (رقم) : ٤٩١ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٢٧٤ ، الدرر اللوامع : ١ / ١١٠ ، حاشيه الصبان : ١ / ٢٦٧ ، الجنى الدانى : ٤٦٩ ، أوضح المسالك : ٥٨ ، الجامع الصغير : ٦٢ ، فتح رب البريه : ١ / ٣٧٦ ، ٢ / ٥ ، السراج المنير للزبيدي (مخطوط) : ٢٢٩ ، الرائد الخبير لفخر الدين العلوى (مخطوط) : (٧٢ / أ).

٢- قال سيبويه فى الكتاب (١ / ٣٨٨) : «وأما قولهم «عساك» فالكاف منصوبه . قال الراجز (وهو رؤبه) : يا أبتا علك أو عساكا والدليل على أنّها منصوبه أنّك إذا عنيت نفسك كانت علامتك «نى» قال عمران بن حطان : ولى نفس أقول لها إذا ما تنازعتنى لعلّى أو عسانى فلو كانت الكاف مجروره لقال : «عساي» ، ولكنهم جعلوها بمنزله «لعل» فى هذا الموضع . انتهى . وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢١٤ ، مغنى اللبيب : ٢٠١ ، الهمع : ٢ / ١٤٦ ، أوضح المسالك : ٥٩ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٨٠ .

٣- والدليل على فعليته اتصال ضمائر الرفع البارزه به نحو «عسيت وعسيتم» ، ولحاق تاء التأنيث له نحو «عست هند أن تقوم» . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢١٤ ، مغنى اللبيب : ٢٠١ ، أوضح المسالك : ٥٩ ، الجنى الدانى : ٤٦١ - ٤٦٢ .

٤- والزجاج أيضا . ورد بأن اتصال ضمير المرفوع به يدفع ذلك . انظر الأصول لابن السراج : ١ / ٢٢٩ ، مغنى اللبيب : ٢٠١ ، أوضح المسالك : ٥٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢١٤ ، الجنى الدانى : ٤٦١ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٠٢ .

لَمَّا أتى بالمثل فى البيت الذى قبله مرتبه ، وقدم (١) فيها (الاسم) (٢) ، على الخبر - وهو الأصل - تبه على أن هذا الترتيب المذكور مراعى يحافظ عليه ، إلما إذا كان الخبر ظرفا أو مجرورا ، فإنه يجوز تقديمه على الاسم ، لتوسع العرب فى الظروف والمجرورات ، وهو المتبه عليه بقوله :

كليت فيها أو هنا غير البذى

(والبذى) (٣) : الفاحش النطق (٤).

ومن تقدم الخبر إذا كان مجرورا قوله تعالى : (إِنَّ فِى ذٰلِكَ لَعِبْرَةً) [آل عمران : ١٣] ، وظرفا ، قوله تعالى : (إِنَّ لَمَدَيْنَا أَنْكَالًا) [المزمل : ١٢].

وأما تقديم خبرهنّ (٥) عليهنّ ، فلا يجوز مطلقا ، ولو كان ظرفا أو مجرورا ، لعدم تصرفهنّ.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وهمز إنّ افتح لسدّ مصدر

مسدّها وفى سوى ذاك اكسر

يعنى : أنّ همزه «إنّ» المكسوره تفتح إذا سدّ المصدر مسدّها ، أى : إذا أولت هى وما بعدها بالمصدر نحو «أعجبنى أنّك تفهم».

(وفهم) (٦) من قوله : «وهمز إنّ افتح» أنّ الأصل المكسوره / الهمزه ، وهو أشهر القولين (٧).

وقوله : «وفى سوى ذاك اكسر» أى : إذا لم يسدّ المصدر مسدّها.

ص : ٢٤٦

١- فى الأصل : وقد. انظر المكودى بحاشيه الملوى : ٤٤.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٠٣ / ١.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٠٣ / ١.

٤- انظر شرح المكودى : ١٠٣ / ١ ، اللسان : ٢٣٦ / ٢ (بذأ).

٥- فى الأصل : خبر لهن. انظر التصريح : ٢١٤ / ١.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٠٣ / ١.

٧- بل الأقوال ، حيث إنّ هناك ثلاثه أقوال فى هذا الشأن : فقليل : المكسوره أصل ، والمفتوحه فرع لها ، وهو مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج ، ولذلك قال هؤلاء فى «إنّ» وأخواتها : الأحراف الخمسه ، ولم يعدوا «أنّ» المفتوحه ، لأنها فرع ، وهو

مذهب الفراء أيضا. وقيل : المفتوحه أصل للمكسوره. وقيل : هما أصلان. انظر الكتاب : ١ / ٢٧٩ ، المقتضب : ٤ / ١٠٧ ،  
الأصول : ١ / ٢٢٩ ، الجنى الدانى : ٤٠٣ ، مغنى اللبيب : ٥٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٢٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٨٢ ،  
شرح الأشمونى : ١ / ٢٧٠ ، الهمع : ٢ / ١٦٩ .



ثم «إن» في ذلك على ثلاثه أقسام : قسم يجب (فيه) (١) كسرهما (٢) ، وقسم يجوز فيه الفتح والكسر ، وقسم يجب فيه الفتح ، وسيذكر الناظم القسمين الأولين ويبقى ما عداهما ، (وهو) (٣) القسم الثالث.

ثم قال رحمه الله تعالى :

فاكسر في الابتدا وفي بدء صله

وحيث إن ليمين مكمله

أو حكيت بالقول أو حلت محل

حال كزرتة وإنى ذو أمل

وكسروا من بعد فعل علقا

باللام كاعلم إنه لذو تقى

أشار بهذه الآيات إلى الأماكن التي (٤) يجب فيها كسر «إن» ، وهى ستته :

الأول : أن تقع فى الابتداء حقيقه نحو (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ) [الكوثر : ١] ، أو حكما نحو (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ) [يونس : ٦٢] ، وهو المشار إليه بقوله : «فاكسر فى الابتداء».

الثانى : أن تقع فى بدء الصِّله ، وهو المشار إليه بقوله : «وفى بدء صله» أى : فى أول صله الموصول ، نحو (وَآتَيْنَاهُ) (٥) مِنْ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ [القصص : ٧٦].

واحترز (٦) ببدء الصِّله : من الواقعه (٧) فى حشوها ، فإنها يجب فتحها ، نحو «جاء الذى عندى أنه فاضل».

الثالث : أن تقع / جوابا للقسم ، وهو المشار إليه بقوله :

وحيث إن ليمين مكمله

أى : وحيث تكون جوابا للقسم ، فإنها حينئذ مكمله للقسم ، وشمل المقترن خبرها باللام نحو (وَالْعَصِيرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسِيرٍ) [العصر : ١ - ٢] ، والمجرد منها (نحو) (٨) (حم وَالكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) [الدخان : ١ - ٣].

ص: ٢٤٧

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٠٣ / ١.

٢- فى الأصل : كسر. انظر شرح المكودى : ١٠٣ / ١.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٤- فى الأصل : الذى.

٥- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودى : ١٠٣ / ١.

٦- فى الأصل : واحتر. انظر شرح المكودى : ١٠٣ / ١.

٧- فى الأصل : من الوقعه. انظر شرح المكودى : ١٠٤ / ١.

٨- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٠٤ / ١.

الرابع : أن تحكى بالقول ، وهو المشار إليه بقوله : «أو حكيت بالقول» نحو (وَقَالَ) (١) اللهُ إِنِّي مَعَكُمْ [المائدة : ١٢].

الخامس : (أن) (٢) تحل محلّ حال وهو المشار إليه بقوله : «أو حلت محلّ حال» ، وشمل صورتين :

الأولى : أن تكون بعد واو الحال ، وقد مثله بقوله : «كزرته وإني ذو أمل» ، ومنه قوله تعالى : (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ) [الأنفال : ٥].

الثانية (١) : أن تكون مجردة من الواو ، كقوله تعالى : (إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ) (٢) الطَّعَامَ [الفرقان : ٢٠].

السادس : أن يقرن خبرها بلام الابتداء ، وهو المشار إليه بقوله :

وكسروا من بعد فعل علقا

باللام ...

ثم مثل ذلك بقوله : «كأعلم إنّه لذو تقى» ، ومنه قوله تعالى : (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ) [المنافقون : ١].

ف- «اعلم» فى التّظّم و «يشهد» فى الآيه - يطلبان «أنّ» المفتوحه ، فعلقت لام الابتداء كلا (٣) الفعلين ، ووجب كسر «أنّ».

ثمّ قال رحمه الله تعالى / :

بعد إذا فجاءه أو قسم

لا لام بعده بوجهين نمدى

مع تلوفا الجزا وذا يطرد

فى نحو خير القول إني أحمد (٤)

أشار فى هذا إلى المواضع التى يجوز فيها كسر «إنّ» وفتحها ، وهى أربعة :

الأول : أن تقع بعد إذا الفجائية ، وإليه أشار بقوله : «بعد إذا فجاءه» ، كقوله :

ص : ٢٤٨

١- فى الأصل : الثانى. انظر شرح المكودى : ١ / ١٠٤.

٢- فى الأصل : يأكلون. انظر شرح المكودى : ١ / ١٠٤.

٣- فى الأصل : لكلا.

٤- فى الأصل تقديم وتأخير فى البيتين. انظر الألفيه : ٤٧ - ٤٨ ، وعلى ترتيب الألفيه جرى شرحه.

٥٣ - وكنت أرى زيدا كما قيل سَيِّدًا\*\*\*إذا أنه عبد القفا واللهازم (١)

يروى : بكسر «إَنَّ» على القياس ، لأنَّ «إذا» الفجائيَّة لا يليها إلَّا جملة اسميَّة ، وبالفتح على تأويل «أَنَّ» وصلتها بمصدر محكوم عليه بأنَّه مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير : فإذا العبوديَّة حاصله .

الثَّاني : أن تقع بعد فعل قسم ، ولا لام بعدها ، وإليه أشار بقوله : «أو قسم لا لام بعده» ، كقول رؤبه :

٥٤ - أو تحلفى بربِّك العليُّ \*\*\*أنى أبو ذِيالك الصَّبِي (٢)

ص: ٢٤٩

١- من الطويل ، من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل . قوله : «عبد القفا واللهازم» كناية عن الذلة والخسه . واللهازم . جمع لهزومه وهى طرف الحلقوم ، ويقال : عظم ناتئ تحت الأذن ، وقيل : هى مضغته تحت الأذن . والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف . انظر الكتاب : ١ / ٤٧٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢١٨ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٢٢٤ ، المقتضب : ٢ / ٣٥٠ ، شواهد الأعلام : ١ / ٤٧٢ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٧٦ ، شرح المرادى : ١ / ٣٣٩ ، شرح ابن الناظم : ١٦٦ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٣٢ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ٩٧ ، ٩٨ ، ٨ / ٦١ ، الخصائص : ٢ / ٣٩٩ ، الخزانة : ١ / ٢٦٥ ، شذور الذهب : ٢٠٧ ، شواهد الفيومى : ٦٩ ، شواهد الجرجاوى : ٧٢ ، المقتصد : ٢ / ١١٠٢ ، الهمع (رقم) : ٥١٦ ، الدرر اللوامع : ١ / ١١٥ ، جواهر الأدب : ٤٣٥ ، الجنى الدانى : ٣٧٨ ، ٤١١ ، شواهد ابن النحاس : ٣٠٤ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٦١ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٣٤٤ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٣٥٣ ، كاشف الخصاصه : ٧٧ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٤٨٥ ، الإيضاح لابن الحاجب : ٢ / ١٦٧ ، ١٨٦ ، الأصول : ١ / ٢٦٥ ، فتح رب البريه : ٢ / ٢٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٤٠ .

٢- من الرجز فى ديوان رؤبه (١٨٨) ، وقبله : لتتعدنَّ مقعدنَّ القصيَّ متى ذى القاذوره المقلَى وقال ابن برى : «هذا الرجز لبعض العرب قدم من سفره فوجد امرأته قد ولدت غلاما فأنكره ، فقال لها : لتتعدن ... الخ» . أو : بمعنى «إلى» . ذيالك : مصغر «ذلك» . ومعنى الأبيات الأربعة : والله لتتعدن أيتها المرأه فى مكان بعيد عنى حيث يقعد الشخص المكروه عند الناس لقذارته إلى أن تحلفى بربك العليُّ أنى أبو هذا الغلام الصغير . والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢١٩ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٢٣٢ ، ٤ / ٥٣٥ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٧٦ ، المكودى مع ابن حمدون : ١٠٥ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٣٢ ، شواهد الجرجاوى : ٧٣ ، شرح المرادى : ١ / ٣٤٠ ، شرح ابن الناظم : ١٦٦ ، ٧٩٣ ، شواهد العدوى : ٧٣ ، الجنى الدانى : ٤١٣ ، اللمع : ٣٠٤ ، أوضح المسالك : ٦١ .

فمن كسر : جعلها جواباً للقسم ، ومن فتح : فعلى نية حرف الجرّ ، والتقدير : على أنى .

واحترز بقوله : «لا لام بعده» من الواقعه بعد فعل (١) القسم وبعده لام ، نحو : «حلفت إن زيدا لقائم» ، فإنها حينئذ يجب كسرها .  
وفهم أنّ المراد / بالوجهين : الكسر والفتح ، من ذكرهما قبل .

الثالث : أن تقع بعد فاء الجزاء كقوله تعالى : (مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ) (٢) غَفُورٌ رَحِيمٌ [الأنعام : ٥٤] ، قرئ بكسر «إنّ» على الأصل لأنّ الأصل فى جواب الشرط (٣) أن يكون جملة وبالفتح على تأويل «أنّ» بمصدر مجعول خيرا ، والمبتدأ محذوف تقديره : فجزاءه الغفران ، أو العكس ، والتقدير : فالغفران جزاؤه (٤) ، وهو المشار إليه بقوله : «مع تلو فا الجزاء» .

الرابع : أن تقع خبرا عن قول ، ومخبرا عنها بقول ، والقائل للقولين شخص واحد ، وإليه أشار بقوله :

... وذا يطرد

فى نحو خير القول إنى أحمد

يعنى : أنّه يطرد فى هذا المثال وما أشبهه كسر «إنّ» وفتحها ، فالكسر على معنى : خير القول فى هذا اللفظ العدى أوله «إنى» ،  
فيكون (من) (٥) الإخبار بالجملة عن مبتدأ فى معنى الجملة ، ولذلك لم يحتج إلى ضمير يربطها بالمبتدأ ، والفتح على معنى :  
خير القول حمد الله ، ويحتمل أن يكون بهذا اللفظ أو بغيره ممّا (٦) يفهم الحمد ، ويكون من باب الإخبار بالمفرد ، لأنّ «أنّ»  
وما بعدها مؤول بمفرد .

ص : ٢٥٠

١- فى الأصل : فعل . مكرر .

٢- فى الأصل : فإنّ الله . انظر شرح المكودى : ١ / ١٠٥ .

٣- فى الأصل : القسم . انظر شرح المكودى : ١ / ١٠٥ .

٤- قرأ نافع وأبو جعفر بفتح همزه «إنّ» الأولى ، وكسر الثانية ، وقرأ عاصم وابن عامر ويعقوب بفتح الأولى والثانية ، وقرأ الباقون بكسر الأولى والثانية . انظر المبسوط فى القراءات العشر : ١٩٤ - ١٩٥ ، إتحاف فضلاء البشر : ٢٠٨ ، حجه القراءات : ٢٥٢ ، إملاء ما منّ به الرحمن : ١ / ٢٤٤ ، البيان لابن الأنبارى : ١ / ٣٢٢ ، إعراب النحاس : ٢ / ٦٩ ، شرح المكودى : ١ / ١٠٥ .

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١ / ١٠٥ .

٦- فى الأصل : بما . انظر شرح المكودى : ١ / ١٠٥ .

و «ذا» فى النَّظْم إِشاره / إلى جواز هذین الوجھین ، ولو انتفى القول الأوّل فتحت وجوباً ، نحو «عملی أنى أحمد الله» ، و (لو) انتفى) (١) القول الثانى ، أو اختلف القائل لهما - كسرت (وجوباً فیهما) (٢) نحو «قولی إنى مؤمن» ، و «قولی إن زیداً یحمد الله».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر

لام ابتداء نحو (إنى) (١)

لوزر

یعنى : أن اللام تدخل فى خبر «إن» المكسوره الهمزه.

وفهم من اقتصاره على المكسوره أنها لا تزداد بعد غيرها من أخواتها خلافاً لمن أجاز زيادتها بعد «أن» المفتوحه (٢).

وفهم من قوله : «لام ابتداء» أنها اللام التى تدخل على المبتدأ فى نحو «لزید قائم» (٣) خلافاً لمن قال : إنها غيرها (٤) ، وإنما أخرت للخبر مع «إن» كراهه .

ص : ٢٥١

١- ما بین القوسین ساقط من الأصل. انظر الألفیه : ٤٨.

٢- وهو المبرد ، ومن ذلك قراءه بعض السلف : (إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) بفتح الهمزه ، وخزجها الجمهور على الزیاده. وأجاز الكوفیون دخول اللام فى خبر «لكن» ، واستدلوا على ذلك بالسمع والقياس. أما السماع : فنحو قول الشاعر : ولكننى من حبها لعميد وأميا القياس : فلأن الأصل فى «لكن» : «إن» زیدت عليها «لا» والكاف ، وحذفت الهمزه لكثرة الاستعمال ، فصارتا حرفاً واحداً. انظر الإنصاف (مسأله : ٢٥) : ١ / ٢٠٨ ، شرح الكافیه لابن مالك : ١ / ٤٩٢ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٨٠ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٣٠ ، شرح المرادى : ١ / ٣٤٣ ، الهمع : ٢ / ١٧٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٣٤.

٣- وهو مذهب البصريين ، قالوا : وإنما أخرت لأنها للتأكيد و «إن» للتأكيد ، فكرهوا توالى حرفين لمعنى واحد ، والعرب لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد إلا فى ضروره ، وإذا أرادوا ذلك فصلوا بينهما. قال الأخفش : إنما بدؤوا ب- «إن» لقوتها من حيث إنها عامله واللام غير عامله ، فجعلوا الأقوى متقدماً فى اللفظ. وقال ابن كيسان : أخرت لثلاثا يبطل عمل «إن» لو وليتها ، لأنها تقطع مدخولها عما قبله. وفائده هذه اللام توكيد مضمون الجملة ، وكذلك «إن» وإنما اجتمعا لقصد المبالغه فى التوكيد ، وقال الكسائى : اللام لتوكيد و «إن» لتوكيد الاسم. انظر الهمع : ٢ / ١٧٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٤٣ ، الجنى الدانى : ١٣٨ - ١٣٩.

٤- ذهب الفراء إلى أنها للفرق بين الكلام الذى يكون جواباً لكلام مضى على الجحد ، نحو «ما زيد قائم» ، فتقول : «إن زيدا

لقائم» ، وبين ما لا يكون جوابا بل مستأنف إخبار. وذهب معاذ بن مسلم الهراء وثلعب إلى أن قولك : «إن زيدا منطلق» جواب : «ما زيدا منطلقا» ، و «إن زيدا لمنطلق» جواب : «ما زيدا بمنطلق» ف- «إن» بإزاء «ما» ، واللام بإزاء الباء. وذهب هشام والطوال إلى أن اللام جواب للقسم قبل «إن» محذوف ، وحكى هذا أيضا عن الفراء. انظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ١٤٣ ، الهمع : ٢ / ١٧٧ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٣٣.



اجتماع حرفى تأكيد ، ولذلك تسمى اللام المزحلقة - بالفاء عند أهل العالیه (١) - ، ثم مثل ذلك بقوله : «إنى لوزر» ، والوزر : الحصن (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى :

ولا يلى ذا اللام ما قد نفيا

ولا من الأفعال ما كرضيا

وقد يليها مع قد كإنّ ذا

لقد سما على العدا مستحوذا

يشير إلى أنّ هذه اللام الداخلة فى خبر «إنّ» المكسورة يشترط لدخولها ثلاثة شروط :

الأول : أن يكون الخبر مثبتا ، فلا تصحبه إذا كان (٣) منفيا نحو «إنّ زيدا لم يقم».

الثانى : ألا / يكون فعلا ماضيا متصرفا خاليا من «قد» ، وفهمت هذه الثلاثة من تمثيله ب- «رضى» فى كونه ماضيا متصرفا خاليا من «قد» ، فلا تصحبه إذا وجدت فيه هذه الشروط نحو (إنّ الله اصطفى) [البقره : ١٣٢].

وفهم منه أيضا أنها تصحب المفرد نحو (إنّ ربّى لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ) [إبراهيم : ٣٩] ، وبالجملة المصدره بالمضارع نحو (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ) [النمل : ٧٤] ، والجملة الاسميّه نحو (وَإِنَّا) (٤) لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ [الحجر : ٢٣] ، والجارّ والمجرور والظرف ، إذا لم يقدر متعلقهما (٥) ماضيا نحو (وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ) [القلم : ٤] ، و «إنّ زيدا (٦) لعندك» ، والماضى غير المتصرف ، نحو «إنّ زيدا لنعم الرّجل».

ص : ٢٥٢

١- وبالقفاف عند غيرهم. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٢١ ، مغنى اللبيب : ٣٠٠ ، الأشمونى مع الصبان : ١ / ٢٧٩ .  
٢- جاء فى اللسان (٦ / ٤٨٢٣ - وزر) : الوزر : الملجأ ، وأصل الوزر الجبل المنيع ، وكل معقل وزر». وانظر شرح المكودى : ١ / ١٠٦ .

٣- فى الأصل : كا. انظر شرح المكودى : ١ / ١٠٦ .

٤- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر التصريح : ١ / ٢٢٢ .

٥- فى الأصل : متعلقها. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٢٢ .

٦- فى الأصل : زيد. انظر التصريح : ١ / ٢٢٢ .

وبقى من الشُّروط المفهومه من تمثيله ب- «رضى»: أن لا يلي الماضي «قد»، فتبّه عليه بقوله: «وقد يليها مع قد».

وفهم من قوله: «قد» أنّ ذلك قليل، ثمّ مثل ذلك بقوله:

... كإِنَّ ذا

لقد سما على العدا مستحوذا

و (١) معنى «مستحوذا»: غالب (٢).

الثالث: أن يكون مؤخرا، فلا تصحبه إذا تقدّم، نحو (إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا) [المزمل: ١٢] ولم يتبّه الناظم على هذا الشرط (٣).

ثمّ قال رحمه الله تعالى:

وتصحّب الواسط معمول الخبر

والفصل واسما حلّ قبله الخبر

أى: تصحّب اللام المذكوره معمول خبر «إِنَّ» المكسوره المتوسّط.

وشمل قوله: «الواسط» (٤) الظرف والمجرور، وغيرهما، نحو «(إِنَّ) (٥) زيدا لعندك قاعد»، و «إِنَّ عمرا لفيك راغب»، و «إِنَّ بكرًا لظعامك آكل»، ولكنّ / ذلك بثلاثه (٦) شروط أيضا لم يذكرها الناظم (٧)، وهى:

- تقديمه على الخبر، فلا يجوز «إِنَّ زيدا لجالس فى الدار»، لتأخّر المعمول.

- وكونه غير حال، فلا يجوز «إِنَّ زيدا لراكبا منطلق».

- وكون الخبر صالحا للام، فلا- يجوز «إِنَّ زيدا لعمرا ضرب» لأنّ الخبر غير صالح للام، لكونه فعلا ماضيا، خلافا للأخفش والفراء فى هذه (٨).

ص: ٢٥٣

١- فى الأصل: أو. انظر شرح المكودى: ١٠٦ / ١.

٢- انظر اللسان: ١٠٤١ / ٢ (حوز)، شرح المكودى: ١٠٦ / ١.

٣- وقال فى التسهيل (٦٣): «وعلى خبرها المؤخر عن الاسم»، وقال فى شرح الكافيه (١ / ٤٩٠): «أو لخبرها المتأخر نحو «إِنَّ زيدا لفى الدار».

٤- فى الأصل: التوسط.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٠٦.

٦- فى الأصل : بلائه. انظر التصريح : ١ / ٢٢٣.

٧- وقال فى شرح الكافيه ( ١ / ٤٩١ ) : «وقد يقارن هذه اللام معمول الخبر ما لم يتأخر عن الخبر أو يكن الخبر فعلا ماضيا» ، وقال فى التسهيل (٦٣) : «وعلى معموله مقدا عليه بعد الاسم».

٨- وحجتها أن المانع إنما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا ، فأما معمول فاسم. وحجه المانعين : أن دخول اللام على معمول فرع دخولها على العامل ، فكيف يتفرع فرع عن غير أصل. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٩١ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٢٤ ، الهمع : ٢ / ١٧٥ ، شرح المرادى : ١ / ٣٤٦ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٥٦ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٣٥ ، حاشيه الصبان : ١ / ٢٨٢.

وقوله : «والفصل» أى : وتصحب هذه اللام ضمير الفصل نحو (إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ) [آل عمران : ٦٢] ، إذا لم يعرب «هو» مبتدأ ، ولم يقيد الفصل بشيء ، لأنه معلوم أنه لا يكون إلّا متوسّطاً بين الاسم والخبر.

وقوله : «واسما حلّ قبله الخبر» يعنى : أنّ اللام تدخل أيضاً على اسم «إِنَّ» بشرط واحد ، وهو أن يتأخّر اسمها عن الخبر ، نحو (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً) [النازعات : ٢٦] ، أو عن معموله (نحو) (١) «إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا جَالِسًا».

والحاصل : أنّ لام الابتداء تدخل بعد «إِنَّ» المكسورة على أربعة أشياء : اثنين مؤخّرين ، واثنين متوسّطين.

فالتأخّران : خبرها إذا لم يكن منفيًا ولا ماضيًا متصرّفًا مجرّدًا من «قد» ، واسمها المؤخّر.

و (٢) المتوسّطان / : معمول الخبر ، وضمير الفصل.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ووصل ما بدى الحروف مبطل

إعمالها وقد يبقي العمل

إذا أتصلت «ما» بهذه الحروف كفت عملها لزوال اختصاصها بالأسماء نحو (إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ) [النساء : ١٧١] ، (كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ) [الأنفال : ٦] ، (يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ) [الأنبياء : ١٠٨] ، و :

٥٥ - ... لعلّما\*\*أضاءت لك التّار الحمار المقيداً(٣)

ص: ٢٥٤

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ٢٢٤.

٢- فى الأصل : الواو. ساقط.

٣- من الطويل للفرزدق من قصيده له فى ديوانه (٢١٣) يهجو فيها جريرا ، ويخاطب بها عمر ابن لجا التيمى ، وتامه : أعد نظرا يا عبد قيس لعلّما أضاءت لك التّار الحمار المقيداً أعد نظرا : أى أمعن فى النظر وكرره. عبد قيس : قيل : هو عدى بن الجندب العنبرى. أضاءت : أنارت. والشاهد فى قوله : «لعلّما» حيث لحقت «ما» «لعلّ» ، فكفتها عن العمل ، وذلك لزوال اختصاصها بالأسماء حينئذ. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٢٥ ، أبيات المغنى : ٥ / ١٦٩ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٥٢٧ ، ٥٣٣ ، شواهد الفيومى : ٨٨ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٢٢ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ٥٤ ، ٥٧ ، شواهد المغنى : ٢ / ٦٩٣ ، أمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢٤١ ، شذور الذهب : ٢٧٩ ، الهمع (رقم) : ٥٤٤ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٥٧٣ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٨٤ ، المقتصد : ١ / ٤٦٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٣٥ ، الإرشاد للكيشى : ١٤٦ ، الأزهيه : ٨٨ ، شرح اللّمحه لابن هشام : ٢ / ٥٢.

وقد سمع الأعمال فی قول النَّابِغِ (٢) :

ص: ٢٥٥

١- من الطویل لامرئ القیس بن حجر الکندی ، من قصیده له فی دیوانه (٣٩) ، وعجزه : وقد یدرک المجد المؤئل أمثالی التائیل : التائیل ، یقال : مجد مؤئل وأئیل . والشاهد فی قوله : «ولکنما» حیث لحقت «ما» «لکن» فکفتها عن العمل ، وذلك لزوال اختصاصها بالأسماء حیثنذ . انظر التصریح علی التوضیح : ١ / ٢٢٥ ، الخزانة : ١ / ٣٢٧ ، أبيات المغنی : ٥ / ٣٥ ، الهمع (رقم) : ٥٤٣ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٢٢ ، شواهد ابن السیرافی : ١ / ٣٨ ، الشواهد الکبری : ٣ / ٧٣ ، شواهد المغنی : ١ / ٣٤٢ ، ٢ / ٦٤٢ ، شواهد الفيومی : ٢٥ ، اللسان (أئل) ، الجنی الدانی : ٦١٩ ، المقتصد : ١ / ٣٤٢ ، مغنی اللیب (رقم) : ٤٥٧ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٣٩ ، الإرشاد للکیشی : ٥٠ ، الإفصاح للفارقی : ٣١٣ ، فتح رب البریه : ٢ / ١٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥٧ .

٢- هو زیاد بن معاویه بن ضباب الذبیانی الغطفانی المضری ، ویعرف بالنابغه الذبیانی ، شاعر جاهلی من أهل الحجاز ، كانت تضرب له قبه من جلد أحمر بسوق عکاظ ، فتقصده الشعراء فتعرض علیه أشعارها وكان حظیا عند النعمان بن المنذر حتی شبب فی قصیده له بزوجه النعمان (المتجرده) ، فغضب النعمان علیه ، ففرّ إلى الغساسنه بالشام ، ثم عاد إليه ، له شعر کثیر ، جمع بعضه فی دیوان صغیر ، توفي فی حدود سنه ١٨ ق.ه . انظر ترجمته فی الأغانی : ١١ / ٣٨ ، المؤلف والمختلف : ١٩١ ، الخزانة : ٢ / ١٣٥ ، شواهد المغنی : ١ / ٧٨ ، الأعلام : ٣ / ٥٤ ، معجم المؤلفین : ٤ / ١٨٨ .

٣- من البسیط للنابغه الذبیانی من قصیده له فی دیوانه (٢٤) یخاطب بها النعمان بن المنذر ویعاتبه ویعتذر إليه مما اتهم به عنده ، وتمامه : قالت : ألا لیتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقد إلى : بمعنی : مع . فقد : أي : فحسب . وحديث الحمامه : أن زرقاء الیمامه (وهی امرأه یضرب بها المثل فی حده البصر) نظرت یوما إلى قطا تطیر بین الجبلین فقالت : لیت الحمام لیه إلى حمامتیہ ونصفه قدیه تم الحمام میه ثم اتبع أحد تلك القطا إلى أن وردت الماء فعدّها فإذا عددها سته وستون ، والشاهد فیہ واضح كما ذكره المؤلف . انظر التصریح علی التوضیح : ١ / ٢٢٥ ، الشواهد الکبری : ٢ / ٢٥٤ ، الكتاب : ١ / ٢٨٢ ، شواهد الأعلام : ١ / ٢٨٢ ، شواهد ابن السیرافی : ١ / ٣٣ ، الخصائص : ٢ / ٤٦٠ ، الإنصاف : ٤٧٩ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٥٧٤ ، شرح ابن یعیش : ٨ / ٥٤ ، شذور الذهب : ٢٨٠ ، مغنی اللیب (رقم) : ٩٨ ، ٥٢٤ ، ٥٧٣ ، شواهد المغنی : ١ / ٧٥ ، ٢٠٠ ، أبيات المغنی : ٢ / ٤٦ ، الخزانة : ١٠ / ٢٥١ ، الدرر اللوامع : ١ / ٤٤ ، ١٢١ ، الهمع (رقم) : ١٧٦ ، ٥٤٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١١٠ ، شواهد ابن النحاس : ١٩٩ ، شواهد الشذور : ٨٩ ، شرح الأشمونی : ١ / ٢٨٤ ، شرح ابن الناظم : ١٧٤ ، الهمع : ١ / ٦٥ ، ١٤٣ ، المقتصد : ١ / ٤٦٩ ، المکودی مع ابن حمدون : ١ / ١٠٧ ، المقرب : ١ / ١١٠ ، شرح دحلان : ٥٧ ، شرح الکافی لابن مالک : ١ / ٤٨٠ ، البهجه المرضیه : ٥٧ ، شرح اللحمه لابن هشام : ٢ / ٥٢ ، توجيه اللمع : ٥١٣ ، التوطئه : ١٧٧ ، ٢٣٢ ، فتح رب البریه : ٢ / ١٣ .

فقد روى بنصب «الحمام» على الإعمال ، وبالزرفع على الإهمال.

ولم يسمع الإعمال إلّا فى «ليت» (١) ، وقاس بعضهم عليها سائر أخواتها وهو مذهب التّانم (٢) ، لإطلاقه فى قوله : «وقد يبقى العمل» تبعاً للزجاج ، وابن السراج ، والزمخشريّ (٣).

وقيل : يمتنع القياس مطلقاً ، وإليه ذهب سيويه والأخفش (٤).

ص: ٢٥٦

١- قال ابن مالك فى شرح الكافية (١ / ٤٨٠) : «وحكى ابن برهان أن الأخفش روى عن العرب : «إنّما زيداً قائم» فأعمل «إن» مع زياده «ما» ، وحكى مثل ذلك الكسائى فى كتابه». انتهى. وذهب ابن درستويه وبعض الكوفيين إلى أنّ الحروف المشبهه بالفعل لا تكف عن العمل إذا اتصلت بها «ما» ، بل هى عامله فى «ما» ، وما بعدها الخبر ، تقديره : «إن امرأ زيد قائم» ، وذلك بناء على أنّ «ما» الكافه عنده نكره مبهمه بمنزله ضمير الشأن ، فتكون اسما والجمله بعدها خبرها ، مخالفاً بذلك للجمهور القائلين بحرفيتها. انظر شرح الرضى : ٢ / ٣٤٨ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٣٤٦ ، شرح اللمع لابن برهان : ١ / ٧٥ ، الهمع : ٢ / ١٩١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥٧.

٢- قال ابن مالك فى التسهيل (٦٥) : «وتلى «ما» «ليت» فتعمل وتهمل ، وقلّ الإعمال فى «إنما» وعدم سماعه فى «كأنما» و «لعلما» و «لكنما» ، والقياس سائغ». انتهى.

٣- والزجاجى أيضاً. انظر شرح الأشمونى : ١ / ٢٨٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٢٥ ، الأصول لابن السراج : ١ / ٢٣٢ ، المفصل للزمخشريّ : ٢٩٣ ، الهمع : ٢ / ١٩١ ، جمل الزجاجى : ٣٠٤ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٣٣ ، شرح المكودى : ١ / ١٠٧ ، شرح المرادى : ١ / ٢٤٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥٧.

٤- ونسب للفراء أيضاً فى الارتشاف وذلك لأنّ «ما» أزاله اختصاصها بالأسماء بخلاف «ليت» ، فإنّها باقية على اختصاصها ، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب الإعمال فى «ليت ولعل». وقال السيوطى : وعندى جواز الوجهين فى «ليت» وإن قصرنا على السماع ، وتعين الإلغاء فى البواقي لعدم سماع الإعمال فيها. انظر الكتاب : ١ / ٢٨٢ - ٢٨٣ ، الهمع : ٢ / ١٩١ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٢٥ ، شرح المرادى : ١ / ٣٤٧ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٤٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٣٣ ، شرح الأشمونى : ١ / ٣٤٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥٧.

وقيل : يسوغ القياس في «لعل» (١).

وقيل : فيها (٢) ، وفي «كأن» (٣).

فهذه أقوال أربعة.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وجائز رفعك م - عطوفا على

منصوب إن بعد أن تستكملا

وألحقت يان لكن وأن

من دون ليت ولعل وكأن /

يعنى : أنه يجوز رفع المعطوف على اسم «إن» بشرط أن تستكمل خبرها نحو «إن زيدا قائم وعمرو».

وفهم من قوله : «جائز» أن النصب أيضا جائز ، وهو الأصل ، وفهم من قوله : «بعد أن تستكملا» أنه لا يجوز الرفع فى المعطوف على اسم «إن» قبل أخذها الخبر نحو «إن زيدا وعمرو قائمان».

وقوله :

وألحقت يان لكن و (٤) أن

يعنى : أنه يجوز أيضا رفع المعطوف على اسم «أن» المفتوحه «ولكن» بالشرط المتقدم.

فمثاله بعد «أن» قوله تعالى : (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) [التوبه : ٣] ، وبعد : «لكن» قوله :

ص : ٢٥٧

١- وإليه ذهب الفراء ، لأنها أقرب إلى «ليت» حتى قال بعضهم فى قراءه : «فاطلع» : أن «لعل» ضمنت معنى «ليت». انظر الهمع : ٢ / ١٩١ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٢٥. وفى الارتشاف (٢ / ١٥٧) : وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز كف «ما» ل- «ليت» ولا ل- «لعل» بل يجب إعمالها فتقول : «ليتما زيدا قائم ، ولعلما بكرا قادم».

٢- أى : فى «لعل».

٣- وإليه ذهب الزجاج أيضا وابن أبى الربيع ، وذلك لقربهما من «ليت» لأن الكلام معهما صار غير خبر ، ويتعين الإلغاء فى «أن» ، وإن ، ولكن ، وعزى هذا رأى للأخفش ، ووجه باشتراك الثلاثة الأول فى تغيير الجمله الابتدائيه بخلاف الآخر ، فإنهن لا

يغيرن مع الابتداء. انظر الهمع : ٢ / ١٩١ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٢٥ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٣٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥٧ .

٤- في الأصل : الواو. ساقط. انظر الألفيه : ٤٩ .



وإنَّما ألحقت «أَنَّ ، ولكنَّ» بـ «إِنَّ» المكسورة لأنهما لا يغيَّران (٢) معنى الابتداء ، بخلاف البوقى.

ثمَّ تمَّ البيت بقوله :

من دون ليت ولعلَّ وكأن

ولو استغنى عن ذلك لم يخلَّ بالمعنى. ولكنَّ الرِّفْع هنا بالعطف على موضع اسم «إِنَّ» والعطف على الموضع ضعيف ، وخصوصا فى مسألتنا هذه ، لأنَّ الرفع فيها الابتداء ، وقد زال بدخول النَّاسخ.

والمحقِّقون (٣) على أنَّ رفع ذلك على أنه مبتدأ حذف خبره لدلاله خبر النَّاسخ عليه ، فهو / من عطف جملة على جملة ، والتَّقدير فى المثال الأول :

وعمر و قائم ، وفى الثانى : ورسوله برىء ، وفى الثالث : والخال الطَّيِّب الأَصْل ، أو على أنَّه بالعطف على ضمير الخبر المستتر (وذلك إذا كان بينهما فاصل) (٤) ، فهو من عطف مفرد على مفرد ، لكنَّه فى المثال الأول : ضعيف ، لعدم الفصل ، وفى الآخرين لا ضعف فيهما ، لوجود الفصل ، أمَّا فى المثال الثانى فبالجارِّ والمجرور ، وأمَّا فى الثالث فبالمضاف إليه.

ولم يشترط الكسائى وتلميذه الفراء استكمال الخبر (٥) .

ص: ٢٥٨

١- من الطويل ، ولم أعر على قائله ، وصدوره : وما قصرت بي فى التَّسامى خؤوله التَّسامى : العلو والعراقه فى النسب ، ويروى : «فى المعالى». خؤوله : إما جمع خال ، أو على إرادته قولهم : «بينى وبين فلان خؤوله». والمراد : أنَّه حصل للشاعر السؤدد من وجهين : الأول : من قبل نفسه وهو دوام طلبه وسبقه إلى جميع الغايات التى يطلب الناس بها الشرف. والثانى : عراقه نسبه فى جهه أبيه وأمه. والشاهد فى قوله : «والخال» بالرفع عطفًا على محل اسم «ولكن» وذلك حملا على «إِنَّ» حيث أنَّها استكملت خبرها. قال العينى : «ومذهب المحققين فى نحو ذلك أن يكون مرفوعا بالابتداء ، محذوف الخبر». - وسيذكره المؤلف - . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٢٧ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣١٦ ، الهمع (رقم) : ١٦٧٨ ، الدرر اللوامع : ١ / ٢٨٧ ، أوضح المسالك : ٦٣.

٢- فى الأَصْل : لأنَّها لا تغيَّر. انظر شرح المكودى : ١ / ١٠٨.

٣- فى الأَصْل : والمحقِّقون. انظر التصريح : ١ / ٢٢٧.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأَصْل. انظر التصريح : ١ / ٢٢٧.

٥- تمسكا بنحو قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ) فعطف (الصَّابِئُونَ) بالرفع على محل (الَّذِينَ آمَنُوا) قبل استكمال الخبر وهو «من آمن بالله واليوم الآخر» ، وقول الشاعر : فمن يك أمسى فى المدينة رحله فأنى وقيار بها لغريب فعطف «قيار» بالرفع على محل ياء المتكلم ، قبل استكمال الخبر ، وهو «لغريب». وهذا مذهب الكوفيين ، ثم إنَّهم اختلفوا بعد ذلك.

فذهب الكسائي إلى جوازه في كل حال سواء كان يظهر فيه عمل «إنّ» أو لم يظهر وذلك نحو قولك : «إنّ زيدا وعمرو قائمان»  
و «إنّك وبكر منطلقان». وذهب الفراء إلى أنّه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل «إنّ». انظر التصريح على التوضيح : ١ /  
٢٢٨ ، الإنصاف (مسألة : ٢٣) : ١ / ١٨٥ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٨٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٥١٢ ، شرح المرادى : ١ /  
٣٤٧ - ٣٤٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٥٠ ، ٤٥٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥٩ ، حاشية الخضري : ١ / ١٣٧ ، الهمع : ٥ / ٢٩١.

والفراء وحده (١): كون العامل «إِنَّ، وَأَنَّ، وَلَكِنَّ»، بل أجازته في سائرهما (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وَحَفَّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ

وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تَهْمَلُ

وَرَبَّمَا اسْتَغْنَى عَنْهَا إِنْ بَدَأَ

مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مَعْتَمِدًا

يعنى : أَنَّ «إِنَّ» المكسوره إذا خَفَّفَتْ قَلَّ عملها ، وذلك لزوال اختصاصها ، نحو قوله عز وجل : (وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لِيُؤْفَيَّهُمْ) (٣) [هود : ١١١] ، وفهم منه أَنَّ .

ص: ٢٥٩

١- أى : ولم يشترط الفراء وحده.

٢- تمسكا بنحو قول الشاعر : يا ليتنى وأنت يا لميس فى بلد ليس به أنيس انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٨٧ ، شرح المرادى : ١ / ٣٤٩ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٨٧ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٣٧ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٥١٢ ، الهمع : ٥ / ٢٩٢ .

٣- هذا مذهب البصريين ، قال سيبويه : «وحدثنا من ثثق به أنه سمع من العرب من يقول : إِنَّ عمرا لمنطلق». انتهى. وذهب الكوفيون إلى أَنَّ المشدده لا تخفف أصلا ، و «أَنَّ» المخففه إِنَّمَا هى حرف ثنائى الوضع وهى النافيه ، فلا عمل لها البتة ولا توكيد فيها ، واللام بعدها للإيجاب بمعنى «إِلَّا» ويجيزون دخولها على الفعل الناسخ وغيره. وذهب الكسائى إلى أَنَّها إن دخلت على الاسم كانت مخففه من المشدده عامله - كما قال البصريون - وإن دخلت على الفعل كانت للنفى واللام بمعنى «إِلَّا» - كما قال الكوفيون - . وذهب الفراء إلى أَنَّ «إِنَّ» المخففه بمنزله «قد» إلا أَنَّ «قد» تختص بالأفعال و «إِنَّ» تدخل عليها وعلى الأسماء. قال السيوطى : وكل ذلك لا دليل عليه ، ومردود بسماع الإعمال ، نحو (وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لِيُؤْفَيَّهُمْ ، إِنَّ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) قرئاً بالنصب ، وسمع «إِنَّ عمرا لمنطلق». انتهى. انظر الهمع : ٢ / ١٨٣ - ١٨٤ ، الكتاب : ١ / ٢٨٣ ، الإنصاف (مسألة : ٢٤) : ١ / ١٩٥ ، الجنى الدانى : ٢٠٩ ، شرح المرادى : ١ / ٣٥١ ، مغنى اللبيب : ٣٦ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٥٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٣٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٥٠٥ - ٥٠٦ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٧٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٤٩ ، ١٥٠ .

إهمالها هو الكثير كقوله تعالى: (إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) [الطارق: ٤].

وقوله :

وتلزم اللام إذا ما تهمل

يعنى : أنّها إذا خففت لزم خبرها اللام ، وإنّما لزم للفرق بينها وبين «إن» النافية ، و «أل» فى «اللام» للعهد ، وهى التى تصحب / «إن» المشدّده المتقدّم ذكرها (١) ، وفهم منه أنّها ليست غيرها خلافاً للفارسيّ (٢).

وقوله :

وربّما استغنى عنها ...

... البيت

يعنى : أنه قد يستغنى عن اللام بعد «إن» المحفّفه إذا أمن اللبس بينها (٣) وبين النافية بقريته ، إمّا لفظية ، بأن يكون الخبر منفياً نحو «إن زيدا لن يقوم» ، فيجب حينئذ ترك اللام ، كما قاله فى المغنى (٤) ، أو معنويّه بأن يعتمد

ص: ٢٦٠

- 
- ١- وهى لام الابتداء التى كانت مع المشدّده لزم للفرق بين «إن» التى هى لتأكيد النسبه وبين «إن» النافية ، وهو مذهب سيبويه والأخفشين الأوسط والصغير ، وأكثر نحاه بغداد ، وهو اختيار ابن الأخرى ، وابن عصفور ، وابن مالك. انظر الكتاب : ١ / ٢٧٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٤٩ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٥٩ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٨٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٣٨ ، الهمع : ٢ / ١٨١ .
  - ٢- وابن أبى العافيه ، والشلوبين ، وابن أبى الربيع ، وابن برهان - أيضا - القائلين بأنّها غير لام الابتداء التى تجامع المشدّده ، بل هى لام أخرى اجتلبت للفرق ، لأنّ تلك منويه التأخير من تقديم وهذه بخلافها ، إذ تدخل فى الجملة الفعلية بخلاف تلك ، ولأنّ هذه يعمل ما قبلها فيما بعدها بخلاف تلك ، لا يقال : «إنّك قتلت لمسلما» ، ولأنّها تدخل على غير المبتدأ والخبر ومعموله من الفاعل والمفعول بخلاف تلك. وقيل : إن دخلت على الجملة الاسمية كانت لام الابتداء لزم للفرق أو على الفعلية كانت غيرها فارقه. انظر فى ذلك المسائل المشكله للفارسيّ (البغداديات) : ١٧٦ - ١٧٧ ، شرح اللمع لابن برهان : ١ / ٦٩ ، الهمع : ٢ / ١٨١ ، شرح المكودى : ١ / ١٠٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٣٨ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٥٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٢ ، مغنى اللبيب : ٣٠٦ ، ٣٠٥ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٨٨ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ١٠٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٤٩ .
  - ٣- فى الأصل : بينهما. انظر شرح المكودى : ١ / ١٠٨ .
  - ٤- ومنه قول الشاعر : إن الحق لا يخفى على ذى بصيره وإن هو لم يعدم خلاف معاند انظر مغنى اللبيب : ٣٠٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣١ .

النَّاطِقُ بِهَا عَلَى ذَلِكَ كَقَوْلِ الطَّرْمَاحِ (١) - بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ - :

٥٩ - أَنَا ابْنُ أَبِيهِ الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ \*\*\* وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامُ الْمُعَادِنِ (٢)

فَإِنَّ صَدْرَ الْبَيْتِ لِلْإِثْبَاتِ وَالْمَدْحِ ، فَعَلِمَ أَنَّ «إِنْ» فِي عَجْزِهِ لَيْسَتْ لِلنَّفْيِ ، لِثَلَايِتِنَاقِضِ صَدْرِ الْبَيْتِ وَعَجْزِهِ ، فَلَمْ يَحْتَجِ إِلَى اللَّامِ الْفَارِقَةِ .

ثم قال رحمه الله تعالى :

والفعل إن لم يك ناسخا فلا

تلفيه غالبا إن ذي موصلا

يعنى : أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ «إِنْ» الْمَخْفَفَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ نَوَاسِخِ الْإِبْتِدَاءِ فِي الْغَالِبِ ، وَشَرَطَ النَّاسِخَ : كَوْنَهُ غَيْرَ نَافٍ ، فَخَرَجَ بِذَلِكَ «لَيْسَ» ، وَغَيْرِ (٣) مَنْفِيٍّ ، فَخَرَجَ بِذَلِكَ «زَالٌ» وَأَخْوَاتُهَا ، وَ«مَا كَانَ» ، وَغَيْرِ صَلِّهِ ، فَخَرَجَ بِذَلِكَ : «مَا دَامَ» .

وَكَثُرَ كَوْنُهُ مُضَارِعًا (نَاسِخًا) (٤) ، نَحْوِ (وَ) (٥) إِنْ يَكَادُ الَّذِيْنَ كَفَرُوا

ص: ٢٤١

١- هو الطرمّاح بن حكيم بن الحكم بن نفر بن قيس بن جحد الطائي ، أبو نفر ، أبو ضبيعه ، شاعر إسلامي فحل ، ولد في الشام ونشأ فيها ، وانتقل إلى الكوفة فكان معلما فيها ، واعتقد مذهب الشراه من الأزارقه وكان معاصرا للكميت صديقا له ، لا يكادان يفترقان ، توفي في حدود سنة ١٢٥ هـ ، من آثاره ديوان صغير . انظر جمهره الأنساب : ٣٧٨ ، كشف الظنون : ٧٩٨ ، الخزانة : ٨ / ٧٤ ، الأعلام : ٣ / ٢٢٥ ، معجم المؤلفين : ٥ / ٤٠ .

٢- من الطويل للطرمّاح بن حكيم من قصيده له في ديوانه (١٧٣) ، وبعده : ذوى المآثرات الأوليات واللهمي قديما وأكفاء العدو المزابين ويروى : «ونحن أباه» بدل «أنا ابن أباه» . أباه : جمع آب ، من أبي : إذا امتنع . الضميم : الظلم . مالك الأول : اسم أبي القبيله ، ومالك الثاني : منقول منه اسم القبيله ، ولهذا قال : كانت كرام المعادن ، بتأنيث الفعل ، وصرفه للضرورة . كرام المعادن : أى كرام الأصول . والشاهد في قوله : «وإن مالك كانت» حيث ترك فيه اللام الفارقة ، والتقدير : وإن مالك لكانت ، لأنها لا تلبس هنا ب- «إن» النافية لظهور المعنى المراد بسبب وجود القرينه المعنويه ، وهو كون المقام مقام مدح وإثبات لا نفي . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤١ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٢٧٦ ، الهمع (رقم) : ٥٣٢ ، الدرر اللوامع : ١ / ١١٨ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٨٩ ، المكودي مع ابن حمدون : ١ / ١٠٨ ، شواهد الجرجاوى : ٧٧ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٣٨ ، شرح ابن الناظم : ١٧٩ ، شرح المرادى : ١ / ٣٥٢ ، شرح دحلان : ٥٨ ، شواهد العدوى : ٧٧ ، البهجه المرضيه : ٥٨ ، الجنى الدانى : ١٣٤ ، المطالع السعيده : ٢٣٠ ، تذكره النحاه : ٤٣ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ٥١ ، فتح رب البريه : ٢ / ٢٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥٠ .

٣- فى الأصل : وغيره . انظر التصريح : ١ / ٢٣١ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر التصريح : ١ / ٢٣١ .

٥- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر التوضيح : ١ / ٢٣١.

[القلم : ٥١] ، (وَإِنْ نَظُنُّكَ / لَمِنَ الْكَاذِبِينَ) [الشعراء : ١٨٦] ، وأكثر منه كونه ماضيا ناسخا ، نحو (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً) [البقره : ١٤٣] ، (إِنْ كِدْتَ لِتَزِدِينَ) [الصفات : ٥٦] ، (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) [الأعراف : ١٠٢].

وفهم من قوله : «غالبا» أنه قد يكون غير ناسخ ، كقول عاتكة (١) :

٢- شلت يمينك إن قتلت لمسلما\*\*\*... (٢)

ولا يقاس عليه ، خلافا للأخفش (٣)

ص: ٢٦٢

١- هي عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشي العدويه ، شاعره صحابيه حسناء ، ذات خلق بارع ، من المهاجرات إلى المدينه ، تزوجها عبد الله بن أبي بكر الصديق ، ومات فرثته ، وتزوجها عمر بن الخطاب - وهو ابن عمها - فاستشهد فرثته ، فتزوجها الزبير بن العوام فقتل فرثته ، وخطبها على بن أبي طالب ، فأرسلت إليه : إنى لأضن بك عن القتل ، وبقيت أيما إلى أن توفيت. انظر ترجمتها في الإصابه (كتاب النساء) ترجمه رقم : ٦٩٥ ، الخزانة : ١٠ / ٣٧٩ ، الأعلام : ٣ / ٢٤٢ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٢٧٨ .

٢- من الكامل لعاتكة من قصيده لها ترثي بها زوجها الزبير بن العوام رضى الله عنه ، وتخطب قاتله وهو عمرو بن جرموز ، وعجزه : وجبت عليك عقوبه المتعمد ويروى : «بالله ربك» بدل «شلت يمينك» ، ويروى أيضا : «هبلتك أمك» ، و «تالله ربك» ، بدل «شلت يمينك». ويروى : «لفارسا» بدل «لمسلما». ويروى «كتبت» ، و «حلت» بدل «وجبت». الشلل : بطلان الحركه. والشاهد في قولها : «إن قتلت لمسلما» حيث ولى «أن» المخففه فعل غير ناسخ للابتداء ، وهو نادر ولا يقاس عليه خلافا للأخفش والكوفيين ، والكثير أن يليها فعل ناسخ له ، نحو قوله : (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً). انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣١ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٢٧٨ ، أبيات المغنى : ١ / ٨٩ ، ١١٦ ، شواهد المغنى : ١ / ٨٩ ، الدرر اللوامع : ١ / ١١٩ ، التوطئه : ٢٣٤ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ٧١ ، ٧٢ ، ٧٦ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٣٩ ، الخزانة : ١٠ / ٣٧٣ ، شواهد الجرجاوى : ٧٧ ، الإنصاف : ٦٤١ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٢١ ، شرح ابن الناظم : ١٨٠ ، شرح المرادى : ١ / ٣٥٣ ، الهمع (رقم) : ٥٣٣ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٩٠ ، معانى الأخفش : ٢ / ٤١٩ ، الجنى الدانى : ٢٠٨ ، الإرشاد للكيشى : ١٣٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٣٨ ، المحتسب : ٢ / ٢٥٥ ، المقرب : ١ / ١١٢ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٥٨٧ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٠٩ ، البهجه المرضيه : ٥٩ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٥٠٤ ، شرح دحلان : ٥٩ ، كاشف الخصاصه : ٨١ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٣٦٣ ، التبصره والتذكره : ١ / ٤٥٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥٠ .

٣- فإنه أجاز القياس عليه ، فأجاز «إن قام لأنا ، وإن قعد لأنت» ، ووافق ابن مالك فى التسهيل ، فقال : «ويقاس على نحو «إن قتلت لمسلما» ، وفاقا للكوفيين والأخفش». انتهى. انظر ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥٠ ، التسهيل : ٦٥ ، معانى الأخفش : ٢ / ٤١٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣١ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٣٩ ، الهمع : ٢ / ١٨٣ ، مغنى اللبيب : ٣٧ ، الجنى الدانى : ٢٠٨ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٩٠ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ١٠٩ .

والكوفيين (١)، ومحلّ الخلاف : ما إذا كان ماضيا غير ناسخ.

وأما إذا كان لا ماضيا ، ولا ناسخا ، كقولهم : «إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك لهيه» (٢) فلا قياس عليه اتفاقا (٣).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وإن تخفّف أنّ فاسمها استكن

والخبر اجعل جمله من بعد أن

وإن يكن فعلا ولم يكن دعا

ولم يكن تصريفه ممتنعا

فالأحسن الفصل بقدر أو نفي أو

تنفيس أو لو وقليل ذكر لو

يعنى : أنّ «أنّ» المفتوحة إذا خفّفت لم تهمل كما أهملت «إنّ» ، بل يستكنّ فيها اسمها ، وفهم عدم إهمالها من قوله : «فاسمها» ، فإنّه لا يطلق عليه اسمها إلّا وهي عامله فيه.

وتجوز في قوله : «استكن» ، وإنّما هو محذوف ، إذ لا يستكنّ الضمير إلّا في الفعل أو ما جرى مجراه.

ص: ٢٦٣

١- هذا يوهم أنهم يجيزون تخفيف «إن» المكسورة ويدخلونها على نحو «قام وقعد» ، وذلك مخالف لقاعدتهم ، فإنهم لا يجيزون تخفيف «إن» المكسورة ، ويحملون ما ورد من ذلك على أن «إن» نافية بمنزلة «ما» واللام إيجابيه بمنزلة «إلا» كما تقدم. ويمكن الاعتذار بأن ذكر الكوفيين مع الأخفش نظرا إلى موافقتهم له صوره ، لقياسهم أيضا على «إن قتلت لمسلما» ، وإن كان قياسهم عليه على وجه أن «إن» نافية ، واللام بمعنى «إلا» ، وقياس الأخفش عليه على وجه أن «إن» مخففة واللام لام الابتداء. أو يكون النقل عنهم مختلف ، حيث نقل عن بعضهم أن الكوفيين يجوزون تخفيف «إن». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣١ - ٢٣٢ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٥٩ ، مغنى اللبيب : ٣٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٣٨ ، الهمع : ٢ / ١٨٣ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٧٢ ، حاشية الصبان : ١ / ٢٩٠ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥١ ، حاشية يس : ١ / ٢٣٢.

٢- حكاها الكوفيون ، ويروى : «إن تزينك لنفسك ، وإن تشينك لهيه» ، ويروى : «إن تشينك لنفسك ، وإن تزينك لهيه». و «يزينك» بفتح الياء ، وكذا «يشين» وهما مرفوعان بضم النون ، و «إن» فيه مخففة من الثقيلة ، واللام لام الابتداء ، و «نفسك» فاعل يزينك. والمعنى : أن الإنسان لا يزينه إلا نفسه بفعل الطاعات ، ولا يشينه إلا هي بفعل المعاصي. والشاهد في «يزينك» حيث ولى «إن» وهو فعل مضارع غير ناسخ ، وهو أندر مما قبله. انظر شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٥٠٤ ، التصريح على



التوضيح : ٢٣٢ / ١ ، شرح المرادى : ١ / ٣٥٤ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٥٩ ، شرح ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ١٣٩ ، الهمع : ٢ / ١٨٣ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٠٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥٠ ، شرح ابن الناظم : ١٨٠ ، كاشف الخصاصه : ٨١ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ٧٦ .  
٣- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٢ .

وقوله :

والخبر اجعل جمله من بعد أن

يعنى : أن خبر «أن» بعد ذلك الاسم المستكن لا- يكون إلا جملة / ، فشمّل الجملة الاسميه والفعليه ، وفهم منه : أنه لا يكون مفردا.

وقوله :

وإن يكن فعلا ...

... إلى آخر مقاله

يشير إلى أن الخبر الذى ذكر أنه يكون جملة إذا كان مصدرًا بفعل غير دعاء متصرف ، فالأحسن أن يفصل بينه وبين «أن» ب- «قد» ، أو بأداه نفى ، أو بالسّين (١) ، أو بسوف ، وإليها أشار بقوله : «أو تنفيس أو لو».

أما «قد» فيفصل بها بينها وبين الماضى ، كقوله تعالى : (وَنَعَلَمَ) (٢) أَنْ قَدْ صَدَقْتُنَا (٣) [المائدة : ١١٣].

وأما النّفى فيكون ب- «لا» ، و «لن» ، ويفصل بهما بين «أن» والمضارع ، كقوله تعالى : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا) (٤) يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ [طه : ٨٩] ، (أيحسب الإنسان أن لن نجتمع عظامه) [القيامة : ٣].

وأما السّين وسوف فيفصل بهما بينهما وبين المضارع ، كقوله تعالى : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) [المزمل : ٢٠] ، ومثله قولك : «علمت (أن) (٥) سوف يقدم زيد».

وأما «لو» فيفصل بها بين «أن» والماضى ، كقوله تعالى : (وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا) [الجن : ١٦]. وقوله : «وقليل ذكر لو» أى (٦) : قليل من يذكرها من النّحويين ، لأنّ الفصل بها قليل.

وفهم من قوله : «فالأحسن» أنه يجوز أن يأتى بغير فصل ، كقوله :

ص : ٢٦٤

١- السّين عند البصريين أصل برأسه ، وذهب الكوفيون إلى أن أصلها «سوف» حذفت منها الواو والفاء تخفيفا لكثرة الاستعمال واختاره ابن مالك. انظر الإنصاف (مسألة ٩٢) : ٢ / ٦٤٦ ، الجنى الدانى : ٥٩ - ٦٠ ، مغنى اللبيب : ١٨٤.

٢- فى الأصل : وتعلم. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩.

٣- فى الأصل : صدقنا. انظر شرح المكودى : ١ / ١٠٩.

٤- فى الأصل : أن. انظر شرح المكودى : ١ / ١٠٩.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١١٠.

٦- فى الأصل : أ. انظر شرح المكودي : ١ / ١١٠.

والقياس : «علموا أن سيؤملون».

وفهم من سكوته عن الجملة الاسميّة : أنّه لا يفصل بينها وبين «أن» ، كقوله تعالى : (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ / رَبِّ الْعَالَمِينَ) [يونس : ١٠].

وفهم من اشتراطه في الفعل الشّروط المذكوره : أنّه لا يفصل بينهما إذا كان الفعل دعاء ، كقوله عزوجل : (وَ) (٣) الخامسة أنّ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا [النور : ٩] (٤) ، أو غير متصرّف ، كقوله تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) [النجم : ٣٩].

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وخففت كأنّ أيضا فنوى

منصوبها وثابتا أيضا روى

يعنى : أنّ «كأنّ» تخفّف أيضا ولا تهمل ، وفهم عدم إهمالها من قوله : «فنوى منصوبها» ، فهي إذن كـ «أن» المفتوحه المخفّفه ، إلّا أنّ اسم «كأن» قد يكون منويًا ، وقد يكون ثابتا ، وفهم ذلك من قوله : «وثابتا أيضا روى» ، وفهم أيضا من كونه لم يشترط في خبرها أن يكون جملة - كما ذكر في («أن») (٥) -

ص: ٢٦٥

١- في الأصل : سيؤملون. انظر المصادر المتقدمه.

٢- من الخفيف ولم أعثر على قائله ، وعجزه : قبل أن يسألوا بأعظم سؤال يؤملون : يرجون. جاد : تكرم. والسؤال : بمعنى المسؤول ، كما في قوله تعالى : (قَدْ أُوتِيَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى) أى : مسؤولك. والشاهد في قوله : «أن يؤملون» حيث وقع خبر «أن» المخفّفه من الثقيله جملة فعليه فعلها غير متصرف وليس بدعاء ، ولم يفصل بينهما فاصل وهو قليل ، والكثير والقياس أن يأتي بالفاصل ، ويقول : «سيؤملون». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٣ ، شواهد الجرجاوى : ٧٩ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١١٠ ، المطالع السعيده : ٢٣٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٥٠٠ ، الجامع الصغير : ٦٥ ، فتح رب البريه : ٢ / ٣٩ ، شواهد العدوى : ١ / ٧٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٤٠ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٩٢ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٢٩٤ ، الهمع : ١ / ١٤٣ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٢٠ ، شرح المرادى : ١ / ٣٥٦ ، البهجه المرضيه : ٥٩ ، شرح دحلان : ٥٩.

٣- في الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودى : ١ / ١١٠.

٤- وذلك بتخفيف النون من «أن» ، وكسر الضاد وفتح الباء من «غضب» ورفع لفظ الجلاله على الفاعليه ، ورفع «الخامسه» على الابتداء - فى قراءه نافع. انظر حجه القراءات : ٤٩٦ ، النشر : ٢ / ٣٣٠ ، إتحاف فضلاء البشر : ٣٢٢ ، المبسوط فى القراءات العشر : ٣١٧ ، البيان لابن الأنبارى : ٢ / ١٩٣ ، إملاء ما منّ به الرحمن : ٢ / ١٥٤.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١١٠.

أَنَّ خبرها يكون جملة ، ويكون مفردا لكن إن كان جملة اسميه لم تحتج لفاصل ، وإن كانت فعلية فصلت ب- «لم» (١) ، أو «قد».

مثال ما إذا كانت الجملة اسميه ، ولم تحتج إلى فاصل - قوله :

٦٢ - ...\*\*\*كأن ثدياه حقان (٢)

ف «ثدياه حقان» مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر «كأن» (٣) ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، أى : كأنه.

ومثال ما إذا كانت فعلية ، وفصلت ب- «لم» - قوله : (كَأَنَّ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ) [يونس : ٢٤] ، أو «قد» قوله :

ص : ٢٦٦

١- فى الأصل : الباء. ساقط. انظر التصريح : ١ / ٢٣٥.

٢- من الهزج ، من أبيات سيويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل ، وصدرة : وصدرة مشرق النحر ويروى صدرة بعده روايات هى : وصدرة مشرق اللون ونحر مشرق اللون ووجه مشرق اللون ووجه مشرق النحر وعلى روايه «ووجه» يكون فى قوله : «كان ثدياه» مضاف محذوف ، أى : كأن ثديى صاحبه ، قال العينى : قد قدرنا المضاف فى روايه «ووجه» فلا محذور حينئذ ، ولكن الأولى روايه «نحر أو صدر». انتهى. ويروى : «ثدييه» بدل «ثدياه» على الأعمال فى الاسم الظاهر. النحر : موضع القلايده من الصدر. المشرق : المضىء. حقان : تثنيه حقه ، وهى وعاء من خشب ، وتشبيهه الثديين بالحقين فى الاستداره والصغر. والاستشهاد بالبيت على أن «كأن» المخففه إذا كان خبرها جملة اسميه لم تحتج إلى فاصل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٤ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١١٠ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٠٥ ، الكتاب : ١ / ٢٨١ ، اللسان (أنن) ، شواهد الأعلام : ١ / ٢٨١ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ٨٢ ، المنصف : ٣ / ١٢٨ ، الإنصاف : ١٩٧ ، شذور الذهب : ٢٨٥ ، شرح ابن الناظم : ١٨٤ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٥٩٣ ، شرح المرادى : ١ / ٣٥٧ ، الهمع (رقم) : ٥٣٩ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٢٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٤١ ، شواهد الجرجاوى : ٨٠ ، الجنى الدانى : ٥٧٥ ، أبيات المغنى : ٥ / ١٩٧ ، معانى الأخفش : ٢ / ٣٤١ ، أمالى ابن الشجرى : ١ / ٢٣٧ ، ٢ / ٣ ، التوطئه : ٢٣٨ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٩٣ ، الخزانة : ١٠ ، ٣٩٨ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ٥٤ ، الإفصاح للفارقى : ٣٤٧ ، الأصول : ١ / ٢٤٦ ، فتح رب البريه : ٢ / ٤٠ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥٤.

٣- فى الأصل : كاد. انظر التصريح : ١ / ٢٣٤.

ومثاله مفردا :

ص: ٢٦٧

١- من الخفيف ، ولم أعثر على قائله ، وتمامه : لا- يهولنك اصطلاء لظى الحرب ، فمحدورها كأن قد ألما لا يهولنك : لا يفزعنك. قوله : «اصطلاء» من أصلاه بالنار : أدخله إياها وأثواه فيها (اللسان - صلا). لظى الحرب : نارها. ومحدور الحرب : الذى يتحرز منه ، وقد يكون المحدور الفزع بعينه. ألم : نزل. والمعنى : أنه يشجعه ويصبره على الثبات فى الحرب والدخول فيها ، ويقول له : لا تفزع من دخول نار الحرب فإن الذى كنت تخافه وتحذره قد وقع ، فلا فائده فى التحرز والامتناع. والشاهد فى قوله : «كأن قد ألما» ، وذلك أنه لما حذف اسم «كأن» ، وكان خبرها جملة فعلية فصلت بكلمه «قد». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٥ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٠٦ ، شذور الذهب : ٢٨٦ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٩٤ ، أوضح المسالك : ٦٧ ، الجامع الصغير : ٦٥ ، فتح رب البريه : ٢ / ٤٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥٤ .

٢- من الطويل ، اختلف فى نسبه لقائله ، فنسب فى اللسان (قسم) لباعث (وقيل : باغت) ابن صريم اليشكرى ، وقال : «ويقال : هو كعب بن أرقم اليشكرى ، قاله فى امرأته وهو الصحيح». ونسب فى الإنصاف لزيد بن أرقم ، ونسب فى الأصمعيات لعلاء بن أرقم اليشكرى ، وقيل : هو لراشد بن شهاب اليشكرى ، وقيل : هو لابن أصرم اليشكرى وصدرة : ويوما توافينا بوجه مقسيم ويروى : «تلاقينا» بدل «توافينا» ، ويروى : «ناصر» بدل «وارق». والناصر : الحسن. توافينا : تأتينا. مقسم : أى محسن جميل. تعطو : تتناول. قال العينى : «وكانه ضمنه معنى «تميل» أى : تميل فى مرعاها إلى كذا ، فلذلك عداه ب- «إلى». انتهى. ووارق السلم : شجر له شوكة تحبه الطباء ، فإذا رأته أسرعته إليه بوجه حسن. والمعنى : ربّ يوم تأتينا فيه تلك المرأة بوجه حسن كظييه تأتى إلى هذه الشجرة وتتناول من أوراقها. والشاهد فى قوله : «كأن ظييه» حيث خفف «كأن» وحذف اسمها ، وجاء خبرها مفردا. انظر الكتاب : ١ / ٢٨١ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٤ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٠١ ، ٣٨٤ ، شواهد الأعلام : ١ / ٢٨١ ، الإنصاف : ٢٠٢ ، شواهد ابن السيرافى : ١ / ٢٩٣ ، ٣ / ٢٨٦ ، شرح ابن الناظم : ١٨٣ ، الهمع (رقم) : ٥٤٠ ، الدرر اللامع : ٢ / ١٢ ، ١٢١ ، شرح المرادى : ١ / ٣٥٨ ، ٤ / ١٨١ ، جواهر الأدب : ٢٤٠ ، الجنى الدانى : ٥٧٦ ، أبيات المغنى : ١ / ١٥٨ ، ٥ / ١٩٧ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ٨٢ ، ٨٣ ، المقرب : ١ / ١١١ ، ٢ / ٢٠٣ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٣٧ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٥٩٦ ، التوطئه : ٢٣٨ ، شواهد ابن النحاس : ٦٠ ، ١٩٨ ، المنصف : ٣ / ١٢٨ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٤١ ، شذور الذهب : ٢٨٤ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١١٠ ، البهجة المرضيه : ٥٩ ، كاشف الخصاصه : ٨٣ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ٥٥ ، الأصول : ١ / ٢٤٥ ، نتائج الفكر : ٢٥٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥٤ .

وفهم من اقتصاره على «إِنَّ وَأَنَّ، وكَأَنَّ»: أن باقيها لا يكون فيها هذا الحكم.

أما «ليت ، ولعلّ» ، فلا يخفّفان (١).

وأما «لكن» فتهمل (٢) وجوبا ، نحو (وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ) (٣) [الأنفال : ١٧] ، وعن يونس والأخفش جواز الإعمال قياسا (٤).

ص: ٢٤٨

١- وقال الفارسي : تخفف «لعل» ، وتعمل في ضمير الشأن محذوفا. انظر المسائل البصريه : ١ / ٥٥٢ ، الهمع : ٢ / ١٨٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥٥.

٢- في الأصل : تهمل.

٣- وذلك بتخفيف النون من «لكن» ورفع لفظ الجلاله «الله» ، على قراءه حمزه والكسائي وابن عامر وخلف. وقرأ الباقون بتشديد النون ونصب لفظ الجلاله. انظر حجه القراءات : ٣٠٩ ، النشر في القراءات العشر : ٢ / ٢١٩ ، المبسوط في القراءات العشر : ١٣٤ ، إتحاف فضلاء البشر : ٢٣٦.

٤- وردّ بأنه غير مسموع. وحكى عن يونس أنه حكاه عن العرب. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٥ ، شرح المرادى : ١ / ٣٦٠ ، مغنى اللبيب : ٣٨٥ ، الجنى الدانى : ٥٠٨٦ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٩٤ ، الهمع : ٢ / ١٨٩ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٦٠ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ٨١ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٤١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥١.

ثم قال رحمه الله تعالى : عمل إنّ اجعل للا فى نكره

مفرده جاء تك أو مكرره

يعنى : «لا» التي لنفى الجنس تعمل عمل «إنّ» تنصب الاسم ، وترفع الخبر ، نحو «لا غلام سفر حاضر» (١) ، وإنما عملت عمل «إنّ» فى الإيجاب ، إذ «إنّ» تؤكد للإيجاب ، و «لا» تؤكد للنفى ، ولما كان عملها بالحمل على «إنّ» ضعفت فلم تعمل إلّا فى نكره ، ولذلك قال : «فى نكره».

وقوله : «مفرده جاء تك» مثاله ما تقدّم ، «أو مكرره» نحو «لا حول ولا قوه إلّا بالله» ، إلّا أنّ عمل المفردة واجب ، وعمل المكرره (٢) جائز ، وسيأتى .

ولا- تعمل إلّا بشرط أن تكون نافية لا زائده ، وأن يكون المنفى فيها الجنس بأسره ، وأن يكون نفيه نصّا ، وأن لا يدخل عليها جارّ ، وأن يكون اسمها نكره متصله بها ، وأن يكون خبرها أيضا نكره .

فإن كانت غير نافية لم تعمل فى الأسماء شيئا ، وشذّ إعمال «لا» (٣) الزائده فى قول الفرزدق :

ص : ٢٦٩

١- هذا مذهب الأخفش والأكثرين . وذهب سيبويه إلى أنّه خبر ابتداء ، لأنّ «لا» مع ما بعدها بمنزله المبتدأ ، ولم تعمل فيه «لا» شيئا . قال ابن عصفور : وهو الصحيح . انظر الكتاب : ١ / ٣٤٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٧٣ ، شرح المرادى : ١ / ٣٦٣ ، مغنى اللبيب : ٣١٤ ، شرح الأشموني : ٢ / ٦ ، شرح الرضى : ١ / ١١١ ، شرح ابن يعيش : ١ / ١٠٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٦٥ .

٢- فى الأصل : والمكرره . انظر شرح المكودى : ١ / ١١١ .

٣- فى الأصل : إلّا . انظر التصريح : ١ / ٢٣٧ .



عمرا

ولو كانت لنفى الوحده عملت عمل «ليس» ، نحو «لا رجل قائما ، بل رجلان» ، وكذا إن أريد بها نفى (٣) الجنس لا على سبيل التنصيص ، بل على سبيل الظهور نحو «لا رجل قائما» ، ويمتنع أن يقال بعده : «بل رجلان».

وإن دخل (عليها) (٤) الخافض خفض النكرة نحو «جئت بلا زاد» ، وشذَّ «جئت بلا شيء» بالفتح (٥).

وإن كان الاسم معرفه أو منفصلا منها أهملت (٦) خلافا لأبي عثمان ، فإنه أجاز فيها أن تعمل مع فصلها ، ولكنه لا يبنى (٧) ، ووجب عند غير المبرِّد وابن

ص: ٢٧٠

١- في الأصل : ذو. انظر التصريح : ٢٣٧ / ١.

٢- من البسيط للفرزدق في ديوانه (٢٨٣) من قصيده له يهجو بها عمر بن هبيره الفزاري ، وكان أميرا إذ ذاك ، ثم حبس ، فمدحه في الحبس ، فقال : ما رأيت أشرف من الفرزدق هجاني أميرا ومدحني أسيرا ، وقبله (وهو أول القصيده) : يا أيها النَّابح العاوي لشقوته إليك أخبرك عميا تجهل الخبرا ويروى : «إذن لزار» بدل «إذن للام» ، ويروى : «إلى لامت» و «إلى لام» بدل «إذن للام». غطفان : اسم قبيله ، وصرفها للضرورة. اللوم : العزل. الحسب : ما يعد من المآثر ، وقال الأزهري : الحسب الشرف الثابت له ولآبائه. عمرا : أراد به عمر بن هبيره. والمعنى : لو كانت غطفان غير مسيئه إلى لعذل أشرفها عمر بن هبيره في تعرضه لى ، ومنعوه عنى. والشاهد فى قوله : «لا ذنوب لها» فإنَّ «لا» ههنا زائده ، وعملت عمل غير الزائده شذوذا ، ف- «ذنوب» اسمها ، و «لها» خبرها ، وأصل الكلام : لو لم تكن غطفان لها ذنوب ، وجمله «لها ذنوب» من الخبر المقدم والمبتدأ فى محل نصب حال. انظر التصريح على التوضيح : ٢٣٧ / ١ ، الشواهد الكبرى : ٣٢٢ / ٢ ، شرح الأشموني : ٤ / ٢ ، الخزانة : ٣٠ / ٤ ، الخصائص : ٢ / ٨٧ ، الهمع (رقم) : ٥٦٠ ، الدرر اللوامع : ١٢٧ / ١ ، أوضح المسالك : ٦٧ ، شرح للمحه لابن هشام : ٥٨ / ٢ ، شرح الرضى : ١ / ٢٥٧ ، ارتشاف الضرب : ١٦٨ / ٢.

٣- فى الأصل : نفس. انظر التصريح : ٢٣٧ / ١.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ٢٣٧ / ١.

٥- على الأعمال والتركيب. ووجهه أن الجار دخل بعد التركيب نحو «لا-خمسه عشر» ، وليس حرف الجر معلقا ، بل «لا» وما ركب معها فى موضع جر ، لأنهما جريا مجرى الاسم الواحد. قاله ابن جنى ، وقال فى موضع آخر : إن «لا» نصبت «شيء» ولا خبر لها لأنها صارت فضله ، نقله عن أبى على وأقره. انظر التصريح على التوضيح : ٢٣٧ / ١.

٦- فى الأصل : أعملت. انظر التصريح : ٢٣٧ / ١.

٧- وإليه ذهب الرماني أيضا. وخلافا للكسائي ، حيث أنه أجاز إعمالها فى العلم المفرد مع البناء ، نحو «لا زيد» ، والمضاف لكنيه نحو «لا أبا محمد» ، أو «الله» ، أو الرحمن ، أو العزيز» ، نحو «لا عبد الله» ، ولا عبد الرحمن ، ولا عبد العزيز» ، وهو مذهب الكوفيين. ووافق الفراء فى «لا- عبد الله» ، قال : لأنه حرف مستعمل ، يقال لكل أحد «عبد الله» ، وخالفه فى - الأخيرين ، لأنَّ

الاستعمال لم يلزم فيهما ، كما لزم «عبد الله» والكسائي : قاسهما عليه. وجوز الفراء إعمالها في ضمير الغائب واسم الإشارة نحو «لا هو» و«لا هي» و«لا هذين لك» ، ولا هاتين لك». وكل ذلك خطأ عند البصريين. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٦ ، الهمع : ٢ / ١٩٤ - ١٩٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٧٠ - ١٧١.

كيسان تكررهما في الصورتين ، نحو «لا زيد في الدار ولا عمرو» ، ونحو (لا فيها غولٌ ، ولا هم عنها يُنزفون) (١) [الصفات : ٤٧].

ثم قال رحمه الله تعالى :

فانصب بها مضافا أو مضارعه

وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه

ووكب المفرد (٢) فاتحا كلا

حول ولا قوه والثان اجعلا

مرفوعا أو منصوبا أو مركبا

وإن رفعت أولا لا تنصبا

النكرة التي تعمل فيها «لا» على ثلاثه أقسام : مضافه ، ومشبَّهه بالمضاف ، ومفرده ، وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله :

فانصب بها مضافا أو مضارعه

يعنى : أنها تنصب المضاف والمشبَّه بالمضاف ، فهما معربان اتفاقا (٣) ، والمراد بالمشبَّه / بالمضاف : ما اتصل به شيء من تمام معناه.

فمثال المضاف : «لا غلام رجل في الدار» ، ومثال المشبَّه به : «لا طالعا جبلا عندك» ، و «لا مارا بزيدا في الدار» ، و «لا حسنا وجهه».

ص: ٢٧١

١- أما في المعرفة فجبوا لما فاتها من نفي الجنس ، وأما في الانفصال فتنبئها بال تكرير على كونها لنفي الجنس ، لأن نفي الجنس تكرر للنفي في الحقيقة. وأما المبرد وابن كيسان فإنهما أجازا عدم التكرار في الموضوعين ، كقوله : بكت أسفا واسترجعت ثم آذنت ركائبها أن لا إلينا رجوعها وقوله : لا أنت شائيه من شأننا شاني وذلك عند الجمهور ضروره. انظر المقتضب : ٣٥٩ / ٤ ، ٣٦٠ ، الكتاب : ٢ / ٢٩٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٧ ، جواهر الأدب : ٢٩١ ، شرح الرضى : ١ / ٢٥٨ ، الهمع : ٢ / ٢٠٧ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٦٩ ، حاشية الصبان : ٢ / ٤ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٦٠٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٧٢ .

٢- في الأصل : بالمفرد. انظر الألفية : ٥١.

٣- نحو «لا- غلام سفر حاضر» ، و «لا طالبا علما ممقوت». وجوز البغداديون في الشبيه بالمضاف ترك تنوينه حملا له في هذا على المضاف ، كما حمل عليه في الإعراب. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٠ ، حاشية الصبان : ٢ / ٦.

وإنما سُمِّيَ مشيها بالمضاف لعمله فيما بعده كالمضاف.

وقوله :

وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه

أى : بعد نصبك الاسم اذكر الخبر حال كونك رافعا له ، مثاله : «لا ظالم رجل محمود ، و (١) لا طالب علم محروم» (٢).

وفهم من قوله : «بعد ذاك» أنّ الخبر لا يجوز تقديمه على الاسم.

ثمّ أشار إلى الثالث بقوله : «وركب المفرد فاتحا». المراد (بالمفرد) (٣) في هذا الباب ما ليس بمضاف ، ولا مشبّه به ، ويبنى على الفتح سواء كان مفردا لفظا ومعنى (٤) ، نحو «لا-رجل» ، أو لفظا لا معنى نحو «لا قوم» ، أو جمع تكسير ، نحو «لا رجال» (٥) ، وإلى ذلك أشار بقوله : «فاتحا» ، أى : ركب مع اسمها فى حال كونك فاتحا له.

ويبنى على الفتح أو على الكسر (إن كان جمعا بألف وتاء مزيدتين) (٦) كقول سلامه (٧) :

ص: ٢٧٢

١- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودى : ١١٢ / ١.

٢- انظر شرح المكودى : ١١٢ / ١.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر : شرح المكودى : ١١٢ / ١.

٤- فى الأصل : أو معنى. راجع التصريح : ٢٣٨ / ١.

٥- هذا مذهب البصريين. وسبب بنائه عند سيويه والجماعه تركيبه مع «لا» تركيب خمسه عشر. وقيل : لتضمنه معنى «من». وقيل : لتضمنه معنى اللام الاستغراقية. وذهب الكوفيون والزجاجى والجرمى والسيرافى والرماني إلى أن الاسم المفرد النكره المنفى ب- «لا» معرب منصوب بها ، وحذف التنوين منه تخفيفا لا بناء. انظر الإنصاف (مسأله : ٥٣) : ١ / ٣٦٦ ، الكتاب : ١ / ٣٤٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٩ ، شرح المرادى : ١ / ٣٦٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٤٢ ، الهمع : ٢ / ١٩٩ ، معنى اللبيب : ٣١٤ ، الجنى الدانى : ٣٩٠ - ٢٩١ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٥٢٢ ، شرح الرضى : ١ / ٢٥٦ ، شرح ابن يعيش : ١ / ١٠٦.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ٢٣٨. وذلك خلافا للمازنى وابن عصفور فى التزام فتحه. وقال ابن مالك فى التسهيل : «والفتح فى نحو «ولا لذات للشيب» أولى من الكسر». انتهى. وقيل : يجب فيه البناء على الكسر ، لأنه علامه نصبه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٩ ، التسهيل : ٦٧ ، الهمع : ٢ / ١٩٩ - ٢٠٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٤٢ - ١٤٣ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٨ ، شرح المرادى : ١ / ٣٦٤ ، شرح الرضى : ١ / ٢٥٦ ، معنى اللبيب : ٣١٤ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٧٢.

٧- هو سلامه بن جندل بن عبد عمرو ، من بنى كعب بن سعد التميمى ، أبو بكر ، وأبو مالك ، شاعر جاهلى من الفرسان ، من أهل الحجاز ، فى شعره حكمه وجوده ، يعد من طبقه المتلمس ، وهو من وصاف الخيل ، توفى فى حدود سنه ٢٣ ق. ه ، وله

ديوان شعر صغير. انظر ترجمته في سمط اللآلئ : ٤٩ ، ٤٥٤ ، شعراء النصرانية لشيخو : ٤٨٦ ، الخزانة : ٢٩ / ٤ ، الأعلام : ١٠٦ / ٣ ، معجم المؤلفين : ٢٣٦ / ٤ .

روى بكسر تاء «لذات» وفتحها.

ويبنى (٣) على الياء إن كان مثني أو مجموعا على حدّه (٤)، كقوله :

٦٧ - تعرّ فلا إلفين بالعيش متّعا \*\*\*... (٥)

ص: ٢٧٣

- ١- فى الأصل : نجد. انظر التصريح : ١ / ١٣٨.
- ٢- من البسيط لسلامه فى ديوانه (٧) ، وقبلة : ولى حثيثا وهذا الشَّيب يطلبه لو كان يدركه ركض اليعاقب ويروى : «أودى الشَّيب» بدل «إنَّ الشَّباب» ، ويروى أيضا : «ذاك الشَّباب». قوله : «مجد عواقبه» أى : آخر الشَّباب محمود ممجد إذا حل الشَّيب ذكر الشَّباب ، فحمد الشَّباب لذمه. والشَّيب : جمع أشيب ، هو المبيض الرأس. والشاهد فى قوله : «ولا لذات» حيث يجوز فى اسم «لا» - وهو «لذات» - البناء على الفتح والكسر جميعا ، لأنّه جمع بألف وتاء ، وذهب ابن مالك فى التسهيل إلى أنّ الفتح فى ذلك أشهر. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٨ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٢٦ ، الخزانة : ٤ / ٢٧ ، شذور الذهب : ٨٥ ، شواهد الفيومى : ٢٤ ، الهمع (رقم) : ٥٥٨ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٢٦ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٨ ، المفضليات : ١٢٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٤٣ ، شواهد الجرجاوى : ٨١ ، شرح المرادى : ١ / ٣٦٤ ، أوضح المسالك : ٦٨ ، شواهد العدوى : ٨١ ، المطالع السعيدة : ٧٧ ، التسهيل : ٦٧ ، فتح رب البريه : ٢ / ٥١.
- ٣- فى الأصل : وبنى. فإنّه قال قبل : «ويبنى على الفتح».
- ٤- وذهب المبرد إلى أنّهما معربان لأنّه لم يعهد فيهما التركيب مع شىء آخر ، بل ولم يوجد فى كلام العرب مثنى وجمع مبنيان. ونقض بأنّه قال بنائهما فى النداء ، فكذا هنا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٩ ، المقتضب : ٤ / ٣٦٦ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٧٢ ، شرح الأشمونى : ١ / ٨ ، شرح المرادى : ١ / ٣٦٥ ، الهمع : ٢ / ١٩٩ - ٢٠٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٤٢ ، مغنى اللبيب : ٣١٣ - ٣١٤.
- ٥- من الطويل ، ولم أعر على قائله ، وعجزه : ولكن لو زاد المنون تتابع تعرّ : تسل وتصبر. إلفين : تشبيه إلف ، وهو الذى تألفه. الوزاد : جمع وارد. المنون : الموت. والشاهد فى قوله «إلفين» حيث جاء اسم ل- «لا» النافيه للجنس ، وهو مثنى ، فبنى على ما كان ينصب عليه ، وهو الياء. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٩ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٣٣ ، شذور الذهب : ٨٣ ، شواهد الفيومى : ٢٣ ، الهمع (رقم) : ٥٥٥ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٢٦ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٧ ، شرح ابن الناظم : ١٨٦ ، أوضح المسالك : ٦٨ ، الجامع الصغير : ٦٩.

وقوله :

٦٨ - يحشر الناس لا بنين ولا آآآآآآ... (١)

ثم أتى بمثال «لا» فيه مكرره فقال : «كلا حول ولا قوه» ، وقد تقدّم أنّ «لا» إذا تكررت كان عملها جائزا / (٢) لا واجبا ، ولذلك قال :

...

... والثان اجعلا

مرفوعا أو منصوبا أو مركبا

وإن رفعت أو لا تنصبا

فهذه خمسه أوجه :

الأول : فتحهما معا ، وهو المستفاد من المثال.

الثانى : فتح الأول ، ورفع الثانى ، وهو المستفاد من قوله : «والثان اجعلا مرفوعا».

الثالث : فتح الأول ، ونصب الثانى ، وهو المستفاد من قوله : «أو منصوبا».

فهذه ثلاثه أوجه فى الثانى ، مع فتح الأول.

الرابع : رفع الأول والثانى.

الخامس : رفع الأول ، وبناء الثانى على الفتح ، وهما مستفادان من قوله :

وإن رفعت أو لا تنصبا

فنهى عن نصب الثانى مع رفع الأول ، وبقي رفعه وبناءؤه على الفتح.

ووجه (٣) فتحهما : أنّهما مبيان مع «لا» ، ووجه نصب الثانى : أنّه معطوف على موضع اسم «لا» ، ووجه رفعه : أنّه مبتدأ محذوف الخبر ، أو معطوف على «لا» مع اسمها ، لأنّهما فى موضع رفع بالابتداء ، أو على إعمال «لا» عمل

ص : ٢٧٤

- ١- من الخفيف ، ولم أعر على قائله ، وتماهه : يحشر الناس لا بنين ولا آباء إلّا وقد عنتهم شؤون الحشر : الجمع ، وصار في عرف الشرع البعث من القبور. عنتهم : أهمتهم. الشؤون : جمع شأن ، وهو الخطب. والشاهد في قوله : «لا بنين» حيث جاء اسما ل- «لا» وبنى على الياء لكونه مجموعا على حد مثاه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٩ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٣٤ ، شذور الذهب : ٨٤ ، شواهد الفيومي : ٢٤ ، الهمع : ١ / ١٤٦ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٢٦ ، شرح الأشموني : ٢ / ٧ ، شرح ابن الناظم : ١٨٧ ، أوضح المسالك : ٦٨ ، الجامع الصغير : ٦٩.
- ٢- في الأصل : جائز. انظر شرح المكودي : ١ / ١١٢.
- ٣- في الأصل : وجه. انظر شرح المكودي : ١ / ١١٢.



«ليس» ، ووجه رفع الأوّل والثّاني : أنّهما مبتدآن ، أو أعملت «لا» عمل «ليس» ، ووجه رفع الأوّل وفتح الثّاني : (أنّ) (١) الأوّل مبتدأ ، أو اسم «لا» إنّ أعملت عمل «ليس» ، والثّاني مبنى مع «لا».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ومفردا نعتا لمبنى يلى

فافتح أو انصب أو ارفع تعدل

يعنى : أنّه يجوز فى نعت اسم «لا» المبنى على الفتح ثلاثه / أوجه : فتحه ، ونصبه ، ورفعه ، وذلك بشرطين :

الأوّل : أن يكون مفردا ، وذلك مفهوم من قوله : «ومفردا».

الثّاني : أن يكون متصلا بالمنعوت ، وذلك يفهم من قوله : «يلى» ، أى : يلى المنعوت ، فتقول : «لا رجل قائم ، وقائما ، وقائم» ، فوجه الفتح تركيب الصّفه مع الموصوف ، ووجه التّصّب (الحمل) (٢) على موضع اسم «لا» ، ووجه الرّفح الحمل على موضع «لا» واسمها.

ولا فرق فى النّعت بين المشتقّ - كما مرّ - والجامد المنعوت بمشتقّ ، ومنه «لا ماء ماء باردا عندنا» ، لأنّه يوصف بالاسم الجامد إذا وصف ، ك- «مررت برجل رجل عاقل» ، والقول بأنّه توكيد لفظى أو بدل - خطأ ، لأنّ «الماء» الثّاني لَمّا وصف تقيّد بقيد خرج عن كونه مرادفا للأوّل ، فلا يصحّ كونه توكيدا (له ، ولا بدلا) (٣) منه ، لعدم مساواته للأوّل.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وغير ما يلى وغير المفرد

لا تبين وانصبه أو الرّفح اقصد

أشار فى هذا البيت إلى مسألتين :

الأولى : أن يكون اسم «لا» مبنيا على الفتح ، والنّعت مفردا ، إلّا أنّه مفصول بينهما.

الثّانية : أن يكون النّعت يلى المنعوت ، إلّا أنّ أحدهما غير مفرد ، أى : مضاف.

ص: ٢٧٥

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١١٢.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١١٣.

- ٣- فى الأصل : وجه. انظر شرح المكودى : ١ / ١١٣.
- ٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ٢٤٤.

فمثال الأول : «لا رجل في الدار» (١) ظريفا ، أو ظريف» ، ولا يجوز البناء للفصل بينهما.

ومثال الثاني : «لا غلام سفر ظريفا عندنا» ، و «لا رجل قبيحا / فعله عندنا» ، فالفتح فيه أيضا ممتنع لمكان الإضافة ولأنه يستدعي التركيب ، وهم لا يركبون ما زاد على كلمتين.

ووجه (٢) النَّصْب فيهما (الحمل) (٣) على اللفظ ، لأنَّ المبنى هنا شبيه بالمعرب ، بل الإعراب أصله ، ووجه الرفع حمله على موضع «لا» مع اسمها.

ثم قال رحمه الله تعالى :

والعطف إن لم تتكرر لا احكما

له بما للنت ذى الفصل انتمى

يعنى : أنه إذا عطفت على اسم «لا» المبنى ، ولم تتكرر «لا» - جاز في المعطوف ما جاز في التعت المفصول ، وهو النَّصْب والرفع ، وامتنع البناء على الفتح ، لفصل العاطف ، فتقول : «لا رجل وامراه» بالنصب ، و «امراه» بالرفع.

وسكت الناظم عن البيان والتوكيد المعنوي بناء على أنَّهما لا يتبعان نكره.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وأعط لا مع همزه استفهام

ما تستحقّ دون الاستفهام

يعنى : أن حكم «لا» إذا دخلت (٤) عليها همزه الاستفهام كحكمها إذا لم تدخل عليها من عمل في اللفظ نحو «ألا غلام سفر حاضر» بنصب «غلام» لا غير ، ومن تركيب نحو «ألا رجل في الدار» بفتح «رجل» لا غير ، وتكرار نحو «ألا رجوع ، وألا حباء» (٥) بالأوجه الخمسة .).

ص: ٢٧٦

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١١٣.

٢- فى الأصل : وجه. انظر شرح المكودي : ١ / ١١٣.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١١٣.

٤- فى الأصل : ذا خلت. انظر شرح المكودي : ١ / ١١٤.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ٢٤٤. والحباء : ما يجبو به الرجل صاحبه ويكرمه به ، يقال : حبا فلانا

حبوا وحبوه : أعطاه بلا جزاء ولا من ، ومنه حديث صلاه التسييح : «ألا أمنحك ألا أحيوك». انظر تهذيب اللغه للأزهري : ٥ / ٢٦٦ (حبو) ، تاج العروس : ١٠ / ٨١ (حبو) ، اللسان : ٢ / ٧٦٦ (حبا).

وفى إطلاق الناظم الاستحاق فى جميع الوجوه نظر (١)، لأنه قد يحدث فيها إذا دخلت عليها الهمزة: الإنكار التوبيخى، كقوله /

٦٩ - ألا ارعواء لمن ولت شبيبته\*\*\*... (٢)

وهو الغالب، والتّمنى، (كقوله) (٣):

٧٠ - ألا عمر ولى مستطاع رجوعه\*\*\*... (٤)

ص: ٢٧٧

١- تبع المؤلف فى ذلك المرادى والمكودى، قال المرادى: فاعلم أنّ كلام المصنف مناقش من وجهين: أحدهما: أنه أطلق فشمّل التى للعرض. فإن قلت: فعله يقول بأنّها غير مركبة من الهمزة و«لا» فلم يشملها الإطلاق. قلت: قد استثناهما فى الكافية والتسهيل، فدل على أنّها عنده مركبة. والآخر: أنّ مقتضى كلامه هنا موافقه المازنى والمبرد فى تسويه التى للتمنى بالتى للتويخ والإنكار والتى لمجرد الاستفهام، وهو خلاف ما ذهب إليه فى غير هذا الكتاب. انتهى. انظر شرح المرادى: ١ / ٣٧٢ - ٣٧٣، المكودى مع ابن حمدون: ١ / ١١٤، شرح الكافية لابن مالك: ١ / ٥٣٢ - ٥٣٣، التسهيل: ٦٩.

٢- من البسيط، ولم أعثر على قائله، وعجزه: وآذنت بمشيب بعده هرم الارعواء: الانكفاف عن القبيح. ولى: ذهب. آذنت: أعلمت. قوله: «بمشيب» قيل: هو دخول الرجل فى حد الشيب ولو لم يشب، وقيل: الشيب بالفعل، وهو بياض الشعر. هرم: كبر. والشاهد فى قوله «ألا- ارعواء» حيث قصد ب- «لا» التى لنفى الجنس مع الهمزة: الاستفهام التوبيخى والإنكار، مع إبقاء عملها. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٤٥، الشواهد الكبرى: ٢ / ٣٦٠، مغنى اللبيب (رقم): ١٠٨، الهمع (رقم): ٥٦٤، الدرر اللوامع: ١ / ١٢٨، شرح الأشموني: ٢ / ١٤، شرح ابن عقيل: ١ / ١٤٦، شواهد الجرجاوى: ٨٤، أبيات المغنى: ٢ / ٩٢، شرح ابن الناظم: ١٩٢، شواهد العدوى: ٨٤، شواهد المغنى: ١ / ٢١٢، شرح دحلان: ٦١، أوضح المسالك: ٧٠، المطالع السعيدة: ٢٣٦، ارتشاف الضرب: ٢ / ١٧٧.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١ / ٢٤٥.

٤- من الطويل، ولم أعثر على قائله، وعجزه: فيرأب ما أثأت يد الغفلات ولى: أدبر. فيرأب: فيصلح. أثأت: أفسدت. والشاهد فى قوله: «ألا عمر» حيث أريد بالاستفهام مع «لا» مجرد التمنى، وهذا كثير. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٤٥، الشواهد الكبرى: ٢ / ٣٦١، ٣ / ١٢٦، ارتشاف الضرب: ٢ / ١٧٧، أوضح المسالك: ٧٠، الجنى الدانى: ٣٨٤، البهجة المرضيه: ٦١، مغنى اللبيب (رقم): ١٠٩، ٧٠٩، شرح الأشموني: ٢ / ١٥، أبيات المغنى: ٢ / ٩٢، شرح ابن عقيل: ١ / ١٤٦، شواهد العدوى: ٨٥، شرح ابن الناظم: ١٩٣، شواهد المغنى: ١ / ٢١٣، ٢ / ٨٠٠، شواهد الجرجاوى: ٨٥، شرح المرادى: ١ / ٣٧١، شرح دحلان: ٦١.

وهو كثير ، وقد يبقى كل واحد منهما على معناه ، وذلك إذا كان الاستفهام عن النفي ، كقول قيس بن الملوّح (١).

٢- ألا اصطبار لسلمي أم لها جلد...\*(٢).

وهو قليل ، حتّى توهم الشلوّيين (٣) : أنه غير واقع (٤).

ص: ٢٧٨

١- هو قيس بن الملوّح (وقيل : قيس بن معاذ) بن مزاحم بن قيس العمري المشهور بمجنون ليلى ، شاعر غزل من المتيمين ، من أهل نجد ، لقب بالمجنون لهيامه فى حب ليلى بنت سعد ، وأخباره كثيره مشهوره توفى سنة ٦٨ هـ ، وقد جمع بعض شعره فى ديوان. انظر ترجمته فى سمط اللاكئ : ٣٥٠ ، المؤتلف والمختلف : ١٨٨ ، فوات الوفيات : ٢ / ١٣٦ ، الأعلام : ٥ / ٢٠٨ ، معجم المؤلفين : ٨ / ١٣٥ ، الخزانة : ٤ / ٢٢٩.

٢- من البسيط ، لقيس بن الملوّح فى ديوانه (٢٢٨) منفردا ، وعجزه : إذا ألقى الذى لاقاه أمثالى ويروى : «لليلى» بدل «لسلمي». الاصطبار : حبس النفس عن الجزع. وقوله : «لاقاه أمثالى» كناية عن الموت. والشاهد فى قوله : «ألا اصطبار» حيث أريد به مجرد الاستفهام عن النفي ، والحرفان باقيا على معنيهما ، وهو قليل ، ولذلك توهم الشلوّيين أنه غير واقع ولكن ردّ عليه بهذا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٤ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٥٨ ، الجامع الصغير : ٢١٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٧٦ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٩ ، ١١٠ ، الهمع (رقم) : ٥٦٢ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٢٨ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٥ ، أبيات المغنى : ١ / ٤٧ ، ٢ / ٩٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٤٦ ، شواهد العدوى : ٨٤ ، المطالع السعيدة : ٢٣٥ ، شواهد الجرجاوى : ٨٤ ، شرح ابن الناظم : ١٩٢ ، شواهد المغنى : ١ / ٤٢ ، ٢١٣ ، شرح المرادى : ١ / ٣٧٠.

٣- هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي الأندلسى الإشبيلي المعروف بالشلوّيينى (نسبه إلى حصن الشلوّيين ، أو الشلوّيينى من قرى إشبيلية) ومن المؤرخين من يقول : الشلوّيين بغير نسبه ، ويفسره بأن معناها : الأبيض الأشقر ، وكنيته أبو على ، من كبار العلماء فى النحو واللغة ، ولد سنة ٥٦٢ هـ ، وتوفى سنة ٦٤٥ هـ ، من آثاره : التوطئة فى النحو ، شرح المقدمه الجزوليه فى النحو ، تعليق على كتاب سيبويه ، وغيرها ، وله شعر. انظر ترجمته فى بغيه الوعاء : ٣٦٤ ، مرآة الجنان : ٤ / ١١٣ ، روضات الجنات : ٥٠١ ، معجم المؤلفين : ٧ / ٣١٦ ، الأعلام : ٥ / ٦٢ ، إنباه الرواه : ٢ / ٢٣٢.

٤- ورد على الجزولى إجازته إياه. قال الشيخ خالد : والحق وقوعه فى كلامهم على قله ، كقولهم فى المثل «أفلا قماص بالغير». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٥ ، أوضح المسالك : ٧٠ ، شرح الرضى : ١ / ٢٦١ ، الهمع : ٢ / ٢٠٥ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٥ ، إرشاد الطالب النبيل : (١٤٧ / أ) ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٧٦.

وظاهر كلام الناظم : أنه موافق فيه للمازني والمبرد ، فإنها عندهما تجرى مجراها قبل الهمزة مطلقا (١).

والمعتمد عند سيبويه والخليل أن «ألا» هذه ملاحظ فيها معنى الفعل والحرف ، فهي بمنزلة «أتمنى» فلا خبر لها ، وبمنزلة «ليت» فلا يجوز مراعاة محلها مع الاسم ، ولا إلغاؤها إذا تكررت فلا تعمل «ألا» عندهما إلّا في الاسم خاصه (٢).

وأما «ألا» التي للعرض ، فلا مدخل لها في هذا الباب ، لأنها لا تدخل إلّا على الفعل خاصه.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر

إذا المراد مع سقوطه ظهر

يعنى : أنه إذا لم يعلم الخبر ، سواء قلنا إنه خبر «لا» ، أو خبر المبتدأ - وجب ذكره للجهد به ، نحو «لا أحد غير (من) (٣) الله» (٤) ، وإذا علم من سياق أو غيره فحذفه كثير نحو (قالوا لا ضير) [الشعراء : ٥٠] أى : علينا ، ولو ذكر

ص : ٢٧٩

١- انظر المقتضب : ٣٨٢ / ٤ ، شرح المكودي : ١١٤ / ١ ، شرح الرضى : ٢٦٢ / ١ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٥٣٢ ، ٥٣٤ ، شرح المرادى : ١ / ٣٧١ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٦ .

٢- قال سيبويه في الكتاب (١ / ٣٥٩) : «واعلم أنّ «لا» إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمنى عملت فيما بعدها فنصبته ، ولا يحسن لها أن تعمل في هذا الموضع إلّا فيما تعمل فيه في الخبر ، وتسقط النون والتنوين ، كما سقطا في الخبر ، فمن ذلك : «ألا- غلام لى» ، و «ألا ماء باردا» . انتهى . وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٥ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٥ ، أوضح المسالك : ٧٠ ، شرح المرادى : ١ / ٣٧٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٥٣٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٧٧ .

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر التصريح : ١ / ٢٤٦ .

٤- روى البخارى في صحيحه (كتاب النكاح / باب الغيره) : (٦ / ٧٢ ، ٧٤) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : «لا أحد غير من الله ولذلك حرّم الفواحش ما ظهر منها وما بطن» . وانظر صحيح مسلم رقم : ٣٣ ، ٣٦ ، مسند أحمد : ١ / ٤٣٦ ، فتح البارى : ٨ / ٣٠٢ ، ٢٩٦ ، سنن الترمذى رقم : ٣٥٣٠ ، الدر المنثور : ٢ / ٢٤٨ ، ٣ / ٨١ . وانظر شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٥٣٦ ، الهمع : ٢ / ٢٠٣ ، مغنى اللبيب : ٧٨٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٤٧ ، كاشف الخصاصه : ٨٨ ، شرح ابن الناظم : ١٩٣ ، البهجه المرضيه : ٦١ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٦ .

لجاء عند الحجازيين ، وأما التميميون والطائيون فيلتزمون (١) حذفه ، هكذا نقل الناظم (٢).

وفهم من إطلاقه في الخبر : أنه لا فرق / بين أن يكون ظرفا أو مجرورا ، أو غيرهما.

ونقل ابن خروف عن بنى تميم : أنهم لا يظهرون خبرا مرفوعا ، ويظهرون المجرور والظرف (٣) وهو ظاهر كلام سيبويه (٤).

وفهم من قوله : «في ذا الباب» أن حذف الخبر في غير هذا الباب ليس بشائع وإن علم.

ص : ٢٨٠

١- في الأصل : فيلتزمون. انظر التصريح : ١ / ٢٤٦.

٢- قال الناظم في شرح الكافية (١ / ٥٣٥) : «وحذف الخبر في هذا الباب إذا كان لا يجهل يكثر عند الحجازيين ، ويلتزم عند التميميين. فإن كان يجهل عند حذفه وجب ثبوته عند جميع العرب». انتهى. وإنما وجب الحذف عند الحجازيين - أو كثر عند التميميين - لأن «لا» وما دخلت عليه جواب استفهام عام ، والأجوبه يقع فيها الحذف والاختصار كثيرا ، ولهذا يكتفون فيها بـ «لا» و «نعم» ويحذفون الجملة بعدهما رأسا ، وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع «إلا» نحو «لا إله إلا الله» ، و «لا حول ولا قوة إلا بالله». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٦ ، الهمع : ٢ / ٢٠٢ ، البهجة المرضيه : ٦١ ، شرح المرادى : ١ / ٣٧٣ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٦١٤ ، مغنى اللبيب : ٣١٥ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٦٧.

٣- وبمثله قال الجزولي. قال الأندلسي : «لا- أدرى من أين نقله - يقصد الجزولى - ولعله قاسه ، وقال : والحق أن بنى تميم يحذفون وجوبا إذا كان جوابا أو قامت قرينه غير السؤال عليه ، وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأسا ، إذ لا دليل عليه ، وبنو تميم إذن كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به ، فعلى هذا القول يجب إثباته مع عدم القرينه عند بنى تميم وغيرهم ، ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز ويجب عند بنى تميم». وقال ابن مالك : «وزعم قوم منهم الزمخشري والجزولى أن بنى تميم يحذفون خبر «لا» مطلقا على سبيل اللزوم ، إلا- أن الزمخشري قال : وبنو تميم لا- يثبتونه فى كلامهم أصلا ، وقال الجزولى : ولا يلفظ بالخبر بنو تميم إلا أن يكون ظرفا. وليس بصحيح ما قاله ، لأن حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة ، والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائده فيه». انتهى. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٥٣٧ ، شرح الرضى : ١ / ١١٢ ، الهمع : ٢ / ٢٠٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٦٦ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٧٣ ، المفصل : ٣٠.

٤- انظر الكتاب : ١ / ٣٤٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٦.



ثمّ قال رحمه الله تعالى : انصب بفعل القلب جزأى ابتدا

أعنى رأى خال علمت وجدا

ظنّ حسبت وزعمت مع عد

حجا درى وجعل اللذ كاعتقد

وهب تعلمم وألتي كصيرا

أيضا بها انصب مبتدأ وخبرا

من نواسخ الابتداء : «ظنّ» وأخواتها ، فتدخل على المبتدأ والخبر ، فتنصبهما - بعد أخذها (١) الفاعل - على قول الجمهور (٢) مفعولين على التشبيه ب- «أعطيت» ، وهى على قسمين : قلبيه ، وتصيريّه.

وقد أشار إلى الأوّل بقوله :

انصب بفعل القلب جزأى ابتدا

«وجزأى الابتداء» هما المبتدأ والخبر ، وإنّما قيل لها : أفعال القلب ، لأنّ معانيها قائمه به ، وليس كلّ قلبى ينصب مفعولين ، بل القلبى ثلاثه أقسام :

- ما لا يتعدى بنفسه ، نحو «فكر فى كذا ، وتفكر فيه».

- وما يتعدى لواحد بنفسه ، نحو «عرف زيد الحقّ» ، و «فهم المسأله».

- وما يتعدى لاثنين بنفسه ، وإليه أشار الناظم بقوله :

...

أعنى رأى خال علمت وجدا

ص : ٢٨١

٢- وذهب الفراء إلى أنّ الثاني منصوب على التشبيه بالحال ، مستدلاً بوقوعه جمله وظرفا وجارا ومجرورا. وعورض بوقوعه معرفه وضميرا وجامدا ، وبأنّه لا يتم الكلام بدونه. وأنكر السهيلي دخولها على المبتدأ والخبر أصلا قال : بل هي بمنزله «أعطيت» في أنّها استعملت مع مفعولها ابتداء. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٦ - ٢٤٧ ، الهمع : ٢ / ٢٢٢.

ظَنَ حَسِبَتْ وَزَعَمَتْ مَعَ عَد (١)

حجا درى / وجعل اللذ كاعتقد

وهب تعلم ...

...

ثم إن هذا القسم ينقسم إلى أربعة أقسام :

أحدها : ما يفيد فى الخبر يقينا ، وهى :

«وجد» نحو قوله تعالى : (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا) [المزمل : ٢٠].

(و «تعلم» بمعنى : اعلم ، نحو قول زياد (٢) :

٣- تعلم شفاء النفس قهر عدوها\*\*\*... (٣).

ص: ٢٨٢

١- فى الأصل : عد مع. انظر الألفيه : ٥٣.

٢- قال العينى : هو زياد بن سيار بن عمرو بن جابر ، وكان زياد هذا قد خرج هو والنابعه يريدان الغزو ، فرأى زياد جواده ، فقال : حرب ذات ألوان ، فرجع ومضى النابعه ، ولما رجع غانما قال : يلاحظ طيره أبدا زياد لتخبره وما فيها خبير وذكر بعده ثلاثه أبيات. ولم أجد لزياد هذا ترجمه فيما رجعت إليه من مصادر ، ولعله : زبان بن سيار بن عمرو بن جابر ، لأننى وجدت نفس القصة والأبيات فى كتابى الجاحظ : الحيوان والبيان منسوبه لزبان بن سيار. وزبان هذا هو زبان بن سيار بن عمرو بن جابر الفزارى ، شاعر جاهلى غير قديم من أهل المنافرات ، عاش قبيل الإسلام ، وكانت له مع النابعه أبيات فى المهاجاه ، توفى سنه (١٠) ق. ه ، أدرك ابنه منظور الإسلام وأسلم ، وكان سيد قومه غير مدافع. انظر فى ذلك الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٧٤ ، الحيوان للجاحظ : ٣ / ٤٤٧ - ٤٤٨ ، و ٥ / ٥٥٤ - ٥٥٥ ، البيان والتبيين للجاحظ : ٣ / ٣٠٤ - ٣٠٥ ، سمط اللائى : ٣ / ٢٦ ، طبقات فحول الشعراء للجمحى (مطبعة المدنى) : ١١٢ ، تاريخ التراث العربى (المجلد الثانى - الجزء الثانى) : ١٣٧ ، الأعلام : ٣ / ٤١ ، المعارف لابن قتيبه : ١١٢.

٣- من الطويل ، وعجزه : فبالغ بلطف فى التحيل والمكر وقد نسبه العينى لزياد بن سيار (وقيل يسار) ، فقال البغدادى فى أبيات المغنى : «وقد غلط فى هذه النسبه». تعلم : اعلم وتيقن. شفاء النفس : قضاء مآربها. قهر عدوها : ظفرها به. بالغ : من المبالغه فى الشىء وهى بذل الجهد فى تحصيله. بلطف : برفق. التحيل : تدبير الفكر حتى يهتدى إلى المقصود ، وأراد تدبير الحيله لقهر العدو. المكر : الخديعه. والشاهد فى قوله : «تعلم» حيث دل على اليقين ، ونصب مفعولين. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٧ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٧٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٥٤٦ ، شذور الذهب : ٣٦٢ ، أوضح المسالك : ٧٢ ، مغنى اللبيب

(رقم) : ١٠١٧ ، الهمع (رقم) : ٥٨٢ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٣٢ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٤ ، المطالع السعيده : ٢٣٩ ، شرح ابن  
الناظم : ١٩٦ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٤٩ ، ١٥١ ، شرح دحلان : ٦٢ ، شواهد الجرجاوى : ٨٨ ، البهجه المرضيه : ٦٢ ، أبيات  
المغنى : ٧ / ٢٦١ ، شواهد المغنى : ٢ / ٩٢٣ ، شواهد العدوى : ٨٨ ، شرح الفريد : ٢٩٨ ، شواهد الفيومى : ١١٠ ، كاشف  
الخصاصه : ٩٢ ، الخزانة : ٩ / ١٢٩ ، فتح رب البريه : ١ / ١٦ .

وقد تكون بمعنى الماضى ، قال يعقوب (١): «تقول : تعلمت أن زيدا خارج ، بمعنى : علمت» (٢).

و «درى» ، نحو قوله : (٣)

٧٣ - دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط\*\*\*... (٤)

والثانى : ما يفيد فى الخبر رجحانا ، وهى : «جعل» ، وفيها زياده ، وهى الاعتقاد ، ولذلك قال : «وجعل اللذ كاعتقد» ، نحو (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِثًا) [الزخرف : ١٩].

و «حجا» ، نحو قول تميم (٥) :

ص : ٢٨٣

١- هو يعقوب بن إسحاق بن السكيت ، أبو يوسف ، إمام فى اللغة والنحو والأدب ، عالم بالقرآن والشعر ، ولد سنة ١٨٦ هـ ، وتعلم ببغداد ، وصحب الكسائى ، واتصل بالمتوكل العباسى فعهد إليه بتأديب أولاده ، وجعله فى عداد ندمائه ، ثم قتله لخمس خلون من رجب سنة ٢٤٤ هـ (وقيل : ٢٤٣ ، وقيل : ٢٤٦ هـ) ، من آثاره : إصلاح المنطق ، القلب والإبدال ، معانى الشعر ، المقصور والممدود ، الأجناس ، شرح شعر الأخطل ، وغيرها. انظر ترجمته فى نزهة الألباء : ٢٣٨ ، معجم الأدباء : ٢ / ٥٠ ، شذرات الذهب : ٢ / ١٠٦ ، روضات الجنات : ٢٣٧ ، معجم المؤلفين : ١٣ / ٢٤٣ ، الأعلام : ٨ / ١٩٥ .

٢- قال يعقوب بن السكيت فى إصلاح المنطق (٣٧٨) : «وتقول : «قد علمت أن فلانا خارج ، وقد تعلمت أن فلانا خارج» ، بمنزله : علمت». انتهى. وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٧ ، الصحاح : ٥ / ١٩٩١ (علم) ، اللسان : ٤ / ٣٠٨٣ (علم) ، الهمع : ٢ / ٢١٥ ، حاشية الخضرى : ١ / ١٥١ .

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ١ / ٢٤٧ .

٤- من الطويل ، ولم أعر على قائله ، وعجزه : فإن اغتباطا بالفداء حميد دريت : علمت وتيقنت. عرو : مرخم «عروه». والشاهد فى قوله : «دريت» حيث دلت «درى» على اليقين ، ونصبت مفعولين ، الأول منهما التاء ، وهى فى موضع رفع على النيباه عن الفاعل ، و «الوفى» مفعولها الثانى. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٧ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٧٣ ، شذور الذهب : ٣٦٠ ، شواهد الفيومى : ١١٠ ، الهمع (رقم) : ٥٨١ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٣٢ ، شواهد العدوى : ٨٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٤٨ ، شواهد الجرجاوى : ٨٨ ، شرح دحلان : ٦٢ ، المطالع السعيدة : ٢٣٩ ، أوضح المسالك : ٧٢ ، البهجة المرضيه : ٦٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٥٤٥ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٣ .

٥- هو تميم بن أبى بن مقبل ، من بنى العجلان ، من بنى عامر بن صعصعه ، أبو كعب ، شاعر جاهلى ، أدرك الإسلام وأسلم ، فكان يبكى أهل الجاهليه ، عاش نيفا ومئه سنه ، وعد من المخضرمين ، وكان يهاجى النجاشى الشاعر ، توفى بعد سنه ٣٧ هـ ، له ديوان شعر. انظر ترجمته فى الإصابه : ١ / ١٩٥ ، سمط اللآلى : ٦٦ ، الخزانة : ١ / ٢٣١ ، الأعلام : ٢ / ٨٧ .

و «عدّ»، نحو قول التّعمان (٣) :

٧٥ - فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى\*\*\*... (٤)

و «هب»، نحو قول ابن همّام (٥) :

ص: ٢٨٤

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المصادر المتقدمه.

٢- من البسيط، لتميم (وليس فى ديوانه)، وقيل: هو لأبى شنبلى الأعرابى، وعجزه: حتّى أَلَمْتُ بنا يوما ملّمات أحجو: أظن. أَلَمْتُ: نزلت. الملّمات: جمع «لممه»، وهى النازله من نوازل الدنيا. والشاهد فى قوله: «أحجو» حيث دلت «حجا» على الرجحان ونصبت مفعولين. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٤٧، الشواهد الكبرى: ٢ / ٣٧٦، شذور الذهب: ٣٥٧، شواهد الفيومى: ١٠٩، الهمع (رقم): ٥٧١، الدرر اللوامع: ١ / ١٣٠، شرح الأشمونى: ٢ / ٢٣، شواهد العدوى: ٩١، شرح ابن عقيل: ١ / ١٥٠، شرح ابن الناظم: ١٩٩، شواهد الجرجاوى: ٩١، شرح دحلان: ٦٢، البهجة المرضيه: ٦٢، أوضح المسالك: ٧٢، المطالع السعيده: ٢٣٧، فتح رب البريه: ١ / ٢٧.

٣- هو النعمان بن بشير بن سعيد بن ثعلبه الخزرجى الأنصارى، أبو عبد الله، أمير شاعر خطيب من الصحابه الأجلء، نزل الشام، وشهد صفين مع معاويه، وولى القضاء بدمشق، وولى اليمن فى عهد معاويه، ثم استعمله على الكوفه وعزله، وولاه حمص واستمر فيها إلى أن توفى يزيد بن معاويه، فبايع الزبير وتمرد أهل حمص فخرج هاربا، فاتبعه خالد الكلاعى، فقتله سنة ٦٥ هـ، له ديوان شعر. انظر ترجمته فى الإصابه ترجمه رقم: ٨٧٣٠، المحبر: ٢٧٦، أسد الغابه: ٥ / ٢٢، جمهره الأنساب: ٣٤٥، الأعلام: ٨ / ٣٦، معجم المؤلفين: ١٣ / ١٠٣.

٤- من الطويل للنعمان، وعجزه: ولكنّما المولى شريكك فى العدم تعدد: تظن. والمراد بالمولى الصاحب. قوله: «فى العدم» أى: فى حاله الإعسار والفقير. والشاهد فى قوله: «تعدد» حيث دلت على الرجحان ونصبت مفعولين. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٤٨، الشواهد الكبرى: ٢ / ٣٧٧، الدرر اللوامع: ١ / ١٣٠، الهمع (رقم): ٥٧٢، شرح ابن عقيل: ١ / ١٥٠، شواهد الجرجاوى: ٩١، شرح الأشمونى: ١ / ٢٢، شواهد العدوى: ٩١، شرح ابن الناظم: ١٩٨، شرح المرادى: ١ / ٣٧٥، شرح دحلان: ٦٢، شرح الكافيه لابن مالك: ٢ / ٥٤٥، البهجة المرضيه: ٦٢، شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٧٨ - مخطوط)، المطالع السعيده: ٢٣٨، شواهد التوضيح لابن مالك: ١٢٢، فتح رب البريه: ١ / ٢٨.

٥- هو عبد الله بن همّام بن نبيشه بن رياح السلولى بن بنى مره بن صعصعه، شاعر إسلامى، أدرك معاويه، وبقى إلى أيام سليمان بن عبد الملك أو بعده نحو سنة ١٠٠ هـ، له أخبار، يقال له: العطار، لحسن شعره. - انظر ترجمته فى الشعر والشعراء: ٢ / ٦٥٥، سمط اللآلى: ٦٨٣، الأعلام: ٤ / ١٤٣، الخزانة: ٩ / ٣٥.

و «زعم» نحو قول أبي (٢) أمية الحنفى :

٧٧ - زعمتى شيخا ولست بشيخ \*\*\*... (٣)

والثالث : ما يرد بالوجهين ، والغالب كونه لليقين ، وهى :

«رأى» ، كقوله جل ثناؤه : (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً) (٤) ، وَنَرَاهُ قَرِيباً [المعارج : ٦ - ٧] ، الأول للرجحان ، والثانى لليقين .

و «علم» ، كقوله تعالى : (فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) [محمد : ١٩] ، وقوله تعالى : (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ) [المتحنه : ١٠] ، الأولى لليقين ، والثانية للرجحان .

ص : ٢٨٥

١- من المتقارب ، لابن همام من قصيده له مدح بها عبد الله بن زياد بن أبيه ، وصدرة : فقلت أجزنى أبا خالد ويروى : «أبا مالك» بدل «أبا خالد» . وأجزنى : أغثنى . والمعنى : فقلت أغثنى وأمنى مما أخاف يا أبا خالد ، وإن لم تفعل فليكن ظنك بى الهلاك . والشاهد فى قوله : «فهبنى» حيث دلت على الرجحان ونصبت مفعولين . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٨ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٧٨ ، شرح ابن الناظم : ١٩٩ ، الخصائص : ٢ / ١٨٦ ، شذور الذهب : ٣٦١ ، مغنى اللبيب (رقم) : ١٠١٨ ، الهمع (رقم) : ٥٧٨ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٣١ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٤ ، أبيات المغنى : ٧ / ٢٦٣ ، شواهد الفيومى : ١١٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٥٠ ، ١٥١ ، شواهد الجرجاوى : ٩٢ ، شرح المرادى : ١ / ٣٧٧ ، شواهد العدوى : ٩٢ ، المطالع السعيدة : ٢٣٨ ، فتح رب البريه : ١ / ٣١ .

٢- فى الأصل : أبو .

٣- من الخفيف لأبى أمية الحنفى واسمه أوس ، ولم أعثر له على ترجمه ، وهو من قصيده له ، وعجزه : إنما الشيخ من يدب ديبا يدب : أى يدرج فى المشى رويدا . والشاهد فى قوله : «زعمتى» حيث دلت «زعم» على الرجحان ونصبت مفعولين . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٨ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٧٩ ، مغنى اللبيب (رقم) : ١٠١٦ ، شذور الذهب : ٣٥٨ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٢ ، شواهد الفيومى : ١٠٩ ، أبيات المغنى : ٧ / ٢٦٠ ، شواهد المغنى : ٢ / ٩٢٢ ، شرح دحلان : ٦٢ ، أوضح المسالك : ٧٢ ، المطالع السعيدة : ٢٣٧ ، فتح رب البريه : ١ / ٢٩ .

٤- فى الأصل : بعيد . انظر التصريح : ١ / ٢٤٨ .

والرَّابِع : ما يرد بهما ، والغالب كونه للرجحان ، وهى :

«ظنّ» ، كقوله :

٧٨ - ظننتك إن شئت لظى الحرب صاليا\*\*\*... (١)

وقوله تعالى : (يُظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ) [البقره : ٤٦] ، الأوّل للرجحان ، والثانى لليقين .

و «حسب» (٢) ، كقول زفر (٣) :

٧٩ - وكنا حسينا كلّ بيضاء شحمه\*\*\*... (٤)

وقول ليبد :

ص : ٢٨٦

١- من الطويل ، ولم أعثر على قائله ، وعجزه : فعزّدت فيمن كان عنها معزّدا شبت : أوقدت. لظى الحرب : نارها. صاليا : من صلى يصلى إذا دخل. قوله : «فعدت» من عرد الرجل إذا انهزم وترك القصد. والمعد : المنهزم. والشاهد فى قوله : «ظننتك» حيث جاءت بمعنى الرجحان ونصبت مفعولين. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٨ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٨١ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢١ ، أوضح المسالك : ٧٣ ، فتح رب البريه : ١ / ٢١ .

٢- فى الأصل : وحسبت. راجع التصريح : ١ / ٢٤٨ .

٣- هو زفر بن الحارث بن عبد عمرو بن معاذ الكلابى أبو الهذيل ، شاعر ، أمير من التابعين ، وسيد قيس فى زمانه ، شهد صفين مع معاوية أميرا على أهل قنسرين ، وشهد وقعه مرج راهط مع الضحاك بن قيس الفهرى ، ثم هرب إلى قرقيسيا (عند مصب نهر الخابور فى الفرات) ، ولم يزل فيها حتى مات حوالى سنة ٧٥ هـ فى خلافة عبد الملك بن مروان. انظر ترجمته فى المؤتلف والمختلف : ١٢٩ ، الخزانة : ٢ / ٣٧٢ ، الأعلام : ٣ / ٤٥ ، شواهد المغنى : ٢ / ٩٣١ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٨٢ .

٤- من الطويل ، لزفر من قصيده له قالها يوم مرج راهط (موضع كانت لهم فيه وقعه بالشام) ، وعجزه : عشية لاقينا جذام وحميرا قوله : «كل بيضاء شحمه» ، أراد : كنا نطمع فى أمر فوجدناه على خلاف ما كنا نظن ، وهذا من قولهم : «ما كل بيضاء شحمه وما كل سوداء تمره» ، وهو من أمثال العرب. جذام وحمير : قبيلتان لم ينصرفا للعلميه والتأنيث. ويروى : «ليالى قارعنا» بدل «عشيه لاقينا». والشاهد فى قوله : «حسبنا» حيث دلت على الرجحان ، ونصبت مفعولين. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٩ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٨٢ ، مغنى اللبيب (رقم) : ١٠٧٨ ، شرح ابن الناظم : ١٩٧ ، شواهد المغنى : ٢ / ٩٣٠ ، أوضح المسالك : ٧٣ ، شرح الحماسه للمرزوقى : ١٥٥ .



الأول للرجحان ، والثاني لليقين.

و «خال» ، كقوله :

٨١ - إخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى\*\*\*... (٢)

وقوله :

٨٢ - ما خلتنى زلت بعدكم ضمنا\*\*\*... (٣)

الأول للرجحان ، والثاني لليقين.

فهذه ثلاثة عشر فعلا ، ولم يرتبها المؤلف فى النظم ، بل ذكرها على

ص : ٢٨٧

١- من الطويل من قصيده لليبيد فى ديوانه (١٤٦) ، وعجزه : رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا حسبت : بمعنى : تيقنت وعلمت هاهنا. ثاقلا : أراد : ميتا ، لأن الأبدان تخف بالروح ، فإذا مات الإنسان صار ثقيلًا كالجماد. ويروى : «والحمد» بدل «والجود». والشاهد فى قوله : «حسبت» حيث دلت على الرجحان ونصبت مفعولين. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٩ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٨٤ ، شرح التسهيل لابن مالك : (١ / ٧٨ - مخطوط) ، الهمع (رقم) : ٥٨٣ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٣٢ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢١ ، شواهد العدوى : ٨٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٤٩ ، شواهد الجرجاوى : ٨٩ ، شرح ابن الناظم : ٢٠٠ ، شرح دحلان : ٦٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٥٤٣ ، أوضح المسالك : ٧٣ ، شرح الفريد : ٣٠٠ ، اللسان (ثقل) ، المطالع السعيدة : ٢٤١ ، فتح رب البريه : ١ / ٢٥.

٢- من الطويل ، ولم أعثر على قائله ، وعجزه : يسومك ما لا يستطاع من الوجد أخالك : أظنك. قوله : «إن لم تغضض الطرف» أراد : إن لم تنم. يسومك : يكلفك. الوجد : شدة العشق. والشاهد فى قوله : «إخالك» حيث دلت على الرجحان ونصبت مفعولين. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٩ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٨٥ ، الهمع (رقم) : ٥٨٤ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٣٣ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٠ ، أوضح المسالك : ٧٣ ، فتح رب البريه : ٢٤٠.

٣- من المنسرح ، ولم أعثر على قائله ، وعجزه : أشكو إليكم حموه الألم الضمن : المريض. حموه الألم : سورته وشدته. والشاهد فى قوله : «ما خلتنى» حيث دلت فيه «خال» على الرجحان ، ونصبت مفعولين. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٩ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٨٦ ، اللسان والصحاح (ضمن) ، أوضح المسالك : ٧٣ ، شرح الفريد : ٣١٥ ، شرح بانة سعاد لابن هشام : ١٥٩.

حسب ما سمح به الوزن ، ولهذه الأفعال معان آخر لم أتبه عليها ، لأنها ليست من هذا الباب.

ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله :

... والتي كصيرا

أيضا بها انصب مبتدأ وخبرا

يعنى : انصب بالأفعال التي بمعنى «صير» المبتدأ والخبر ، كما تنصب بالقلبيه ، وإنما قيل لها : أفعال التصيير ، لدلالاتها على التحوّل والانتقال من حاله إلى أخرى ، ولم يذكر ألفاظها كما ذكر القليله ، وهى :

«جعل ، وردّ ، وترك ، واتخذ ، (وتخذ) (١) ، وصير ، ووهب».

قال الله تعالى : (فَجَعَلْنَاهُ) (٢) هَبَاءً مَثُورًا [الفرقان : ٢٣] ، (لَوْ يُرَدُّوْنَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا) [البقره : ١٠٩] ، (وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ) (٣) [الكهف : ٩٩] ، (وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا) [النساء : ١٢٥] ، وقال أبو جندب (٤) :

٥- تخذت غراز إثرهم دليلا...\*(٥).

ص : ٢٨٨

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ٢٥١.

٢- فى الأصل : فجعلنا. انظر التصريح : ١ / ٢٥٢.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ٢٥٢.

٤- فى الأصل : أبو جندل. انظر ديوان الهذليين : ٣ / ٩٠. وهو أبو جندب بن مره القردي الهذلي ، أحد عشره إخوه بينهم أبو خراش الهذلي ، وهو معاصر لأبى مزاحم الشمالى ، كان أحد الفرسان الموهوبين والشعراء سليطى اللسان فى الجاهليه وصادر الإسلام ، عرف عنه الإباء الشديد والوفاء. انظر تاريخ التراث العربى لسزكين (المجلد الثانى ، الجزء الثانى) : ٢٥٩ ، معجم الشعراء فى لسان العرب للأيوبي : ١٠٥ ، الخزانة : ١ / ٢٩٣ ، ديوان المعانى لأبى هلال العسكري : ١ / ٨٢ - ٨٣.

٥- من الوافر ، لأبى جندب (وفى التصريح : هو جندب) من قصيده له فى ديوان الهذليين (٣ / ٩٠) ، وعجزه : وفرّوا فى الحجاز ليعجزونى وروى فى اللسان (عجز) : جعلت غران خلفهم دليلا وفاتوا فى الحجاز ليعجزونى تخذت : بكسر الخاء وفتحها لغتان. غراز : اسم واد ، والمعنى : جعلت ذلك الوادى دليلا عليهم. قال العيني : «وقد فسره بعضهم بأنه اسم رجل وهو خطأ ، وضبطه بعضهم بالنون فى آخره ثم قال : وهو موضع بناحية عمان ، وهو أيضا ليس بصحيح». إثرهم : عقبهم. و «فى» بمعنى : إلى. والشاهد فى قوله : «تخذت» حيث نصبت مفعولين ، لأنه من أفعال التصيير التى تنصبهما. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥٢ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٤٠٠ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٥ ، شرح الفريد : ٣٠٣ ، أوضح المسالك : ٧٤ ، اللسان (عجز ، حجز) ، شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٧٨ - مخطوط).

وقال رؤبه :

١- ...\*\*وصيروا مثل كعصف مأكول (١)

وقالوا : «وهبنى الله فداك» (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وخصّ بالإلغاء والتعليق ما

من قبل هب والأمر هب قد ألزما

كذا تعلم ولغير الماض من

سواهما اجعل كل ما له زكن /

يعنى : الأفعال المذكوره قبل «هب» تختصّ دون سائر أفعال هذا الباب بالإلغاء والتعليق.

ص : ٢٨٩

١- من السريع لرؤبه فى ملحقات ديوانه (١٨١) ، صدره : ولعبت طير بهم أباييل ونسب فى الكتاب لحميد الأرقط. ويروى : «فصيروا» و «فأصبحوا» بدل «وصيروا» ، كما يروى : «فأصبحت» بدل «وصيروا». العصف : بقل الزرع ، وقيل فى قوله تعالى : (فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ) أى : كزرع قد أكل حبه وبقى نبتة. والشاهد فى قوله : «وصيروا» حيث نصب مفعولين ، لأنه من أفعال التصيير التى تنصب المفعولين. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥٢ ، ٢ / ١٧٢ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٤٠٢ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٥ ، الكتاب : ١ / ٢٠٣ ، المقتضب : ٤ / ١٤١ ، ٣٥٠ ، سر الصناعه : ١ / ٢٩٦ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٣٢٤ ، الخزانة : ١٠ / ١٨٤ ، معانى الألفش : ٣٠٣ ، الهمع (رقم) : ٥٨٧ ، اللسان (عصف) ، الجنى الدانى : ٩٠ ، كاشف الخصاصه : ١٦٧ ، التبصره والتذكره : ٣١٣ ، أوضح المسالك : ٧٤ ، المطالع السعيده : ٢٤١ ، ٤٠٥ ، الإفصاح : ٢٦٤ ، الأصول : ١ / ٤٣٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٣٩.

٢- أى : صيرنى. حكاه ابن الأعرابى عن العرب ، وهو قليل ، فباء المتكلم مفعوله الأول و «فداك» مفعوله الثانى. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٥٤٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥٢ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٥ ، الهمع : ٢ / ٢١٧ ، شرح المرادى : ١ / ٣٧٨ ، اللسان : ٦ / ٤٩٣٠ (وهب) ، شرح الفريد : ٣٠٢ ، المصباح المنير : ٢ / ٦٧٣ (وهب) ، المطالع السعيده : ٢٤١ ، شرح دحلان : ٦٢ ، أوضح المسالك : ٧٤.

والإلغاء: إبطال العمل لفظاً ومحلاً، لضعف العامل (١)، والتعليق: إبطال العمل لفظاً لا محلاً لمجيء ما له صدر الكلام بعده (٢).

ولا يدخل الإلغاء والتعليق في شيء من أفعال التصيير، لقوتها، ولا في قلبى جامد، لعدم تصرفه، وهو اثنان: «هب، وتعلم»، فإنهما يلزمان الأمر، وإلى ذلك أشار بقوله:

...

والأمر هب قد ألزما

كذا تعلم ...

...

واعترض بأن «تعلم» قد يكون (٣) بمعنى: الماضي - كما تقدم (٤) -.

وفهم منه أنه يجوز إسنادهما إلى الضمير المفرد المذكر والمؤنث، وإلى المثني والمجموع، فتقول: «هب وتعلم يا زيد، وهب وتعلمي يا هند، ويا زيدان هباني قائما (٥)، وتعلماني قائما، ويا زيدون هبوني قائما، وتعلموني قائما»، فإن فعل الأمر صالح لذلك كله.

وما عداهما من أفعال هذا الباب - فإنه متصرف إلما «هب» من أفعال التصيير، فإنه ملازم للمضي، ولتصاريهين ما لهن من الأعمال والإلغاء والتعليق من المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر.

ص: ٢٩٠

١- وذلك بتوسطه بين معموليه، فلم ينصبهما، نحو «زيد ظننت قائم»، أو بتأخره عن معموليه نحو «محمد قائم ظننت». وقال المرادى: الإلغاء هو ترك العمل لفظاً ومعنى لغير مانع. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٥٣، شرح المرادى: ١ / ٣٧٨، الهمع: ٢ / ٢٢٧، شرح الأشموني: ٢ / ٢٦، شرح الرضى: ٢ / ٢٧٩، شرح ابن عقيل: ١ / ١٥٢، معجم المصطلحات النحوية: ٢٠٣، معجم مصطلحات النحو: ٢٦٨.

٢- وذلك كأن يقع العامل قبل «ما» النافية نحو قوله تعالى: (لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ) أو قبل قسم ملفوظ أو مقدر نحو «علمت والله إن زيدا قائم»، و«علمت أن زيدا قائم»، أو قبل لام الابتداء، أو لام جواب القسم نحو «ولقد علموا لمن اشتراه»، وكقول لبيد: ولقد علمت لتأتين متيتي إن المنايا لا تطيش سهامها أو قبل استفهام نحو (وإن أدرى أقرب أم بعيد ما تُوعدون). وقال المرادى: التعليق ترك العمل لفظاً لا معنى لمانع. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٥٤، شرح المرادى: ١ / ٣٧٨، شرح ابن عقيل: ١ / ١٥٢، الهمع: ٢ / ٢٣٣، شرح الأشموني: ٢ / ٢٦، شرح الرضى: ٢ / ٢٧٩، معجم المصطلحات النحوية: ١٥٥، معجم مصطلحات النحو: ٢١٤.

٣- فى الأصل : ىكو. انظر التصريح : ٢٥٧ / ١.

٤- انظر ص ٢٨٣ من هذا الكتاب.

٥- فى الأصل : قائمان. انظر شرح المكودى : ١١٦ / ١.

وإلى ذلك أشار بقوله: «ولغير الماض من سواهما - يعنى : هب ، وتعلم - اجعل كل ما له زكن» - أى : علم - .

تقول فى الإعمال للمضارع : «أظنّ زيدا قائما» وللأمر «ظنّ عمرا صالحا» / ، ولايسم الفاعل «أظانّ زيد عمرا منطلقا» ، ولايسم المفعول «أنت مظنون زيدا (١) جالسا» ، وللمصدر «أعجبني ظنّ زيد عمرا ذاهبا».

وأما أمثله الإلغاء والتعليق فستأتى.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وجوّز الإلغاء لا فى الإبتدا

وانو ضمير الشأن أو لام ابتدا

فى موهم إلغاء ما تقدّما

...

قد تقدّم أنّ الإلغاء إبطال العمل لفظا ومحلا ، لضعف العامل ، وضعفه إمّا بتوسطه (٢) أو تأخره.

وفهم من قوله : «لا فى الإبتدا» ثلاث صور :

- أن يتأخر الفعل عنهما ، نحو «زيد قائم ظننت».

- أو يتوسط بينهما ، نحو «زيد ظننت فاضل».

- أو يتقدّم على المفعولين ، ويتقدّم عليه غيره ، نحو «متى ظننت زيد قائم».

وفى جواز الإلغاء فى هذه الصّوره الثالثه خلاف ، وظاهر كلامه جوازه (٣) ، لأنّ الفعل ليس فى الإبتداء (٤).

ص: ٢٩١

١- فى الأصل : زيد.

٢- فى الأصل : بتوسط. انظر التصريح : ١ / ٢٥٣.

٣- قال الناظم فى شرح الكافيه (٢ / ٥٥٦) : «فإن كان الفعل متقدما على جزأى الإسناد لم يجرز الإلغاء إلّا إذا تقدم ما يتعلق بهما أو بالفعل الداخلى عليهما نحو «فى المسجد أظن زيد معتكف» ، و «أين خلت جعفر مقيم» ، و «للندى أرى الفتى مديم». انتهى. وقال فى التسهيل (٧١) : «وتختص متصرفاتها بقبح الإلغاء فى نحو «ظننت زيد قائم» ، وبضعفه فى نحو «متى ظننت زيد قائم» ، و «زيد أظن أبوه قائم».

٤- وقيل : يمتنع الإلغاء. وعلى رأى الجواز قال المرادى : «فهذه يجوز فيها الأمان ، والإعمال أرجح». وقال الأشمونى :  
«والإعمال حينئذ أرجح ، وقيل : واجب». انظر شرح المرادى : ١ / ٣٨٠ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٨ ، الهمع : ٢ / ٢٣٢.

ومثال الإلغاء مع التوسط للمضارع: «زيد أظنّ قائم»، ومع التأخر له: «زيد قائم أظنّ»، وقس على ذلك باقى المتصرفات (١).

وأجاز الكوفيون والأخفش الإلغاء مع التقدّم (٢)، واستدلوا بقوله:

٨٥ - ...\*\*أنى وجدت ملاك الشيمه الأدب (٣)

برفع «ملاك» على الابتدائيّه، و «الأدب» على الخبريّه.

وأجيب عنه: بأننا لا نسلّم أنّ هذا ليس من الإلغاء، بل هو منه، لأنّ التوسط المبيح للإلغاء ليس هو التوسط بين المعمولين فقط، بل توسط العامل فى الكلام مقتضى أيضا للإلغاء - كما قدّمناه -.

نعم الإلغاء للتوسط بين المعمولين أقوى من الإلغاء مع التقدّم عليهما، والعامل هنا / وهو «وجدت» قد سبق ب- «أنى».

ص: ٢٩٢

١- فتقول مع التوسط للوصف: «زيد أنا ظان قائم»، ومع التأخر له: «زيد قائم أنا ظان» فألغى الوصف فيهما مع اعتماده على المبتدأ. والمصدر فى ذلك كالفعل فيما ذكر من الإلغاء، والتعليق، كما قال الجزولى. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٥٧، شرح الرضى: ٢ / ٢٨٠.

٢- وتبعهم أبو بكر الزبدي، نحو «ظننت زيد قائم» برفعها ومنعه البصريون، لكن الأعمال عند الكوفيين أرجح، وقد أجازهم ابن مالك فى التسهيل بقبح، حيث قال: «وتختص متصرفاتها بقبح الإلغاء فى نحو «ظننت زيد قائم». انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٥٨، الهمع: ٢ / ٢٣٢، شرح المكودى: ١ / ١١٧، التسهيل: ٧١، شرح المرادى: ١ / ٣٨٠، شرح الأشمونى: ٢ / ٢٨، شرح الرضى: ٢ / ٢٨٠، شرح ابن عقيل: ١ / ١٥٢، ١٥٣، شرح الكافيه لابن مالك: ٢ / ٥٥٧.

٣- من البسيط لبعض بنى فزاره فى ديوان الحماسه للمرزوقى (١١٤٦)، وصدره: كذاك أدبت حتى صار من خلقى ويروى: «رأيت» بدل «وجدت»، ويروى «الأدبا» بدل «الأدب». قوله: «كذاك» إشاره إلى ما ذكره فى البيت الذى قبله، وهو: أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه والسوأة اللقب ملاك الأمر: ما يقوم به. الشيمه: الخلق. والشاهد فى قوله: «إنى وجدت ... الخ» حيث ألغى «وجدت» وهو متقدم على مفعوليه، مع أنه من الأفعال القلبيه، وبذلك استدل الكوفيون والأخفش، ويسقط استدلالهم بهذا على روايه من روى البيت بنصب «ملاك والأدب». انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٥٨، الشواهد الكبرى: ٢ / ٤١١، الخزانة: ٩ / ١٣٩، المقرب: ١ / ١١٧، الهمع (رقم): ٥٩٤، الدرر اللوامع: ١ / ١٣٥، شرح الأشمونى: ٢ / ٢٩، المكودى مع ابن حمدون: ١ / ١١٧، شرح ابن عقيل: ١ / ١٥٢، شواهد الجرجاوى: ٩٥، البهجه المرضيه: ٦٣، فتح رب البريه: ٢ / ٩٧، شواهد العدوى: ٩٥، شرح ابن الناظم: ٢٠٦، شرح المرادى: ١ / ٣٨٢، شرح دحلان: ٦٣، كاشف الخصاصه: ٩٤، شرح الكافيه لابن مالك: ٢ / ٥٥٨، أوضح المسالك: ٧٦، الجامع الصغير: ٧٢.



ولو سلم أنه من الإلغاء (١) فهو مؤول عند البصريين على أنّ المفعول الأوّل محذوف ، وهو ضمير الشأن ، والأصل : أنّى وجدته ، فيكون الفعل باقيا على عمله ، والجمله فى موضع المفعول الثانى ، أو على (٢) تقدير لام الابتداء ، والأصل : لملاك ، ثم حذف اللام ، وبقي التعليق بحاله ، وهذا ممّا نسخ لفظه وبقي حكمه (٣).

وإلى هذين التأويلين أشار الناظم (بقوله) (٤) :

...

(وانو ضمير) (٥)

الشأن أو لام ابتداء

فى موهم إلغاء ما تقدّم

...

والتأويل الأخير أولى ، لأنّ حذف اللام قد عهد فى الجمله ، كقوله تعالى :

(قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا) [الشمس : ٩] ، والأصل : لقد أفلح ، بخلاف الأوّل ، فإنّ ضمير الشأن يستعمل فى مواطن التفخيم ، والحذف مناف لذلك.

ولم يتعرّض الناظم إلى الأرجح فى الإلغاء ، والأرجح الإلغاء مع التأخير (٦) ، والإعمال مع التوسّط بين المفعولين (٧) ، وقيل : هما فى التوسّط سواء (٨).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

...

والتزم التعليق قبل نفي ما

وإن ولا لام ابتداء أو قسم

كذا والاستفهام ذا له انحتم

ص : ٢٩٣

١- أى : من الإلغاء الذى ذهب إليه الكوفيون فى البيت ، وهو الإلغاء مع التقدم.

٢- فى الأصل : وعلى .

٣- قاله ابن هشام فى المغنى. انظر مغنى اللبيب : ٣١٥ ، التصريح على التوضيح : ٢٥٨ / ١.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفية : ٥٣.

٦- وذلك بلا- خلاف لضعفه بالتأخر. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٥٥٧ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٢٥٤ / ١ ، شرح

المرادى : ٣٧٩ / ١ ، شرح ابن عقيل : ١٥٢ / ١ ، الهمع : ٢٢٨ / ٢ ، شرح المكودى : ١١٧ / ١ ، شرح الأشموني : ٢٨ / ٢.

٧- وذلك لأن العامل اللفظى أقوى من الابتداء. انظر شرح المكودى : ١١٧ / ١ ، التصريح على التوضيح : ٢٥٤ / ١ ، الهمع : ٢٨ / ٢ /

٢٢٨ ، حاشية الصبان : ٢٨ / ٢ ، شرح المرادى : ٣٨٠ / ١ ، شرح ابن عقيل : ١٥٢ / ١.

٨- لأن ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومه الابتداء له. انظر التصريح على التوضيح : ٢٥٤ / ١ ، شرح الأشموني : ٢٨ / ٢ ، شرح

الكافية لابن مالك : ٥٥٦ / ٢ ، شرح المرادى : ٣٨٠ / ١ ، الهمع : ٢٢٨ / ٢ ، شرح ابن عقيل : ١٥٢ / ١ ، شرح الرضى : ٢٨٠ / ٢.

قد تقدّم أنّ التعليق إبطال العمل لفظاً لا محلاً ، لمجيء ما له صدر الكلام بعده ، وهو أحد الأشياء الستة التي ذكرها الناظم :

الأول : «ما» النافية ، كقوله تعالى : (وَوَظُّنُوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ) [فصلت : ٤٨].

الثاني : «إن» النافية ، نحو (وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا) [الإسراء : ٥٢].

الثالث : «لا» النافية الواقعة / فى جواب قسم ملفوظ به ، أو مقدر ، نحو «علمت والله لا زيد فى الدار ولا عمرو» ، و «علمت لا زيد فى الدار ولا عمرو».

الرابع : لام الابتداء ، نحو (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ) [البقرة : ١٠٢].

الخامس : لام القسم ، كقول (١) لبيد :

٨٦ - ولقد علمت لتأتين (٢) منيتي \*\*\*... (٣)

السادس : الاستفهام ، وله صورتان :

إحدهما : أن يعترض (٤) حرف الاستفهام (٥) بين العامل والجمله ، نحو (وَإِنْ أَدْرَى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعِدُونَ) [الأنبياء : ١٠٩].

ص: ٢٩٤

١- فى الأصل : كقوله.

٢- فى الأصل : لتأتينى. انظر المراجع المتقدمه.

٣- من الكامل ، وعجزه : إن المنايا لا تطيش سهامها قال العيني : «أقول قائله هو لبيد بن عامر الجعفرى ، هكذا قالت جماعه ، ولكنى لم أجد فى ديوانه إلا الشطر الثانى حيث يقول : صادف من غره فأصبه إن المنايا لا تطيش سهامها وهذا فى وصف بقره صادفتها الذئاب فأصبين ولدها». انتهى. وما ذكره العيني بيت من معلقه لبيد المشهوره التى أولها : عفت الدار محلها فمقامها بمنى تأبد غولها فرجامها والاستشهاد فيه على أن لام القسم فى قوله : «لتأتين منيتي» علق «علمت» عن العمل ، لأن ما له صدر الكلام لا يصح أن يعمل ما قبله فيما بعده. انظر شرح القصائد العشر للتبريزى : ٢٢٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٤٠٥ ، الكتاب : ١ / ٤٥٦ ، شذور الذهب : ٣٥٦ ، شواهد الأعلام : ١ / ٤٥٦ ، الهمع (رقم) : ٦٠١ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٣٧ ، شرح الأشموني : ٢ / ٣٠ ، الخزانة : ٩ / ١٥٩ ، ١٠ / ٣٣٤ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٧٤٧ ، ٧٥٤ ، شواهد الفيومى : ١١١ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١١٨ ، شرح ابن الناظم : ٢٠٧ ، شرح المرادى : ١ / ٣٨٣ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٥٨ ، ٥٣١ ، المقتصد : ١ / ٦٠٩ ، المطالع السعيدة : ٢٤٥ ، تذكره النحاه : ٤٧٢ ، فتح رب البريه : ٢ / ٩٩.

٤- فى الأصل : يتعرض. انظر التصريح : ١ / ٢٥٦.

٥- فى الأصل : الاسفها. انظر التصريح : ١ / ٢٥٦.

والثانية (١): أن يكون في الجملة اسم استفهام ، عمده كان نحو (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى) [الكهف : ١٢] ، أو فضله ، نحو (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) [الشعراء : ٢٢٧].

ومثال التعليق في المضارع : «أظنّ ما زيد قائم» ، وقس على ذلك بقيه التصاريف.

ثمّ قال رحمه الله :

لعلم عرفان وظنّ تهمه

تعيده لواحد ملتزمه

يعنى : أنّ «علم» إذا كانت بمعنى «عرف» ، وهو أن يكون معناها متعلّقا بالمفرد - تتعدّى إلى مفعول واحد ، كقوله تعالى : (وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا) [النحل : ٧٨].

وأنّ «ظنّ» إذا كانت بمعنى «أتهم» تتعدّى إلى مفعول واحد ، نحو (وما هو على الغيب بظنين) [التكوير : ٢٤] - بالظاء المشاله (٢) - وليستا حينئذ من أفعال هذا الباب.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ولرأى الرّؤيا انم ما لعلما

طالب مفعولين من قبل انتمى

يعنى : أنّ «رأى» الحلميّه ينسب لها من العمل ما انتسب ل- «رأى» العلميه / من التّعدّى لمفعولين ، لأنّها شبيهه بها في كونها فيها إدراك بالحسّ (٣) ، كقوله تعالى : (إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا) [يوسف : ٣٦] ، وكقول عمرو الباهليّ (٤) :

ص : ٢٩٥

١- في الأصل : والثاني. انظر التصريح : ٢٥٦ / ١.

٢- وهى قراءه ابن كثير وأبى عمرو الكسائي ورويس ، وقرأ الباقون «بضنين» بالضاد أى : بيخيل. انظر النشر في القراءات العشر : ٣٩٨ / ٢ - ٣٩٩ ، حجه القراءات : ٧٥٢ ، المبسوط في القراءات العشر : ٤٦٤ ، إتحاف فضلاء البشر : ٤٣٤.

٣- وذهب بعضهم إلى أنّ «رأى» الحلميّه لا تنصب مفعولين ، وأنّ ثانى المنصوبين حال. انظر التصريح على التوضيح : ٢٥٠ / ١ ، إرشاد الطالب النبيل (١٥١ / ب) ، الأشموني مع الصبان : ٣٤ / ٢.

٤- هو عمرو بن أحمر بن العمرد بن عامر الباهلي ، أبو الخطاب ، شاعر مخضرم ، كان يكثر الغريب في شعره ، عاش نحو ٩٠ عاما ، أسلم وغزا مغازى في الروم ، ونزل بالشام مع خيل خالد بن الوليد ، ثم سكن الجزيره وأدرك أيام عبد الملك بن مروان ، له مدائح في عمر وعثمان وعلى وخالد ، ولم يلق أبا بكر ، وهجا يزيد بن معاويه ، فطلبه يزيد ففرّ منه ، وتوفى في حدود سنه ٦٥

ه ، له ديوان شعر. انظر ترجمته فى معجم الشعراء : ٢١٤ ، الأغانى : ٢٣٤ / ٨ ، جمهره أشعار العرب : ١٥٨ ، سمط اللالكى : ٣٠٧ ،  
الخرانه : ٢٥٦ - ٢٥٧ ، الأعلام : ٧٢ / ٥ .

وأضاف «رأى» للرؤيا ليعلم أنها الحلمية ، لأنّ الأشهر أنّ مصدرها «الرؤيا» ، نحو قوله تعالى : (هذا تأويل رؤياي) [يوسف : ١٠٠] ، ومصدر البصريه «رؤيه» (٢) ، وقد يكون «الرؤيا» ، خلافاً للحريرى (٣) ، والتناظم (٤) ، بدليل :

ص: ٢٩٦

١- قطعه بيت من الوافر لعمر بن أحمد الباهلي من قصيده له يذكر فيها جماعه من قومه لحقوا بالشام فصار يراهم فى منامه إذا أتى الليل ، وتمامه : أراهم رفقتى حتى إذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا- ويروى : «تولى» بدل «تجافى». رفقتى : جمع رفيق. تجافى الليل : انطوى وارتفع. انخزل : انقطع من «الخزل» وهو القطع. والشاهد فى قوله : «أراهم رفقتى» حيث نصبت «أرى» الحلميه مفعولين ، وهما الضمير ، وقوله : «رفقتى». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥٠ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٤٢١ ، شواهد الجرجاوى : ٩٥ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٥٤ ، الهمع (رقم) : ٥٨٩ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٣٤ ، شواهد العدوى : ٩٥ ، شرح الأشموني : ٢ / ٣٤ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١١٨ ، شرح ابن الناظم : ٢١٠ ، شرح المرادى : ١ / ٣٨٧ ، المطالع السعيده : ٢٤٧.

٢- انظر أوضح المسالك : ٧٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥١ ، اللسان : (رأى) ، شرح الأشموني : ٢ / ٣٤ ، تهذيب اللغة : ٣١٥ (رأى) ، إرشاد الطالب النبيل (١٥١ / ب) ، كتاب الأفعال لابن القطاع : ٢ / ٧٣ ، المصباح المنير : ١ / ٢٤٧ ، ديوان الأدب للفارابى : ٤ / ٢٠٧ ، الصحاح : ٦ / ٢٣٤٩ (رأى) ، كتاب الأفعال للسرقسطى : ٣ / ٤٩ ، المشكاه الفتحه للدمياطى : ٢٦٠.

٣- هو القاسم بن على بن محمد بن عثمان الحريرى البصرى الشافعى ، أبو محمد ، الأديب الكبير ، صاحب المقامات الحريريه ، عالم بالنحو واللغه ، ناظم وناثر ، ولد فى حدود سنه ٤٤٦ هـ ، وتوفى بالبصره سنه ٥١٦ هـ (وقيل : ٥١٥ هـ) ، من آثاره : دره الغواص فى أوهام الخواص ، منظومه ملحه الإعراب فى النحو وشرحها ، وديوان شعر ، وغيرها. انظر بغيه الوعاه : ٣٧٨ ، نزهه الألباء : ٤٥٣ ، معجم الأدباء : ١٦ / ٢٦١ ، الأعلام : ٥ / ١٧٧ ، معجم المؤلفين : ٨ / ١٠٨ ، ١٣ / ٤١٢ ، مرآه الجنان : ٣ / ٢١٣ ، هديه العارفين : ٢ / ٤٦٢.

٤- حيث ذهبنا إلى أن «الرؤيا» لا تكون إلا مصدرا للحلميه. وفى اللسان : «قال ابن برى : وقد جاء «الرؤيا» فى اليقظه ، وعليه فسر قوله تعالى : (وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً). انظر أوضح المسالك : ٧٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥١ ، إرشاد الطالب النبيل : (١٥١ / ب) ، حاشيه الصبان : ٢ / ٣٤ ، اللسان : ٣ / ١٥٤١ (رأى) ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٥٤ ، المشكاه الفتحه للدمياطى : ٢٦١.

(وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ) (١) [الإسراء : ٦٠] ، قال (٢) ابن عباس (٣) : هي رؤيا عين (٤).

واحترز بقوله : «طالب مفعولين» من «علم» العرفانيه.

و «أنم» بمعنى : انسب ، و «انتمى» بمعنى : انتسب.

و «رأى» الحلميه لا يدخلها إلغاء ولا تعليق ، خلافا للشاطبي (٥).

ثم قال رحمه الله تعالى :

ولا تجز هنا بلا دليل

سقوط مفعولين أو مفعول

يعنى : أن المفعولين فى هذا الباب لا- يجوز حذفهما (٦) معا عند سيويه (٧) وجماعه (٨) ، واختاره الناظم (٩) ، ولا حذف أحدهما بالإجماع (١٠) ، من غير أن

ص : ٢٩٧

١- فى الأصل : ريناك. انظر التصريح : ١ / ٢٥١.

٢- فى الأصل : وقال. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥١.

٣- هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشى الهاشمى أبو العباس حبر الأمة الصحابى الجليل ، ولد بمكه سنه ٣ ق.هـ ، ونشأ فى عصر النبوه ، فلازم النبى صلى الله عليه وسلم وروى عنه الأحاديث الصحيحه ، وشهد مع على الجمل وصفين ، وكف بصره فى آخر عمره ، فسكن الطائف وتوفى بها سنه ٦٨ هـ ، له فى الصحيحين وغيرهما ١٦٦٠ حديثا ، وأخباره كثيره. انظر ترجمته فى الإصابه ترجمه رقم : ٤٧٧٢ ، صفه الصفوه : ١ / ٣١٤ ، حليه الأولياء : ١ / ٣١٤ ، المحبر : ٢٨٩ ، الأعلام : ٤ / ٩٥.

٤- قال الخازن فى تفسير قوله تعالى (٤ / ١٦٦) : (وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ) «قال ابن عباس : هي رؤيا عين أريها النبى صلى الله عليه وسلم ليله المعراج وهي ليله أسرى به إلى بيت المقدس». وانظر تفسير القرطبي : ١٠ / ٢٨٢ ، تفسير البغوى : ٣ / ١٢١ ، أوضح المسالك : ٧٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥١ ، إرشاد الطالب النبيل (١٥١ / ب) ، المشكاه الفتحه : ٢٦١.

٥- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥٠.

٦- فى الأصل : حذفها. انظر شرح المكودى : ١ / ١١٩.

٧- انظر الكتاب : ١ / ١٨ ، ١٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥٩ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٥٥٣.

٨- وهم الأبخش والجرمى وابن خروف وابن طاهر والشلوبين والصيمرى ، سواء فى ذلك أفعال الظن والعلم ، وذلك لعدم الفائده. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥٩ ، التبصره والتذكره للصيرمى : ١ / ١١٣ ، الهمع : ٢ / ٢٢٥ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٨٣ ، شرح المرادى : ١ / ٣٩١ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٧٩ ، حاشيه الصبان : ٢ / ٣٥ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٠١.

٩- انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٥٥٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٥٤ ، شرح المرادى : ١ / ١٠١.

١٠- انظر التصريح على التوضيح : ٢٦٠ / ١ ، شرح الأشموني : ٣٤ / ٢ .



يدلّ على الحذف دليل ، وهذا هو الحذف على جهة الاختصار (١) لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر.

وعن الأكثرين (٢) : إجازة حذفهما لمجىء ذلك في أفعال العلم ، كقوله تعالى : (فَهُوَ يَرَى) [النجم : ٣٥] ، أى : يعلم ما نعتقده حقا ، و (٣) فى أفعال الظن نحو (وَوَظَّنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ) [الفتح : ١٢].

وعن الأعلام / (٤) : يجوز فى أفعال الظنّ دون أفعال العلم (٥).

وفهم من ذلك أنه يجوز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دلّ على الحذف دليل ، وهو الحذف على جهة الاختصار.

فمن حذفهما معا قوله تعالى : (أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ) [القصص : ٦٢] ، أى : تزعمونهم شركائى ، وهذا مجمع عليه (٦).

ومن حذف الأول : (وَلَا يَحْسَبَنَّ) (٧) الَّذِينَ يَبْتَخُلُونَ (بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ

ص : ٢٩٨

١- الحذف للدليل يسمى : اختصارا ، ولغير دليل يسمى : اقتصارا. انظر الهمع : ٢ / ٢٢٤ ، شرح الأشموني : ٢ / ٣٤ - ٣٥ ، النكت الحسان : ٩١.

٢- منهم ابن السراج والسيرافى ، وصححه ابن عصفور لوروده. انظر الأصول لابن السراج : ١ / ١٨١ ، الهمع : ٢ / ٢٢٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥٩ ، شرح الأشموني : ٢ / ٣٥ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٨٣.

٣- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر التصريح : ١ / ٢٥٩.

٤- هو يوسف بن سليمان بن عيسى ، الشنتمرى ، الأندلسى ، أبو الحجاج ، كان مشقوق الشفه العليا فاشتهر بالأعلم ، عالم بالأدب والنحو واللغة ، ولد فى شنتمريه الغرب سنة ٤١٠ هـ ، ورحل إلى قرطبه ، وكف بصره فى آخر عمره ، ومات فى إشبيلية سنة ٤٧٦ هـ ، من مؤلفاته : شرح جمل الزجاجى ، النكت على الكتاب ، شرح شواهد الكتاب ، شرح الحماسه لأبى تمام ، وغيرها. انظر ترجمته فى معجم الأدباء : ٢٠ / ٦٠ ، الأعلام : ٨ / ٢٣٣ ، مرآه الجنان : ٣ / ١٥٩ ، شذرات الذهب : ٣ / ٤٠٣ ، معجم المؤلفين : ١٣ / ٣٠٢.

٥- واستدل بحصول الفائده فى الأول دون الثانى ، والإنسان قد يخلو من الظن ، يفيد قوله «ظننت» أنه وقع منه ظن ، ولا يخلو من علم ، إذ له أشياء يعلمها ضروره كعلمه أن الاثنين أكثر من الواحد فلم يفد قوله : «علمت شيئا». ورد : بأنه يفيد وقوع علم ما لم يكن يعلم. وذهب أبو العلا إدريس إلى منع الحذف قياسا ، والجواز فى بعضها سماعا ، فلا يتعدى الحذف فى «ظننت وختل وحسبت» لوروده فيها. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٠ ، الهمع : ٢ / ٢٢٥ ، شرح المرادى : ١ / ٣٩٠ ، الأشموني : ٢ / ٣٥.

٦- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥٨ ، شرح الأشموني : ٢ / ٣٥.

٧- فى الأصل : تحسبن. انظر التصريح : ١ / ٢٦٠.

فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ) [آل عمران : ١٨٠] ، تقديره : ولا يحسبن الذين يبخلون ، ما يبخلون (١) به هو خيرا لهم .

ومن الثاني قول عنتره (٢) :

٨٨ - ولقد نزلت فلا تظنى غيره \*\*\*مَنى بمنزله المحب المكرم (٣)

أى : فلا تظنى غيره مَنى (واقعا) (٤).

وهذا أجازه الجمهور ، ومنعه ابن ملكون (٥).

ص : ٢٩٩

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر التصريح : ١ / ٢٦٠ .

٢- هو عنتره بن شداد بن عمرو بن معاوية العبسى ، أشهر فرسان العرب فى الجاهلية ، أمه حبشية اسمها زبيبه ، سرى إليه السواد منها ، وكان من أحسن العرب شيمه ومن أعزهم نفسا ، وكان مغرما بابنه عمه عبله ، شهد داحس والغبراء وعاش طويلا وقتله الأسد الرهيص أو جبار بن عمرو الطائي فى حدود سنة ٢٢ ق . ه وينسب إليه ديوان شعر . انظر المؤلف والمختلف : ١٥١ ، الأغانى : ٢٣٧ / ٨ ، كشف الظنون : ٨٠٣ ، الأعلام : ٩١ / ٥ ، الخزانة : ١٢٨ / ١ ، شواهد المغنى : ١ / ٤٨١ ، معجم المؤلفين : ٨ / ١٤ .

٣- من الكامل ، من معلقه عنتره المشهوره فى القصائد العشر (٢٧٠) التى أولها : هل غادر الشعراء من متردّم أم هل عرفت الدار بعد توهم المحب : بمعنى المحبوب . المكرم : من الإكرام . والمعنى : لقد حللت - أيتها المحبوبة - من قلبى فى محل من هو حبيب مكرم فتيقنى ذلك ، ولا تظنى غيره واقعا . والشاهد فى قوله : «فلا تظنى غيره» حيث حذف مفعول «تظن» اختصارا لدلالة المقام عليه ، والتقدير : فلا تظنى غيره واقعا ، وهو جائز عند الجمهور ، ومنعه ابن ملكون من المغاربه وجماعه ، وأجابوا عن هذا البيت بأن قوله : «مَنى» متعلق بمحذوف لا ب- «نزلت» مفعول ثان ل- «تظن» أى : فلا تظنى غيره كائنا مَنى . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٠ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٤١٤ ، الخزانة : ٣ / ٢٢٧ ، ٩ / ١٣٦ ، الخصائص : ٢ / ٢١٦ ، المحتسب : ١ / ٧٨ ، الهمع (رقم) : ٥٩١ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٣٤ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١١٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٥٤ ، شرح الأشموني : ١ / ٣٥ ، شواهد العدوى : ٩٧ ، شرح المرادى : ١ / ٣٨٩ ، أوضح المسالك : ٧٧ ، شواهد الجرجاوى : ٩٧ ، المطالع السعيده : ٢٤٨ ، فتح رب البريه : ١ / ٨ ، المقرب : ١ / ١١٧ ، شذور الذهب : ٣٧٨ ، شواهد الفيومى : ١١٦ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر التصريح : ١ / ٢٦٠ .

٥- منع ابن ملكون حذف أحد المفعولين اختصارا ، وإليه ذهب طائفة منهم ابن الحاجب ، وصححه ابن عصفور ، وحثتهم أن المفعول فى هذا الباب مطلوب من جهتين ، من جهه العامل فيه ، ومن جهه كونه أحد جزأى الجملة ، فلما تكرر طلبه امتنع حذفه . وما قالوه منتقض بخبر «كان» فإنه مطلوب من جهتين . انظر شرح الأشموني : ٢ / ٣٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٠ ، إرشاد الطالب النبيل : (١٥٢ / أ) ، أوضح المسالك : ٧٧ ، الهمع : ٢ / ٢٢٦ . وابن ملكون هو إبراهيم بن محمد بن منذر ، أبو إسحاق ابن ملكون الحضرمى ، نحوى لغوى من أهل إشبيلية مولدا ، وتوفى بها سنة ٥٨١ ه ، من كتبه : إيضاح المنهج ، شرح الجمل للزجاجى ، النكت على التبصره للصيرمى وغيرها . انظر ترجمته فى بغيه الوعاة : ١٨٨ ، إيضاح المكنون : ١ / ١٥٨ ، كشف

الظنون : ٣٣٩ ، ٦٩٢ ، الأعلام : ١ / ٦٢ ، معجم المؤلفين : ١ / ١٠٨ .

ثم قال رحمه الله تعالى :

وكنظن اجعل تقول إن ولي

مستفهما به ولم ينفصل

بغير ظرف أو كظرف أو عمل

وإن ببعض ذى فصلت يحتمل

وأجرى القول كظن مطلقا

عند سليم نحو قل ذا مشفقا

أصل القول وما اشتق (١) منه أن يدخل على الجملة الفعلية ، وكذا الاسميه عند بعضهم (٢) ، فتحكى به ، وقد ينصب المفرد إذا كان فى معنى الجملة كقولك : «قلت خطبه».

ثم إنه قد يضمن معنى الظن ، فينصب مفعولين ، وذلك بشروط :

الأول : أن يكون مضارعا ، وسوى به السيرافى «قلت» - بالخطاب (٣) ، والكوفى «قل» (٤).

الثانى : أن يكون المضارع مفتتحا بتاء المخاطب.

وهذان الشرطان مفهومان من قوله : «تقول».

ص: ٣٠٠

١- فى الأصل : أشفق. انظر شرح المكودى : ١١٩ / ١.

٢- فلا- يعمل القول فى جزأها شيئا ، كما يعمل الظن ، لأن الظن يقتضى الجملة من جهة معناها ، فجزأها معه كالمفعولين فى باب «أعطيت» ، فصح أن ينصبها ، وأما القول فيقتضى الجملة من جهة لفظها فلا يصح أن ينصب جزأها مفعولين ، لأنه لم يقتضها من جهة معناها ، فلم يشبه باب «أعطيت» ولا أن ينصبها مفعولا واحدا ، لأن الجملة لا إعراب لها فلم يبق إلا الحكاياه.

انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦١ ، شرح ابن الناظم : ٢١١ ، أوضح المسالك : ٧٧ ، حاشيه ابن حمدون : ١١٩ / ١.

٣- فيجوز على قوله إعمال الماضى المسند إلى تاء المخاطبه ، نحو «أقلت زيدا منطلقا» ، وذلك بشروط المضارع. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٢ ، أوضح المسالك : ٧٧ ، حاشيه الصبان : ١ / ٣٦. وفى الهمع (٢ / ٢٤٧) : «وذهب السيرافى إلى جواز إعمال الماضى بشروط المضارع». وانظر شرح الرضى : ٢ / ٢٨٩.

٤- فيجوز على قول الكوفيين إعمال فعل الأمر نحو «قل زيدا منطلقا». وفى الهمع : «وذهب الكوفيون إلى جواز إعمال الأمر

بشروطه - أى بشروط المضارع - أفضا». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٢ ، أوضح المسالك : ٧٧ ، الهمع : ٢ / ٢٤٧ ،  
حاشيه الصبان : ٢ / ٣٦.

الثالث : أن يدخل عليه أداة استفهام ، وهو المتبّه عليه بقوله : «إن ولي مستفهما به».

الرّابع : أن لا يفصل بينهما / بغير الظرف ، أو المجرور ، أو أحد المفعولين (١) ، وهو المتبّه عليه بقوله :

...

... ولم يفصل

بغير ظرف أو كظرف أو عمل

...

فمثال ما لا فصل فيه : «أتقول زيدا منطلقا».

ومثال الفصل بالظرف : «أعندك تقول عمرا مقيما».

وبالمجرور : «أفى الدار تقول زيدا جالسا».

ومثال الفصل بأحد المفعولين : «أزيدا تقول منطلقا».

ويعنى بقوله : «عمل» أحد المفعولين ، لأنه بمعنى معمول ، وفى تنكير «عمل» إشعار بأنه لا يفصل إلّا بأحد المفعولين ، لا بهما ، لأنّ التنكير يشعر بالتقليل.

فلو قلت : «أأنت تقول زيد منطلق» ، فالحكاية واجبه عند سيبويه (٢) والأخفش (٣) وعليه مشى الناظم (٤) ، وخالفهم الكوفيون ، وسائر البصريين ، فأجازوا (٥) التّصّب (٦).

ص: ٣٠١

١- قال أبو حيان : وكذا معمول المعمول نحو «أهنّدا تقول زيدا ضاربا». وقيل : لا يضر الفصل مطلقا ، ولو بأجنبى ، نحو «أأنت تقول زيدا منطلقا» ، وعليه الكوفيون وأكثر البصريين ما عدا سيبويه والأخفش. انظر الهمع : ٢ / ٢٤٧ ، المطالع السعيدة : ٢٥١ - ٢٥٢ ، حاشية الخضرى : ١ / ١٥٥ - ١٥٦.

٢- قال سيبويه فى الكتاب (١ / ٤٢) : «فإن قلت : «أأنت تقول زيد منطلق» رفعت ، لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام». وانظر : ١ / ٤٧١ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٣ ، أوضح المسالك : ٧٨ ، الهمع : ٢ / ٢٤٧.

٣- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٣ ، الهمع : ٢ / ٢٤٧ ، أوضح المسالك : ٧٨.

٤- قال الناظم فى شرح الكافية (٢ / ٥٦٨) : «فإن فصل بينه وبين الاستفهام أحد المفعولين أو ظرف أو جار ومجرور لم يضر الفصل ، فإن فصل بغير ذلك بطلت موافقه الظن وتعينت الحكاية نحو قولك : «أأنت تقول زيد راحل». انتهى.

٥- فى الأصل : وأجازوا. انظر التصريح : ١ / ٢٤٣.

٦- ولم يعتدوا بالضمير فاصلا ، فإن قدرت الضمير - وهو «أنت» - فاعلا بمحذوف والنصب للمفعولين بذلك المحذوف جاز اتفاقا. وإذا اجتمعت شروط الأعمال فالإعمال جائز لا واجب ، فتجاوز الحكاياه أيضا مراعاة للأصل ، نحو «أتقول زيد منطلق» ، وكذا إعماله مطلقا فى لغة بنى سليم جائز لا واجب. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٣ ، الهمع : ٢ / ٢٤٨ ، شرح المرادى : ١ / ٣٩٤.

واشترط الناظم في شرح التسهيل : كون زمن المضارع حالاً (١).

والتسهيلى : أن لا يتعدى باللام (٢).

وقوله :

وإن ببعض ذى فصلت يحتمل

تصريح بما فهم من الشرط الذى قبله ، و «ذى» إشاره إلى الثلاثة المتقدمه ، وهى : الظرف ، والمجرور ، وأحد المفعولين ، فإن لم يستوف الشرط بطل العمل ، وتعين الحكايه ، وإن استوفى الشروط جاز النصب والحكايه ، نحو (أَمْ تَقُولُونَ / إِنَّ إِبْرَاهِيمَ) الآيه [البقره : ١٤٠] - بالتاء المثناه فوق ، وكسر «إِنَّ» - فى قراءه الأخوين (٣) ، وابن عامر ، وحفص (٤).

ص : ٣٠٢

١- قال ابن مالك فى شرح التسهيل (١ / ٨٠ - ب- / مخطوط) : «وهذا الاستعمال عند غير بنى سليم لا يكون إلا فى المضارع المسند إلى المخاطب مقصودا به الحال بعد استفهام متصل نحو قول الراجز : متى تقول القلص الزواسما تحملن أم قاسم وقاسما» ، انتهى . ورد بقوله : أميا الرّحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا أنشده سيويه بنصب الدار على أنها مفعول أول «وتجمعنا» مفعول ثان. وزاد فى التسهيل : أن يكون حاضرا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٢ ، الكتاب : ١ / ٦٣ ، شرح المرادى : ١ / ٣٩٣ ، الهمع : ٢ / ٢٤٧ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٥٥ ، التسهيل : ٧٤ ، شرح الأشموني : ٢ / ٣٧ ، إرشاد الطالب النبيل : (٥٣ / أ).

٢- نحو «أتقول لزيد : عمرو منطلق» لأنه حينئذ يبعد عن معنى الظن لأن الظن من فعل القلب ، وهذا قول مسموع. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٣ ، الهمع : ٢ / ٢٤٧ ، أوضح المسالك : ٧٨ ، إرشاد الطالب النبيل (٥٣ / أ) ، شرح المرادى : ١ / ٣٩٣ ، شرح الأشموني : ٢ / ٣٧ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٥٥.

٣- وهما حمزه والكسائى. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٣. أما الكسائى فقد تقدمت ترجمته فى ص ٢٨. وأما حمزه فهو حمزه بن حبيب بن عماره بن إسماعيل التيمى الزيات أحد القراء السبعة ، انعقد الإجماع على تلقى قراءته بالقبول ، كان من موالى التيم فنسب إليهم ، ولد سنة ٨٠ هـ وكان يجلب الزيت من الكوفه إلى حلوان فى أواخر سواد العراق مما يلى الجبل ، ويجلب الجبن والجوز إلى الكوفه ، مات بحلوان سنة ١٥٦ هـ. انظر ترجمته فى ميزان الاعتدال : ١ / ٢٨٤ ، النشر فى القراءات العشر : ١ / ١٦٦ ، طبقات القراء : ١ / ٢٦١ ، الأعلام : ٢ / ٢٧٧.

٤- وخلف ورويس أيضا ، وحجتهم المخاطبه التى قبلها والتى بعدها ، فالمتقدمه قوله : (قُلْ أَتَحَاجُّونَا فِي اللَّهِ) [البقره : ١٣٩] ، والمتأخره قوله : (قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمْ اللَّهُ) فتأويل الآيه : قل يا محمد للقائلين لكم : (كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى) [البقره : ١٣٥] : أتجاجوننا أم تقولون إن إبراهيم وأولاده ، كانوا يهودا ، وكسرت «إن» لأن الكلام محكى. وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر «أم يقولون» بالياء وكسر «إن» ، وحجتهم ، أن هذا إخبار عن اليهود ، أراد : أم يقول اليهود والنصارى ... انظر حجه القراءات : ١١٥ ، النشر فى القراءات العشر : ٢ / ٢٢٣ ، إملاء ما من به الرحمن : ١ / ٦٦ ، إتحاف فضلاء البشر : ١٤٨ ، إعراب النحاس : ١ / ٢٦٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٤. وحفص هو حفص بن سليمان بن المغيره الأسدى بالولاء ، أبو عمرو ، ويعرف بحفيص



، قارئ أهل الكوفه ، أخذ القراءه عرضا عن عاصم ، بزاز ولد سنه ٩٠ هـ ، ونزل بغداد وجاور بمكه ، وكان أعلم أصحاب عاصم بقراءته ، وهو ابن امرأته وربيبه ، ومن طريقه قراءه أهل المشرق ، توفى سنه ١٨٠ هـ. انظر ترجمته فى ميزان الاعتدال : ١ / ٢٦١ ، طبقات القراء : ١ / ٢٥٤ ، النشر فى القراءات العشر : ١ / ١٥٦ ، الأعلام : ٢ / ٢٦٤.

وقوله :

وأجرى القول ...

... البيت

يعنى : أن بنى سليم - بالتصغير - يصبون بالقول مطلقا ، أى : بلا شرط ، ثم مثله بقوله : «نحو قل ذا مشفقا» (1).

ص: ٣٠٣

---

١- وقد حكى سيبويه ذلك عنهم فى الكتاب ، حيث قال ( ١ / ٤٣ ) : «وزعم أبو الخطاب وسألته عنه غير مره أن ناسا من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سليم يجعلون باب «قلت» أجمع مثل «ظننت». انتهى. وهل يعملونه باقيا على معناه ، أو لا يعملونه حتى يضمونه معنى الظن؟ قولان ، اختار ثانيهما ابن جنى ، وعلى الأول : الأعلم وابن خروف وصاحب البسيط ، واستدلوا بقوله : قالت وكنت رجلا فطينا هذا ورب البيت إسرائينا إذ ليس المعنى على «ظننت». وعلى لغة بنى سليم الأعمال جائز لا واجب فتجوز الحكاياه أيضا مراعاة للأصل - كما تقدم - . انظر الهمع : ٢ / ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٥٦٧ ، ٥٦٩ ، شرح المرادى : ١ / ٣٩٤ ، البهجة المرضيه : ٦٤ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٦٢ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٥٦ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٧٩ ، حاشيه الصبان : ٢ / ٣٧ .

ثم قال رحمه الله تعالى : إلى ثلاثه رأى وعلما

عدّوا إذا صاروا أرى وأعلما

إذا دخلت همزه التّعديه على فعل غير متعدّ - تعدّى بها إلى واحد ، نحو «أخرجت زيدا» ، وإن دخلت على فعل متعدّ إلى واحد - تعدّى بها إلى اثنين ، نحو «ألست زيدا ثوبا» ، وإن دخلت على متعدّ إلى اثنين - تعدّى بها إلى ثلاثه ، وذلك في فعلين خاصّه ، وما ضمّن معناهما ، وإليهما أشار بقوله :

إلى ثلاثه ...

... البيت

يعنى : أنّ «علم ورأى» (١) المتعدّيين إلى اثنين إذا دخلت عليهما همزه التّقلّ تعدّيا بها إلى ثالث ، فالمفعول الأوّل : هو الذى كان فاعلا بهما قبل دخول الهمزه ، والثّانى والثّالث : هما اللذان كانا منصوبين بهما ، نحو قوله تعالى :

(كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسْرَاتٍ) [البقره : ١٦٧].

ثم قال رحمه الله تعالى :

وما لمفعولى علمت مطلقا

للثان والثالث أيضا حقّقا

يعنى : أنّ جميع ما استقرّ من الحكم للمفعولين فى «علم / ورأى» قبل دخول الهمزه من إلقاء وتعليق ، ومنع الحذف بغير دليل ، وجوازه لدليل - ثابت للثان والثالث من مفاعيل «أعلم وأرى».

فمثال الإلقاء قول بعضهم : «البركه أعلمنا الله مع الأكابر» (٢) ، ف- «البركه» مبتدأ ، و «مع الأكابر» خبره ، و «أعلم» ملغاه ، لتوسطها.

ص : ٣٠٤

١- فى الأصل : أعلم وأرى. انظر المكودى بحاشيه الملوى : ٥٦.

٢- وروى فى شرح المرادى : «مع أكابركم» بدل «مع الأكابر». انظر شرح المرادى : ١ / ٣٩٥ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٥٦ ،

التصريح على التوضيح : ٢٦٦ / ١ ، أوضح المسالك : ٧٩ ، شرح الأشموني : ٣٩ / ٢ ، المطالع السعيده : ٢٥٤ ، الهمع : ٢ / ٢٤٩ ،  
البهجه المرضيه : ٦٤ .

ومثال التعليق قوله تعالى: (يُبَيِّنُكُمْ إِذَا مُرِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) [سبأ: ٧]، ف- «الكاف والميم» مفعول أول، وجمله «إنكم لفي خلق جديد» في محل نصب سدّت مسدّ المفعول الثاني والثالث، والفعل معلق عن الجملة باللام.

ومنع الشلوين الإلغاء والتعليق مطلقاً (١)، والجزولي (٢) في المبني للفاعل (٣)، والحجّه عليهما ما مثلنا به.

ومثال حذف المفعولين، والاقتصار على الأول: «أعلمت زيدا»، ولا تذكر من أعلمت به، لأنّ الفائدة لا تنعدم في الاقتصار عليه (٤)، ومنعه سيبويه (٥)، وغيره (٦)(٧).

ص: ٣٠٥

١- أي: سواء كان مبنيًا للفاعل أم للمفعول. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٦٦، إرشاد الطالب النبيل (٥٥ / أ)، وفي الهمع (٢ / ٢٤٨): ومنع قوم الإلغاء والتعليق هنا، سواء بنيت للفاعل أم للمفعول، وعليه ابن القواس وابن أبي الربيع، لأنّ مبني الكلام عليهما، ولا يجي «بعد ما مضى الكلام على الابتداء». وفي التوطئه (٢٠٧) قال الشلوين: فهذه - يقصد أعلم وأرى وما بمعنى أعلم - لا يجوز فيها الإلغاء ولا التعليق إلّا في «أرى» التي بمعنى «أظن». انظر الهمع: ٢ / ٢٤٩.

٢- هو عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت الجزولي، المراكشي، البربري، أبو موسى، عالم بالنحو واللغة، أخذ العربية عن عبد الله بن بري المصري، وتصدر بالمريه والجزائر لإقراء النحو، وتوفي بأزمور من ناحيه مراكش سنة ٦١٠ هـ (وقيل: ٦٠٧، وقيل: ٦٠٦ هـ، وقيل: ٦١٦ هـ). من آثاره: المقدمة في النحو، شرح إيضاح الفارسي، شرح قصيده بانت سعاد، شرح أصول السراج، وغيرها. انظر ترجمته في بغية الوعاه: ٣٦٩، مرآه الجنان: ٤ / ١٩، روضات الجنات: ٥٠٨، تاريخ ابن الوردي: ٢ / ١٣٢، معجم المؤلفين: ٨ / ٢٧، الأعلام: ٥ / ١٠٤.

٣- وذلك لما فيه من إعمالها في المفعول الأول، وإلغائها بالنسبه إلى الآخرين، وذلك تناقض، لأنّه حكم بقوه وضعف معا، بخلاف ما إذا بنيت للمفعول به. ومنع آخرون التعليق دون الإلغاء وعليه الأكترون. انظر المقدمة الجزولية للجزولي، وانظر الهمع: ٢ / ٢٤٨ - ٢٤٩، التصريح على التوضيح: ١ / ٢٦٦، شرح المرادي: ١ / ٣٩٥، إرشاد الطالب النبيل (١٥٥ / أ)، شرح الرضى: ٢ / ٢٨٥.

٤- إذ يراد الإخبار بمجرد العلم به، وبمجرد إعلام الشخص المذكور، وهو قول أبي العباس وأبي بكر وابن كيسان، وخطاب وابن أبي الربيع وابن مالك والأكثرين. انظر: التصريح على التوضيح: ١ / ٢٦٥، الهمع: ٢ / ٢٥٠، أصول ابن السراج: ٢ / ٢٨٥، التسهيل: ٧٤.

٥- قال سيبويه في الكتاب (١ / ١٩): «هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثه مفعولين ولا يجوز لك أن تقتصر على مفعول واحد منهم دون الثالثه، لأنّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى، وذلك قولك: «أرى الله زيدا بشرا أباك» و «نبأت عمرا زيدا أبا فلان»، و «أعلم الله زيدا عمرا خيرا منك». انتهى. وانظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٦٥، الهمع: ٢ / ٢٥٠، الأصول لابن السراج: ٢ / ٢٨٤ - ٢٨٥.

٦- في الأصل: وعده.

٧- منعه غير سيبويه كالمازني وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور. وذهب الأ-كثرون منهم المبرد وابن كيسان وخطاب - ورجحه ابن مالك - إلى جواز حذف الأول بشرط ذكر الآخرين، أو حذف الآخرين بشرط ذكر الأول، كقولك

«أعلمت كبشك سميّنا» بحذف المعلم أو «أعلمت زيّدا» بحذف الثّاني والثّالث إنّ لم يخل الكلام من فائده بذكر المعلم به في الصّوره الأولى والمعلم في الثّانيه. وذهب الشّلوّيين إلى جواز حذف الأول فقط مع ذكر الآخريّن ، نحو «أعلمت كبشك سميّنا» ولا يجوز حذف الآخريّن بدون الأول ، ولا حذف الثّلاثه ، ولا حذف الأول وأحد الآخريّن ، ولا حذف أحد الآخريّن فقط. وذهب الجرمي واختاره ابن القواس إلى جواز حذف الآخريّن فقط ، لأنّهما في حكم مفعولي «ظن» ، دون الأول لأنّه في حكم الفاعل. انظر في ذلك الهمع : ٢ / ٢٥٠ - ٢٥١ ، التصريح على التّوضيح : ١ / ٢٦٥ ، التسهيل لابن مالك : ٧٤ ، التوطئه للشّلوّيين : ٢٠٧ ، المطالع السعيّده : ٢٥٤ - ٢٥٥ ، أصول ابن السّراج : ٢ / ٢٨٥.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وإن تعدّيا لواحد بلا

همز فلاثنين به توّصلا

والثان منهما كثنان اثني كسا

فهو به في كلّ حكم ذواتسا

يعنى : إذا كانت «أرى وأعلم» منقولتين من «أرى» البصريّة ، و «علم» العرفيّة ، المتعدّى كلّ منهما لواحد - تعدّيا بالهمزة لاثنين ، نحو «أريت زيدا الهلال» ، أى : أبصرته إيّاه ، و «أعلمت زيدا الخبر» ، أى : عرّفته إيّاه ، وليستا حينئذ من هذا الباب (1) ، ولا من الباب الذى قبله (2) ، لأنّ المفعول / الثّانى غير الأوّل ، فهو من باب «كسا وأعطى» ولذلك أشار بقوله :

والثان منهما كثنان اثني ...

... البيت

يعنى : أنّ المفعول الثّانى من هذين المفعولين كالمفعول الثّانى من باب «كسا» فى جواز الحذف لهما أو لأحدهما ، لدليل وغيره.

ص: ٣٠٦

---

١- أى : ليستا من باب «أعلم وأرى» هذا ، لأنّه معقود لما ينصب ثلاثه مفاعيل.

٢- وهو باب «ظن» وأخواتها مما يتعدى لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

فتقول في حذف الأوّل: «أعلمت الخبر، وأريت الهلال»، كما تقول: «كسوت ثوبا»، وفي حذف الثّاني: «أعلمت زيدا، وأريت (١) زيدا»، كما تقول «كسوت زيدا» وفي حذفهما معا: «أعلمت، وأريت»، كما تقول: «كسوت».

ويمتنع فيه ما جاز في مفعولي «علمت» المتعدّيه لاثنين (٢) من إلغاء وتعليق.

قيل: وفيه نظر في موضعين:

أحدهما: أنّ «علم» بمعنى «عرف» إنّما (حفظ) (٣) نقلها لاثنين بالتضعيف لا بالهمزه، نحو ((وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا)) [البقره: ٣١].

والموضع الثّاني: أنّ «أرى» البصريّه سمع تعليقها بالاستفهام عن المفعول الثّاني نحو (٤) (رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّمُ الْمَوْتَى) [البقره: ٢٦٠].

وقد يجاب عن الأوّل: بالتزام جواز نقل المتعدّى لواحد بالهمزه قياسا، نحو «ألبست زيدا جبّه» قياسا على «كسوته جبّه».

وعن الثّاني: بادّعاء أنّ الرّؤية هنا علميّة لا بصريّه، كما قال الحوفيّ (٥) في (أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظَّلَّ) [الفرقان: ٤٥]: الرّؤية رؤيه القلب في هذا، ومخرجها مخرج رؤيه العين، ويجوز في مثل هذا مع الرّؤية، ولا يجوز مع العلم. انتهى (٦).

وفهم من تشبيهه بباب «كسا»: أنّ المفعول الأوّل (والثّاني) (٧) أيضا، كالأوّل من باب «كسا»، فلا / وجه لتخصيصه المفعول الثّاني بالذّكر، فالضّمير في «تعدّيا» عائد على «علم» العرفانيّه، و «رأى» البصريّه.

ص: ٣٠٧

١- في الأصل: ورأيت.

٢- في الأصل: للاثنين. انظر شرح المكودي: ١ / ١٢١.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١ / ٢٦٧.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١ / ٢٦٧.

٥- هو على بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحوفي المصري، أبو الحسن، نحوي، من علماء اللغه والتفسير، وهو من أهل الحوف بمصر، اشتغل عليه خلق كثير وانتفعوا، وتوفى في مستهل ذي الحجه ٤٣٠ هـ، من مؤلفاته: البرهان في تفسير القرآن، الموضح في النحو، إعراب القرآن، مختصر كتاب العين، وغيرها. انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٣٢٥، معجم الأدباء: ١٢ / ٢٢١، إنباه الرواه: ٢ / ٢١٩، معجم المؤلفين: ٧ / ٥، الأعلام: ٤ / ٢٥٠، البدايه والنهايه: ١٢ / ٤٧، هديه العارفين: ١ / ٦٨٧.

٦- قال في التصريح: ذكره في سوره النساء. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٦٧.

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١ / ١٢١.



ثم قال رحمه الله تعالى :

وكأرى السابق تبا أخبرا

حدّث أنبا وكذاك خبرا

ذكر أنّ أفعال هذا الباب سبعة ، والذّي أثبتته سيبويه منها : «أعلم ، وأرى ، وتبأ - بتشديد الموحّده -» (١) وزاد أبو البقاء : «أنبا» (٢) ، وألحق بهما السّيرافيّ : «حدّث - بتشديد الدّال - ، وأخبر ، وخبر - بتشديد الموحّده -» (٣) ، وقد تقدّم مثالا «أعلم وأرى».

ومثال «تبأ» قول التّابعه :

٨٩ - نبّت زرعه والسّفاهه كاسمها\*\*\*يهدى إلىّ غرائب الأشعار(٤).

ص: ٣٠٨

١- انظر الكتاب : ١ / ١٩ ، الهمع : ٢ / ٢٥١ ، شرح المكودي : ١ / ١٢٢ ، شرح ابن الناظم : ٢١٥ ، شرح المرادي : ١ / ٣٩٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٥٧٠ ، شرح الفريد : ٣٠٦ ، التسهيل : ٧٤ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ٨١ ، المطالع السعيده : ٢٥٥ ، شرح الهواري (٦٥ / أ).

٢- وفي شرح المكودي (١ / ١٢٢) : «وزاد أبو علي «أنبا» ، وانظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٥٧١ ، شرح ابن الناظم : ٢١٦ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ٨٢ ، شرح الهواري : (٦٥ / أ). وفي الهمع (٢ / ٢٥١) : «وزاد ابن هشام اللخمي : أنبا وعرف وأشعر وأدرى». وانظر المطالع السعيده : ٢٥٦.

٣- انظر شرح الكتاب للسيرافي (الجزء الثاني / رساله دكتوراه) : ١ / ٢١٥ ، شرح المكودي : ١ / ١٢٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٥٧١ ، التسهيل : ٧٤ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ٨٢ ، شرح الهواري (٥٦ / أ). وفي المطالع السعيده (٢٥٥ - ٢٥٦) : وزاد القرافي : أخبر وخبر - بالتشديد وزاد الكوفيون وتبعهم المتأخرون «حدّث». وفي الهمع : وزاد الكوفيون «حدّث» وتبعهم المتأخرون كالزمخشري وابن مالك ، وزاد الفراء «خبر وأخبر». وزاد الحريري في شرح الملحه «علم» بالتضعيف. وزاد الجرجاني : «استعطى». وحكى ابن مالك في التسهيل أنّ بعضهم زاد «أرى» الحلميه ، كقوله تعالى : (إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَايِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا). وزاد بعضهم : «أكسى». وزاد الأخفش : «أظن» نحو «أظننت زيدا عمرا فاضلا» و «أحسب وأخال وأزعم وأوجد» ومستنده القياس. انظر الهمع : ٢ / ٢٥٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٥٧٣ ، شرح الأشموني : ٢ / ٤٢ ، شرح ابن الناظم : ٢١٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٤ - ٢٦٥ ، شرح المرادي : ١ / ٣٩٨ ، شرح ملح الإعراب للحريري : ١١٩ ، شرح الفريد : ٣٠٧ ، التسهيل : ٧٤ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٦٥ ، شرح الرضي : ٢ / ٢٧٤ - ٢٧٥.

٤- من الكامل ، من قصيده للتابعه الذبياني في ديوانه (٣٤) يهجو بها زرعه بن عمرو بن خويلد ، وبعده : فحلفت يا زرع بن عمرو أنني ممّا يشقّ على العدوّ ضرارى ويروى : «أوابد الأشعار» بدل «غرائب الأشعار» ، والأوابد : جمع آبد ، وهى الكلمه الوحشيه والغريبه (اللسان / أبد). نبّت - على صيغه المجهول - : بمعنى أخبرت. قوله : «والسّفاهه كاسمها» أى : مسمى السّفاهه - وهو قله العقل - قبيح كاسمه - وهو السّفاهه - ، غرائب الأشعار : غرابتها بالنسبه لصدورها منه ، لأنّه ليس من أهل الشعر.

والشاهد فى قوله «نبئت» حيث نصبت ثلاثه مفاعيل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٥ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٤٣٩ ، ١ / ٤٠٥ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٥٧ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٤١ ، شواهد العدوى : ١٠٠ ، فتح رب البريه : ١ / ٣٨ ، شرح ابن الناظم : ٢١٥ ، شواهد الجرجاوى : ١٠٠ ، البهجه المرضيه : ٦٥ ، معانى الأخفش : ٣١٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٥٧٠ ، السراج المنير للزبيدى (مخطوط) : ٣٩٥.

ف- «التاء» نائب عن الفاعل ، وهي المفعول الأول ، و «زرعه» مفعول ثان ، وجمله «يهدى إلى» مفعول ثالث ، وما بينهما اعتراض.

ومثال «أنبا» قول الأعشى (١):

٢- وأنبئت قيسا ولم أبله \*\*\* كما زعموا خير أهل اليمن (٢)

ف- «التاء» مفعوله الأول ، و «قيسا» الثاني ، و «خير» الثالث . .

ص: ٣٠٩

١- هو ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل بن عوف بن سعد المعروف بأعشى قيس ، ويقال له : أعشى بكر بن وائل ، والأعشى الكبير ، لقب بالأعشى لضعف بصره ، أبو بصير ، من شعراء الجاهليه ، أحد أصحاب المعلقات ، أدرك الإسلام ولم يسلم ، ولد في قرية منفوحة (قرب الرياض) ، وتوفى فيها سنه ٥٧ هـ ، أخباره كثيره ، وله ديوان شعر. انظر معجم الشعراء : ٤٠١ ، شعراء النصرانيه : ٣٥٧ / ١ ، المؤلف والمختلف : ١٢ ، معجم المؤلفين : ٥ / ٧ ، الأعلام : ٣٤١ / ٧ ، الخزانة : ١٧٥ / ١ ، جمهره أشعار العرب : ٢٩ ، ٥٦ ، كشف الظنون : ٧٧٦ ، شواهد المغنى : ٩٦٧ / ٢ .

٢- من المتقارب ، من قصيده للأعشى في ديوانه (٢٢) يمدح بها قيس بن معد يكرب الكندي ، وقبله : رفيع الوساد طويل التجا د ، ضخم الدسيعة ، رحب العطن أنبتت : أخبرت. قوله : «قيسا» أراد به قيس بن معد يكرب. لم أبله : لم أختبره. قوله : «كما زعموا» صفة لمصدر محذوف ، أى : لم أبله بلوا مثل الذى زعموا فيه ويجوز أن تكون «ما» مصدرية ، والمعنى : لم أبله بلوا مثل زعمهم فيه من أنه خير أهل اليمن. ويروى : وتبئت قيسا على نأيه ولم آته ساد أهل اليمن والشاهد فى قوله : «أنبتت» حيث نصبت ثلاثه مفاعيل. انظر التصريح على التوضيح : ٢٦٥ / ١ ، الشواهد الكبرى : ٤٤٠ / ٢ ، الدرر اللوامع : ١٤٠ / ١ ، الهمع (رقم) : ٦٢٣ ، شرح الأشموني : ٤١ / ٢ ، مجالس ثعلب : ٣٤٦ / ٢ ، شرح ابن الناظم : ٢١٦ ، البهجة المرضيه : ٦٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٥٧١ / ٢ ، المطالع السعيده : ٢٥٥ ، تذكره النحاه : ٦٨٦ ، عمده الحافظ لابن مالك : ١٥٢ .

ومثال «حدّث» قول اليشكريّ (١):

٩١ - أو منعم ما تسألون فمن حدّثتموه له علينا الولاء (٢)

فالضمير المرفوع مفعول أوّل ، والمنصوب مفعول ثان ، والجمله بعده مفعول ثالث.

ومثال «أخبر» قول رجل من بني كلاب :

٩٢ - وما عليك إذا أخبرتنى دنفاً\*\*\*وغياب بعلك يوماً أن تعوديني (٣)

ص: ٣١٠

١- هو الحارث بن حلزه بن مكروه بن يزيد اليشكريّ الوائلي ، شاعر جاهلي من أهل بادية العراق ، وهو أحد أصحاب المعلقات ، ارتجل معلقته بين يدي عمرو بن هند الملك بالحيره ، جمع فيها كثيرا من أخبار العرب ووقائعهم ، له ديوان شعر ، توفي في حدود سنه (٥٠) ق. ه. انظر ترجمته في الأغاني : ١١ / ٤٢ ، سمط اللالكى : ٦٣٨ ، المؤلف والمختلف : ٩٠ ، الخزانة : ١ / ٣٢٥ ، الأعلام : ٢ / ١٥٤ ، معجم المؤلفين : ٣ / ١٧٥ .

٢- من الخفيف ، للحارث بن حلزه اليشكريّ من معلقته المشهوره (القصائد العشر : ٣٨٧) ، التي أولها : آذنتنا بينها أسماء ربّ  
ثاو يملّ منه الثواء الولاء : النصره. ويروى : «العلاء» بدل «الولاء» وهو من العلو والرفعه. ويروى : «الغلاء» وهو الارتفاع. يعني : أو  
منعم الذي تسألونه مما يطلب منكم من النصفه فيما بيننا وبينكم فهل بلغكم أنّ أحدا انتصر علينا وقهرنا ، أو زاد علينا في الرفعه  
والشرف ، أي : لم يبلغكم ذلك حتى تطمعوا فينا وتمنعوا عنا ما يطلب منكم مع ما تعرفونه فينا من عزنا وامتناعنا. والشاهد في  
قوله : «حدّثتموه» حيث نصبت ثلاثه مفاعيل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٥ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٤٤٥ ، شرح  
الأشموني : ٢ / ٤١ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٥٧ ، شواهد العدوى : ١٠١ ، الهمع (رقم) : ٦٢٦ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٤١ ، شواهد  
الجرجاوى : ١٠١ ، شرح ابن الناظم : ٢١٧ ، البهجه المرضيه : ٦٥ ، التبصره والتذكره : ١٢١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٥٧١ ،  
المطالع السعيده : ٢٥٦ ، تذكره النحاه : ٦٨٦ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ٨٤ ، عمده الحافظ لابن مالك : ١٥٣ .

٣- من البسيط لرجل من بني كلاب ، ويروى : ما ذا عليك إذا أخبرتنى دنفاً رهن المتيه يوماً أن تعوديني أخبرتنى : بالبناء  
للمجهول ، وبكسر التاء ، لأنّه خطاب للمؤنث. دنفاً : من الدنف وهو المرض اللازم ، ومعناه هنا : مشرفاً على الهلاك. بعلك :  
زوجك. والمعنى : لا بأس عليك بسبب عيادتك إياي وقت غياب زوجك. والشاهد في قوله : «أخبرتنى» حيث نصب ثلاثه  
مفاعيل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥٦ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٤٤٣ ، الهمع (رقم) : ٦٢٥ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٤١ ،  
شرح الأشموني : ٢ / ٤١ ، شرح ابن الناظم : ٢١٧ ، البهجه المرضيه : ٦٥ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٥٧ ، شواهد العدوى : ١٠١ ،  
المطالع السعيده : ٢٥٥ ، شواهد الجرجاوى : ١٠١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٥٧٢ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ٨٣ .

ف- «التاء» المكسوره مفعول أول ، و «ياء» المتكلم مفعوله / الثاني ، و «دنفا» الثالث.

ومثال «خبر» قول العوام (١) :

٩٣ - وخبرت سواد الغميم مريضه\*\*\*فأقبلت من أهلى بمصر أعودها(٢)

ف «التاء» المفعول الأول ، و «سواد» الثاني ، و «مريضه» (٣) الثالث.

ص: ٣١١

١- هو العوام بن عقبه بن كعب بن زهير بن أبى سلمى ، شاعر مجيد ، من أهل الحجاز ، نبغ فى العصر الأموى ، وزار مصر ، واشتهر من شعره ما قاله فى غطفانيه اسمها «ليلى» ، ولقبها السواد ، أحبها وأحبته ، وهو من بيت عريق فى الشعر ، كان أبوه وجده وأبو جده شعراء. انظر ترجمته فى معجم الشعراء : ٣٠١ ، سمط اللالكى : ٣٧٣ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٤٤٢ ، الأعلام : ٥ / ٩٣.

٢- من الطويل للعوام بن عقبه من قصيده له قالها فى محبوبته «ليلى» الغطفانيه ، ولقبها سواد الغميم ، وكان خرج مره إلى مصر فى ميره ، فبلغه أنها مريضه فترك ميرته ، وكرّ نحوها ، وأنشأ يقول القصيده ، ومنها : فو الله ما أدرى إذا أنا جئتها أبرئها من سقمها أم أزيدها ويروى : «سواد القلوب» بدل «سواد الغميم» قيل : يجوز أنه أراد بذلك أنها تحل من القلوب محل السويداء منها ، كأن القلوب على اختلافها يمثل إليها ، ويجوز أن يكون المراد أنها قاسيه القلب عليه ، فلذلك أطلق عليها «سواد القلوب». والشاهد فى قوله : «وخبرت» حيث نصب ثلاثه مفاعيل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٥ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٤٤٢ ، الهمع (رقم) : ٦٢٤ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٤١ ، شرح الأشموني : ٢ / ٤١ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٥٨ ، شواهد العدوى : ١٠٣ ، عمده الحافظ لابن مالك : ١٥٣ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ٨٣ ، شواهد الجرجاوى : ١٠٣ ، شرح ابن الناظم : ٢١٧ ، البهجه المرضيه : ٦٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٥٧٢ ، المطالع السعيده : ٢٥٥ ، شرح الحماسه للمرزوقى : ١٤١٤.

٣- فى الأصل : والغميم. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٥.

ثم قال رحمه الله تعالى : الفاعل الذى كمر فوعى أتى

زيد منيرا وجهه نعم الفتى

الفاعل هو الاسم ، أو ما فى تأويله ، المسند إليه فعل ، أو ما جرى مجراه ، مقدّما عليه على طريقه (١) فعل أو فاعل (٢).

فالاِسْم نحو (تَبَارَكَ اللهُ) [الأعراف : ٥٤] ، و «تباركت يا الله» ، و «أقوم ، وقم» ، والمؤوّل به نحو (أَوْلَعَمَ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا) [العنكبوت : ٥١] ، أى : إنزلنا (٣).

والفعل : كما مثّلنا (٤) ، وما جرى مجراه نحو (مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ) [النحل : ٦٩] ، ف- «مختلف» فى تأويل «يختلف» ، و «ألوانه» فاعل.

و «مقدّما عليه» رافع لتوهم دخول «زيد» من نحو «زيد قام» فى حدّ الفاعل ، خلافا للكوفيين (٥).

ص: ٣١٢

١- فى الأصل : طريق. انظر شرح المكودى : ١ / ١٢٢.

٢- انظر شرح المكودى : ١ / ١٢٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٥٧. والفاعل لغة : من أوجد الفعل. وفى التعريفات : الفاعل ما أسند إليه الفعل أو شبهه على وجه قيامه به ، أى : على وجه قيام الفعل بالفاعل ، ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله. وفى شرح المرادى : هو الاسم المسند إليه فعل تام مقدم غير مصوغ للمفعول أو جار مجراه. وفى الهمع : الفاعل ما أسند إليه عامل مفرغ على وجه وقوعه منه أو قيامه به. انظر التعريفات للجرجاني : ١٦٤ ، شرح المرادى : ٢ / ٣ ، الهمع : ٢ / ٢٥٣ ، المفصل : ١٨ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٧٤ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٥٧٦ ، التسهيل : ٧٥ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٦١٧ ، التصريح على التوضيح : ٢٦٧ ، شرح الأشموني : ٢ / ٤٢ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٥٨ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ١٥٧ ، معجم مصطلحات النحو : ٢٤٣ ، معجم المصطلحات النحوية : ١٧٦ ، معجم النحو للدقر : ٢٥٩.

٣- فى الأصل : أنزلنا. انظر التصريح : ١ / ٢٦٨.

٤- من نحو (تَبَارَكَ اللهُ) و (أَوْلَعَمَ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا).

٥- فى إجازتهم تقديمه ، ووافقهم الأخفش مستدلين بنحو قوله : ما للجمال مشيها وثيدا أى : وثيدا مشيها. ف- «زيد» من نحو «زيد قام» مبتدأ ، و «قام» متحمل لضميره ، والجملة خبره على رأى البصريين. وينبغى أن يقيد ذلك بالاختيار ، فقد حكى ابن مالك عن الأعمى وابن عصفور أنّهما قالوا فى : ... قلّما وصال على طول الصّيدود يدوم إنّ «وصال» فاعل «يدوم» المذكور لا محذوف ، وإنّ الذى سوغ ذلك الضروره. وقيل : يمتنع مطلقا ، لأنّ الفعل وفاعله كجزأى كلمه فلا يقدم عجزها على صدرها. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٩ ، الهمع : ٢ / ٢٥٥ ، ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ١٦١ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٥٩ - ١٦٠

، التسهيل : ٧٥ ، شرح الأشموني : ٢ / ٤٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٥٨٠ ، المقتضب : ٤ / ١٢٨ ، مغنى اللبيب : ٧٥٧ ،  
حاشيه الصبان : ٢ / ٤٦ .

و «على طريقه فعل أو فاعل» (مخرج لما كان على طريقه فعل (١) أو مفعول (٢)) (٣).

وقد استغنى الناظم عن هذا التعريف بالمثال ، فقال :

الفاعل الذي كمرفوعى أتى

زيد منيرا (٤) وجهه ...

فأتى بمثالين :

الأول : «أتى زيد» ، ف- «زيد» فاعل ، لأنه اسم أسند إليه فعل على طريقه «فعل» - بفتح أوله وثانيه - ، وقدم عليه ، وهو «أتى».

والثاني : «منيرا وجهه» ، ف- «وجهه» فاعل ، لأنه (٥) اسم أسند إليه وصف جار مجرى الفعل على طريقه «فاعل /» ، وهو «منيرا وجهه».

ثم تمّ البيت بقوله : «نعم الفتى» ، وفيه تنبيه على أنّ فعل الفاعل يكون غير متصرف.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ص: ٣١٣

- 
- ١- فما كان على طريقه «فعل» بضم الفاء فهو نائب فاعل. انظر شرح دحلان : ٦٥ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٥٩.
  - ٢- فما كان على طريقه «مفعول» فإنّ المرفوع بعده نائب فاعل ، نحو «زيد مضروب أبوه» ، ف- «زيد» مبتدأ ، و «مضروب» خبره ، و «أبوه» نائب فاعل «مضروب». انظر شرح دحلان : ١٠٩ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ١٢٢.
  - ٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح دحلان : ٦٥ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٥٩ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ١٢٢.
  - ٤- فى الأصل : منير. انظر الألفيه : ٥٥.
  - ٥- فى الأصل : لأنّ. انظر شرح المكودى : ١ / ١٢٢.



وبعد فعل فاعل فإن ظهر

فهو وإلا فضمير استتر

يعنى : أن الفعل لا بد له من فاعل.

وفهم من قوله : «بعد فعل» أن الفاعل لا يكون إلا بعد الفعل ، فإن وجد ما ظاهره أنه فاعل تقدّم - وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا ، وكون المقدم إما مبتدأ فى نحو «زيد قائم» وإما فاعلا محذوف الفعل فى نحو (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) [التوبة : ٦] ، لأنّ أداه الشرط مختصّه بالجمل الفعلية على الأصحّ (١).

وقوله : «فإن ظهر» أى : فإن ظهر ما هو فاعل فى المعنى - فهو الفاعل فى الاصطلاح ، والمراد بـ «ظهر» : برز ، فشمل الظاهر نحو «قام زيد» ، والضمير البارز نحو «قامت».

وقوله : «وإلا» أى : وإن لم يبرز - فهو ضمير استتر ، نحو «يا زيد قم» ، ففى «قم» ضمير مستتر ، إذ لا يستغنى الفعل عن الفاعل.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وجرد الفعل إذا ما أسندا

لاثنين أو جمع كفاز الشهدا

وقد يقال سعدا وسعدوا

والفعل للظاهر بعد مسند

يعنى : أن الفعل وما هو بمنزلة ، إذا أسند إلى فاعل مثنى أو مجموع - جرد من علامه التثنيه والجمع ، فنقول : «قام الزيدان ، وأقائم أخواك / ، وقام إخوتك ، وأقائم إخوتك ، (وقام نسوتك) (٢) وأقائم نسوتك» ، بتوحيد المسند فى الجميع ، وقد مثل ذلك الناظم بقوله : «فاز الشهدا».

وفهم منه أنّ شرط الفاعل المذكور : أن يكون ظاهرا ، هذه هى اللغة الفصحى ، ثم أشار إلى اللغة الأخرى بقوله :

وقد يقال سعدا وسعدوا

وهذه اللغة يسميها التحويون لغة «أكلونى البراغيث» ، وهى أن يلحق

ص: ٣١٤

١- عند جمهور البصريين ، خلافا للأخفش والكوفيين ، فيجوز عندهم أن يكون «أحد» مبتدأ ، وسوغ الابتداء به تقدم الشرط

عليه ، أو نعتة بالمجرور بعده ، و «استجارك» خبره. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٧٠ ، مغنى اللبيب : ٧٥٧ ، أوضح المسالك : ٨٠.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ٢٧٥. وفي الأصل أيضا وردت جملة «وأقائم إخوتك» قبل جملة «قام إخوتك» تقديم وتأخير.

الفعل المسند إلى المثنى «ألف»، والمسند إلى جمع المذكر (١) «واو»، والمسند إلى جمع المؤنث «نون»، فتقول: «سعدا (أخواك، وسعدوا) (٢) إخوتك، وسعدن بناتك».

وقوله :

والفعل للظاهر بعد مسند

يشير إلى أن هذه الحروف اللاحقه للفعل على هذه اللغة ليست بضمائر، وإنما هي علامات للفاعل ك- «التاء» فى «قامت هند»، ويكون المسند إليه بلفظ التثنيه والجمع، كما ذكر، وبعطف (٣) آخر الاسمين على الأول، كقول عبد الله ابن قيس الرقيات (٤) :

٩٤ - \*\*\*وقد أسلماه مبعد وحميم (٥)

ص: ٣١٥

١- فى الأصل: المذكور. انظر شرح المكودى: ١ / ١٢٤.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى: ١ / ١٢٤.

٣- فى الأصل: وبعض. انظر شرح المكودى: ١ / ١٢٤.

٤- هو عبد الله - وقيل: عبيد الله، قال بعضهم: وعبيد الله أصح - بن قيس الرقيات بن شريح ابن مالك، من بنى عامر بن لؤى، شاعر قريشى فى العصر الأموى، كان مقيما بالمدينه، وبعد مقتل ابن الزبير انصرف إلى الكوفه فأقام سنه ثم قصد الشام وأقام فيها إلى أن توفى سنه ٨٥ هـ، أكثر شعره الغزل والنسيب، وله مدح وفخر، ولقب بابن قيس الرقيات لأنه كان يتغزل بثلاث نسوه كل واحده منهن اسمها رقيه، وأخباره كثيره وله ديوان شعر. انظر ترجمته فى الأغانى: ٥ / ٧٣، سمط اللالكى: ٢٩٤، معجم المطبوعات: ٢٢٠، الأعلام: ٤ / ١٩٦، معجم المؤلفين: ٦ / ٢٤٣، شواهد المغنى: ١ / ١٢٧، ٢ / ٦٢٢، الخزانة: ٧ / ٢٨١ - ٢٨٩، أبيات المغنى: ١ / ١٩٢.

٥- من الطويل، لابن قيس الرقيات، من قصيده له فى ديوانه (١٩٦)، يرثى بها مصعب بن الزبير رضى الله عنهما، حين خرج بجنوده من الكوفه، وخرج عبد الملك بن مروان بجيوشه من الشام، فلما التقى الجيشان هرب جيش مصعب، وقاتل مصعب حتى قتل، وصدره: تولى قتال المارقين بنفسه تولى: باشر، والضمير يعود على «مصعب». المارقين: الخوارج. أسلماه: خذلاه. مبعد: أراد به الرجل الأجبنى. الحميم: القريب أو الصديق. والشاهد فى عطف أحد الاسمين على الآخر، وهما «مبعد وحميم»، واقتران «أسلماه» المسند إليهما بألف التثنيه على لغة بنى الحارث بن كعب المسماه بلغه «أكلونى البراغيث»، وكان القياس أن يقال: «وقد أسلمه مبعد وحميم». انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٧٧، الشواهد الكبرى: ٢ / ٤٦١، أمالى ابن الشجرى: ١ / ١٣٢، مغنى اللبيب (رقم): ٦٨١، ٦٩٢، شذور الذهب: ١٧٧، الهمع (رقم): ٦٢٨، الدرر اللوامع: ١ / ١٤١، شرح الأشموني: ٢ / ٤٧، شرح ابن عقيل: ١ / ١٦١، شواهد العدوى: ١٠٣، أبيات المغنى: ٦ / ١٣٨، ١٥٤، الجنى الدانى: ١٧٥، شواهد الجرجاوى: ١٠٣، شواهد الفيومى: ٥٩، المكودى مع ابن حمدون: ١ / ١٢٤، شرح ابن الناظم: ٢٢١، البهجه المرضيه: ٦٦، جواهر الأدب: ١١٨، شرح الكافيه لابن مالك: ٢ / ٥٨١، فتح رب البريه: ١ / ٢٩١.

وفهم من قوله : «وقد يقال» قلّه هذه اللغه.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ويرفع الفاعل فعل أضمرنا

كمثل زيد في جواب من قرا

يعنى : أنّ الفعل قد يحذف ، ويبقى الفاعل ، وتجوّز في قوله : «أضمرنا» ، والمراد : حذف (١).

وشمل إطلاقه : الحذف جوازا ، كالمثال الذى ذكر ، وهو «زيد» في / جواب قولك : «من قرأ؟» ، والحذف وجوبا ، كقوله عزوجل : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) [التوبه : ٦].

ويجوز في «زيد» في المثال المذكور أن يكون مبتدأ محذوف الخبر ، وهو أجود ، لمطابقه الجواب للسؤال ، فإنّ السؤال جمله اسميّه.

وهذا الحذف قياسي وفاقا للجرمي (٢) وابن جني (٣) ، فإنهما أجازا «أكل

ص : ٣١٦

١- قال ابن مالك في شرح الكافية (٢ / ٥٩١) : ويرفع الفاعل فعل حذف إذا استبان بدليل عرفا

٢- هو صالح بن إسحاق الجرمي بالولاء ، أبو عمر ، عالم بالنحو واللغه ، فقيه ، من أهل البصره ، قدم بغداد وأخذ النحو عن الأَخفش ، واللغه عن أبي عبيده والأصمعي ، وغيرهما ، توفي سنة ٢٢٥ هـ ، من آثاره : الكتاب المختصر في النحو ، كتاب العروض ، غريب سيبويه ، والتثنيه والجمع ، وغيرها. انظر ترجمته في بغيه الوعاة : ٢٦٨ ، إنباه الرواه : ٢ / ٨٠ ، البدايه والنهائيه : ١٠ / ٢٩٣ ، مفتاح السعاده : ١ / ١٣٤ ، معجم الأدباء : ١٢ / ٥ ، الأعلام : ٣ / ١٨٩ ، معجم المؤلفين : ٥ / ٣ ، ١٣ / ٣٩٣.

٣- هو عثمان بن جني الموصلى ، أبو الفتح ، من أئمه الأدب والنحو ، وله شعر ، ولد في الموصل سنة ٣٣٠ هـ ، وسكن بغداد ودرس بها ، وأقرأ إلى أن توفي بها سنة ٣٩٢ هـ ، من مؤلفاته : سر صناعه الإعراب ، شرح كتاب الشواذ لابن مجاهد ، المحتسب في شواذ القراءات ، الخصائص في اللغه ، اللمع في العرييه ، وغيرها. انظر ترجمته في بغيه الوعاة : ٣٢٢ ، معجم الأدباء : ١٢ / ٨١ ، إنباه الرواه : ٢ / ٣٣٥ ، معجم المؤلفين : ٦ / ٢٥١ ، شذرات الذهب : ٣ / ١٤٠ ، نزهه الألباء : ٤٠٦ ، هديه العارفين : ١ / ٦٥١ ، الأعلام : ٤ / ٢٠٤.

الطعام زيد ، وشرب الماء عمرو» ، بالبناء للمفعول فيهما (١) ، ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وتاء تأنيث تلي الماضي إذا

كان لأنثى كأبت هند الأذى

وإنما تلزم فعل مضمَر

متَّصل أو مفهم ذات حر

يعنى : أنَّ الفعل الماضي إذا أسند إلى مؤنَّث لحقته «تاء» تدلُّ على تأنيث فاعله ، وهى فى ذلك (على) (٣) قسمين : لازمه وجائزه ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

وإنما تلزم فعل مضمَر

متَّصل أو مفهم ذات حر

فذكر أنها تلزم فى موضعين :

الأول : أن يكون المسند إليه مضمرا متصلا ، وشمل الحقيقي التَّأنيث ، نحو «هند قامت» ، والمجازي التَّأنيث نحو «الشمس طلعت».

واحترز بقوله : «متَّصل» من المنفصل ، كما سيأتى قريبا.

الثانى : أن يكون المسند إليه ظاهرا ، حقيقى التَّأنيث نحو «بانت سعاد» ، وهو المشار إليه بقوله : «ذات حر» و «الحر» - بالحاء / المهمله - : الفرج (٤).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وقد يبيح الفصل ترك التاء فى

نحو أتى القاضى بنت الواقف

ص: ٣١٧

١- وإليه ذهب ابن مالك حيث لم يلبس الفاعل بالنايب عنه ، فلو قيل : «يوعظ فى المسجد رجال» على معنى : «يعظ رجال» لم

- يجز ، لصلاحيه إسناد «يوعظ» إليهم ، بخلاف «يوعظ في المسجد رجال يزيد» فإنه يجوز لعدم اللبس. انظر التصريح على التوضيح : ٢٧٤ / ١ ، الهمع : ٢٥٨ / ٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ٥٩٢ / ٢ .
- ٢- وأجاز بعض النحويين : «زيد عمرا» بمعنى : ليضرب زيد عمرا ، إذا كان ثم دليل على إضمار الفعل ولم يلبس ، ومنع ذلك سيويه وإن لم يلبس ، لأنَّ إضمار فعل الغائب هو على طريق التبليغ ، وإضماره يستدعي إضمار فعل آخر ، لأن المعنى : قل له : ليضرب ، فكثر الإضمار فرفض. انظر التصريح على التوضيح : ٢٧٤ / ١ ، الهمع : ٢٥٨ / ٢ ، الكتاب : ١٢٨ / ١ .
- ٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٢٥ / ١ .
- ٤- وأصل «الحر» : حرح ، فحذفت الحاء على حد الحذف في شفه ، والجمع : أحراح لا يكسر على غير ذلك. انظر اللسان : ٢ / ٨٢٤ (حرح) ، شرح المكودي : ١٢٥ / ١ .

والحذف مع فصل ياءاً فضلاً

كما زكا إلاً فتاه ابن العلا

والحذف قد يأتي بلا فصل ومع

ضمير ذى المجاز فى شعر وقع

هذا هو القسم الثانى : الجائز ، وهو ما إذا فصل بين الفعل والفاعل الحقيقيّ التأنيث ، والفاصل إمّا أن يكون غير «إلاً» ، أو «إللاً» (١).

فإن كان الفاصل غير «إلاً» ، فقد أشار إليه بقوله :

«وقد يبيح الفصل ترك التاء».

يعنى : أنه إذا فصل بين الفعل والفاعل الحقيقيّ التأنيث بغير «إلاً» جاز (٢) فى الفعل وجهان : إثبات التاء ، وتركها.

وفهم من قوله : «وقد يبيح» أنّ حذفها قليل بالنسبة إلى إثباتها.

ثم مثل ذلك بقوله : «أتى القاضى بنت الواقف» ، ففصل بين الفعل والفاعل ، وهما : «أتى» (و) (٣) «بنت الواقف» بالمفعول ، وهو «القاضى».

وإن كان الفاصل «إلاً» ، فقد أشار إليه بقوله :

والحذف مع فصل ياءاً فضلاً

يعنى : أنّ حذف «التاء» من الفعل مع وجود (٤) الفصل (٥) ب- «إلاً» بينه وبين الفاعل فضّل ، ثمّ مثل ذلك بقوله :

كما زكا إلاً فتاه ابن العلا

وهذا أحسن من قولك : «ما زكت إلاً فتاه» ، وإنّما كان حذفها أحسن ، لأنّ الفعل فى التقدير مسند إلى / مذكّر ، لأنّ التقدير : ما زكا أحد إلاً فتاه ابن العلا.

وقوله : «والحذف قد يأتي بلا فصل» ، أشار بذلك إلى ما حكاه سيبويه عن بعض العرب : «قال فلانه» (٦) ، وظاهره أنّه ينقاس على قلّه ، وليس كذلك بل هو شاذّ يقتصر فيه على السماع (٧).

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٢٦.

٢- فى الأصل : جازه. انظر شرح المكودي : ١ / ١٢٦.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٤- فى الأصل : مع وجود. مكرر.

٥- فى الأصل : الفاصل.

٦- قال سيبويه فى الكتاب ( ١ / ٢٣٥ ) : «وقال بعض العرب : قال فلان» انتهى. وذكر ابن مالك : أنه لغه لبعضهم. انظر شرح

الكافيه لابن مالك : ٢ / ٥٩٦ ، وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٧٩ ، الهمع : ٦ / ٦٥ ، شرح المرادى : ٢ / ١١ ، شرح

الأشمونى : ٢ / ٥٣ ، شرح الرضى : ٢ / ١٦٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٦٤.

٧- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٧٩ ، أوضح المسالك : ٨٣ ، شرح المرادى : ٢ / ١١ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٥٣ ، شرح ابن

عقيل : ١ / ١٦٤ (قال : وهو قليل جدا) ، وقال الرضى فى شرح الكافيه ( ٢ / ١٦٩ ) : «وأنكر المبرد ، ولا وجه لإنكار ما حكى

سيبويه مع ثقته وأمانته» ، وانظر المقتضب : ٢ / ١٤٤ ، ١٤٦.



ضمير ذى المجاز فى شعر وقع

إلى قول عامر بن جوين الطائى (١):

٩٥ - \*\*\*ولا أرض أبقل إبقالها(٢)

ص: ٣١٩

- ١- هو عامر بن جوين بن عبد رضاء قمران الطائى ، شاعر فارس ، من أشرف طيبى فى الجاهليه ، من المعمرين ، كان فاتكا مستهترا ، تبرأ قومه من جرائره ، وله حكايه مع امرئ القيس ، قتله بعض بنى كلب فى خبر أورد فى الخزانة. انظر الأعلام: ٣ / ٢٥٠ ، الخزانة: ١ / ٥٣ ، المحبر: ٣٥٢ ، رغبه الآمل: ٦ / ٢٣٥ ، الأزمنه والأمكنه: ٢ / ١٧٠ .
- ٢- من المتقارب لعامر الطائى ، يصف به سحابه وأرضا نافعتين ، وصدرة: فلا مزنه ودقت ودقها وقيل: هو للخنساء من قصيده ترثى بها أخاها صحرا (وليس فى ديوانها) ، وقيل: هو للأعشى (وليس فى ديوانه). المزنة: السحابه البيضاء ، وجمعها: مزنة. ودقت ودقها: أى أمطرت أمطارها. أبقل: أنبت البقل ، ومعنى: «أبقل إبقالها» أنبت نباتها. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف. وعن ابن كيسان أنّ ذلك جائر فى النثر وأنّ البيت ليس بضروره لتمكن قائله من أن يقول: «أبقلت» بشرط أن ينقل كسره الهمزة إلى التاء ثم تحذف الهمزة ، وأجاب السيرافى بأنه يجوز أن يكون هذا الشاعر ليس من لغته تخفيف الهمزة وحينئذ لا يمكنه ما ذكر. وقال ابن القواس: إنّه روى «إبقالها» بالرفع مسندا إلى ضمير المصدر ، فلا شاهد فيه حينئذ. وزعم بعضهم أنّه لا شاهد فيه على روايه النصب أيضا ، وذلك على أن يكون الأصل «ولا مكان أرض» ثم حذف المضاف ، وقال: «أبقل» على اعتبار المحذوف ، وقال: «أبقالها» على اعتبار المذكور. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٧٨ ، المكودى مع ابن حمدون: ١ / ١٢٥ ، الخزانة: ١ / ٤٥ ، ٧ / ٤٣٧ ، الشواهد الكبرى: ٢ / ٤٦٤ ، القصائد السبع: ١٠٧ ، ٥٢٢ ، شرح ابن يعيش: ٥ / ٩٤ ، الدرر اللوامع: ٢ / ٢٢٤ ، شواهد الجرجاوى: ١٠٥ ، الكتاب: ١ / ٢٤٠ ، شواهد المفصل والمتوسط: ٢ / ٤٠١ ، شواهد الأعلام: ١ / ٢٤٠ ، شواهد المغنى: ٢ / ٩٤٣ ، اللسان (أرض ، بقل ، ودق) ، أبيات المغنى: ٨ / ١٧ ، ٣٨ ، شواهد ابن السيرافى: ١ / ٥٥٧ ، الخصائص: ٢ / ٤١١ ، مغنى اللبيب (رقم): ١١١٥ ، ١١٣٠ ، شرح الأشموني: ٢ / ٥٣ ، شرح ابن الناظم: ٢٢٦ ، شرح ابن عقيل: ١ / ١٦٤ ، معانى الأخفش: ١ / ٥٥ ، شواهد ابن النحاس: ١٧٥ ، شرح ابن عصفور: ٢ / ٣٩٢ ، ٥٤٩ ، ٦١١ ، المقرب: ١ / ٣٠٣ ، الهمع (رقم): ١٧٦٨ ، شرح المرادى: ٢ / ١١ ، التوطئه: ١٦٤ ، جواهر الأدب: ١٢٥ ، البهجه المرضيه: ٦٧ ، شرح الكافيه لابن مالك: ٢ / ٥٩٦ ، شرح دحلان: ٦٧ ، كاشف الخصاصه: ١٠٢ ، نتائج الفكر: ١٦٨ .

فأسقط «التاء» من «أبقل»، والفعل مسند إلى ضمير «الأرض» للضرورة، وكان القياس «أبقلت».

وقال ابن كيسان (١): يجوز ترك «التاء» في الكلام الثر، يقال: «الشمس طلع»، كما يقال: «طلع الشمس» (٢)، لأن التانيث مجازي، ولا فرق بين الظاهر والمضمر.

ثم قال رحمه الله تعالى:

والتاء مع جمع سوى السالم من

مذكر كالتاء مع إحدى اللبن

يعنى: أن الفعل الماضى إذا أسند لجمع غير المذكر السالم - حكمه كحكمه مع المجازي التانيث، ك- «إحدى اللبن»، وهى اللبنة (٣)، فتقول: «قامت الرجال، وقام الرجال»، كما تقول: «سقطت اللبنة، وسقط اللبنة» (٤).

وشمل غير السالم من مذكر جمع التكسير، كما ذكر، وجمع المؤنث السالم، فتقول على هذا: «قام الهندات، وقامت الهندات»، وفى هذا خلاف:

والذى ذهب إليه الناظم: جواز الوجهين (٥)، وهو مذهب الكوفيين والفرسي (٦).

ص: ٣٢٠

١- فى الأصل: ابن كيسا. انظر التصريح: ١ / ٢٧٨.

٢- واستدل على ذلك بالبيت المتقدم، حيث إن الشاعر كان يمكنه أن يقول: «أبقلت إقبالها» بالنقل - كما تقدم فى شاهد البيت - فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دل على أنه مختار لا مضطر. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٧٨، شرح الكافية لابن مالك: ٢ / ٥٩٧، شرح المرادى: ٢ / ١٣، الهمع: ٦ / ٦٥، الشواهد الكبرى: ٢ / ٤٦٥.

٣- وهى التى يبنى بها، وهو المضروب من الطين مربعا وجمع «لبن». انظر اللسان: ٥ / ٣٩٩١ (لبن).

٤- فى الأصل: اللبن. انظر شرح المكودى: ١ / ١٢٦.

٥- قال ابن مالك فى شرح الكافية (٢ / ٥٩٨): «كل جمع سوى المذكر السالم يجوز تذكيره باعتبار الجمع، وتأنيثه باعتبار الجماعة، نحو «قام الرجال وقامت الرجال». وانظر التسهيل: ٧٥.

٦- واحتجوا بنحو «إذا جاءك المؤمنات» فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث، وبنحو قوله: فبكى بناتى شجوهنّ وزوجتى والطامعون إلىّ ثم تصدّعوا فذكر الفعل مع إسناده إلى جمع تصحيح المؤنث. وأجيب بأن «البنات» لم يسلم فيها نظم الواحد. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٨٠، شرح المرادى: ٢ / ١٤، شرح الرضى: ٢ / ١٧٠، شرح الأشمونى: ٢ / ٥٤، حاشية ابن حمدون: ١ / ١٢٦، شرح ابن عصفور: ٢ / ٣٩٣، شرح ابن يعيش: ٥ / ١٠٤، الهمع: ٦ / ٦٥.

ومذهب / جمهور البصريين : أنه كواحد ، يلزم فيه التاء (١).

وأما جمع المذكر السالم - فيجب تذكيره خلافا للكوفيين فقط ، فإنهم أجازوا التذكير والتأنيث (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى :

والحذف في نعم الفتاه استحسنا

لأن قصد الجنس فيه بين

يعنى : أن العرب استحسنا الحذف في «نعم الفتاه هند» ، وفهم منه أن «بئس» مثلها ، إذ لا فرق ، فتقول : «بئس المرأه هند» ، وإنما استحسنا في هذا الحذف ، لما ذكر من قصد الجنس ، كأنه في معنى «نعم جنس الفتاه».

ولا يفهم من قوله : «استحسنا» أنه استحسن من الإثبات ، بل هو مستحسن ، وإن كان الإثبات أحسن.

ثم قال رحمه الله تعالى :

والأصل في الفاعل أن يتصلا

والأصل في المفعول أن ينفصلا

وقد يجاء بخلاف الأصل

وقد يجى المفعول قبل الفعل

يعنى : أن الأصل أن يتقدم الفاعل على المفعول ، لأن الفاعل كالجاء من فعله ، بخلاف المفعول ، نحو (وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ) [النمل : ١٦]. ثم قال :

وقد يجاء بخلاف الأصل

يعنى : أن المفعول قد يتقدم على الفاعل ، فتقول : «ضرب عمرا زيدا».

و «قد» في قوله : «وقد يجاء» للتحقيق ، لا للتقليل ، فإن تقديم المفعول على الفاعل كثير ، إلا أن يراد بالنسبه إلى تقديم الفاعل على المفعول ، فتكون للتقليل.

ثم قال :

وقد يجى المفعول / قبل الفعل

- ١- انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٥٩٨ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٢٨٠ / ١ ، شرح الأشمونى : ٥٤ / ٢ ، شرح المرادى : ٢ / ١٤ ، الهمع : ٦٦ / ٦ ، شرح ابن عصفور : ٣٩٣ / ٢ ، شرح ابن يعيش : ١٠٤ / ٥ ، شرح ابن عقيل : ١٦٤ / ١ .
- ٢- واحتجوا بنحو (إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ) فأنت الفعل مع جمع تصحيح المذكور. وأجيب : بأن «البنين» لم يسلم فيه نظم الواحد. انظر التصريح على التوضيح : ٢٨٠ / ١ ، شرح المرادى : ١٤ / ٢ ، الهمع : ٦٧ / ٦ ، شرح الأشمونى : ٥٤ / ٢ ، شرح ابن عصفور : ٣٩٣ / ٢ ، شرح ابن يعيش : ١٠٤ / ٥ .

يعنى : أن المفعول قد يأتي متقدماً على الفعل ، وشمل ما تقديمه جائز ، نحو قوله تعالى : (فَرِيقًا هَدَى) [الأعراف : ٣٠] ، وما تقديمه واجب نحو (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) [الفاتحة : ٥].

وظاهر «قد» هنا أنها للتقليل ، لأنّ تقديم المفعول على الفعل أقلّ من تقديمه على الفاعل.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وأخر المفعول إن لبس حذر

أو أضمر الفاعل غير منحصر

أشار هنا إلى موضعين يجب فيهما تأخير المفعول عن الفاعل :

الأوّل : أن يخاف اللبس ، وذلك بأن يكون الإعراب خفياً في الفاعل والمفعول معا ، نحو «ضرب موسى عيسى» ، فالأوّل هو (١) الفاعل ، محافظه على الرتبة ، قاله ابن السّراج (٢) وغيره (٣)(٤) ، وخالفهم ابن الحاجّ (٥) في نقده على المقرّب لابن عصفور ، فقال : «لا يوجد في كتاب سيويوه شيء من هذه الأغراض الواهيه» (٦).

ص: ٣٢٢

١- في الأصل : وهو. انظر شرح المكودي : ١ / ١٢٧.

٢- قال ابن السراج في الأصول (٢ / ٢٤٥) : «الثاني عشر - التقديم إذا ألبس على السامع أنّه مقدم : وذلك نحو قولك : «ضرب عيسى موسى» ، إذا كان «عيسى الفاعل لم يجز أن يقدم «موسى» عليه ، لأنّه ملبس لا يبين فيه إعراب». وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٨١ ، الهمع : ٢ / ٢٥٩ ، شرح المرادى : ٢ / ١٦ ، شرح الأشموني : ٢ / ٥٦ ، إرشاد الطالب النبيل (١٥٦ / ب).

٣- في الأصل : وعده. انظر التصريح : ١ / ٢٨١.

٤- وقاله غير ابن السراج كالجزولي وابن عصفور وابن مالك في النظم وغيره ، وتضافرت على ذلك نصوص المتأخرين ، وهو مذهب الجمهور. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٥٨٩ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٦٣ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٨١ ، شرح المرادى : ٢ / ١٦ ، الهمع : ٢ / ٢٥٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٦٥ ، إرشاد الطالب النبيل : (١٥٦ / ب).

٥- هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي ، ويعرف بابن الحاج ، أبو العباس ، من علماء العربية وعالم في بعض العلوم ، توفي سنة ٦٤٧ هـ ، (وقيل : ٦٥١ هـ) ، من آثاره : شرح كتاب سيويوه ، إيرادات على المقرّب ، لابن عصفور ، حاشيه على سر الصناعة ، كتاب السماع وأحكامه ، مختصر المستصفي في أصول الفقه للغزالي ، وغيرها. انظر ترجمته في بغيه الوعاء : ١٥٦ ، معجم المؤلفين : ٢ / ٦٤ ، البلغة في أئمة اللغة : ٣١.

٦- محتجا بأنّ العرب تجيز تصغير «عمرو وعمر» على «عمير» مع وجود اللبس ، وبأنّ الإجمال من مقاصد العقلاء ، فإنّ لهم غرضاً في الإجمال ، كما أنّ لهم غرضاً في البيان ، وبأنّه يجوز أن يقال : «زيد وعمرو ضرب أحدهما الآخر» إذ لا يبعد أن يقصد قاصد ضرب أحدهما من غير تعيين ، فيأتي باللفظ المحتمل ، وبأنّ تأخير البيان لوقت الحاجة بها جائز عقلاً باتفاق عند الأصوليين ،

ولغه عند النحويين ، فلا- يمتنع أن يتكلم بالمجمل ويتأخر البيان إلى وقت الحاجة ، ك- «مختار ، ومنقاد» فإنهما مجملان لتردهما بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسوره أو المفتوحه ألفا ، وجائز شرعا على الأصح خلافا للمعتزله وكثير من أصحاب أبي حنيفه وأصحاب الظاهر وأبي إسحاق المروزى وأبي بكر الصيرفى ، لأنّ المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من امتثال الأمر ولا حاجة لذلك إلّا عند تعيين الامتثال ، فأما قبل ذلك فلا ، وبأنّ الزجاج نقل فى معانيه أنّه لا خلاف بين النحويين فى أنّه يجوز فى نحو (فَمَا زَالَتْ تِلْمَكُ دَعَوَاهُمْ) كون (تِلْمَكُ) اسم «زال» و (دَعَوَاهُمْ) الخبر وبالعكس. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٨١ ، أوضح المسالك : ٨٤ ، الهمع : ٢ / ٢٥٩ ، شرح المرادى : ٢ / ١٦ ، ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ١٦٥ ، إرشاد الطالب النبيل (١٥٦ / ب) ، شرح الأشمونى : ٢ / ٥٦ ، معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٣ / ٣٨٦.

والثاني : أن يكون الفاعل ضميرا متصلا ، نحو «ضربت زيدا».

واحترز بقوله : «غير منحصر» عن الفاعل إذا كان منحصرًا ، فإنه يجب انفصاله وتأخيره ، ويكون حينئذ المفعول واجب التقديم ، نحو «ما ضرب زيدا إلَّا أنا» ، وسيأتي الإشارة إلى هذا.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وما يالًا أو يانما انحصر

آخر ، وقد يسبق إن قصد ظهر

يعنى : أنه يجب تأخير المنحصر ب- «إلما» ، أو ب- «إنما» فاعلا كان أو مفعولا / ، فإذا قصد حصر المفعول - وجب تأخيره ، وتقديم الفاعل ، نحو «ما ضرب زيدا إلَّا عمرا» (وإنما ضرب زيدا عمرا) (١) ، وإذا قصد حصر الفاعل وجب تأخيره وتقديم المفعول ، فتقول : «ما ضرب عمرا إلَّا زيدا» ، و«إنما ضرب عمرا زيدا».

وهذا الحكم مع «إنما» اتفريقي (٢) ، وأما مع «إلَّا» فإنما هو عند الجزولي (٣) ، وجماعه (٤).

ص: ٣٢٣

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٢٨.

٢- لأنه لو أخر انقلب ، وذلك لأن معنى قولنا : «إنما ضرب زيدا عمرا» انحصار ضرب «زيد» في «عمرو» مع جواز أن يكون «عمرو» مضروبا لشخص آخر ، فإذا أخر وقيل : «إنما ضرب عمرا زيدا» جاز أن يكون «زيد» ضاربا لشخص آخر ، ولم يجز أن يكون «عمرو» مضروبا لشخص. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٨٢ ، شرح المرادى : ٢ / ١٨ ، الهمع : ٢ / ٢٦٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٥٩٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٦٦.

٣- والشلوبين أيضا. فإنهما أوجبا تأخير المفعول المحصور ب- «إلا» نحو «ما ضرب زيدا إلا- عمرا». انظر المقدمه الجزوليه للجزولى : ٥٠ - ٥١ ، التوطئه للشلوبين : ١٦٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٨٢ ، شرح الأشموني : ٢ / ٥٨.

٤- من المتأخرين. انظر التصريح : ١ / ٢٨٢.

وأجاز البصريون (١) ، والكسائي ، والفراء ، وابن الأنباري : تقديمه مع «إلّا» على الفاعل (٢) ، كقول (٣) مجنون بنى عامر :

٤- تزوّدت من ليلى بتكليم ساعه\*\*\*فما زاد إلّا ضعف ما بي كلامها(٤)

فقدّم (٥) المفعول المحصور ب- «إلّا» ، وهو «ضعف» على الفاعل ، وهو «كلامها».

وقوله : «وقد يسبق إن قصد ظهر» أشار بذلك إلى نحو قوله :

٦- فلم يدر إلّا الله ما هيّجت لنا\*\*\*عشيّه إنآء (٦) الديار وشامها(٧)

ص: ٣٢٤

١- في الأصل : البصريين. انظر التصريح : ٢٨٢ / ١.

٢- ونقل ابن مالك أنّه يجب تأخير المفعول المحصور ب- «إلّا» خلافا للكسائي فإنّه أجاز تقديمه فاعلا كان أو مفعولا ، ووافقه ابن الأنباري على جواز تقديم المفعول بخلاف الفاعل. انظر التصريح على التوضيح : ٢٨٢ / ١ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٥٩٠ - ٥٩١ ، شرح الأشموني : ٢ / ٥٨ ، الهمع : ٢ / ٢٦٠ - ٢٦١ ، شرح المرادي : ٢ / ١٨ - ١٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٦٦ ، شرح ابن الناظم : ٢٢٨ ، البهجة المرضيه : ٦٨.

٣- في الأصل : كقوله.

٤- من الطويل ، لمجنون بنى عامر في ديوانه (٢٥٠) منفردا ، ونحوه في ديوان ذي الرمة (٧١٥ - المكتب الإسلامي) من قصيده له ، وهو : تداويت من مئى بتكليمه لها فما زاد إلّا ضعف ما بي كلامها والشاهد في قوله : «إلّا ضعف ما بي كلامها» حيث احتج به البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري على جواز تقديم المفعول المحصور ب- «إلّا» على فاعله. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٨٢ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٤٨١ ، المطالع السعيده : ٢٥٩ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٥٩١ ، الهمع (رقم) : ٦٣٣ ، ٩٠٢ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٤٣ ، ١٩٥ ، شرح الأشموني : ٢ / ٥٧ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٦٦ ، شواهد العدوى : ١٠٧ ، شرح ابن الناظم : ٢٢٨ ، البهجة المرضيه : ٦٨ ، شواهد الجرجاوى : ١٠٧ ، أوضح المسالك : ٨٥ ، الجامع الصغير : ١٣٢ ، فتح رب البريه : ٢ / ٦٨.

٥- في الأصل : تقدم. انظر التصريح : ١ / ٢٨٢.

٦- في الأصل : إتيان. انظر التصريح : ١ / ٢٨٤.

٧- من الطويل لذى الرمة (غيلان بن عقبه) ، من قصيده له في ديوانه (٧١٤ - المكتب الإسلامي) ، وقبله (وهو أول القصيده) : مررنا على دار لميّه مژه وجاراتها قد كاد يعفو مقامها ويروى : «أهله» بدل «عشيّه». هيّجت : أثارت. لنا : بمعنى فينا. إنآء - بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الهمزة الممدوده - : كالإبعاد وزنا ومعنى ، وهو مضاف إلى «الديار» على حذف مضاف ، أى : أهل الديار ، أو هو مجاز مرسل من إطلاق المحل على الحال. الوشام : جمع وشم ، من وشم اليد وشما : إذا غرزاها بإبره ، ثم ذر عليها الثور ، وهو النيلج. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٨٤ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٤٩٣ ، المقرب : ١ / ٥٥ ، الهمع (رقم) : ٦٣٥ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٤٣ ، شرح الأشموني : ٢ / ٥٧ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٦٦ ، شواهد الجرجاوى : ١٠٦ ، المكودي مع ابن حمدون : ١ / ١٢٨ ، أوضح المسالك : ٨٦ ، شواهد العدوى : ١٠٦ ، المطالع



السعيده : ٢٦٠ ، فتح رب البريه : ٧٣ / ٢ .

فقدّم الفاعل - وهو محصور - على المفعول.

ولا (يظهر) (١) القصد إلّا في المحصور ب- «إلّا» ، وأما المحصور ب- «إنّما» فلا (٢) يعلم حصره إلّا بتأخيره.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وشاع نحو خاف ربّه عمر

وشدّ نحو زان نوره الشّجر

يعنى : أنّ تقديم المفعول المتلبّس بضمير الفاعل على الفاعل كثير ، نحو قوله : «خاف ربّه عمر» ، ف- «عمر» فاعل ، و «ربّه» مفعول مقدّم متلبّس بضمير الفاعل ، وإنّما كثر ذلك ، لأنّ الضّمير وإن كان عائدا على ما بعده ، فإنّ المفسّر (٣) للضمير مقدّم فى التّيه ، لأنّ تقديمه / هو الأصل . وقوله :

وشدّ نحو زان نوره الشّجر

يعنى : أنّ تقديم الفاعل المتلبّس بضمير المفعول على المفعول قليل ، نحو «زان نوره الشّجر» ، وإنّما قلّ ذلك لأنّ الضّمير المتلبّس به عائدا على متأخر لفظا ورتبه ، لأنّ المفعول فى تيه التأخير .

وأكثر النحويين لا- يجيز هذا لا- فى نثر ولا- فى شعر ، وأجازه فيهما الأ-خفش ، وابن جنّى ، والطّوال (٤) (٥) - بضمّ الطّاء ، وتخفيف الواو (٦) - ، وابن

ص: ٣٢٥

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٢٨.

٢- فى الأصل : لا. انظر شرح المكودى : ١ / ١٢٨.

٣- فى الأصل : المفسره. انظر شرح المكودى : ١ / ١٢٨.

٤- فى الأصل : والطول. انظر التصريح : ١ / ٢٨٣.

٥- احتجاجا فى النثر بقولهم : «ضربونى وضربت قومك» بإعمال الثانى ، وفى الشعر بنحو قوله : جزى ربّه عتّى عدّى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل ف «ربه» فاعل ، وهو متصل بضمير عائدا إلى «عدى» وهو مفعول ، ورتبته التأخير ، و «جزاء الكلاب» مفعول مطلق. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٨٣ ، الهمع : ١ / ٢٣٠ ، أوضح المسالك : ٨٥ ، شرح الرضى : ١ / ٧٢ ، شرح الأشموني : ٢ / ٥٩ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٧٦ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٦٧.

٦- فى الأصل : الرأ. انظر التصريح : ١ / ٢٨٣. والطوال هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوى من أهل الكوفة ، وأحد أصحاب الكسائى ، كان حاذقا بإلقاء العربيه ، قدم بغداد وسمع منه أبو عمرو الدورى المقرئ ، وحدث عن الأصمعى ، ولم يشتهر له تصنيف ، توفى سنة ٢٤٣ هـ. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة : ١ / ٥٠ ، دائره المعارف للأعلمى : ٢٦ / ١٥١.

مالك في التسهيل (١)، والصحيح جوازه في الشعر فقط للضرورة (٢).

والأكثر في مثل هذا توسط المفعول بين الفعل وفاعله، نحو (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) (٣) [البقره: ١٢٤].

ص: ٣٢٤

- 
- ١- انظر التسهيل: ٢٨. وانظر شرح الكافية لابن مالك: ٢ / ٥٨٥، التصريح على التوضيح: ١ / ٢٨٣، أوضح المسالك: ٨٥، الهمع: ١ / ٣٢٠، شرح الأشموني: ٢ / ٥٨، شرح ابن عقيل: ٢ / ١٦٧.
  - ٢- قال الأزهري: وهو الإنصاف لأن ذلك إنما ورد في الشعر، فلا يقاس عليه. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٨٣، أوضح المسالك: ٨٥، جمل الزجاجي: ١١٩، شرح الأشموني: ٢ / ٥٨.
  - ٣- ف- «إبراهيم» مفعول مقدم، و«ربه» فاعل مؤخر وجوبا، وذلك لاتصال الفاعل بضمير المفعول. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٨٣.

ثم قال رحمه الله تعالى : ينوب مفعول به عن فاعل

فيما له كنييل خير نائل

قال أبو حيان : لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك ، والمعروف : باب المفعول الذي لم يسم (١) فاعله (٢).

يعنى : قد يحذف الفاعل للجهل به ، ك- «سرق المتاع» ، أو لغرض لفظي ، كإصلاح السيجع ، نحو «من طابت سريرته حمدت سيرته» (٣) ، أو معنوي ، كأن لا يتعلّق بذكره (٤) غرض ، نحو (فإن أُحصِرْتُمْ) [البقره : ١٩٦] ، ثم ينوب عنه المفعول فيما له ، أى : فيما استقرّ له من الأحكام ، كوجوب الرفع ، والتأخير ،

ص : ٣٢٧

١- فى الأصل : يسمى . انظر التصريح : ٢٨٦ / ١ .

٢- انظر التصريح على التوضيح : ٢٨٦ / ١ ، إرشاد الطالب النبيل : (١٥٨ / ب - - ٥٩ / أ) ، الكواكب الدرليه للأهدل : ٧٢ ، شرح الألفيه لابن باديس : (١٦١ / أ) . وفى شرح لمحه أبى حيان لابن هشام (١ / ٣٠٩ - ٣١٠) : «والأولى أن يقال : «النائب عن الفاعل» كما ذكرنا ، وأما قول المصنف وغيره «المفعول الذى لم يسم فاعله» ، ففيه خدوش ، لأن المفعول إنما يتبادر الذهن منه عند الإطلاق إلى المفعول به ، والمرفوع فى هذا الباب لا يختص به ، ولأنه يصدق على المنصوب فى نحو «أعطى زيد درهما» ، أنه مفعول لم يسم فاعله ، وعلى نحو «يتيما» فى قوله تعالى : (أَوْ إِطْعَمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْجَبَةٍ يَتِيمًا) وكل ذلك بمعزل عما نحن فيه» . انتهى . وانظر مغنى اللبيب : ٨٧١ ، موصل الطلاب للشيخ خالد : ١٣٠ ، ١٣١ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٦٧ ، حاشيه الصبان : ٢ / ٦١ ، إرشاد الطالب النبيل : (١٥٩ / أ) ، البهجه المرضيه .

٣- فإنّه لو قيل «حمد الناس سيرته» اختلت السجعه وطالت . قاله ابن هشام فى شرح القطر وشرح اللحمه وغيرهما . انظر شرح القطر : ٢٦١ ، شرح اللحمه : ١ / ٣١١ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٨٦ ، وانظر المطالع السعيده : ٢٦١ ، الهمع : ٢ / ٢٦٣ ، إرشاد الطالب النبيل : (١٥٩ / أ) .

٤- فى الأصل : بذكر . انظر التصريح : ١ / ٢٨٦ .

وعدم الحذف ، وتسكين آخر الفعل الماضى معه ، ولحاق / تاء التّأنيث فى الماضى إذا كان مؤنّثا ، ثمّ مثل ذلك بقوله : «كنيل خير نائل» أصله : نلت خير نائل ، فلمّا حذف (1) الفاعل ارتفع المفعول به لنيابته عنه.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

فأول الفعل اضممن والممتصل

بالآخر اكسر فى مضىّ كوصل

واجعله من مضارع منفتحا

كينتحي المقول فيه ينتحي

تبه بهذا على أنّ نيابه المفعول به عن الفاعل مشروط بتغيير (2) فعل الفاعل عن نيته إلى بنيه تدلّ على النّيايه ، فقال : إنّ أول الفعل المبنيّ للمفعول يضمّ ، وشمل الماضى والمضارع ، فإنّهما يشتركان فى ضمّ الأول ، فإن كان ماضيا كسر ما قبل الآخر ، وإلى ذلك (أشار) (3) بقوله : «والممتصل بالآخر اكسر فى مضىّ» ، ثمّ مثل ذلك بقوله : «كوصل» وأصله : وصلت الشّىء ، فحذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامه فتغيّر (4) الفعل إلى «فعل».

وإن كان مضارعا فتح ما قبل الآخر ، وإلى ذلك أشار بقوله :

واجعله من مضارع منفتحا (5)

أى : مفتتحا (6) ، أى : اجعل ما قبل الآخر من المضارع مفتتحا ، ثمّ مثل ذلك بقوله :

كينتحي المقول فيه ينتحي

بضمّ أوله ، وفتح ما قبل الآخر.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

والثانى التالى تا المطاوعه

كالأول اجعله بلا منازعه

وثالث الذى بهمز الوصل

كالأول اجعلنه كاستحلى /

أشار بهذا إلى أنّ ضمّ الأوّل في الماضي والمضارع ، وكسر ما قبل الآخر).

ص: ٣٢٨

١- في الأصل : نحذف. انظر شرح المكودي : ١ / ١٢٩.

٢- في الأصل : بتغير. انظر شرح المكودي : ١ / ١٣٠.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٣٠.

٤- في الأصل : يتغير. انظر شرح المكودي : ١ / ١٣٠.

٥- في الأصل : مفتتحا. انظر الألفيه : ٥٩.

٦- بمعنى : مفتوح ، يقال : فتحه يفتحه فتحا وافتتحه وفتحته فانفتح وتفتح. انظر : اللسان : ٥ / ٣٣٣٧ (فتح) ، تاج العروس : ٢ /

١٩٤ (فتح).

في الماضي ، وفتح في المضارع - مطرد في جميع الأفعال المبني للمفعول ، وقد يضم إلى ذلك في بعض الأفعال تغيير (1) آخر ، وذلك في نوعين :

الأول : أن يكون أول الفعل الماضي تاء المطاوعه ، وإلى ذلك أشار بقوله :

والثاني التالي تا المطاوعه

... البيت

يعنى : أن الحرف الثاني من الفعل الماضي المفتوح بتاء المطاوعه يضم أيضا كأول ، فتقول في «تعلمت الحساب» : «تعلم الحساب» - يضم الأول والثاني - .

وفهم من قوله : «تا المطاوعه» أن المراد بالفعل هنا : الماضي ، لأن المضارع لا يفتح بتاء المطاوعه ، بل بحروف (2) المضارعه .

والثاني : أن يكون الفعل الماضي مفتوحا بالهمزة ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وثالث الذي بهمز الوصل

كأول اجعلنه ...

يعنى : أن الفعل إذا افتتح بهمهز الوصل جعل ثلثه مضموما كأول ، ثم مثل ذلك بقوله : «كاستحلى» ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الفعل متعديا - كما مثل - ، أو لازما ، ك- «انطلق» .

وفي جمل الزجاجي (3) : «لا يجوز أن يبني الفعل اللازم للمفعول عند أكثر النحويين» (4) . انتهى (5) .

ص : ٣٢٩

١- في الأصل : تغير. انظر شرح المكودي : ١ / ١٣٠ .

٢- في الأصل : حروف. انظر شرح المكودي : ١ / ١٣٠ .

٣- في الأصل : الزجاج. وما أثبتته الصواب. والزجاجي : هو عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي ، أبو القاسم ، شيخ العربيه في عصره ، ولد في نهاوند ونشأ في بغداد ، وتلمذ على إبراهيم الزجاج فنسب إليه ، وسكن دمشق وتوفي بها سنه ٣٣٧ هـ (وقيل : توفي في طبريه) ، من آثاره : الجمل الكبرى في النحو ، اللامات في اللغة ، الإيضاح في علل النحو ، شرح مقدمه أدب الكاتب وغيرها. انظر ترجمته في بغيه الوعاة : ٢٩٧ ، إنباه الرواه : ٢ / ١٦٠ ، نزهة الألباء : ٣٧٩ ، مرآة الجنان : ٢ / ٣٣٢ ، شذرات الذهب : ٢ / ٣٥٧ ، روضات الجنات : ٤٢٥ ، البدايه والنهايه : ١١ / ٢٢٥ ، الأعلام : ٣ / ٢٩٩ ، معجم المؤلفين : ٥ / ١٢٤ ، ١٣ / ٣٩٥ .

٤- انظر جمل الزجاجي : ٧٧ ، وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٤ ، الهمع : ٢ / ٢٧١ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٧٢ ، المقتصد :

٥- وإذا بنى الفعل اللازم للمفعول ، ففي النائب أقوال : أحدها : ضمير المصدر ك- «جلس» أى : الجلوس ، وعليه الزجاجي ، وابن السيد. الثاني : ضمير المجهول ، وعليه الكسائي وهشام ، لأنه لما حذف الفاعل أسند الفعل إلى أحد ما يعمل فيه المصدر أو الوقت أو المكان ، فلم - يعلم أيها المقصود ، فأضمر ضمير مجهول. الثالث : أنه فارغ لا ضمير فيه ، وعليه الفراء. انظر الهمع : ٢ / ٢٧١ ، جمل الزجاجي : ٧٧ ، حاشيه يس : ١ / ٢٩٤.



وخصه أبو البقاء بما لا يتعدى بحرف جرّ ، ومثله ب- «قام ، وجلس» (١) ، وعلله بأنه لو بنى / للمفعول لبقى الفعل خبرا (٢) بغير مخبر عنه ، وذلك محال (٣).

وفهم من قوله : «بهمز الوصل» أنّ ذلك الفعل لا يكون أيضا إلّا ماضيا ، لأنّ المضارع لا يفتح بها.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

واكسر أو اشمم فا ثلاثيّ أعل

عينا وضمّ جا كبوع فاحتمل

يعنى : أنّ فى فاء الفعل الماضى الثلاثيّ المعتلّ العين ثلاث لغات :

الأولى (٤) : إخلاص الكسر ، وهى المشار إليها بقوله : «واكسر» ، وهى لغه قريش ومن جاورهم (٥).

الثانية : الإشمام ، وهى المشار إليها بقوله : «أو اشمم» وهى (٦) لغه كثير من قيس وأكثر بنى أسد (٧).

وحقيقه الإشمام : ما حرّره بعض المتأخرين ، فقال : كيفيه النطق به أن تلفظ على فاء الكلمه بحركه تامه مركبه من حركتين إفرازا لا شيوعا ، جزء الضمه مقدّم ، وهو الأقلّ ، يليه جزء الكسره ، وهو الأكثر ، ومن ثمّ تمحضت الياء ، قاله المرادى (٨).

ص : ٣٣٠

١- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٤. وقال يس فى حاشيته ( ١ / ٢٩٤ ) : «فيه نظر لأنهما يتعديان بحرف الجر ، فتقول : «قمت إلى زيد» و «جلست فى المسجد» كيف والتعديه بحرف الجر مطرده». انتهى.

٢- فى الأصل : خبر. انظر التصريح : ١ / ٢٩٤.

٣- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٤ ، وفى حاشيه يس ( ١ / ٢٩٤ ) : «لا- نسلم ذلك تقول : «جلس فى الدار ، وجلس الجلوس المعهود». انتهى.

٤- فى الأصل : الأول. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣١.

٥- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٤.

٦- فى الأصل : وهو.

٧- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٤.

٨- انظر شرح المرادى : ٢ / ٢٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٤. وفى التصريح ( ١ / ٢٩٤ ) : «قال الشاطبى وفى كيفيه الإشمام ثلاثه مذاهب : أحدها : ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتى الضم والكسر. هذا هو المعروف المشهور المقروء به. والثانى : ضمّ الشفتين مع إخلاص كسره الفاء. والثالث : ضمّ الشفتين قبيل النطق بها ، لأن أول الكلمه مقابل لآخرها ، فكما أنّ الإشمام فى الأواخر بعد الفراغ من إسكان الحرف فكذلك يكون الإشمام فى أولها قبيل النطق بكسر الحرف». وانظر

إرشاد الطالب النبيل : (١٦٠ / ب).

وهاتان اللغتان فصيحتان ، وقرئ بهما في المتواتر.

الثالثة : إخلاص الضمّه ، وهي المشار إليها بقوله : «وضمّ جا كبوع» ، ومنه قول رؤبه :

٩٨ - ليت شبابا بوع فاشترت (١)

وهي قليلة موجوده في كلام هذيل ، و (٢) تعزى لفقعس ، وديبر (٣) ، وغيرهما (٤).

وشمل قوله : «فا ثلاثيّ» المفتوح العين ، نحو «باع» ، والمكسور / ، ك- «خاف».

وشمل قوله : «أعل» ما عينه ياء ، ك- «باع» ، وما عينه واو ، ك- «قال».

(والأصل) (٥) في هذه اللغات «فعل» - بضمّ الفاء ، وكسر العين - كالصحيح.

ص : ٣٣١

١- من الرجز في ملحقات ديوان رؤبه (١٧١ - منشورات دار الآفاق) من أبيات أربعه ، وقبله : ليت وهل ينفع شيئا ليت والشاهد في قوله : «بوع» حيث أتى بالضمه خالصة في فائه ، وذلك لأنه فعل ثلاثي معتل العين مبني للمجهول ، وهو لغه بني دبير وبني فقعس وغيرهما. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٥ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٥٢٤ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٢٢٢ ، شرح الأشموني : ٢ / ٦٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٦٨ ، شواهد العدوى : ١١١ ، المكودي مع ابن حمدون : ١ / ١٣١ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٣٠٤ ، شواهد الجرجاوى : ١١١ ، شرح ابن الناظم : ٢٣٣ ، البهجة المرضيه : ٦٩ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٦٠٥ ، شواهد المغنى : ٢ / ٨١٩ ، أوضح المسالك : ٩٠ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٧٠ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٧٣١ ، الهمع (رقم) : ٩٦١ ، ١٧٦٠.

٢- في الأصل : الواو. ساقط. انظر التصريح : ١ / ٢٩٥.

٣- وهما من فصحاء بني أسد. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٥ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٦٩١ ، شرح الأشموني : ٢ / ٦٣ ، المعجم الكامل في لهجات الفصحى : ٣٤٢ - ٣٤٣ ، إرشاد الطالب النبيل : (١٦٠ / ب).

٤- قال الشاطبي : «حكيت عن بني ضبه». وقال الموضح : «حكيت عن بعض تميم». وعزيت هذه اللغة إلى قيس وعقيل ومن جاورهم وعامه بني أسد. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٥ ، إرشاد الطالب النبيل : (١٦٠ / ب) ، المعجم الكامل في لهجات الفصحى : ٣٤٣.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٣١.

فالأصل في «بيع» يا خلاص (١) الكسر : («بيع») (٢) فاستثقلت الكسره في الياء ، فنقلت إلى الفاء ، وذهبت حركه الفاء ، وسكنت العين ، لزوال حركتها.

والأصل في «قيل» : «قول» ، فاستثقلت الكسره أيضا في الواو ، فنقلت إلى الفاء ، وبقيت الواو ساكنه ، فقلبت ياء ، لسكونها ، وكسر ما قبلها.

وأما على لغه «قول ، وبوع» فإنّ الكسره (٣) حذفت من حرف العله ، فسلمت الواو ، وقلبت الياء واوا لسكونها ، وضّم ما قبلها.

وأما على لغه الإشمام ، فهي مركبه من اللغتين.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وإن بشكل خيف لبس يجتنب

وما (٤) لباع قد يرى

لنحو حب

يعنى : أنه إذا خيف لبس الثائب عن الفاعل بالفاعل بسبب شكل - ترك ذلك الشكل الموقع فى اللبس ، واستعمل الشكل الذى لا لبس فيه.

وذلك نحو «بيع العبد» إذا أسندته إلى ضمير المخاطب ، فقلت : «بعث يا عبد» - بالكسر - لم يعلم (٥) : هل هو فعل وفاعل ، أو فعل ومفعول ، فيترك الكسر ، ويرجع (٦) إلى الضّم أو الإشمام (٧).

وكذلك «طيل زيد» إذا أسندته / إلى ضمير المخاطب ، فقلت : («طلت») (٨) - بالضّم - التبس بفعل الفاعل ، فيرجع إلى الإشمام أو الكسر ، إذ لا لبس فيهما.

وهذا الامتناع دعوى ابن مالك (٩) ، وجعله المغاربه مرجوحا لا

ص: ٣٣٢

١- فى الأصل : إخلص. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣١.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣١.

٣- فى الأصل : المكسوره. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣١.

٤- فى الأصل : ولما. انظر الألفيه : ٦٠.

٥- فى الأصل : لم يعمل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣١.

٦- فى الأصل : ورجع. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣١.

٧- فى الأصل : والاشمام. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣١.

٨- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣٢.

٩- قال ابن مالك فى شرح الكافيه (٢ / ٦٠٦) : «وقد يعرض بالكسره أو الضمه التباس فعل المفعول بفعل الفاعل ، فيجب حينئذ

إخلاء الضمه نحو «خفت» مقصودا به «خشيت» ، والإشمام وإخلاء الكسره فى «طلت» مقصودا به «غلبت» فى المطاوعه».

وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٥ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٦٣ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٧ ، إرشاد الطالب النبيل : (١٦١ / أ) ،

الهمع : ٦ / ٣٨.

ممنوعاً (١)، ولهذا لم يلتفت سيويه في ذلك للإلباس، بل أجاز الأوجه الثلاثة مطلقاً، اكتفاء بالفرق التقديرى (٢). وقوله:

وما (٣) لباع قد يرى لنحو حب

يعنى: أنه يجوز في فاء الفعل الثلاثى المضاعف، نحو «حبّ، وردّ» ما جاز في فاء «باع» من كسر وضّم وإشمام، وقرأ علقمه (٤) ويحيى بن وثّاب (٥): (هذه بضاعتنا ردت إلينا) [يوسف: ٦٥] - بكسر الزاء (٦) - والكسر لعه بنى ضبّه (٧) - بضاد معجمه مفتوحه، فموخده مشدّده، كما قال الدمامينى (٨)،

ص: ٣٣٣

١- فقالوا: إنّ العرب تختار الكسر في الفاء إذا كانت - فيما سمى فاعله - مضمومه، وتختار الضم في الفاء إذا كانت - فيما

سمى فاعله - مكسوره، فرقا بينهما. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٩٥، إرشاد الطالب النبيل: (١٦١ / ب).

٢- انظر الكتاب: ٢ / ٣٦٠، أوضح المسالك: ٩٠، إرشاد الطالب النبيل: (١٦١ / أ)، التصريح على التوضيح: ١ / ٢٩٥، شرح الأشمونى: ٢ / ٦٣، شرح المرادى: ٢ / ٢٧.

٣- في الأصل: وأما. انظر الألفيه: ٦٠.

٤- هو علقمه بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي الهمداني، أبو شبل، تابعى كان فقيه العراق، يشبه ابن مسعود في هديه وسمته وفضله، ولد في حياه النبي صلى الله عليه وسلم وروى الحديث عن الصحابه، ورواه عنه كثيرون، وأخذ القرآن عرضاً عن ابن مسعود، وسمع من على وعمرو وأبى الدرداء وعائشه، وعرض عليه القرآن إبراهيم النخعي وغيره، شهد صفين وغزا خراسان، وسكن الكوفه فتوفى بها سنه ٦٢ هـ وقيل غير ذلك. انظر ترجمته في طبقات القراء: ١ / ٥٣٤، حليه الأولياء: ٢ / ٩٨، تاريخ بغداد: ١٢ / ٢٩٦، الأعلام: ٤ / ٢٤٨.

٥- هو يحيى بن وثاب الأسدى بالولاء الكوفى، من أكابر القراء، إمام أهل الكوفه في القرآن، تابعى ثقه، قليل الحديث، له خبر طريف مع الحجاج، توفى سنه ١٠٣ هـ. انظر ترجمته في طبقات القراء: ٢ / ٢٨٠، النجوم الزاهره: ١ / ٢٥٢، تهذيب التهذيب: ١١ / ٢٩٤، الأعلام: ٨ / ١٧٦.

٦- وقرأ الجمهور بضم الراء، وهو الأصل. انظر القراءات الشاذه: ٦٤، إتحاف فضلاء البشر: ٢٦٦، إملاء ما من به الرحمن: ٢ / ٥٥، إعراب النحاس: ٢ / ٣٣٥، التصريح على التوضيح: ١ / ٢٩٥، شرح الكافيه لابن مالك: ٢ / ٦٠٦، شرح الأشمونى: ٢ / ٦٤، إرشاد الطالب النبيل: (١٦١ / ب).

٧- في الأصل: ضنه. انظر التصريح: ١ / ٢٩٥.

٨- انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٩٥، وفي تعليق الفرائد للدمامينى (١٥٠ / أ - مخطوط) ذكر أنّ ذلك لعه لبعض العرب. وضبه ابن أدم بنى مره، من طابخه من العدنانيه. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٩٥، نهايه الأرب للقلقشندى: ٣١٨، معجم قبائل العرب: ٢ / ٦٦١، الأنساب للسمعانى: ٨ / ٣٨١، اللباب في علم الأنساب للجزرى: ٢ / ٢٦١، الإيناس بعلم الأنساب لابن المغربى: ١٣٥.

أو نون ، كما قال ابن السّيد (١) - وبعض بني تميم (٢).

وفهم من قوله : «قد يرى» أنّ ذلك قليل ، ولم يقرأ بها في المتواتر.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وما لفا باع لما العين تلى

في اختار وانقاد وشبه ينجلى

يعنى : أنّ ما كان من (الفعل) (٣) المعتلّ العين على وزن «افتعل» ، نحو «اختار» ، أو على وزن «انفعل» ، نحو «انقاد» ، وما أشبههما - يجوز في الحرف الذى تليه العين ما جاز في فاء «باع» من الأوجه الثلاثة المذكوره ، فتقول : «اختير ، واختور» ، وبالإشمام / ، وادّعى ابن عذره (٤) ، (وطائفه) (٥) من متأخري المغاربه : امتناع الضّم (٦) ، والمشهور الأوّل ، وهو قول ابن عصفور والأبديّ (٧).

ص: ٣٣٤

١- وبنو ضنه : بطن من قضاعه ينسب إليها جماعه. قال الأزهرى : ويمكن أن يكونا قبيلتين ضبط كل منهما واحده. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٥ ، نهايه الأرب للقلقشندى : ٣٢١ ، معجم قبائل العرب : ٢ / ٦٦٩ ، الإيناس بعلم الأنساب : ١٣٥ ، الأنساب للسمعاني : ٨ / ٣٩٩ ، اللباب فى علم الأنساب : ٢ / ٢٦٥. وابن السيد هو عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسى ، أبو محمد ، من علماء النحو واللغه والأدب ، ولد فى بطليوس بالأندلس سنة ٤٤٤ هـ ، ونشأ فيها ، وانتقل إلى بلنسيه فسكنها ، وتوفى بها سنة ٥٢١ هـ ، من آثاره : الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب لابن قتيبه ، المثلث فى اللغه ، شرح سقط الزند لأبى العلاء المعرى ، الحلل شرح أبيات الجمل ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة : ٢٨٨ ، إنباه الرواه : ٢ / ١٤١ ، شذرات الذهب : ٤ / ٦٤ ، مرآه الجنان : ٣ / ٣٢٨ ، هديه العارفين : ١ / ٤٥٤ ، البدايه والنهايه : ١٢ / ١٩٨ ، الأعلام : ٤ / ١٢٣ ، معجم المؤلفين : ٥ / ١٢١.

٢- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٥.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣٢.

٤- هو الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عمر بن عبد الرحمن بن عذره الأنصارى الأوسى الخضراوى ، أبو الحكم ، كان نحويا نبيلًا حاذقًا ثابت الذهن وقاد الفكر ، ولد سنة ٦٢٢ هـ ، وأخذ عن أبى العلاء وابن عصفور وغيرهما ، كان حيا سنة ٦٤٤ هـ ، من آثاره : الإعراب عن أسرار الحركات فى لسان الأعراب ، المفيد فى أوزان الرجز والقصيد ، منتهى السؤل فى مدح الرسول ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة : ٢٢٣ ، كشف الظنون : ١٢٥ ، ١٧٧٧ ، إيضاح المكنون : ٢ / ٥٧٣ ، معجم المؤلفين : ٣ / ٢٣٥.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ٢٩٥.

٦- انظر أوضح المسالك : ٩٠ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٥ ، الهمع : ٦ / ٣٩.

٧- وابن مالك أيضا. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٦٠٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٥ ، أوضح المسالك : ٩٠ ، شرح

المرادى : ٢ / ٢٨ ، الهمع : ٦ / ٣٩. والأبدي هو على بن محمد ابن محمد بن عبد الرحمن (وقيل : عبد الرحيم) الخشني ، المعروف بالأبدي (نسبه إلى «أبده» - بضم الهمزة وتشديد الباء وبالذال المهملة - وهي مدينة بالأندلس من كوره جيان ، ويقال له أيضا : الأبدي والأبدي والأبدي) ، كان نحويا ماهرا ذاكرا للخلاف ، وكان من أحفظ أهل زمانه لخلاف النحاه ، وعلى معرفه بكتاب سيبويه واقفا على غوامضه ، أخذ عن الشلوبين والدباح اللذين لآزمهما كثيرا ، وانتقل إلى غرناطة وأقرأ بها ، وكان على غايه من الفقر على إمامته بالعلم ، توفي بها سنه ٥٦٨٠ هـ ، وله مصنفات عدده منها : إملاء على كتاب سيبويه ، وآخر على إيضاح الفارسي ، وثالث على جمل الزجاجي ، وله شرح على المقدمه الجزوليه. انظر ترجمته في البلغه في أئمه اللغه للفيروزآبادي : ١٦٨ ، الذيل والتكملة لابن عبد الملك (السفر الخامس) : ٣٩١ ، بغية الوعاة : ٢ / ١٩٩ ، دائره المعارف للأعلمي : ٢٢ / ٣١٦ ، وانظر معجم البلدان : ١ / ٦٤ ، مراصد الاطلاع : ١ / ١٠٠ ، المغرب في حلى المغرب : ٢ / ٧٥ ، تقويم البلدان : ١٧٧.



وتنطق بالهمزة في «اختار ، وانقاد» ، ونحوه ، على حسب ما تنطق بالحرف الثالث ، قاله ابن مالك (١).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وقابل من ظرف أو من مصدر

أو حرف جرّ بنيا به حرى

الذى ينوب عن الفاعل أحد أربعة أشياء : المفعول به ، والظرف ، والمصدر ، والجارّ والمجرور.

وقد أشار في أول الباب إلى المفعول به ، وأشار (٢) هنا إلى بقيتها الثلاثة ، وهى :

الظرف : وشمل ظرف الزّمان وظرف المكان ، ويشترط فى نيابتهما أن لا يكونا مبهمين ، فلا يجوز «سير وقت» ولا «جلس مكان» ، وأن يكونا متصرفين فلا يجوز : («سير سحر» ولا «جلس عندك».

والمصدر : ويشترط فى نيابته ألا يكون مؤكّدا (٣) نحو «سير سير» ، وألا (٤) يكون غير متصرف ، فلا يجوز «نزه سبحان».

وحرف الجرّ : - يعنى : مع مجروره - ويشترط فى نيابته ألا (٥) يلزم طريقه واحده ، كحروف القسم والاستثناء ، و «مذ» و «منذ».

ص : ٣٣٥

---

١- انظر شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٦٠٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٥.

٢- فى الأصل : وأشا.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح المكودى : ١ / ١٣٢.

٤- فى الأصل : وإن. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣٣.

٥- فى الأصل : أم لا. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣٣.

وهذه الشُّروط كلها مستفاده من قوله : «وقابل» فإنك إذا رمت إسناد الفعل إلى أحد هذه الأشياء تعذر ذلك.

فمثال ما توفرت فيه شروط النِّيا به / : «سير يزيد يومين فرسخين سيرا شديدا» إن أقمت المجرور (1) ، و «سير يزيد يومان فرسخين سيرا شديدا» إن أقمت ظرف (الزَّمان ، و «سير يزيد يومين فرسخان سيرا شديدا» إن أقمت ظرف (2) المكان ، و «سير يزيد يومين فرسخين سيرا شديدا» إن أقمت المصدر.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ولا ينوب بعض هذى إن وجد

فى اللفظ مفعول به وقد يرد

اعلم أنه إذا اجتمع مع المفعول به أحد هذه الأربعة المذكورة - فلا- ينوب أحد منها بحضرته ، هذا هو مذهب البصريين ، ومذهب الكوفيين : أنه يجوز أن ينوب كل واحد منها بحضرة المفعول به (3) ، وبه أخذ الناظم (4) ، وإلى ذلك أشار بقوله : «وقد يرد» ، وفهم منه أن ذلك قليل ، سواء تأخر النَّائب عن المفعول به أو تقدّم.

فالأوّل : كقراءه أبى جعفر (5) : (لِيَجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) (6)

ص: ٣٣٦

١- فى الأصل : أل المجروره. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣٣.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣٣.

٣- انظر الخلاف فى التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٠ ، التسهيل : ٧٧ ، الهمع : ٢ / ٢٦٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٦٠٩ ، شرح الأشموني : ٢ / ٦٧ ، شرح المرادى : ٢ / ٣٢ ، شرح المكودى : ١ / ١٣٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٧١ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٦٣٥ - ٦٣٦ ، شرح الرضى : ١ / ٨٤ - ٨٥.

٤- قال ابن مالك فى التسهيل (٧٧) : «ولا- تمنع نيابه المنصوب لسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل ، ولا نيابه غير المفعول به وهو موجود وفاقا للأخفش والكوفيين». وانظر شرح المرادى : ٢ / ٣٢ ، شرح المكودى : ١ / ١٣٣ ، الهمع : ٢ / ٢٦٥.

٥- هو يزيد بن القعقاع المخزومى بالولاء المدنى ، أبو جعفر ، أحد القراء العشره ، روى القراءه عن نافع ، وهو من التابعين ، كان إمام أهل المدينة فى القراءه ، وعرف بالقارئ ، وكان من المفتين المجتهدين ، توفى بالمدينه سنه ١٣٢ هـ (وقيل : ١٣٠ هـ على الأصح). انظر ترجمته فى طبقات القراء : ٢ / ٣٨٢ ، تاريخ الإسلام للذهبي : ٥ / ١٨٨ ، النشر فى القراءات العشر : ١ / ١٧٨ ، الأعلام : ٨ / ١٨٦.

٦- وهى بضم الياء وفتح الزاى من «ليجزى» وقرأ ابن عامر وحمره والكسائى ، وخلف «لنجزى» بالنون وكسر الزاى وفتح الياء على إخبار الله عن نفسه ، أى : نحن نجزى. وقرأ الباقون بالياء وبالبناء للفاعل أى : ليجزى الله. وقرأ بعضهم : «ليجزين» بفتح الياء ، وكسر الزاى. وقال أبو إسحاق فى قراءه أبى جعفر «ليجزى» بالبناء للمفعول ، هو لحن عند الخليل وسيبويه وجميع البصريين ،

وقال الفراء : وإنما أجازته الكسائي على شذوذ بمعنى : ليجزى الجزاء قوما ، فأضمر الجزاء ، ولو أظهره ما جاز ، فكيف وقد أضمره ، وقد أجمع النحويون على أنه لا يجوز «ضرب الضرب زيدا». انظر في ذلك المبسوط في القراءات العشر : ٤٠٣ ، البيان لابن الأنباري : ٢ / ٣٦٥ ، النشر في القراءات العشر : ٢ / ٣٧٢ ، إتحاف فضلاء البشر : ٣٩٠ ، إملاء ما منَّ به الرحمن : ٢ / ٢٣٢ ، إعراب النحاس : ٤ / ١٤٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٠ - ٢٩١ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٣٦ ، الهمع : ٢ / ٢٦٥ .

[الجائيه : ١٤] ، فأتاب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به - وهو «قوما» - مقدّما على النائب.

والثاني : نحو «ضرب في الدار زيدا».

وأجازه الأخفش بشرط تقدّم النائب على المفعول به ، كالمثال الثاني (١).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وباتّفاق قد ينوب الثّان من

باب كسا فيما التباسه أمن

يعنى : أنّ النحويين اتّفقوا (٢) على جواز نيابه المفعول الثاني من باب «كسا» ويعبّر / أيضا عن هذا النوع بباب «أعطى» ، وهو ما كان المفعول الثاني فيه غير الأول - واحترز به من المفعول الثاني في باب «ظنّ» ، وسيأتى حكمه - وذلك مع أمن اللبس ، سواء اعتقد القلب أم لا ، وسواء كان الثاني نكرة ، والأوّل معرفه ، أم لا (٣).

ص : ٣٣٧

١- وكقوله : لم يعن بالعلياء إلّا سيّدا ولا شفى ذا الغىّ إلا ذو هدى ف «يعن» مضارع مبنى للمفعول من «عنى بكذا» ، و «بالعلياء» نائب فاعل و «سيّدا» مفعول به مؤخرا. ونقل ابن مالك عن الأخفش جواز ذلك مطلقا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩١ ، شرح الأشموني : ٢ / ٦٨ ، الهمع : ٢ / ٢٦٥ - ٢٦٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٦٠٩ ، التسهيل : ٧٧ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٧١ ، شرح المرادى : ٢ / ٣٢ ، شرح الرضى : ١ / ٨٥.

٢- نقل الناظم الاتفاق على أنّ الثاني من هذا الباب يجوز إقامته عند أمن اللبس ، وفيما نقله من الاتفاق نظر ، فقد قيل بالمنع إن كان نكرة والأوّل معرفه - حكى ذلك عن الكوفيين ، كما عزي إلى الفارسي - وقيل : بالمنع مطلقا. ولعل الناظم لم يعتد بهذا الخلاف ، وقد صرح بنفيه في شرح الكافية حيث قال : «نيابه المفعول الأول من كل باب جائزه بلا خلاف ، وكذا نيابه الثاني من باب «كسا». انتهى. أو يكون مراده : اتفاق جمهور البصريين ما عدا الفارسي فيما عزي إليه. انظر شرح الأشموني : ٢ / ٦٩ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٦١٠ ، البهجة المرضيه : ٧١ ، الخضرى مع ابن عقيل : ١ / ١٧٢.

٣- نحو «أعطيت زيدا درهما» ، لأنّ زيدا آخذ أبدا ، ودرهما مأخوذ أبدا. وقيل : يمتنع مطلقا - - طردا للباب ، فيتعين نيابه الأول ، لأنّه فاعل معنى. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٢ ، شرح الأشموني : ٢ / ٦٩ ، البهجة المرضيه : ٧١ ، أوضح المسالك : ٨٩ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٧٢.

وقيل : يمتنع إن لم يعتقد القلب في الإعراب (١) ، كقولهم : «خرق الثوب المسمار» (٢).

وقال الفارسي : يمتنع إن كان نكره ، والأوّل معرفه ، فلا يقال : «أعطى درهم زيدا» ، ويتعّين (٣) «أعطى زيد درهما» (٤).

وحيث قيل بالجواز في الثّاني ، فقال البصريون : إقامه الأوّل أولى (٥).

وقيل : إن كان الثّاني نكره ، والأوّل معرفه ، فإقامته (٦) قبيحه ، وإن كانا معرفتين استويا في الحسن (٧).

وفهم من قوله : «فيما التباسه أمن» أنّه إذا وجد لبس - وجب إقامه الأوّل ، كقولك : «أعطى زيد عمرا».

(وفهم أيضا من سكوته عن الأوّل أنّه يجوز نيابته باتفاق ، لدخوله تحت عبارته في قوله أول الباب :

ينوب مفعول به عن فاعل

و «قد» إمّا للتحقيق ، لأنه جائز اتفاقا ، وإمّا للتقليل بالنظر إلى نيابه الأوّل ، فإنّه أكثر (٨) ..

ص: ٣٣٨

١- وهو كون المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا ، فإن اعتقد القلب جاز ، والنائب في الحقيقة هو الأوّل ، لأنّ نيابه الثّاني مع اعتقاد القلب مجاز صوري ، ورفع مجاز ، كما أنّ نصب الأوّل مجاز ، فهو من إعطاء المرفوع إعراب المنصوب وعكسه عند أمن اللبس. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٢ ، أوضح المسالك : ٨٩.

٢- في الأصل : السمار. انظر التصريح : ١ / ٢٩٢. وخرق الثوب المسمار : إذا أحدث فيه شقا. انظر اللسان : ٢ / ١١٤١ (خرق).

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ٢٩٢.

٤- وعزى هذا الرأي للكوفيين ، وذلك لأنّ المعرفة بالرفع أولى ، قياسا على باب «كان». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٢ ،

الهمع : ٢ / ٢٦٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٧٢ ، أوضح المسالك : ٨٩ ، شرح المرادى : ٢ / ٣٤ ، شرح الأشموني : ٢ / ٦٩.

٥- وذلك لأنّه فاعل معنى. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٢ ، البهجة المرضيه : ٧١ ، أوضح المسالك : ٨٩ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٣٨.

٦- في الأصل : فإقامه. انظر التصريح : ٢ / ٢٩٢.

٧- وعزى هذا الرأي للكوفيين. انظر التصريح : ١ / ٢٩٢ ، الهمع : ٢ / ٢٦٣ ، أوضح المسالك : ٨٩.

٨- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٣٣. ومما يرجح سقط هذه العبارة من النسخ ، قول الشارح بعد : «وفهم من سكوته عن المفعول الأوّل من باب «ظن» ..

ثم قال رحمه الله تعالى :

في باب ظنّ وأرى المنع اشتهر

ولا أرى معنا إذا القصد ظهر

يعنى : أنّ نيابه المفعول الثاني من باب «ظنّ» - وهو ما هو خبر في الأصل - والمفعول الثاني من باب «أعلم» - وأصله المبتدأ - اشتهر عند التحويين منعه. ووجه منعه في «ظنّ» أنّه خبر في الأصل ، والنائب عن الفاعل مخبر عنه ، فتنافيا ، ووجه منعه في «أعلم» أنّ المفعول الأول مفعول به حقيقه ، فينزل المفعول الثاني والثالث مع الأول منزله الظرف والمجرور مع وجود المفعول به.

وذهب بعضهم إلى إجازة نيابتهما ، وهو اختيار الناظم (١) ، وإلى ذلك أشار بقوله :

ولا أرى معنا إذا القصد ظهر

وظهور القصد : هو عدم اللبس ، فيجوز عنده : «ظنّ زيدا قائم» ، و «أعلم زيدا (٢) فرسه مسرجا».

وفهم من سكوته عن المفعول الأول من باب «ظنّ ، وأعلم» أنّه يجوز نيابتهما بلا خلاف ، ومن ذكره الخلاف في نيابه الثاني من باب «أرى» أنّه لا يجوز نيابه الثالث ، كما قاله ابن الناظم ، تبعاً للخضراوى (٣) ، والصحيح جواز

ص: ٣٣٩

١- وفاقاً لابن طلحة وابن عصفور في المفعول الثاني من باب «ظنّ» ، ولقوم في المفعول الثاني من باب «أرى» وذلك إذا أمن اللبس ، ولم يكن جملة ولا ظرفاً ، مع أنّ الأحسن إقامه الأول نحو «ظننت طالعه الشمس» ، و «أعلم زيدا كبشك سميّنا» والمنع إن ألبس ، نحو «ظننت صديقك زيدا» ، و «أعلم بشرا زيد قائما» أو كان جملة أو ظرفاً نحو «ظن في الدار زيدا» ، و «ظن زيدا أبوه قائم» ، و «أعلم زيدا غلامك في الدار» ، و «أعلم زيدا غلامك أخوه سائر». انظر شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٦١٠ ، شرح الأشموني : ٢ / ٦٩ ، شرح المكودي : ١ / ١٣٤ ، الهمع : ٢ / ٢٦٣ - ٢٦٤ ، شرح المرادى : ٢ / ٣٤ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٣٨ .  
٢- في الأصل : زيد. انظر شرح المكودي : ١ / ١٣٤.

٣- وابن أبي الربيع أيضاً. وبه قال ابن عصفور. قال ابن الناظم في شرحه (٢٣٦) : «وإذا بنى فعل ما لم يسم فاعله من متعدد إلى ثلاثه مفاعيل ناب الأول منها عن الفاعل ، نحو «أرى زيد أخاك مقيماً» ، ولم يجز نيابه الثالث باتفاق». انتهى. وحجتهم في ذلك بأنّ المفعول الأول صريح والآخران مبتدأ وخبر ، شبها بمفعولى «أعطى» ، وبأنّ السماع إنّما جاء يانابه الأول ، كقوله : وثبتت عبد الله بالجوّ أصبحت كراما مواليتها لثيما صميمها وعبارته التسهيل - «ولا يمنع نيابه غير الأول من المفعولات مطلقاً إن أمن اللبس ولم يكن جملة أو شبهها - تقتضى جوازه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩١ ، ٢٩٢ ، الهمع : ٢ / ٢٦٥ ، أوضح المسالك : ٨٩ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٣٨ - ٥٣٩ ، شرح المرادى : ٢ / ٣٤ - ٣٥ ، التسهيل : ٧٧ ، شرح الأشموني : ٢ / ٧٠ والخضراوى هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوى الأنصارى الخزرجى ، الأندلسى ، ويعرف بابن البرذعى ، كان إماماً في العربية عاكفاً على التعليم ، وكان شاعراً ناثراً متصرفاً بالأدب ، ولد سنة ٥٧٥ هـ ، وتوفى بتونس سنة ٦٤٦ هـ ، من آثاره : فصل

المقال فى أبنية الأفعال ، الإفصاح بفوائد الإيضاح ، الاقتراح فى تلخيص الإيضاح ، النقض على الممتع لابن عصفور ، وله نظم .  
انظر ترجمته فى بغيه الوعاه : ١١٥ ، إيضاح المكنون : ١ / ١١٠ ، ١٢٠ ، كشف الظنون : ٢١٢ ، ١٢٦١ ، هديه العارفين : ٢ / ١٢٤ ،  
الأعلام : ٧ / ١٣٨ ، معجم المؤلفين : ١٢ / ١١٣ ، البلغه فى أئمه اللغه : ٢٥٠ .

إقامته اتفاقاً (١) ، كما قاله ابن هشام (٢) ، وفي هذا الموضوع تفصيل محلّه المطوّلات (٣).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وما سوى النَّائب ممّا علّقاً

بالرّافع النَّصب له محقّقاً

يعنى : أنه يجب نصب ما تعلّق بالفعل المسند إلى النَّائب ، مع رفع النَّائب.

وشمل قوله : «ما سوى النَّائب» جميع المنصوبات : ظرف الزّمان ، وظرف المكان ، والمصدر ، والحال ، والتمييز ، والمفعول له ، أو فيه ، أو معه ، فتقول : «أعطى زيد درهما يوم الجمعة أمام الخطيب إعطاء».

ص : ٣٤٠

١- لم يدع ابن هشام الاتفاق في جواز ذلك ، وإنّما قال في أوضح المسالك (٨٩) : والصواب أنّ بعضهم أجازوه إن لم يلبس نحو «أعلمت زيدا كبشك سميّنا». انتهى.

٢- وذلك بشرط ألا يكون جملة وإلا يلبس ، قال ابن هشام في الجامع الصغير (٧٩) : «ولا- يقام المفعول الثانى أو الثالث إلّا إن كانا مفردين ولا إلباس». انتهى. وذلك نحو «أعلمت زيدا كبشك سميّنا» ، فتقول : «اعلم زيدا كبشك سميّنا». وانظر أوضح المسالك : ٨٩ ، الهمع : ٢ / ٢٦٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩١ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٦٩.

٣- ونقل عن الشاطبى أنّ بعض المتأخرين أجاز إقامة الثالث من باب «أعلم» لكن مع حذف الأول ، وأجرى فيه الخلاف فى الثانى ، وألزم ابن الحاج من قال بإقامه الثانى أن يقول : بإقامه الثالث ، إذ لا فرق بينهما ، قال الشاطبى : وهو إلزام صحيح. وقال ابن عصفور : ومن الناس من أجاز إقامة كل واحد من المفعولات الثلاث. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٣٩.



ثم قال رحمه الله تعالى : إن مضمرا اسم سابق فعلا شغل

عنه بنصب لفظه أو المحل

فالسابق انصبه بفعل أضمرا

حتما موافق لما قد أظهرنا /

المراد بالعامل في هذا الباب المفسر للعامل في الاسم السابق ، ومن شرطه صلاحيته (١) للعمل.

فوجب ألا يكون إلّا فعلا متصرفا ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، ولا يجوز أن يكون فعلا غير متصرف ، ولا صفة مشبهة ، ولا حرفا ، لأنّ هذه (لا) (٢) تعمل فيما قبلها ، فلا تفسر عاملا. وقوله :

إن مضمرا اسم ...

... إلى آخره

يعنى : أنّ الفعل إذا اشتغل (٣) بنصب ضمير عائد على اسم سابق عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق أو (عن نصب محله) (٤) - انصب ذلك الاسم السابق بفعل لازم الإضمار ، موافق للفعل المشتغل بالضمير ، وما بعده لا محل له ، لأنّه مفسر للفعل المحذوف ، والجمله المفسره لا محل لها على الأصح (٥).

ص: ٣٤١

١- في الأصل : صلاحية. انظر شرح المكودي : ١ / ١٣٤.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٣٤.

٣- في الأصل : بضمير. زياده. ولا معنى لها. انظر شرح المكودي : ١ / ١٣٤.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٣٤.

٥- وخالف الشلوبيين فزعم أنها بحسب ما تفسره ، فهي في نحو «زيدا ضربته» لا محل لها ، وفي نحو (إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) ، ونحو «زيد الخبز يأكله» - بنصب «الخبز» - في محل رفع ، ولهذا يظهر الرفع إذا قلت : «أكله». انظر التصريح على التوضيح : ١ /

٢٩٧ ، معنى اللبيب : ٥٢٦ ، حاشية الصبان : ٧٣ / ٢.

وقال في المغنى: إن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح: جملة تفسيريه، وإن حصل بها تفسير (١). انتهى.

فمثال المشتغل بالضمير عن نصب لفظه: «زيدا ضربته»، ومثال المشتغل عن نصب محله: «عمرا مررت به» (٢).

وفهم من قوله: «موافق» مطلق الموافقة، فشمل الموافق في اللفظ والمعنى، كالمثال الأول، والموافق في المعنى دون اللفظ، كالمثال الثاني، والتقدير: ضربت زيدا ضربته، وجاوزت عمرا مررت به، وهذا التقدير لا ينطق به، لأن الفعل الثاني عوض عنه، فلا يجمع بينهما.

ويشترط في المفسر: أن لا يفصل بينه وبين الاسم / السابق، فلو قلت: «زيدا أنت ضربته» لم يجز النصب للفصل ب- «أنت»، والأصل في الاسم السابق الرفع، وهو الراجح لسلامته من التقدير.

وزعم الكسائي أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر، وألغى (٣) الضمير (٤).

وزعم تلميذه الفراء: أنهما منصوبان بالفعل المذكور (٥).

ثم قال رحمه الله تعالى:

والنصب حتم إن تلا السابق ما

يختص بالفعل كإن وحيثما

ص: ٣٤٢

١- انظر مغنى اللبيب: ٥٢٦، أوضح المسالك: ٩١، التصريح على التوضيح: ٢٩٧ / ١.

٢- انظر شرح المكودي: ١ / ١٣٥. قال ابن حمدون في حاشيته على المكودي (١ / ١٣٥): «وقوله: «عمرا مررت به» هذا لا يلائم تقديره وإعرابه مع اختياره، وإنما يلائم الاحتمال الثاني الآتي في إعرابه، والصواب أن يمثل بنحو «هذا ضربته». انتهى.

٣- في الأصل: والمعنى. انظر التصريح: ٢٩٧ / ١.

٤- ورد بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل، وبأن الضمير قد لا يتعدى إليه الفعل إلا بالحرف، فكيف يلغى مع وجود الحرف المعدى، وأيضا لا يمكن الإلغاء في السببي لأنه مطلوب الفعل في الحقيقة ك- «زيدا ضربت غلام رجل يحبه». انظر التصريح على التوضيح: ٢٩٧ / ١، شرح ابن عقيل: ١ / ١٧٤، حاشية الخضرى: ١ / ١٧٤.

٥- وهذا مذهب الكوفيين ونسب للكسائي والفراء في شرح الرضى. ورد بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره، وبأنه يلزم كون المتعدى لواحد متعديا لاثنين، وهو خرم للقاعده. انظر التصريح على التوضيح: ٢٩٧ / ١، شرح ابن عقيل: ١ / ١٧٣ - ١٧٤، حاشية الخضرى: ١ / ١٧٤، الإنصاف (مسأله: ١٢): ١ / ٨٢، شرح ابن يعيش: ٢ / ٣٠ - ٣١، تاج علوم الأدب: ٢ / ٦٨٧، شرح الرضى: ١ / ١٦٣.

يعنى : قد يعرض لهذا الاسم المتقدم ما يوجب نصبه ، وما يوجب رفعه ، وما يرفع النصب على الرفع ، وما يسوى فيه الأمرين ، وما يرفع الرفع على النصب ، فهذه خمسة أقسام ، أشار إلى الأول منها بقوله :

والنصب حتم ...

... البيت

يعنى : أن الاسم السابق إذا تبع ما يختص بالفعل - تحتم نصبه ، والمختص بالفعل أدوات الشرط ، وأدوات التخصيص ، وأدوات الاستفهام - غير الهمزة - وذكر منها «إن ، وحيثما».

لكن الاشتغال بعد «إن» إن كان الفعل المشتغل ماضيا لفظا أو معنى - يقع فى الكلام والشعر ، وإن كان مضارعا فمختص بالشعر. وأما حيثما ، فلا يقع إلا فى الشعر.

فتقول : «إن زيدا لقيته فأجمل إكرامه» ، و (لا يجوز أن تقول) (١) «حيثما زيدا لقيته يكرمك» ، ومثله : «هلا زيدا كلمته» (٢) ، و «متى زيدا تأتية» (٣).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وإن تلا السابق ما بالابتدا

يختص فالرفع التزمه أبدا

كذا إذا الفعل تلا ما لن (٤)

يرد

ما قبله (٥) معمولا لما (٦)

بعد وجد /

ص: ٣٤٣

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ١ / ٢٩٨.

٢- فى الأصل : كلمه. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣٥.

٣- قال الأشمونى فى شرحه (٢ / ٧٥) : «لا يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام إلا فى الشعر ، وأما فى الكلام فلا يليهما إلا- صريح الفعل ، إلا- إذا كانت أداه الشرط «إذا» مطلقا ، أو «إن» والفعل ماض ، فيقع فى الكلام ، فتسويه الناظم بين «إن» و

«حيثما» مردوده». انتهى. وقال الصبان (٢ / ٧٥) : «وأجيب : بأن التسويه بينهما في وجوب النصب ، وفي مطلق الاختصاص بالفعل ، وإن كان أحدهما أقوى من الآخر ، وعبارته الناظم لا تقتضى غير ذلك». انتهى.

٤- «لن». هكذا في إعراب الألفيه للأزهرى ، وهو حرف نفي ونصب واستقبال ، وفي بعض النسخ «لم» وهى حرف نفي وجزم وقلب ، تقلب المضارع ماضيا ، و «يرد» فعل مضارع منصوب على النسخه الأولى ، ومجزوم على الثانيه. قاله الأزهرى. انظر إعراب الألفيه : ٤٧ ، الألفيه : ٦٢ ، شرح المكودى : ١ / ١٣٥.

٥- «ما قبله». هكذا فى شرح المكودى وإعراب الألفيه ، وعليه ف- «ما» موصوله فاعله ب- «يرد» و «قبله» صله «ما» ، والهاء فيه عائده على الفاعل. قاله المكودى. وقال الأزهرى : «وفى بعض النسخ «قبل» بالبناء على الضم». انتهى. ولعل هذا هو المتعين لأن زياده الهاء فيه مخله بالوزن. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣٦ مع هامش (١) ، إعراب الألفيه : ٤٧ مع هامش (١) ، الألفيه : ٦٢.

٦- فى الأصل : معمول ما. انظر الألفيه : ٦٢.

هذا هو القسم الثاني ، وهو ما يجب رفعه وقد ذكر له سببين (١) :

أحدهما : ما اشتمل عليه البيت الأول ، وهو أن يتبع الاسم السَّابِق شيئا يختصُّ بالابتداء ، كـ «إذا» التي للمفاجأه ، و «ليتما» (الابتدائية) (٢) ، لصحَّه الابتداء به ، نحو «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» ، و «ليتما زيد أكرمه».

والثاني : أن يفصل بين الاسم السَّابِق والفعل بما لا يصحَّ أن يعمل ما بعده فيما قبله ، كـ «أدوات الصُّدر» ، نحو «زيد ما أكرمه ، وعمرو لأكرمته».

ثم قال رحمه الله تعالى :

واختير نصب قبل فعل ذى طلب

وبعد ما إيلائه الفعل غلب

وبعد عاطف بلا فصل على

معمول فعل مستقرّ أولاً

هذا هو القسم الثالث ، وهو ما يترجَّح النَّصب فيه على الرفع ، وذكر لذلك ثلاثة أسباب اشتمل (٣) البيت الأوّل على سببين :

الأوّل : أن يكون الاسم السَّابِق قبل فعل يقتضى الطُّلب ، كالأمر ، نحو «زيدا اضربه» ، والدعاء ، نحو «زيدا اللهم ارحمه» ، والنهي (٤) نحو «زيدا لا تهنه».

الثاني : أن يقع الاسم السَّابِق بعد شيء يغلب دخوله على الفعل نحو «ما» و «إنّ» التَّافيتين ، وهمزه الاستفهام ، نحو «ما زيدا ضربته ، وإن (٥) عمرا أكرمه ، وأزيدا رأيت».

واشتمل البيت الثاني على سبب واحد : وهو أن يكون الاسم السَّابِق معطوفا على جملة مصدره بالفعل ، نحو «قام زيد وعمرا كلمته».

واحترز بقوله / «بلا-فصل» من أن يقع بين حرف العطف والمعطوف فاصل ، نحو «قام زيد ، وأمّا عمرو فكلمته» ، لأنّ حكم المعطوف في ذلك حكم المستأنف.

وإنما اختير النَّصب قبل الطُّلب ، لأنّه طالب للفعل ، وبعد الحروف

ص : ٣٤٤

- ٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٣٦.
- ٣- فى الأصل : اشتما. انظر شرح المكودي : ١ / ١٣٦.
- ٤- فى الأصل : والهنى. انظر شرح المكودي : ١ / ١٣٦.
- ٥- فى الأصل : ون. انظر شرح المكودي : ١ / ١٣٦.

المذكوره ، لأنّ الغالب فيها أن يليها الفعل ، ومع العطف على الجملة الفعلية ليناسب المعطوف المعطوف (١) عليه (٢).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وإن تلا المعطوف فعلا مخبرا

به عن اسم فاعطفن مخبرا

هذا هو القسم الرابع ، وهو ما يستوى الرفع والنصب فيه ، وذكر له سببا واحدا : وهو أن يكون الاسم السابق معطوفا على جملة ذات وجهين ، وهى التى (٣) صدرها مبتدأ ، وخبرها فعل ، كقولك : «زيد قام ، وعمرو كلمته» ، فالنصب مراعاة لعجزها ، والرفع مراعاة لصدرها ، ولا ترجيح لواحد من الوجهين على الآخر.

وتجوز فى تسميه الاسم السابق : «معطوفا» ، والمعطوف (فى) (٤) الحقيقه إنما هو (٥) الجملة التى هو (٦) جزؤها.

والعذر له : أنه لما ولى حرف العطف أطلق عليه معطوفا.

ثمّ قال رحمه الله تعالى / :

والرفع فى غير الذى مرّ رجع

فما أبيع افعال ودع ما لم يبيع

هذا هو القسم الخامس ، وهو ما يكون الرفع فيه راجحا (٧) على النصب ، فذكر أن الرفع راجح فيما (٨) خلا من موجب النصب ومرجح ، وموجب الرفع وتساوى (٩) الوجهين ، ومثال ذلك : «زيد ضربته».

وإنما كان الرفع راجحا لعدم الحذف ، بخلاف (١٠) النصب ، فإنه على حذف الفعل.

ص : ٣٤٥

١- فى الأصل : للمعطوف.

٢- قال ابن مالك فى شرح الكافية (٢ / ٦٢٠) : «وإنما رجع النصب هنا لأن المتكلم عاطف جملة فعليه على جملة فعليه». وانظر التصريح : ٣٠١ / ١.

٣- فى الأصل : وهو الذى. انظر شرح المكودى : ١٣٦ / ١.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٣٧ / ١.

٥- فى الأصل : هى. انظر شرح المكودى : ١٣٧ / ١.

٦- فى الأصل : هى. انظر شرح المكودى : ١٣٧ / ١.

٧- فى الأصل : راجح.

٨- فى الأصل : فىها. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣٧.

٩- فى الأصل : مساو. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣٧.

١٠- فى الأصل : خلاف. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣٧.



ثمّ تمّم البيت (١) فقال :

فما أبيع افعال ودع ما لم يبيع

لأنّه مستغنى (٢) عنه.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وفصل مشغول بحرف جرّ

أو بإضافه كوصل يجرى

يعنى : أنّ الفعل المشغول بالضمير المفصول بينه وبين الفعل بحرف الجرّ ، أو الإضافة (٣) - يجرى مجرى الفعل المشغول بالضمير المباشر فى جميع الأقسام المذكوره ، فنحو «إن زيدا مررت به ، وإن زيدا رأيت (٤) أخاه» - يجرى مجرى «إن زيدا ضربته» فى وجوب النصب ، ونحو «أزيدا (٥) مرّ به ، ومرّ بأخيه» يجرى مجرى «زيدا اضربه» فيترجّع النصب ، وكذلك سائر المسائل.

وفهم من قوله : «أو بإضافه» أنّ نحو «زيدا (٦) ضربت غلام أخيه ، وصاحب غلام أخيه» ، ونحوهما ممّا يتعدّد فيه المضاف - يجرى مجرى «زيدا / ضرب غلامه» لأنّ قوله : «أو بإضافه» أعمّ من أن يكون المضاف واحدا (٧) أو أكثر ، وفى ذلك أيضا إشعار بأنّ الفصل بحرف الجرّ نحو «زيدا مررت به» يجرى مجرى ما

كان المجرور فيه مضافا ، متعدّدا كان أو منفردا ، نحو «زيدا مررت بأخيه ، ومررت بغلام أخيه».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وسوّ فى ذا الباب وصفا ذا عمل

بالفعل إن لم يك مانع حصل

يعنى : أنّ الذى يعمل عمل الفعل يساوى الفعل فى جواز تفسير العامل فى الاسم السابِق.

والمراد بالوصف المذكور : اسم الفاعل واسم المفعول ، دون الصّفه

ص: ٣٤٦

---

١- قال ابن حمدون فى حاشيته ( ١ / ١٣٧ ) : «بل رفع به توهم أن الراجح من هذه الأقسام مقيس والمرجوح موقوف على السماع». انتهى.

- ٢- فى الأصل : استغنى. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣٧.
- ٣- فى الأصل : والإضافه. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣٧.
- ٤- فى الأصل : رت. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣٧.
- ٥- فى الأصل : زيدا. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣٧.
- ٦- فى الأصل : زيد. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣٧.
- ٧- فى الأصل : واحد. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣٧.

المشبهه وأفعال التفضيل ، لأنهما لا يعملان فيما قبلهما ، فلا يفسران عاملا ، فنحو «أزيدا أنت ضاربه» كقولك : «أزيدا تضربه».

واحتراز ب- «الوصف» مما (١) يعمل عمل الفعل ، وليس بوصف ، كاسم الفعل ، والمصدر ، وبقوله : «ذا عمل» من اسم الفاعل بمعنى الماضي ، فإنه لا- يعمل ، وبقوله : «إن لم يك مانع حصل» من اسم الفاعل ، العامل ، المقترن ب- «أل» الموصول نحو «زيد أنا الضاربه غدا».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وعلقه حاصله بتابع

كعلقه بنفس الاسم الواقع /

يعنى أن الشاغل للعامل إذا كان أجنبيًا ، متبوعا بسببي (٢) - جرى مجرى السببي (٣).

والمراد ب- «العلقه» : الضمير العائد على الاسم السابق.

والمراد ب- «التابع» هنا : النعت ، كقولك : زيدا ضربت رجلا يحبه» أو عطف البيان ، كقولك : «زيدا ضربت رجلا أخاه» (٤) ، أو عطف النسق ، كقولك : «زيدا ضربت عمرا وأخاه».

وإطلاقه في «التابع» يوهم أن ذلك جائز في جميع التوابع ، وليس كذلك ، بل هو مخصوص بما ذكر.

والمراد ب- «الواقع» : السببي المعمول للمفسر.

ص: ٣٤٧

١- في الأصل : ما. انظر شرح المكودي : ١ / ١٣٧.

٢- المراد ب- «السببي» : التابع المحتمل لضمير الاسم السابق ، وهو «تحبه» في المثال الأول ، و «أخاه» في المثالين بعده. انظر حاشية ابن حمدون : ١ / ١٣٨.

٣- قال ابن حمدون في حاشيته ( ١ / ١٣٨ ) : «أى : الذى لم يقع فيه فصل بين العامل والضمير إلا بالاسم الواقع شاغلا فقط نحو «زيدا ضربت أخاه» ، كما مرّ في قوله : «أو بإضافه» فلا يكون فيه تشبيه الشىء بنفسه كما قيل به في النظم». انتهى.

٤- وفي شرح المكودي ( ١ / ١٣٨ ) : «زيدا ضربت عمرا أخاه». قال الملوى في حاشيته على المكودي (٦٧) : «يوجد في بعض النسخ : «... ضربت رجلا- أخاه» وهو تصحيف شائع ، لأنه يشترط في عطف البيان التطابق في التعريف والتنكير ، فلا يصح أن يكون أحدهما معرفه والآخر نكره». انتهى.

ثم قال رحمه الله تعالى : علامه الفعل المعدى أن تصل

ها غير مصدر به نحو عمل

الفعل ثلاثه أنواع :

أحدهما : ما لا يوصف بتعدى ولا لزوم ، وهو «كان» وأخواتها فى (حال) (١) نقصها ، وقد تقدمت.

والثانى : المتعدى ، وذكر أن علامته : جواز اتصال ضمير (٢) غير المصدر به على وجه لا يكون خبرا ، نحو «زيد ضربه عمرو».

واحتراز ب- «هاء» غير المصدر ، من «هاء» المصدر ، فإنها تتصل بالمتعدى واللّازم ، فليست علامه لواحد منهما (٣).

واحترازنا بقولنا : «على وجه لا يكون خبرا» (من) (٤) نحو «الصديق كنته» ، فإنه يصدق على «كان» أنه اتصل به «هاء» ضمير (٥) غير المصدر ، ومع هذا لا يكون متعديا ، - كما مرّ - .

ثم قال رحمه الله تعالى ونفع به :

فانصب به مفعوله إن لم ينب

عن فاعل نحو تدبرت الكتب /

يعنى : أن الفعل المتعدى ينصب المفعول به إذا لم ينب عن الفاعل ، فإذا ناب عن الفاعل ، كان مرفوعا - كما تقدم فى باب - ، وقد مثل لنصبه المفعول به بقوله : «تدبرت الكتب» ، أى : تأملتها (٦).

ص : ٣٤٨

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ٣٠٨ / ١.

٢- فى الأصل : الضمير. انظر شرح المكودى : ١٣٩ / ١.

٣- فى الأصل : منها. انظر المكودى : ١٣٩ / ١.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٥- فى الأصل : الضمير. انظر التصريح : ٣٠٩ / ١.

٦- والتدبر : التأمل. انظر اللسان : ١٣٢١ / ٢ (دبر) ، التصريح على التوضيح : ٣٠٩ / ١.

وفهم من قوله: «فانصب به» أنّ النَّاصِبَ للمفعول به الفعل وحده، وهو قول البصريين (١)، واختلف قول الكوفيين:

فقال هشام (٢): النَّاصِبُ له الفاعل (٣).

وقال الفراء: كلاهما (٤).

وقال خلف (٥) معنى المفعوليه (٦).

ص: ٣٤٩

١- وحثهم أن أصل العمل للأفعال. وهو الصحيح. انظر الإنصاف (مسأله: ١١): ١ / ٧٩، التصريح على التوضيح: ١ / ٣٠٩، شرح ابن عصفور: ١ / ١٦٦، شرح الرضى: ١ / ١٢٨، الهمع: ٣ / ٧، شرح المرادى: ٢ / ٤٩، شرح المكودى: ١ / ١٣٩، أسرار العربيه: ٨٥.

٢- فى الأصل: هشام. انظر التصريح: ١ / ٣٠٩. وهو هشام بن معاوية الضرير الكوفى، أبو عبد الله، نحوى، صحب الكسائى وأخذ عنه كثيرا من النحو، توفى سنة ٢٠٩ هـ، من آثاره: المختصر، القياس، الحدود، وكلها فى النحو. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة: ٤٠٩، نزهة الألباء: ٢٢٢، معجم الأدباء: ١٩ / ٢٩٢، هديه العارفين: ٢ / ٥٠٩، معجم المؤلفين: ١٣ / ١٥٠.

٣- ومذهبه أنك إذا قلت: «ظننت زيدا قائما» تنصب «زيدا» بالياء، و«قائما» بالظن. وحثه أن نصب المفعول به يدور مع الفاعل وجودا وعدما والدوران يفيد عليه. انظر الإنصاف: ١ / ٧٨ - ٧٩، التصريح على التوضيح: ١ / ٣٠٩، شرح الرضى: ١ / ١٢٨، شرح ابن عصفور: ١ / ١٦٦، تاج علوم الأدب: ٢ / ٦٧٤، الهمع: ٣ / ٧، حاشيه ابن حمدون: ١ / ١٣٩.

٤- ونسب فى الإنصاف لجمهور الكوفيين، وحثهم أن الفعل والفاعل كالشئ الواحد ولا يعمل بعض الكلمه دون بعضها الآخر. انظر الإنصاف: ١ / ٧٨، التصريح على التوضيح: ١ / ٣٠٩، شرح الرضى: ١ / ١٢٨، شرح ابن عصفور: ١ / ١٧٩، تاج علوم الأدب: ٢ / ٦٧٣، الهمع: ٣ / ٧، حاشيه ابن حمدون: ١ / ١٣٩.

٥- هو خلف بن حيان بن محرز البصرى، المعروف بالأحمر، أبو محرز، راويه عالم بالأدب والنحو، شاعر، من أهل البصره، كان يضع الشعر وينسبه إلى العرب، وتلمذ عليه أبو نواس، توفى فى حدود سنه ١٨٠ هـ وله ديوان شعر، وكتاب جبال العرب، ومقدمه فى النحو، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة: ٢٤٢، إنباه الرواه: ١ / ٣٤٨، معجم الأدباء: ١١ / ٦٦، كشف الظنون: ٧٢٧، ٧٨٨، روضات الجنات: ٢٧٠، سمط اللالكى: ٤١٢، معجم المؤلفين: ٤ / ١٠٤، الأعلام: ٢ / ٣١٠.

٦- وحثه أن المفعوليه صفه قائمه بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائم به، وإسناد الحكم إلى العله القائمه بذات الشئ أولى من غيرها. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٣٠٩، الإنصاف: ١ / ٧٩، شرح الرضى: ١ / ١٢٨، الهمع: ٣ / ٧، حاشيه ابن حمدون: ١ / ١٣٩.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ولازم غير المعدى وحتم

لزوم أفعال السجايا كنهم

كذا افعلاً والمضاهى اقعنسا

وما اقتضى نظافه أو دنسا

أو عرضاً أو طواع المعدى

لواحد كمدّه فامتداً

يعنى : أنّ ما لا يصلح أن يتصل به ضمير غير المصدر ، فهو لازم ، ويقال فيه : غير متعدّ وقاصر .

ثم إنّ من اللازم ما يستدلّ على لزومه بمعناه ، ومنه ما يستدلّ عليه بوزنه ، وقد شرع فى بيان ذلك بقوله :

... وحتم

لزوم أفعال السجايا ...

هذا ما يستدلّ على لزومه بمعناه ، وهو أن يكون دالاً على السجايا - أى :

الطّباع - وهو ما دلّ على معنى قائم بالفاعل ، لازم له ، ثمّ مثّل ذلك بـ «نهم» ، ومعناه : كثر أكله (١) ، ومثله : «حمق» بكسر الميم وضمّها (٢) .-

ثمّ قال :

كذا افعلاً والمضاهى اقعنسا

هذا ممّا يستدلّ على لزومه بوزنه ، وهو «افعلّ» كـ - «اقشعرّ» (٣) ، و «اطمأنّ» و «افعلل» ، كـ - «احرنجم» (٤) و «اقعنسس» (٥) .

والمضاهى / : المشابهة (٤) ، واصطلاحه فى هذا النّظم : أنّه إذا علّق الحكم على شبه شىء ، فالمراد به ذلك اللفظ وشبهه ، فكأنّه قال : «واقعنسس ، ومضاهيه» .

ثمّ قال : .)

- ١- جاء فى اللسان : «النههم - بالتحريك - والنهامه : إفراط الشهوه فى الطعام وألا تمتلئ عين الأكل ولا تشبع ، وقد نههم فى الطعام - بالكسر - ينهم نهما إذا كان لا يشبع». انظر اللسان : ٤ / ٤٥٦٣ (نههم) ، وانظر شرح المكودى : ١ / ١٤٠.
- ٢- قال ابن منظور : «الحمق ضد العقل ، وقيل : قله العقل ، حمق - بضم الميم - يحمق حمقا وحمقا - بضميتين - وحماقه ، و«حمق» - بكسر الميم - وانحمق واستحمق الرجل إذا فعل فعل الحمقى». انظر اللسان : ٢ / ٩٩٩ (حمق).
- ٣- فى الأصل : كأشعر. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٠.
- ٤- يقال : احرنجم القوم اجتمع بعضهم إلى بعض ، واحرنجمت الإبل اجتمعت وبركت. انظر اللسان : ٢ / ٨٢٤ (حرجم).
- ٥- قعس وتقعس واقعسس : تأخر ورجع إلى الخلف. انظر اللسان : ٥ / ٣٦٩٢ (قعس).
- ٦- انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٠ ، اللسان : ٤ / ٢٦١٧ (ضها).

وما اقتضى نظافه أو دنسا

نحو «وضؤ، وطهر» فى النّظافه ، و «نجس ، وقذر» فى الدّنس.

ثمّ قال : «أو عرضا» - بفتح العين والزّاء المهملتين - ، وهو ما ليس حرکه جسم من (١) معنى قائم بالفاعل غير لازم ، نحو «مرض ، وكسل» (٢).

ثمّ قال :

... أو طاوع المعدى

لواحد كمدّه فامتدّا

يعنى : أنّ من علامه لزوم الفعل أن يكون مطاوعا لفعل متعدّد إلى واحد.

ومعنى المطاوعه : قبول أثر الفعل المطاوع ، نحو «مددت الثّوب فامتدّ» ، و «دحرجته فتدحرج» (٣).

واحترز بقوله : «لواحد» من المطاوع المتعدّى لاثنتين ، فإنّه متعدّد إلى واحد ، كقولك : «علّمت زيدا الحساب فتعلّمه».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وعدّ لازما بحرف جرّ

وإن حذف فالتّصّب للمنجرّ

نقلا وفى أنّ وأن يطرد

مع أمن لبس كعجبت أن يدوا

يعنى : أنّ الفعل اللازم إذا طلب مفعولا- من جهه المعنى ، ولم يصل إليه بنفسه ، لضعفه عنه - عدّى إليه بحرف الجرّ ، نحو

«مررت بزید» ، و «آليت على عمرو». وقوله :

ص: ٣٥١

١- فى الأصل : فى. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٠.

٢- انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٠ ، وفى التصريح ( ١ / ٣١٠ ) : «وهو - أى العرض - ما ليس حرکه جسم من وصف غير ثابت

دائما ك- «مرض» ، و «كسل» و «نهم» إذا شبع بكسر العين فيهن ، بخلاف «نهم» إذا صار أכולا- فليس لازما». وانظر شرح

المرادى : ٢ / ٥١ ، شرح الأشموني : ٢ / ٨٩ ، شرح دحلان : ٧٥.



٣- فى الأصل : فقد حرج. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٠. وقال الخضرى : «المطاوعه قبول الأثر ، أى : حصوله من فاعل فعل ذى علاج محسوس إلى فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقا ، فإن حصل الأثر بلا ملاقاه فليس مطاوعا ك- «ضربته فتألم» ، وخرج بالمحسوس غيره ، فلا يقال : «علمت المسأله فانعلمت» ولا «ظننت كذا فانظنن» لعدم العلاج المحسوس ، ويجوز «قلت هذا الكلام فانقال» إذا عينت الألفاظ المسموعه لإحساس علاجها بتحريك اللسان والشفتين ، فإن أردت المعنى المفهوم من القول بلا نظر للفظ امتنع». انتهى. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٠ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٧٩ ، حاشيه الصبان : ٢ / ٨٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣١٠ ، البهجه المرضيه : ٧٥ ، شرح المرادى : ٢ / ٥ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٤١.

يعنى : أنَّ حرف الجرِّ إذا حذف انتصب المجرور بالفعل وذلك على نوعين : موقوف على السَّماع ومطرَد.

وقد أشار إلى الأوَّل بقوله : «نقلا» أى : سماعا ، كقوله / :

٩٩ - آليت حبَّ العراق الدَّهر أطعمه\*\*\*... (١)

أى : آليت على حبِّ العراق ، فحذف حرف الجرِّ ، وانتصب المجرور.

وظاهر قوله : «نقلا» أنَّ التَّنقل راجع للتَّصِب ، وليس كذلك ، بل هو راجع لحذف حرف الجرِّ ، وأما النَّصِب فليس بنقل (٢).

ص : ٣٥٢

١- من البسيط للمتلمس (جرير بن عبد المسيح الضبعي) من قصيده له فى ديوانه (٥) ، وعجزه : والحبَّ يأكله فى القرية السوس قيل : إنه يخاطب بها عمرو بن هند ملك الحيره ، وكان المتلمس قد هجاه وبلغه ذلك فخاف على نفسه ففر إلى الشام ومدح ملوكها ، فحلف عمرو أنه لا يطعم المتلمس بعدها حب العراق - أى : لا يقدر بعدها على المقام بالعراق فلا سبيل له إلى أكل حبها - فقال المتلمس ذلك ، والمعنى : حلفت يا عمرو لا تتركنى أقيم بالعراق ، والطعام لا يبقى - وإن استبقيته - بل يسرع إليه الفساد ويأكله السوس - وهو قمل القمح - فالبخل به قبيح. وقيل : «آليت» بضم التاء ، فيكون إخبارا عن نفسه. ويروى : «آكله» بدل «أطعمه». وقوله : «أطعمه» أى : لا- أطعمه ، فحذفت منه «لا» النافية وهو من طعمت الشيء : إذا أكلته. والشاهد فى نصب «حب» على إسقاط الخافض ، أى : على حب العراق ، ولا يصح أن يكون مفعولا بفعل محذوف يفسره «أطعمه» ، لأن «لا» النافية وإن كانت محذوفه - لها صدر الكلام تمنع ما بعدها من أن يعمل فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا. انظر التصريح على التوضيح : ٣١٢ / ١ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٤٠ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٥٤٨ ، الكتاب : ١ / ١٧ ، أمالى ابن الشجرى : ١ / ٣٦٥ ، مغنى اللبيب (رقم) : ١٤٨ ، ٤٤٥ ، ١٠٠٨ ، شرح الأشموني : ٢ / ٩٠ ، أبيات المغنى : ٢ / ٢٥٩ ، ٣ / ١٥٠ ، ٧ / ٢٤٦ ، شواهد الأعلام : ١ / ١٧ ، حاشية الخضرى : ١ / ١٧٥ ، شرح ابن الناظم : ٢٤٧ ، الجنى الدانى : ٤٧٣ ، شواهد المغنى : ١ / ٢٩٤ ، أصول ابن السراج : ١ / ١٧٩ ، الإفصاح : ٢٤٣ ، توجيه اللمع : ٤١٣.

٢- انظر شرح المكودى : ١ / ١٤١ ، قال الخضرى فى حاشيته (١ / ١٧٩) : قوله : «نقلا» راجع فى المعنى للحذف فقط كما يقتضيه صنيع الشارح بقريته قول المصنف : «وفى أن وإن يطرَد» فهو متعلق بمحذوف من مادته أى : ويحذف نقلا كما قدره الأشموني وليس راجعا للنصب كما قد يتوهم لتبعيته للحذف فى السماع فلا يوصف به استقلالاً ، ولئلا يقتضى أن عدم النصب مع الحذف ليس سماعيا فيصدق بقياسته ، وليس كذلك ، وبهذا يطل رجوعه لهما معا وإن استوجهه شيخ الإسلام». وانظر حاشية الصبان مع الأشموني : ٢ / ٩٠ ، ٩١ ، حاشية ابن حمدون : ١ / ٤١٤.

وأشار إلى الثاني بقوله :

... وفى أنّ وأن يطرد

مع أمن لبس كعجبت أن يدوا

يعنى : أنّ حذف حرف الجرّ مع «أنّ ، وأن» المصدريتين مطّرد ، إذا أمن اللبس ، فتقول : «عجبت من أنّك تقوم : (و «عجبت أنّك تقوم» (١) ، و «عجبت من أن تقوم» ، و «عجبت أن تقوم» ، و «عجبت أن يدوا» (٢) ، أى : من أن يعطوا الدّيه (٣).

واحترز بقوله : «مع أمن لبس» من نحو «رغبت فى أن تقوم ، ورغبت عن أن تقوم» ، فلا- يجوز حذف حرف الجرّ هنا ، لئلا يلتبس.

وإنّما اطّرد حذف حرف الجرّ مع «أنّ ، وأن» لطولهما بالصّله.

واختلف فى موضعهما بعد الحذف :

فقليل : فى موضع جرّ (٤).

وقيل : فى موضع نصب (٥) ، وهو أقيس (٦)(٧)..

ص: ٣٥٣

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤١.

٢- يدوا : مضارع «ودى» ك- «وعد» وأصل المضارع قبل الإسناد «يودى» ، ك- «يوعد» ، فأسند إلى واو الجماعه ، فصار «يوديون» فحذفت الواو الأولى فاء الكلمه عملا بقول الناظم : فأمر أو مضارع من كوعد احذف ... فصار «يوديون» استثقلت الضمه على الياء فنقلت إلى الدال بعد سلب حركتها ، فالتقى ساكنان الياء والواو ، فحذفت الياء لسبقها ، ثم دخل الناصب فحذف النون لقوله : وحذفها للجزم والنصب سمه فهو معرب منصوب بحذف النون. انظر فى ذلك حاشيه ابن حمدون : ١ / ١٤١.

٣- انظر شرح المكودى : ١ / ١٤١ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٩١ ، اللسان : ٦ / ٤٨٠٢ (ودى) ، البهجه المرضيه : ٧٥ ، شرح دحلان : ٧٥.

٤- نسب ابن مالك هذا الرأى للخليل والكسائى ، ونسبه ابن عقيل للأخفش ، وقيل : هو مذهب سيويه. ورد بأنه ليس فى كلام سيويه تعيين الجر حتى يجعل مذهبا له. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٦٣٤ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٨٠ ، الأشمونى مع الصبان : ٢ / ٩٢ ، التسهيل : ٨٣ ، البهجه المرضيه : ٧٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣١٣ ، شرح المكودى : ١ / ١٤١.

٥- وهو مذهب الخليل والكسائى. انظر الكتاب : ١ / ٤٦٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣١٣ ، ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ١٨٠. ونسبه ابن مالك وغيره لسيويه والفراء. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٦٣٤ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٩٢ ، البهجه المرضيه :

٧٥. ونسب ابن عقيل لسيبويه جواز الوجهين ، فقال الخضرى : «فإنه قال - يقصد سيبويه - بعد أن ذكر أمثله من ذلك - : «ولو قيل إن الموضع جر لكان قويا ، ولذلك نظائر كقولهم : «لاه» أبوك «أى : لله أبوك» ثم نقل النصب عن الخليل ، فعلم أنه يجوز الأمرين ، وأما نسبه الجر إلى الخليل والنصب إلى سيبويه كما فى الأشمونى تبعا للتسهيل وكذا فى البيضاوى عند (إنَّ الله لا يَسْتَحْيِي) فسهو». انتهى. انظر الكتاب : ١ / ٤٦٤ - ٤٦٥ ، ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ١٨٠ - ١٨١ ، التسهيل : ٨٣ ، الأشمونى مع الصبان : ٢ / ٩٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣١٣. فى الأصل : قيس. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤١. وأقيس : أى : أقوى قياسا ، لأن قائله قاس على ما إذا كان المجرور غير «أَنَّ وَأَنَّ» فإنه ينتصب لضعف حرف الجر عن أن يعمل محذوفا. وقائل القول الأول قاس على مجرور «رب» مع أن من النحاه من يجعل الجر عند حذف «رب» بواو «رب» لا ب- «رب» فأفعل التفضيل على بابه. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤١ ، الأشمونى مع الصبان : ٢ / ٩٢ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٨٠ - ١٨١.

ثم قال رحمه الله تعالى :

والأصل سبق فاعل معنى كمن

من ألبسن من زاركم نسج اليمن

ويلزم الأصل لموجب عرا

وترك ذاك الأصل حتما قد يرى

يعنى : إذا كان الفعل متعديا لاثنين من غير باب «ظنّ» ، فلا بدّ أن يكون أحدهما فاعلا فى المعنى ، وأصله أن يتقدّم على ما ليس فاعلا- فى المعنى ، كقولك : «أعطيت زيدا درهما» ، ف- «زيد» هو الفاعل فى المعنى ، لأنّه هو الذى أخذ الدرهم ، وكقوله : «ألبسن من زارك نسج اليمن» ، ف- «من زاركم» مفعول أوّل ل- «ألبسن» ، و «نسج اليمن» مفعول ثان ، والأوّل / هو الفاعل فى المعنى ، لأنّه هو الذى لبس نسج اليمن (١).

ثم إنّ المفعول الأوّل فى ذلك على ثلاثة أقسام :

قسم يجب فيه تقديم ما هو فاعل فى المعنى ، وقسم يجب فيه تأخير ه ، وقسم يجوز فيه الوجهان.

وقد أشار إلى الأوّل بقوله :

ويلزم الأصل لموجب عرا

أى : لموجب غشى وجاء (٢) ، والموجب الذى يوجب تقديمه هو اللبس ، .

ص : ٣٥٤

- ١- ونسج : مصدر بمعنى اسم المفعول ، أى : منسوج. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤١ ، إعراب الألفيه : ٤٩.
- ٢- انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٢ ، وفى اللسان (٤ / ٢٩٢٢ - عرا) : «وعرى إلى الشىء عروا باعه ثم استوحش إليه». وفى شرح المرادى (٢ / ٥٥) : «وقوله : «عرا» أى : وجد». وانظر شرح الأشمونى : ٢ / ٩٢ ، البهجه المرضيه : ٧٥ ، وفى حاشيه الخضرى (١ / ١٨١) : «عرا» ، أى : نزل ووجد ، ومضارعه «يعرو» ك- «غزا يغزو» وأما «عرى يعرى» ك- «تعب يتعب» فبمعنى : خلا ، ولا يصح هنا». وفى إعراب الألفيه (٤٩) : «عرا : بمعنى عرض».

نحو «أعطيت زيدا عمرا»، أو الحصر (١)، نحو «ما أعطيت زيدا إلما درهما»، أو يكون الأوّل ضميرا متّصلا بالفعل ، نحو «أعطيتك درهما».

ثمّ أشار إلى القسم الثّاني بقوله :

وترك ذاك الأصل حتما قد يرى

يعنى : أنّه يجب تأخير ما هو فاعل فى المعنى لموجب أيضا ، وذلك الموجب كونه محصورا ، نحو «ما أعطيت درهما إلا زيدا» ، أو يكون الثّانى ضميرا متّصلا ، نحو «الدّرهم أعطيته زيدا» ، أو متلبّسا بضمير يعود على الأوّل نحو «أسكنت الدّار ربّها».

وأما القسم الثالث ، وهو : ما يجوز فيه الوجهان ، فهو مستفاد من قوله : «والأصل سبق فاعل معنى».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وحذف فضله أجز إن لم يضر

كحذف ما سيق جوابا أو حصر

يعنى : أنّه يجوز حذف الفضله ، وهو المفعول ، وشمل ذلك : (مفعول) (٢) المتعدّى إلى واحد نحو «ضربت» ، والأوّل من المتعدّى لاثنين ، كقوله عز وجل : (وَأَعْطَى قَلِيلًا وَأَكْثَى) [النجم : ٣٤] ، والثّانى ، نحو قوله : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ) [الضحى : ٥] ، والأوّل والثّانى معا ، نحو (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى) [الليل : ٥].

وقوله : «إن لم يضر» أى : إن لم يضرّ حذفه ، وذلك إذا كان جوابا ، نحو «ضربت زيدا» لمن قال : «من ضربت» ، أو كان محصورا ، نحو «ما ضربت إلّا زيدا» ، ففى هذين الموضعين لا يجوز حذفهما (٣).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ويحذف النَّاصِبَا إن علما

وقد يكون حذفه ملترما

ص: ٣٥٥

١- فى الأصل : والحصر. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٢.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٢.

٣- سواء كان الحذف اختصارا أم اقتصارا. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٢.

يعنى : أنه يحذف الفعل النَّاصِب للفضله إذا علم جوازا ، كقولك لمن قال : «ما ضربت أحدا» ، «بل زيدا» ، ووجوبا فى باب الاستغال ، والنِّداء ، والتَّحذير ، والإِغراء (١) ، وهذا هو الوجه الثانى ، وإليه أشار بقوله :

وقد يكون حذفه ملتزما

وفهم منه : أنَّ قوله :

ويحذف النَّاصِبها إن علما

على جهة الجواز ، لأنه فى مقابله الحذف على جهة اللزوم.

ص : ٣٥٦

---

١- وما كان مثلا أو جاريا مجرى المثل ، والفرق بين المثل وما جرى مجراه : أن المثل تقدم له سبب ضرب لأجله فى الأصل ، وأما ما جرى مجراه فلا سبب له لكنه لكثرة استعماله نزل منزله المثل. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٤٣.

ثم قال رحمه الله تعالى : إن عاملان اقتضيا في اسم عمل

قبل فلولواحد منهما العمل

التنازع : هو أن يتقدم عاملان ، ويتأخر عنهما معمول واحد من العاملين ، (وكل واحد) (١) من العاملين يطلبه من جهة المعنى (٢) ، وقد بين ذلك بقوله :

إن عاملان ...

... البيت

والمراد بالعامل هنا : الفعل ، أو ما جرى (٣) مجراه ، ولا مدخل للحرف في هذا الباب.

وشمل قوله : «عاملان» / : الفعلين ، كقوله عز وجل : (آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا) [الكهف : ٩٦] ف- «آتوني» يطلب «قطرا» على أنه مفعول ثان له ، و «أفرغ» يطلبه على أنه مفعوله ، وأعمل الثاني - وهو «أفرغ» - في «قطرا» ، وأعمل «آتوني» في ضميره ، وحذفه لأنه فضله ، والأصل : آتونيّه ، ولو أعمل الأول لقليل : أفرغه.

والاسمين ، كقول الشاعر (٤) :

١٠٠ - عهدت مغينا مغنيا من أجرته\*\*\*... (٥)

ص: ٣٥٧

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٤٣.

٢- وهو لغه التجاذب. ويسمى هذا الباب أيضا باب الإكمال - بكسر الهمزة - عند الكوفيين. انظر في ذلك شرح المكودي : ١ / ١٤٣ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣١٥ ، شرح دحلان : ٧٦ ، ابن عقيل مع الخضري : ١ / ١٨٢ - ١٨٣ ، البهجة المرضيه : ٧٦ ، معجم مصطلحات النحو : ٢٧٩ ، معجم المصطلحات النحويه : ٢٢٠ ، معجم النحو : ١١٥.

٣- في الأصل : أو مجرى. انظر شرح المكودي : ١ / ١٤٣.

٤- في الأصل : الشاعر. انظر شرح المكودي : ١ / ١٤٣.

٥- من الطويل ، ولم أعر على قائله ، وعجزه : فلم ألتخذ إلّا فناءك موثلا عهدت : من العهد ، بمعنى : معرفه الشيء على ما كان عليه. قوله : «من أجرته» من أجاره يجيره من فلان إذا استجاره وأنقذه منه. قوله : «إلا فناءك» أى : إلا كنفك وجوارك ، وأصل «الفناء» ما امتد من الدار من جوانبها. موثلا : ملجأ. والشاهد على أن «مغينا مغنيا» اسمان تنازعا في قوله «من أجرته» ، لأن كلا



منهما يستدعى أن يعمل فيه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٣١٦ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٢ ، شرح الأشموني : ٢ / ٩٩ ،  
المكودي مع ابن حمدون : ١ / ١٤٣ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٨٢ ، شرح ابن الناظم : ٢٥٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٦٤٢ ،  
شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ١١٨ ، أوضح المسالك : ٩٨ ، فتح رب البريه : ٢ / ٨٦ ، الدرره المضيئه للأنباسى (رساله ماجستير) :

ف- «مغيثا» - من الإغاثه ، بالمثلثه (١) - ، و «مغنيا» - من الإغناء ، ضد الافتقار (٢) - تنازعا «من» الموصوله ، فكلّ منهما يطلبها من جهه المعنى على المفعوليه ، وأعمل الثاني لقربه ، وأعمل الأوّل فى ضميره وحذفه ، والأصل : مغيثه .

والمختلفين ، كقوله تعالى : (هاؤمُ اقْرؤا كِتَابِيَهٗ) [الحاقه : ١٩] ، ف- «ها» اسم فعل بمعنى «خذ» ، و «الميم» حرف يدلّ على الجمع ، و «اقْرؤوا» فعل أمر ، تنازعا «كتابه» ، وأعمل الثاني لقربه ، وحذف من الأوّل ضمير المفعول ، والأصل : هاؤموه .

ومعنى «اقتضيا» : طلبا ، فخرج به نوعان :

أحدهما : أن يكون أحد العاملين لا يقتضى عملا فى المتنازع (٣) فيه ، كقول امرئ القيس (٤) :

١٠١ - فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشه\*\*كفانى ولم أطلب قليل من المال (٥)

ص : ٣٥٨

١- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٣١٦ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٢ ، اللسان : ٥ / ٢٣١٢ (غوث). والاستغاثه طلب الغوث وهو التخليص من الشده والنقمه والعون على الفكاك من الشدائد. انظر تاج العروس : ١ / ٦٣٦ (غوث).

٢- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٣١٦ ، اللسان : ٥ / ٣٣٠٨ (غنى) ، وفى الشواهد الكبرى (٣ / ٢) : و «مغنيا» من أغناه عن الشىء إذا كفاه همه عنه .

٣- فى الأصل : التنازع. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٤ .

٤- هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندى ، من بنى آكل المرار ، أشهر شعراء العرب ، يمانى الأصل ، ولد فى حدود سنه ١٣٠ ق. ه ، اشتهر بلقبه ، واختلف فى اسمه ، فقيل : حندج ، وقيل : مليكه ، وقيل : عدى ، وكان أبوه ملك أسد وغطفان ، وأمه أخت المهلهل الشاعر ، ومعلقته أشهر من أن يعرف بها ، أخباره كثيره ، توفى فى أنقره سنه ٨٠ ق. ه ، وجمع بعض شعره فى ديوان صغير. انظر ترجمته فى الأغاني : ٩ / ٧٧ ، الأعلام : ٢ / ١٢ ، معجم المؤلفين : ٢ / ٣٢٠ ، الخزانة : ١ / ٣٢٩ ، ٨ / ٥٤٦ ، شواهد المغنى : ١ / ٢١ ، ٣٤٤ ، ٢ / ٧١٥ .

٥- من الطويل لامرئ القيس من قصيده له فى ديوانه (٣٩) ، وبعده : ولكنما أسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالى ويروى : «ولو أن» بدل «فلو أن» قال العينى : «والروايه الصحيحه «ولو» بالواو». والشاهد فيه على إعمال الفعل الأول - وهو كفانى - فى «قليل» ولذلك رفعه ، ولم يعمل «أطلب» ، فكأنه قال : كفانى قليل من المال ولم أطلب ما فوقه من المملكه ونحوها ، وعلى هذا يصح المعنى . ولو نصب «قليل» على إعمال «أطلب» لفسد المعنى ، لأنه يجعل القليل من المال كافيا له لو طلبه وسعى له ، وهو لم يرد ذلك ، وإنما طلبه الملك ، يدل عليه قوله بعد : ولكنما أسعى ... البيت وتقدير الكلام : فلو أن سعيت لأدنى معيشه كفانى قليل من المال ولم أطلب الرياسه والملك ، فعلق الفعل فى البيت وفسره بالبيت الثانى . وعلى ما تقدم يكون البيت الذى نحن بصددده ليس من باب التنازع. وذهب الكوفيون إلى أنه من باب التنازع ، واستدلوا به على اختيار إعمال الأول. انظر الكتاب : ١ / ٤١ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٣٥ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٤٤ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٩٨ ، ٤ / ٤٠ ، شواهد الأعلام : ١ / ٤١ ، المقتضب : ٤ / ٧٦ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٣٩ ، الخصائص : ٢ / ٣٨٧ ، الإنصاف : ٨٣ ، ٩٢ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٧٨ ، ٧٩ ، المقرب : ١ / ١٦١ ، الخزانة : ١ / ٣٢٧ ، شذور الذهب : ٢٢٧ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٤٥٧ ، ٤٨١ ،

الهمع (رقم): ١٥٢٦ ، الدرر اللوامع : ١٤٤ / ٢ ، شواهد ابن السيرافي : ٣٨ / ١ ، الإرشاد للكيشي : ٤٩ ، أبيات المغنى : ٣٥ / ٥ ، ٧ ،  
٩٧ / ، شرح ابن عصفور : ١ / ٦٢٢ ، شواهد المغنى : ١ / ٣٤٢ ، ٢ / ٦٤٢ ، ٨٨٠ ، شواهد الفيومي : ٧٣ ، المقتصد : ١ / ٣٤٢ ،  
شواهد ابن النحاس : ٣٥ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٨٣ ، شرح الرضى : ١ / ٨١ ، فتح رب البريه : ٢ / ١٦ ، الإفصاح : ٣١٣ .

فإنَّ «أطلب» غير طالب ل- «قليل».

الثاني : أن يؤتى بالعامل الثاني توكيدا للأوّل ، كقوله :

١٠٢ - ...\*\*\*أتاك أتاك اللّاحقون احبس احبس (١)

ص: ٣٥٩

---

١- من الطويل ، ولم أعثر على قائله ، وصدّره : فأين إلى أين النّجاء ببلغتي النّجاء : الإسراع. ويروى : «النّجاه» بمعنى : الخلاص. احبس احبس : محكى بقول مقدر أي : قائلين احبس احبس. والشاهد فيه على أن «أتاك» الثاني جاء توكيدا للأوّل ، وليس فيه تنازع ، إذ لو كان فيه تنازع لقال : «أتوك أتاك» على إعمال الثاني ، أو «أتاك أتوك» على إعمال الأوّل. انظر التصريح على التوضيح : ٣١٨ / ١ ، الشواهد الكبرى : ٩ / ٣ ، الخزانه : ١٥٨ / ٥ ، أمالي ابن السجري : ١ / ٢٤٣ ، الهمع (رقم) : ١٥٢٧ ، ١٥٦٦ ، الدرر اللوامع : ١٤٥ / ٢ ، شرح الأشموني : ٩٨ / ٢ ، شرح المرادي : ٦١ / ٢ ، شرح ابن الناظم : ٢٥٣ ، كاشف الخصاصه : ١٢٠ ، المكودي مع ابن حمدون : ١ / ١٤٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٦٤٢ ، تذكره النّجاه : ٣٤٢ ، الجامع الصغير : ١٨٨ ، شرح ابن عقيل : ٥٨ / ٢ ، شواهد الجرجاوى : ٢٠٣ ، شرح الرضى : ١ / ٣٣٢ ، توجيه اللمع : ٢١٤ ، شواهد العدوى : ٢٠٣ ، فتح رب البريه : ٨٩ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ٦١٦ / ٢.

ف- «أَتَاكَ» الثَّانِي غير طالب ل- «اللاحقين» لأنه أتى به توكيدا ل- «أَتَاكَ» الأوَّل.

وفهم من قوله : «فى اسم» أنَّ المتنازع (١) فيه لا يكون أكثر من اسم واحد.

وفهم من قوله : «قبل» أنَّ المتنازع فيه لا يتقدّم على العاملين ولا على أحدهما ، وفى ذلك خلاف (٢).

وفهم من قوله : «فللواحد منهما العمل» جواز إعمال كلِّ منهما ، ولا خلاف فى ذلك ، وإنّما الخلاف فى الاختيار - وسيأتى - .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

والثَّان (٣) أولى عند أهل

البصرة

واختار عكسا غيرهم ذا أسره

اختار البصريّون إعمال الثَّانِي ، لقربه من المعمول (٤) ، واختار (٥) الكوفيّون إعمال الأوَّل ، لسبقه (٦) ، والصَّحيح (٧) مذهب البصريّين ، لأنَّ إعمال الثَّانِي

ص: ٣٦٠

١- فى الأصل : التنازع. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٤.

٢- فذهب الأ-كثرون إلى أنه لا- يكون مطلوب المتنازعين إلا- متأخرا. وذهب بعض المغاربة إلى إجازة التنازع فى المتقدم ، مستدلين بقوله تعالى : (بِالْمُؤْمِنِينَ رِؤُفٌ رَحِيمٌ) ، وإليه ذهب الرضى فى شرح الكافية. قال الأزهرى : ولا حجة له لأن الثَّانِي لم يجرى حتى استوفاه الأوَّل ، ومعمول الثَّانِي محذوف لدلاله معمول الأوَّل عليه. وذهب الفارسى إلى إجازة التنازع مع توسط المعمول نحو «ضربت زيدا وأكرمت». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٣١٧ - ٣١٨ ، شرح المرادى : ٢ / ٦٤ - ٦٥ ، شرح الرضى : ١ / ٧٨ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٦٤٣.

٣- فى الأصل : والثَّانِي. انظر الألفيه : ٦٦.

٤- انظر الإنصاف : ١ / ٨٣ - ٩٢ ، شرح المكودى : ١ / ١٤٤ ، شرح المرادى : ٢ / ٦٥ ، الهمع : ٥ / ١٣٧ ، شرح الرضى : ١ / ٧٩ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٦٤٤ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٧٧ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٠١ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٦٢٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٦١٣.

٥- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٤.

٦- وقال بعض النحويين : يتساويان ، لأن لكل منهما مرجحا ، حكاه ابن العليج فى البسيط. وقال الفراء : كلاهما يعملان فيه إن اتفقا فى الإعراب المطلوب ، نحو «قام وقعد زيد» فجعله مرفوعا بالفعلين. وفصل أبو ذر الخشنى فقال : إن كان إعمال الثَّانِي يؤدى إلى الإضممار فى الأوَّل فيختار إعمال الأوَّل ، وإلا فيختار إعمال الثَّانِي. وإذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأوَّل

والثالث ، قاله المرادى. وقال الشيخ خالد : «وسكتوا عن المتوسط ، فهل يلتحق بالأول لسبقه على الثالث ، أو بالثاني لقربه من المعمول بالنسبه إلى الأول ، أو يستوى فيه. لم أر فى ذلك نقلا». وقال الأشمونى : «سكتوا عن الأوسط عند تنازع ثلاثه ، وحكى بعضهم الإجماع على جواز إعمال كل منها». انظر فى ذلك الإنصاف (مسأله : ١٣) : ١ / ٨٣ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٦١٣ ، شرح المرادى : ٢ / ٦٥ ، الهمع : ٥ / ١٣٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٢٠ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٠٢ ، شرح الرضى : ١ / ٧٩ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٦٤٤ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٦٢٩ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ١٦٣ .

٧- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٤ .

(في) (١) كلام العرب أكثر من إعمال الأوّل (٢) ، ذكر ذلك سيوييه (٣).

وصرّح الناظم بأهل البصره ، وفهم من قوله : «غيرهم» أنّهم أهل الكوفه ، لكونه أتى بهم في مقابله أهل البصره.

وأسره الرّجل : رهطه (٤) ، وكُنّي بذلك عن كثره القائلين باختيار إعمال الأوّل.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وأعمل المهمل في ضمير ما

تنازعا والتزم ما التزما

كيحسنان (٥) ويسىء ابناكا

وقد بغى واعتديا عبداكا /

المهمل هو العامل الذي لم يعمل في الاسم المتنازع فيه ، فيعمل في ضميره.

وقوله : «والتزم ما التزما» (يعنى) (٦) من مطابقه الضّمير للظّاهر ، ومن إثبات العمده ، وحذف الفضله ، ومن وجوب حذف الضّمير في بعض الأحوال ، وتأخيره في بعضها.

ثمّ أتى بمثالين ، فقال :

كيحسنان ...

... البيت

فالمثال الأوّل على اختيار البصريّين ، وهو إعمال الثّاني ، ف- «ابناك» فاعل «يسىء» ، و «يحسنان» هو المهمل ، ولذلك عمل في ضميره ، وهو «الألف».

والمثال الثّاني على اختيار الكوفيّين ، وهو إعمال الأوّل ، ف- «عبداك» فاعل ب- «بغى» ، و «اعتديا» هو المهمل ، ولذلك عمل في ضميره ، وهو «الألف».

وفهم من المثالين : أنّه يجب إضمار المرفوع قبل المفسّر وبعده.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٤٤.

٢- انظر شرح المكودي : ١ / ١٤٤ ، شرح المرادى : ٢ / ٦٥.

٣- انظر الكتاب : ١ / ٣٧ ، ٣٩ ، شرح المرادى : ٢ / ٦٦ ، شرح المكودي : ١ / ١٤٤ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٧٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٢٠.

٤- كذا فى اللسان ، وهو بضم الهمزة من «أسره» ، لكن ضبطها الشيخ خالد فى النظم بالفتح ، وفسرها السيوطى وغيره بالجماعه القويه. انظر اللسان : ١ / ٧٨ (أسر) ، إعراب الألفيه : ٥٠ ، البهجه المرضيه : ٧٧ ، حاشيه الصبان : ٢ / ١٠٢ ، شرح المكودي : ١ / ١٤٤.

٥- فى الأصل : كسيحسنان. انظر الألفيه : ٦٦.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٤٥.



ولا تجيء مع أول قد أهملًا

بمضمر لغير رفع أوهلا

بل حذفه الزم إن يكن غير خبر

وأخرنه إن يكن هو الخبر

يعنى : أنه المهمل إذا كان أولًا ، وكان يطلب ضمير الاسم المتنازع فيه بالتَّصْب ، لم يضم فيه ، نحو «ضربته ، وضربنى زيد».

ولمَّا كان المنصوب شاملًا للفضله ، ولما أصله العمده ، أشار إلى أنَّ حكم الفضله لزوم الحذف (1) بقوله :

بل حذفه الزم إن يكن غير خبر

و «غير الخبر» هو الفضله / ، وهو تصريح بما أفهم قوله :

ولا تجيء مع أول قد أهملًا

ثمَّ أشار إلى أنَّ حكم ما ليس بفضله - وهو ما أصله الخبر - الإضمار والتأخير عن المفسر (2) بقوله :

وأخرنه إن يكن هو الخبر

فمن كونه منصوبًا ينبغى أن لا يضم قبل الدّكر ، كالمرفوع ، ومن كونه عمده فى الأصل ينبغى أن لا يحذف ، فوجب عنده الإضمار والتأخير ، ومثال ذلك : «ظننى ، وظننت زيدا قائما إيّاه».

ثمَّ قال رحمه الله تعالى :

وأظهر ان يكن ضمير خبرا

لغير ما يطابق المفسرا

نحو أظنّ ويظنّانى أخا

زيدا وعمرا أخوين فى الرّخا

يعنى : أنّ الضّمير إذا كان خبرا عن شىء مخالف لمفسره فى الأفراد

١- وافق الناظم هنا الجمهور ، وذلك لأنه مستغنى عنه فلا حاجة لإضماره قبل الذكر ، ولم يوجب فى التسهيل حذفه بل جعله أولى. انظر شرح المرادى : ٢ / ٧٠ - ٧١ ، التسهيل : ٨٦.

٢- أما تقديمه فقال ابن الناظم : «لا يجوز عند الجميع». وقال المرادى : «وظاهر التسهيل جوازه ، وقد حكى ابن عصفور عنه ثلاثه مذاهب : أحدها : إضماره مقدما كالمرفوع نحو «ظننته - أو إياه - وظننت زيدا قائما». والثانى : الإضمار مؤخرا ، كما جزم به المصنف هنا. والثالث : حذفه لدلاله المفسر عليه ، قال : وهذا أسد المذاهب لسلامته من الإضمار قبل الذكر». وقال الأشمونى : «وأما الحذف فمنعه البصريون وأجازوه الكوفيون ، لأنه مدلول عليه بالمفسر ، وهو أقوى المذاهب لسلامته من الإضمار قبل الذكر ومن الفصل». انظر شرح ابن الناظم : ٢٥٨ ، شرح المرادى : ٢ / ٧١ - ٧٢ ، التسهيل : ٨٦ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٠٥.

والتذكير وفروعهما - وجب إظهاره ، لأنه إذا أضم (١) موافقا للمخبر عنه خالف المفسر ، وإذا أضم موافقا للمفسر خالف المخبر عنه.

ثم مثل ذلك بقوله :

نحو أظنّ ويظنّاني ...

... البيت

فهذا المثال على إعمال (الأول) (٢) ، والثاني - الذي هو «يظنّاني» - هو المهمل ، ولذلك عمل في ضمير المثني ، فكان حقّ مفعوله الثاني - الذي هو «أخا» - أن يكون ضميرا ، لكنّه لو أضم مفردا موافقا للمخبر عنه - وهو «الياء» من «يظنّاني» - لخالف المفسر - وهو «أخوين» - ، ولو أضم مثني موافقا للمفسر لخالف المخبر عنه ، فوجب إظهاره لذلك.

ص: ٣٦٣

---

١- في الأصل : اضمرا. انظر شرح المكودي : ١ / ١٤٦.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٤٦.

ثم قال رحمه الله تعالى : المصدر اسم ما سوى الزمان من

مدلولي الفعل كأمن من أمن

المفاعيل على المشهور خمسة (١) : مفعول به ، ومفعول مطلق - وسمي مفعولا (٢) مطلقا ، لأنّ المفاعيل كلّها مقيدة بأداه ، وهو غير مقيد بأداه - ، مفعول فيه ، ومفعول له - ويسمى أيضا مفعولا لأجله - ، ومفعولا معه .

أمّا المفعول به (٣) ، فقد تقدّم في باب الفاعل (٤) ، وشرع الآن في بيان الأربعة المذكوره ، وبدأ بالمفعول المطلق ، فقال : .

ص : ٣٦٤

١- وكون المفاعيل خمسة هو مذهب البصريين ، وزعم الكوفيون أنه ليس للفعل إلا مفعول واحد هو المفعول به ، وباقيها مشبه بالمفعول به . قال أبو حيان : «وهذا الخلاف لا يجدى كبير فائده» . وزاد السيرافي سادسا ، وسماه المفعول منه ، كقولك : «اخترت زيدا القوم» ، أي : من القوم . وزاد الجوهرى سابعا وسماه : مفعولا دونه ، وهو المسمى في الاصطلاح عند الجمهور : المستثنى ، نحو «زيدا» من «قام القوم إلا زيدا» . انظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٠١ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ١٤٦ .

٢- في الأصل : مفعول . انظر شرح المكودي : ١ / ١٤٦ .

٣- في الأصل : مفعول به . انظر شرح المكودي : ١ / ١٤٦ .

٤- في قول ابن مالك : والأصل في المفعول أن ينفصلا وفي قوله : وقد يجي المفعول قبل الفعل وتقدم أيضا في باب النائب عن الفاعل في قوله : ينوب مفعول به عن فاعل وفي قوله : ولا ينوب بعض هذى إن وجد في اللفظ مفعول به وقد يرد وفي باب الاشتغال في قوله عموما : فالسابق انصبه بفعل أضمرنا حتما موافق لما قد أظهرنا وفي باب تعدى الفعل ولزومه في قوله : فانصب به مفعوله إن لم ينب عن فاعل نحو تدبّرت الكتب وعموما في باب التنازع بقوله : ولا يجي مع أول قد أهملنا بمضمر لغير رفع أو هلا بل حذفه الزم إن يكن غير خبر ... انظر في ذلك حاشيه ابن حمدون : ١ / ١٤٦ - ١٤٧ .

المصدر اسم ما ...

... البيت

قال في ترجمه : «المفعول المطلق» (١) ، ثم قال هنا : «المصدر» وفي ذلك إشعار بأن المصدر ، والمفعول المطلق - مترادفان ، وليس (٢) كذلك ، بل قد يكون المفعول المطلق غير مصدر ، نحو «ضربته سوطا» ، ويكون المصدر غير مفعول مطلق ، نحو «أعجبني ضربك».

وفهم من قوله : «مدلولى الفعل أنّ للفعل مدلولين ، ويّين أحدهما بقوله : «كأمن من أمن» ، (ف «أمن») (٣) فعل يدلّ على الحدث والزّمان ، و «أمن» اسم لذلك الحدث ، وهو أحد مدلولى الفعل ، ولم يبيّن المدلول الثّانى ، وهو الزّمان لأنّه غير مقصود هنا.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

بمثله أو فعل أو وصف نصب

وكونه أصلا لهذين انتخب

يعنى : أنّ (٤) المصدر ينتصب بمثله ، كقولك : «أعجبني ضربك زيدا ضربا» ، وشمل المماثل فى اللفظ والمعنى كالمثال المذكور ، والمماثل فى المعنى / دون اللفظ ، كقولك : «أعجبني قيامك وقوفا» ، لأنّه مماثل فى المعنى دون اللفظ.

ص: ٣٦٥

١- قال فى التعريفات : المفعول المطلق هو اسم ما صدر عن فاعل فعل مذكور بمعناه ، أى : بمعنى الفعل. وقال ابن هشام : وهو اسم يؤكّد عامله ويبيّن نوعه أو عدده ، وليس خيرا ولا حالا ، نحو «ضربت ضربا ، أو ضرب الأمير ، أو ضربتيني» بخلاف نحو : «ضربك ضرب أليم» ، ونحو «ولى مدبرا». انظر تعريفات الجرجانى : ٢٢٤ ، شرح الرضى : ١ / ١١٣ - ١١٤ ، الفوائد الضيائية : ١ / ٣٠٩ ، أو ضح المسالك : ١٠١ ، التصريح على التوضيح : ٣٢٣ / ١ ، معجم النحو : ٣٦١ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٤٠.

٢- فى الأصل : الواو ساقط. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٧.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٧.

٤- فى الأصل : أن مكرر.

وينتصب بالفعل ، كقولك : « قمت قياما » ، وبالوصف كقولك : « أنا قائم قياما » ، وقوله :

وكونه أصلا لهذين انتخب

الإشارة ب- «هذين» إلى الفعل والوصف ، أى : الفعل والوصف مشتقان من المصدر ، وهو الصحيح من مذهب البصريين (١) ، وإليه يرشد قوله : «انتخب» ، أى : اختير (٢).

وزعم الفارسيّ منهم - واختاره (٣) الشيخ عبد القاهر (٤) - : أنّ الفعل أصل للوصف (٥).

وزعم الكوفيون : أنّ الفعل أصل لهما (٦).

ص: ٣٦٦

١- واحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن المصدر أصل للفعل : أن المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمان معين ، فكما أن المطلق أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل للفعل. انظر الإنصاف : ١ / ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، شرح الرضى : ٢ / ١٩١ ، شرح المرادى : ٢ / ٧٦ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١١٢ ، شرح ابن يعيش : ١ / ١١٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٦٥٣ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٦٦١ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٢٥ ، الهمع : ٣ / ٩٥ ، البهجه المرضيه : ٧٨ ، أسرار العرييه : ١٧١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٠٢.

٢- انظر اللسان : ٦ / ٤٣٧٣ (نخب) ، شرح المكودى : ١ / ١٤٧.

٣- فى الأصل : واختار. انظر التصريح : ١ / ٣٢٥.

٤- هو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني الأشعري الشافعى ، أبو بكر ، واضع أصول البلاغه ، وهو من أئمه النحو واللغه ، متكلم فقيه مفسر ، من أهل جرجان ، وتوفى فيها سنه ٤٧١ هـ (وقيل : ٤٧٤ هـ) ، من آثاره : شرح إيضاح الفارسي فى نحو ثلاثين مجلدا وسماه المغنى ، ثم لخصه فى مجلد وسماه المقتصد ، إعجاز القرآن ، العوامل المائة ، العمده فى تصريف الأفعال ، وغيرها ، وله شعر رقيق. انظر ترجمته فى بغيه الوعاه : ٣١٠ ، نزهه الألباء : ٤٣٤ ، فوات الوفيات : ١ / ٢٩٧ ، الأعلام : ٤ / ٤٨ ، شذرات الذهب : ٣ / ٣٤٠ ، إنباه الرواه : ٢ / ١٨٨ ، معجم المؤلفين : ٥ / ٣١٠.

٥- والمصدر أصل للفعل ، وهو مذهب السيرافى أيضا. ورد : بأنه ليس فى الوصف ما فى الفعل من الدلاله على زمن معين ، فبطل اشتقاقه منه وتعين اشتقاقه من المصدر. وظاهر قول الفارسي فى التكملة : أن الوصف والفعل مشتقان من المصدر ، حيث قال فى (٥٠٧) : «اعلم أن أمثله الأفعال مشتقه من المصادر ، كما أن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقه منها». وانظر المقتصد للجرجاني : ١ / ١٠٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٢٥ ، شرح الرضى : ٢ / ١٩٨ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨٦٣ ، شرح دحلان : ٧٩ ، الهمع : ٣ / ٩٥ - ٩٦ ، البهجه المرضيه : ٧٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٠٢.

٦- واحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا أن المصدر مشتق من الفعل ، لأن المصدر يصح لصحه الفعل ويعتل لاعتلاله. انظر الإنصاف : ١ / ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٢٥ ، شرح ابن يعيش : ١ / ١١٠ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١١٢ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٦٦١ ، شرح المرادى : ٢ / ٧٦ ، الهمع : ٣ / ٩٥ ، البهجه المرضيه : ٧٨ ، أسرار العرييه : ١٧٣ ، شرح الرضى : ٢ / ١٩١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٠٢.

وزعم ابن طلحه (١): أن الفعل والمصدر أصلان ، وليس أحدهما مشتقا من الآخر (٢).

والصحيح الأول (٣) ، لأن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل وزياده ، والفعل يدل على الحدث والزمان ، والصّفه تدلّ على الحدث والموصوف ، ولا دلالة لها على الزمان المعين .

ثم قال رحمه الله تعالى :

توكيدا أو نوعا يبين أو عدد

كسرت سيرتين سير ذى رشد

يعنى : أن المفعول المطلق يؤتى به لأحد ثلاث فوائد :

الأولى : العدد ، ومثله بقوله : «سرت سيرتين» ، ومثله : «ضربت عشرين ضربه» .

والثانية : النوع ، ومثله بقوله : «سير ذى رشد» ، ومثله الموصوف ، كقولك : «سرت سيرا شديدا» ، ومصاحب «أل» ، كقولك : «سرت السّير الذى تعلم» .

والثالثة : التوكيد / ، كقولك : «سرت سيرا» ، وسمى توكيدا ، لأنه لم يفد غير ما أفاده الفعل الناصب .

ثم قال رحمه الله تعالى :

وقد ينوب عنه ما عليه دل

كجدّ كلّ الجدّ وافرح الجدل

ص: ٣٦٧

١- هو محمد بن طلحه بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموى الأشبيلي ، أبو بكر ، المعروف بابن طلحه ، كان إماما فى العربيه ، نظارا عارفا بعلم الكلام وغير ذلك ، ولد ببابرت سنة ٥٥٤٥ هـ ، وأخذ الأدب عن ابن ملكون ، والقراءات عن أبى بكر بن صاف ، ودرس العربيه والآداب بإشبيليه أكثر من خمسين سنة ، وكان يميل فى النحو إلى مذهب ابن الطراوه ويشنى عليه ، توفى سنة ٦١٨ هـ ، (وقيل : ٦٢٨ هـ) . انظر ترجمته فى بغيه الوعاة : ١ / ١٢١ ، دائره المعارف للأعلمى : ٢٦ / ٢٩٣ ، التكملة لابن الأبار : ١ / ١١٢ ، المغرب فى حلى المغرب : ١ / ٢٥٣ ، طبقات ابن شهبه : ٥٢ .

٢- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٣٢٥ ، شرح المرادى : ٢ / ٧٦ ، الهمع : ٣ / ٩٥ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١١٢ ، شرح دحلان : ٧٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٠٢ .

٣- انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٦٥٤ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١١٢ ، شرح المرادى : ٢ / ٧٦ ، شرح دحلان : ٧٩ ، البهجه





الأصل في المفعول المطلق أن يكون من لفظ العامل فيه ومعناه ، نحو : «ضربت ضرباً» ، وقد ينوب عنه ما دلّ عليه من مغاير اللفظ العامل فيه ، نحو «جدّ كلّ الجدّ» ، ف- «كلّ» منصوب على أنّه مفعول مطلق ، وليس من لفظ «جدّ» ، لكنّه دال عليه ، لإضافته إلى المصدر الذي من لفظ الفعل ، وكذلك : «افرح الجدّ» ، ف- «الجدّ» منصوب على أنّه مفعول مطلق ، وليس من لفظ «افرح» ، لكنّه في معناه ، فإنّ «الجدّ» - بالذال المعجمه - مصدر «جدّ» - بالكسر - مرادف للفرح (١).

وظاهر كلام الناظم ، وتبعه ابن هشام في التوضيح : أنّ المرادف (٢) منصوب بالفعل المذكور (٣) ، وهو مذهب المازنيّ (٤).

والمنقول عن الجمهور (٥) : أنّ ناصبه فعل من لفظه مقدّر ، والتقدير : «وافرح واجدل جدلاً» (٦).

و «قد» هنا للتحقيق ، لكثرة ورود التبايه في ذلك.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ص : ٣٤٨

١- انظر اللسان : ١ / ٥٧٧ (جدل) ، شرح المكودي : ١ / ١٤٨.

٢- في الأصل : المراد. انظر التصريح : ١ / ٣٢٧.

٣- انظر أوضح المسالك : ١٠٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٢٧.

٤- وهو مذهب السيرافي والمبرد وابن خروف أيضا ، وذلك لأنه بمعناه ، فتعدى إليه كما لو كان من لفظه ، قال الرضى في شرحه : وهو أولى ، لأن الأصل عدم التقدير بلا ضروره ملجنه إليه. انتهى. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٣٢٧ ، شرح الرضى : ١ / ١١٦ ، شرح المرادى : ٢ / ٧٨ ، إرشاد الطالب النبيل (١٧٨ / ب) ، الهمع : ٣ / ١٠٠ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٨٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٠٣.

٥- وهو مذهب سيويه. انظر شرح المرادى : ٢ / ٧٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٢٧ ، الهمع : ٣ / ٩٩ ، شرح الرضى : ١ / ١١٦ ، إرشاد الطالب النبيل (١٧٨ / ب) ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٨٨.

٦- وفصل ابن جنى فقال : فإن أريد به التأكيد عما فيه المضمّر الذى من لفظه ك- «قعدت جلوسا ، وقمت وقوفا» بناء على أنه من قبيل التأكيد اللفظى ، فلا بد من اشتراكه مع عامله فى اللفظ ، أو بيان النوع عمل فيه الظاهر لأنه بمعناه. وقال ابن عصفور : الأمر فى التأكيد ما ذكره ، وأما الذى لغير التأكيد فإن وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمّر أيضا ، كقوله : وآلت حلفه لم تحلّ ف- «حلفه» منصوبه ب- «حلفت» مضمّره ، وإن لم يوضع له فعل انتصب بالظاهر ، ولا يمكن أن يكون بفعل من لفظه لأنه لم يوضع. انظر : الهمع : ٣ / ١٠٠ ، حاشيه يس : ١ / ٣٢٧.

وما لتوكيد فوحد أبدا

وثنّ واجمع غيره وأفردا

يعنى : أنّ المصدر المؤكّد لا يجوز تثنيته ، ولا جمعه ، وذلك لأنّه بمنزله تكرار الفعل / ، والفعل لا يثنى ولا يجمع ، فلا يقال : «ضربت ضربين» - بالتثنيه - ولا «ضروبا» - بالجمع - .

وقوله : «وثنّ واجمع غيره» أى : غير المؤكّد ، وشمل : التّوعىّ والعدديّ ، فكلّ واحد منهما يجوز تثنيته وجمعه .

(أمّا المعدود : فلا خلاف فى جواز تثنيته وجمعه) (١) ، نحو «ضربته ضربتين ، وضربات» .

وأمّا التّوعىّ : فقد سمع من العرب تثنيته ، وجمعه ، كقول الشّاعر :

١٠٣ - هل من حلوم لأقوام فتجهرهم \*\*\* ما جرّب القوم من عضى وتضريسى (٢)

واختلف فى القياس :

فمذهب سيويوه : أنّه لا يقاس (عليه) (٣) ، قال : «وليس كلّ جمع يجمع ، كما لا يجمع كلّ مصدر» (٤) ، واختاره أبو عليّ الشّلوّيين (٥) .

ص : ٣٦٩

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٨ .

٢- من البسيط لجرير بن عطيه الخطفى من قصيده له فى ديوانه (٣٢٣) ، وقبله : إنّا إذا معشر كشت بكارتهم صلنا بأصيّد سام غير معكوس ويروى : «فتخبرهم» بدل «فتجهرهم» ، ويروى : «فتنذرهم» بدل «فتجهرهم» ، ويروى : «الناس» بدل «القوم» . وروى فى المكودى بحاشيه الملوى (٧٣) : «فأخبرهم» بدل «فتجهرهم» . حلوم : جمع حلم ، وهو العقل . والعض : يكون بالأسنان ، والتضريس يكون بالأضراس ، والمراد بذلك المصائب . والشاهد فى جمع «حلوم» وهو مصدر نوعى ، والدليل عليه الإخبار عنه ب- «أقوام» والخبر وصف للمبتدأ فى المعنى ، إذ المعنى : أقوام مخصوصون . فإن قيل : كلام الناظم فى المفعول المطلق ، و «حلوم» هنا ليس منصوبا ، والمفعول المطلق لا يكون إلا منصوبا . فالجواب : إنّما هو شاهد لكون المصدر النوعى يجمع ، وإذا صح جمعه مرفوعا ، فكذلك إذا كان منصوبا ، إذ لا فرق . انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٤٨ ، اللسان (حلم) ، شروح سقط الزند (الخوارزمى) : ٤ / ١٤٢٣ ، المقتصد : ١ / ٥٨٣ ، المخصص لابن سيده : ٣ / ١٧ ، ١٣ / ٨٠ ، تاج العروس (حلم) .

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٨ .

٤- انظر الكتاب : ٢ / ٢٠٠ ، شرح المكودى : ١ / ١٤٨ ، الهمع : ٣ / ٩٧ ، شرح المرادى : ٢ / ٨١ ، شرح الأشموني : ٢ / ١١٥ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٨٩ .

٥- انظر أوضح المسالك : ١٠٣ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٢٩ ، الهمع : ٣ / ٩٧ ، شرح الأشموني : ٢ / ١١٥ ، شرح ابن



وقاسه بعضهم (١)، وهو اختيار الناظم (٢)، فنقول على هذا: «ضربت زيدا ضربين، أو ضروبا» إذا أردت نوعين من الضرب أو أنواعا.

ثم قال رحمه الله تعالى:

وحذف عامل المؤكّد امتنع

...

عامل المصدر على ثلاثه أقسام: ممتنع الحذف، وجائزه، وواجبه.

وقد أشار إلى الأوّل بقوله:

وحذف عامل المؤكّد امتنع

يعنى: أنّ حذف العامل (في) (٣) المؤكّد ممتنع، قال في شرح الكافية: «لأنّ المصدر يقصد به تقويه عامله، وتقدير معناه، وحذفه مناف لذلك» (٤).

واعترضه ولده بدر الدّين في شرحه (٥).

ص: ٣٧٠

١- قال الأشموني: «واختلف في النوعي: فالمشهور الجواز نظرا إلى أنواعه نحو» سرت سيري زيد: الحسن والقبيح. «انظر شرح الأشموني: ٢ / ١١٥، شرح ابن عقيل: ١ / ١٨٩، شرح المرادي: ٢ / ٨١، الهمع: ٣ / ٩٧، شرح المكودي: ١ / ١٤٨، التصريح على التوضيح: ١ / ٣٢٩.

٢- قال ابن مالك في شرح الكافية (٢ / ٦٥٧): «وأما ما جرى به لبيان العدد أو الأنواع فلا بد من قبوله للتثنيه والجمع». وانظر الهمع: ٣ / ٩٧، شرح المكودي: ١ / ١٤٨، شرح ابن عقيل: ١ / ١٨٩.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١ / ١٤٩.

٤- قال ابن مالك في شرح الكافية (٢ / ٦٥٧): «المصدر المؤكّد يقصد به تقويه عامله، وتقدير معناه، وحذفه مناف لذلك فلم يجز». انتهى. ووافقه الشاطبي. انظر شرح المكودي: ١ / ١٤٩، شرح دحلان: ٧٩، شرح ابن الناظم: ٢٦٥، التصريح على التوضيح: ١ / ٣٢٩.

٥- قال ابن الناظم في شرحه (٢٦٦): «فإن أراد أن المصدر المؤكّد يقصد به تقويه عامله وتقدير معناه دائما، فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد، ولكنه ممنوع ولا دليل عليه. وإن أراد أن المصدر المؤكّد قد يقصد به التقويه والتقدير، وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم. ولكن لا- نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد، لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلاله قرينه عليه أحق وأولى. ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا القياس لكان

فى دفعه بالسماح كفايه ، فإنهم يحذفون عامل المؤكد حذفاً جائزاً إذا كان خبراً عن اسم عين فى غير تكرير ، ولا حصر ، نحو «أنت سيرا وميرا» وحذفاً واجباً فى مواضع يأتى ذكرها نحو «سقيا ، ورعيا» ، «وحمدا ، وشكرا ، لا كفرا». فمنع مثل هذا : إما لسهو عن وروده ، وإما للبناء على أن المسوغ لحذف العامل منه نيه التخصيص ، وهو دعوى على خلاف الأصل ، ولا يقتضيها فحوى الكلام. انتهى. وقد أيد الشاطبى وابن عقيل كلام الناظم ، وابن هشام كلام ابنه ، قال دحلان : ورجحه كثيرون. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٣٢٩ - ٣٣٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٨٩ ، شرح دحلان : ٧٩ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٤٩ ، إرشاد الطالب النبيل (١٨٠ / أ).

فلا يقال: «زيد ضربا» بحذف العامل فيه ، وهو «يضرب».

ثم قال رحمه الله تعالى :

...

وفى سواه لدليل متسع

هذا هو القسم الثاني / ، وهو الجائز الحذف ، يعنى : أن سوى المؤكّد - وهو العددى ، والتّوعى - يجوز حذف عاملهما إذا دلّ عليه دليل ، ولا خلاف فى ذلك ، كقولك لمن قال «ما ضربت؟» : «بلى ضربتین ، وبلى ضربا شديدا» ، ف- «ضربتین» مصدر عددى ، حذف عامله جوازا ، لدليل مقالى ، وهو قول القائل : «ما ضربت» والتّقدير : بلى ضربت ضربا شديدا.

وقد يكون حذف العامل جوازا لدليل حالى وهو ما (١) مرجعه إلى الحال من مشاهدته أو غيرها ، كقولك لمن قدم من سفر : «قدوما مباركا» ، ولمن تكرر منه إصابه الغرض : «إصابتين» ، ف- «قدوما» مصدر نوعى ، و «إصابتين» مصدر عددى حذف عاملهما جوازا (٢) لدليل حالى ، وهو الحال المشاهده ، والتّقدير : قدمت قدوما مباركا ، وأصبت إصابتين.

ثم قال رحمه الله تعالى :

والحذف حتم مع آت بدلا

من فعله كندلا اللذ كاند لا

هذا شروع (فى) (٣) القسم الثالث ، وهو الواجب الحذف ، فذكر أنه يجب حذف العامل فى ستّة مواضع.

أشار إلى الأول منها بقوله : «والحذف حتم» ، يعنى : أنه يجب حذف عامل المصدر الآتى بدلا من فعله ، كقولك : «ضربا زيدا» أى : اضرب.

وأشار بقوله : «كندلا» إلى قول الشاعر :

١٠٤ - على حين ألهى الناس جلّ أمورهم \*\*\*فندلا زريق المال ندل الثعالب (٤)

ص: ٣٧١

١- فى الأصل : مما. انظر التصريح : ٣٢٩ / ١

٢- فى الأصل : جواز. انظر التصريح : ٣٢٩ / ١

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٤- من الطويل ، وقبلة : يمرّون بالدّهنا خفافا عيابهم ويخرجن من دارين بجر الحقائب وهما للأحوص الأنصارى فى ملحقات

ديوان شعره (٢٨٩)، وقيل : هما لأعشى همدان يهجو بهما لصوصا ، وقيل : هما لجرير يصف ركبا يمرون بالدهنا ، ونسب في الإصابه لابن الأسود الدؤلى ، وروى فيه : أرى فتنه قد ألهمت الناس عنكم فندلا زريق المال ندل الثعالب وقد استظهر العيني نسبتها إلى أعشى همدان. ألهى : أشغل. ندل الثعالب : منصوب على نزع الخافض ، والتقدير : كندل الثعالب ، أى : كخطف الثعالب. ومعنى البيتين - كما فى شواهد العدوى - إن هؤلاء اللصوص يمرون بالموضع المسمى «دهنا» وعبابهم - أى : أوعيتهم - خفيفه لفراغها ، ثم يرجعون من القرية المسماة «دارين» وحقائبهم - أى : أوعيتهم - التى يردفونها خلفهم ممثله مما سرقوه ، وبيان حالهم فى السرقة أنهم فى وقت اشتغال الناس بمعظم أمورهم يقولون لزريق الذى هو واحد منهم : اختطف يا زريق المال بسرعه مثل خطف الثعالب. والشاهد فى وجوب حذف عامل «ندلا» وهو فعل الأمر «اندل» ، لأنه بدل منه فى المعنى والعمل ، ولا يجمع بينهما. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٣٣١ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٤٩ ، ١٩٧ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٤٦ ، ٥٢٣ ، الإصابه : ٦ / ٤٤٧ ، الكتاب : ١ / ٥٩ ، أصول ابن السراج : ١ / ١٦٧ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٦٥٩ ، ٩٤٢ ، ١٠٢٥ ، شواهد الأعلام : ١ / ٥٩ ، الخصائص : ١ / ١٢٠ ، الإنصاف : ٢٩٣ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١١٦ ، ٢٥٨ ، شواهد العدوى : ١١٦ ، اللسان (ندل) ، شواهد ابن السيرافى : ١ / ٣٧٢ ، شواهد ابن النحاس : ٩١ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٩١ ، شواهد الجرجاوى : ١١٦ ، شرح ابن الناظم : ٢٦٨ ، ٤٢٢ ، شرح المرادى : ٢ / ٨٢ ، شرح دحلان : ٨٠ ، سر الصناعه : ٢ / ٥٠٧ ، البيهجه المرضيه : ١٠١ ، جواهر الأدب : ٤٦٣.

ف- «ندلا» مصدر «ندل»، وهو بدل من اللفظ بالفعل، والتقدير: اندل.

ومعنى «الندل»: الخطف (١)، وزريق: اسم رجل (٢)، وهو منادى على حذف حرف النداء، و«المال» مفعول ب- «ندلا».

وقوله: «اللذ كاند لا» أى: الذى، إذ «اللذ» لغه فيها (٣).

ثم قال رحمه الله تعالى:

وما لتفصيل كما ما منا

عامله يحذف حيث عنا

ص: ٣٧٢

١- وهو أيضا: التناول، والسرعه، والأخذ باليدين كذلك، ومنه اشتقاق المنديل. انظر اللسان: ٤ / ٤٣٨٤ (ندل)، شواهد الأعلام: ١ / ٥٩، حاشيه ابن حمدون: ١ / ١٥٠، الشواهد الكبرى: ٣ / ٤٧.

٢- وقيل: اسم قبيله من الأنصار، وقيل: من طيء. انظر الشواهد الكبرى: ٣ / ٤٧، حاشيه ابن حمدون: ١ / ١٥٠، شواهد ابن السيرافى: ١ / ٣٧٢، شواهد الأعلام: ١ / ٥٩.

٣- انظر شرح المكودى: ١ / ١٥٠، إعراب الألفيه: ٥٢. وفي «الذى» لغات: إثبات الياء ساكنه وهى الأصل، وتشديدها مكسوره وتشديدها مضمومه، وحذف الياء وإسكان ما قبلها، وحذفها وكسر ما قبلها. انظر الهمع: ١ / ٢٨٣ - ٢٨٤، اللسان: ٥ / ٤٠٢٤ (لذا)، شرح الكافيه لابن مالك: ١ / ٢٥٣.



هذا هو الموضع الثاني ممّا يجب حذف العامل فيه ، فذكر أنّ المصدر إذا أتى به فى تفصيل وجب حذف عامله.

وأشار بقوله : «كَيْمَا مَنَّا» إلى قوله عزوجل : (فَإِمَّا مَنًّا بَعِيدٌ ، وَإِمَّا فِدَاءً) [محمد : ٤] وهو تفصيل لعاقبه ما قبله ، وهو قوله سبحانه وتعالى : (فَشُدُّوا الوثَاقَ) [محمد : ٤].

ومعنى «عَنْ» : عرض (١).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

كذا مكرّر وذو حصر ورد

نائب فعل لاسم عين استند

هذا هو الموضع الثالث ممّا يجب حذف العامل فيه.

يعنى : أنّه يجب حذف عامل المصدر ، إذا ناب المصدر عن خبر اسم عين : بتكرير ، نحو «زيد سيرا سيرا» ، أو بحصر ، نحو «إنّما أنت سيرا».

واحترز باسم العين : من المعنى ، نحو «أمرك سير» ، فإنّ المصدر فيه مرفوع.

وكان حقّه أن يقول : «وردا» و (٢) «نائبى (فعل) (٣) و «استندا» ، لأنّ كلا المصدرين يردان مستندين / ، ونائبى (٤) فعل ، ولكنه أفرد على معنى ما ذكر ، ونظيره قولهم : «هو أحسن الفتيان وأجمله» (٥).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ومنه ما يدعونه مؤكّدا

لنفسه أو غيره فالمبتدا

نحو له على ألف عرفا

والثان (٦) كابنى أنت

حقّا صرفا

هذا هو الموضع الرابع والخامس ممّا يجب حذف العامل فيه.

فقوله : «ومنه» أى : «ومن المصدر الواجب حذف عامله - ما يسمّيه النحويون : مؤكّدا لنفسه ، أو غيره.

- 
- ١- انظر اللسان : ٣١٣٩ / ٤ (عنن) ، شرح المكودي : ١٥٠ / ١.
  - ٢- في الأصل : أو. انظر شرح المكودي : ١٥٠ / ١.
  - ٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٥٠ / ١.
  - ٤- في الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودي : ١٥٠ / ١.
  - ٥- انظر شرح المكودي : ١٥٠ / ١.
  - ٦- في الأصل : والثاني. انظر الألفيه : ٦٩.

ثم مثل الأول بقوله : «فالمبتدا نحو له على ألف عرفا» أى : فالقسم الأول من المؤكّد - (وهو المؤكّد) (١) لنفسه - مثاله : «له على ألف عرفا» ، أى : اعترافا وإنما سمى مؤكّدا لنفسه ، لأنّه واقع بعد جمله هى نصّ فى معناه ، ف- «له على ألف» نفس الاعتراف.

ومثل الثانى بقوله : «والثان كابنى أنت حقّا صرفا» ، أى : القسم الثانى من المؤكّد : (المؤكّد) (٢) لغيره ، ومثاله : «ابنى أنت حقّا» ، وإنما سمى مؤكّدا لغيره ، لأنّه واقع بعد جمله صارت به نصّا (فى معناه) (٣) ، وبيانه : أنّ قولك : «أنت ابنى» يحتمل الحقيقة والمجاز ، على أنّ المراد : «أنت مثل ابنى» ، فلمّا ذكر المصدر ارتفع به المجاز المحتمل ، وتعيّنت الحقيقة.

والعامل فى هذين النوعين فعل واجب الحذف ، تقديره : أحقّ ، إن كان (المبتدأ) (٤) غير متكلّم ، وحقّنى (٥) إن كان متكلّما. وفهم / من قوله : «مؤكّدا» أنّه واجب التأخير عن الجملة ، لأنّ المؤكّد بعد المؤكّد.

ثم قال رحمه الله تعالى :

كذاك ذو التشبيه بعد جمله

كلّى (بكا) (٦) بكاء ذات

عضله

هذا هو الموضع السادس ممّا يجب حذف العامل فيه.

يعنى : أنّه يجب حذف عامل المصدر أيضا إذا أتى به بعد الجملة على وجه التشبيه وذلك بخمسة شروط :

الأول : أن يكون بعد جمله ، وقد صرّح بهذا الشرط فى قوله : «بعد جمله». واحترز به من الواقع بعد مفرد ، نحو «صوته صوت حمارة» ، فلا يجوز نصبه.

الثانى : أن تكون حاويه معناه.

الثالث : أن تكون مشتملة على فاعله.

ص : ٣٧٤

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٠.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٠.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٠.

٥- فى الأصل : وأحقه. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥١.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفيه : ٦٩.

الرَّابِع : أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل (١).

الخامس : أن يكون المصدر مشعرا بالحدوث.

وإنما لم يصرح بباقي الشروط ، لأنه مستفاد من المثال ، وهو قوله :

كلى بكا بكاء ذات عضله

فالجملة مشتمله على معنى المصدر ، وهو «بكا» وعلى فاعله ، وهو «الياء» من «لى» ، وليس فى المصدر الذى اشتملت عليه ، وهو «بكا» صلاحية للعمل ، لأنه ليس نائبا عن الفعل ، ولا مقدرا بـ «أن» والفعل ، و «بكا» مشعر بالحدوث ، فعلى هذا يكون المثال تميما للحكم وللشروط ، و «البكاء» / يمد ويقصر (٢) ، وقد استعمله فى المثال بالوجهين ، و «ذات عضله» هى التى تمنع من التّكاح (٣).

ص: ٣٧٥

١- فى الأصل : العمل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥١.

٢- قال الأزهرى فى إعراب الألفيه (٥٣) : و «بكا» مبتدأ مؤخر ، وقصر - للضرورة ، لأن البكاء - بالمد - ما كان معه صوت ، وهو المقصود هنا ، و «البكاء» - بالقصر - ما لم يكن معه صوت ، وإنما هو بمنزلة الحزن ، حكى ذلك النحاس فى كافيه عن الخليل ، وقال الجوهري : البكاء يمد ويقصر ، فإذا مددت أردت الصوت الذى يكون معه البكاء ، وإذا قصرت أردت الدموع وخروجها ، نقل ذلك الشاطبى. انتهى. وانظر اللسان : ١ / ٣٣٧ (بكى) ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٥١.

٣- هذا مبنى على أن «عضله» بفتح العين ، ويحتمل أن يكون بضمها ، فىكون معناها الداھيه ، وعليه مشى ابن الجزرى والسيوطى. انظر حاشيه ابن حمدون : ١ / ١٥١ ، إعراب الألفيه : ٥٣ ، كاشف الخصاصه لابن الجزرى : ١٢٨ ، البهجه المرضيه : ٨٠ ، اللسان : ٤ / ٢٩٨٨ - ٢٩٨٩ (عضل).

ثم قال رحمه الله تعالى : ينصب مفعولا له المصدر إن

أبان تعليلا كجد شكرا وذن

وهو بما يعمل فيه متحد

وقتا وفاعلا ...

المفعول له ، ويسمى المفعول من أجله ، والمفعول لأجله ، وهو (١) المصدر المذكور عله للفعل (٢) ، ويشترط فى نصبه أربعة شروط :

الأول : أن يكون مصدرا ، وإلى ذلك أشار بقوله : «ينصب مفعولا له المصدر».

فقوله : «ينصب مفعولا له» هذا هو الحكم ، وقوله : «المصدر» هذا هو الشرط الأول ، فلو كان غير مصدر لم ينصب ، كقولك : «أكرمتك لزيد».

الثانى : أن يظهر التعليل ، وإليه أشار بقوله : «إن أبان تعليلا» أى : أظهر تعليلا ، فلو لم يظهر التعليل لم يكن مفعولا له كقولك : «جلست قعودا».

ص : ٣٧٦

١- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥١.

٢- فخرج بذكر المصدر : ما عدا المفعول المطلق ، وخرج المفعول المطلق بما بعده. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٥١. وفى التعريفات : هو عله الإقدام على الفعل ، نحو «ضربته تأديبا». وقال ابن الحاجب : هو ما فعل لأجله فعل مذكور ، مثل «ضربته تأديبا» وقعت عن الحرب جنبا». وفى تاج علوم الأدب : هو المصدر المعلل به - لا بآله - حدث يشاركه فى الفاعل والزمان ك- «ضربته تأديبا». انظر التعريفات : ٢٢٤ ، التصريح على التوضيح : ٣٣٤١ ، شرح الكافية للرضى : ١ / ١٩١ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٧٠١ ، شرح المرادى : ٢ / ٨٧ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٥٢ ، معجم المصطلحات النحوية : ١٧٧ ، معجم مصطلحات النحو : ٢٤٤ ، معجم النحو : ٣٥٩.

الثالث : أن يتحد مع الفعل المعلل في الزمان.

الرابع : أن يتحد فاعلهما.

وإليهما أشار بقوله :

وهو بما يعمل فيه متحد

وقتا وفاعلا ...

فلو اختلف زمانهما لم ينصب ، كقولك : «أيتيك أمس لإكرامك (لى) (١) غدا» ، وكذا لو اختلف فاعلهما ، كقولك : أكرمتك لإكرامك لى».

فمثال ما استوفى الشروط قولك (٢) / : «قمت إجلالا لك» ، وقوله : «جد شكرا».

وبقى عليه شروط ماهية المفعول له ، وقد ذكرها أبو البقاء فى شرح اللمع لابن جنى ، فقال : «وللمفعول له شروط :

أحدها : أن يصلح فى جواب «لم».

الثانى : أن يصح جعله خبرا عن الفعل العامل فيه ، كقولك : «زرتك طمعا فى برك» أى : العدى حملنى على زيارتك الطمع (٣) ، أو مبتدأ ، كقولك : «الطمع حملنى على زيارتى إيتاك».

الثالث : أن يصح تقديره باللام.

الرابع : أن يكون العامل فيه من غير لفظه ، فلا يجوز أن يجعل «زياره» فى قولك : «زرتك زياره» مفعولا له ، لأن المصدر هو الفعل فى المعنى ، والشىء لا يكون عله لوجود نفسه. انتهى (٤).

ثم قال رحمه الله تعالى : «.

ص : ٣٧٧

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٢.

٢- فى الأصل : وقولك. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٢.

٣- فى الأصل : أطمع. انظر التصريح : ١ / ٣٣٥.

٤- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٣٣٥ ، إرشاد الطالب النبيل (١٨٤ / أ). وفى شرح اللمع لابن برهان (١ / ١٢٦) : وينبغى أن يكون العامل فيه فعلا من غير لفظه ، لأن الشىء لا يتوصل به إليه وإنما يتوصل به إلى غيره ، وينبغى أن يكون باللام نحو «جئت لإكرامك». وفى توجيه اللمع قال ابن الخباز (١٤٣) : «ومن أحكامه أنه جواب لم» ، لأنه سؤال عن العله ، يقول القائل : «كففت

عن شتم زید» ، فتقول له : لمه ، فيقول : خيفه شره».



...

... وإن شرط فقد (١)

فاجرره بالحرف وليس يمتنع

مع الشُّروط كلزهد ذا قنع

يعنى : أنه إذا فقدت الشُّروط المذكوره أو بعضها ، وجب جزّه باللام ، وإنّما (٢) اقتصر على اللّام - وإن كان جزّه ب- «الباء»  
ومن ، وإلى «جائزاً» (٣) - لكثره اللّام ، وقّله غيرها ممّا (٤) ذكر.

وقوله : «وليس يمتنع مع الشُّروط» يعنى : أنّ الشُّروط المذكوره لا توجب النّصب ، بل تسوّغه ، فيجوز جزّه باللام مع وجودها ،  
ثمّ مثل ذلك بقوله : «ذا قنع لزهد».

وفهم من تمثيله أنّه يجوز / تقديم المفعول له على عامله ، ولا يختصّ ذلك بالمجرور ، بل هو جائز فى المجرور والمنصوب.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وقلّ أن يصحبها المجزّد

والعكس فى مصحوب أل وأنشدوا

لا أقعد الجبن عن الهيحاء

ولو توالى زمر الأعداء

يعنى : أنّ المفعول له إذا كان مجزّداً من الألف واللام والإضافه - يقلّ أن يصحبه لام الجزّ ، وإن كان مقترنا ب- «أل» - يقلّ ألا  
يصحبه (٥) اللّام فنحو «قمت لإكرامك» قليل ، و «إكراما لك» كثير ، ونحو «قمت الإكرام» قليل ، و «للإكرام» كثير.

ثمّ أتى بشاهد على نصب مصحوب «أل» ، فقال :

...

... وأنشدوا

لا أقعد الجبن عن الهيحاء

ولو توالى زمر الأعداء (٦).

- ١- فى الأصل : فقط. انظر الألفيه : ٦٩.
- ٢- فى الأصل : ونما. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٢.
- ٣- فى الأصل : جائز. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٢.
- ٤- فى الأصل : هما. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٢.
- ٥- فى الأصل : يصحبها.
- ٦- من الرجز ، قال العينى : «أقول : هذا رجز راجز لم أف على اسمه». قوله : «ولو توالى» أى : ولو تابعت. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٣ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٣٦ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٦٩ ، شرح ابن الناظم : ٢٧٢ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٩٥ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٢٥ ، شرح المرادى : ٢ / ٦٩ ، شواهد الجرجاوى : ١١٨ ، الهمع : ١ / ١٩٥ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٦٧.

ف- «الجبن» مفعول له ، وهو مقرون ب- «أل» ، وجاء منصوبا على قلّه ، والأ-كثر فيه أن يكون مجرورا ، و «الجبن» : الخوف ، يقال : رجل جبان ، وامرأه (١) جبان (٢) و «الهيحاء» : الحرب (٣) ، و «الزّمر» : الجماعات (٤).

ص: ٣٧٩

- 
- ١- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٣.
  - ٢- انظر اللسان : ١ / ٥٣٩ (جبن) ، شرح المكودى : ١ / ١٥٣ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٦٩.
  - ٣- انظر اللسان : ٦ / ٤٧٣٣ (هيح) ، شرح المكودى : ١ / ١٥٣ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٦٩.
  - ٤- فى الأصل : والجماعات. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٣ ، وانظر اللسان : ٣ / ١٨٦٢ (زمر) ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٧٠.

(١)

الباب الثاني و العشرون

ثم قال رحمه الله تعالى : الظرف (٢) وقت أو مكان

ضمنا

في باطراد كهنا امكث أزمننا

استفيد من هذه الترجمة أنّ لهذا النوع من المفاعيل اسمين : مفعول فيه وظرف ، وسماه الفراء : محلا (٣) ، والكسائي / : صفه (٤).

ص : ٣٨٠

١- هذا عند البصريين ، وهو لغة الوعاء. واعترضهم الكوفيون بأن الظرف الوعاء المتناهي الأقطار ، كالجراب والعدل ، وليس اسم الزمان والمكان كذلك. وأجيب : بأنهم تجوزوا في ذلك واصطلحوا عليه ولا مشاحه في الاصطلاح. وهو اصطلاحا : ما ضمن معنى «في» باطراد ، من اسم وقت ، أو اسم مكان ، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما أو جار مجراه. وحده ابن الحاجب بقوله : هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان. وفي تاج علوم الأدب : هو اسم زمان أو مكان لفعل مذكور أو مقدر ، نحو «قعدت يوم الجمعة أو عندك ، أو زيد مكانه». انظر أوضح المسالك : ١٠٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٣٧ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٢٥ ، شرح الكافية للرضي : ١ / ١٨٣ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٦٩١ ، التعريفات للجرجاني : ٢٢٤ ، شرح المرادي : ٢ / ٩٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٦٧٥ ، التسهيل : ٩١ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٩٦ ، الهمع : ٣ / ١٣٦ ، معجم المصطلحات النحوية : ١٤٢ ، حاشية الصبان : ٢ / ١٢٥ ، معجم مصطلحات النحو : ٢٤٤ ، معجم النحو : ٣٥٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٢٥.

٢- في الأصل : والظرف. انظر الألفية : ٧٠.

٣- قال الفراء في قوله تعالى : (الْحَيِّجُ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ) ووجه الكلام الرفع لأن الاسم إذا كان في معنى صفه أو محل - قوى إذا أسند إلى شيء ، ألا ترى أن العرب يقولون : هو رجل دونك ، وهو رجل دون «فيرفعون إذا أفردوا ، وينصبون إذا أضافوا». انظر معاني الفراء : ١ / ١١٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٣٧ ، الإنصاف : ١ / ٥١ ، حاشية الخضري : ١ / ١٩٦ ، حاشية الصبان : ٢ / ١٢٥ ، مصطلحات الكوفيين النحوية : ١٤٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٢٥.

٤- ولعل ذلك باعتبار الكينونه فيه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٣٣٧ ، الإنصاف : ١ / ٥١ ، حاشية الخضري : ١ / ١٩٦ ، حاشية الصبان : ٢ / ١٢٥ ، مصطلحات الكوفيين النحوية : ١٤٨ - ١٤٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٢٥.

ثم قسم الظرف إلى زمان ، وإلى مكان.

وشمل قوله : «وقت أو مكان» الظرف ، وغير الظرف.

وأخرج بقوله : «ضمنا في» ما ليس بظرف من الزمان والمكان ، نحو «يوم الجمعة مبارك ، وأعجبنى موضع جلوسك».

وأخرج بقوله : «باطراد» المكان المختص المنسوب ب- «دخل» نحو «دخلت المسجد والدار» فإنه غير ظرف ، لأنه يطرد نصبه مع سائر الأفعال ، فلا تقول : «صليت المسجد ، وجلست الدار» ، وفهم من ذلك أن «المسجد» من نحو «دخلت المسجد» ليس بظرف ، وفيه (١) ثلاثة أقوال :

قيل : تشبيها بالمفعول به (٢).

وقيل : على الظرف (٣).

وقيل : مفعول ، و «دخلت متعد» (٤).

ص: ٣٨١

١- أى : فى نصبه.

٢- وذلك بعد إسقاط الخافض على وجه التوسع والمجاز ، وإليه ذهب الناظم حيث قال : فإن كان الفعل المتعلق بالمكان المختص «دخل» جاز أن يتعدى إليه بنفسه لا- على أنه ظرف ، بل على أنه مفعول به متعد إليه بحرف ، ثم حذف حرف الجر تخفيفا لكثرة الاستعمال ، فوقع الفعل عليه ونصبه ، كما يتفق لغيره. انتهى وهو مذهب الفارسي ونسبه ابن مالك لسيبويه. انظر شرح المكودي : ١ / ١٥٤ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٦٨٣ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٢٦ ، شرح المرادى : ٢ / ٩٠ ، شرح ابن يعيش : ١ / ١٩٦ ، شرح ابن الناظم : ٢٧٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٩٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٥٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٣٩.

٣- وأجرى مجرى المبهم من ظروف المكان ، ونسبه الشلوين والرضى وأبو حيان إلى سيبويه ، ونسبه غيرهم إلى الجمهور. قال ابن مالك : ولو كان انتصاب المكان بعد «دخل» على الظرف لجار أن يقع ذلك المنتصب خبر مبتدأ ، إذ ليس فى الكلام ما يكون ظرفا لفعل ، ولا يكون ظرفا لمبتدأ. انظر شرح المكودي : ١ / ١٥٤ ، شرح الرضى : ١ / ١٨٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٦٨٤ ، شرح المرادى : ٢ / ٩٠ - ٩١ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٢٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٥٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٤٠.

٤- بنفسه : وهو مذهب الأخفش والمبرد والجرمى. وقال ابن مالك : ولا يجوز الحكم على «دخل» بأنه متعد بنفسه إلى المكان المختص ، لأنه لو تعدى بنفسه إلى المكان على أنه مفعول به لتعدى إلى غير المكان ، ولم يحتج معه إلى حرف جر فى نحو قولهم «دخلت فى الأمر». انظر شرح المكودي : ١ / ١٥٤ ، شرح المرادى : ٢ / ٩١ ، المقتضب : ٤ / ٦٠ ، ٣٣٧ ، شرح الرضى : ١ / ١٨٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٦٨٤ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٢٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٢٨ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٤٤.

ثمّ مثل بظرفين :

أحدهما : مكان ، وهو «هنا».

والآخر : زمان ، وهو «أزمنّا» جمع «زمان».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

فانصبه بالواقع فيه مظهرا

كان وإلا فانوه مقدّرا

يبيّن في هذا البيت أنّ حكم الظرف النَّصب ، وأنّ النَّاصب له الواقع فيه من فعل ، أو ما في معناه ، نحو «قعدت أمامك ، وسرّني قدومك يوم الجمعة ، وأنت سائر غدا» ، وأنّ العامل فيه يكون ظاهرا ، ويكون مقدّرا .

وأطلق في المقدّر ، فشمّل المقدّر جوازا نحو «يوم الجمعة» لمن قال : «متى (قدمت) (1)» ، ووجوبا إذا وقع خبرا لذى خبر ، ك- «زيد عندك» ، أو صله ، ك- «سار الذّي هنا» ، أو صفه ، ك- «رأيت طائرا فوق غصن» ، أو حالا ، ك- «شاهدت الهلال بين السّحاب».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وكلّ وقت قابل ذاك وما

يقبله المكان إلا مبهما

نحو الجهات والمقادير وما

صيغ من الفعل كمرمى من رمى

وشرط كون ذا مقيسا أن يقع

ظرفا لما في أصله معه اجتمع

يعنى : أنّ أسماء الزّمان كلّها قابله للظرفيه مبهما ، ومختصّها.

فالمبهم منها : ما دلّ على زمان غير معيّن ، نحو «وقت ، وحين».

والمختصّ : ما ليس بمبهم ، كأسماء الشّهور والأيام ، وما عرّف ب- «أل» ، والمعدود.

وفهم أنّ مراده بكلّ وقت - المبهم والمختصّ من قوله :

... وما

يقبله (٢) المكان إلّا

مبهما

إذ ليس في مقابله المبهم إلّا المختصّ.

يعنى : أنّ أسماء المكان لا يقبل الظرفيه منها إلّا المبهم.

وفهم منه : أنّ المختصّ لا يقبلها.

ص: ٣٨٢

---

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٥٤.

٢- في الأصل : يقبلى. انظر الألفيه : ٧١.

والمختص من أسماء المكان : ما له صورته ، وحدود محصوره ، نحو «الدار ، والمسجد ، والجبل» ، والمبهم : ما ليس كذلك .

وإنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحيه المبهم منها والمختص للظرفيه (١) على أسماء المكان ، لأن أصل (٢) العوامل / الفعل ، ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان ، لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام ، وعلى المكان بالالتزام فقط .

ثم شرع في بيان المبهم ، فذكر ثلاثه أنواع :

الأول : الجهات الست ، نحو «أمام ، وخلف ، وفوق ، وتحت ، ويمين ، وشمال» .

الثاني : المقادير ، نحو «فرسخ ، وميل ، وبريد» (٣) .

الثالث : ما صيغ من الفعل ، كـ «مرمي ، ومذهب» .

وظاهر قوله : «كمرمي من رمي» أن «مرمي» صيغ من لفظ «رمي» ، وليس كذلك (٤) .

ولأن يصح أن يحمل الفعل هنا على الفعل الاصطلاحي ، بل على الفعل اللغوي ، وهو المصدر ، فيكون قوله : «من رمي» على حذف مضاف ، أي : مصدر «رمي» (٥) ..

ص : ٣٨٣

١- في الأصل : بالظرفيه . انظر التصريح : ١ / ٣٤٢ .

٢- في الأصل : الأصل . انظر شرح المكودي : ١ / ١٥٥ .

٣- الفرسخ : ثلاثه أميال أو سته ، سمي بذلك لأن صاحبه إذا مشى قعد واستراح من ذلك ، فكأنه سكن ، وهو واحد الفراسخ ، فارسي معرب . والميل من الأرض : قدر منتهى مد البصر ، والجمع أميال وميول ، وقيل للأعلام المبنيه في طريق مكه أميال ، لأنها بنيت على مقادير مد البصر من الميل إلى الميل ، وكل ثلاثه أميال فرسخ . والبريد : فرسخان ، وقيل : ما بين كل منزلين بريد . انظر اللسان : ٥ / ٣٣٨١ (فرسخ) ، ٦ / ٤٣١١ (ميل) ، ١ / ٢٥٠ (برد) .

٤- انظر شرح المكودي : ١ / ١٥٥ ، وفي شرح المرادي (٢ / ٩٣) : فإن قلت : ما يعني بالفعل في قوله : «وما صيغ من الفعل» . قلت : ظاهر كلامه أنه الفعل الصناعي ، كقوله : «مرمي» من «رمي» ، وليس ذلك بجيد ، لأنه لم يصغ من الفعل ، وإنما صيغ من المصدر ، وإن حمل على الفعل اللغوي وهو المصدر فهو صحيح ، لولا أن قوله : «من رمي» يبعده .

٥- انظر شرح المكودي : ١ / ١٥٥ ، شرح المرادي : ٢ / ٩٣ ، قال الأزهري في إعراب الألفيه (٥٥) : «ومن رمي» : متعلق بحال محذوفه على تقدير مضاف بين «من» ومجرورها على عادته ، والتقدير : الذي صيغ من الفعل الحقيقي كـ «مرمي» حال كونه مشتقا من مصدر «رمي» . وقال السيوطي في البهجه (٨٢) : كـ «مرمي» من رمي «أي : مادته» . وانظر شرح دحلان : ٨٣ ، شرح الأشموني ٢ / ١٢٩ .



وما صيغ من الفعل لا ينصبه إلّا ما اجتمع معه في الأصل ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وشرط كون ذا مقيسا ...

... البيت

يعنى : أنّ شرط القياس في نصب هذا النوع - وهو المشتقّ - أن ينصبه عامل اجتماع معه في الأصل المشتقّ منه ، نحو «رميت مرمى».

وشمل قوله : «لما في أصله» الفعل ، وغيره ممّا اشتقّ من المصدر ، نحو «أنا رام مرمى ، وأعجبنى جلوسك مجلسا».

وفهم من قوله : «وشرط كون ذا مقيسا» أنّ العامل فيه قد يكون غير مجتمع معه في الأصل المشتقّ منه ، وأنّ ما نصبه عامل من غير (ما) (١) ذكر غير مقيس ، وذلك نحو قولهم : «زيد منى مزجر الكلب ، ومقعد القابله ، ومناط الثريا» ، والعامل في هذه الاستقرار ، وليس مقيسا / اجتمع معه في الأصل ، ولو عمل في «مزجر» : «زجر» وفي «مقعد» : «قعد» ، وفي «مناط» : «ناط» لكان مقيسا.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وما يرى ظرفا وغير ظرف

فذاك ذو تصرّف في العرف

وغير ذى التصرّف الذى لزم

ظرفيه أو شبهها من الكلم

يعنى : أنّ ما يستعمل من أسماء الزّمان والمكان ظرفا تاره ، وغير ظرف أخرى ، فإنّه يسمّى في عرف التّحويين واصطلاحهم : متصرّفا ، نحو «يوم ، ومكان» فيستعمل (٢) ظرفا نحو «خرجت يوم الجمعة» ، «وجلست مكانك» ، وغير ظرف نحو «أعجبنى يوم الجمعة ، ونظرت إلى مكانك».

وأما ما يلزم الظرفيه ولا يخرج عنها البتّه ، نحو «سحر» من يوم بعينه و «قط» (٣) ، أو لا يخرج عنها إلّا إلى شبهها - (والمراد بشبهها) (٤) : «الجرّ ب- «من» نحو «عند» (٥) - ، فإنّه لا يستعمل إلّا ظرفا نحو «جلست عندك» ، أو مجرورا ب- «من» نحو «خرجت من عندك» فإنّه يسمّى في الاصطلاح غير متصرّف.

ص : ٣٨٤

- ٢- فى الأصل : يستعمل. انظر شرح المكودى : ١٥٦ / ١.
- ٣- فى الأصل : فقط. انظر شرح المكودى : ١٥٦ / ١.
- ٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٥٦ / ١.
- ٥- فى الأصل : بيت عند. انظر شرح المكودى : ١٥٦ / ١.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وقد ينوب عن مكان مصدر

وذاك في ظرف الزمان يكثر

يعنى : أن المصدر ينوب عن ظرف المكان وظرف الزمان ، إلما أن نيابته عن ظرف المكان قليله ، وفهم ذلك من قوله : «وقد ينوب» ، ونيابته عن ظرف الزمان (١) كثيره ، وصرح بذلك فى قوله : «يكثر» ، ونيابته عنهما هى (٢) من باب حذف المضاف ، وإقامه المضاف إليه مقامه.

فمن نيابته / عن ظرف المكان قولهم : «جلست قرب زيد» أى : مكان قرب (٣) زيد ، ومن نيابته عن ظرف الزمان قولهم : «أتيتك طلوع الشمس ، وخفوق النجم» أى : وقت طلوع الشمس ، ووقت خفوق النجم.

ص : ٣٨٥

---

١- فى الأصل : المكان. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٧.

٢- فى الأصل : هو. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٧.

٣- فى الأصل : قريب. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٧.

ثم قال رحمه الله تعالى : ينصب تالى الواو مفعولا معه

فى نحو سيرى والطريق مسرعه

المفعول معه : هو الاسم المنتصب المذكور بعد الواو التى بمعنى : «مع» أى : الداله على المصاحبه من غير تشريك فى الحكم (١).

وقد استغنى الناظم عن الحدّ بالمثال ، وذكر أنّ حكم المفعول معه النّصب ، ثمّ مثله بقوله : «سيرى والطريق» أى : مع الطريق.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

بما من الفعل وشبهه سبق

ذا النّصب لا بالواو فى القول الأحق

لما ذكر فى البيت الذى قبله أنّ المفعول معه ينصب - بين هنا النّاصب له (٢).

ص: ٣٨٦

١- وقال ابن هشام : وهو اسم فضله تال لو او بمعنى «مع» تاليه لجملة ذات فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه ، ك- «سرت والنيل» ، و «أنا سائر والنيل». وفى التعريفات : هو المذكور بعد الواو المصاحبه معمول فعل لفظا نحو : «استوى الماء والخشبه» أو معنى نحو «ما شأنك وزيدا». انظر فى ذلك شرح المكودى : ١ / ١٥٧ ، أو ضح المسالك : ١٠٩ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٣٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٤٢ ، شرح الرضى : ١ / ١٩٤ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٠٠ ، الهمع : ٣ / ٢٣٥ ، شرح المرادى : ٢ / ٩٧ ، تعريفات الجرجانى : ٢٢٥ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٧٠٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٦٨٧ ، الفوائد الضيائيه : ١ / ٣٧٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٨٥ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٧٨ ، معجم مصطلحات النحو : ٢٤٤ ، معجم النحو : ٣٦٥.

٢- وفى ناصبه أقوال : أحدها : وهو الأصح أنه ما تقدمه من فعل أو شبهه ، وبه قال جمهور البصريين وطائفه من الكوفيين. الثانى : أن ناصبه الواو ، وعليه عبد القاهر الجرجانى ، وذلك لاختصاصها بما دخلت عليه من الاسم فعملت فيه. الثالث : أن ناصبه فعل مضمّر بعد الواو ، وعليه الزجاج ، فإذا قلت : «ما صنعت وأباك» ، فالتقدير : ولا بست أباك. الرابع : أن ناصبه بالخلاف ، ونسبه ابن مالك للكوفيين. وفى الارتشاف : وذهب الأخفش ومعظم الكوفيين إلى أن الواو مهينه لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف ، وذهب بعض الكوفيين إلى أن الناصب هو الخلاف لما لم يشرك الأول فى الإعراب الذى له. انظر فى ذلك التصريح على التوضيح : ١ / ٣٤٣ - ٣٤٤ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٣٥ - ١٣٦ ، شرح الرضى : ١ / ١٩٥ ، الجمل للجرجانى : ٢٠ ، الإنصاف : ١ / ٢٤٨ ، شرح المرادى : ٢ / ٩٨ ، حاشيه الصبان : ٢ / ١٣٦ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٧٠٧ - ٧٠٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٨٥ - ٢٨٦



وفهم من قوله: «بما من الفعل وشبهه» أنه لا يعمل فيه العامل المعنوي، كاسم الإشارة، وهو مذهب سيويه (١) والجمهور (٢).

والمراد ب- «شبه الفعل»: اسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر.

فمثال الفعل: «استوى الماء والخشبه»، ومثال شبهه: «الماء مستو والخشبه»، و«أعجنى استواء الماء والخشبه».

وفهم من قوله: «سبق» أن المفعول معه لا يتقدم على عامله (٣)، وقوله: «بالواو» إشاره إلى مذهب عبد القاهر / الجرجاني: أن النَّاصِبَ للمفعول معه - الواو (٤).

ص: ٣٨٧

١- قال سيويه في الكتاب (١ / ١٥٦): «وأما هذا لك وأباك «فقيح أن تنصب» الأب «لأنه لم يذكر فعلا ولا حرفا فيه معنى فعل حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل». وانظر شرح المكودي: ١ / ١٥٧، التصريح على التوضيح: ١ / ٣٤٣، شرح المرادي: ٢ / ٩٧، الهمع: ٣ / ٢٣٨، ارتشاف الضرب: ٢ / ٢٨٥.

٢- وأجاز أبو علي في قول الشاعر: هذا ردائي مطويا وسربالا أن يكون العامل فيه «هذا». وأجاز بعضهم إعمال الظرف وحرف الجر. انظر شرح المرادي: ٢ / ٩٧ - ٩٨، شرح المكودي: ١ / ١٥٧، الهمع: ٣ / ٢٣٨، التصريح على التوضيح: ١ / ٣٤٣، ارتشاف الضرب: ٢ / ٢٨٥ - ٢٨٦، حاشية الصبان: ٢ / ١٣٧.

٣- هذا متفق عليه، وأما تقديمه على مصاحبه فهو ممتنع أيضا عند الجمهور، وأجازه ابن جني، فيقال: «استوى والخشبه الماء» لوروده في العطف، قال الشاعر: عليك ورحمه الله السيلام انظر الهمع: ٣ / ٢٣٩ - ٢٤٠، شرح المرادي: ٢ / ٩٨، ارتشاف الضرب: ٢ / ٢٨٧.

٤- قال عبد القاهر الجرجاني في الجمل (٢٠) في أقسام الحرف: ما ينصب فقط وهي سبعة: الأول: بالواو، بمعنى: مع، نحو قولك: «استوى الماء والخشبه، وجاء البرد والطياسه، ولو تركت الناقه وفصيلها لرضعها، وكنت وزيدا كالأخوين»، ولا تنصب الواو بمعنى: «مع» إلا- وقبلها فعل نحو «استوى» من قولك: «استوى الماء والخشبه»، انتهى. وانظر الهمع: ٣ / ٢٣٨، شرح المرادي: ٢ / ٩٨، شرح الرضى: ١ / ١٩٥، شرح الأشموني: ٢ / ١٣٥، التصريح على التوضيح: ١ / ٣٤٤، تاج علوم الأدب: ٢ / ٧٠٨، ارتشاف الضرب: ٢ / ٢٨٦.

وردّ : بأنّ الواو لو كانت عامله لا تُصل بها ، إذا كان ضميرا ، كما فى سائر الحروف النَّاصبه (١).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وبعد ما استفهام أو كيف نصب

بفعل كون مضمّر بعض العرب

يعنى : أنّه يجوز نصب ما بعد الواو إذا تقدّمها «كيف» ، أو «ما» الاستفهاميّة على تقدير (٢) «تكون» ، نحو «كيف أنت وقصعه من ثريد» ، و «ما أنت وزيدا» ، التّقدير : كيف تكون وقصعه ، وما تكون وزيدا (٣) ، و «كان» المقدّره ناقصه ، و «كيف» و «ما» خبر مقدّم.

وفهم من قوله : «بعض العرب» أنّ بعضهم لا ينصب بعد هذه الواو ، بل يرفع عطفا على ما قبلها ، وهو أفصح اللّغتين لعدم الحذف (٤).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق

والنّصب مختار لدى ضعف النّسق

والنّصب إن لم يجز العطف يجب

أو اعتقد إضمار عامل تصب

الاسم الصّالح لكونه مفعولا معه على ثلاثه أقسام : قسم يترجّح عطفه على النّصب على المعية ، وقسم يترجّح نصبه على المعية على العطف ، وقسم يمتنع فيه العطف.

وقد أشار إلى القسم الأوّل بقوله :

ص : ٣٨٨

١- وبأنه لا نظير لها ، إذ لا يعمل الحرف نصبا إلا وهو مشبه الفعل. انظر الهمع : ٣ / ٢٣٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٤٤ ،

شرح الرضى : ١ / ١٩٥ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٣٥.

٢- فى الأصل : تقديره. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٨.

٣- فى الأصل : الواو ساقط. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٨.

٤- انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٤٣ ، المطالع السعيده : ٣٣٦ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٣٨ ،

شرح الرضى : ١ / ١٩٧ ، شرح دحلان : ٨٤. ومنع بعض المتأخرين - كابن الحاجب - النصب فى هذا ، ورد بالسمع ، كقوله :  
فما أنت والسّير فى متلف ونحو «ما أنت وزيدا ، وكيف أنت وزيدا ، وكيف أنت وقصعه من ثريد». انظر الهمع : ٣ / ٢٤٢ ، تاج  
علوم الأدب : ٢ / ٧٠٦ ، شرح الكافية للرضى : ١ / ١٩٦ - ١٩٧.



والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق

يعنى : إن أمكن العطف بلا ضعف كان راجحا على النَّصب على المعية ، نحو / «قام زيد وعمرو» ، الأرجح عطف «عمرو» على «زيد» ، لأنه لا ضعف فيه ، ويجوز النَّصب .

ثمَّ أشار إلى القسم الثاني بقوله :

والنَّصب مختار لدى ضعف النَّسق

يعنى : أنَّ النَّصب على المعية أرجح من العطف عند ضعف عطف النَّسق ، نحو «قمت وزيدا» ، لأنَّ العطف على ضمير الرَّفع المتَّصل بغير توكيد ولا فصل ضعيف ، فلو قلت : «قمت أنا وزيد» ، كان العطف أحقَّ لعدم الضَّعف .

ثمَّ أشار إلى القسم الثالث بقوله :

والنَّصب إن لم يجز العطف يجب

يعنى : أنَّ نصب ما بعد الواو حيث لا يجوز العطف واجب ، وشمل صورتين :

إحدهما (١) : ما لا- يجوز فيه العطف لمانع (٢) لفظي ، نحو «مالك وزيدا» لأنَّ العطف على الضَّمير المجرور من إعادته الجارّ ممتنع عند الجمهور (٣) .

والأخرى : لا يجوز العطف لمانع معنوي ، نحو «جلست والحائط» ، ومنه : «سبرى والطريق» .

ثمَّ إنَّ ما لا- يجوز فيه على قسمين : قسم يتعيَّن أن يكون مفعولا معه - كما تقدّم - ، وقسم يمتنع أن يكون مفعولا معه ، فيجب اعتقاد عامل مضمر ، وإلى ذلك أشار بقوله :

أو اعتقد (٤) إضمار عامل تصب

ص : ٣٨٩

١- فى الأصل : أحديهما. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٩ .

٢- فى الأصل : المانع. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٩ .

٣- أى : جمهور البصريين ، لا- النحويين ، لأن الكوفيين وبعض البصريين - كالأخفش ووافقه الناظم - لا يوجبون إعادة الجار. كذا قال البعض. وقيل : إن أهل الأمصار انضموا فى المنع إلى أكثر البصريين ، فصار المجموع أكثر من الكوفيين وبعض البصريين ، فصحت إرادته جمهور النحويين. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٩ ، شرح المرادى : ٢ / ١٠٠ ، ٣ / ٢٣١ ، الأشمونى مع الصبان : ٢ / ١٤٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٤٦ ، التسهيل : ١٧٧ - ١٧٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، الإنصاف

: ٢ / ٤٦٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٥١ .

٤- في الأصل : واعتقد. انظر الألفيه : ٧٣ .

أى : إذا لم يصح عطفه ، ولا نصبه على المعية فيعتقد أن ناصبه مضمّر ، وذلك كقول (١) الشاعر :

٢- \*علفتها تبنا وماء باردا\* (٢)

فهذا ونحوه لا يجوز / فيه العطف ، ولا النَّصْب على المعية ، فيكون «ماء» مفعولا بفعل مضمّر تقديره : وسقيتها.

ويحتمل أن يكون قوله :

أو اعتقد إضمار عامل تصب

فيما يمتنع عطفه ، وينصب على المعية ، كقوله عز وجل : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) [يونس : ٧١] (فيمتنع عطف «شركاءكم») (٣) على «أمركم» ، لأنَّ «أجمع» بمعنى : عزم ، لا- ينصب إلّا الأمر ونحوه ، ويجوز نصبه على المعية ، أى : مع شركائكم ، أو يكون مفعولا بفعل مضمّر تقديره : واجمعوا شركاءكم (٤).

ص : ٣٩٠

١- فى الأصل : قول. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٩.

٢- من الرجز لذى الرمه غيلان فى ملحقات ديوانه (٧٤٦- المكتب الإسلامى) ، وقبله : لما حطت الرّحل عنها واردا والمشهور أن له عجزا ، وهو : حتى شئت همّاله عيناها الضمير فى «علفتها» يرجع إلى الدابة التى يريدّها الرّاجز ، ويروى : «بدت» بدل «شتت» ومعناها واحد كما فى العينى ، وقال البغدادي : وشتت بمعنى أقامت شتاء و «هماله» أى : كثيره الجريان. والشاهد فى قوله : «وماء» حيث أنه لا- يصح فيه العطف على «تبنا» ، لأن الماء لا يعلف ، ولا يصح النصب على المعية أيضا لأن العلف والماء لا يكونان دفعه واحده ، ولكن هو معمول لعامل محذوف تقديره : وسقيتها. وذهب بعضهم إلى أنه لا حذف فيه ، وأن العامل المذكور يؤول بعامل يصح تسليطه عليهما معا ، فيؤول «علفتها» ب- «ناولتها». انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٥٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٦٥ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ١٠١ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٨ ، الخزانة : ٣ / ١٣٩ ، مغنى اللبيب (رقم) : ١٠٧٠ ، شواهد المغنى : ١ / ٥٨ ، ٢ / ٩٢٩ ، أبيات المغنى : ٧ / ٣٢٣ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٨٦ ، الخصائص : ٢ / ٤٣١ ، الإنصاف : ٦١٣ ، الهمع (رقم) : ١٥٩٢ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١٦٩ ، شذور الذهب : ٢٤٠ ، شواهد الفيومى : ٧٨ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٤٠ ، اللسان (قلد) ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٠٢ ، شواهد الجرجاوى : ١١٩ ، شرح ابن الناظم : ٢٨٦ ، شرح المرادى : ٢ / ١٠١ ، ٣ / ٢٣٧ ، شرح دحلان : ٨٥ ، البهجة المرضيه : ٨٤ ، كاشف الخصاصه : ١٣٧ ، الكوكب الدرى للأسنوى : ٢ / ٦٦٩ ، معانى الفراء : ١ / ١٤ ، ٣ / ١٢٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٩٠.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح المكودى : ١ / ١٥٩.

٤- من «جمع». انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٩.

الباب الرابع والعشرون

ثم قال رحمه الله تعالى : ما استثنت أَلَا مع تمام ينتصب

وبعد نفى أو كنفى انتخب

إتباع ما اتصل وانصب ما انقطع

وعن تميم فيه إبدال وقع

الاستثناء : الإخراج ب- «إلَّا» أو بإحدى أخواتها (١).

وأدوات الاستثناء أربعة أقسام : حرف ، واسم ، وفعل ، ومشارك بين الفعل والحرف.

فالحرف : «إلَّا» وهى الأصل فى أدوات الاستثناء لأنَّ غيرها يقدر بها ، ولذا بدأ بها فقال :

ما استثنت إلَّا مع تمام ينتصب

يعنى : أنَّ المستثنى ب- «إلَّا» ينتصب (٢) إذا كان تامًا .

ص : ٣٩١

١- وفى التعريفات : هو إخراج الشىء من الشىء لو لا الإخراج لوجب دخوله فيه ، وهذا يتناول المتصل حقيقه وحكما ، ويتناول المنفصل حكما فقط. وفى التسهيل : هو المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك ب- «إلَّا» أو ما بمعناها بشرط الفائدة. وقال أبو حيان : وهو المنسوب إليه خلاف المسند للاسم الذى قبله بواسطة «إلَّا» أو ما فى معناها. وهو لغه : استفعال من الثنى بمعنى العطف ، لأنَّ المستثنى معطوف عليه بإخراجه من الحكم أو بمعنى الصرف لأنه مصروف عن حكم المستثنى منه. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٠ ، التسهيل : ١٠١ ، التعريفات : ٢٣ ، الهمع : ٣ / ٢٤٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٤٦ ، الاستغناء فى أحكام الاستثناء للقرافى : ٩٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٧٠٠ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٤٨ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٧٥ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٧٥٢ ، الخضرى مع ابن عقيل : ١ / ٢٠٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٩٤ ، معجم مصطلحات النحو : ٦٦ ، معجم المصطلحات النحويه : ٣٨ ، معجم النحو : ٣٤١.

٢- فى ناصب المستثنى أقوال : فذهب البصريون إلى أن العامل هو الفعل أو شبهه بتوسط «إلَّا» ، وعليه السيرافى وابن البادش ، وعزاه ابن عصفور وغيره إلى سيويوه والفارسى ، وقال الشلويبين هو مذهب المحققين. وذهب ابن خروف إلى أن العامل هو الفعل أو شبهه من غير تقويه «إلَّا». وقيل : إنَّ المستثنى منصوب بفعل مقدر ، وهو «استثنت» ، ونسبه السيرافى للزجاج والمبرد. واختلف الكوفيون فى ذلك : فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه «إلَّا» ، وإليه ذهب المبرد والزجاج من البصريين وهو اختيار

الناظم فى التسهيل - وعزاه لسيبويه والمبرد - وابنه والهورى فى شرحيهما ، وغيرهم. قال المرادى : وقد خفى كون هذا مذهب سيبويه على كثير من شراح كتابه. وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين - وهو المشهور من مذهبهم - إلى أن «إلا» مركبه من «إن» و «لا» ، ثم خفت «إن» وأدغمت فى «لا» فنصبوا بها فى الإيجاب ، اعتبارا ب- «إن» وعطفوا بها فى النفى اعتبارا ب- «لا». وذهب الكسائى - فيما نقله السيرافى عنه - إلى أنه منصوب ب- «إن» مقدره بعد «إلا» والتقدير فى «قام القوم إلا زيدا» : قام القوم إلا أن زيدا لم يقم. وحكى عنه أيضا أن انتصاب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول ، وحكى عنه كذلك أنه منصوب لمخالفه الأول لأن المستثنى موجب له قيام بعد نفيه عن الأول أو عكسه ، نقله عنه ابن عصفور. وذكر بعض المتأخرين : أن المستثنى ينتصب عن تمام الكلام ، فالعامل فيه ما قبله من الكلام بدليل قولهم : «القوم إخوتك إلا زيدا» ، وليس ههنا فعل ولا ما يعمل عمله ، وهو مذهب الخليل وسيبويه ، قال ابن عصفور : وهو الصحيح ، وهو فى ذلك بمنزله التمييز. انظر فى ذلك : الإنصاف (مسألة : ٣٤) : ١ / ٢٦٠ ، التسهيل : ١٠١ ، شرح الأشمونى مع الصبان : ٢ / ١٤٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٠٣ ، شرح ابن الناظم : ٢٩٢ ، شرح الألفيه للهورى (٩٠ / ب) ، الهمع : ٣ / ٢٥٢ - ٢٥٣ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٧٥٣ - ٧٥٤ ، الاستغناء : ٤٤ - ١٤٦ ، شرح الرضى : ١ / ٢٢٦ ، الجنى الدانى : ٥١٦ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٥٢ - ٢٥٤ ، الكتاب : ١ / ٣٦٩ ، شرح المرادى : ٢ / ١٠٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٠٠.

واحترز ب- «المستثنى بإلّا» من المستثنى بغيرها من أدوات الاستثناء.

احترز ب- «التام» من المفرغ (١).

و «التام»: هو ما ذكر فيه المستثنى منه (٢)، وشمل الموجب نحو «قام

ص: ٣٩٢

١- وهو أن يفرغ ما قبل «إلا» للعمل فيما بعدها، فيزول بذلك ما كنت تستثنى منه، ولا يتأتى التفريغ إلا مع نفي أو شبهه، وقد اجتمع النفي والنهي والاستفهام المشبه للنفي في قول ابن مالك في كافيته: «كلا تزر إلّا فتى لا يتبع إلّا الهدى وهل زكا إلّا الورع وفي شرح ابن الناظم: والاستثناء المفرغ هو أن يكون المخرج منه مقدرًا في قوة المنطوق، نحو «ما قام إلا زيدًا»، التقدير: ما قام أحد إلا زيدًا. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٣٤٨، التسهيل: ١٠١، المقرب: ١ / ١٦٧، الاستغناء: ٢٣٤، شرح الكافية لابن مالك: ٢ / ٧٠٧، شرح ابن الناظم: ٢٨٨، الجنى الدانى: ٥١٤.

٢- قال ابن مالك: المراد بالتمام هنا أن يكون المستثنى منه مذكورًا ليتم به مطلوب العامل الذى قبل «إلا» نحو «انطلقوا إلا ابن ذا». انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢ / ٧٠٢ - ٧٠٣، شرح المكودى: ١ / ١٦٠، شرح المرادى: ٢ / ١٠٣، التصريح على التوضيح: ١ / ٣٤٨، الجنى الدانى: ٥١٤.

القوم إلا زيدا» ، والمنفَى نحو «ما قام أحد / إلا زيدا» إلّا أنّ الأول واجب النصب ، والثاني فيه تفصيل ، وإليه أشار بقوله :

...

وبعد نفى أو كفى انتخب

إتباع ما أتصل ...

...

يعنى : أنّ المستثنى بعد النفى أو ما أشبهه - وهو الاستفهام والنهي - إذا كان متصلا اختير إتباعه على نصبه على الاستثناء ، فنحو «ما قام أحد إلّا زيدا» - بالرفع - ، و «ما مررت بأحد إلّا زيد» - بالجر - أحسن من «ما قام أحد إلّا زيدا» و «ما مررت بأحد إلّا زيدا» - بالنصب فيهما - ، والمتصل : ما كان المستثنى (١) بعض الأول (٢).

فإذا كان منقطعا - فلغه أهل الحجاز وجوب النصب على الاستثناء (٣) ، وهذه اللغه أشار إليها بقوله : «وانصب ما انقطع» ، المنقطع : ما كان المستثنى (فيه) (٤) من غير جنس المستثنى منه (٥) ، نحو «ما فى الدار أحد إلّا وتدا»..

ص: ٣٩٣

١- فى الأصل : المتصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٠.

٢- وقال ابن الحاجب : فالمتصل هو المخرج من تعدد لفظا أو تقديرا ب- «إلا» أو إحدى أخواتها. واعترض الرضى على كون المتصل مخرجا من متعدد ، فقال : «قلنا : لا نسلم أن كون المتصل مخرجا من متعدد من أجزاء ماهيته ، بل حقيقه المستثنى متصلا كان أو منقطعا هو المذكور بعد «إلا» وأخواتها ، مخالفا لما قبلها نفيا أو إثباتا ، ثم نقول : كون المتصل داخلا فى متعدد لفظا أو تقديرا من شرطه لا من تمام ماهيته ، فعلى هذا المنقطع داخل فى هذا الحد ، كما فى جاءنى القوم إلا حمارا» لمخالفه الحمار القوم فى المجيء». انتهى. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٠٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٤٩ ، شرح الكافية للرضى : ١ / ٢٢٤ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٤٢ ، الجنى الدانى : ٥١٢ ، التسهيل : ١٠١ ، المقرب : ١ / ١٦٧ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٧٥٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٧٠١ ، الفوائد الضيائية : ١ / ٤١٣ ، شرح ابن الناظم : ٢٨٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٩٦ ، معجم المصطلحات النحوية : ٣٨ ، معجم مصطلحات النحو : ٦٧.

٣- وذلك لأنه لا يصح فيه الإبدال حقيقه من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه ، وعليه قراءه السبعه : (ما لهم به من علم إلا أتباع الظن) بنصب «اتباع» وفى الأشمونى : أنها لغه جميع العرب سوى تميم. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٠ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٤٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٥٣ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٦٦ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٠٥ ، شرح المرادى : ٢ / ١٠٥.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٠.

٥- وفى الاستغناء : هو عبارته عن أن تحكم على غير جنس ما حكمت عليه أولا بخلاف أو نقيض ما حكمت به أولا. وقال ابن

الحاجب : «والمنقطع المذكور بعدها - بقصد بعد» إلا «أو إحدى أخواتها - غير مخرج» ، أى : غير مخرج من متعدد. والمنقطع يقدر عند البصريين ب- «لكن» المشدده ، لأنه فى حكم جملة منفصلة عن الأولى ، فقولك : «ما فى الدار أحد إلا حمارا» فى تقدير : لكن فيها حمارا ، على أنه استدراك مخالف لما بعد «لكن» فيه ما قبلها ، غير أنهم اتسعوا فأجروا «إلا» مجرى «لكن». والكوفيون يقدرونه ب- «سوى». وزعم بعض النحويين ومنهم ابن يسعون أن «إلا» فى الاستثناء المنقطع تكون مع ما بعدها ، كلاما مستأنفا. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٠٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٥٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٩٦ ، الجنى الدانى : ٥١٢ ، شرح ابن الناظم : ٢٨٨ ، التسهيل : ١٠١ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٤٣ ، الهمع : ٣ / ٢٤٩ - ٢٥٠ ، الاستغناء : ٤٤٧ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٧٥٢ ، المقرب : ١ / ١٦٧ ، شرح الرضى : ١ / ٢٢٤ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٧٠١ ، الفوائد الضيائية : ١ / ٤١٣ ، معجم المصطلحات النحويه : ٣٨ ، معجم مصطلحات النحو : ٦٧.



وأما بنو تميم فيجوز فيه عند هم التّصب - وهو أرجح - والإتباع (١)، وإلى ذلك أشار بقوله :

وعن تميم فيه إبدال وقع

يعنى : أنّ بنى تميم يجيزون فى المنقطع الإبدال ، فيقولون : «ما فيها أحد إلّا وتد.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وغير نصب سابق فى النّفى قد

يأتى ، ولكن نصبه اختر إن ورد

يعنى : أنّ المستثنى إذا كان مقدّما على المستثنى منه ، بعد / نفى - قد يأتى غير منصوب ، فيكون مفرّغا له العامل الذى قبل «إلّا» ، ويعرب هو بدلا منه.

قال سيبويه : «حدّثنى يونس : أنّ قوما مّمن يوثق بعربيتهم يقولون : «مالى إلّا أخوك ناصر» ، فيجعلون (٢) «ناصر» بدلا (٣).

ص : ٣٩٤

١- على البديل ، لأنهم جعلوا «الحمار» فى قولك : «ما فى الدار أحد إلّا حمارا» كأنه أحد. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٠ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٤٧ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٦٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٥٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٩٧ ، شرح المرادى : ٢ / ١٠٥ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٠٥.

٢- فى الأصل : فيجعلون. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٠.

٣- قال سيبويه فى الكتاب (١ / ٣٧٢) : «وحدّثنا يونس أنّ بعض العرب الموثوق بهم يقولون : «مالى إلّا أبوك أحد» فيجعلون «أحدا» بدلا». انتهى. ووجهه أنّ العامل وهو الابتداء فى المثال فرغ لما بعد «إلّا» ، وهو «أبوك» وأنّ المؤخر وهو «أحد» عام لوقوعه فى سياق النفى أريد به خاص ، فصح إبداله من المستثنى ، لكنه بدل كل من كل لا بدل بعض. انظر فى ذلك التصريح : ١ / ٣٥٥ ، شرح المكودى : ١ / ١٦١ ، الهمع : ٣ / ٢٥٦ ، شرح المرادى : ٢ / ١٠٦ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٠٥ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٤٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٠٧.

وفهم من قوله : «قد يأتي» أنّ غير النَّصب قليل ، وقد صرّح بهذا المفهوم بقوله : «ولكن نصبه اختر إن ورد».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وإن يفرّغ سابق إلّا لما

بعد يكن كما لو الّا عدما

يعنى : أنّ ما قبل «إلّا» إذا كان مفرّغا لما بعدها - فلا حكم ل- «إلّا» ، فتكون كأنّها لم تذكر ، ولا يكون ذلك إلّا فى نفى أو شبهه ، وكان حقّه أن ينبه على ذلك ، وإنّما ترك التّنبيه عليه لوضوحه.

وشمل قوله : «سابق» ما كان السّابق فيه عاملا نحو «ما قام إلّا زيد» ، وما كان غير عامل فيه نحو «ما فى الدّار إلّا زيد».

ويكون التّفريغ فى جميع المعمولات إلّا مع المصدر المؤكّد ، فلا يجوز «ما ضربت إلّا ضربا».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وألغ إلّا ذات توكيد كلا

تمرر بهم إلّا الفتى إلّا العلا

يعنى : إذا كرّرت «إلّا» للتوكيد ألغيت ، وإلغاؤها هو أن لا- تنصب. وتلغى مع البدل ، نحو «ما قام إلّا أخوك إلّا زيد» ، فلو أسقطت «إلّا» لصحّ الكلام ، فتقول : «ما قام إلّا أخوك زيد» ، ومثله بقوله : «إلّا الفتى إلّا العلا» ، (ف- «العلا» (1) بدل من «الفتى» / والتقدير : لا تمرر بهم إلّا الفتى العلا ، ف- «العلا» هو «الفتى».

ومع عطف النسق ، نحو «ما قام إلّا أخوك ، وإلّا زيد» ، فلو قلت : «ما قام إلّا أخوك وزيد» ، لصحّ الكلام.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وإن تكزّر لا لتوكيد فمع

تفريغ التّأثير بالعامل دع

فى واحد ممّا يالّا استثنى

وليس عن نصب سواه مغنى

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٦٢.

قد تقدّم أنّ التفرّغ هو أن يكون ما قبل «إلّا» طالبا لما بعدها ، فإذا كرّرت «إلّا» في التفرّغ - فإنّه يترك تأثير العامل الّذى هو «إلّا» في واحد من المستثنيين أو المستثنيات ، ويكون بحسب ما يطلب ما قبل «إلّا» وما عداه منصوب.

وفهم من قوله : «في واحد» أنّ ترك العمل ب- «إلّا» ليس مخصوصا بواحد دون واحد ، بل يجوز إلغاء «إلّا» في الأوّل دون الثّاني والثّالث ، وفي الثّاني (1) دون الأوّل والثّالث ، وفي الثّالث دون الأوّل والثّاني ، فنقول : «ما قام إلّا زيد ، إلّا عمرا ، إلّا خالد» ، و «ما قام إلّا زيدا ، إلّا عمرو ، إلّا خالد» و «ما قام إلّا زيدا ، إلّا عمرا ، إلّا خالد». وقوله :

وليس عن نصب سواه معنى

يعنى : أنّ (ما سوى) (2) المستثنى الّذى تلغى «إلّا» معه - ينصب ، ونصبه بالعامل الّذى هو «إلّا» ، وعلى (3) هذا حمل المرادى العامل (4).

وحمله ابن عقيل (5) على أنّه العامل الّذى قبل «إلّا» وجعل «دع» بمعنى : «اجعل» (6).

واستصوب / الأوّل المكودى (7).

ص: ٣٩٦

١- فى الأصل : الثا. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٢.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٢.

٣- فى الأصل : الواو ساقط. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٢.

٤- قال المرادى فى شرحه (٢ / ١٠٩) : «وقد فهم من عبارته فوائده الأولى : أن الناصب للمستثنى هو «إلّا» لقوله : «بالعامل» ونسبه فى التسهيل إلى سيويه والمبرد». وانظر شرح المكودى : ١ / ١٦٢ ، التسهيل : ١٠١.

٥- هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشى الهاشمى ، المشهور بابن عقيل ، بهاء الدين ، أبو محمد ، من أئمة النحو ، فقيه مفسر ، من نسل عقيل بن أبى طالب رضى الله عنه ، ولد بالقاهرة سنة ٦٩٨ هـ (وقيل : ٧٠٠ هـ) وتولى قضاء الديار المصريه ، وتوفى فيها سنة ٧٦٩ هـ ، من مؤلفاته : شرح ألفيه ابن مالك ، شرح التسهيل لابن مالك وسماه المساعد ، الجامع النفيس فى فقه الشافعيه ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الرعاه : ٢٨٤ ، البدر الطالع : ١ / ٣٨٦ ، مفتاح السعاده : ١ / ٤٣٩ ، معجم المؤلفين : ٦ / ٧٠ ، الأعلام : ٤ / ٩٦ ، هديه العارفين : ١ / ٤٦٧ ، شذرات الذهب : ٦ / ٢١٥.

٦- انظر شرح ابن عقيل : ١ / ٢٠٧ ، شرح المكودى : ١ / ١٦٢.

٧- قال المكودى : فى شرحه (١ / ١٦٢) : «وما ذكره المرادى أصوب من ثلاثه أوجه : الأول : أن فيه التنبيه على أن «إلّا» هى العامل فى المستثنى ، وهو موافق لتصريح الناظم به فى غير هذا النظم. الثانى : أن «دع» بمعنى «اجعل» غير معهود فى اللغه ، وإنما يكون بمعنى : اترك. الثالث : أن ما قبل «إلّا» فى التفرّغ قد يكون غير عامل ، نحو «ما فى الدار إلا زيد». انتهى.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ودون تفرّغ مع التّقدّم

نصب الجميع احكم به والتزم

وانصب لتأخير وجئ بواحد

منها كما لو كان دون زائد

كلم يفوا إلّا امرؤ إلّا على

وحكمها فى القصد حكم الأوّل

تكرار «إلّا» لغير التّوكيد فى غير التفرّغ على قسمين :

الأوّل : أن يكون المستثنى مقدّمًا على المستثنى منه.

والآخر : أن يكون متأخرًا عنه.

وقد أشار إلى الأوّل بقوله :

ودون تفرّغ ...

... البيت

يعنى : أن الاستثناء التّامّ إذا كرّرت فيه «إلّا» لغير توكيد ، وكان المستثنى مقدّمًا على المستثنى منه - نصب جميع المستثنيات ، نحو «ما قام إلّا خالدًا ، إلّا عمرا ، القوم».

ثمّ أشار إلى الثّانى بقوله :

وانصب لتأخير ...

... البيت

يعنى : أن المستثنيات إذا كانت متأخره عن المستثنى منه - ينصب جميعها إلّا واحدا منها ، فإنّه يحكم له بحكم ما لم تكرر فيه «إلّا» ، فينصب وجوبا إذا كان الاستثناء موجبا ، نحو «قام القوم إلّا خالدًا ، إلّا عمرا» ، ويترجّح إتباعه على نصبه إذا كان منفيًا.

وفهم من قوله : «وجئ بواحد منها» أنّ الواحد الذى يجاء به يجوز أن يكون الأوّل والثّانى والثّالث ، فنقول : «ما قام أحد إلّا زيد ،

إِلَّا عمرا ، إِلَّا خالدا» ، (و «ما قام أحد إِلَّا زيدا ، إِلَّا عمرو ، إِلَّا خالدا») (١) ، و «ما قام أحد إِلَّا زيدا ، إِلَّا عمرا ، إِلَّا خالد» ، إِلَّا أَنْ  
الأولى أَنْ ذلك / الواحد هو الأول ، ثمّ مثل ذلك بقوله :

كلم يفوا إِلَّا امرؤ إِلَّا عليّ

يجوز في هذا المثال رفع الأوّل بدلا من «الواو» في «يفوا» ، ونصب «عليّ» ، وهو الأجود ، ويجوز نصب «امرؤ» ، ورفع «عليّ».

ثمّ تبيّه أنّ الزائد على المستثنى الأوّل من المستثنيات - حكمه في

ص: ٣٩٧

---

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٦٣.

المعنى حكم الأول ، فإن كان مخرجا - كان ما زاد عليه كذلك ، وإن كان مدخلا - كان ما زاد عليه كذلك ، وبيان ذلك :

أنتك إذا قلت : «قام القوم إلّا زيدا ، إلّا عمرا ، إلّا خالد» هي كلها مخرجه من «القوم» ، وإن قلت : «ما قام أحد إلّا زيدا (١) ، إلّا عمرا ، إلّا خالد» فهي مدخله ، والمراد بها : إخراج الأول من المستثنى منه ، ثم إخراج الثّاني ممّا بقى بعد إخراج الأول ، ثم إخراج الثّالث ممّا بقى بعد إخراج الأول والثّاني .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

واستثن مجرورا بغير معربا

بما لمستثنى بإلّا نسبا

يعنى : أنّ «غيرا» (٢) يستثنى بها مجرور (٣) بإضافتها إليه ، وتكون هي معربه بما يستحقّه الاسم الواقع بعد «إلّا» من وجوب النّصب ، أو رجحانه ، أو رجحان التّبعية ، فتقول : «قام القوم غير زيد» ، بوجوب النّصب ، لأنّك تقول : «قام القوم إلّا زيدا» ، و «ما فيها أحد غير فرس» برجحان النّصب ، و «ما قام أحد غير زيد» / برجحان التّبعية .

وأصل «غير» أن تكون صفة واجبه الإضافة لمخالف موصوفها ، وقد تقطع عن الإضافة لفظا ، لا معنى ، فتبنى على الضّم ، وتستعمل بمعنى «إلّا» ، كما ذكر في هذا الباب (٤) .

ص: ٣٩٨

١- فى الأصل : زيد. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٤ .

٢- فى الأصل : غير. انظر المكودى بحاشيه الملوى : ٨٤ .

٣- فى الأصل : مجرورا. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٤ .

٤- وذهب البصريون إلى أن «غير» إذا أضيفت إلى اسم غير متمكن يجوز بناؤها على الفتح ، بخلاف ما إذا أضيفت إلى اسم متمكن. وذهب الكوفيون إلى جواز بنائها على الفتح فى كل موضع يحسن فيه «إلا» سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن ، وذلك نحو قولهم «ما نفعنى غير قيام زيد ، وما نفعنى غير أن قام زيد». واختلف فى ناصب غير : فذهب الناظم إلى أن ناصبها العامل الذى قبلها على الحال ، وفيها معنى الاستثناء ، وقال : «وهو الظاهر من قول سيويه». وإليه ذهب الفارسى فى التذكرة. وعند المغاربة انتصابها كانتصاب الاسم بعد «إلا» عندهم واختاره ابن عصفور. وعند جماعة على التشبيه بظرف المكان واختاره ابن البادش. ونسب صاحب الارتشاف للسيرافى وابن البادش القول بأنها منصوبه بالفعل السابق. والمشهور أن انتصابها على حد انتصاب ما بعد «إلا». انظر فى ذلك الإنصاف (مسألة : ٣٨) : ١ / ٢٨٧ ، شرح المرادى : ٢ / ١١٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٧١٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٢٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٦١ ، مغنى اللبيب : ٢١١ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٥٧ ، التسهيل : ١٠٦ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٥٩ ، الهمع : ٣ / ٢٧٨ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٢٠٩ .

وهذا هو أول القسم الثاني من أدوات الاستثناء ، وهو الاسم.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ولسوى سوى سواء اجعلا

على الأصح ما لغير جعللا

ذكر أنّ في «سوى» ثلاث لغات : القصر مع كسر السين ، وضمّها ، والمدّ مع فتح السين (١) ، وأنها كلّها يستثنى بها (٢) ، كما يستثنى بـ «غير» ، وتعرب (٣) بما يعرب به «غير» ، إلّا أنّه يقدر في المقصوره (٤) الإعراب (٥).

وأشار بقوله : «على الأصح» إلى مخالفه سيوييه ، والخليل فيها ، فإنّها عندهما ظرف غير متصرّف ، ولا تخرج عن الظرفيه إلّا في الشعر (٦) ، كقول الأعشى :

١٠٦ - ...\*\*وما قصدت من أهلها لسوائنا(٧)

ص: ٣٩٩

١- وحكى ابن الخباز ، وابن العليج ، وابن عطيه ، والفايسى فى شرح الشاطبيه : كسر السين والمد. انظر المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل : ١ / ٥٩٥ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٦٠ ، شرح المرادى : ٢ / ١١٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٢٦.

٢- وهو ظاهر كلام الأخفش ، ولم يمثل سيوييه إلا بالمكسوره ، قال سيوييه : «أتانى القوم سواك». وقال ابن عصفور فى الشرح الصغير : ولم يشرب منها معنى الاستثناء إلا سوى المكسوره السين ، فإن استثنى بما عداها فبالقياس عليها. انتهى. انظر شرح المرادى : ٢ / ١١٥ ، الكتاب : ١ / ٣٧٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٢٦.

٣- فى الأصل : ويعرب. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٤.

٤- فى الأصل : المصور. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٤.

٥- هذا مذهب ابن مالك والزجاجى ، ويؤيدهما حكاية الفراء : «أتانى سواك» ، وقوله : فسواك بائعها وأنت المشتري وما ذهابا إليه هو مذهب الكوفيين. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٣٦٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٧١٦ - ٧١٧ ، شرح المكودى : ١ / ١٦٥ ، جمل الزجاجى : ٢٣٢ ، شرح الرضى : ١ / ٢٤٨ ، مغنى اللبيب : ١٨٨ ، الإنصاف : ١ / ٢٩٤ - ٢٩٦ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٨٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٢٦.

٦- وهو مذهب الفراء وجمهور البصريين. وذهب بعضهم إلى أنها تستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا- ، وهو قول الرماني والعكبرى وابن عصفور فيما حكاها ابن الضائع. انظر الكتاب : ١ / ٢٠٣ - ٢٠٤ ، التبصره والتذكرة : ١ / ٣١٣ ، مغنى اللبيب : ١٨٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٢٦ ، شرح المكودى : ١ / ١٦٤ - ١٦٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٦٢ ، الإنصاف : ١ / ٢٩٤ ، ٢٩٦ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٨٤ ، شرح الرضى : ١ / ٢٤٨ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٧٥٩.

٧- من الطويل للأعشى فى ديوانه (٦٥) من قصيده له يمدح فيها هوذه بن على الحنفى ، وصدرة : تجانب عن أهل اليمامة ناقتى



ويروى: «تجانف» بدل «تجانب» من الجنف وهو الميل، ويروى: «عن جو» و «عن جل» بدل «عن أهل»، و «جو» اسم لليمامه في الجاهليه وفي هاتين الروايتين حذف مضاف، الأول: عن أهل جو اليمامه، والثاني: عن جل أهل اليمامه، أى: معظم أهلها. ويروى: «كما عمدت» بدل «وما قصدت». وروى فى جميع المصادر الآتية عدا المكودى «لسوائكا» بدل «لسوائنا» وهو الأولى بل الصواب لأن قافيه أبيات القصيده كلها كافيه، كما أن المعنى يؤيد ذلك، وهو أن الشاعر لم يقصد سوى هوذه من أهل اليمامه. تجانب: أصله «تتجانب» فحذفت إحدى التاءين تخفيفا، بمعنى: تتعد. والمعنى - كما فى حاشيه ابن حمدون على المكودى - أن ناقتى تتجانب عن كل أحد ولا تقصد من أهلها وموضعها: إلا لنا لا لغيرنا. والشاهد فيه على أن خروج «سواء» عن الظرفيه خاص بالشعر على مذهب الخليل وجمهور البصريين، خلافا لابن مالك والزجاجى والكوفيين. انظر المكودى مع ابن حمدون: ١ / ١٦٥، الكتاب: ١ / ١٣، ٢٠٣، المقتضب: ٤ / ٣٤٩، أمالى ابن الشجرى: ١ / ٢٣٥، ٢ / ٤٥، ١١٩، ١٢٤، شواهد الأعلام: ١ / ١٣، الإنصاف: ٢٩٥، شرح ابن يعيش: ٢ / ٤٤، ٨٤، الخزانة: ٣ / ٤٣٥، الهمع (رقم): ٧٨٥، الدرر اللوامع: ١ / ١٧١، شواهد ابن السيرافى: ١ / ١٣٧، تاج علوم الأدب: ٣ / ٧٦٠، اللسان (سوى، جنف)، التبصره والتذكرة: ٣١٣، الاستغناء: ١٠٤، ١١٦، الإيضاح لابن الحاجب: ١ / ٣١٩، توجيه اللمع: ١٧١.

ثم قال رحمه الله تعالى :

واستثن ناصبا بليس وخلا

وبعدا ويكون بعد لا

واجرر بسابقي يكون إن ترد

وبعد ما انصب وانجرار قد يرد (١)

هذا شروع في القسم الثالث والرابع ، فذكر في البيت الأول من أدوات الاستثناء أربعة :

منها ما لا يستعمل إلّا فعلا ، وهو «ليس ولا يكون» ، والمستثنى بهما واجب التّصّب ، نحو «قام القوم ليس (زيدا ولا يكون عمرا)» ، و«ما قام أحد ليس زيدا ، ولا يكون عمرا ، وهو خبر لهما ، واسمهما ضمير مستتر» (٢) عائد على البعض المفهوم (٣) من الكلام (٤) ..

ص: ٤٠٠

١- في الأصل : تقديم وتأخير في البيتين ، وما أثبتته أولى ليوافق الشرح النظم ، وهو كما في الألفية : ٧٥.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٦٥.

٣- في الأصل : والمفهوم. انظر شرح المكودي : ١ / ١٦٥.

٤- والمعنى : ليس هو. أي : بعضهم زيدا ، هذا عند البصريين ، وقيل : ضمير عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق. وعند الكوفيين : ضمير عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق ، ولذلك كان مفردا ، والتقدير : ليس هو. أي : ليس فعلهم فعل زيد ، فحذف المضاف. وردّ : بأنه لا يطرد. ونسب ابن هشام في الحواشي إلى سيبويه : أنه عائد. وفي الارتشاف : قال ابن مالك وصاحب البسيط : هو محذوف حذف الاسم لقوه دلالة الكلام عليه ، وهذا مخالف لما اتفق عليه البصريون والكوفيون من أن الفاعل مضمّر لا محذوف. وقد صرح ابن مالك في شرح الكافية بأن اسمها مضمّر مستتر. انظر شرح المرادى : ٢ / ١٢١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٢٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ١٢١ ، الكتاب : ١ / ٣٧٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٦٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١ / ٥٨٧ - ٥٨٨.

ومنها / ما يستعمل فعلا فينصب ما بعده ، (وحرف جرّ فيجرّ ما بعده) (١) ، وهو «خلا ، وعدا» ، ولهما حالتان :

الأولى : تجرّدهما من «ما».

والثانية : اقترانهما (٢) بها.

فإذا كانا مجردين من «ما» جاز فيما بعدهما وجهان : النَّصْب والجرّ ، والأرجح النَّصْب.

وفهم ذلك من ذكره (٣) لهما مع «ليس ، ولا يكون» ، وإلى ذلك أشار بقوله :

واجرر بسابقي يكون إن ترد

يعنى : أنّ سابقي «يكون» فى البيت الذى قبل هذا ، وهما «خلا ، وعدا» يجوز جرّ المستثنى بهما (٤) ، وفهم منه شرط التجرّد ، فإنّه أحال على لفظهما ، وهما خاليان من «ما».

وفهم من قوله : «إن ترد» أنّ الجرّ بهما مرجوح.

ص : ٤٠١

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٥.

٢- فى الأصل : اقترانهما. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٥.

٣- فى الأصل : ذكر. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٥.

٤- وهو قليل ، ولقلته لم يحفظ عن سيبويه الجرّ ب- «عدا» ، وإنما حكاه الأخفش والفراء ، فمن الجرّ ب- «خلا» قوله : خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعدّ عيالى شعبه من عيالكا ومن الجرّ ب- «عدا» قوله : أبحنا حيهم قتلا وأسرا عدا الشّمطاء والطفل الصّغير انظر الكتاب : ١ / ٣٧٧ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢١١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣١٨ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٦٣ ، شرح المرادى : ٢ / ١٢٣ ، الهمع : ٣ / ٢٨٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٦٣ ، مغنى اللبيب : ١٨٩ ، شرح الرضى : ١ / ٣٢٩ ، الجنى الدانى : ٤٦١.

ثمّ أشار إلى حاله الثانيه ، وهى اقترانهما (1) ب- «ما» بقوله : «وبعد ما انصب» ، أى : (إذا) (2) اقترن «عدا ، وخلا» ب- «ما» - فالواجب نصب المستثنى بهما ، وإنّما انتصب ، لأنّ «ما» مصدرية ، فلا يليها حرف جرّ ، هذا مذهب الجمهور (3).

وحكى بعضهم الجرّ بهما مقترنتين ب- «ما» (4) ، وإلى ذلك أشار بقوله : «وانجرار قد يرد».

وفهم من تنكير «انجرار» ، ومن قوله : «قد يرد» : أنّ الجرّ بهما (مع «ما») (5) قليل.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وحيث جرّا فهما حرفان

كما هما إن نصبا فعلان

يعنى : أن «خلا ، وعدا» إذا جرّا ما بعدهما كانا حرفى جرّ ، وإذا نصبا كانا فعليّن ، والمستثنى حينئذ مفعول بهما.

وفهم / منه : أنّهما إذا جرّا كانا حرفين ، سواء اقترنا ب- «ما» ، أو تجرّدا منها (6) ، وكذلك إن نصبا كانا فعليّن مطلقا.

وفهم منه : أنّ «ما» قبلهما إذا جرّا زائده ، لأنّ «ما» المصدرية لا يليها حرف الجرّ.

ص: ٤٠٢

١- فى الأصل : اقترانهما. انظر شرح المكودى : ١٦٥.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٥.

٣- نحو قول لبيد : ألا كلّ شيء ما خلا الله باطل أى : ذاهب انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٦٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣١٨ ، مغنى اللبيب : ١٧٩ - ١٨٠ شرح ابن عقيل : ١ / ٢١١ ، المطالع السعيدة : ٣٤٣ ، الهمع : ٣ / ٢٨٦ ، شرح الرضى : ١ / ٢٣٠ ، الجنى الدانى : ٤٣٦ ، ٤٦١.

٤- وذلك على تقدير «ما» زائده ، وبه قال الجرمى والربرى والكسائى والفارسى وابن جنى. انظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٣١٨ ، مغنى اللبيب : ١٧٩ ، ١٨٩ ، شرح المكودى : ١ / ١٦٦ ، شرح المرادى : ٢ / ١٢٣ - ١٢٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٦٥ ، الهمع : ٣ / ٢٨٧ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢١١ ، المطالع السعيدة : ٣٤٤ ، شرح الرضى : ١ / ٢٣ ، الجنى الدانى : ٤٣٦.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٦.

٦- فى الأصل : منهما. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٦.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وكخلا حاشا ولا تصحب ما

وقيل حاش وحشا فاحفظهما

يعنى : أنّ «حاشا» مثل «خلا» فى أنّها يستثنى بها ، ويجوز فى المستثنى بها التّصّب والجرّ على الوجه الّذى جاز فى «خلا» (١) - وقد تقدّم -.

ولمّا كانت «حاشا» مخالفة ل- «خلا» فى أنّه لا يجوز اقترانها ب- «ما» ، تبّه على ذلك بقوله : «ولا تصحب ما». يعنى : أنّ «حاشا» لا يدخل عليها «ما» بخلاف «خلا» (٢).

ولمّا كان فى «حاشا» ثلاث لغات ، تبّه على (٣) ذلك بقوله :

وقيل حاش وحشا فاحفظهما

ونوزع فى ذلك (٤).

ص: ٤٠٣

١- فمذهب سيويه وأكثر البصريين أن «حاشا» حرف خافض دائما بمنزله «إلا» لكنها تجر المستثنى. وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيرا حرفا جاريا ، وقليلًا فعلا متعديا جامدا ، لتضمنه معنى «إلا». قال المرادى : وهو الصحيح ، لأنه قد ثبت عن العرب الوجهان. وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن «حاشا» فعل لا فاعل له ، وإذا خفض الاسم بعده فخفضه باللام المقدره. وذهب بعض الكوفيين إلى أنها فعل استعملت استعمال الحروف فحذف فاعلها ، قال المرادى : والظاهر أن هذا مذهب الفراء. انظر فى ذلك الكتاب : ٢ / ١٦٥ ، شرح المرادى : ٢ / ١٢٧ ، شرح الرضى : ١ / ٣٧ (٣٧) : ١ / ٢٧٨ ، مغنى اللبيب : ١٦٥ ، الاستغناء : ١٠٩ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٦٥ ، شرح المرادى : ٢ / ١٢٧ ، شرح الرضى : ١ / ٢٤٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣١٨ - ٣١٩ ، الهمع : ٣ / ٢٨٥ - ٢٨٦ ، المقتضب : ٤ / ٣٩١ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٨٤ - ٨٥ ، ٨ / ٤٩ ، الجنى الدانى : ٥٦٣ - ٥٦٤ ، جواهر الأدب : ٥٢٤.

٢- وأجاز ذلك بعضهم على قله ، قال أبو حيان : وهو مسموع من كلامهم. انظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٣١٩.

٣- فى الأصل : على. مكرر.

٤- أى : فى كون اللغتين الأخيرتين فيهما الاستثناء ، أما لغه «حشا» بحذف الألف الأولى فنازع فيها الصنفان ، وقال : إنها ليست للاستثناء ، وهو مردود بقوله : حشى رهط النبىّ فإنّ فيهم بحورا لا تكدرها الدلاد قال ابن حمدون : فالنزاع فيها مردود ، نعم النزاع مع الناظم صحيح فى «حاش» التى بحذف الألف الثانية ، وإنما هى بمعنى التنزيه نحو «حاش لله». انتهى. وكلام الناظم فى التسهيل ظاهر فى أن هذه اللغات فى «حاشا» التى للتنزيه وهى التى يليها المجرور باللام ، نحو «حاشا لله» ، قال فى التسهيل : «وإن وليها مجرور باللام لم تتعين فعليتها خلافا للمبرد ، بل اسميتها لجواز تنوينها ، وكثر فيها «حاش» ، وقل «حشا» ، و «حاش». انتهى.

وظاهر كلامه هنا وفي شرح الكافيه أنه «حاش» الاستثنائية. انظر حاشيه ابن حمدون : ١ / ١٦٦ ، الجنى الدانى : ٥٦٨ ، شرح المرادى : ٢ / ١٢٩ ، التسهيل : ١٠٥ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٦٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٧٢٤ .

ثم قال رحمه الله تعالى : (١) الحال وصف فضله منتصب

مفهم فى حال كفردا أذهب

يجوز فى الحال التذكير والتأنيث ، وقد استعمل الناظم فى الباب اللغتين - كما سترى - .

والمراد بالوصف : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، وأفعال التفضيل .

وخرج بقوله : «فضله» العمده ، كالخبر ، نحو «زيد فاضل» .

والمراد بالفضله : ما يصح الاستغناء / عنه ، وقد يعرض له ما يوجب ذكره ، كوقوعه سادًا مسدًا الخبر ، نحو «ضربى زيدا قائمًا»

(٢) .

ص : ٤٠٤

١- الحال : ألفها منقلبه عن واو لقولهم فى جمعها «أحوال» وفى تصغيرها حويله ، واشتقاقها من التحول ، وهو الانتقال . ويطلق الحال لغه على الوقت الذى أنت فيه ، وعلى ما عليه الشخص من خير أو شر . وفى الاصطلاح - كما فى التعريفات - ما يبين هيئته الفاعل أو المفعول به لفظًا ، نحو «ضربت زيدا قائمًا» ، أو معنى نحو «زيد فى الدار قائمًا» . وفى الارتشاف : عبارته عن اسم منصوب تبين هيئته صاحبها صالحه لجواب «كيف» . وقال ابن عصفور : هو كل اسم منصوب على معنى «فى» مفسر لما أبهم من الهيئات . انظر التعريفات : ٨١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٣٤ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٢٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٦٥ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٧١٣ ، الهمع : ٤ / ٨ ، شرح الرضى : ١ / ١٩٨ ، حاشيه الصبان : ٢ / ١٦٩ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٢١٢ ، معجم المصطلحات النحويه : ٦٨ ، معجم مصطلحات النحو : ١١٣ ، معجم النحو : ١٦٢ .

٢- أو لتوقف المعنى عليه ، كقوله : إنما الميت من يعيش كئيبًا كاسفًا باله قليل الرّجاء انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٦ ، شرح المرادى : ٢ / ١٣١ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٦٩ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٢١٢ .

وحمل المرادى (قوله) (١): «منتصب» على واجب النصب (٢)، فيخرج النعت، لأنه غير لازم النصب.

وخرج بقوله: «مفهم في حال التمييز في نحو «الله درّه فارسا» لأنه لا يفهم في حال، لكونه على تقدير «من» (٣).

ثم مثل ذلك بقوله: «كفردا أذهب»، وفي هذا المثل تنبيه على جواز تقديم الحال على عاملها، وسيأتي.

ثم قال رحمه الله تعالى:

وكونه منتقلا مشتقا

يغلب لكن ليس مستحقا

المراد بالمنتقل: غير اللازم لصاحب الحال، كالخلق والألوان.

والمراد بالمشق: أسماء الفاعلين، والمفعولين، والصفات، لأن هذه كلها مشتقة من المصادر.

فالغالب في الحال أن يكون منتقلا مشتقا، نحو «جاء زيد راكبا»، ف- «راكب» منتقل، لأنه قد يكون غير راكب، وهو مشتق من «الركوب».

وفهم من قوله: «يغلب»: أنه قد يأتي في غير الغالب غير منتقل، وغير مشتق، فمثل غير المنتقل قولهم: «خلق الله الزرافه يديها أطول من رجلها» (٤)، ف- «الزرافه» مفعول ب- «خلق»، و «يديها» بدل بعض من كل، و «أطول» حال من .

ص: ٤٠٥

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٢- قال المرادى في شرحه (٢ / ١٣١): «وقوله»: منتصب «أخرج النعت، لأنه يعنى: لازم النصب، والنعت تابع المنعوت». انتهى. قال المكودى: وهو أظهر لأن النصب من أحكام الحال اللازمه له. وحمل ابن الناظم قوله: «منتصب» على جائز النصب. قال المرادى: وقول الشارح إن هذا التعريف ليس بمانع، لأنه يشمل النعت غير مسلم لخروجه بقيد لزوم النصب. انظر شرح المكودى: ١ / ١٦٧، شرح ابن الناظم: ٣١١، شرح المرادى: ٢ / ١٣١.

٣- قال المكودى (١ / ١٦٧): «وتسامح الناظم في هذا التعريف لإدخاله فيه النصب، وهو حكم من أحكام الحال لا جزء من ماهيته». وانظر التصريح على التوضيح: ١ / ٣٦٧.

٤- الزرافه بفتح الزاى أفصح من ضمها: حيوان معروف وكنيتها أم عيسى، سمي به لطول عنقه زياده على المعتاد من زرف في الكلام زاده، وقيل: لأنها في صورته جماعه من الحيوانات، فرأسها كالأبل، وجلدها كالنمر، وقرنها وقوائمها وأظلافها كالبقرة، وذنبها كالظبي، والجماعه من الناس تسمى زرافه بالفتح والضم. و «يديها» بدل بعض منها، و «أطول» حال من الزرافه كما في شرح الشذور، وفي التصريح: من «يديها» قال أبو البقاء: وبعضهم يقول «يداها أطول» مبتدأ وخبر، والجمله حال من الزرافه أو صفه لها، لكون «أل» فيها جنسيه. انظر في ذلك شرح الكافيه لابن مالك: ٢ / ٧٢٨، الخضرى مع ابن عقيل: ١ / ٢١٣، شرح



المكودي : ١ / ١٦٧ ، شرح الشذور : ٢٤٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٦٨ ، الكتاب : ١ / ٧٧ ، الأشموني مع الصبان : ٢ / ١٧٠ ، شرح دحلان ٨٩ ، الهمع : ٤ / ٨ ، البهجة المرضيه : ٨٩ ، اللسان : ٣ / ١٨٢٧ (زرف) ، المصباح المنير : ١ / ٢٥٢ (زرف) ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٣٧ ، حياه الحيوان الكبرى للدميري : ١ / ٥٣٤.

«يديها» ، وهي لازمه ، لأنّ كون يديها أطول من رجليها لازم لها ، ومثال / غير المشتقّ : (وَتَنْحُتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بَيْوتًا) [الشعراء : ١٤٩] ، ف- «بيوتا» غير مشتقّ.

وقوله : «لكن ليس مستحقًا» تميم للبيت للاستغناء عنه ب- «يغلب».

ثمّ قال رحمه الله (١) تعالى :

ويكثر الجمود في سعر وفي

مبدي تأوّل بلا تكلف

كبعه مدّا بكذا يدا بيد

وكزّ زيد أسدا أي كأسد

لَمَّا ذكر أنّ الحال قد يأتي غير مشتقّ نَبه على المواضع التي يكثر فيها جمود الحال ، فقال : «ويكثر الجمود في سعر» يعني : أنّ جمود الحال يكثر إذا دلّ على سعر ، كقولك : «بعث البرّ مدّا بدرهم» ، ف- «مدّا» منصوب على الحال ، وهو جامد ، إلّا أنّه مؤوّل بالمشتقّ ، لأنّه في معنى : مسعرا ، ويجوز أن تقدّر «مسعرا» اسم فاعل ، فيكون حالا- من «التّياء» في «بعث» ، وأن يكون «مسعرا» - بفتح العين - اسم مفعول ، ويكون حالا من «البرّ» ، ويكثر إذا ظهر مؤوّلًا (٢) بالمشتقّ من غير تكلف.

وظاهر لفظه أنّ الدالّ على السعر ليس داخلا في المبدى التّأوّل ، وليس كذلك ، بل هو منه ، والعدر له : أنّ هذا من باب عطف العامّ على الخاصّ.

ثمّ ذكر مثلا من المبدى التّأوّل دون تكلف فقال :

كبعه مدّا بكذا يدا بيد

وكزّ زيد أسدا ...

فذكر ثلاثه أنواع :

الأوّل : / أن يدلّ على السعر ، وهو قوله : «كبعه مدّا بكذا» ، وكأنّ هذا مثال (٣) لقوله : «يكثر الجمود في سعر».

ص: ٤٠٦

١- في الأصل : لفظ «الله» مكرر.

٢- في الأصل : مؤوّل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٦٨.

٣- فى الأصل : مثالا. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٨.

الثاني : أن يدلّ على مفاعله ، وهو قوله : «يدا بيد» ، أى : مناجزا (١).

الثالث : أن يدلّ على التشبيه ، وهو قوله : «وكرّ زيد أسدا» ، وفسر ذلك بقوله : «أى : كأسد».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

والحال إن عزّف لفظا فاعتقد

تنكيره معنى كوحدهك اجتهد

حقّ الحال أن يكون نكرة ، لأنّ المقصود به بيان الهيئه ، وذلك حاصل بلفظ التنكير ، فلا حاجة لتعريفه صونا للفظ عن الزيادة ، والخروج عن الأصل لغير غرض ، وقد يجىء بصوره المعرّف بالألف واللام ، فيحكم بزيادتها ، نحو «ادخلوا الأوّل فالأوّل» (٢) ، وبصوره المضاف إلى المعرفه فيحكم بتأويله بالنكرة ، نحو «اجتهد وحدهك» أى : منفردا .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ومصدر منكرّ حالا يقع

بكثره كبغته زيد طلع

حقّ الحال أن يكون وصفا - كما تقدّم - ، لأنّه صفة لصاحبه فى المعنى ، وخبر عنه أيضا .

وقد يقع المصدر موضع الحال ، كما يقع صفة وخبرا ، وكلّ ذلك على خلاف الأصل .

ولا- خلاف فى ورود المصدر حالا ، كقوله عزوجل : (يَدْعُونَ رَبَّهُمْ) (٣) خَوْفًا وَطَمَعًا [السجده : ١٦] ، ومنه قوله : «كزيد طلع بغته» ، و «بغته» : «فعله» من «البغت» ، وهو / أن يفجأك الشىء (٤).

ص : ٤٠٧

١- انظر إعراب الألفية : ٥٩ ، شرح المكودى : ١ / ١٦٨ .

٢- ف- «الأوّل» المبتدأ به حال من الواو فى «ادخلوا» و «الأوّل» الثانى معطوف بالفاء ، وهما بلفظ المعرف ب- «أل» فيؤولان بنكره ، أى : مرتبين واحدا فواحدا . وذهب المبرد والسيرافى إلى أن «أل» فى قوله «الأوّل فالأوّل» معرفه لا زائده وجوز يونس والبغداديون تعريف الحال قياسا على الخبر ، وعلى ما سمع من ذلك . وذهب الأخفش إلى أنه ليس حالا بل انتصب على أنه مشبه بالمفعول ، والتشبيه يكون فى الفعل ، كما يكون فى الصفات . وقال الكوفيون : إذا كان فى الحال معنى الشرط جاز أن يأتى على صورته المعرفه ، وهى مع ذلك نكرة ، فإن لم يكن فيها معنى الشرط لم يجز أن تأتى معرفه فى اللفظ . انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٣٥ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٧٣ ، شرح اللّمحه لابن

- هشام : ١٧٨ / ٢ ، شرح ابن الناظم : ٣١٥ ، شرح المرادى : ١٣٥ / ٢ ، الهمع : ١٩ / ٤ ، شرح الرضى : ٢٠٣ / ١ .
- ٣- فى الأصل : (ادعوا ربكم).
- ٤- انظر شرح المكودى : ١٦٩ / ١ ، اللسان : ٣١٧ / ١ (بغت).

وهو كثير ، ومع كثرته فلا يقاس عليه عند الجمهور (١) ، وأجاز المبرّد القياس عليه (٢) ، وليس في قول الناظم : «بكثره» إشعار بالقياس (٣).

وفهم منه أنّ وقوع المصدر المعرّف حالا قليل ، لتخصيصه الكثرة بالمنكر.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ولم ينكر غالبا ذو الحال إن

لم يتأخّر أو يخصّص أو بين

ص: ٤٠٨

١- من البصريين والكوفيين ، سواء كان نوعا من العامل أم لا- انظر الكتاب : ١ / ١٨٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٧٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٤٢ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٧٣ ، شرح المرادى : ٢ / ١٣٨ ، الهمع : ٢ / ١٥ .

٢- انظر المقتضب : ٣ / ٢٣٤ ، ٢٤٦ ، وكلام المبرّد فيه صريح في أن المصدر المنكر يقع بقياس حالا إذا كان نوعا من فعله. ونقل قوم عنه أنه أجاز ذلك مطلقا. انظر في ذلك الهمع : ٤ / ١٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٤٢ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٧٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٧٣٦ ، شرح المرادى : ٢ / ١٣٨ ، شرح المكودي : ١ / ١٦٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٧٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ١٤ .

٣- واستثنى في التسهيل ثلاثه أنواع لا يقتصر فيها على السماع : الأول : ما وقع بعد خبر قرن ب- «أل» الداله على الكمال نحو قولهم : «أنت الرجل علما» ، فيجوز أن تقول : «أنت الرجل أدبا ونبلا» ، والتقدير : أنت الكامل في حال علم أو أدب أو نبل. وقال أبو حيان : ويحتمل عندي أن يكون تمييزا. الثاني : ما وقع بعد خبر يشبه به مبتدؤه نحو «هو زهير شعرا» ، فيجوز أن تقول : «زيد حاتم جودا والأخنف حلما» ، والتقدير : هو زهير في حال شعر ، أو جود ، أو حلم. قال أبو حيان : والأظهر أن يكون تمييزا. الثالث : ما وقع بعد «أما» نحو «وأما علما فعالم» ، تقول ذلك لمن وصف عندك شخصا بعلم وغيره ، منكره عليه وصفه بغير العلم. والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف ، وصاحب الحال هو المرفوع به ، والتقدير : مهما يذكر إنسان في حال علم فالمذكور عالم ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء ، وصاحبها الضمير المستكن فيه ، وهي على هذا مؤكده ، والتقدير : مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم. فلو كان المصدر التالي «أما» معرفا ب- «أل» فهو عند سيبويه مفعول له. وذهب الأخفش إلى أن المنكر والمعرف كليهما بعد «أما» مفعول مطلق. وذهب الكوفيون - على ما نقله ابن هشام - إلى أن القسمين مفعول به بفعل مقدر ، والتقدير : مهما تذكر علما فالذي وصف عالم. قال ابن مالك في شرح التسهيل : وهذا القول عندي أولى بالصواب ، وأحق ما اعتمد عليه في الجواب. انظر التسهيل : ١٠٩ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ١٤ - ١٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٤٣ - ٣٤٤ ، الكتاب : ١ / ١٩٣ ، شرح المرادى : ٢ / ١٣٨ - ١٣٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٧٤ - ٣٧٥ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٧٣ - ١٧٤ ، الهمع : ٤ / ١٥ - ٦ .

من بعد نفي أو مضاهيه كلا

يبغ امرؤ على امرىء مستسهلا

حقّ صاحب الحال أن يكون معرفه لأنّه مخبر عنه ، فالحال كالخبر في المعنى ، وقد يجيء نكره ، ولذلك مسوّغات ، كما أنّ للابتداء بالنكره مسوّغات - وقد تقدّمت في باب المبتدأ (١) - ، ومن مسوّغات تنكير صاحب الحال :

أن يتأخر عن الحال ، وهو المتبّه عليه بقوله : «إن لم يتأخر» ، ومثاله : «في الدار قائما رجل».

ومنها : أن يكون مخصّصا ، وهو المتبّه عليه بقوله : «أو يخصّص» (٢) ، وشمل صورتين :

(الأولى) (٣) : أن يخصّص بالوصف ، كقوله عزوجل : «فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا» (٤) [الدخان : ٤ ، ٥].

والثانية : أن يخصّص بالإضافه إلى نكره ، كقوله تعالى : «فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً» [فصلت : ١٠].

ص : ٤٠٩

١- انظر : ص ١٨٩ من هذا الكتاب.

٢- في الأصل : ويخصّص. انظر شرح المكودي : ١ / ١٦٩ ، الألفيه : ٧٧.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٦٩.

٤- تبع ابن طولون في التمثيل بهذه الآيه الناظم في شرح التسهيل ، وابنه في شرح الألفيه ، والمكودي والمرادى ، فجعلوا «أمرًا» المنسوب حالا- من «أمر» المجرور بالإضافه ، لكونه مختصا بالوصف ب- «حكيم» ، مع أن من شرط صحه إتيان الحال من المضاف إليه أن يكون المضاف عاملا في الحال ، أو بعض المضاف إليه أو كبعضه ، وذلك مفقود هنا. وقد خالف الناظم في ذلك في شرح الكافيه ، فجعله من التخصيص بالإضافه. قال الأزهري : وفي نصب «أمرًا» أوجه : أحدها : أنه على الاختصاص. الثاني : على المفعول له. الثالث : على المصدر من معنى «يفرق». الرابع : على الحال من «كل» أو من ضمير الفاعل في «أنزلنا» أي : أمرين ، أو من ضمير المفعول ، وهو الهاء في «أنزلناه» ، أو من الضمير المستتر في «حكيم». الخامس : أنه مفعول «منذرين». انتهى. وقد مثل ابن مالك في شرح الكافيه لذلك بقراءه بعضهم : ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا ، بنصب «مصدقا» ، وهي قراءه ابن مسعود. انظر شرح ابن الناظم : ٣١٩ ، شرح المكودي مع ابن حمدون : ١ / ١٦٩ ، شرح المرادى : ٢ / ١٤٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٧٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٧٣٧ ، القراءات الشاذه : ٨.

ومنها: أن يكون بعد نفي ، وهو المتبته عليه بقوله : «أو بين من بعد نفي» ، أى : يظهر بعد نفي ، ومثاله قوله تعالى / : (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْنِهِ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ) [الحجر : ٤].

ومنها : أن يكون بعد مشابه النفي ، وهو المتبته عليه بقوله : أو مضاهيه» (١) أى : مشابهه ، وشمل صورتين .

الأولى : الاستفام ، ومثاله : «هل جاء أحد ضاحكا».

الثانية : النهى ، ومثاله : «لا يقيم أحد ضاحكا».

فهذه ستّة مسوغات ، وقد مثل الناظم الصوره الأخيره بقوله :

... كلا

يبغ امرء على امرىء مستسهلا

ف «مستسهلا» حال من «امرئ» الأول ، وسوغ ذلك تقدّم النهى .

وفهم من قوله : «غالبا» أنّ صاحب الحال يكون نكره محضه من غير مسوغ في الغالب . حكى سيبويه من كلام العرب : «مرت بماء قعده رجل» ، و «عليه مائه بيضا» (٢) ، وفي الحديث : «فصلّى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا ، وصلّى (وراءه) (٣) رجال قياما» (٤).

ثم قال رحمه الله تعالى : «.

ص : ٤١٠

١- في الأصل : ومضاهيه . انظر شرح المكودي : ١ / ١٦٩ ، الألفيه : ٧٧ .

٢- انظر الكتاب : ١ / ٢٧٢ ، شرح المكودي : ١ / ١٧٠ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٧٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٧٨ ، شرح ابن الناظم : ٣٢١ .

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودي : ١ / ١٧٠ .

٤- روى البخارى في صحيحه ( ١ / ١٧٧ ) عن عائشه رضى الله عنها قالت : «صلّى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بيته وهو شاك ، فصلّى جالسا وصلّى وراءه قوم قياما» . وفى سنن ابن داود حديث رقم : (٦٠٥) قالت : «صلّى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بيته وهو جالس فصلّى وراءه قوم قياما» . وفى صحيح مسلم حديث رقم (٤١٢) قالت : «اشتكى رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل عليه ناس من أصحابه يعودونه فصلّى رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا فصلّوا بصلاته قياما» . وانظر الحديث بروايه المؤلف فى شرح المكودي : ١ / ١٧٠ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٧٦ ، شرح ابن الناظم : ٣٢٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٧٨ ، شرح دحلان : ٩٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢١٦ ، الدرر المضية للأبناسى (رساله ماجستير) : ١٢٩ . وروى فى البهجه المرضيه (٩٠) : «صلّى رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا وصلّى وراءه قوم قياما» .



وسبق حال ما بحرف جرّ قد

أبوا ولا أمنعه فقد ورد

يعنى : أنّ صاحب الحال إذا كان مجرورا بحرف الجرّ - لا يجوز عند أكثر النحويين تقدّم الحال عليه ، نحو «مررت بهند قائمه» ، فلا يجوز عندهم «مررت قائمه بهند» ، وهذا الذى منعه لا أمنعه أنا لوروده فى كلام العرب (١) ، وقد استدللّ الناظم على جواز ذلك بشواهد منها قوله :

١٠٧ - تسلّيت طرّا عنكم بعد / بعد كم \*\*\*بذكراكم حتّى كأنكم عندى (٢)

ف «طرّا» حال من الكاف فى «عنكم» ، وهو مجرور ب- «عن».

فإن قلت : قد فهم من تخصيصه المنع بالمجرور بالحرف - أنّ ما عدا المجرور بالحرف - وهو المرفوع ، والمنصوب ، والمجرور بالإضافة - لا يمتنع أن يسبقه الحال.

أمّا المرفوع والمنصوب : فلا إشكال فى جواز تقديم الحال عليهما ، نحو «جاء ضاحكا زيد» ، و «ضربت منطلقه هنداً».

ص: ٤١١

١- قال ابن مالك فى شرح الكافية (٢ / ٧٤٤) : «وأكثر النحويين يقيس المجرور بحرف الجر على المجرور بالإضافة ، فيلحقه به فى امتناع تقدم حاله عليه ، فلا- يجيز فى نحو «مررت بهند جالس» : مررت جالس بهند ، وأجاز ذلك أبو على فى كلامه فى المبسوط ، وبقوله فى ذلك أقول وآخذ ، لأن المجرور بحرف مفعول به فى المعنى ، فلا يمتنع تقديم حاله عليه ، كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به ، وقد جاء ذلك مسموعا فى أشعار العرب الموثوق بعريتهم ، فمن ذلك ما أنشده يعقوب : فإن تك أزواد أصبن ونسوه فلن تذهبوا فرغا بقتل حبال أراد : فلن تذهبوا بقتل حبال فرغا ، أى : هدرنا ، وحبال اسم رجل ، ومن ذلك قول الآخر : لئن كان برد الماء هيمان صاديا إلى حبيبا إنّها لحبيب انتهى. وانظر شرح المكودى : ١ / ١٧٠ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٧٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٧٩ ، شرح المرادى : ٢ / ١٤٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢١٦.

٢- من الطويل ، ولم أعثر على قائله. ويروى : «بينكم» بدل «بعدكم» ، والتسلى : التصبر ، وقوله : «طرا» بمعنى جميعا. والشاهد فى قوله : «طرا» حيث أتى حالا- من الكاف والميم ، وقد تقدم على صاحبه المجرور ب- «عن» ، وقال ابن هشام فى التوضيح : «والحق أن البيت ضروره». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٣٧٩ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ١٦٠ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٧٧ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٧٠ ، أوضح المسالك : ١٢٠ ، شرح ابن الناظم : ٣٢٤.

وأما المجرور بالإضافة ، فقد حكى الإجماع على منع جواز تقديم الحال عليه (١).

فالجواب عنه : أنّ هذا المفهوم معطل (٢) ، كما قاله المكودي (٣). وإتّما خصّ المجرور بالحرف لأنها هي المسألة التي تعرّض التحوّيون لذكرها في كتبهم ، والخلاف فيها مشهور.

وممّن أجاز تقديم الحال فيها على صاحبها الفارسيّ ، وابن كيسان ، وابن برهان (٤)(٥).

ولا يقتضى قوله : «ولا أمنعه» انفراده بالجواز ، بل هو غير مانع له تابعا لغيره.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ولا تجز حالا من المضاف له

إلّا إذا اقتضى المضاف عمله

ص: ٤١٢

١- وذلك كقولك : «عرفت قيام هند مسرعه» فلا يقدم «مسرعه» على «هند» لثلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٧٤٣ ، شرح الرضى : ١ / ٢٠٧ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٧٢٦ ، شرح المكودي : ١ / ١٧٠ ، الهمع : ٤ / ٢٥.

٢- أى : غير معتبر. انظر حاشيه ابن حمدون : ١ / ١٧٠.

٣- انظر شرح المكودي : ١ / ١٧٠.

٤- وابن جنى وابن ملكون وبعض الكوفيين كذلك ، وذلك لقوله تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ). ومنع سيبويه وأكثر البصريين التقديم ، وجوز الكوفيون التقديم إن كان صاحب الحال ضميرا أو ظاهرا والحال فعل «نحو مررت تضحك بهند» ، ومنعوه إذا كان ظاهرا وهى اسم ، نحو «مررت ضاحكه بهند». وحكى ابن الأنبارى أن الاتفاق على منع ذلك وأن التقديم خطأ. انظر الكتاب : ١ / ٢٧٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٤٨ ، شرح اللمع لابن برهان : ١ / ١٣٧ - ١٣٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢١٦ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٧٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٧٨ - ٣٧٩ ، الهمع : ٤ / ٢٦ ، شرح المرادى : ٢ / ١٤٨ - ١٤٩ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٧٢٦ ، المقتضب : ٤ / ١٧١ ، شرح الرضى : ١ / ٢٠٧ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٧٤٤.

٥- ابن برهان هو عبد الواحد بن على بن برهان الأسدى العكبرى ، أبو القاسم عالم بالنحو واللغة نسابه أخبارى ، من أهل بغداد ، عاش نيفا وثمانين سنة وتوفى ببغداد سنة ٤٥٦ هـ ، من آثاره : شرح اللمع لابن جنى ، أصول اللغة ، الاختيار ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغية الوعاء : ٣١٧ ، نزهة الألباء : ٤٢٨ ، هديه العارفين : ١ / ٦٣٤ ، معجم المؤلفين : ٦ / ٢١٠ ، الأعلام : ٤ / ١٧٦ ، تاريخ بغداد : ١١ / ١٧ ، إنباه الرواه : ٢ / ٢١٣.

أو كان جزء ماله أضيفا

أو مثل جزئه فلا تحيفا

يعنى : أن صاحب الحال لا يكون مضافا إليه إلا في ثلاثه مواضع :

الأول : أن يقتضى المضاف العمل فى الحال (١) ، ومعناه أن يكون جاريا مجرى الفعل فى كونه مصدرا ، أو اسم فاعل ، كقوله عزوجل : (إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا) [المائدة : ٤٨] ، ومثله قولك : «أعجبنى ضرب هند قائمه» ، و «أنا ضارب هند قاعده» ، ف- «ضرب» و «ضارب» يقتضيان العمل فى الحال ، لأنّ الحال لا يعمل فيها إلا فعل ، أو ما فى معناه.

الثانى : أن يكون المضاف جزءا من المضاف إليه كقوله عزوجل : (وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا) [الحجر : ٤٧] ، فالصدور بعض ما أضيف إليه.

الثالث : أن يكون المضاف مثل جزء المضاف إليه فى صحّه الاستغناء به عن الأول ، كقوله عزوجل : (فَاتَّبِعُوا) (٢) مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا [آل عمران : ٩٥] ، لصحّه : فاتبعوا إبراهيم.

فلو كان المضاف إليه غير ما ذكر لم يجز إتيان الحال منه ، نحو «جاء غلام هند قائمه» (٣) ، وإتّما جاز ذلك فى المواضع المذكوره دون غيرها ، بناء على أنّ الحال لا يعمل فيها إلا الفعل ، أو ما فى معناه ، (وأنّ العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها. فإذا كان المضاف مصدرا أو اسم فاعل - فلا إشكال فى أنّه هو العامل فى صاحب الحال وفى الحال معا) (٤).

وإذا كان المضاف بعض ما أضيف إليه ، أو مثل بعضه - صار الأول ملغى ، للاستغناء عنه ، وصار العامل فيه فى التقدير عاملا فى المضاف إليه.

ص: ٤١٣

١- ذكر ابن مالك فى شرحى التسهيل والكافيه : أن ذلك جائز بلا خلاف. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٧٥٠ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٧٩ ، شرح المرادى : ٢ / ١٥١.

٢- فى الأصل : اتبعوا. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧١.

٣- ادعى ابن مالك فى شرح التسهيل الاتفاق على منع مجيء الحال من المضاف إليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناه ، وتابعه على ذلك ولده فى شرحه. قال الأشموني : «وفى ما ادعيه نظر فإن مذهب الفارسي الجواز ، وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجرى فى أماليه». انتهى. وقال السيوطى : «وجوز بعض البصريين ، وصاحب البسيط مجيء الحال من المضاف إليه مطلقا». انتهى. وقال صاحب البديع : إنه قليل. انظر شرح الأشموني : ٢ / ١٧٩ ، الهمع : ٤ / ٢٣ ، شرح ابن الناظم : ٣٢٧ ، شرح المرادى : ٢ / ١٥١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٣٨ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ٢٥.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧١.

ف- «الهاء» في «صدورهم» معموله للاستقرار ، و «إبراهيم» / معمول ل- «أتبعوا» (١).

ثم قال رحمه الله تعالى :

والحال إن ينصب بفعل صرفا

أو صفة أشبهت المصرفا

فجائز تقديمه كمسرعا

ذا راحل ومخلصا زيد دعا

العامل في الحال إما فعل ، أو شبهه ، أو ما تضمن معناه دون لفظه (٢).

وقد أشار إلى الأول والثاني هنا (٣) ، فذكر أن العامل في الحال إن كان فعلا متصرفا ، أو صفة شبهه به - جاز تقديمه على عامله (٤).

والمراد بالمتصرف : ما استعمل منه الماضي والمضارع والأمر ، والمراد بغير المتصرف : ما لزم لفظ الماضي.

والمراد بالشبيه (بالمتصرف) (٥) : أن يكون وصفا قابلا لعلامه الفرعيه - وهي التثنيه الجمع ، والتذكير والتأنيث - وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهه ، وغير الشبيهه (٦) به : أفعال التفضيل ، فإنه لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يؤنث.

ثم أتى بمثالين :

ص: ٤١٤

١- في الأصل : ل- «اتبع». انظر شرح المكودي : ١ / ١٧١.

٢- في الأصل : خطه. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧١.

٣- في الأصل : في هنا.

٤- خلافا للجزمي في منع تقديمها عليه ، وللأخفش في نحو «راكبا زيد جاء» لبعدها عن العامل ، ولبعضهم في منع تقديم المؤكده. وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها إذا كان صاحب الحال اسما ظاهرا ، ويجوز مع المضمرة ، نحو «راكبا جئت». ونقل عن الكسائي والفراء المنع مطلقا سواء أكان صاحب الحال ظاهرا أم مضمرا. ومنع المغاربه تقديم الجملة الحالية المصدره بالواو نحو «والشمس طالعه جاء زيد». وأجاز الكسائي والفراء وهشام : «وأنت راكب تحسن» ، ونص ابن إصبع على أنه لا يمتنع عند الجمهور. انظر الإنصاف (مسألة : ٣١) : ١ / ٢٥٠ ، شرح المرادي : ٢ / ١٥٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٤٩ - ٣٥٠ ، الأشموني مع الصبان : ٢ / ١٨٠ ، الهمع : ٤ / ٢٧ - ٢٨ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٧٤٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٨١.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧١.

٦- فى الأصل : المشبه. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧١.

الأول : من الصّفة الشّبيهه (١) بالمتصرّف ، وهو قوله : «مسرعا ذا راحل» ، ف- «ذا» مبتدأ ، و «راحل» خبره ، و «مسرعا» حال من الضّمير المستتر في «راحل» ، وهو العائد على المبتدأ ، والعامل (٢) في الحال «راحل» ، وهو صفة أشبهت المتصرّف / لأنّه اسم فاعل.

والآخر : من الفعل ، وهو قوله : «مخلصا زيد دعا» ، ف- «زيد» مبتدأ ، و «دعا» فعل ماض متصرّف ، وفيه ضمير يعود على «زيد» ، و «مخلصا» حال من ذلك الضّمير ، والعامل في الحال «دعا» ، وهو فعل متصرّف.

وفهم منه : أنّه إذا كان العامل فعلا غير متصرّف أو صفة غير شبيهه (٣) بالمتصرّف - لم يجز التّقديم ، فلا- يجوز في نحو «ما أحسن هنداً (٤) متجرّده» أن تقول : «متجرّده ما أحسن هنداً» ، ولا «ما متجرّده أحسن هنداً» (٥) ، وكذلك لا يجوز في نحو «هند أجمل من زيد متجرّده» : «هند متجرّده أجمل من زيد».

وفهم من المثالين أنّ لكلّ واحد منهما صورتين :

إحداهما : ما ذكر ، وهو أن يكون الحال متقدّما على ما أسند إليه العامل.

والأخرى : أن يكون الحال متقدّما على العامل فقط.

فمثالهما في المثال (٤) الأول : «ذا مسرعا راحل» ، وفي المثال الثّاني : «زيد مخلصا دعا».

وإنّما قصد الصّورتين الأولىين (٧) للتّنبية على جواز تقديمه على (ما) (٨) أسند إليه العامل ، فيكون جواز تقديمه على العامل فقط أحرى.

ثمّ قال رحمه الله تعالى / :

وعامل ضمّن معنى الفعل لا

حروفه مؤخرا لن يعملا

هذا هو القسم الثّالث من العامل ، وهو ما إذا ضمّن معنى الفعل لا حروفه لا يتقدّم عليه الحال لضعفه ، ثمّ مثل ذلك بثلاث كلمات.

ص: ٤١٥

١- في الأصل : المشبهه. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧١.

٢- في الأصل : الواو ساقط. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧١.

٣- في الأصل : مشبهه. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧١.

- ٤- فى الأصل : هند. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧١.
- ٥- فى الأصل : هند. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧١.
- ٦- فى الأصل : المثالين. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧١.
- ٧- فى الأصل : الأولتين. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧١.
- ٨- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧١.

فقال رحمه الله تعالى :

كنتلك ليت وكأَنَّ وندر

نحو سعيد مستقرا في هجر

ف «تلك» اسم إشارة ، وفيها معنى الفعل ، وهو «أشير» ، وليس فيها حروف الفعل الذي يفهم منه .

و «ليت» حرف تمنّ ، وفيها معنى الفعل ، وهو «أتمنى» .

و «كأَنَّ» حرف تشبيه ، وفيها معنى الفعل ، وهو «أشبه» .

وفهم من دخول الكاف على «تلك» أنّ ذلك مطرد في أسماء الإشارة كلها .

فمثال اسم الإشارة : «تلك هند منطلقه ، وذلك عمرو ضاحكا» ، ومثال التمنيّ : «ليت عمرا مقيما عندنا» ، ومثال التشبيه : «كأنك البدر طالعا» .

فالعامل في الأوّل : «تلك» لتضمّنها معنى «أشير» ، وفي الثّاني : «ليت» لتضمّنها معنى «أتمنى» ، وفي الثّالث : «كأنّ» لتضمّنها معنى «أشبه» .

وفهم أيضا من «الكاف» أنّ ذلك غير محصور فيما ذكر .

ومما ضمّن معنى الفعل دون حروفه : التّرجي ، وحرف / التّنبيه ، و «أما» (١) في الشّروط ، والاستفهام المقصود به التّعظيم (٢) .

وقوله :

... وندر

نحو سعيد مستقرا في هجر

هذا أيضا من العوامل التي تضمّنت معنى الفعل دون حروفه ، وهو الظّرف وحرف الجرّ مسبقين باسم ما الحال له ، كما في نحو «زيد عندك قاعدا» و «سعيد في هجر مستقرّا» .

ص : ٤١٦

١- في الأصل : ما . انظر شرح المكدودي : ١ / ١٧١ .

٢- نحو : يا جارتا ما أنت جاره وأجاز الفارسي فيه الحال والتمييز . قال المرادي : «ونص المصنف على أن جميع هذه تعمل في الحال خلافا للسهيلى في اسم الإشارة ، وله ولاين أبى العافيه في حرف التنبيه ، ولبعضهم في «كان» ، ووفقا للزمخشري وابن



عصفور في «ليت ، ولعل». وصحح بعضهم أن «ليت» و «لعل» وباقي الحروف لا تعمل إلا «كان» وكاف التشبيه». انتهى. انظر شرح المرادى : ٢ / ١٥٤ - ١٥٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٥١ - ٣٥٢ ، الهمع : ٤ / ٣٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٧٥٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٨٢.

فالعامل في الحال في هذين المثالين ونحوهما - الظرف والمجرور ، لنيابتهما مناب «استقرّ ، أو مستقرّ» ، والحال في هذا المثال الذي ذكره مؤكّده ، لأنّ التقدير : سعيد استقرّ في هجر مستقرا.

وإنّما فصل هذه المسألة من تلك ، وما ذكر بعدها (١) - وإن كانت مثلها في تضمّن معنى الفعل دون حروفه - لأنّه قد سمع فيها (٢) تقديم الحال على عاملها ، ولذلك أتى بالحال في المثال العذى ذكره ، وهو «مستقرا» مقدّما على عامله ، وهو «في هجر» ، ومثله قوله عزوجل في قراءه من قرأ : (وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) [الزمر : ٦٧] بنصب «مطويات» (٣).

وممّن أجاز تقديم الحال في مثل هذا الأخص (٤).

ثمّ قال رحمه الله تعالى / :

ونحو زيد مفردا أنفع من

عمرو معانا مستجاز لن يهن

قد تقدّم أنّ أفعال التفضيل غير شبيهة بالفعل ، لكونه غير قابل للفرعيّة (٥) ، فاستحقّ بذلك أن لا يتقدّم عليه الحال ، لكن له مزيّة على العوامل الجامدة لوجود لفظ الفعل فيه ، فاستقرّ توسطه بين حالين ، كالمثال المذكور.

ص: ٤١٧

١- في الأصل : بعده. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧١.

٢- في الأصل : فيه. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧١.

٣- وهى قراءه عيسى بن عمر والحسن البصرى على الحال أو على القطع ، وقال الفراء : والحال أجود ، ويكون قوله «بيمينه» خبر «السموات». وقيل : الخبر محذوف ، أى : والسموات قبضته. وقرأ الباقون بالرفع ، وعليه تكون «مطويات» هى الخبر. انظر القراءات الشاذة : ١٣١ ، إعراب النحاس : ٤ / ٢٢ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ٢١٦ ، معانى الفراء : ٢ / ٤٢٥ ، شرح المكودي : ٢ / ١٩١ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٨٥ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٧٥٣ ، الهمع : ٤ / ٣٣ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٣٥.

٤- فى أحد قوليه ، والفراء أيضا ، وذلك بشرط تقدم المبتدأ على الحال ، نحو «زيد قائما فى الدار» ، فإن تأخر المبتدأ وتقدم الخبر جاز توسط الحال بينهما بلا خلاف ، نحو «فى الدار عندك زيد» ، و «فى الدار قائما زيد». وقيل بالجواز بقوه إن كانت الحال ظرفا أو حرف جر ، ويضعف إن كانت غيرهما ، وعليه ابن مالك فى التسهيل. وقيل : بالجواز إن كانت من مضمّر ، نحو «أنت قائما فى الدار» وعليه الكوفيون. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٨٥ ، شرح الرضى : ١ / ٢٠٤ ، الهمع : ٤ / ٣٣ ، شرح المرادى : ٢ / ١٥٧ ، التسهيل : ١١١ ، شرح الهوارى (١٠٠ / ب) ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٨١ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٧٥٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٣٥ ، معانى الفراء : ٢ / ٤٢٥.

٥- أى : للعلامه الفرعيه. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧٣.

ف- «نحو» مبتدأ ، وخبره «مستجاز» ، و «زيد» مبتدأ ، وخبره «أنفع» وفي «أنفع» ضمير مستتر عائذ على «زيد» ، و «مفردا» حال منه (١) ، و «معانا» حال من «عمرو» ، والعامل فيهما «أنفع» (٢) ، وأصله : زيد أنفع في حال كونه مفردا من عمرو في حال كونه معانا ، وإنما كان «أنفع» عاملا في الحالين ، لأنَّ صاحب الحال - وهو الضمير المستتر - ، والمجرور ب- «من» ، معمولان له ، والعامل في الحال هو العامل في صاحبها (٣) .

وقوله : «لن يهن» أي : لن يضعف (٤) .

ثم قال رحمه الله تعالى :

والحال قد يجيء ذا تعدد

لمفرد فاعلم وغير مفرد

يعنى : أن الحال قد يجيء متعددا ، أي : متكررا ، والمراد بالمفرد : غير المتكرر .

فمثال : المفرد : («جاء زيد راكبا» ومثال غير المفرد) (٥) : «جاء زيد راكبا ضاحكا» (٦) / فالحال قد تعددت مع انفراد صاحبها

(٧)

ص : ٤١٨

١- في الأصل : عنه . راجع شرح المكودي : ١ / ١٧٣ .

٢- وذلك على المختار ، وهو مذهب سيبويه والمازني في أظهر قوليه ، والفارسي في تذكرته ، وابن كيسان وابن جني ، وابن خروف . وزعم المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي في حليباته : إلى أنهما منصوبان على إضمار «كان» التامه ، صله ل- «إذ» في الماضي ، و «إذا» في المستقبل ، وهما حالان من ضميرهما . وجوز بعض المغاربة كون المضمير «كان» الناقصه ، والمنصوبان خبران لا- حالان . انظر الكتاب : ١ / ١٩٩ ، المقتضب : ٣ / ٢٥٠ - ٢٥٢ ، الأصول : ٢ / ٣٥٩ - ٣٦٠ ، المسائل الحليبات : ١٧٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٨٤ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٨٣ ، شرح المرادي : ٢ / ١٥٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٥٣ ، الهمع : ٤ / ٣١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ٣٠ .

٣- انظر شرح المكودي : ١ / ١٧٣ ، إعراب الألفية : ٦١ .

٤- وهو فعل مضارع من وهن يهن ، وهو خبر «بعد» . انظر شرح المكودي : ١ / ١٧٣ ، إعراب الألفية : ٦١ ، شرح الهواري : (١٠١ / أ) ، اللسان : ٦ / ٤٧٢٤ (هون) .

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر المكودي بحاشيه الملوى : ٩٠ .

٦- هذا مذهب أبي الفتح وجماعه . ومنع ابن عصفور هذا النوع ما لم يكن العامل فيه : أفعال التفضيل - كما تقدم - ، ونقل المنع أيضا عن الفارسي وجماعه ، فالثاني عندهم نعت للأول أو حال من الضمير فيه . انظر شرح الأشموني : ٢ / ١٨٤ ، شرح المرادي : ٢ / ١٦٠ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٥٨ ، الهمع : ٤ / ٣٧ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ٣٥ .

٧- هذا مذهب أبي الفتح وجماعه. ومنع ابن عصفور هذا النوع ما لم يكن العامل فيه : أفعال التفضيل - كما تقدم - ، ونقل المنع أيضا عن الفارسي وجماعه ، فالثاني عندهم نعت للأول أو حال من الضمير فيه. انظر شرح الأشموني : ١٨٤ / ٢ ، شرح المرادى : ١٦٠ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ٣٥٨ / ٢ ، الهمع : ٣٧ / ٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٥ / ٢.

وشمل قوله : «وغير مفرد» ثلاث صور :

الأولى : أن يكون صاحب الحال متعدداً ، والحال مجتمعه ، نحو (وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ) [إبراهيم : ٣٣].

الثانية : أن يكون بتفريق مع إِبْلَاءِ كُلِّ واحد منهما صاحبه ، نحو «لقيت مصعدا زيدا (١) منحدرًا».

الثالثة : أن يكون بتفريق مع عدم إِبْلَاءِ كُلِّ واحد منهما صاحبه ، نحو «لقيت زيدا مصعدا منحدرًا» ، والاختيار في مثل هذا مع عدم القرينه جعل الأول للثاني ، والثاني (٢) للأول ، ف- «مصعدا» حال من «زيد» ، و «منحدرًا» حال من «التاء» في «لقيت».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وعامل الحال بها قد أكّدا

في نحو لا تعث في الأرض مفسدا

يعنى : أن العامل في الحال قد يؤكّد بها ، فتكون الحال على هذا مؤكّده لعاملها ، وذلك على قسمين :

الأول : أن تكون (٣) من لفظ عاملها كقوله عزوجل : (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا) (٤) [النساء : ٧٩].

الثاني (٥) : أن تكون موافقه لعاملها معنى لا لفظا ، كقوله عزوجل : (وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) [البقره : ٦٠] ، لأنّ «العتوّ» هو الفساد ، ولهذا المثال أشار بقوله :

في نحو لا تعث في الأرض مفسدا

ف- «مفسدا» حال من الفاعل في «تعث» المستتر فيه ، والعامل فيه «تعث» ، وهو موافق له في معناه دون لفظه.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وإن تؤكّد جملة فمضمّر

عاملها ولفظها يؤخّر /

ص: ٤١٩

١- في الأصل : زيد. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧٢.

٢- في الأصل : والثانية. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧٤.

٣- في الأصل : يكون. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧٤ ، فإنه قال بعد : أن تكون موافقه.

٤- في الأصل : رلا. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧٤.

٥- فى الأصل : الثانىة. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٤.

يعنى : أن الحال تجيء مؤكده للجمله ، ويجب أن يكون عاملها مضمرا ، وأن تكون واجبه التأخير ، مثال ذلك : «زيد أبو ك عطوفا» ، فالعامل فيها واجب الحذف (١) ، تقديره إن كان المبتدأ غير «أنا» : أحقه (٢) وأعزفه ، وإن كان «أنا» حقنى واعربنى ، وإنما لم يصح تقديره : أعرف أو أحق ، مع كون المبتدأ «أنا» (٣) لما يؤدى (إليه) (٤) من تعدى فعل الضمير المتصل إلى مضمرة المتصل ، لأن التقدير : أعرفنى : فيكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا ، مع كونهما ضميرين متصلين (٥). وإنما وجب تأخير الحال ، لأنها مؤكده للجمله ، والمؤكد بعد المؤكد.

ويشترط فى الجمله المؤكده (٦) بها (٧) أن تكون اسميه ، وأن يكون جزأها معرفتين ، وأن يكونا جامدين .

وفهم كونها اسميه : من قوله : «جمله» بعد ذكر المؤكده لعاملها ، والمؤكده لعاملها فعليه ، وهذه قسيمتها ، فوجب أن تكون اسميه .

وفهم كون جزأها معرفتين : من تسميتها مؤكده ، لأنه لا يؤكد إلا ما قد عرف .

وفهم اشتراط كون جزأها جامدين : من قوله : «وإن تؤكد جمله» لأنه لو كان أحد جزأها مشتقا ، لكانت مؤكده لعاملها ، فيكون من القسم الأول .

ثم قال رحمه الله تعالى :

وموضع الحال تجيء جمله

كجاء زيد وهو ناو رحله /

اعلم أن الحال على قسمين : مفرد ، وهو الأصل - وقد تقدم - ، وجمله ،

ص : ٤٢٠

١- وقال الزجاج : الخبر مؤول بمسمى ، فيعمل فى الحال ، وقال ابن خروف : ضمن المبتدأ تنبيها فهو العامل . انظر ارتشاف

الضرب : ٣٦٣ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٣٨٨ / ١ ، شرح الرضى : ٢١٥ / ٢ ، الهمع : ٤٠ / ٤ ، شرح المرادى : ١٦٣ / ٢ .

٢- أحقه : بفتح فضم من حقت الأمر بالتخفيف أى : تحققته ، أو بضم فكسر من أحققته بمعنى : أثبتته . انظر حاشيه الخضرى : ٢٢٠ / ١ ، حاشيه الصبان : ١٨٥ / ١ .

٣- فى الأصل : غير أنا . انظر شرح المكودى : ١٧٤ / ١ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١٧٤ / ١ .

٥- انظر شرح المكودى : ١٧٤ / ١ ، وقال أبو حيان فى الارتشاف : «والعامل فى هذه الحال قدره سيبويه فى قولك : «هو زيد معروف» : انتبه ، وألزمه معروفا ، وقدره غيره إن كان المخبر عنه غير «أنا» تقول : أحقه أو أعرفه ، وإن كان «أنا» قدر : أحق أو أعرف أو أعرفنى» . انتهى . انظر ارتشاف الضرب : ٣٦٣ / ٢ ، الكتاب : ٢٥٦ - ٢٥٧ .

٦- فى الأصل : المؤكد. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٤.

٧- أى : بالحال.



وإليها أشار هنا ، فذكر أنّ الجملة تقع في موضع الحال ، فيحكم عليها أنّها في موضع نصب.

وشمل قوله : «جملة» الاسميه ، والفعليه.

ثمّ مثل لذلك بقوله :

كجاء زيد وهو ناو رحله

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وذاث بدء بمضارع ثبت

حوت ضميرا ومن الواو حلت

يعنى : أنّ الجملة الواقعة في موضع الحال إذا كانت فعلية مبدوءة بفعل مضارع مثبت ، فإنّها تحتوى على ضمير عائد على صاحب الحال ، وتخلو من الواو ، نحو «جاء زيد تقاد الجنائب بين يديه» (١).

وإنّما لم يقترن الفعل المضارع المذكور بالواو ، لأنّه (٢) بمنزلة المفرد ، لشبه المضارع به ، فكما لا تدخل الواو على المفرد ، فتقول : «قام زيد وضاحكا» ، فكذلك لا تدخل على ما أشبهه ، وهو المضارع.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وذاث واو بعدها انو مبتدا

له المضارع اجعلنّ مسندا

يعنى : أنّ الجملة المصدره بالفعل المضارع المثبت ، إذا وردت من كلام العرب مقترنه بالواو - فليست الجملة حينئذ فعلية ، بل تنوى بعد الواو مبتدأ ، وتجعل الفعل المضارع خبرا عن ذلك المبتدأ ، فتصير الجملة اسميه ، ومما ورد من ذلك قول العرب : «قمت وأصكّ عينه» (٣) ، ومعنى «أصكّ» : أضرب (٤) ، قال الله تعالى : (فَصَكَّتْ وَجْهَهَا) [الذاريات : ٢٩] أى : ضربته.

ص : ٤٢١

١- الجنائب : جمع جنبيه وهى الفرس التى تساق بين يدي الأمير بلا- ركوب. انظر ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ٢٢١ ، شرح المكودى : ١ / ١٧٥ ، اللسان : ١ / ٦٩١ (جنب) ، شرح الأشموني : ٢ / ١٨٧.

٢- فى الأصل : لأنها. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٥.

٣- حكاها الأصمعى ، تقديره : قمت وأنا أصكّ عينه ، وقيل : الواو عاطفه وليست للحال ، والفعل بمعنى الماضى. انظر شرح ابن الناظم : ٣٣٧ ، شرح دحلان : ٩٣ ، شرح المكودى : ٢ / ١٧٥ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٢١ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٨٧ ، شرح

المرادى : ١٦٧ / ٢ ، التحفه المكيه للمقرى (رساله ماجستير) : ٢٩ ، ارتشاف الضرب : ٣٦٧ / ٢ .  
٤- انظر اللسان : ٤٧٤ / ٤ (صكك) ، المصباح المنير : ١ / ٣٤٥ (صكك) ، شرح المكودى : ١ / ١٧٥ .

ثم قال رحمه الله / تعالى :

وجمله الحال سوى ما قدما

بواو أو بمضمر أو بهما

يعنى : أن الجملة الواقعة حالا إذا كانت سوى ما تقدم يجوز أن تأتي فيها بالواو (١) وحدها ، نحو «جاء زيد والشمس طالعه» ، أو بالمضمر دون الواو (٢) ، نحو «جاء زيد يده على رأسه» (أو بالمضمر والواو معا ، نحو «جاء زيد ويده على رأسه» (٣).

إلما أن قوله : «سوى ما قدما» شامل للجملة الاسمية ، مثبتة ومنفية ، والفعلية المصدره بالماضى (مثبتة ومنفية) (٤) كذلك ، والجملة الفعلية (٥) المبدوءة بالمضارع المنفى ، وليس على إطلاقه ، بل فيه تفصيل مذكور فى المطولات (٦).

ص : ٤٢٢

١- فى الأصل : بها الواو. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٥.

٢- فى الأصل : واو. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٥.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٥.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٥.

٥- فى الأصل : الفعلة. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٥.

٦- فإن كانت الجملة الفعلية مصدره بمضارع منفى ، فالنافى إما «لا» أو «لم» ، فإن كان «لا» فالأكثر مجيئها بالضمير ، وترك الواو ، كما فى قوله تعالى : (وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ) ، وقد يجئ بالواو والضمير كقول الشاعر : أماتوا من دمي وتوعّدوني وكنت لا ينهنهني الوعيد وإن كان النافي «لم» أكثر أفراد الضمير ، نحو قوله تعالى : (فَمَا نَقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ) ، والاستغناء عنه بالواو ، نحو قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ) ، والجمع بينهما ، نحو قول الشاعر : سقط النّصيف ولم ترد إسقاطه فتناولته وأتقتنا باليد وإن كانت مصدره بفعل ماض : فإن كان بعد «إلا» أو قبل «أو» لزم الضمير ، وترك الواو ، كقوله تعالى : (مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ) ، وإن لم يكن بعد «إلا» ولا قبل «أو» فالأكثر اقترانه فى الإثبات بالواو و «قد» مع الضمير ودونه ، فالأول نحو قوله تعالى : (أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْتَمْعُونَ كَلَامَ اللَّهِ) ، والثانى كقولك : «جاء زيد وقد طلعت الشمس» ، ويقل تجريده من الواو و «قد» كما فى قوله تعالى : (أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرتْ صُدُورُهُمْ) ، قالوا : وأقل منه تجريده من «قد» وحدها ، كقوله تعالى : (الَّذِينَ قَالُوا لِلِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا) ، وأقل من تجريده من «قد» تجريده من الواو وحدها ، كقول الشاعر : وقفت بريع الدار قد غير البلى معارفها والساريات الهواطل وإن كانت الجملة اسميه فإن لم تكن مؤكده فالأكثر مجيئها بالواو مع الضمير ودونه ، فالأول كقوله تعالى : (فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) ، والثانى كقوله : (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ) ، وقد يستغنى بالضمير عن الواو كقوله تعالى : (وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ). وإن كانت الجملة الاسمية مؤكده لزم الضمير وترك الواو ، نحو «هو الحق لا شبهه فيه» ، وكقوله تعالى : (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ). انظر شرح ابن الناظم : ٣٣٨ - ٣٤٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٩٠ - ٣٩٢ ، شرح المرادى : ١٦٨ / ٢ - ١٧١ ، شرح الأشموني : ١٨٩ / ٢ ، ١٩١ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٢١.

والعذر له في إطلاقه : أن أكثر (هذه) (١) الأقسام يجوز فيه الأوجه الثلاثة فاعتمد في ذلك على الأكثر.

ثم قال رحمه الله تعالى :

والحال قد يحذف ما فيها عمل

وبعض ما يحذف ذكره حظل

العامل في الحال قد يحذف ، وحذفه على نوعين : جائز وواجب ، وإلى النوعين أشار هنا.

فيحذف جوازا إذا دلّ عليه دليل لفظي أو حالي ، فاللفظي : كما إذا تقدّم ذكره ، كقولك : «راكبا» لمن قال لك : «كيف جئت» والحالي : كقولك للقادم من سفر الحجّ : «مبرورا مأجورا» أي : قدمت ، ولك في هذين ونحوهما أن تذكر العامل ، فتقول : «جئت راكبا» ، و «قدمت مبرورا».

ويحذف وجوبا إذا ضرب مثلا ، كقول العرب : «حظيين بنات صلفين كئات» (٢) ، ف- «حظيين ، و صلفين» / حالان ، والعامل فيهما : عرفتهم ، و «الحظيين» اسم فاعل من «حظي» المشتق من «الحظوه» (٣) ، و «صلفين» من «الصّيلف» ، وهو عدم الحظوه ، يقال : صلفت المرأة صلفا ، إذا لم تحظ عند زوجها (٤) ، و «البنات» جمع «بنت» ، و «الكئات» جمع «كئة» وهي زوجة الابن (٥) ، و «بنات» و «كئات» منصوبان (٦) على التمييز (٧).

ص: ٤٢٣

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧٥.

٢- هذا مثل يضرب للرجل عند الحاجة يطلبها ، يصيب بعضها ويعسر عليه بعض. انظر مجمع الأمثال : ١ / ٣٧٢ ، فرائد اللآل : ١ / ١٧٣ ، همع الهوامع : ٤ / ٦٠ ، اللسان : ٢ / ٩٢١ (حظا) ، الدرر المضيه للأنباسي (رساله ماجستير) : ١٦٠ ، شرح المكودي : ١ / ١٧٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٦٠.

٣- والحظوه : المكانه والمنزله للرجل من ذى سلطان ونحوه. انظر اللسان : ٢ / ٩٢٠ (حظا) ، شرح المكودي : ١ / ١٧٦ ، مجمع الأمثال : ١ / ٣٧٢.

٤- انظر اللسان : ٤ / ٢٤٨٣ (صلف) ، شرح المكودي : ١ / ١٧٦ ، مجمع الأمثال : ١ / ٣٧٢.

٥- وزوجه الأخ أيضا. انظر اللسان : ٥ / ٣٩٤٣ (كنن) ، شرح المكودي : ١ / ١٧٦ ، مجمع الأمثال : ١ / ٣٧٢.

٦- في الأصل : منصوبات. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧٦.

٧- انظر شرح المكودي : ١ / ١٧٦ ، فرائد اللآل : ١ / ١٧٣ ، مجمع الأمثال : ١ / ٣٧٢.

ثم قال رحمه الله تعالى : (١) اسم بمعنى من مبين نكره

ينصب تمييزا بما قد فسرّه

يقال فى الاصطلاح : تمييز ومميّز ، وتفسير ومفسّر (٢).

وقوله : «اسم» جنس ، و «بمعنى من» يشمل التَّمييز واسم «لا» ، والمفعول الثّانى من نحو «استغفرت الله ذنبا» ، والمشبه به ، نحو «الحسن الوجه».

و «مبين» مخرج لما سوى التَّمييز ، إلّا المشبه بالمفعول به.

و «نكره» مخرج للمشبه بالمفعول به (٣).

ص: ٤٢٤

١- التَّمييز فى الأصل مصدر «ميز» إذا خلّص شيئا من شيء ، وفرق بين متشابهين ، وقولهم فى الاسم المميز : تمييز - مجاز ، من إطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم ، بمعنى : الطالع والناجم. واصطلاحا - كما فى التعريفات - ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكوره نحو «منوان سمنا» ، أو مقدره نحو «لله دره فارسا» ، فإن «فارسا» تمييز عن الضمير فى «دره» ، وهو لا يرجع إلى سابق معين. وقال ابن الناظم : هو كل اسم نكره مضمن معنى «من» لبيان ما قبله من إبهام فى اسم مجمل الحقيقه ، أو إجمال فى نسبه العامل إلى فاعله أو مفعوله. انظر التعريفات : ٦٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٩٣ ، شرح ابن الناظم : ٣٤٦ ، الهمع : ٤ / ٦٢ ، شرح الرضى : ١ / ٢١٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٨١ ، الفوائد الضيائية : ١ / ٣٩٨ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٧٣٩ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٢٢١ ، معجم المصطلحات النحويه : ٢١٥ ، معجم مصطلحات النحو : ٢٧٥ ، معجم النحو : ١١٢.

٢- وتبيين ومبين أيضا. انظر شرح الأشموني : ٢ / ١٩٤ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٢٢ ، الهمع : ٤ / ٦٢ ، شرح المكودى : ١ / ١٧٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٧٧.

٣- نحو «زيد حسن وجهه» بالنصب على التشبيه بالمفعول به ، وذهب الكوفيون وابن الطراوه إلى جواز تعريف التَّمييز متمسكين بقول رشيد الشكرى : رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو وهو محمول على زياده «أل» عند البصريين ، كما زيدت فى قوله : باعد أم العمرو عن أسيرها انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٣٩٤ ، شرح المرادى : ٢ / ١٧٥.

وحكم التمييز النَّصب ، وهو المتبَّه عليه بقوله : «ينصب».

وفهم من قوله : «بما قد فسَّره» أنّ النَّاصب له ما قبله من الاسم المجمل الحقيقيه أو الجملة المجمله النَّسبه.

أمَّا الاسم المجمل فلا إشكال في أنه هو النَّاصب له ، وهو متَّفَق عليه (١).

وأمَّا الجملة ففيها خلاف :

ف قيل : النَّاصب له الفعل ، نحو «طاب زيد نفسا» ، أو ما أشبهه (٢) ، نحو «زيد طيب نفسا» (٣).

وقيل : النَّاصب له الجملة ، وهو اختيار ابن عصفور (٤).

ولا ينبغي أن يحمل / كلام الناظم على ظاهره ، فإنَّه قد نصَّ بعد : أنّ العامل في هذا النوع الفعل ، أو ما أشبهه (٥).

ص : ٢٢٥

١- واختلف في صحه إعماله مع أنه جامد : فقيل : شبهه باسم الفاعل ، لأنه طالب له في المعنى ك- «عشرين درهما» فإنه شبيهه ب- «ضاربين زيدا» ، و «رطل زيتا» فإنه شبيهه ب- «ضارب عمرا» في الاسميه ، والطلب المعنوى هو وجود ما به التمام وهو التثوين والنون. وقيل : شبهه ب- «أفعل من» في طلبه اسما بعده على طريق التبيين ملتزما فيه التكرير. قال أبو حيان : وهو أقوى ، لأن اسم الفاعل لا يعمل إلا معتمدا ويعمل في النكره وغيرها. انظر التصريح على التوضيح : ٣٩٥ / ١ ، شرح المكودي : ١٧٧ / ١ ، شرح المرادى : ١٧٥ / ٢ ، الهمع : ٦٤ / ٤ ، الأشموني مع الصبان : ١٩٦ / ٢ ، شرح ابن يعيش : ٧٢ / ٢ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٢٢٣.

٢- في الأصل : شبهه. انظر شرح المكودي : ١٧٧ / ١.

٣- وهو مذهب سيويه والمازنى والمبرد والزجاج والفارسي. انظر التصريح على التوضيح : ٣٩٥ / ١ ، شرح المرادى : ١٧٥ / ٢ ، الهمع : ٦٩ / ٤ ، شرح الأشموني : ١٩٥ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ٣٧٧ / ٢.

٤- لا- الفعل ولا- الاسم الذى جرى مجراه ، كما أن تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذى انتصب عن تمامه ، ونسبه إلى المحققين. انظر ارتشاف الضرب : ٣٧٧ / ٢ ، شرح المكودي : ١٧٧ / ١ ، شرح المرادى : ١٧٦ / ٢ ، الهمع : ٦٩ / ٤ ، شرح الأشموني : ١٩٥ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٣٩٥ / ١ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٢٢٣.

٥- وذلك في قوله في آخر الباب : والفاعل المعنى انصبين بأفعلا ... وفى قوله : ... والفعل ذو التصريف نورا سبقا وذلك يدل على أن العامل الفعل أو شبهه ، فهو مخصص لما هنا. وقد نص على ذلك فى التسهيل. قال الشيخ خالد : ولو لا أن الناظم صرح فى غير هذا الموضع وفى آخر الباب بأن ناصبه الفعل لحملت كلامه هنا على ما اختاره ابن عصفور. انظر الألفيه : ٨١ ، حاشيه ابن حمدون : ١٧٧ / ١ ، التصريح على التوضيح : ٣٩٥ / ١ ، شرح الأشموني : ١٩٥ / ٢ ، التسهيل : ١١٥.

والعذر له : أن التمييز في هذا النوع لما كان رافعا لإبهام نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله - فكأنه قد رفع الإبهام عنه.

ثم مثل ذلك فقال رحمه الله تعالى :

كشبر ارضا وقفيز بّرا

ومنوين عسلا وتمررا

فأتى (١) بثلاثه مثل :

الأول : للمسوح ، وهو «شبر أرضا».

والثاني : للمكيل ، وهو «قفيز بّرا».

والثالث : للموزون ، وهو قوله : «ومنوين عسلا وتمررا».

وبقى عليه من تمييز المفرد : (تمييز) (٢) العدد ، وسيذكره في باب إن شاء الله تعالى :

و «المنوان» تثنيه «منا» ، وهو الرطل (٣).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وبعد ذى ونحوها (٤) اجره إذا

أضفتها كمدّ حنطه غذا».

ص: ٤٢٦

---

١- في الأصل : أتى. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧٧.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧٧.

٣- في الأصل : الرصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧٧. والرطل : الذى يوزن به ويكال ، قال ابن الأعرابي : الرطل : ثنتا عشره أوقيه بأوقى العرب ، والأوقيه أربعون درهما ، فذلك أربعمائه وثمانون درهما ، وجمعه أرطال. انظر اللسان : ٣ / ١٦٦٥ (رطل) ، وانظر شرح المكودي : ١ / ١٧٧.

٤- في الألفيه : (٨٠) «وشبهها» بدل «ونحوها».

الإشارة بـ «ذى» إلى ما دلّ على مساحه ، أو كيل ، أو وزن ، ففهم من ذلك أنّ التّمييز بعد العدد لا يجيء بالوجهين .

وقوله : «إذا أضيفها» أى : إذا أضيفتها إلى التّمييز المنصوب ، فتقول : «شبر أرض ، وقفيز برّ ، ومنوا (١) عسل» .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

والنّصب بعد ما أضيف وجبا

إن كان مثل ملء الأرض ذهباً

يعنى : أنّ المميّز إذا أضيف وجب نصب التّمييز .

وفهم من / قوله :

إن كان مثل ملء الأرض ذهباً

أنّه لا يجب نصبه إلّا إذا كان كالمثال المذكور فى كونه لا يصحّ إغناؤه عن المضاف إليه ، إذ لا يجوز «ملء ذهب» ، فلو صحّ إغناؤه عنه - لم يكن النّصب واجباً ، نحو «هو أحسن النّاس رجلاً» ، إذ يجوز (٢) أن تقول : «هو أحسن رجل» على أنّ هذا المثال الثّانى ينتصب فيه التّمييز ما دام المميّز مضافاً ، لكنّه صلح للجزّ بالإضافه عند حذف المضاف إليه ، بخلاف الأوّل .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

والفاعل المعنى انصبن بأفعلا

مفضّلاً كأنّ أعلى منزلاً

يعنى : أنّ الاسم التّكره إذا وقع بعد أفعال التّفصيل ، وكان فاعلاً فى المعنى ، وجب نصبه على التّمييز ، وعلامة كونه فاعلاً فى المعنى أنّك إذا صغت من أفعال التّفصيل فعلاً - جعلت ذلك التّمييز فاعلاً به ، نحو «أنت أعلى منزلاً» أى : علا (٣) منزلك .

وفهم منه : أنّ الواقع بعد أفعال التّفصيل ، إذا لم يكن فاعلاً فى المعنى ، لم ينتصب على التّمييز ، نحو «أنت أفضل رجل» ، بل يجب جزّه بالإضافه إلّا إذا أضيف أفعال إلى غيره ، فإنّه ينتصب حينئذ ، نحو «أنت أفضل النّاس رجلاً» .

ص : ٤٢٧

١- فى الأصل : منواى . انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٧ .

٢- فى الأصل : لا يجوز . انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٧ .

٣- فى الأصل : أعلى . انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٧ .



ثم قال رحمه الله تعالى :

وبعد كلّ ما اقتضى تعجّبا

مميّز كأكرم بأبى بكر أبا /

يعنى : أنّ التّمييز ينتصب بعد ما دلّ على تعجّب ، ومثّل ذلك بقوله : «كأكرم بأبى بكر أبا» ، قال فى شرح الكافية : «هو صاحب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رضى الله عنه» (١).

وفهم من قوله :

وبعد (٢) كلّ ما اقتضى تعجّبا

أنّ ذلك غير خاصّ بالصّيغتين الموضوعتين للتّعجب ، وهما : «ما أفعله» و «أفعل به» ، فدخل فى ذلك ما أفهم التّعجب من (٣) غير الصّيغتين المذكورتين ، نحو «ويله رجلا» ، و «ويحه إنسانا» ، و «الله درّه فارسا» ، و «حسبك به كافلا» ، ونحو ذلك.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

واجرر بمن إن شئت غير ذى العدد

والفاعل المعنى كطب نفسا تفد

قد تقدّم أنّ التّمييز على معنى «من» ، لكن منه ما يصلح لمباشرتها (٤) ، ومنه ما لا يصلح ، وكلّه صالح لمباشرتها (٥) إلا نوعين : تمييز العدد ، وما هو فاعل فى المعنى ، وقد استثناهما ، فلا يقال فى «عندى عشرون درهما» : «عشرون من درهم» ولا فى «طاب (زيد) (٦) نفسا» : «طاب زيد من نفس».

ثمّ أتى بمثال من الفاعل فى المعنى ، فقال : «كطب نفسا تفد» ، ف- «نفسا» تمييز ، وهو فاعل فى المعنى ، لأنّ التّقدير : لتطب (٧) نفسك.

ص : ٤٢٨

١- قال ابن مالك فى شرح الكافية (٢ / ٧٧٣) : «والمراد ب- «أبى بكر» صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم رضى الله عنه وأرضاه». وانظر شرح المكودى : ١ / ١٧٨.

٢- فى الأصل : الواو ساقط. انظر الألفية : ٨١.

٣- فى الأصل : فى. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٨.

٤- فى الأصل : لمشارتها. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٩.

٥- فى الأصل : لمشارتها. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٩.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٩.

٧- فى الأصل : ولتطب. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٩.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وعامل التمييز قَدَم مطلقا

والفعل ذو التصريف نورا سبقا /

يعنى : أن العامل فى التمييز يجب تقديمه عليه ، فيلزم تأخير التمييز ، وقوله : «مطلقا» ، أى : سواء كان اسما ، أو فعلا.

أمّا إذا كان اسما ، فلا- يتقدّم عليه بإجماع ، نحو «عندى عشرون درهما» فالعامل فى «درهما» : «عشرون» ، فلا يجوز «عندى درهما عشرون» (١).

وأمّا إذا كان فعلا : فإن كان الفعل غير متصرف - فلا يجوز أيضا تقديمه عليه ، نحو «ما أكرمك أبا ، ونعم رجلا زيدا» ، وإن كان متصرفا - ففى تقديم التمييز عليه خلاف :

والمشهور منع تقديمه ، وهو مذهب سيويه (٢).

وأجاز قوم تقديمه ، منهم المازنى والمبرد (٣) ، وتبعهم الناظم فى غير هذا النظم (٤).

ص : ٤٢٩

١- انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٩ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٧٧٥ ، شرح الرضى : ١ / ٢٢٣ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٨٣ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٧٤٣ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٧٣ .

٢- والفراء والجمهور أيضا ، لأن الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلا فى الأصل ، وقد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة ، فلا- يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل . وقيل : لأن التمييز كالنعت فى الإيضاح ، والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما أشبهه ، قاله الفارسى واستحسنه ابن خروف . انظر الكتاب : ١ / ١٠٥ ، شرح المكودى : ١ / ١٧٩ ، الهمع : ٤ / ٧١ ، شرح المرادى : ٢ / ١٨٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٤٠٠ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٨٥ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٧٣ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٧٤٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٧٧٥ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٠٠ ، الإنصاف : ٢ / ٨٢٨ - ٨٣٠ ، المفصل : ٦٦ ، المقتصد : ٢ / ٦٩٣ ، ٦٩٥ .

٣- والكسائى والجرمى وطائفه من الكوفيين وصححه أبو حيان ، واحتجوا بالسمع والقياس : أما السماع فقد جاء ذلك فى كلامهم ، قال الشاعر : أتتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب وأما القياس ، فلأن هذا العامل فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفه . انظر المقتضب : ٣ / ٣٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٧٧٦ ، شرح المكودى : ١ / ١٧٩ ، شرح المرادى : ٢ / ١٨٦ ، شرح الرضى : ١ / ٢٢٣ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٤٠٠ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٧٤٣ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٠٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٨٥ ، الإنصاف : ٢ / ٨٢٨ - ٨٣٠ ، الهمع : ٤ / ٧١ ، التسهيل : ١١٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٨٣ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٧٤ ، المفصل : ٦٦ . وذلك لوروده ، وقياسا على سائر الفضلات . قال فى التسهيل : «ولا يمنع تقديم المميز على عامله إن كان فعلا- متصرفا وفاقا للكسائى والمازنى ويمنع إن لم يكنه بإجماع ، وقد يستباح فى

الضروره». انتهى. انظر التسهيل : ٧١ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٤٠٠ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٠٢ ، شرح المرادى : ٢ / ١٨٦ ، الإنصاف : ٢ / ٨٢٨ ، الهمع : ٧١ / ٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٨٥.

وظاهر قوله: «نزرا سيقا» أنّ له مذهبا ثالثا، وهو جواز تقديمه بقله، ولم يقل به أحد.

ومن شواهد تقديمه:

١٠٨ - ولست إذا ذرعا أضيّق بضارع \*\*\*ولا يائس (١) عند التعسّر من يسر (٢)

ص: ٤٣٠

---

١- في الأصل: تائيس. انظر شرح المكودي: ١ / ١٧٩.

٢- من الطويل، ولم أعثر على قائله. قوله: «ذرعا»: يقال: ضقت بالأمر ذرعا إذا لم تطقه ولم تقو عليه. الضارع: الدليل المتضرع. يائس: قانط. والشاهد في تقديم التمييز «ذرعا» على عامله المتصرف الذي هو «أضيّق» على رأى ابن مالك ومن وافقهم. وقال الجمهور: إن «ذرعا» معمول لمحذوف تقديره: إذا أضيّق ذرعا أضيّق. انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢ / ٧٧٧، المكودي مع ابن حمدون: ١ / ١٧٩، الشواهد الكبرى: ٣ / ٢٣٣، شرح ابن الناظم: ٣٥٢، كاشف الخصاصه: ١٥٨، أمالى ابن الشجرى: ١ / ٩١.

ثمّ قال رحمه الله تعالى : هاك حروف الجرّ وهى من إلى

حتّى خلا حاشا عدا فى عن على

مذ منذ ربّ اللام كى واو وتا

والكاف والبا ولعلّ ومتى

ذكر فى هذين البيتين عشرين حرفا ، وهى كلّها متساويه فى جرّ الاسم ، وقد ذكر بعد : معنى كلّ واحد منها وما يختصّ بها / ،  
إلّا «خلا» ، و «حاشا» و «عدا» ، فإنّه تقدّم الكلام فيها فى باب الاستثناء ، وإلّا «كى» ، و «لعلّ» ، و «متى» ، فإنّه لم يذكرها البتّه ،  
لغرابه الجرّ بها.

أمّا «كى» فتجرّ «ما» الاستفهاميّة ، قالوا : «كيمة» بمعنى : لمة ، و «ما» المصدرية مع صلتها ، نحو قوله :

١٠٩ - إذا أنت لم تنفع فضرّ فإنّما\*\*\*يرجى الفتى كيما يضرّ وينفع (١)

ص: ٤٣١

١- من الطويل ، لقيس بن الخطيم فى ملحقات ديوانه (١٧٠) ، وقيل : هو للنابغة الذبياني ، وقيل : للنابغة الجعدى ، قال العيني (٣ / ٢٤٥) : «والأصح أن قائله قيس بن الخطيم». ويروى : «كنت» بدل «أنت» ، ويروى : «يراد» بدل «يرجى». والمعنى : إذا أنت لم تنفع من استحق النفع ، فضر من يستحق الضرر ، فإنما يرجى الفتى لنفع من يستحق النفع ، ولضر من يستحق الضرر. والشاهد فى «كيما» حيث جرت «كى» : «ما» المصدرية مع صلتها. وقيل : «ما» كاه ل- «كى» عن عملها الجر ، مثلها فى «ربما». ويروى : «كيما يضر وينفعا» بنصبهما ، وعليه فتكون «ما» زائده ، و «يضر» منصوب ب- «كى» ، واللام مقدره ، و «ينفعا» معطوف عليه. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٨٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٢٤٥ ، ٤ / ٣٧٩ ، الخزانة : ٨ / ٤٩٨ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٣٣١ ، أبيات المغنى : ٤ / ١٥٢ ، الهمع (رقم) : ١٠٠٤ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٤ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٠٤ ، ٣ / ٢٧٩ ، حاشية الخضرى : ١ / ٢٢٦ ، شرح ابن الناظم : ٣٥٥ ، شواهد المغنى : ١ / ٥٠٧ ، شرح المرادى : ٢ / ١٩٠ ، ٤ / ١٧٥ ، الجنى الدانى : ٢٦٢ ، معانى الأخفش : ١٢٤ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٧٨٢ ، المطالع السعيدة : ٤٠٥ ، تذكره النحاه : ٦٠٩ ، شرح للمحة لابن هشام : ٢ / ٢٤٧ ، فتح رب البريه : ٢ / ٢٧٧.

و «أن» المصدرية في قوله :

١١٠ - ... أكل الناس أصبحت مانحا\*\*\*لسانك كيما أن تغرّ وتخدعا(١)

وهي في هذه المواضع كلها بمعنى : اللام.

ويطرد جرّها ل- «أن» المصدرية ، ولذلك أجازوا في نحو «جتك كي تكرمني» أن تكون «كي» حرف جرّ ، و «أن» مقدّره بعدها ، وأن تكون مصدرية ، واللام مقدّره قبلها.

وأما «لعلّ» فإنّ الجرّ بها وارد في كلام العرب ، خلافا لمن أنكره (٢) ، كقوله :

١١١ - لعلّ الله فضلكم علينا\*\*\*بشيء أن أمكم شريم (٣)

ص: ٤٣٢

١- من الطويل ، لجميل بن معمر العذري من قصيده له في ديوانه (٢٥) ، وتامه ، فقالت : أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغرّ وتخدعا وقيل : هو لحسان بن ثابت (وليس في ديوانه). ويروى : «مانحا» - بالهمز - بدل «مانحا» ، والمائح الذي يملأ- الدلو من أسفل البئر (اللسان - متح) ، ويروى : «ماتحا» بالياء المثناه ، وهو من متح الماء من البئر إذا استقى منها. ويروى عجزه : لسانك هذا كي تغرّ وتخدعا و «مانحا» من المنح وهو الإعطاء ، يتعدى لمفعولين ، ومنح اللسان عبارته عن التلطف والتودد. والشاهد في قوله : «كيما أن» حيث جرت «كي» المصدر المنسبك من «أن» وما بعدها ، و «ما» زائده ، وإظهار «أن» بعد «كي» ضروره ، لأن «أن» بعد «كي» لا تظهر. انظر المكودي مع ابن حمدون : ١ / ١٨٠ ، التصريح على التوضيح : ٣ / ٢ ، ٢٣٠ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٢٤٤ ، ٤ / ٣٧٩ ، شرح ابن يعيش : ٩ / ١٤ ، ١٦ ، الخزانة : ٨ / ٤٨١ ، شواهد المغنى : ١ / ٥٠٨ ، أبيات المغنى : ٤ / ١٥٧ ، شواهد الشذور : ٨٩ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٥ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٣٣٣ ، شذور الذهب : ٢٨٩ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٦٣٧ ، الهمع (رقم) : ١٠٠٦ ، شرح ابن الناظم : ٣٥٥ ، ٦٦٧ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٧٩ ، ٢ / ٢٠٤ ، جواهر الأدب : ٢٨٣ ، الجنى الدانى : ٢٦٢ ، الضرائر : ٦٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٧٨٢ ، توجيه اللمع : ٣٠١.

٢- الجرب- «لعلّ» لغه حكاها أبو عبيده والأخفش والفراء وأبو زيد ، وقال : إنها لغه عقيل ، وقد أنكرها قوم منهم الفارسي ، وهم محجوجون بنقل هؤلاء. انظر ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥٥ ، ٤٦٩ ، الهمع : ٤ / ٢٠٧ ، مغنى اللبيب : ٣٧٧ ، عمده الحافظ لابن مالك : ١٦٧ ، نوادر أبي زيد : ٢١٨ ، أبيات المغنى : ٥ / ١٦٦ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٠٤ ، التوطئه : ٢٣٩ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٧٨٣ ، الخزانة : ١٠ / ٤٢٦ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ٢٤٦ ، النكت الحسان : ١١٠ ، الإفصاح : ١١١ ، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل : ٢ / ٢٩٤.

٣- من الوافر ، ولم أعثر على قائله. ويروى : «لعا» بدل «لعلّ» ، وهي لغه في «لعلّ». الشريم : المرأه المفضاه التي صار مسلكها واحدا ، أى : اختلط قبلها بدبرها حتى صارا مخرجا واحدا. والبيت تهكم واستهزاء. والشاهد في قوله : «لعلّ» حيث عملت الجر فيما بعدها وهو لفظ الجلاله «الله» ، وهو في محل رفع بالابتداء منع رفعه حركة الجر ، وجمله «فضلكم» خبر المبتدأ. انظر المكودي مع ابن حمدون : ١ / ١٨٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٢٤٧ ، الخزانة : ١٠ / ٤٢٢ ، شرح

الأشمونى : ٢ / ٢٠٤ ، المقرب : ١ / ١٩٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٢٦ ، شواهد العدوى : ١٤٠ ، شرح ابن الناظم : ٣٥٦ ، شرح ابن  
عصفور : ١ / ٤٢٧ ، ٤٧١ ، الجنى الدانى : ٥٨٤ ، شواهد الجرجاوى : ١٤٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٧٨٣ ، شرح اللمحه  
لابن هشام : ٢ / ٢٤٦ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٦١ ، النكت الحسان : ١١٠ .



وأما «متى» فهي في لغة هذيل بمعنى «من» ، ومنه قولهم : «أخرجها متى كمّه» (١) أى : من كمّه (٢).

و «هاك» اسم فعل بمعنى : خذ ، ولم يذكر الجوهري والزبيدي في «ها» إلا التنبيه (٣) ، وقد ذكرها ابن مالك في التسهيل من أسماء الأفعال (٤).

ص : ٤٣٣

١- انظر شرح المكودي : ١ / ١٨٠ ، الجنى الدانى : ٥٠٥ ، جواهر الأدب : ٤٦٦ ، شرح ابن الناظم : ٣٥٦ ، شرح الألفيه للهوارى (١٠٧ / ب) ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢ ، شرح المرادى : ٢ / ١٩١ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٠٥ ، عمده الحافظ لابن مالك : ١٦٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٦٥.

٢- وعد بعضهم من حروف الجر «ها» التنبيه ، وهمزه الاستفهام ، وهمزه القطع ، إذا جعلت عوضا من حرف الجر فى القسم. قال فى التسهيل : وليس فى الجر فى التعويض بالعوض ، خلافا للأخفش ومن وافقه. انتهى. وذهب الزجاج والرماني إلى أن «ايمن» فى القسم حرف جر ، قال المرادى : وشذ فى ذلك. وعد بعضهم منها الميم مثلته فى القسم ، نحو «م الله» وجعلها فى التسهيل بقيه «ايمن». وذكر الفراء أن «لايت» قد تجر الزمان ، وقرئ : ولآيت حين مناص بالجر. وزعم الأخفش أن «بله» حرف جر بمعنى «من» والصحيح أنها اسم. وذهب سيبويه إلى أن «لولا» حرف جر إذا وليها ضمير متصل ، نحو «لولاك ، ولولاي ، ولولاه». ومذهب الأخفش والكوفيين أن الضمير بعدها مرفوع الموضع ، استعير ضمير الجر للرفع. انظر شرح المرادى : ٢ / ١٩١ - ١٩٢ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٠٥ - ٢٠٦ ، التسهيل : ١٥١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ٣٠٨ ، الكتاب : ١ / ٣٨٨.

٣- قال الجوهري فى الصحاح : «و «ها» حرف تنبيه ، قال النابغه : ها إنَّ تا عذره إن لم تكن نفعت فإنَّ صاحبها قد تاه فى البلد وزاد فيها الزجر ، فقال : و «ها» زجر للإبل ، وهو مبنى على الكسر إذا مدت وقد تقصر ، تقول : «ها هيت بالإبل» إذا دعوتها. انتهى. قال المكودي : «فهي عندهما حرف فقط». انظر الصحاح : ٦ / ٢٥٥٧ ، ٢٥٥٩ (ها) ، شرح المكودي : ١ / ١٨٠.

٤- وفى «ها» اسم الفعل لغتان : القصر والمد ، وتستعمل مجردة من كاف الخطاب فتقول : «ها يا زيد ، يا هند ، يا زيدان ، يا هندان ، يا زيدون ، يا هندات» ، وكذلك «هاء» بالمد ، كما تستعمل متلوه بكاف الخطاب بحسب المعنى ، نحو «هاك ، هاك ، هاكما ، هاكم ، هاكن» وكذلك «هاء» بالمد أيضا. قال الفراء وإلحاق الكاف لغة بنى ذبيان. وتختلف الكاف الهمزة مصرفه تصريف الكاف بحسب المعنى ، نحو «هاء ، هاء ، هاؤما ، هاؤم ، هاؤن» ، وهى أفصح اللغات ، وبها جاء القرآن ، قال تعالى : (هاؤم أقرؤا كتابيه). انظر التسهيل : ٢١٠ ، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل : ٢ / ٦٤٣ - ٦٤٤ ، الهمع : ٥ / ١٢٢ ، شرح المكودي : ١ / ١٨٠.

ثم قال رحمه الله تعالى :

بالظاهر اخصص منذ مذ وحتّى

والكاف والواو وربّ والتا /

يعنى : أنّ هذه الأحرف السّبعة لا تدخل على ضمير ، بل على الظّاهر فقط ، نحو «مذ يومين» ، و «حتّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ» [القدر : ٥] ، و «زيد كعمر» و «(وحياتك)» (١) و «ربّ رجل» ، و «تا الله» .

وفهم منه : أنّ ما عدا هذه السّبعة من حروف الجرّ يدخل على الظّاهر والمضمّر .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

واخصص بمذ ومنذ وقتا وربّ

منكرا والتاء لله وربّ

يعنى : أنّ الأحرف السّبعة المتقدّمة منها ما يختصّ اختصاصا آخر زائدا على الاختصاص بالظّاهر ، وهى أربعة ، وقد أشار إليها هنا ، وذكر أنّ «مذ ومنذ» لا يكون الظّاهر الذى يدخلان عليه إلّا وقتا ، يعنى : اسم زمان ، نحو «مذ يومنا» ، و «منذ يوم الجمعة» ، وأنّ «ربّ» (٢) لا يكون الظّاهر الذى (٣) تدخل عليه (إلّا) (٤)

ص: ٤٣٤

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر : شرح المكودى : ١ / ١٨١ .

٢- «ربّ» : حرف جر كما ذهب إليه البصريون ، وذهب الكوفيون والأخفش فى أحد قوليّه إلى أن «رب» اسم يحكم على موضعه بالإعراب ، ووافقهم ابن الطراوه ، واستدلوا على اسميتها بالإخبار عنها فى قول الشاعر : إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يكن عارا عليك وربّ قتل عار ومما يدل على حرفيتها أنها مبنية ولو كانت اسما لكان حقها الإعراب. انظر الإنصاف (مسأله : ١٢١) : ٢ / ٨٣٢ ، الكتاب : ٢ / ٢٩٣ ، الجنى الدانى : ٤٣٨ - ٤٣٩ ، الهمع : ٤ / ١٧٣ ، جواهر الأدب : ٤٥٢ ، مغنى اللبيب : ١٧٩ ، المقتضب : ٣ / ٥٧ ، ٦٥ ، حاشيه الصبان : ٢ / ٢٠٣ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٤٢٢ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٣٠ - ٣٣١ ، شرح الفريد : ٢٤٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٥٥ .

٣- فى الأصل : التى. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨١ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨١ .

منكراً ، نحو «ربّ رجل» ، وأنّ «التّياء» لا يكون الظاهر المذمى (١) تدخل عليه إلما لفظ «الله» (ولفظ ربّ) (٢) ، نحو «تالله» (٣) ، وحكى : «تربّ الكعبه» (٤) ، إلّا أنّ دخولها على لفظ «الله» أكثر من دخولها على «ربّ».

وفهم منه أنّ ما بقى من الأحرف السبعة المختصّه بالظاهر تدخل على الظاهر مطلقاً.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وما رووا من نحو ربّه فتى

نزر كذا كهها ونحوه أتى

قد تقدّم أنّ «ربّ» والكاف - من الحروف المختصه بالظاهر ، فأشار فى هذا البيت إلى أنّهما (٥) قد يدخلان على الضمير قليلاً ، ومنه قول / العرب : «ربّه رجلاً» (٦) ، وقول الرّاجز :

١١٢ - وأمّ أوعال كهها أو أقربا (٧)

ص: ٤٣٥

١- فى الأصل : التى. انظر شرح المكودى : ١٨١ / ١.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٨١ / ١.

٣- فى الأصل : الله. انظر شرح المكودى : ١٨١ / ١.

٤- حكاه الأخفش من قول بعضهم ، وقالوا أيضا : «تالرحمن ، وتحياتك» ، وهو شاذ. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٧٩٢ / ٢ ، شرح الأشموني : ٢٠٧ / ٢ ، شرح المرادى : ١٩٤ / ٢ ، شرح المكودى : ١٨١ / ١ ، شرح ابن عقيل : ٢٢٧ / ١ ، الجنى الدانى : ٥٧ ، معنى اللبيب : ١٥٧.

٥- فى الأصل : أنها. انظر شرح المكودى : ١٨١ / ١.

٦- انظر شرح المكودى : ١٨١ / ١ ، وقال ابن مالك فى شرح الكافيه (٢ / ٧٩٤) : وأنشد ثعلب شاهدا على «ربه رجلاً». واه رأبت وشيكا صدع أعظمه وربّه عطبا أنقذت من عطبه وأشرت بقوله : «وقس عليه إن شئت» إلى أن هذا الضمير لا- بد من إفراده وتذكيره وتفسيره بميمز بعده على حسب قصد المتكلم ، فيقال : «ربه رجلاً» وربّه امرأه ، وربّه رجلين ورجالا- ، وربّه امرأتين ونساء» ، فيختلف المميز ولا يختلف الضمير ، هذا هو المشهور. وذكر ابن الأنبارى أن تطابقهما فى التأنيث والتثنيه والجمع جائز. انتهى. وقال المرادى (٢ / ١٩٥) : «و» روى : «وربه عطب» بالجر على نيه «من» وهو شاذ». وانظر المطالع السعيده : ٣٩٩ ، الهمع : ٤ / ٧٩ ، شرح الأشموني : ٢٠٨ / ٢ ، شرح ابن الناظم : ٣٥٨ ، شرح دحلان : ٩٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٦٢.

٧- من الرجز للعجاج ، من أرجوزه له فى ملحقات ديوانه (٧٤) وقبله : خلى الذنابات شمالا كئبا الذنابات : اسم موضع. كئبا : أى قريب. أم أوعال : اسم هضبه. والشاهد فى قوله : «كهها» حيث دخلت كاف التشبيه على المضممر وهو قليل. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١٨١ / ١ ، التصريح على التوضيح : ٣ / ٢ ، الخزانة : ٢٠٢ / ١٠ ، الشواهد الكبرى : ٢٥٣ / ٣ ، شرح ابن يعيش : ٨ /

١٦ ، ٤٢ ، ٤٤ ، الكتاب : ٣٩٢ / ١ ، شواهد ابن السيرافى : ٩٥ / ٢ ، شواهد الأعلام : ٣٩٢ / ١ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ /  
٥٦٣ ، شواهد العدوى : ١٤٤ ، شواهد الشافيه للبغدادي : ٣٤٥ / ٤ ، شواهد الجرجاوى : ١٤٤ ، اللسان (وعلى) ، شرح ابن الناظم :  
٣٧ ، ٣٥٨ ، شرح ابن عقيل : ٢٢٨ / ١ ، شرح الأشموني : ٢٠٨ / ٢ ، شرح المرادى : ١٩٦ / ٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٧٤ ،  
الضرائر : ٣٠٨ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٤٣٤ ، شرح دحلان : ٩٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٧٩٣ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ /  
٤٣٦ .

وفهم من المثال : أنّ الضمير الذي يدخلان عليه لا يكون إلّا ضميرا غائبا.

وقوله : «ونحوه أتى» ، أى : ونحو «كها» ، ويحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون المراد : ونحوه من ضمير الغائب ، وهو «هو ، وهنّ» ، كقوله :

١١٣ - فلا ترى بعلا ولا حلائلا\*\*\*كهو ولا كهنّ إلّا حائلا(١)

فيكون الضمير عائدا على «ها».

ص: ٤٣٦

١- من الرجز ، لرؤبه بن العجاج يصف حمارا وأنته فى ديوانه (١٢٨) ، وقيل : هما للعجاج ، وقبلهما : تحسبه إذا استتبّ دائلا كأنما ينحى هجارا مائلا- ويروى : «ولا» بدل «فلا». ترى : بمعنى : تعلم متعد إلى مفعولين أولهما «بعلا» وثانيهما ما بعد «إلا». البعل : الزوج. الحلائل : جمع حليله وهى الزوجه. كهو : أى الحمار ، والكاف للتشبيه ، وهو صفه ل- «بعل» أى : لا ترى بعلا كهذا الحمار ولا حلائل كهذه الأتن إلا مانعا عن أن يقربها غيره من الفحول ، لأن الحمار يمنع أتنه من حمار آخر ، «ولا كهن» : أى : ولا- كالأتن. حائلا- : أى : مانع من التزويج. والشاهد فى قوله : «كهو ولا كهن» حيث دخلت كاف التشبيه على ضميرى الغائب «هو وهنّ» وهو قليل. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٨١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٢٥٦ ، الخزانة : ١٠ / ١٩٥ ، الضرائر : ٣٠٨ ، المقرب : ١ / ١٨٨ ، الكتاب : ١ / ٣٩٢ ، شواهد ابن النحاس : ٢٦٣ ، شواهد ابن السيرافى : ٢ / ١٦٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٢٨ ، الهمع (رقم) : ١٠٩٩ ، شرح ابن الناظم : ٣٥٨ ، شرح المرادى : ٢ / ١٩٩ ، شواهد الجرجاوى : ١٤٤ ، شرح دحلان : ٩٦ ، البهجة المرضيه : ٩٥ ، كاشف الاخصاصه : ١٦١ ، جواهر الأدب : ١٤٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٧٩١ ، تذكره النحاه : ٢٦٣ ، المسائل العسكريه : ١٣٧ ، الأصول : ٢ / ١٢٣ ، توجيه اللمع : ١٨٤ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٠٩.

والثاني : أن يكون المراد : ونحو ذلك أتى ، من دخول الأحرف المختصه بالظاهر على الضمير ، كقوله :

١١٤ - فلا والله لا يلقى أناس \*\*\*فتى حتاك يا بن أبي زياد(١)

فأدخل «حتى» على الضمير ، وهى من الأحرف المختصه بالظاهر.

ثم قال رحمه الله تعالى :

بعض وبين وابتدى فى الأمكنه

بمن وقد تأتى لبدء الأزمنه

وزيد فى نفى وشبهه فجر

نكره كما لباغ من مفر

شرح فى معانى حروف الجرّ ، وبدأ ب- «من» ، فذكر لها خمس معان :

الأول : التبعض (٢) ، كقوله تعالى : (فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ) [البقره : ٢٥٣].

الثانى : التبيين (٣) ، كقوله تعالى : (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ) [الحج :

ص : ٤٣٧

١- من الوافر ، ولم أعر على قائله. ويروى : «لا- يلقاه ناس» بدل «لا- يلقى أناس» ، ويروى : «لا يلقى» بدل «لا يلقى». ويروى : «أبى يزيد» بدل «أبى زياد». والشاهد فى قوله : «حتاك» حيث جر «حتى» الضمير شذوذا لأن «حتى» من الأحرف المختصه بالظاهر. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٨٢ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٢٦٥ ، الهمع (رقم) : ١٠٦٠ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١٦ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢١٠ ، الخزانة : ٩ / ٤٧٤ ، المقرب : ١ / ١٩٤ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٢٧ ، شواهد العدوى : ١٤٣ ، الضرائر : ٣٠٩ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٤١١ ، شواهد الجرجاوى : ١٤٣ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٠٠ ، البهجه المرضيه : ٩٥ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٧٤ ، الجنى الدانى : ٥٤٤ ، تذكره النحاه : ٢٦٣ ، النكت الحسان : ١١٢

٢- واختلف فيه ، فذهب إليه الجمهور والفارسى ، وصححه ابن عصفور ونفاه المبرد والأخفش وابن السراج والزمخشري وطائفه من الحداق والسهيلى ، وقالوا : إنما هى لابتداء الغايه ، وإن سائر المعانى التى ذكروها راجع إلى هذا المعنى. انظر الكتاب : ٢ / ٣٠٧ ، المقتضب : ١ / ٨٢ ، الأصول : ١ / ٤٠٩ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٠٢ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٤٠٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٧ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٢٢ ، الهمع : ٤ / ٢١٣ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ١٢ ، التسهيل : ١٤٤ ، جواهر الأدب : ٣٣٨ ، شرح الفريد : ٢٤٢ ، مغنى اللبيب : ٤٢٠ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٤٢.

٣- قال به جماعه من المتقدمين والمتأخرين منهم النحاس وابن بابشاذ وعبد الدائم القيروانى وابن مضاء ، وأنكر ذلك أكثر

المغاربة منهم ابن عصفور. انظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٤٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٩١ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٠٢ ، التصريح  
على التوضيح : ٢ / ٨ ، الهمع : ٢ / ٢١٣ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٤٠٦ ، جواهر الأدب : ٣٣٨ ، مغنى اللبيب : ٤٢٠ ، شرح ابن  
يعيش : ٨ / ١٠ ، الجنى الدانى : ٣٠٨.

[٣٠] ، وعلامته أن يصحّ تقدير «الذى» فى موضعها ، أى : فاجتنبوا الرّجس الذى هو الأوثان.

الثالث : ابتداء الغايه فى المكان ، نحو «خرجت / من المسجد».

الرابع : ابتداء الغايه فى الزّمان ، كقوله تعالى : (مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ) [التوبه : ١٠٨].

وفهم من قوله : «وقد تأتى» أنّ إتيانها لابتداء الغايه فى الزّمان قليل ، وهو مختلف فيه ، فمذهب الأخفش والكوفيين : أنّها تكون لابتداء الغايه مطلقا (١) ، وهو اختيار الناظم ، (قال) (٢) فى شرح الكافيه : «وهو الصّحيح لصحّه السّماع بذلك» (٣).

الخامس : الزّياده ، ويشترط فى زيادتها :

أن تكون بعد نفى أو شبهه ، وهو المتبّه عليه بقوله : «وزيد فى نفى وشبهه» وشبه النّفى : الاستفهام ، نحو (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ) [فاطر : ٣] ، والنّهى ، نحو «لا (يقم) (٤) من أحد».

وأن يكون مجرورها نكره ، وهو المتبّه عليه بقوله : «فجرّ نكره».

ثمّ أتى بمثال زيادتها بعد النّفى فقال : «كما لباغ من مفرّ» ، ف- «ما» نفى ، و «من» زائده على المبتدأ ، و (٥) «لباغ» خبره (٦).

ص : ٤٣٨

١- وإليه ذهب المبرد وابن درستويه أيضا. والمشهور من قول البصريين إلا الأخفش ، إن «من» لا تكون لابتداء الغايه فى الزمان ، بل يخصونها بالمكان. انظر الإنصاف (مسألة : ٥٤) : ١ / ٣٧٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٧٩٧ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٠١ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٢٠ - ٣٢١ ، الهمع : ٤ / ٢١٢ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٤٠٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٨ ، التسهيل : ١٤٤ ، جواهر الأدب : ٣٣٦ - ٣٣٧ ، شرح الفريد : ٢٤١ ، مغنى اللبيب : ٤١٩ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٨٨ ، الجنى الدانى : ٣٠٨.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨٢.

٣- انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٧٩٧ ، شرح المكودى : ١ / ١٨٢ ، التسهيل : ١٤٤ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٠٢ ، الهمع : ٤ / ٢١٢ ، الجنى الدانى : ٣٠٨.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨٢.

٥- فى الأصل : أو. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨٢.

٦- هذان الشرطان لزيادتها عند جمهور البصريين ، وأجاز بعض الكوفيين زيادتها بشرط تنكير مجرورها منفيا كان أو موجبا ، نحو ، «قد كان من مطر». وقال قوم منهم الفارسي : بشرط تنكير مجرورها فقط ، كقوله : ومهما تكن عند امرئ من خليقه وإن خالها تخفى على الناس تعلم وأجازها الأخفش والكسائى وهشام بلا شرط ، ووافقهم فى التسهيل ، وقال فى شرحه : لثبوت السماع بذلك نشرا ونظما. وقد ذكروا معانى أخر ل- «من» منها : التعليل : نحو (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ) ، والبدل : نحو (لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً) أى : بدلکم ، والمجاوزه : فتكون بمعنى «عن» نحو («أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ») أى : عن جوع ، والانتهاء نحو «رأيت الهلال من دارى من خلل السحاب» ، والاستعلاء : نحو (وَنَصْرَنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ) أى : على القوم ، والفصل : نحو



«والله يعلم المفسد من المصلح»، وتعرف بدخولها على ثانی المتضادين ، وموافقه الباء : نحو «ينظرون من طرف خفى» ، وبمعنى : «فى» : نحو (ما ذا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ) ، أى : فى الأرض ، وموافقه ل- «رب» : قاله السيرافى ، وللقسم : ولا- تدخل إلا- على «الرب» ، فيقال : «من ربي لأفعلن» بكسر الميم وضمها. انظر شرح المرادى : ٢ / ٢٠٣ ، التسهيل : ١٤٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٤٢ - ٤٤٤ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢١٣ ، الهمع : ٤ / ٢١٦ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٢٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٧٩٦ - ٨٠٠ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٨٤ ، الجنى الدانى : ٣١٠ - ٣١٨ ، مغنى اللبيب : ٤١٩ - ٤٢٦ ، جواهر الأدب : ٣٣٦ - ٣٤٧ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ١٠ ، ١٣٧.

ثم قال رحمه الله تعالى :

للاتنها حتى ولام وإلى

ومن وباء يفهمان بدلا

يعنى : أن «حتى» و «اللام» ، و «إلى» مستويه فى الدلالة على الانتهاء ، إنما أن دلالة «إلى» على الانتهاء أكثر ، ثم «حتى» ، ثم «اللام».

فمثال «إلى» : (كُلُّ يَجْرِي إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى) [لقمان : ٢٩] ، ومثال «حتى» : (فَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّى حِينٍ) [الصفات : ١٧٤] ، ومثال «اللام» : (كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى) [الرعد : ٢].

وقوله :

ومن وباء يفهمان بدلا

يعنى : أن «من» و «الباء» مستويان فى الدلالة على البدل ./

فمثال «من» : قوله تعالى : (وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ) [الزخرف : ٦٠] ، ومثال «الباء» : قوله صلى الله عليه وسلم فى عائشه رضى الله عنها : «لا يسرنى بها (١) حمر النعم» (٢) أى : بدلها..

ص : ٤٣٩

١- فى الأصل : عنها. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨٣.

٢- لم أجد الحديث بهذا اللفظ فيما أطلعت عليه من كتب الحديث المعتمده ، وفى السيره النبويه لابن هشام (١ / ١٤١ - ١٤٢) ، فى معرض حديثه عن حلف الفضول ذكر أنه صلى الله عليه وسلم قال : «لقد شهدت فى دار عبد الله بن جدعان حلفا ما أحب أن لى به حمر النعم ، ولو ادعى به فى الإسلام لأحبت». والحديث بروايه المؤلف فى شرح المكودى : ١ / ١٨٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٨٠١ ، شرح ابن الناظم : ٣٦٤ ، كاشف الخصاصه : ١٦٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٣٠ ، شرح دحلان : ٩٦ ، الدرر المضيئه للأنباسى (رساله ماجستير) : ١٨٥ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٠٧ ، وفى الجنى الدانى (٤١) بروايه : «ما يسرنى» بدل «لا يسرنى» ، وكذا فى التحفه المكيه (رساله ماجستير) : ٦٣.

ثم قال رحمه الله تعالى :

واللام للملك وشبهه وفي

تعديه أيضا وتعليل قفى

وزيد ...

...

قد تقدم أنّ اللام تكون للانتهاء وقد ذكر لها هنا خمسة معان :

الأول : الملك ، نحو «الملك لزيد».

الثاني : شبه الملك ، وهو الاستحقاق ، نحو «الشرح للفرس».

الثالث : التعديه ، نحو «فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا» (١) [مریم : ٥].

الرابع : التعليل ، نحو «جئت لإكرامك».

الخامس : الزيادة وزيادتها لتقويه العامل ، لضعفه بالتأخير (نحو) (٢) (سِمَانِ

ص : ٤٤٠

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المكودي بحاشيه الملوى : ٩٦.

٢- تبع ابن طولون فى التمثيل بهذه الآيه الناظم فى شرح الكافيه وابنه فى شرح الألفيه ، والمكودى والمرادى. ومثل ابن هشام فى التوضيح لهذا المعنى بنحو «ما أضرب زيدا لعمرو» متعد فى الأصل ، ولكنه لما بنى منه فعل التعجب نقل إلى «فعل» - بضم العين - فصار قاصرا ، فعدى بالهمزه إلى «زيد» وباللام إلى «عمرو» وهذا مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى أن الفعل باق على تعديته ، ولم ينقل ، وأن اللام ليست للتعديه ، وإنما هى مقويه للعامل لما ضعف باستعماله فى التعجب ، وهذا الخلاف مبنى على أن فعل إذا صيغ من متعد : هل يبقى على تعديته أو لا؟ ذهب الكوفيون إلى الأول ، والبصريون إلى الثانى. وقال ابن هشام فى المغنى : «والأولى عندى أن يمثل للتعديه بنحو «ما أضرب زيدا لعمرو ، وما أحبه لبكر». انتهى. قال الأزهرى : «ووجه الأولويه أن ابن مالك مثل لشبه التمثيل فى شرح التسهيل فصار المثال محتملا». انتهى. وقال : «وقد علمت أن مثال الموضح ليس متفقا عليه ، فكيف يكون أولى ، ولم أقف لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن ، فالأولى إسقاطه ، كما أسقطه فى التسهيل وشرحه». انتهى. قال ابن حمدون : «وما ذكره فى التصريح من أن مثال الموضح نقل عن الكوفيين أن اللام ليست للتعديه فيه ، وإنما هى مقويه للعامل لما ضعف باستعماله فى التعجب مردود بعدم صحه إسقاطها ، فتعين أنها للتعديه المجرده كما قال البصريون». انتهى. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٨٠٢ ، شرح ابن الناظم : ٣٦٤ ، شرح المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٨٣ ، التصريح

على التوضيح : ١٠ / ٢ - ١١ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٠٨ ، مغنى اللبيب : ٢٨٤ ، شرح الأشموني مع الصبان : ٢ / ٢١٥ .

كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ) [يوسف : ٤٣] ، أو لكونه فرعا ، كقوله تعالى : (فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ) [البروج : ١٦] ، وقد تزايد لغير ذلك ، كقوله : (رَدِفَ لَكُمْ) (١) [النمل : ٧٢].

ثم قال رحمه الله تعالى :

... والظرفية استبن بيا

وفى وقد يبينان السببا

يعنى : أن «الباء» ، و «فى» يشتركان فى الدلالة على الظرفية والسببية.

فمثال دلالة «الباء» على الظرفية قوله تعالى : (وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ) [الصفات : ١٣٧] ، ومثال دلالتها على السببية قوله تعالى : (فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ) [النساء : ١٦٠].

ومثال دلالة «فى» على / الظرفية : «زيد فى المسجد» ، ومثال دلالتها على السببية قوله تعالى : (لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفْضَتْكُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ) [النور : ١٤].

والظرفية فى «فى» (٢) أكثر ، والسببية فى الباء (٣) أكثر.

ثم قال رحمه الله تعالى :

بالبا استعن وعدّ عوض ألصق

ومثل مع ومن وعن بها انطق

قد تقدّم أنّ الباء تكون للظرفية والسببية والبدل وذكر لها فى هذا البيت سبعة (٤) معان :

ص: ٤٤١

١- قال ابن هشام فى المغنى (٢٨٤ - ٢٨٥) : «الحادى والعشرون - لام التوكيد ، وهى اللام الزائده ، وهى أنواع : منها اللام المعترضه بين الفعل المتعدى ومفعوله ، كقوله : ومن يك ذا عظم صليب رجا به ليكسر عود الدّهر فالدّهر كاسره وقوله : وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا أجار لمسلم ومعاهد وليس منه (رَدِفَ لَكُمْ) خلافا للمبرد ومن وافقه بل ضمن «ردف» معنى «اقترب» فهو مثل (اقترب للناس حسابهم). انتهى. وفى تفسير البغوى (٥ / ١٥٥ - بهامش الخازن) : (قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ) - أى : دنا وقرب - لكم ، وقيل : تبعكم ، والمعنى ردفكم ، أدخل فيه اللام كما زدخلى فى قوله : (لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ) قال الفراء : اللام صله زائده كما تقول : «نقدته مائه ونقدت له» انتهى. وانظر المقتضب : ٢ / ٣٦ ، الكشاف : ٣ / ١٥٨ ، الجنى الدانى : ١٠٧ ، الهمع : ٢٠٤ / ٤ - ٢٠٥ ، معانى الفراء : ٢ / ٢٩٩ - ٣٠٠ ، جواهر الأدب : ٧٨ ، تفسير الخازن : ٥ / ١٥٥ ، تاج علوم الأدب : ٢ /

- ٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٨٣.
- ٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٨٣.
- ٤- في الأصل : سجع. انظر شرح المكودي : ١ / ١٨٣.

الأول : الاستعانه ، نحو « كتبت بالقلم ».

الثاني (١) : التعديه ، وهى المعاقبه لهمزه التعديه ، نحو « ذهب بزيد » ، أى : أذهبته ، ومثله قوله عز وجل : (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَمَذَّبَبَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ) [البقره : ١٧].

الثالث : العوض ، وهى الداخلة على الأثمان نحو « اشتريت الفرس بألف ».

الرابع : الإلصاق ، نحو (وَأَمْسَحُوا) (٢) بِرُؤُسِكُمْ [المائدة : ٦].

الخامس : معنى «مع» ، نحو (قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ) [النساء : ١٧٠] ، أى : مع الحقّ.

السادس : معنى «من» التى للتبعيض ، كقوله تعالى : (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ) [الإنسان : ٦].

السابع : معنى «عن» كقوله تعالى : (وَيَوْمَ تَشْقُقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ) [الفرقان : ٢٥].

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

على للاستعلاء ومعنى فى وعن

بعن تجاوزا عنى من قد فظن

وقد تجى موضع بعد وعلى

كما على موضع عن قد جعلاً

ذكر ل- «على» ثلاثه معان :

الأول : الاستعلاء ، وهو أصلها ، ويكون / حسيًا كقولك : «ركب على الفرس» ، ومعنويًا ، كقوله :

١١٥ - قد استوى بشر على العراق (٣)

ص : ٤٤٢

١- فى الأصل : الثانيه. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨٣.

٢- فى الأصل : فامسحوا.

٣- من الرجز ، ولم أعثر على قائله ، وبعده : من غير سيف ودم مهراق بشر : هو بشر بن مروان ، أخو عبد الملك بن مروان ووزيره ، وكان قد ولاه على العراق فقبل فيه ذلك. مهراق : نعت ل- «دم» ، وأصله «مراق» زيدت الهاء فيه. والشاهد فى قوله : «على العراق» حيث جاءت «على» للاستعلاء المعنوى ، وهى هنا بمعنى القهر والغلبه. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٨٤ ،

شرح ابن عصفور : ١ / ٥٠٩ ، اللسان : ٣ / ٢١٦٣ (سوا) ، شرح الحماسه للمرزوقى : ١٥٤١ . التفسير الكبير للرازى : ٢٥ / ١٧٠ ،  
تفسير القرطبي : ٧ / ٢٢٠ ، تفسير الخازن : ٢ / ٢٣٩ .



الثانى : معنى «فى» ، كقوله تعالى : (وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ) [البقره : ١٠٢].

الثالث : معنى «عن» ، كقوله :

١١٦ - إذا رضيت علىٰ بنو قشير\*\*\*(١)...

أى : عنى ، وقوله :

...

بعن تجاوزا (٢) عنى من قد

فطن

وقد تجى موضع بعد وعلىٰ

...

يشير إلىٰ أنّ ل- «عن» ثلاثه معان :

الأول : التّجاوز ، وهو الأصل فيها ، كقولك : «رمت عن القوس (٣)» (٤) ، و «أخذت عن زيد».

ص : ٤٤٣

١- من الوافر للقحيف بن خمير العقيلي من قصيده له يمدح فيها حكيم بن المسيب القشيري ، وعجزه : لعمر الله أعجبنى رضاها علىٰ : بمعنى : عنى. قشير بن كعب بن ربيعه بن عامر بن صعصعه. والضمير فى «رضاها» عائذ إلىٰ «بنو قشير» ، وأنته باعتبار القبيله. والشاهد فى قوله : «علىٰ» حيث جاءت «علىٰ» بمعنى «عن» لأن «رضى» لا يتعدى ب- «على» ، وإنما ب- «عن». وقيل : لا شاهد فى البيت لاحتمال أن يكون معنى «رضى» : عطف ، فتكون «على» فى البيت علىٰ بابها. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٨٤ ، التصريح علىٰ التوضيح : ٢ / ١٤ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٢٢ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٢٨٢ ، نوادر أبى زيد : ٤٨١ ، المقتضب : ٢ / ٣١٨ ، الخصائص : ٢ / ٣١١ ، ٣٨٩ ، المحتسب : ١ / ٥٢ ، ٣٤٨ ، أمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢٦٩ ، الإنصاف : ٦٣٠ ، شرح ابن يعيش : ١ / ١٢٠ ، الخزانة : ١٠ / ١٣٢ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٢٤٦ ، ١١٤٢ ، أبيات المغنى : ٢ / ٣٩٣ ، ٦٣ / ٤ ، ٤٧ / ٨ ، الهمع (رقم) : ١٠٨٦ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٢٢ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٣٢ ، شواهد الجرجاوى : ١٤٨ ، شواهد المغنى : ١ / ٤١٦ ، ٢ / ٩٥٤ ، شرح ابن الناظم : ٣٦٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٨٠٩ ، شرح المرادى : ٢ / ٢١٤ ، شرح دحلان : ٩٧ ، الضرائر : ٢٣٣ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥١٠ ، الجنى الدانى : ٤٧٧ ، معانى الأخفش : ٤٦ ، ١٣٣ ، كاشف الخصاصه : ١٦٥ ، الأزهيه : ٢٧٧ ، فتح رب البريه : ٢ / ٢٤٩ .

٢- فى الأصل : تجاوز. انظر الألفيه : ٨٣.

٣- فى الأصل : الفرس. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨٤.

٤- وهذا المشال مختلف فىه ، فقال ابن مالك : هى فىه للاستعانه بمعنى الباء ، لأنهم يقولون : «رمىت بالقوس ، وعن القوس» حكاهما الفراء. وفىه رد على الحريرى فى إنكاره أن يقال ذلك ، إلا إذا كانت القوس هى المرميه. وحكى أيضا : «رمىت على القوس». انظر مغنى اللبيب : ١٩٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٥ ، الهمع : ٤ / ١٩٢ ، جواهر الأدب : ٤٠٧ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٢٤.

الثاني : معنى «بعد» ، كقوله تعالى : (لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبِقٍ) [الانشقاق : ١٩] ، أى : بعد طبق.

الثالث : معنى «على» كقوله :

١١٧ - لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب\*\*\*عنى ولا أنت دياني فتخزوني (١)

وفهم من قوله : «وقد تجى» أنّ إتيانها بمعنى «بعد» و «على» قليل.

وقوله :

كما على موضع عن قد جعلاً

تتميم للبيت ، فإنه قد سبق في البيت الذى قبله أنّ «على» تجىء بمعنى «عن» ، إلّا أنّ فيه إشارة للحمل والمعادله (٢).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

شبه بكاف وبها التعليل قد

يعنى وزائدا لتوكيد ورد

ذكر للكاف ثلاثه معان :

الأول : التشبيه ، وهو أصلها ، وأكثر معانيها ، نحو «زيد كعمرو».

ص : ٤٤٤

١- من البسيط لذي الأصبع العدواني (حرثان بن محرث بن ثعلبه بن عدوان) من قصيده له فى المفضليات (١٦٠) قالها فى مزين بن جابر ، وبعده : ولا- تقوت عيالى يوم مسبغه ولا- بنفسك فى العزء تكفينى ويروى : «فى نسب» بدل «فى حسب» ، ويروى «شيئا» بدل «عنى» وعليها فلا- شاهد فيه. لاه ابن عمك : أى : الله در ابن عمك ، والمراد بابن عمك الشاعر نفسه. الحسب : ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه ، الديان : الحاكم والمالك. تخزوني : تقهرنى. والشاهد فى قوله : «عنى» حيث جاءت «عن» بمعنى «على». انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٨٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٥ ، مجالس العلماء للزجاجى : ٥٧ ، الخصائص : ٢ / ٢٨٨ ، أمالى ابن الشجرى : ٢ / ١٣ ، ٢٦٩ ، الإنصاف : ٣٩٤ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ٥٣ ، ٩ / ١٠٤ ، المقرب : ١ / ١٩٧ ، الخزانة : ٧ / ١٧٣ ، ١٠ / ١٢٤ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٢٥٨ ، أبيات المغنى : ٣ / ٢٩٠ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٢٨٦ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٣٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٣٢ ، شواهد الجرجاوى : ٢٤٧ ، شرح ابن الناظم : ٣٦٨ ، شرح المرادى : ٢ / ٢١٥ ، البهجة المرضيه : ٩٧ ، الضرائر : ١٤٤ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٧١ ، ٤٨٣ ، الجنى الدانى : ٢٤٦ ، معانى الأخفش : ١٠١ ، كاشف الخصاصه : ١٦٦ ، الأزهيه : ٩٧ ، ٢٧٩ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٨٠٩ ، فتح رب البريه : ٢ / ٢٤٤ ، ارتشاف الضرب

: ٢ / ٤٤٧.

٢- فى الأصل : والمفادات. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨٥.

الثانى : التعليل ، وهو المشار إليه بقوله : «وبها التعليل قد يعنى» ، كقوله عزوجل : (وَإِذْ كَرِهَ اللَّهُ لَهَا مَا كَرِهُوا وَاسْتَوَىٰ لَهُمْ ذُنُوبُهُمْ مِثْلَ حَبِّ الْحَبَّةِ الْبَيْضِ) [البقره : ١٩٨] ، أى / : لأجل هدى الله لكم.

وفهم من قوله : «قد يعنى» أنّ إتيانها للتعليل قليل.

الثالث : زيادتها للتوكيد ، وهو قليل ، وهو المشار إليه بقوله : «وزائدا لتوكيد ورد» ، كقوله عزوجل : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (١) [الشورى : ١١].

ثم قال رحمه الله تعالى :

واستعمل اسما وكذا عن وعلى

من أجل ذا عليهما من دخلا

اعلم أنّ من حروف الجرّ ما يخرج عن الحرفية ويستعمل اسما ، وذلك خمسة أحرف ، أشار إلى ثلاثة منها هنا :

الأول : كاف التشبيه ، واستعماله اسما :

قيل : فى الضروره ، وهو مذهب سيويه (٢) ، كقوله :

ص : ٤٤٥

١- أى : ليس مثله شىء ، كذا قدره الأكترون ، إذا لو لم يقدره كذلك صار المعنى : ليس مثل مثله شىء ، فيلزم المحال ، وهو إثبات المثل ، وإنما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل ، لأن زيادة الحرف بمنزله إعادة الجملة ثانيا ، قاله ابن جنى . وقيل : الكاف هنا غير زائده ، ثم اختلفوا : فقيل : الزائده «مثل» كما زيدت فى (فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ) ، قالوا : وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير . قال فى المعنى : والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم ، بل زيادة الاسم لم تثبت . وقيل : الكاف و «مثل» لا زائد منهما ، ثم اختلف : فقيل : «مثل» بمعنى الذات ، والمعنى : ليس كذاته شىء . وقيل : بمعنى الصفه ، لأن المثل والمثيل بمعنى ، كالشبه والشبيه ، والمعنى : ليس كصفته شىء . وقيل : الكاف اسم مؤكد ب- «مثل» كما عكس ذلك من قال : فصيّروا مثل كعصف مأكول انظر التصريح على التوضيح : ١٧ / ٢ ، مغنى اللبيب : ٢٣٧ - ٢٣٨ ، الأشمونى مع الصبان : ٢ / ٢٢٥ ، الهمع : ١٩٥ / ٤ - ١٩٦ .

٢- قال سيويه فى الكتاب (١ / ٢٠٣) : «إلا أن أناسا من العرب اضطروا فى الشعر ، وجعلوها بمنزله «مثل» ، قال الراجز وهو حميد الأرقط : فصيّروا مثل كعصف مأكول . انتهى . وانظر شرح المكودى : ١ / ١٨٥ ، شرح المرادى : ٢ / ٢١٧ ، الهمع : ٤ / ١٩٧ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٢٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٤٣ ، الجنى الدانى : ٧٩ ، مغنى اللبيب : ٢٣٨ ، جواهر الأدب : ١٤٤ ، التصريح على التوضيح : ١٨ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٣٧ .

وقيل : فى الاختيار ، وهو مذهب الأخفش ، وإليه ذهب المصنّف (٣) ، ولذلك أطلق فى قوله : «واستعمل اسما».

الثانى والثالث : «عن» ، و «على» يستعملان اسمين (٤) ، وقد أشار إليهما بقوله : «وكذا عن وعلى» أى : وكذلك (استعلموا «عن» و «على» اسمين» كما) (٥) استعملوا كاف التشبيه اسما ، ثم علّل استعمالهما اسمين بدخول «من» عليهما ، لأنّ حرف الجرّ لا يدخل (٦) على الحرف ، وإنّما يدخل على الاسم.

فمن دخول «من» على «على» قوله :

ص: ٤٤٦

١- فى الأصل : ينتهى. انظر المراجع الآتية.

٢- من البسيط للأعشى ميمون من قصيده له فى ديوانه (٤٨) ، وهى من أحسن شعره وقد ألحقت بالمعلقات السبع ، أولها : ودّع هريره إنّ الرّكب مرتحل وهل تطيق وداعا أيّها الرّجل ويروى : «لا تنتهون» بدل «أنتتهون» ، ويروى أيضا «هل تنتهون». ويروى : «ولا ينهى» بدل «ولن ينهى» ، ويروى : «يهلك» بدل «يذهب». أنتتهون : أى : أتتجرون ، والهمزه للاستفهام الإنكارى. ينهى : يزجر. الشطط : الجور والظلم. والكاف فى قوله : «كاظعن» اسم ، وهى فاعل «ينهى» ، والظعن : مضاف إليه. الفتل : جمع فتيله ، أراد به فتيله الجراحه. والشاهد فى قوله : «كاظعن» حيث استعمل كاف التشبيه فيه اسما بمعنى : «مثل» ، وهو ضروره عند سيبويه وغيره كابن عصفور ، وجائز فى الاختيار عند ابن جنى والأخفش وابن مالك وغيرهم. انظر الشواهد الكبرى : ٣ / ٢٩١ ، شرح ابن الناظم : ٣٦٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٣٣ ، المقتضب : ٤ / ١٤١ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ٤٣ ، الخزانة : ٩ / ٤٥٣ ، ١٠ / ١٧٠ ، الخصائص : ٢ / ٣٦٨ ، أمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢٢٩ ، ٢٨٦ ، الهمع (رقم) : ١١٠٦ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٢٩ ، حاشيه يس : ٢ / ١٨ ، شواهد الجرجاوى : ١٤٩ ، اللسان (حطط ، عثل ، غيل) ، الضرائر : ٣٠١ ، الجنى الدانى : ٨٢ ، كاشف الخصاصه : ١٦٧ ، التبصره والتذكرة : ٢٨٤ ، الإفصاح : ١٨٩ ، الأصول : ١ / ٤٣٩ ، أسرار العربيه : ٢٥٦.

٣- والفارسي والجزولى وكثير من النحويين ، وذلك نظرا لكثرة السماع ، وقال أبو حيان : تقع اختيارا قليلا ، وقال ابن مضاء : هى اسم أبدا لأنها بمعنى : مثل ، وما هو بمعنى اسم فهو اسم. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨٥ ، شرح المرادى : ٢ / ٢١٧ ، الهمع : ٤ / ٩٩ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٢٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٤٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٣٧ ، الجنى الدانى : ٧٩ ، مغنى اللبيب : ٢٣٩ ، التسهيل : ١٤٧ ، جواهر الأدب : ١٤٤ ، شرح الفريد : ٢٣٨ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ٤٢ - ٤٤.

٤- فى الأصل : اسمان. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨٥.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح المكودى : ١ / ١٨٥.

٦- فى الأصل : لا يد. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨٦.

وعلى «عن» قوله :

١٢٠ - \*\*\*... من عن يميني تاره وأمامي (٢)

ص: ٤٤٧

١- من الطويل لمزاحم بن الحارث العقيلي يصف القطا ، من قصيده طويله له ، وعجزه : تصلّ وعن قيض بزيزاء مجهل ويروى : «خمسةا» بدل «ظمؤها» والخمس : ظمء من أظماء القطا ، وهى أن ترد ثم تغب ثلاثا ، ثم ترد ، فيعتد بيومى وردها مع ظمئها ، فيقال خمس. ويروى : «بيداء» بدل «بزيزاء». غدت : ذهبى وطارت ، لا بمعنى : الذهاب غدوه لأن القطا إنما يذهب للماء ليلا. من عليه : أى : من فوقه ، والضمير يرجع إلى الفرخ. الظمء : مده صبرها عن الماء ، وهو ما بين الشرب إلى الشرب. تصل : تصوت أحشاؤها من العطش. القيض : قشر البيع الأعلى. المجهل : القفز. والشاهد فى دخول «من» على «على» ، ويكون شاهدا أيضا على استعمال «على» اسما بمعنى : فوق. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٨٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٣٠١ ، الكتاب مع الأعلام : ٣١٠ ، المقتضب : ٣ / ٥٣ ، اللسان (صلل ، علا) ، نوادر أبى زيد : ٤٥٤ ، الحلل : ٧٨ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ٣٧ ، ٣٨ ، الخزانة : ١٠ / ١٤٧ ، شواهد المغنى : ١ / ٤٢٥ ، المقرب : ١ / ١٩٦ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٥٥٨ ، أبيات المغنى : ٣ / ٢٦٥ ، ٧ / ١٥٤ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٣٦ ، شواهد الجرجاوى : ١٥٠ ، المغنى (رقم) : ٢٥٤ ، ٩٣٢ ، الهمع (رقم) : ١١٣٥ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٢٦ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٢٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٣٣ ، جواهر الأدب : ٤٦٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٨١ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٤٣٠ ، المقتصد : ٢ / ٨٤٥ ، البهجة المرضيه : ٩٧ ، الضرائر : ٣٠٥ ، كاشف الخصاصه : ١٦٨ ، شرح الجمل لابن هشام : ١٥٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٨١٠ ، فتح رب البريه : ٢ / ٢٥٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٤٤.

٢- من الكامل لقطرى بن الفجاءه الخارجى من أبيات له فى شرح الحماسه للمرزوقى (١٣٦) ، وصدرة : ولقد أرانى للزمّاح دريئه ويروى : «فلقد» بدل «ولقد» ، ويروى : «مره» بدل «تاره» ، ويروى : «شمالي» بدل «أمامى». أرانى : أعلمنى. الدرّيئه : الحلقة التى يرمى فيها المتعلم ويطعن. ويروى : «دريه» وهى دابه يستتر بها الصائد فيرمى الصيد. والشاهد فيه دخول «من» على «عن» ، ويكون شاهدا أيضا على استعمال «عن» اسما بمعنى : جانب. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ١٥٠ ، ٣٠٥ ، ٣١١ ، الكتاب مع الأعلام : ٢ / ٢٢٩ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ٤٠ ، الخزانة : ١٠ / ١٥٨ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٢٦٣ ، ٩٣٣ ، الهمع : ١ / ١٥٦ ، ٢ / ٣٦ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٣٨ ، ٢ / ٣٦ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٢٦ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٣٣ ، شواهد الجرجاوى : ١٥٠ ، شواهد المغنى : ١ / ٤٣٨ ، أبيات المغنى : ٣ / ٣١٠ ، ٧ / ١٥٥ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٤٣٠ ، شرح دحلان : ٩٧ ، الضرائر : ٣٠٧ ، جواهر الأدب : ٤٠٣ ، توجيه اللمع : ١٨٢ ، فتح رب البريه : ٢ / ٢٤٦.

ومعنى (١) «على» : فوق ، «وعن» : جانب (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى / :

ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا

أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا

أشار إلى الرابع والخامس مما استعمل اسما ، وهما «مذ» و «منذ» ، فيكونان اسمين (٣) في موضعين :

الأول : أن يرتفع ما بعدهما ، نحو «مذ يوم الجمعة» ، و «منذ يومان».

الثاني : أن يليهما فعل ، نحو «أتيتك مذ قام زيد» ، «ومنذ دعا عمرو».

وفهم من قوله : «أوليا الفعل» أنهما ظرفان مضافان إلى الجملة الفعلية (٤) خلافا لمنع ذلك (٥).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وإن يجزا في مضي فكمن

هما وفي الحضور معنى في استين

يُبين في هذا البيت معنى «مذ» و «منذ» إذا كانا حرفين ، فقال : معناهما معنى «من» إذا كان المجرور حاضرا ، نحو «ما رأيته مذ يومنا» ، أى : فى يومنا.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وبعد من وعن وباء زيد ما

فلم يعق (٦) عن عمل قد

علما

وزيد بعد ربّ والكاف فكف

وقد يليهما وجرّ لم يكف



١- فى الأصل : والمعنى. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨٦.

٢- وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أن «عن وعلى» إذا دخل عليهما «من» بقيا على حرفيهما ، وزعموا أن «من» تدخل على حروف الجر كلها سوى «مذ» واللام والباء و«فى». انظر شرح المرادى : ٢ / ٢٢١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٤٤ ، الجنى الدانى : ٢٤٣.

٣- فى الأصل : فيكون اسمان. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨٦.

٤- قال المرادى : «وهو المختار ، وصرح به سيويه». انتهى. وعليه السيرافى والفارسى وابن مالك. وقيل : مضافان إلى زمن مضاف إلى الجملة ، وعليه ابن عصفور. انظر شرح المرادى : ٢ / ٢٢٨ ، الكتاب : ١ / ٢٠٩ ، الجنى الدانى : ٥٠٤ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٢٨ ، التسهيل : ٩٤ ، مغنى اللبيب : ٤٤٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٤٢ ، الهمع : ٣ / ٢٢٣ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٥٩ - ٦٠.

٥- فقال : إنهما مبتدآن مقدر بعدهما زمان هو خبرهما ، وهو مذهب الأخفش واختاره ابن عصفور. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨٦ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٢٨ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٢٤ ، الجنى الدانى : ٥٠٤ ، مغنى اللبيب : ٤٤٢ ، شرح الرضى : ٢ / ١١٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٤٢ ، الهمع : ٢ / ٢٢٣.

٦- فى الأصل : تعق. انظر الألفية : ٨٤.

اعلم أنّ من حروف الجرّ ما يزداد بعده «ما»، وذلك خمسة أحرف، أشار إلى ثلاثة منها في البيت الأوّل، وهى :

«من»، ومثال زياده «ما» بعدها، قوله عزوجل : مما خطاياهم (١) [نوح : ٢٥].

و «عن»، ومثال زياده / «ما» بعدها قوله عزوجل : (عَمَّا قَلِيلٍ) [المؤمنون : ٤٠].

و «الباء»، ومثال زياده «ما» بعدها قوله عزوجل : (فَبِمَا) (٢) رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ [آل عمران : ١٥٩].

وقوله : «فلم يعق عن عمل» أى : لم يمنع زياده «ما» بعد هذه الأحرف عملها ، كما فى المثل المذكوره.

ثمّ أشار إلى الرّابع والخامس ممّا تلحقه (٣) «ما» فى البيت الثّانى ، وهما : «ربّ» و «الكاف» ، فتاره تكفّهما عن العمل ، كقوله عزوجل : (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) [الحجر : ٢] ، وكقول الشّاعر :

١٢١ - عمرى إننى وأبا حميد\*\*\* كما النشوان والرّجل الحليم (٤)

ص : ٤٤٩

١- ممّا خطاياهم أغرقوا وهذه قراءه أبى عمرو ، وقرأ الباكون : (مِمَّا حَطِيئَاتِهِمْ). انظر حجه القراءات : ٧٢٦ ، المبسوط فى القراءات العشر : ٤٥٠ ، إتحاف فضلاء البشر : ٤٢٥.

٢- فى الأصل : فيها.

٣- فى الأصل : يلحقه. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨٧.

٤- من الوافر لزياد بن سلمى الأعجم (ولقب بالأعجم ولكنه كانت فيه) ، من أبيات ثلاثة له ، وبعده : أريد جباهه ويريد قتلى وأعلم أنّه الرّجل اللّثيم فإنّ الحمر من شرّ المطايا كما الحبطات شرّ بنى تميم ويروى : «وأعلم» بدل «لعمرى» ، وعلى الروايه الأولى همزه «أننى» مكسوره وعلى الثانيه مفتوحه. النشوان : السكران. الحليم : الذى عنده تأن وتحمل لما يثقل على النفس. ويروى أيضا «لعمرك» بدل «لعمرى». يقول : أنا وأبو حميد كالسكران والحليم ، أتحمل منه وهو يعبث بى ، كالسكران يسفه على الحليم وهو متحمل. والشاهد فى قوله : «كما النشوان» حيث اتصلت «ما» ب- «الكاف» فكفتها عن العمل ، ولذا رفع «النشوان» بعدها. ويروى : «لكالنشوان» وعليها فلا شاهد فيه. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٨٧ ، الخزانة : ١٠ / ٢٠٨ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٣٢٢ ، أبيات المغنى : ٤ / ١٢٥ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٣٤٦ ، ٣٤٨ ، شواهد المغنى : ١ / ٥٠١ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٢٩.

وتاره لا تكفهما ، كقوله :

١٢٢ - ربّما ضربه بسيف صقيل \*\*\*... (١)

وقوله :

١٢٣ - \*\*\*... كما الناس مجروم عليه وجارم (٢)(٣)

ص: ٤٥٠

١- من الخفيف لعدي بن الرعلاء الغساني (والرعلاء : اسم أمه) من قصيده له في معجم الشعراء (٢٥٢) ، وعجره : بين بصرى وطعنه نجلاء «ربما» هنا للتكثير. بين بصرى : أى : بين أماكنها ، ويروى : «دون بصرى» ، و «دون» : بمعنى : قبل ، أو خلف ، أو عند. وبصرى : بلد قرب الشام. نجلاء : واسعه. والشاهد فى قوله : «ربما» حيث اتصلت «ما» ب- «رب» ولم تكفها عن العمل ، وهو قليل. انظر المكودي مع ابن حمدون : ١ / ١٨٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١ ، أمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢٤٣ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٢٣٣ ، ٥٨٨ ، شواهد المغنى : ١ / ٤٠٤ ، ٢ / ٧٢٥ ، أبيات المغنى : ٣ / ١٩٧ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٣٤٢ ، الهمع (رقم) : ١١٥٤ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٤١ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣١ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٣٠ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٦٠ ، الجنى الدانى : ٤٥٦ ، الفوائد الضيائية : ٢ / ٣٢٨ ، الأزهيه : ٨٢ ، ٩٤ ، جواهر الأدب : ٤٥٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٦٣ .

٢- فى الأصل : مجزوم عليها و جازم . انظر المراجع الآتية فى البيت الشاهد.

٣- من الطويل لعمر ابن براقه الهمداني ثم النهى (وبراقه : أمه) من قصيده له فى المؤتلف والمختلف (٦٧) ، و صدره : وننصر مولانا ونعلم أنه ويروى عجزه : كما الناس مظلوم عليه وظالم كما الناس : بجر «الناس» على أن «ما» زائده ، وروى برفعه فتكون «ما» كافه أو مصدرية. مجزوم : خبر مبتدأ محذوف أى : بعضه مجزوم عليه ، وبعضه جارم ، وهما من الجرم وهو الذنب. والشاهد فى قوله : «كما الناس» حيث زيدت «ما» بعد الكاف ، ولم تكفها عن العمل ، وهو قليل. انظر المكودي مع ابن حمدون : ١ / ١٨٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٣٣٢ ، مغنى اللبيب (رقم) : ١٠١ ، ٣٢١ ، ٥٨٩ ، ٦٦٥ ، الهمع (رقم) : ١١٥٩ ، ١٥٩٤ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٤٢ ، ١٧٠ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣١ ، أبيات المغنى : ٢ / ٥٧ ، ٤ / ١٢٤ ، ٥ ، ٢٧٩ ، ٦ / ١٠٣ ، شواهد المغنى : ١ / ٥٠٠ ، ٢ / ٧٢٥ ، ٧٧٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٣٤ ، شواهد الجرجاوى : ١٥٣ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٣٠ ، شرح دحلان : ٩٨ ، البهجة المرضيه : ١٧٠ ، جواهر الأدب : ١٥٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٨١٧ ، ٣ / ١٢٢٥ ، المطالع السعيده : ٤١٣ ، شرح قصيده بانة سعاد لابن هشام : ١٣٣ ، فتح رب البريه : ٢ / ٢٨٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٣٨ .

وفهم من قوله : «وقد يليهما» أنّ عملهما قليل ، وقد صرح به في الكافيه (١).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وحذفت ربّ فجرت بعد بل

والفا وبعد الواو شاع ذا العمل

يعنى : أنّ «ربّ» تحذف ويبقى عملها ، وذلك بعد «بل» ، ومثاله :

١٢٤ - بل بلد ملء الفجاج قتمه (٢)

وبعد «الفاء» ، كقوله :

١٢٥ - فمثلك جبلى قد طرقت ومرضع \*\*\*... (٣)

ص: ٤٥١

١- قال ابن مالك في الكافيه (٢ / ٨١٦) : وكفّت الكاف وربّ غالبا ... وقال في شرحها (٢ / ٨١٧) : «وتتصل «ما» أيضا بالكاف و «رب» فيبقى عملهما ، وذلك قليل». انتهى.

٢- من الرجز لرؤبه بن العجاج ، من أرجوزه طويله له في ديوانه (١٥٠) ، يمدح فيها أبا العباس السفاح ، وبعده : لا يشتري كتّانه وجهرمه ويروى : بل بلد ملء الأكام قتمه «البلد» هنا : القفر. الفجاج : جمع فج ، وهو الطريق الواسع بين جبلين. القتم : الغبار ، وهو لغه في القتام. يقول : كثيرا من المفاوز والقفار سلكتها. والشاهد في قوله : «بل بلد» حيث حذفت «رب» بعد «بل» وبقي عملها. انظر المكودي مع ابن حمدون : ١ / ١٨٨ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٣٣٥ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٢ ، أمالي ابن الشجري : ١ / ١٤٤ ، الإنصاف : ٥٢٩ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ١٠٥ ، مغنى اللبيب (رقم) : ١٧٧ ، شذور الذهب : ٣٢٣ ، الهمع (رقم) : ١١٤٠ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٣٨ ، اللسان (جهرم) ، شواهد المغنى : ١ / ٣٤٧ ، أبيات المغنى : ٣ / ٣ ، ٢٠ / ٤ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٣٥ ، شواهد الفيومي : ١٠١ ، شواهد الجرجاوى : ١٥٥ ، شرح ابن الناظم : ٣٧٦ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٣١ ، شرح دحلان : ٩٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٦٩ ، البهجه المرضيه : ٩٨ ، الجنى الدانى : ٢٣٧ ، كاشف الخصاصه : ١٧١ ، المطالع السعيده : ٤١٥.

٣- من الطويل لامرئ القيس من معلقته المشهوره فى القصائد السبع (٣٩) ، وعجزه : فألهيتها عن ذى تمانم محول ورواه سيبويه : ومثلك بكرة قد طرقت وثيبا فألهيتها عن ذى تمانم مغيل فمثلك : أى : فرب أنثى مثلك. الطروق : الإتيان ليلا. ألهيتها : أشغلتها. قوله : «عن ذى تمانم» أى : عن صبي ذى تمانم. محول : أتى عليه حول ، والعرب تقول لكل صغير محول وإن لم يأت عليه حول. و «مغيل» على روايه سيبويه : الذى تؤتى أمه وهى ترضعه. والشاهد - فى قوله : «فمثلك» حيث حذفت «رب» بعد الفاء ، وبقي عملها. انظر القصائد العشر : ٤٣ ، المكودي مع ابن حمدون : ١ / ١٨٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٣٣٦ ، شذور الذهب : ٣٢٢ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٢٢٧ ، ٢٩٠ ، الهمع (رقم) : ١١٣٩ ، ١٣٧٣ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٣٨ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٢ ، أبيات المغنى : ١ / ١٣ ، ١٨٥ / ٣ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٢٩٤ ، شواهد ابن السيرافى : ١ / ٤٥٠ ، شرح

ابن عقيل : ٢٣٥ / ١ ، شواهد الجرجاوى : ١٥٤ ، شواهد الفيومى : ١٠٠ ، شواهد المغنى : ١ / ٤٠٢ ، ٤٦٣ ، شرح ابن الناظم :  
٣٧٦ ، شرح دحلان : ٩٨ ، الجنى الدانى : ٧٥ ، كاشف الخصاصه : ١٧٠ ، البهجه المرضيه : ٩٨ ، التبصره والتذكره : ٦٢٦ ، شرح  
الكافيه لابن مالك : ٢ / ٨٢١ ، فتح رب البريه : ٢ / ٢٨٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٦١ .

وبعد الواو (١) ، كقوله :

١٢٦ - وليل كموج البحر أرخى سدوله\*\*\*على بأنواع الهموم لبيتلى (٢)

ص: ٤٥٢

١- ذهب البصريون إلى أن واو «رب» لا تعمل الجر وإنما العمل ل- «رب» مقدره ، وذهب الكوفيون إلى أن واو «رب» تعمل في النكرة الخفض بنفسها ، وهو مذهب الكسائي ، وإليه ذهب المبرد وابن السراج من البصريين. والجر بعد الفاء و «بل» ب- «رب» محذوفه باتفاق كما ذكره في التسهيل ، وقيل : وزعم بعض النحويين أن الجر هو بالفاء و «بل» لنيابتها مناب «رب» ، وذهب الكسائي وابن السراج إلى أن الفاء تعمل بنفسها دون تقرير «رب» وذلك لضعف الحرف عن أن يعمل محذوفاً ، ذكره في التاج. انظر الإنصاف (مسألة : ٥٥) : ١ / ٣٧٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٦٢ ، شرح الرضى : ٣٣٣ ، التسهيل : ١٤٨ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٤٢٧ ، حاشية الخضرى : ١ / ٢٣٥ ، الجنى الدانى : ٤٥٤ ، مغنى اللبيب : ١٨١ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٣٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٨٢١ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٣٤.

٢- من الطويل لامرئ القيس من معلقته المشهورة فى القصائد السبع (٧٤) ، وبعده : فقلت له لَمَّا تَمَطَّى بصلبه وأردف أعجازا وناء بكلكل قوله : «كموج البحر» أى : فى كثافه ظلمته. سدوله : ستوره. أنواع الهموم : ضرورها. لبيتلى : لينظر ما عندى من الصبر والجزع ، وبيتلى : بمعنى : يمتحن. والشاهد فى قوله : «وليل» حيث حذفت «رب» بعد الواو وبقي عملها. انظر القصائد العشر : ٦٦ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٨٨ ، شرح دحلان : ٩٨ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٣٣٨ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٦٧٢ ، شذور الذهب : ٣٦١ ، مجالس العلماء : ٢٠٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٣٣ ، أبيات المغنى : ٦ / ١١٤ ، شواهد المغنى : ٢ / ٥٧٤ ، ٧٨٢ ، شواهد الفيومى : ٩٩ ، شرح ابن الناظم : ٣٧٧ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٣٣ ، البهجة المرضيه : ٩٨ ، المطالع السعيده : ٤١٥ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ٢٥٤ ، فتح رب البريه : ٢ / ٢٨٨ ، الدرر المضيئه (رساله ماجستير) : ١٨.

وفهم من قوله : «وبعد الواو شاع ذا العمل» أنّ (ذلك) (١) بعد «بل» و «الفاء» غير شائع ، وهو مفهم أمرا صحيحا (٢).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وقد يجزّ بسوى ربّ لدى

حذف وبعضه يرى مطّردا

يعنى : أنّ حذف حرف الجرّ وإبقاء عمله فيما سوى «ربّ» من / حروف الجرّ على قسمين :

غير مطّرد : وهو المشار إليه بقوله : «وقد يجزّ» ففهم منه التقليل ، وفهم من التقليل عدم الأطراد ، ومنه قوله :

١٢٧ - إذا قيل أيّ الناس شرّ قبيله (٣) \*\*\* أشارت كليب (٤) بالأكفّ الأصابع (٥)

ومطّرد : وهو المشار إليه بقوله : «وبعضه يرى مطّردا» ، وذلك في لفظ «الله» في القسم ، نحو «الله لأفعلن» ، وبعد «كم» الاستفهامية ، إذا دخل عليها حرف الجرّ ، نحو «بكم درهم».

ص: ٤٥٣

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٨٨.

٢- كلام المؤلف هنا يقتضى أن الفاء و «بل» في القله وعدم الشيعو سواء ، وليس كذلك ، بل حذف «رب» بعد الفاء كثير ، وأما حذفها بعد «بل» فهو قليل ، قال ابن مالك في التسهيل (١٤٨) : «يجرب- «رب» محذوفه بعد الفاء كثيرا وبعد الواو أكثر ، وبعد «بل» قليلا ، ومع التجرد أقل». وانظر شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٣ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٣٣ - ٢٣٤.

٣- في الأصل : فقل. انظر المصادر الآتية.

٤- في الأصل : كلبه. انظر المصادر الآتية.

٥- من الطويل للفرزدق من قصيده له في ديوانه (٥٢٠) ، يهجو بها جريرا ، أولها : منّا الذى اختير الرّجال سماحه وخيرا إذا هبّ الرّياح الرّعازع ويروى : «أشرت» - بتشديد الراء - بدل «أشارت» يقال : لا تشر فلانا أى : لا تشر إليه بشر. كليب : رهط جرير. بالأكف : حال من الأصابع ، والباء بمعنى : مع ، والمعنى : أشارت الأصابع في حال كونها مع الأكف مبالغه في الإشارة. والشاهد في قوله : «كليب» حيث جرب- «إلى» محذوفه ، وأصله «إلى كليب» فأسقط الجار وأبقى عمله ، وهو قليل. انظر المكودي مع ابن حمدون : ١ / ١٨٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢١٢ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٥٤٢ ، ٣ / ٣٥٤ ، الخزانة : ٩ / ١١٣ ، ١٠ / ٤١ ، مغنى اللبيب (رقم) : ١ ، ١٠٩٨ ، الهمع (رقم) : ١١٣٧ ، ١٣٩٧ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٣٧ ، ١٠٦ ، شرح الأشموني : ٢ / ٩٠ ، ٢٣٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٣٥ ، شواهد الجرجاوى : ٢٤٨ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٣٩ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٦٣٥ ، الجامع الصغير : ٨٩ ، فتح رب البريه : ٢ / ٢٩٩.

ثم قال رحمه الله تعالى : (١) نونا تلى الإعراب أو تنوينا

مما تضيف احذف كطور سينا

يعنى : أنك إذا أردت إضافة اسم إلى اسم حذف ما فى المضاف من نون تلى علامه الإعراب أو تنوين (٢).

وشمل النون : نون المثني والمجموع على حده ، وما (٣) ألحق بهما ، نحو «غلاماك ، وابناك ، وصاحبو زيد ، وعشروك ، وأهلو عمرو».

ص : ٤٥٤

١- الإضافة لغه : مطلق الإسناد ، يقال : أضفت ظهري إلى الحائط ، أى : أسندته إليه. وقيل هى لغه : الإمالة ، يقال : أضفت ظهري إلى الحائط أى : أملتة إليه. واصطلاحا - كما فى التعريفات - امتزاج اسمين على وجه يفيد تعريفا أو تخصيصا. وقال ابن هشام : إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثانى من الأول منزله تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه. وقال أبو حيان : نسبة بين اسمين تقييده توجب لثانيهما الجر أبدا. انظر التعريفات : ٢٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٠١ ، شرح الشذور : ٣٢٥ ، الهمع : ٤ / ٢٦٤ ، حاشيه الصبان : ٢ / ٢٣٧ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ١٨٩ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٢ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٣٦ ، معجم مصطلحات النحو : ١٩٣ ، معجم النحو : ٣٢.

٢- وقد تحذف تاء التانيث ، قال فى الكافيه : وحذف تا التانيث منه قد يرد فى كلمات سمعت فلا تزد وذلك كقول الشاعر : وأخلفوك عد الأمر الذى وعدوا أى : عده الأمر. ومنه قراءه بعضهم : (لَأَعْدُوا لَهُ عُدَّةً) أى : عدته. أراد : حياه النار. وظاهر كلام الفراء أنه قياس ، وجعل منه قوله تعالى : (وَأَقَامَ الصَّلَاةَ). انظر الكافيه وشرحها لابن مالك : ٢ / ٨٩٨ ، ٩٠١ ، القراءات الشاذة : ٥٣ ، معانى الفراء : ٢ / ٢٥٤ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٤٠ - ٢٤١ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٣٧ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ٣٣٠ - ٣٣١.

٣- فى الأصل : وهو. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨٩.



وشمل التنوين : التنوين الظاهر ، نحو «غلامك» فى «غلام» ، والمقدّر ، نحو «دراهمك» ، فى «دراهم».

و «طور سيناء» : اسم جبل بالشّام ، ويقال له أيضا : «طور سينين» (١) وقد جاء (فى القرآن) (٢) بالوجهين (٣) ، وأصله قبل الإضافة «طور» : وهو اسم جبل أيضا (٤).

ثمّ قال رحمه الله تعالى / :

والثانى اجرر وانو من أو فى إذا

لم يصلح إلّا ذاك واللام خذا

لما سوى ذينك ...

...

يعنى : أنّ حكم المضاف إليه الجرّ ، ثمّ إنّ الإضافة أشار إلى أنّها تتقدّر عنده بثلاثة أحرف : وهى «من» ، و «فى» ، و «اللام» (٥).

ص: ٤٥٥

١- وهو جبل بيت المقدس ، ممتد ما بين مصر وأيله ، وهو الذى نودى منه موسى عليه السلام. انظر معجم البلدان : ٤ / ٤٨ ،  
مراصد الاطلاع : ٢ / ٨٩٦ ، معجم ما استعجم : ٣ / ٨٩٧ ، اللسان : ٤ / ٢٧١٨ (طور).

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المكودى : ١ / ١٨٥.

٣- قال تعالى : (وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ) ، وقال جلّ شأنه : (وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ وَطُورِ سَيْنَاءَ). انظر الآية (٢٠)  
من سورة المؤمنون ، والآية (٢) من سورة التين.

٤- جاء فى اللسان : الطور : الجبل ، وطور سيناء : جبل بالشّام ، والطور فى كلام العرب الجبل ، وقال الفراء فى قوله تعالى :  
(وَالطُّورِ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ) أقسم الله تعالى به ، قال : وهو الجبل الذى بمدین الذى كلمه الله تعالى موسى عليه السلام عنده تكليما.  
انظر اللسان : ٤ / ٢٧١٨ (طور) ، معانى الفراء : ٣ / ٩١ ، معجم البلدان : ٤ / ٤٨ ، مراصد الاطلاع : ٢ / ٨٩٦ ، معجم ما استعجم : ٣ /  
٨٩٧ /

٥- قال ابن مالك : وأعقل أكثر النحويين الإضافة بمعنى : «فى» ، وهى ثابتة فى الكلام الفصيح ، فمن شواهد ما قوله تعالى :  
(لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ) ، و (هُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ) و (فَصَّةِ يَأْمٌ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ) ، و (يا صاحِبِ السُّجُنِ) ، و (مَكْرُ اللَّيْلِ  
وَالنَّهَارِ) ، ومنها قول الأعشى ميمون : مهادى النهار لجاراتهم وبالليل هن عليهم حرم. انتهى. ومذهب الجمهور أن الإضافة لا  
تتقدر بغير «من» ، واللام» ، ونحو «بل مكر الليل» مقدر باللام عندهم على التوسع. وذهب أبو حيان إلى أن الإضافة ليست على  
تقدير حرف مما ذكر ولا- نيته. وذهب ابن الضائع إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال. وزاد الكوفيون الإضافة بمعنى :  
«عند» ، تقول : «هذه ناقة رقاد الحلب» ، معناه : رقاد عند الحلب. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٩٠٦ - ٩٠٧ ، شرح المرادى  
: ٢ / ٢٤٢ - ٢٤٣ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٣٨ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ٣٢٩ - ٣٣٠ ، الهمع : ٤ / ٢٦٧ ، ارتشاف



مثال الإضافة المقدره ب- «من»: «خاتم فضّه» و «باب ساج» (١)، وضابطه: أن يكون المضاف إليه اسما للجنس العدى منه المضاف.

ومثال المقدره ب- «فى»: (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ) [سبأ: ٣٣]، وضابطه: أن يكون المضاف إليه اسم زمان، وقع فيه المضاف.

وإلى هذين القسمين أشار بقوله: «وانو من أو فى».

وقوله: «إذا لم يصلح إلّا ذاك» يعنى: فى التّأويل.

وقوله: «واللام خذا لما سوى ذينك» أى: قدّر اللام فيما سوى ذينك (٢) القسمين، وهو أكثر أقسام المضاف.

وشمل قوله: «اللام»: اللام التى للملك، نحو «دار زيد»، والتى للاستحقاق، نحو «باب الدّار».

ثمّ قال رحمه الله تعالى:

... واخصص أوّلا

أو أعطه التعريف بالذى تلا

يعنى: أنّ الإضافة المحضه تفيد تخصيص الأوّل إذا أضيف إلى نكره، نحو «غلام رجل»، أو تعريفه إن أضيف إلى معرفه، نحو «غلام زيد».

وفهم كون القسم الأوّل هو المضاف إلى نكره - من ذكر المعرفه فى قسمه (٣).

ثمّ أشار إلى القسم الثّانى من الإضافة / وهى الإضافة غير المحضه، فقال رحمه الله تعالى:

وإن يشابه المضاف يفعل

وصفا فعن تنكيره لا يعزل

كربّ راجينا عظيم الأمل

مرّوع القلب قليل الحيل

ص: ٤٥٦

---

١- الساج: خشب أسود رزين يجلب من الهند ولا تكاد الأرض تبليه، قال الزمخشري: عملت سفينه نوح عليه السلام من ساج، وهى خشب سود. انظر تاج العروس: ٢ / ٦١ (سوج)، أساس البلاغه للزمخشري: ٢٢٣ (سوج)، اللسان: ٣ / ٢١٤١ (سوج).

٢- فى الأصل : ذلك. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٠.

٣- فى الأصل : قسميه. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٠.

يعنى : أن المضاف إذا كان شبيها بالفعل المضارع ، لكونه اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، بمعنى الحال أو الاستقبال ، أو ما حمل عليه من أمثله المبالغه ، والصفة المشبهة - كانت إضافته غير محضه ، لا تفيد تخصيصا ولا تعريفا ، وإنما هي لمجرد التخفيف ، وذلك نحو «ضارب زيد» ، وأصله «ضارب زيدا» (١) ، وقد مثل لذلك الناظم بقوله : «كرب راجينا» (ف- «راجينا») (٢) اسم فاعل مضاف إلى الضمير ، ولم تفد الإضافة تخصيصا ولا تعريفا ، بل هو نكرة ، ولذلك أدخل عليه «رب» لاختصاصها بالنكرة .

و «عظيم» صفة مشبهة باسم الفاعل ، وإضافته إلى «الأمل» غير محضه ، وهو نعت ل- «راجينا» ، ونعت النكرة نكرة (٣) .

و «مروء» اسم مفعول ، وإضافته إلى «القلب» غير محضه .

و «قليل» صفة مشبهة ، وإضافته إلى «الحيل» غير محضه .

وهذه الصفات كلها نعت ل- «راجينا» ، ونعت النكرة (٤) نكرة .

ثم قال رحمه الله تعالى :

وذى الإضافة اسمها لفظية

وتلك محضه ومعنوية

الإشارة ب- «ذى» لأقرب القسمين ، وهى الإضافة غير المحضه ، يعنى : أنها تسمى / لفظية ، لأن فائدتها راجعه إلى اللفظ فقط ، وهى التخفيف (٥) ، وتسمى أيضا : مجازية ، وغير محضه .

والإشارة ب- «تلك» إلى أول القسمين ، يعنى : أنها تسمى : محضه ، لإفادتها التخصيص أو التعريف ، وتسمى : معنوية (٦) . .

ص : ٤٥٧

١- فى الأصل : زيد. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩١ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩١ .

٣- فى الأصل : نكتت. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩١ .

٤- فى الأصل : النكرة. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩١ .

٥- فى الأصل : التحقيق. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩١ .

٦- وزاد فى التسهيل قسما ثالثا ، وهو الشبيهة بالمحضه ، وهو أنواع : الأول : إضافة الاسم إلى الصفة ، نحو «مسجد الجامع» ، ومذهب الفارسي أنها غير محضه ، وعند غيره أنها محضه . الثانى : إضافة المسمى إلى الاسم ، نحو «شهر رمضان» . الثالث : إضافة الصفة إلى الموصوف ، نحو «سحق عمامة» . وذهب ابن عصفور إلى أنها غير محضه ، وذهب غيره إلى أنها محضه . الرابع : إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف ، كقوله : علا زيدا يوم النقا رأس زيد كم أى : علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم ، فحذف الصفتين ، وجعل الموصوف خلفا عنهما فى الإضافة . الخامس : إضافة المؤكّد إلى المؤكّد ، وأكثر ما يكون فى أسماء

الزمان المبهمه ، نحو «يومئذ» ، وقد يكون في غيرها ، كقوله : فقلت انجو عنها نجا الجلد إنه سيرضيكما منها سنام وغاربه أراد :  
اكشطا عنها الجلد ، لأن النجا هو الجلد. السادس : إضافه الملغى إلى المعبر ، نحو : إلى الحول ثم اسم السيد عليكما السابع :  
إضافه المعبر إلى الملغى ، كقول بعض الطائيين : أقام بيغداد وشوقه لأهل دمشق الشام شوق مبرح انظر التسهيل : ١٥٥ ، شرح  
المرادى : ٢ / ٢٤٥ - ٢٤٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٠٨ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ٣٣٣ - ٣٣٦ ، الهمع : ٤ / ٢٧٧ ، شرح  
الأشموني : ٢ / ٢٤٢.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ووصل أل هذا المضاف مغتفر

إن وصلت بالثان كالجعد الشعر

أو بالذى له أضيف الثانى

كزيد الضارب رأس الجانى

الإشارة ب- «ذا» إلى أقرب القسمين ، وهى الإضافة غير المحضة.

يعنى : أنه يغتفر دخول «أل» على المضاف ، لكن بشرط أن تدخل على الثانى : نحو «الضارب الرجل» ، و «الجعد الشعر» ، أو يكون الثانى مضافا إلى ما فيه «أل» ، نحو «الحسن وجه الأب» ، و «الضارب رأس الجانى».

فلو لم تتصل «أل» بالثانى ، ولا- بما أضيف إليه الثانى ، لم يجوز دخول «أل» على المضاف ، فلا- يجوز «الضارب زيد» ، ولا «الضارب صاحب زيد» (١).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وكونها فى الوصف كاف إن وقع

مثنى أو جمعا سبيله اتبع

ص : ٤٥٨

---

١- وقد ذكر فى التسهيل صورته أخرى يغتفر فيها ذلك أيضا ، وهى : أن يكون المضاف إليه مضافا إلى ضمير المقرون ب- «أل» ، كقوله : الود أنت المستحقه صفوه وقد منع المبرد الجز فى نحو ذلك وأوجب النصب ، قال المرادى : «ولكن الصحيح جوازه». وقال ابن عقيل : والأفصح النصب. انظر التسهيل : ١٣٧ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ٢٠٣ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٥١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٩ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٤٦.

يعنى : أن وجود «أل» فى الوصف المضاف إن كان مثنى أو مجموعا على حدّه ، وهو الّذى أتبع سبيل المثنى فى كون الإعراب بحرف بعده نون واحترز به من جمع التّكسير (١) - يكفى عن وجودها فى المضاف (إليه) (٢) ، نحو «الضّاربا زيد» ، و «المكروم عمرو».

وقوله : «سبيله أتبع» أى : أتبع سبيل المثنى فيما ذكر.

ثمّ قال رحمه الله تعالى / :

وربّما أكسب ثان أؤلا

تأنيثا إن كان لحذف موهلا

يعنى : أن المضاف المذكّر يكتسب التّأنيث من المضاف إليه ، إذا كان مؤنثا ، وذلك بشرط صحّ الاستغناء بالتّانى عن الأوّل ، وهو المتّبه عليه بقوله : «إن كان لحذف موهلا». يعنى : إذا كان المضاف صالحا للحذف ، والاستغناء عنه بالتّانى ، كقول الشّاعر :

١٢٨ - مشين كما اهتزت رماح تسفّهت\*\*\*أعاليها مرّ الرّياح التّواسم (٣)

ف- «مرّ» فاعل ب- «تسفّهت» ، ولحقت (٤) التّاء الفعل المسند (٥) إليه ، لاكتسابه

ص : ٤٥٩

- ١- لأنه مهما اقترنت بالأوّل لا بد من اقترانها بالتّانى ، ولا كذلك الجمع الذى على حد المثنى. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٢.
- ٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٢.
- ٣- من الطويل ، لذى الرمه غيلان ، من قصيده له فى ديوانه (٦١٦) ، أولها : خليليّ عوجا التّاعجات فسّلما على طلل بين التّقا والأحارم ويروى : «يمشين» بدل «مشين» ، ويروى : «رويدا» بدل «مشين». قوله : «تسفّهت أعاليها» أى : استخفت الريح أعالي الرماح فحركتها ، وأعلى الرماح : ما قرب من الموضوع الذى يركب فيه السنان. التّواسم : جمع ناسمه ، وهى أول الريح حين تهب بلين قبل أن تشتد. والبيت فى وصف نسوه ، وحاصل معناه : أن كل واحده منهن تميل وتتبختر فى مشيتها. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلّف. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٩٢ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٣٦٧ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٤٨ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٢٥ ، المقتضب : ٤ / ١٩٧ ، الخصائص : ٢ / ٤١٧ ، المحتسب : ١ / ٢٣٧ ، اللسان (سفه ، صدر ، قبل) ، شواهد ابن النحاس : ٨٠ ، شواهد ابن السيرافى : ١ / ٥٨ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٧ ، شواهد الجرجاوى : ١٥٧ ، شرح ابن الناظم : ٣٨٦ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٥٣ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٣٩٨ ، كاشف الخصاصه : ١٧٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٩٢٠ ، الأصول : ٣ / ٤٨٠ ، شواهد التّوضيح لابن مالك : ٨٥.
- ٤- فى الأصل : وألحقت. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٣.
- ٥- فى الأصل : المستند. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٣.



التأنيث من المضاف إليه ، وهو «الرَّيَّاح» ، لأنه يجوز الاستغناء بـ «الرَّيَّاح» عن «مَرَّ» ، فتقول : «تسَفَّهت الرِّيح».

فلو كان المضاف إلى المؤنث ممَّا (١) لا يصحَّ الاستغناء عنه بالتأني - لم يجز تأنيثه ، نحو «قام غلام هند» ، إذ لا يصحَّ أن تقول (٢) : «قام هند» ، وأنت تريد : «غلام هند».

وفهم من قوله : «وربَّما» أن ذلك قليل.

وفى ذكر هذا الشرط إشعار بأنه يجوز أن يكتسب المؤنث التذكير من المضاف إليه ، إذا صحَّ الاستغناء عنه بالتأني ، كقوله :

١٢٩ - رؤيه الفكر ما يؤول له الأم\*\*\*ر معين على اجتناب التواني (٣)(٤)

ف- «معين» خبر عن «رؤيه» ، وذكره وهو خبر (٥) عن مؤنث ، لاكتساب المبتدأ التذكير من المضاف إليه ، وهو «الفكر» ، ولصحَّه الاستغناء بالتأني عن الأول ، لأنه يجوز أن تقول : «الفكر معين» إذ العله في ذلك واحده (٦).

ثم قال رحمه الله تعالى :

ولا يضاف اسم لما به أتحد

معنى وأول موهما إذا ورد /

يجب أن يكون المضاف مغايرا للمضاف إليه ولو بوجه ما - أى : بواحد - ، لأنَّ المضاف يكتسب من المضاف إليه التخصيص أو التعريف ، والشىء لا يتخصَّص ولا يتعرَّف بنفسه ، فإن ورد من كلام العرب ما يوهم إضافه الشىء إلى نفسه - أوَّل ذلك بإضافه (٧) الاسم إلى اللقب ، نحو «سعيد كرز» ، فيؤول الأوَّل

ص : ٤٦٠

١- فى الأصل : ما. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٣.

٢- فى الأصل : يقول. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٣.

٣- فى الأصل : التواني. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٣.

٤- من الخفيف ولم أعرش على قائله. ويروى : «اكتساب التواني» ، و «اكتساب الثواب» بدل «اجتناب التواني». ما يؤول له : ما يرجع له. التواني : التكاثر. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٩٢ ، الشواهد الكبرى :

٣ / ٣٦٩ ، الهمع (رقم) : ١٢٣٠ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٦٠ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٤٨ ، شرح ابن الناظم : ٣٨٧ ، شرح دحلان :

١٠٠ ، المطالع السعيدة : ٤٢٥ ، البهجة المرضيه : ١٠٠.

٥- فى الأصل : خبره. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٣.

٦- فى الأصل : واحد. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٣.

٧- فى الأصل : كإضافه. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٤.

بالمسمّى ، والثانى بالاسم ، والاسم خلاف المسمّى ، ونحو «مسجد الجامع» يؤوّل على حذف الموصوف ، والتقدير : مسجد المكان الجامع (١).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وبعض الأسماء يضاف أبدا

وبعض ذى قد يأت لفظا مفردا

يعنى : أنّ من الأسماء ما لا يستعمل إلّا مضافا ، نحو «قصارى الشّىء وحما داه» (٢) ، وذلك على خلاف الأصل ، فإنّ الأصل فى الأسماء أن تستعمل تاره مضافه ، وغير مضافه أخرى.

ثمّ إنّ من اللّازم للإضافه ما تلزمه معنى ، ويجوز إفراده لفظا ، وإلى هذا أشار بقوله :

وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا

وذلك نحو «كلّ ، وبعض ، وقبل ، وبعد».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وبعض ما يضاف حتما امتنع

إيلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع

كوحّد لبّى ودوالى سعدى

وشدّ إيلاء يدى للّبى

يعنى : أنّ بعض الأسماء اللّازمه للإضافه لفظا ومعنى - يمتنع أن تضاف / إلى الظّاهر ، فيجب إضافته للضمير ، وفى هذا النوع خروج عن الأصل من وجهين : لزوم الإضافه ، وكون (٣) المضاف إليه ضميرا ، ثمّ أتى من ذلك بأربعة ألفاظ ، فقال :

ص : ٤٦١

١- وهو مذهب الأبخش وابن السراج والفارسى وجمهور البصريين. وذهب الكوفيون إلى جواز إضافه الشّىء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان ، واحتجوا بنحو قوله تعالى : (وَلَعَدَاؤُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ\*) فأضاف «الدار» إلى «الآخرة» وهما بمعنى واحد ، ومن ذلك قولهم : «صلاه الأولى ، ومسجد الجامع ، وبقوله الحمقاء» و «الأولى» فى المعنى هى : الصلاه و «الجامع» هو : المسجد ، و «البقلة» هى : الحمقاء ، وقد أضافوها إليها ، فدل على ما قلناه. وبه قال الزمخشرى وابن الطراوه وابن طاهر وابن خروف وأبو القاسم بن

القاسم وجماعه. وذهب بعض النحاه إلى أنه من قبيل ما أضيف فيه المسمى إلى الاسم ، كأنك قلت : البقله التي هي صاحبه هذا الاسم وكذلك باقيها. انظر الإنصاف (مسأله : ٤١) : ٢ / ٤٣٦ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٥٥ - ٢٥٦ ، الهمع : ٤ / ٢٧٦ ، الأصول : ٢ / ٨ ، المقتصد شرح الإيضاح : ٢ / ٨٩٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٠٦ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٤ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٦ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ٣٣٥ .

٢- فى الأصل : وجاده. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٤ .

٣- فى الأصل : وكو. انظر شرح المكودى : ١٩٤ .

أما «وحد» فقد تقدّم الكلام عليه فى باب الحال (١)، وأنه لازم التّصّب على الحال ، كقولك : «جاء زيد وحده» أى : منفردا ، وقد جاء مضافا إليه كقولهم فى المدح : «نسيج وحده (٢) ، وفريد دهره» (٣) ، وفى الذّم فى قولهم : «جحيش وحده (٤) ، وعيير (٥) وحده» (٦).

وأما «لبي» فإنه أيضا لازم للإضافه إلى الضّمير ، نحو «لبيك» (٧) ، ومعنى «لبيك» : إقامه على إجابتك بعد إقامه.

وأما «دوالى» (٨) فتضاف إلى الضّمير أيضا وجوبا ، نحو «دواليك» ، ومعناه : إداله لك بعد إداله.

ص: ٤٦٢

- ١- انظر ص ٤٠٥ من هذا الكتاب.
- ٢- أى : لا- نظير له فى علم أو غيره ، وأصله فى الثوب إذا كان رفيعا لا نظير له ، ولم ينسج على منواله ، وهذا مثل يقال للرجل المنفرد برأيه ولا- يخطئ. انظر الكتاب : ١ / ١٨٩ ، مجمع الأمثال : ٢ / ٣٣٦ ، المستقصى فى أمثال العرب : ٢ / ٣٦٧ ، جمهره الأمثال : ٢ / ٣٠٣ ، تذكره النحاه : ٣٦٩ ، ٤٩٤ ، اللسان : ٦ / ٤٤٠٦ (نسج) ، ٤٧٨٠ - ٤٧٨١ (وحد) ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٩٥ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٧٣٤ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٦٣ ، شرح الرضى : ١ / ٢٠٣ ، المسائل المنثوره للفارسى : ٣.
- ٣- فى الأصل : وحده. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٥.
- ٤- هذا مثل يقال للرجل المستبد برأيه. وجحيش : تصغير جحش. انظر الكتاب : ١ / ١٨٩ ، مجمع الأمثال : ٢ / ٣٣٦ ، فرائد اللآل : ٢ / ١٠ ، جمهره الأمثال : ٢ / ٣٠٤ ، زهر الأكم لليوسى : ٢ / ٦٤ ، اللسان : ١ / ٥٤٩ (جحش) ، ٤٧٨٠ - ٤٧٨١ (وحد) ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٩٥ ، تذكره النحاه : ٣٦٩ ، ٤٩٤ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٦٣ ، شرح الرضى : ١ / ٢٠٣ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٧٣٤ ، مجالس ثعلب : ٢ / ٥٥٤ ، المسائل المنثوره : ٣.
- ٥- فى الأصل : عنز. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٥.
- ٦- هذا مثل يضرب لمن لا- يخالط الناس ، وقال بعضهم أى : يعاير الناس والأمور ويقيسها بنفسه من غير أن يشاور. و«عيير» تصغير «عير» وهو الحمار الذكر. انظر مجمع الأمثال : ٢ / ٣٣٦ ، فرائد اللآل : ٢ / ١٠ ، جمهره الأمثال : ٢ / ٣٠٤ ، مجالس ثعلب : ٢ / ٥٥٤ ، اللسان : ١ / ٥٤٩ (جحش) ، ٤٧٨٠ - ٤٧٨١ (وحد) ، ٣١٨٥ (عير) ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٩٥ ، شرح الرضى : ١ / ٢٠٣ ، تذكره النحاه : ٣٦٩ ، ٤٩٤ ، المسائل المنثوره : ٣.
- ٧- والكاف فى لبيك وأخواته اسم مضاف إليه ، وذهب الأعلم : إلى أن الكاف فيها وفى أخواتها حرف خطاب لا موضع له من الإعراب ، وحذفت النون لشبهه الإضافه. انظر شرح المرادى : ٢ / ٢٦٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٨ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٥٣.
- ٨- فى الأصل : وإلى. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٥.

و «سعدى» كذلك ، تقول : «سعديك» ، ومعناه : إسعادا (لك) (١) بعد إسعاد.

وقد جاء فى الشعر إضافه «لبنى» إلى الظاهر على وجه الشذوذ ، وعلى ذلك تبه بقوله :

وشدّ إيلاء يدي للبنى

أى : وشدّ إضافه «لبنى» ل- «يدى» ، وأشار بذلك إلى قول الشاعر :

١٣٠ - دعوت لما نابنى مسورا\*\*فلبنى فلبنى يدي مسورا(٢)

فأضاف «لبنى» إلى «يدى مسورا».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وألزموا إضافه إلى الجمل

حيث وإذ (٣) ...

أمّا «حيث» فهى ظرف مكان ، وأمّا «إذ» فهى ظرف للزمان الماضى ، وكلاهما يلزم الإضافة إلى الجمل.

ص: ٤٦٣

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٥.

٢- من المتقارب لأعرابى من بنى أسد ، وفى الخزانة : «وهذا البيت من الأبيات الخمسين التى لا يعرف لها قائل». نابنى : أصابنى. قوله : «لبنى» يعنى : قال : لبيك. قوله : «يدى مسورا» مسور : اسم رجل ، وأصله أن رجلا لزمته ديه فطلب من مسور أن يعينه فيها فأجابه إلى ذلك ، وخص اليدين بالذكر لأنهما هما اللتان دفعتا له المال. وقيل : كانت عادة العرب ذلك مطلقا ، فجاء النهى عنه ، روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : «إذا دعا أحدكم أخاه فقال : لبيك ، فلا يقول له : لبنى يديك ، وليقل أجابك الله بما تحب». والشاهد فى قوله : «فلبنى يدي» حيث جاء «لبنى» مضافا إلى الظاهر ، وهو شاذ ، لأن هذا من الأسماء التى تلزم الإضافة إلى المضمّر. وقيل : إن «يدى» هنا زائده ، وعليه فلا شاهد فيه. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٩٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٨ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٣٨١ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٥١ ، اللسان (لب ، لبنى ، سور) ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ١٧٦ ، المحتسب : ١ / ٧٨ ، ٢ / ٢٣ ، شرح ابن يعيش : ١ / ١١٩ ، الخزانة : ٢ / ٩٢ ، شواهد المغنى : ٢ / ٩١٠ ، الهمع (رقم) : ٧٤٠ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٦٥ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٨ ، أبيات المغنى : ٧ / ٢٠٩ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٤١٤ ، شواهد الجرجاوى : ١٥٩ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٦٦٨ ، شواهد ابن النحاس : ١٥٣ ، شواهد ابن السيرافى : ١ / ٣٧٩ ، المغنى (رقم) : ٩٨٢ ، شرح ابن الناظم : ٣٩٠ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٦٠ ، شرح دحلان : ١٠١ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٩٣٢ ، كاشف الخصاصه : ٧٦ ، سر الصناعه : ٢ / ٤٤٧ ، البهجة المرضيه : ١٠١.

٣- فى الأصل : وإذا. انظر الألفيه : ٨٨.

وشمل قوله : «الجمل» الجملة الاسميّة ، نحو «جلست حيث (زيد) (١) جالس» ، والفعليّة ، نحو «جلست (حيث) (٢) جلس زيد» ، و «أتيتك إذ زيد قائم ، وإذ / قام زيد» (١).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

...

... وإن ينون يحتمل

إفراد إذ ...

...

يعنى : أنّ «إذ» تنفرد بجواز حذف الجملة بعدها ، وتعويض التثوين منها ، فالضمير في «ينون» عائد على أقرب المذكورين ، وهو «إذ» ، كقوله تعالى :

[وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ] [الروم : ٤].

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

... وما كإذ معنى كإذ

أضف جوازا نحو حين جانبا

يعنى : أنّ ما شابه «إذ» في كونه اسم زمان مبهم بمعنى الماضي ، يجرى مجرى «إذ» في إضافته إلى الجملة الاسميّة والفعليّة جوازا ، لا لزوما ، نحو «يوم ، ووقت ، وحين» ، فتقول : «قمت يوم قام زيد ، وحين زيد قائم».

وفهم منه : أنّه إذا كان غير مبهم لم يصف إلى الجملة ، نحو «نهار» ، وكذلك إذا كان محدودا ، نحو «شهر» ، فلا يجرى مجرى «إذ» ، إلّا إذا استوفى الشبه في الأوجه المذكوره.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وابن أو اعرب ما كإذ قد أجريا

واختر بنا متلوّ فعل بنيا

وقبل فعل معرب أو مبتدا

---

١- وشذ أفراد ما تضاف إليه «حيث» فى قول الراجز : أما ترى حيث سهيل طالعا وفى قول الشاعر : ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ببيض المواضى حيث لى العمائم خلافا للكسائى فإنه أجاز القياس على ذلك. انظر التصريح على التوضيح : ٣٩ / ٢ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٩٣٧ - ٩٣٨ ، المغنى : ١٧٧ ، الهمع : ٣ / ٢٠٦ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٦٢ - ٢٦٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ٢٦٧.

يعنى : أن ما جرى من أسماء الزمان مجرى «إذ» فأضيف إلى الجملة - يجوز (١) فيه حينئذ البناء (والإعراب) (٢).

وشمل قوله : «فعل بنيا» الماضى ، كقوله :

١٣١ - على حين ألهى الناس جلّ أمورهم \*\*\*... (٣)

والمضارع المبنيّ ، كقوله :

١٣٢ - \*\*\*... على حين يستصيين كلّ حليم (٤)

وإن كانت الجملة المضاف إليها مصدره / بالفعل المعرب ، وهو المضارع ، العارى من موانع الإعراب ، نحو قوله عزوجل : (هذا يومٌ ينفع الصادقين صدقُهم) [المائدة : ١١٩] ، أو بالمبتدأ ، نحو قول الشاعر :

١٣٣ - ألم تعلمى يا عمر ك الله أننى \*\*\* كريم على حين الكرام قليل (٥).

ص: ٤٦٥

١- فى الأصل : فيجوز. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٧.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٧.

٣- من الطويل للأحوص الأنصارى فى ملحقات ديوان شعره (٢٨٩) ، وقيل لأعشى همدان ، وقيل : لجرير ، وعجزه : فندلا زريق المال ندل الثعالب وقد تقدم الكلام عليه فى صفحة (٣٧١) من هذا الكتاب. والشاهد فى قوله : «على حين ألهى» حيث روى بكسر نون «حين» على الإعراب الذى هو الأصل ، وبفتح النون على البناء وهو المختار ، لكونه مضافا إلى مبنى أصاله ، وهو قوله : «ألهى».

٤- من الطويل ، ولم أعر على قائله ، وصدره : لأجتذبنّ منهنّ قلبى تحلّما ويروى : «حكيم» بدل «حليم». تحلم : تكلف الحلم وهو الأناه. يستصيين : مضارع استصبيت فلانا إذا عددته صبيا. والشاهد فى قوله : «على حين يستصيين» حيث روى «حين» بكسر النون ، على الإعراب الذى هو الأصل ، وروى بفتح النون على البناء ، وهو المختار ، لكونه متبوعا بفعل مبنى عرضا ، وهو «يستصيين» الذى هو فعل مضارع متصل بنون الإناث ، التى هى الفاعل. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٩٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٢ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٤١٠ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٩١١ ، الهمع (رقم) : ٨٦٢ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٨٧ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٥٦ ، شواهد المغنى : ٢ / ٨٨٣ ، أبيات المغنى : ٧ / ١٢٥ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٦٧ ، أوضح المسالك : ١٤٦ ، فتح رب البريه : ٢ / ١٣١ ، الدرر المضية للأنباسى (رساله ماجستير) : ٢٣٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٢٢.

٥- من الطويل ، لمويال بن جهم المذحجى ، وقيل : لمبشر بن الهذيل الفزارى ، وهو من قصيده هو أولها ، وبعده : وإنى لا أخزى إذا قيل مملق سخى وأخزى أن يقال بنخيل عمر ك : بفتح الراء منصوب على أنه مفعول مطلق ، مصدر محذوف الزوائد ، والأصل تعمير ك الله ، وهو مصدر مضاف إلى المفعول ، ولفظ الجلالة فاعله ، وهو دعاء لها بطول العمر ، كأنه قال : يطيل الله عمر ك. والشاهد فى قوله : «على حين الكرام قليل» حيث روى بكسر نون «حين» على الإعراب الذى هو الأصل ، وهو الأرجح



لكونه متبوعاً بمتبوعاً ، وهو «الكرام» ، وروى بالفتح على البناء. انظر المكودي مع ابن حمدون : ١ / ١٩٧ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٥٧ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٤١٢ ، الهمع (رقم) : ٨٦٤ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٨٧ ، أمالي القالي : ١ / ٣٩ ، فتح رب البريه : ٢ / ١٣٢ ، الدرر المضيئه للأنباسي (رساله ماجستير) : ٢٣٧.

فالوجه الإعراب ، وهو متَّفَق عليه (١) ، ولذلك قال :

وقبل فعل معرب أو مبتدا

أعرب ...

وأجاز الكوفيون فيه البناء (٢) ، وتبعهم الناظم (٣) ، وإليه أشار بقوله : «ومن بنى فلن يفتّدا» ، ويؤيده قراءه نافع : (هذا يَوْمٌ يَنْفَعُ)  
[المائدة : ١١٩] بنصب «يوم» (٤) ، وقوله :

١٣٤ - \*\*\*... على حين الكرام قليل (٥)

روى : بفتح «حين».

و «التنفيذ» : التّكذيب (٦).

ص : ٤٦٦

- 
- ١- انظر شرح المكودي : ١ / ١٩٧ ، التسهيل : ١٥٩ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٦٨ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٥٧ ، الهمع : ٣ / ٢٣١ .
  - ٢- وإليه مال الفارسي . انظر شرح المكودي : ١ / ١٩٧ ، التسهيل : ١٥٩ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٦٨ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٥٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٢٢ ، الهمع : ٣ / ٢٣١ .
  - ٣- قال ابن مالك فى التسهيل (١٥٩) : «فإن صدرت باسم أو فعل معرب جاز الإعراب باتفاق ، والبناء خلافا للبصريين» . وانظر الهمع : ٣ / ٢٣١ ، شرح المكودي : ١ / ١٩٧ .
  - ٤- على الظرفيه ، وفيه وجهان : أحدهما : أنه مفعول فيه ، والعامل فيه «قال» ، أى : قال الله هذا القول فى يوم . والثانى : أن «هذا» مبتدأ و «يوم» ظرف للخبر الحدوف ، أى : هذا يقع أو يكون يوم ينفع . وقال الكوفيون : «يوم» فى موضع رفع خبر «هذا» ولكنه بنى على الفتح لإضافته إلى العمل ، وعندهم يجوز بناؤه وإن أضيف إلى معرب ، وذلك عند البصريين لا يجوز إلا إذا أضيف إلى مبنى . وقرأ الباقر «يوم» بالرفع على المبتدأ والخبر . انظر المبسوط فى القراءات العشر : ١٨٩ ، حجه القراءات : ٢٤٢ ، إتحاف فضلاء البشر : ٢٠٤ ، إملاء ما من به الرحمن : ١ / ٢٣٤ ، إعراب النحاس : ٢ / ٥٣ ، البيان لابن الأنبارى : ١ / ٣١١ ، شرح المكودي : ١ / ١٩٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٢٢ ، الهمع : ٢٣٠ .
  - ٥- من الطويل ، وتقدم الكلام عليه آنفا فى صفحه (٤٦٥) من هذا الكتاب .
  - ٦- وقال الأزهرى فى إعراب الألفيه (٦٨) : «والتنفيذ : اللوم وتضعيف الرأى ، وأصله من الفند ، وهو ضعف الرأى من الهرم» . انظر اللسان : ٥ / ٣٤٧٢ (فند) ، شرح المكودي : ١ / ١٩٧ .

والَّذِي يَبْنِي عَلَيْهِ الظَّرْفُ فِي هَذَا الْفَصْلِ الْفَتْحُ ، وَلَمْ يَتَّبِعْ عَلَيْهِ النَّاطِمَ .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى :

وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَهُ إِلَى

جَمَلِ الْأَفْعَالِ كَهَنَ إِذَا اعْتَلَى

يَعْنِي : أَنَّ الْعَرَبَ أَلْزَمُوا «إِذَا» الْإِضَافَةَ إِلَى الْجَمَلِ الْفَعْلِيَّةِ (١) ، وَيَعْنِي ب- «إِذَا» الظَّرْفِيَّةَ دُونَ الْفِجَائِيَّةِ ، وَالْجَمْلَةُ بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ جَزِّ عِنْدَ الْجُمْهُورِ ، وَالْعَامِلُ فِيهَا جَوَابُهَا عَلَى الْمَشْهُورِ (٢) .

ثُمَّ مَثَلُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : «كَهَنَ إِذَا اعْتَلَى» ، وَمِثْلُهُ (إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ) [النصر : ١] .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى :

لِمَفْهُمِ اثْنَيْنِ مَعْرُوفٍ بِلَا

تَفَرُّقِ أَضْيَفِ كَلْتَا وَكَلَا (٣)

مِنَ الْأَسْمَاءِ اللَّازِمَةِ لِلْإِضَافَةِ لِفِظًا وَمَعْنَى : «كَلَا ، وَكَلْتَا» (٤) .

وَفَهْمٌ مِنْ قَوْلِهِ : «لِمَفْهُمِ اثْنَيْنِ» أَنَّهُمَا لَا يُضَافَانِ لِلْمَفْرُودِ (٥) .

وَشَمِلَ قَوْلُهُ : «لِمَفْهُمِ (٤) / اثْنَيْنِ» : الْمَثْنَى ، نَحْوَ «كَلَا الرَّجُلَيْنِ» ، وَضَمِيرُهُ ،

ص : ٤٦٧

١- وجوز الأحفش والكوفيون إضافتها إلى الجمل الاسمي. انظر شرح ابن عقيل : ٢ / ١١ ، الهمع : ٣ / ١٧٧ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٩٤٤ .

٢- وقال المحققون : إن العامل فيها شرطها ، فتكون بمنزلة «متى وحيثما وأيان». ورده أبو البقاء بأن الشرط مضاف إليه ، ولا يعمل المضاف إليه في المضاف. وأجيب : بأنها عند هؤلاء غير مضافه ، كما يقوله الجميع إذا جزمت. انظر المكودي مع ابن حمدون : ١ / ١٩٨ ، مغنى اللبيب : ١٣٠ - ١٣١ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٦٩ ، الجنى الدانى : ٣٦٩ .

٣- فى الأصل : كَلا وكتلا. انظر الألفيه : ٨٩ .

٤- ذهب البصريون إلى أن فى «كلا وكتلا» أفرادا لفظيا وتشنيه معنويه ، والألف فيهما كالألف فى «عصا ورحا». وذهب الكوفيون إلى أن فيهما تشنيه لفظيه ومعنويه ، وأصل «كلا» : كل ، فخففت اللام ، وزيدت الألف للتشنيه ، وزيدت التاء فى «كتلا» للتأنيث ، والألف فيهما كالألف فى «الزيدان والعمران» ، ولزم حذف نون التشنيه منهما للزومهما الإضافة. انظر الإنصاف (مسأله : ٦٢) : ٢ /

- ٤٣٩، مغنى اللبيب : ٢٦٨، الهمع : ١ / ١٣٦، ١٣٧، نتائج الفكر : ٢٨١ - ٢٨٥، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٥٧.
- ٥- وأجاز ابن الأنبارى إضافه «كلا» إلى المفرد إن كررت، نحو «كلاى وكلا-ك محسنان». انظر الهمع : ٤ / ٢٨٣، شرح المرادى : ٢ / ٢٧١، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٤٣، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥١١.
- ٦- فى الأصل : مفهوم. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٨.

نحو «كلاهما»، وما دلّ عليه، نحو «كلانا»، واسم الإشارة، نحو «كلا ذينك».

وفهم من قوله: «معرف» أنّهما لا يضافان إلى نكره، فلا يقال: «كلا رجلين» (١).

وفهم من قوله: «بلا تفرّق» أنّه لا يقال «كلا زيد وعمرو»، وقد جاء في ضروره الشعر:

١٣٥ - كلا أخي وخليلي واجدى عضدا\*\*\*فى النَّائِبَاتِ وإِمامِ المَلَمَّاتِ (٢)(٣)

ثمّ قال رحمه الله تعالى:

ولا تضيف لمفرد معرّف

أيّا وإن كررتها فأضف

أو تنو الاجزا ...

...

من الأسماء اللّازمه للإضافه معنى دون لفظ «أى»، وقوله: «ولا (تضيف)» (٤)، نهى أن تضاف «أى» لمفرد معرّف.

وفهم منه: أنّها يجوز إضافتها إلى الجمع والمثنى مطلقا، نكره كان أو معرفه، نحو «أى رجال، وأى رجلين، وأى الرّجال، وأى الرّجلين».

وفهم منه أيضا: أنّها تضاف للمفرد النّكره، نحو «أى رجل»، ويمتنع أن تضاف إلى المفرد المعرفه، إلّا فى صورتين:

ص: ٤٦٨

١- وحكى الكوفيون إضافتهما إلى النكره إذا كانت محدوده، نحو «كلا رجلين عندك قائمان». انظر شرح المرادى: ٢ / ٢٧١، شرح الأشمونى: ٢ / ٢٦٠، الهمع: ٤ / ٢٨٣، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢ / ٣٤٤، ارتشاف الضرب: ٢ / ٥١١، التصريح على التوضيح: ٢ / ٤٢.

٢- فى الأصل: والملمات. انظر المراجع المتقدمه.

٣- من البسيط لأبى الشعر الهلالى من قصيده له فى أبيات المغنى (٤ / ٢٥٧)، وقبله: ولم أكن عند نوبات الغنى بطرا ولم أكن جزعا عند الشديديات عضدا: معينا ومساعدًا. النائبات: المصائب. الإلمام: الإتيان والتزول. الملمات: جمع ملمه، وهى النازله من نوازل الدهر. والشاهد فى إضافه «كلا» إلى مفرق ضروره، ولا يجوز فى النشر. انظر المكودى مع ابن حمدون: ١ / ١٩٨، التصريح على التوضيح: ٢ / ٤٣، الشواهد الكبرى: ٣ / ٤١٩، شرح الأشمونى: ٢ / ٢٦٠، مغنى اللبيب (رقم): ٣٦٧، الهمع (رقم): ١٢٣٧، الدرر اللوامع: ٢ / ٦١، شواهد العدوى: ١٦٢، مغنى اللبيب: ٢ / ٥٥٢، شرح ابن عقيل: ٢ / ١٢، شواهد

الجرجاوى : ١٦٢ ، شرح ابن الناظم : ٣٩٦ ، أوضح المسالك : ١٤٧ ، المطالع السعيده : ٤٢٧ .  
٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٩ .

أشار إلى الأولى بقوله: «وإن كررتها فأضف» يعني: أنك إذا كررت «أيا» جاز أن تضيفها إلى المفرد المعرف (١)، نحو «أى زيد، وأى عمرو عندك»، بمعنى: أى الرجلين، قيل: ولا تأتي إلا في الشعر، كقوله:

١٣٦ - ألا تسألون الناس أئى وأيكم\*\*... (٢)

ثم أشار إلى الصيوره الثانيه بقوله: «أو تنو الاجزا» أى: يجوز / إضافتها إلى المفرد المعرف إذا نويت أجزاء ذلك الاسم، كقولك: «أى زيد ضربت»، والتحقق أنها فى هذه الصوره مضافه إلى الجمع، لأن التقدير: أى أجزاءه (٣) ضربت، ولذلك يكون الجواب: «يده، أو رأسه».

ثم قال رحمه الله تعالى:

... واخصص بالمعرفه

موصوله أيا وبالعكس الصفه

وإن تكن شرطاً أو استفهاماً

فمطلقاً كمل بها الكلاماً

يعنى: أن «أيا» بالنظر إلى إضافتها إلى المعرفه والتكره على ثلاثه أقسام:

أشار إلى القسم الأول منها بقوله: «واخصص بالمعرفه موصوله أيا»، يعنى: أن «أيا» إذا كانت موصوله تختص بإضافتها إلى المعرفه، نحو «امرر بأى الرجال هو أفضل، وأيهم هو أكرم».

ثم أشار إلى الثانى بقوله: «وبالعكس الصفه»، يعنى: أن «أيا» إذا كانت صفه بعكس الموصوله، وهى أنها تختص بإضافتها إلى التكره، نحو «مررت برجل أى رجل» وكذلك إذا كانت (٤) حالا، كقولك: «جاء زيد أى فارس».

ثم أشار إلى الثالث بقوله: «».

ص: ٤٦٩

١- فى الأصل: والمعرف. انظر شرح المكودى: ١ / ١٩٩.

٢- من الطويل، ولم أعر على قائله، وعجزه: غداه التقينا كان خيراً وأكرماً والشاهد فى قوله: «أين وأيكم» حيث أضيفت «أى» إلى المفرد المعرفه مع تكرارها، وذلك خاص بالشعر. انظر المكودى مع ابن حمدون: ١ / ١٩٩، الشواهد الكبرى: ٣ / ٤٢٣، شرح الأشمونى: ٢ / ٢٦١، شرح ابن عقيل: ٢ / ١٢، شواهد الجرجاوى: ١٦٢، شرح ابن الناظم: ٣٩٦، شواهد العدوى: ١٦٢.

٣- فى الأصل: أجزئه. انظر شرح المكودى: ١ / ١٩٩.

٤- فى الأصل : كان. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٩. فإنه قال قبل : «إذا كانت صفه».



وإن تكن شرطاً ...

... البيت

يعنى : أن «أينا» إذا كانت شرطاً أو استفهماً (1) - جاز أن تضاف إلى المعرفة والنكرة (2) ، نحو «أى رجل (تضرب) (3) أضربه ، وأى الرجال تكرم (4) أكرمه ، وأى رجل عندك ، وأى الرجال عندك».

ومعنى : «مطلقاً» أى : مضافه (5) إلى المعرفة والنكرة ، ومعنى : «كَمِيل بها الكلام» (أى : الكلام) (6) الذى هى جزؤه ، لأنها مع ما أضيفت (7) إليه جزء / كلام.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وألزموا إضافه لذن فجر

ونصب غدوه بها (8) عنهم ندر

«لذن» من الأسماء اللآزمه للإضافه لفظاً ومعنى ، ومعناها :

قيل : بمعنى : «عند» (9).

ص : 470

1- فى الأصل : واستفهما. انظر شرح المكودى : 1 / 199.

2- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودى : 1 / 199.

3- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : 1 / 199.

4- فى الأصل : يكرم. انظر شرح المكودى : 1 / 199.

5- فى الأصل : مضافاً. انظر شرح المكودى : 1 / 200.

6- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : 1 / 200.

7- فى الأصل : أضيف. انظر شرح المكودى : 1 / 200.

8- فى الأصل : به. انظر الألفيه : 89.

9- فىكون اسماً لمكان الحضور أو زمانه ، كما أن «عند» كذلك ، إلا أنها تفارق «عند» فى سته أمور : أحدها : أنها ملازمه لمبدأ الغايات ، فمن ثم يتعاقبان فى نحو «جئت من عنده ومن لدنه» ، وفى التنزيل (آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا) ، بخلاف نحو «جلست عنده» ، فلا يجوز فيه «جلست لدنه» ، لعدم معنى الابتداء هنا. الثانى : أن الغالب استعمالها مجروره بـ «من». الثالث : أنها مبنيه إلا فى لغة قيس ، وبلغتهم قرئ : «من لدنه» - بإسكان الدال وإشمامها الضم وكسر النون والهاء ووصلها بياء فى الوصل ، وهى قراءه أبى بكر عن عاصم - . الرابع : جواز إضافتها إلى الجمل ، كقوله : لذن شبّ حتى شاب سود الدّوائب

الخامس : جواز إفرادها قبل «غدوه» ، فنصبها : إما على التمييز أو على التشبيه بالمفعول به ، أو على إضمار كان واسمها ، وحكى الكوفيون رفع «غدوه» بعدها على إضمار «كان» تامه ، والجر القياس والغالب فى الاستعمال. السادس : أنها لا تقع إلا فضله ، تقول : «السفر من عند البصره» ، ولا تقول : «من لدن البصره». قاله ابن هشام. انظر أوضح المسالك لابن هشام : ١٤٧ - ١٤٨ ، معنى اللبيب : ٢٠٧ - ٢٠٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٥ - ٤٦ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٦٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٦٥ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٢٠٠.

وقيل : هي لأوّل غايه (من) (١) الزّمان والمكان (٢).

وفهم من قوله : «فجر» أنّها لا تضاف إلّا إلى المفرد.

وجعل المرادى «فجر» شاملا للجرّ في اللفظ والمحلّ ، لتندرج الجملة ، وجعل من إضافتها إلى الجملة قوله (٣) :

١٣٧ - \*\*\*...لذن شبّ حتّى شاب سود الذّوائب (٤)

والفعل عند المصنّف في نحو هذا على تقدير «أن» كما قاله في الكافية (٥).

وأجاز المرادى أيضا أن تضاف إلى الجملة الاسميه ، كقوله (٦) :

ص : ٤٧١

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٠.

٢- وبه قال ابن مالك وأبو حيان والسيوطي. انظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٦٥ ، الهمع : ٣ / ٢١٦ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٧٤ ، شرح المكودي : ١ / ٢٠٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٩٥٢ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٣.

٣- انظر شرح المرادى : ٢ / ٢٧٤ ، شرح المكودي : ١ / ٢٠٠.

٤- من الطويل للقطامي (عمير بن شسيم التغلبي) ، من قصيده له في ديوانه (٥٠) ، صدره : صريع غوان راقهنّ ورقنه الصريع : المطروح على وجه الأرض ، يريد : أنه قد أصيب من جبهن حتى لا حراك له. الغواني : جمع غانيه ، وهي التي استغنت بجمالها عن الزينه ، وقيل : هي التي غنيت بزوجها عن غيره. راقهن : ورقنه : أى : أعجبهن لجمالهن وشبابهن ، وأعجبته لحسنهن. قوله : «لذن شب ... الخ» أى : من أول زمن شبابه إلى وقت شبابه ، ف- «حتى» بمعنى «إلى». الذوائب : جمع ذؤابه ، وهي الضفيره من الشعر. والشاهد في قوله «لذن شب» حيث أضيفت «لذن» إلى الجملة الفعلية. انظر المكودي مع ابن حمدون : ١ / ٢٠٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٦ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٤٢٧ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٦٣ ، أمالي ابن الشجري : ١ / ٢٣٣ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٢٨٣ ، الخزانة : ٧ / ٨٦ ، الهمع (رقم) : ٨٥٠ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٨٤ ، أبيات المغنى : ٣ / ٣٩١ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٧٤ ، أوضح المسالك : ١٤٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٦٦.

٥- قال ابن مالك في شرح الكافية (٢ / ٩٤٦ ، ٩٤٨) : وإثر «ريث» و «لذن» «أن» قدّرا من قبل فعل نحو «من لذن سرى» وقال : وجاء عن العرب إضافه «ريث» و «لذن» إلى الفعل على تقدير «أن» المصدريه ، والله أعلم». انتهى. وانظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٠.

٦- انظر شرح المرادى : ٢ / ٢٧٤ ، شرح المكودي : ١ / ٢٠١.

وليس فيه دليل ، لاحتمال أن تكون الجملة صفة لزمان محذوف ، تقديره : لدن وقت أنت فيه يافع (٣).

وقد سمع نصب «غدوه» بعد «لدن» ، وإلى ذلك أشار بقوله :

ونصب غدوه بها عنهم ندر

يعنى : أنه قلّ نصب «غدوه» بعد «لدن» ، كقول ذى الرّمّه (٤) :

١٣٩ - لدن غدوه حتى إذا امتدّت الضّحي \*\*\*... (٥)

ص : ٤٧٢

١- فى الأصل : نافع. انظر المراجع الآتية.

٢- من الطويل ، ولم أعر على قائله ، وتماهه : وتذكر نعماء لدن أنت يافع إلى أنت ذو فودين أبيض كالتّسر النعما : - بالقصر - النعما. اليافع : هو الذى قارب الاحتلام. الفودان : قرنا الرأس وناحيته ، ويقال : بدأ الشيب بفوديه. قال ابن السكيت : إذا كان للرجل ضميرتان يقال للرجل فودان ، وفى الحديث : «كان أكثر شيبه فى فودى رأسه» أى : ناحيته (اللسان : فود). والشاهد فى قوله : «لدن أنت يافع» حيث أضيفت «لدن» إلى الجملة الاسمية. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٢١ ، الهمع (رقم) : ٨٤٩ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٨٤ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٧٤ ، الدرر المضيه (رساله ماجستير) : ٢٤٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٦٥.

٣- فى الأصل : نافع. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠١.

٤- هو غيلان بن عقبه بن نهيس بن مسعود بن حارثه المضرى ، ويلقب بذى الرمه ، شاعر مشهور ، كان شديد القصر دميما ، يضرب لونه إلى السواد ، عشق ميه المنقرية واشتهر بها ، كان مقيما بالباديه ، ولد سنة ٧٧ هـ ، وتوفى بأصبهان (وقيل : بالباديه) سنة ١٧٧ هـ ، له ديوان شعر. انظر ترجمته فى جمهره أشعار العرب : ١٧٧ ، الموشح للمرزبانى : ١٧٠ ، روضات الجنات : ٥٢٠ ، الأعلام : ٥ / ١٢٤ ، شواهد المغنى : ١ / ١٤٠ ، الخزانة : ١ / ١٠٦ ، معجم المؤلفين : ٨ / ٤٤.

٥- من الطويل لذى الرمه غيلان من قصيده له فى ديوانه (٣٧٤) ، وعجزه : وحثّ القطين الشّحشان المكلف الغدوه : من صلاه الصبح إلى طلوع الشمس. امتدت : أى دخلت وقتها. حث : حض. القطين : الخفيف الضعيف. الشحشان : القوى الشديد. والشاهد فى قوله : «لدن غدوه» حيث نصبت «غدوه» ب- «لدن» ، وهو قليل. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٢٠١ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ١٠٢ ، كاشف الخصاصه : ١٨٠ ، اللسان (شحح ، لدن) ، البيان والتبيين للجاحظ : ٢ / ٢٧٤.

ونصبه :

قيل : على تشبيه «لذن» باسم الفاعل المنون (١).

وقيل : على إضمار «كان» الناقصه (٢).

وقيل : على التمييز (٣).

وقد سُمي (٤) بعض المتأخرين تنوين «غدوه» مع «لذن» تنوين الفرق (٥).

ثم قال رحمه الله تعالى :

ومع مع فيها قليل ونقل

فتح وكسر لسكون يتصل /

من الأسماء اللمازمه للإضافه «مع» ، وهى اسم لموضع الاجتماع ، ملازمه للطرفيه ، وتفرد ، فيلزم نصبها على الحال ، نحو «جاء الزيدان معا» أى : جميعا ، وقد حكى جرّها ب- «من» ، حكى سيبويه من قولهم : «ذهبت من معه» (٦).

ص: ٤٧٣

١- وذلك نحو «ضارب زيدا» ، فإن نون «لذن» تثبت تاره وتحذف أخرى كما فى اسم الفاعل ، فعملت عمله ، بل قال أبو على : النون فى «لذن» زائده ، وبه يتضح تشبيه «لذن» ب- «ضارب» منونا حتى نصبت بعدها «غدوه». انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٧ ، شرح الرضى : ١ / ١٢٤ ، البهجه المرضيه : ١٠٢ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٧٥ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ١٠٢ ، شرح دحلان : ١٠٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٦٦.

٢- وإضمار اسمها أيضا وربقاء خبرها ، والأصل : «لذن كان الوقت غدوه» والذى دل على الوقت كلمه «لذن» قاله ابن مالك. وقال : هذا حسن لأن فيه إبقاء «لذن» على ما ثبت لها من الإضافه ، ويؤيده «من لد شولا» فالنصب على هذا ليس ب- «لذن» ، وإنما هو ب- «كان» المحذوفه ، فلا- يصح عطفه على ما قبله بدون تقدير. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٧ ، البهجه المرضيه : ١٠٢ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٧٥ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٣ ، شرح دحلان : ١٠٣.

٣- وذلك لأن «لذن» فى آخرها نون ساكنه وقبلها دال تفتح وتضم وتكسر كما هو مذكور فى لغاتها ، وقد تحذف نونها فشابهت حركات الدال حركات الإعراب من جهه تبدلها ، وشابهت النون التنوين من جهه جواز حذفها ، فصارت «لذن غدوه» فى اللفظ ك- «راقود خلا» فنصب «غدوه» على التمييز ب- «لذن» كنصب «خلا» ب- «راقود». انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠١ ، شرح الرضى : ١ / ١٢٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٧ ، مغنى اللبيب : ٢٠٨ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ١٠٢ ، البهجه المرضيه : ١٠٢ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٧٥ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٣ ، الهمع : ٣ / ٢١٨ ، شرح دحلان : ١٠٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٦٦.

٤- فى الأصل : يسمى. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠١.

٥- انظر شرح المكودي : ٢٠١ / ١.

٦- انظر شرح المكودي : ٢٠١ / ١ ، مغنى اللبيب : ٤٣٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٨. وفي الكتاب ( ١ / ٢٠٩ ) : «ذهب من معه» ، وانظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٦٧ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٧٦ ، وانظر الهمع : ٣ / ٢٢٧.

وقوله : «ومع فيها قليل» يعنى : أن فيها لغتين : فتح العين وسكونها ، ولغه السكون قليله (١).

وقوله : «ونقل فتح وكسر» يعنى : فى لغه السكون إذا التقت العين الساكنه مع ساكن بعدها - وجب تحريكها إمّا بالفتح أو بالكسر ، فمن حرّكها بالفتح فالتخفيف (٢) ، ومن حرّكها بالكسره فعلى أصل التقاء الساكنين .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

واضمم بناء غيرا (٣)

إن عدمت ما

له أضيف ناويا ما عدما

«غير» من الأسماء اللّازمه للإضافه ، وقد تخلو عنها لفظا ، وذلك مفهوم من قوله : «إن عدمت ما له أضيف» ، يعنى : إن عدتمته فى اللفظ .

وقوله : «ناويا (ما) (٤) عدما» يعنى : أن المضاف إليه يكون محذوفا لفظا ومنويا معنى ، وفهم منه : أنه إن لم يعدم المضاف إليه - لم يبين على الضّم ، وأنه إن حذف ، ولم ينو - لم يبين أيضا على الضّم .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

قبل كغير بعد حسب أول

ودون والجهات أيضا وعل /

لما تقدّم حكم «غير» ، وهو (٥) أنها بنى على الضّم إذا قطعت عن الإضافه ، ونوى المضاف إليه - ألحق ب- «غير» فى ذلك الحكم «قبل» (٦) وما بعده .

ف- «قبل (٧) ، وبعد» ، نحو قوله عزوجل : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ ، وَمِنْ بَعْدُ) [الروم : ٤].

ص : ٤٧٤

١- وذهب سيبويه إلى أن تسكين العين ضروره ، وليس كذلك ، بل هى لغه ربيعه وغنم ، فإنها مبنيه عندهم على السكون . وزعم أبو جعفر النحاس : أن الإجماع منعقد على حرفيتها إذا كانت ساكنه ، قال المرادى : وليس بصحيح ، بل الصحيح أنها باقيه على اسميتها . انظر مغنى اللبيب : ٤٣٩ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٧٦ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٦٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٦٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٨ ، الهمع : ٣ / ٢٢٧ .

٢- فى الأصل : فالتحقيق . انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠١ .

- ٣- فى الأصل : غير. انظر الألفيه : ٩٠.
- ٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفيه : ٩٠.
- ٥- فى الأصل : وهى. انظر شرح المكودى : ٢٠٢ / ١.
- ٦- فى الأصل : قيل. انظر شرح المكودى : ٢٠٢ / ١.
- ٧- فى الأصل : فليل. انظر شرح المكودى : ٢٠٢ / ١.



و «حسب» ، كقولك : «ما عندي غير درهم حسب».

و «أول» ، نحو «ابدأ بهذا من أول» (١).

و «دون» ، نحو «من دون» (٢).

و «الجهات» ، يعنى : الجهات الستّ ، وهى : «يمين ، وشمال ، وفوق ، وتحت ، ووراء ، وأمام». تقول : «جئتك من تحت ، ومن فوق ، وعن يمين ، وشمال» ، فهذه كلّها تبنى على الضّمّ كـ «غير» (٣) ، إذا عدم ما أضيف إليه ، ونوى معناه دون لفظه.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وأعربوا نصباً إذا ما نكرا

قبلا وما من بعده قد ذكرا

هذا تصريح بما فهم من قوله : «ناويا ما عدما» ، فإنّه إن لم ينو لم يبن على الضّمّ فلم يبق إلّا الإعراب ، وهو الأصل ، إلّا أنّ قوله : «نصبا» يوهم أنّه لا يعرب - حال قطعه عن الإضافة - إلّا بالنّصب ، وليس كذلك ، بل يعرب بالنّصب إن كان ظرفا ، كقوله :

١٤٠ - فساغ لى الشّراب و كنت قبلا\*\*\*أكاد أغصّ بالماء الزّلال(٤)

ص: ٤٧٥

- ١- حكاها الفارسى بضم اللام وفتحها وكسرهما ، وقد تقدم الكلام عليه ص ٨٦.
- ٢- وتقول : «سرت مع القوم ودون» أى : ودونهم. انظر شرح الأشموني : ٢ / ٢٦٨ ، شرح دحلان : ١٠٤.
- ٣- فى الأصل : لغير. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٢.
- ٤- من الوافر وقد اختلف فى نسبه لقائله ، فنسبه العينى لعبد الله بن يعرب بن عباد بن البكاء ، وقال : «وكان له ثأر فأدركه فأنشده». ونسبه البغدادى ليزيد بن الصعق آخر أبيات خمسه له ، وقبله : فنمت الليل إذ أوقعت فيكم قبائل عامر وبنى تميم وروى : «بالماء الحميم» بدل «بالماء الزلال» والحميم : البارد (وهو من الأضداد يطلق على الحار أيضا) ، ويروى أيضا : «بالماء الفرات» و «بالماء المعين» بدل «بالماء الزلال». وفى الخزانة : أن الصواب فى روايته «وساغ» بدل «فساغ» لأنه معطوف على «فنمت» فى البيت الذى قبله. والماء الزلال : العذب الصافى. والشاهد فى قوله : «قبلا» فإنه حذف منه المضاف إليه ولم ينو ، فلذلك أعربه ونون. انظر المكودي مع ابن حمدون : ١ / ٢٠٢ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٤٣٥ ، الخزانة : ١ / ٤٢٦ ، ٦ / ٥١٠ ، شواهد الفيومى : ٣٦ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٧٦ ، شواهد الجرجاوى : ١٦٦ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ٨٨ ، شذور الذهب : ١٠٤ ، شرح ابن الناظم : ٤٠١ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٣٣٥ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٧٨ ، المقتصد : ١ / ١٥١ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٦ ، الهمع : ٢ / ٢١٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٥٠ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٢٢٢ ، شرح دحلان : ١٠٤ ، كاشف الخصاصه : ١٨٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٩٦٥ ، فتح رب البريه : ٢ / ١١٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥١٤ ، الهمع



وبالجزء إذا دخل عليه حرف الجزر ، كقوله عزوجل : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِهِ) [الروم : ٤] فى قراءه من جزر ومن نون (١) ، وكأنه استغنى عن ذكر الجزر ، لشمول الفهم الأول له ، وخصص النصب بالذكر / لكثرتة .

والحاصل أنّ «قبلا» وما بعدها لها أربعة أحوال : تصريح بالمضاف إليه ، ونيتة معنى ولفظا ، وعدمه لفظا ومعنى ، وهى فى هذه الأحوال الثلاثة معربه ، وعدم ذكر المضاف إليه ونيتة معنى لا لفظا ، وهى فى هذه الحالة مبيتة على الضم ، وإنما بنيت فى هذه الصورة لأنّها لها شبة بالحرف ، لتوغلها فى الإبهام ، فإذا انضمم إلى ذلك تضمّن معنى الإضافة ومخالفة (٢) النظائر بتعريفها بمعنى ما هى مقطوعه عنه - كمل بذلك شبه الحرف ، فاستحققت البناء ، وبنيت على الضم ، لأنه (٣) أقوى الحركات ، تنبها على سبب عروض البناء .

ثمّ قال :

وما يلي المضاف يأتى خلفا

عنه فى الاعراب إذا ما حذف

ما يلي المضاف هو المضاف (إليه) (٤) ، والغرض بهذا الكلام : الإعلام بأنّ المضاف قد يحذف ، ويقام المضاف إليه مقامه فى الإعراب ، كقوله تعالى : (وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ) [البقرة : ٩٣] أى : حبّ العجل ، وكقوله : (وَسَيِّئِلِ الْقَرْيَةِ) [يوسف : ٨٢] (أى : أهل القرية) (٥) .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وربّما جزّوا الذى أبقوا كما

قد كان قبل حذف ما تقدّما

ص : ٤٧٦

١- على إعرابهما كإعرابهما مضافين ، والتقدير : من قبل كل شىء ومن بعد كل شىء ، وهى قراءه أبو السماك والجحدري وعون العقيلي . وحكى الكسائى عن بعض بنى أسد : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِهِ) الأول مخفوض منون ، والثانى مضموم بلا تنوين . وحكى الفراء : «من قبل ومن بعد» مخفوضين بغير تنوين . والجمهور بالرفع فيهما من غير تنوين . انظر البحر المحيط : ٧ / ١٦٢ ، إعراب النحاس : ٣ / ٢٦٢ ، معانى الفراء : ٢ / ٣١٩ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ١٨٤ ، شرح المكودى : ١ / ٢٠٢ ، الهمع : ٣ / ١٩٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٩٦٥ .

٢- فى الأصل : الواو . ساقط . انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٣ .

٣- فى الأصل : لأنها . انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٣ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٣ .

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٣.

لكن بشرط أن يكون ما حذف

مماثلاً لما عليه قد عطف

الوجه في حذف المضاف أن ينوب عنه (المضاف إليه في الإعراب) (١) - كما تقدّم (٢) - ، وقد يجيء المضاف إليه مجروراً ، كما لو صرّح بالمضاف ، والذي أبقوا هو / المضاف إليه ، لأنه هو الباقي بعد حذف المضاف. ومعنى قوله :  
... أبقوا ...

... إلى آخر البيت

أى : تركوه على الحالة التي كان (٣) عليها قبل حذف المضاف ، وهي (٤) الجزّ.

وفهم من قوله : «وربّما» أنّ ذلك قليل ، وفيه مع قلته شرط ، تبّه عليه بقوله :

لكن بشرط ...

... البيت

(يعنى) (٥) : أنّه لا يجوز بقاء المضاف إليه مجروراً إذا حذف المضاف ، إلّا بشرط أن يكون المحذوف معطوفاً على مماثله لفظاً ومعنى ، كقوله :

١٤١ - أكلّ امرئ تحسّين امرأ\*\*\*ونار توقّد بالليل نارا(٦)

ص: ٤٧٧

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٣.

٢- فى الأصل : مجرورا كما تقدم. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٣.

٣- فى الأصل : كانت. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٤.

٤- فى الأصل : وهو. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٤.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٤.

٦- من المتقارب ، آخر قصيده لأبى دؤاد (حارثه بن الحجاج الإيادى ، وقيل جويره بن الحجاج ، وقيل : جاريه بن حمران الحداقى الإيادى) فى ديوانه (٣٥٣) ذكر فيها أنه صاد بمهه ثورا وبقره وحشيين ، ثم خاطب امرأته بهذا البيت على سبيل الافتخار والتمدح ، وأولها : ودار يقول لها الرّائدون : ويل أمّ دار الحداقى دارا ونسب فى كامل المبرد (١ / ٢٤٧ ، ٣ / ٨٢٥) لعدى بن زيد العبادى ، وهو فى ذيل ديوانه (١٩٩). والشاهد فى حذف «كل» وبقاء «نار» على جره ، وإنما جعلوا «نارا» مجرورا ب- «كل» محذوفه ، ولم يجعلوه معطوفاً على «امرئ» المجرور المدخول ل- «كل» لثلا يلزم العطف على معمولين ، وهما «امرئ»

و «امراً» لعاملين مختلفين ، وهما «كل» ، و «تحسين» وهو ممنوع ، وحيث جعل «نار» المجرور معمولاً ل- «كل» محذوفه فيكون فيه عطف معمولين ، وهما «كل» المقدره ، و «نارا» المنصوب على معمولين ، وهما «كل» و «امراً» المنصوب لعامل واحد ، وهو «تحسين» ، وهو جائز. انظر المكودي مع ابن حمدون : ١ / ٢٠٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٥٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٩٧٤ ، الأصول : ٢ / ٧٠ ، ٧٤ ، شرح دحلان : ١٠٤ ، كاشف الخصاصه : ١٨٣ ، أبيات المغنى : ٥ / ١٩١ ، شواهد المغنى : ٢ / ٧٠٠ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ٢٦ ، ٢٧ ، ٧٩ ، ٥٢ / ٨ ، ١٠٥ / ٩ ، شواهد ابن النحاس : ٨١ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٣٣ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٤٤٥ ، شواهد الجرجاوى : ١٦٧ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٦٥ ، الإنصاف : ٤٧٣ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٥٣٧ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٧٣ ، شرح ابن الناظم : ٤٠٣ ، الهمع (رقم) : ١٢٥٤ ، أمالى ابن الشجرى : ١ / ٢٩٦ ، المقرب : ١ / ٢٣٧ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٢٢١ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٥٧ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٨٠ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٧٩٣ ، ٩٥٣ ، البهجه المرضيه : ١٠٤ .

ف- «نار» مضاف إليه (١) «كلّ»، وحذف «كلّ»، وبقي «نار» مجرورا، لأنّ المضاف الّذى هو «كلّ» معطوف على «كلّ» المنطوق به، المضاف إلى «امرئ».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ويحذف الثّانى ويبقى الأوّل

كحاله إذا به يتّصل

بشرط عطف وإضافه إلى

مثل الّذى له أضفت الأوّل

يعنى : أنّ الثّانى - الّذى هو المضاف إليه - يحذف ويبقى الأوّل - (الّذى) (٢) هو المضاف - على الحاله الّتى كان (عليها) (٣) مع اتّصال المضاف (إليه) (٤) به من حذف التّنوين إن كان مفردا، أو التّون إن كان مثنّى أو مجموعا على حدّه، لكن بشرط تبه عليه بقوله :

بشرط عطف ...

... البيت

يعنى : أنّ إبقاء المضاف إذا حذف المضاف إليه على الحاله الّتى كان (٥) عليها مشروط بأن يعطف عليه اسم مضاف إلى مثل المضاف إليه الأوّل، وذلك كقولهم : «قطع / الله يد ورجل من قالها» (٦) أى : قطع الله يد من قالها، فحذف

ص : ٤٧٨

١- فى الأصل : إلى. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٤.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٤.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٤.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٤.

٥- فى الأصل : كانت. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٤.

٦- حكاه الفراء فى معانى القرآن عن ابن ثروان العكلى بروايه : «قطع الله الغداه يد ورجل من قاله». وذكر أنه لا يجوز ذلك إلا فى المصطحبين كاليد والرجل، والنصف والربع، وقبل وبعد، فأما نحو «دار و غلام» فلا يجوز ذلك فيهما. انظر ذلك فى معانى الفراء : ٢ / ٣٢٢، سر الصناعه : ١ / ٢٩٦، وانظر شرح الأشموني : ٢ / ٢٧٤، شرح المرادى : ٢ / ٢٨٢ - ٢٨٣، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٨، شرح المكودى : ١ / ٢٠٤، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٩٧٦.

«من قالها» ، وبقي «يد» غير منون ، كما كان مع وجود المضاف إليه ، (لأنه) (١) قد عطف عليه «رجل» مضافا إلى مثل المحذوف (٢) ، ومثله قول الشاعر :

١٤٢ - يا من رأى عارضا يسرّ به\*\*\*بين ذراعى وجبهه الأسد(٣)

ف- «ذراعى» مضاف إلى محذوف مثل الذى أضيف (إليه) (٤) المعطوف عليه.

ثم قال رحمه الله تعالى :

فصل مضاف شبه فعل ما نصب

مفعولا أو ظرفا أجز ولم يعب

ص: ٤٧٩

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٤.

٢- هذا ما ذهب إليه المبرد ، وذهب سيويه إلى أن الأصل : «قطع الله يد من قالها ورجل من قالها» فحذف «من قالها» من الثانى ، فبقى «قطع الله يد من قالها ورجل» ، ثم أقحم «ورجل» بين «يد» و «من قالها». وقيل : لا حذف فيه بل «يد» و «رجل» كل منهما مضاف إلى «من قالها» وهو مذهب الفراء. انظر المقتضب : ٤ / ٢٢٨ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٩٢ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٧٥ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ٢١ ، المكودي مع ابن حمدون : ١ / ٢٠٤ ، الخزانة : ١ / ١٧٣ ، الضرائر : ١٩٤ ، شرح الرضى : ١ / ٢٩٢ ، حاشية الصبان : ٢ / ٢٧٥ ، سيويه والضرورة الشعرية : ٢٥٥ - ٢٥٦.

٣- من المنسرح للفرزدق فى ديوانه (مما نسب إليه) منفردا : ٢١٥. ويروى : «أكفكفه» بدل «يسر به» يقال : كفكف دمه : مسحه مره بعد مره أخرى ليرده. ويروى : «أرقت له» - بمعنى : سهرت لأجله - و «أسر به» بدل «يسر به». عارضا : أى : سحبا. يسر : من السرور وهو الفرح. ذراعاً الأسد : هما أربعه كواكب فى كل كوكبين منها ذراع ، وإذا نظر إليها الناظر فهى مشبهه للذراعين. وجبهه الأسد : كواكب كأنها مصطفه. وعندهم أن السحاب ينشأ بنوء من منازل الأسد يكون مطره غزيرا ، فلذلك يسر به. وما ذكره المؤلف فى وجه الاستشهاد من البيت هو مذهب المبرد ، ومذهب سيويه أن «ذراعى» مضاف إلى «الأسد» ، و «جبهه» مقحم بينهما ، كما تقدم فى قولهم : «قطع الله يد ورجل من قالها». انظر المكودي مع ابن حمدون : ١ / ٢٠٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٠٥ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٣٢٨ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٤٥١ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٧٤ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٩٢ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ١٩ ، ٢١ ، المقتضب : ٤ / ٢٢٩ ، الخزانة : ٢ / ٣١٩ ، ٤ / ٤٠٤ ، شواهد المغنى : ٢ / ٧٩٩ ، أبيات المغنى : ٦ / ١٧٧ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٢٠٩ ، الخصائص : ٢ / ٤٠٦ ، مغنى اللبيب (رقم) ٧٠٧ ، ١٠٤٧ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٨٢ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٩٧ ، الإرشاد للكيشى : ٣٢٥ ، شرح دحلان : ١٠٤ ، الضرائر : ١٩٤ ، تذكره النحاه : ٤٨١ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ٧٦ ، الجامع الصغير : ١٤٦ ، فتح رب البريه : ٢ / ٣٢١.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٥.



اعلم أنّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، فلا يفصل بينهما ، كما لا يفصل بين أبعاض الكلمه إلّا في ضروره الشعر ، هذا مذهب الجمهور (١).

وأما الناظم فالفصل عنده بين المضاف (والمضاف) (٢) إليه على قسمين : جائز في السعه ، ومخصوص بالضروره (٣).

وقد أشار إلى الأول بقوله :

فصل مضاف ...

... البيت

فجعل الجائز في السعه ثلاثه أنواع :

الأول : أن يكون المضاف شبيها بالفعل ، والفصل بينهما بمفعول المضاف ، فشمّل نوعين :

الأوّل : المصدر ، كقراءه ابن عامر : وكذلك زين لكثير (٤) من المشركين قتل أولادهم شركائهم [الأنعام : ١٣٧] بنصب «أولادهم» ، وجزّ «شركائهم» (٥).

ص : ٤٨٠

١- أى : جمهور البصريين. وقيل : إن هذا مذهب أكثر البصريين. وجوز الكوفيون الفصل مطلقا بالظرف والمجرور وغيرهما ، وذهبوا إلى أن مسائل الفصل سبع ، ثلاث جائزه فى السعه ، وأربع تختص بالشعر ، ورجحه ابن هشام ، وقال الخضرى : وهو المختار. وجوز يونس الفصل بالظرف والمجرور غير المستقل. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٥ ، الإنصاف (مسأله : ٦٠) : ٢ / ٤٢٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٥٧ - ٥٨ ، الهمع : ٤ / ٢٩٥ ، شرح الرضى : ١ / ٢٩٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٣٣ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ١٩ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٨٥ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٧٦ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٦٠٤ - ٦٠٦ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ١٩.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٥.

٣- وهو متابع فى ذلك للكوفيين. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٩٧٩ - ٩٩٤ ، التسهيل : ١٦٠ - ١٦١ ، شرح المكودى : ١ / ٢٠٥ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ١٩ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٨٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٥٧ - ٥٨.

٤- فى الأصل : الكثير. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٥.

٥- ف- «زين» فعل ما لم يسم فاعله ، و «قتل» نائب فاعل ، و «أولادهم» - بالنصب - مفعول القتل ، و «شركائهم» - بالجر - على الإضافه ، وقد فصل بينهما بالمفعول. وقرأها بعضهم كذلك إلا أنه بجر «أولادهم» على الإضافه ، و «شركائهم» بالجر أيضا على

البدل. وقرأها بعضهم كذلك أيضا إلا أنه برفع الشركاء ، وفيه وجهان : أحدهما : أنه مرفوع بفعل محذوف تقديره : زينه ، والثاني : أنه مرتفع بالقتل. وقرأ الباقون «وكذلك زين» بفتح الزاي بالبناء للفاعل ، و «قتل» بالنصب المفعول ، وهو مصدر مضاف إلى المفعول «أولادهم» و «شركائهم» بالرفع الفاعل. انظر حجه القراءات : ٢٧٣ ، النشر في القراءات العشر : ٢ / ٢٦٥ ، المبسوط في القراءات العشر : ٢٠٣ ، البيان لابن الأنباري : ١ / ٣٤٢ ، إعراب النحاس : ٢ / ٩٨ ، القراءات الشاذة : ٤٠ - ٤١ ، شرح المكودي : ١ / ٢٠٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٣٥ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٩٨١ - ٩٨٢ ، الهمع : ٤ / ٢٩٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٥٧.

وأصله : قتل (شركائهم) (١) أولادهم ، ففصل بالمفعول بين المضاف ، والمضاف إليه ، لأنّ المضاف مصدر ، والمصدر / شبيه بالفعل.

الثاني (٢) : اسم الفاعل ، كقوله عزوجل في قراءه (بعض السلف) (٣) :

(فَلَا تَخْسِئَنَّ اللَّهُ مُخْلِيفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ) (٤) [إبراهيم : ٤٧] ، ففصل بين «مخلف» ، و «رسله» بالمفعول ، وهو «وعده» (٥) ، لأنّ المضاف اسم فاعل ، واسم الفاعل شبيه بالفعل.

النوع الثاني : أن يكون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بظرف معمول للمضاف ، كقوله :

١٤٣ - ...\*\*\*كناحت يوما صخره بعسيل (٦)

ص : ٤٨١

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٥.

٢- في الأصل : الثانيه. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٥.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٥.

٤- وقرأ الجمهور بجر «وعده» ونصب «رسله» ، فاسم الفاعل مضاف إلى المفعول الثاني ورسله مفعول أول. انظر معاني الفراء : ٢ / ٨١ ، البحر المحيط لأبي حيان : ٥ / ٤٣٩ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٩٨٨ ، الهمع : ٤ / ٢٩٤ ، شرح المكودي : ١ / ٢٠٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٥٨.

٥- في الأصل : عده. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٥.

٦- من الطويل ، ولم أعر على قائله ، وصدرة : فرشني بخير لا أكونن ومدحتي رشنى : أمر من راش السهم إذا أزم عليه الريش ، ومعناه : أصلح حالى. ومدحتى : أى : مدحى ، والواو بمعنى : مع ، أى : مع مدحى. العسيل : مكنسه العطار التى يجمع فيها العطر ، ولا- شك أن هذه المكنسه إذا مر بها على الصخره لا- تؤثر فيها ، وذلك كناية عن كون سعيه لا فائده فيه مع حصول التعب. والشاهد فى قوله : «يوما» فإنه ظرف فصل به بين المضاف - وهو «ناحت» - والمضاف إليه - وهو «صخره» - والتقدير : كناحت صخره يوما بعسيل. انظر المكودي مع ابن حمدون : ١ / ٢٠٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٥٨ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٤٨١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٣٣ ، الدرر المضية (رساله ماجستير) : ٢٦٢ ، أوضح المسالك : ١٥٣ ، الهمع (رقم) : ١٢٦٠ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٦٦ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٧٧ ، اللسان (عسل) ، شرح المرادى : ٢ / ٢٨٦ ، البهجة المرضيه : ١٠٥ ، الضرائر : ١٩٣ ، المطالع السعيده : ٤٣٢.

وهذا معنى قوله : «أو ظرفاً» (١) ، وفهم منه جواز الفصل بالمجرور ، إذ الظرف والمجرور من (واد) (٢) واحد ، ومن ذلك قوله :

١٤٤ - لأنت معتاد في الهيجا (٤) مصابره\*\*\*... (٣)

ففصل بين «معتاد» و «مصابره» بقوله : «في الهيجا».

النوع الثالث : الفصل بالقسم ، ومنه ما حكى الكسائي : «هذا غلام والله زيد» (٤) ، ففصل بين «غلام» ، و «زيد» بالقسم ، وهذا معنى قوله : «ولم يعب فصل يمين».

ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله :

... واضطارا ...

... إلى آخره

فجعل للاضطرار ثلاثة أنواع :

الأول : أن يكون الفاصل أجنيا ، يعنى : أجنيا من المضاف ، كقوله :

ص : ٤٨٢

١- في الأصل : أو ظرف. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٥.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٥.

٣- من البسيط ، ولم أعر على قائله ، وعجزه : يصلى بها كل من عاداتك نيرانا الهيجا : الحرب. يصلى : من قولهم : «صليت الرجل نارا» إذا أدخلته فيها. والمعنى : أن عادتك الصبر في الحرب فبسببها تدخل أعداءك ناراها. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف. انظر المكودي مع ابن حمدون : ١ / ٢٠٥ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٤٨٥ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٨٦ ، الدرر المضية (رساله ماجستير) : ٢٦٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٣٣. (٤) في الأصل : الهيجا. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٥.

٤- وسمع أبو عبيده : «إن الشاه لتجتر فتسمع صوت - والله - ربها». وحكى ابن الأنباري : «هذا غلام - إن شاء الله - ابن أخيك» بجر «ابن» بإضافه الغلام إليه والفصل بينهما بالشرط ، وهو «إن شاء الله». وزاد ابن مالك الفصل ب- «أما» ، كقول تأبط شرا : هما خطتا إما إسا ومته وإما دم والقتل بالحرّ أجدر في روايه الجر. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٩٩٣ - ٩٩٤ ، شرح المكودي : ١ / ٢٠٥ ، الإنصاف : ٢ / ٤٣٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٣٥ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٧٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٥٨ ، شرح الرضى : ١ / ٢٩٣ ، ابن عقيل مع الخضرى : ٢ / ١٩ ، الهمع : ٤ / ٢٩٥ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٨٨.

ففصل بين «كف» و «يهودى» ب- «يومًا» ، وهو أجنبي من المضاف ، أى : غير معمول له .

الثانى : أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنَّعت (- أى : بنعت) (٣) المضاف - كقول الشاعر :

١٤٦ - نجوت وقد بلَّ المرادى سيفه\*\*\*من ابن أبى شيخ الأباطح طالب (٤).

ص: ٤٨٣

١- فى الأصل : أو يزيد. انظر المصادر المتقدمه.

٢- من الوافر لأبى حيه النيرى (الهيثم بن الربيع) ، وبعده : على أنّ البصير بها إذا ما أعاد الطرف يعجم أو يقلل ويروى : «كتحبير الكتاب» بدل «كما خط الكتاب». الكاف فى «كما» اسميه بمعنى : مثل. يقارب : أى : اليهودى الخط ، يعنى : يقارب بعض خطه من بعض. يزيل : يفرق ويباعد. وصف رسوم الدار فشبها بالكتاب فى دقتها والاستدلال بها ، وخص اليهودى لأنهم أهل كتاب ، وجعل كتابته بعضها متقارب وبعضها مفترق متباين ، لاقتضاء آثار الديار تلك الصفه والحال. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٢٠٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٥٩ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٤٧٠ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٧٨ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٩١ ، المقتضب : ٤ / ٣٧٧ ، الإنصاف : ٤٣٢ ، شرح ابن يعيش : ١ / ١٠٣ ، ٢ / ٢٥٠ ، الهمع (رقم) : ١٢٦٢ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٦٦ ، اللسان (عجم) ، شواهد ابن النحاس : ٤٣ ، شرح ابن الناظم : ٤١٠ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٩٠ ، شرح دحلان : ١٠٥ ، الإفصاح : ١١٥ ، الجامع الصغير : ١٤٧ ، أوضح المسالك : ١٥٤ ، الأصول : ٣ / ٤٦٧ ، التبصره والتذكرة : ٢٨٧ ، البهجة المرضيه : ١٠٥ ، الضرائر : ١٩٢ ، كاشف الخصاصه : ١٨٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٩٧٩ .

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٥ .

٤- من الطويل ، لمعاويه بن أبى سفيان رضى الله عنهما ، قاله لما اتفق على قتله وقتل على بن أبى طالب وعمرو بن العاص رضى الله عنهم ، فقتل على ونجا هو وعمرو بن العاص. المرادى : هو عبد الرحمن بن ملجم قاتل على رضى الله عنه. والمراد من قوله : «ابن أبى شيخ الأباطح طالب» على بن أبى طالب رضى الله عنه. الأباطح : جمع «أبطح» وهو فى الأصل مسيل ماء فيه دقاق الحصى ، وأراد بها مكه شرفها الله. والشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف - وهو «شيخ الأباطح» - للضرورة ، وإنما جعل نعتا للمضاف نظرا إلى تبعيته له فى الإعراب ، وإلا- فهو فى الحقيقه نعت لمجموع الكلمتين الذى هو الكنيه. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٢٠٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٥٩ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٤٧٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٣٤ ، عمده الحافظ لابن مالك : ٣٨٥ ، المطالع السعيده : ٤٣٥ ، أوضح المسالك : ١٥٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٩٩٠ ، الهمع (رقم) : ١٢٦٥ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٦٧ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٧٨ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٢٠ ، شواهد الجرجاوى : ١٦٩ ، شرح ابن الناظم : ٤١١ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٩٣ ، شرح دحلان : ١٠٥ ، كاشف الخصاصه : ٨٦ ، التحفه المكيه (رساله ماجستير) : ١١٩ .

أراد : من ابن / أبي طالب شيخ الأباطح ، وهو المراد بقوله : «أو نعت».

الثالث (١) : النداء ، كقول الشاعر :

١٤٧ - وفاق كعب بجير منقذ لك من\*\*\*تعجيل تهلكه (٢) والخلد فى سقرا(٣)

وهو المراد بقوله : «أو ندا» (٤).

ص: ٤٨٤

١- فى الأصل : الثالثه. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٦.

٢- فى الأصل : تملكه. انظر المراجع المتقدمه.

٣- من البسيط لبجير بن زهير بن أبى سلمى ، أخى كعب بن زهير ، من قصيده له يحرض بها أخاه كعبا على الإسلام. والخلد : بالجر عطف على قوله : «من تعجيل» أى : ومن الخلد فى السقر ، وهو النار يوم القيامة. والمعنى : يا كعب موافقه أخيك بجير على الإسلام منجيه لك من الهلاك المعجل فى الدنيا ، والخلود فى جهنم فى الأخرى. والشاهد فيه الفصل بالمنادى - وهو «كعب» - بين المضاف - وهو «وفاق» - والمضاف إليه - وهو «بجير» - ، والتقدير : وفاق بجير يا كعب منقذ لك ، وذلك ضروره. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٢٠٦ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٧٩ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٤٨٩ ، الهمع (رقم) : ١٢٦٧ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٦٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٣٤ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٢٠ ، التحفه المكيه (رساله ماجستير) : ١٢١ ، شواهد الرجاوى : ١٧٠ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٩٤ ، شواهد العدوى : ١٧٠.

٤- وزاد فى التسهيل : الفصل بفعل ملغى ، أنشد ابن السكيت : بأى تراهم الأرضين حلّوا أراد : بأى الأرضين تراهم. وزاد غيره الفصل بالمفعول لأجله ، نحو : معاود جرأه وقت الهوادى أى : معاود وقت الهوادى جرأه. انظر التسهيل : ١٦١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٣٤ - ٥٣٥ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٩٤ - ٢٩٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٦٠ ، الهمع : ٤ / ٢٩٧ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٧٩ - ٢٨٠.

ثم قال رحمه الله تعالى : آخر ما أضيف للياء اكسر إذا

لم يك معتلاً كرام وقذا

أو يك كابنين وزيدبن فدى

جميعها الياء بعد فتحها احتدى

إنما أفرد هذا الباب بالذكر ، لأن فيه أحكاماً ليست في الذي قبله.

فمنها أن آخر المضاف إلى الياء يكون مكسوراً ، وإلى ذلك أشار بقوله : «آخر ما أضيف للياء اكسر» ، نحو «هذا صاحبي وصديقي» ، ويستثنى من ذلك المعتل الآخر ، والمثنى ، وجمع المذكر السالم.

وقد أشار إلى الأول بقوله : «إذا لم يك معتلاً» ، يعنى : اكسر ما لم يكن المضاف إلى الياء معتلاً الأخير ، وشمل المقصور والمنقوص ، ولذلك أتى بمثاليين ، فقال : «كرام ، وقذا» ، ف- «رام» مثال للمنقوص ، و «قذا» مثال للمقصور ، و «القذا» ما يقع في العين (١).

ثم تبه على الثاني والثالث بقوله : «أو يك كابنين وزيدبن» يعنى : أو يك مثنى ك- «ابنين» ، أو جمعا ، ك- «زيدبن».

وفهم من كلامه أن هذه الأشياء التي ذكرت (٢) لا يكون ما قبل الياء / فيها مكسوراً.

وأما حكم الياء في نفسها فقد تبه عليه بقوله :

... فدى

جميعها الياء بعد فتحها احتدى

ص : ٤٨٥

١- وما ترمى به ، وجمعه أقداء وقذى. انظر اللسان : ٥ / ٣٥٦٢ (قذى) ، شرح المكودي : ١ / ٢٠٧.

٢- في الأصل : ذكر. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٧.

«ذى» إشاره إلى الأربعة المذكوره ، يعنى : أنّ هذه الأشياء المذكوره تكون الياء بعدها مفتوحه ، وفهم من قوله : «احتذى» وجوب فتحها.

وفهم من تخصيصه (الياء) (١) فى هذه المواضع : أنّ هذه الياء فى غيرها لا يجب فتحها ، (بل يجوز فتحها) (٢) وسكونها ، نحو «غلامى ، وغلامى».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وتدغم اليا فيه والواو وإن

ما قبل واو ضمّ فاكسره يهن

وألفا سلّم وفى المقصور عن

هذيل انقلابها ياء حسن

يعنى : أنّ ما قبل ياء المتكلم إن كان ياء - أدغم فى الياء ، وشمل المنقوص ، نحو «رواسى» (١) ، والمثنى والمجموع على حدّه فى حاله الجرّ والنّصب ، نحو «مررت بزيدى ، ورأيت (٢) زيدى ، ومررت بمسلمى ، ورأيت مسلمى» فى «زيدين ، ومسلمين».

(وقوله) (٣) «والواو» يعنى : فى جمع المذكر السالم فى حاله الرفع ، وفهم منه وجوب قلب الواو ياء ، لأنّ الحرف لا يدغم إلّا فى مثله.

وفهم من قوله : «وإن ما قبل واو ضمّ» (٤) أنّ ما قبل الواو فى الجمع (٥) يكون مضموما ، فيجب كسره بعد قلب الواو ياء ، وإدغامها فى الياء ، نحو «هؤلاء مسلمى» ، ويكون مفتوحا ، فيبقى على حاله ، نحو «هؤلاء مصطفى» فى جمع (٦) / «مصطفى».

ص: ٤٨٦

١- الرواسى : الجبال الثوابت ، قال أبو حيان فى قوله تعالى : (وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيً) : «والمعنى : جبالا رواسى ، وفواعل الوصف لا يطرد إلا- فى الإناث ، إلا أن جمع التكسير من المذكر الذى لا يعقل يجرى مجرى جمع الإناث ، وأيضا فقد غلب على الجبال وصفها بالرواسى ، وصارت الصفه تغنى عن الموصوف ، وقيل : رواسى جمع راسيه والهاء للمبالغه». انتهى. وفى اللسان : الرواسى من الجبال : الثوابت الرواسخ ، قال الأخفش واحدها راسيه. انظر البحر المحيط : ٥ / ٣٦١ ، اللسان : ٣ / ١٦٤٧ (رسا) ، تفسير أبى السعود : ٣ / ١٤٦ (دار الفكر) ، روح المعانى للآلوسى : ١٤ / ٢٨ ، تفسير الخازن : ٣ / ٨٣ ، تفسير البغوى (بهامش الخازن) : ٣ / ٤ ، تاج العروس : ١٠ / ١٥٠ (رسا) ، أساس البلاغه : ١٦٣ (رسو) ، تهذيب اللغه : ١٣ / ٥٦ (رسو).

٢- فى الأصل : ووليت. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٧.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٧.

٤- فى الأصل : أن ما قبل واو ضمّ. مكرر.



٥- فى الأصل : الأجمع. انظر شرح المكودى : ٢٠٧ / ١.

٦- فى الأصل : أجمع. انظر شرح المكودى : ٢٠٧ / ١.

وقوله : «وألفا سلم» أى : اتركها على حالها ، وشمل المقصور ، نحو «فتاى ، وعصاى» ، والمثنى فى حالة الرفع ، نحو «هذان غلاماى». هذه لغة جمهور العرب ، وهذيل يبدلون ألف المقصور ياء ، ويدغمونها فى الياء التى للمتكلم (١) ، وهو المتبته عليه بقوله :

... وفى المقصور عن

هذيل انقلابها ياء حسن

وفهم من تخصيصه المقصور : أن ألف التثنيه لا تبدل عندهم.

وفهم منه أيضا : أن الياء المبدله من الألف تدغم فى ياء المتكلم لاجتماع مثلين ، الأول منهما ساكن ، فتقول : «هذا فتى» ، ومن ذلك قول شاعرهم :

١٤٨ - سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم\*\*فتفرقوا ولكل جنب مصرع(٢)

و «يهن» هاؤه مضمومه من «هان يهون» إذا سهل ، ولا يصح كسرهما ، لأنه مضارع «وهن يهن» إذا ضعف (٣) ، لأن المراد (به إذا) (٤) أدغم : يسهل ويخف ، لا يضعف (٥).

ص: ٤٨٧

١- وحكى هذه اللغة عيسى بن عمر عن قريش. انظر شرح المرادى : ٢ / ٢٩٩ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ١٠٠٤ ، شرح المكودى : ١ / ٢٠٨ ، التسهيل : ١٦١ - ١٦٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٦١ ، الهمع : ٤ / ٢٩٨ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٨١ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٢١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٣٧.

٢- من الكامل لأبى ذؤيب الهذلى فى ديوان الهذليين (١ / ٢) ، من قصيده له يرثى بها أبناء الخمسه الذين ماتوا بالطاعون فى سنه واحده ، أولها : أمن المنون وريبه تتوجع والدهر ليس بمعتب من يجزع ويروى : «تركوا» بدل «سبقوا» ، ويروى : «لسبيلهم» بدل «لهواهم» ، ويروى : «ففقدهم» بدل «فتفرقوا» ، كما يروى أيضا «فتجزوا» أى : انقطعوا ، ويروى كذلك : «فتخرموا» أى : ماتوا واحدا واحدا. أعنقوا : أى : تبع بعضهم بعضا. ولكل جنب مصرع : معناه كل إنسان يموت. والشاهد فى قوله : «هوى» حيث قلب فيه ألف المقصور ياء وأدغمت الياء فى الياء ، فإن أصله «هواى» ، وهذا لغة هذيل ، فإنهم يفعلون ذلك فى كل مقصور. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٢٠٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٦١ ، المفضليات : ٢١ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٤٩٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ١٠٠٤ ، المطالع السعيده : ٤٣٦ ، المسائل العسكريه : ١٦٠ ، أمالى المرتضى : ١ / ٢٩٣ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ٣١ ، شواهد الجرجاوى : ١٧١ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٦٨ ، أمالى ابن الشجرى : ١ / ٢٨١ ، المحتسب : ٤٣٦ ، جواهر الأدب : ٢١٦ ، المقرب : ١ / ٢١٧ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٨٢ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٢١ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٢٢٧ ، الهمع (رقم) : ١٢٧٢ ، التوطئه : ٢٥٣ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٧٨٦ ، شرح ابن الناظم : ٤١٥ ، كاشف الخصاصه : ٨٧ ، إعراب النحاس : ١ / ٢١٦ ، ٢ / ١١١.

٣- فى الأصل : أضيف. انظر شرح المكودى : ١٠٨ / ١.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢٠٨ / ١.

٥- انظر شرح المكودى : ٢٠٨ / ١ ، إعراب الألفيه : ٧١ ، اللسان : ٦ / ٤٧٢٤ (هون) ، ٤٩٣٥ (وهن).

ثم قال رحمه الله تعالى : بفعله المصدر ألحق في العمل

مضافا أو مجرورا أو مع أل

إن كان فعل مع أن أو ما يحلّ

محله ولاسم مصدر عمل

يعنى : أن المصدر (١) يلحق في العمل بفعله (٢) الذى اشتق منه فى رفع .

ص : ٤٨٨

١- المصدر - كما فى التعريفات - «هو الاسم الذى اشتق منه الفعل وصدر عنه». هذا عند البصريين. وذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه ، وقد تقدم الخلاف فى الاشتقاق فى المفعول المطلق. وحده ابن الحاجب بقوله : «المصدر اسم الحدث الجارى على الفعل». انظر التعريفات : ٢١٦ ، شرح الكافيه للرضى : ٢ / ١٩١ ، الإنصاف : ١ / ٢٣٥ ، الفوائد الضيائية : ٢ / ١٨٩ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨٩٦ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٢٣ ، معجم مصطلحات النحو : ١٧٧ ، معجم النحو : ٣٤٣.

٢- عمل المصدر لا يتقدر بزمان ، بل يعمل ماضيا ، وحالا ، ومستقبلا ، خلافا لابن أبى العافيه فى قوله : «لا يعمل فى الماضى». قال أبو حيان : ولعله لا يصح عنه. ولعمله شروط : الأول : أن يكون مظهرا ، فلو أضمر لم يعمل ، وأجاز الكوفيون إعماله مضمرا ، وأجازوا : «مرورى يزيد حسن وهو بعمر وقييح» وأجاز الرماني وابن ملكون ، وابن جنى ، ونقل عن الفارسي : جواز إعماله مضمرا فى المجرور لا- فى المفعول الصريح ، وقياسه فى الظرف. الثانى : أن يكون مفردا ، فإن ثنى لم يجز إعماله ، وإن كان مجموعا جمع تكسير فأجازه قوم وهو اختيار ابن هشام اللخمي وابن عصفور وابن مالك ، وسمع من كلامهم : «تركته بملاحس البقر أولادها» وذهب أبو الحسن بن سيده إلى أنه لا- يجوز إعماله ، واختاره أبو حيان. الثالث : أن يكون مكبرا ، فلا يجوز أن تقول : «عجبت من ضربيك زيدا». الرابع : ألا يكون محدودا ، فلا يجوز «عجبت من ضربتك زيدا». الخامس : ألا يتبع بتابع قبل أخذه متعلقاته ، فلا يجوز «عجبت من ضربك الشديد زيدا» ، ولا «من ضربك وأكلك الماء» ، ولا «من ضربك نفسه زيدا» ، ولا «من إتيانك مشيك زيدا» ، فلو أخذت هذه التوابع بعد أخذ المصدر متعلقاته جاز ، وما جاء من إعماله متبوعا بتابع قبل أخذه متعلقاته فشاذ لا يقاس عليه. انظر ارتشاف الضرب : ٣ / ١٧٣ - ١٧٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ٢٢٦ - ٢٢٩ ، الهمع : ٥ / ٦٥ - ٦٦ ، ٧٠ ، شرح المرادى : ٣ / ٦ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٨٦.

الفاعل إن كان لازما ، نحو «عجبت من قيام زيد» ، وفي رفع الفاعل ونصب المفعول إن كان متعديا لواحد (١) / ، نحو (٢) «عجبت من ضرب زيد عمرا» ، ويتعدى بحرف الجر إن كان فعله يتعدى بذلك الحرف ، نحو «أعجبنى مرور بزيد» ، ويتعدى إلى مفعولين (٣) إن كان الفعل يتعدى إليهما ، نحو «عجبت من إعطاء زيد عمرا درهما» ، وكذلك المتعدى إلى ثلاثة ، نحو «عجبت من إعلام زيد عمرا بكرة شاخصا».

وهذا كله مستفاد من قوله :

بفعله المصدر ألحق في العمل

وهذا سواء كان مضافا أو مجزّدا من الإضافة أو مقترنا ب- «أل» (٤) ، وإلى ذلك أشار بقوله :

مضافا أو مجزّدا أو مع أل

لكن إعماله مضافا أكثر من إعماله مجزّدا ، وإعماله مجزّدا أكثر من إعماله مقترنا ب- «أل».

وإلحاقه بفعله في العمل المذكور ليس مطلقا ، بل بشرط تبه عليه بقوله :

إن كان فعل مع أن أو ما يحلّ

محله ...

ص: ٤٨٩

- ١- في الأصل : بالواحد. انظر شرح المكودي : ٢٠٩ / ١.
- ٢- في الأصل : عجبت من قيام زيد وفي رفع الفاعل ونصب المفعول إن كان متعديا لواحد نحو. مكرر.
- ٣- في الأصل : المفعولين. انظر شرح المكودي : ٢٠٩ / ١.
- ٤- لا خلاف في إعمال المضاف ، وفي بعضهم ما يشعر بالخلاف. أما المجرد فقد أجازة البصريون ، ومنعه الكوفيون ، فإن وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو عندهم بفعل مضمّر. وأما المقترن ب- «أل» فأجازة سيبويه ومن وافقه ، ومنعه الكوفيون ، والبغداديون ، وبعض البصريين ، كابن السراج ونقل عن الفراء ، وأجازة الفارسي على قبح ، ونقل عن سيبويه وكافه البصريين ، وقال ابن الطراوه وابن طلحة : إن عاقبت «أل» الضمير جاز إعماله ، نحو «يا زيد عجبت من الضرب عمرا» ، تريد : من ضربك ، وإن لم تعاقبه لم يجز ، نحو «عجبت من الضرب زيد عمرا». انظر شرح الأشموني : ٢ / ٢٨٤ ، شرح المرادي : ٣ / ٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ٢٣٥ ، الكتاب : ١ / ٩٩ ، الهمع : ٥ / ٧١ - ٧٢ ، الأصول : ١ / ١٣٧ ، ارتشاف الضرب : ٣ / ١٧٦.

يعنى : أنه لا يعمل العمل المذكور إلّا إذا صحّ أن يحلّ محلّه (١) الفعل و «أن» أو «ما» المصدريتان (٢) ، نحو «أعجبنى قيامك»  
أى : أن تقوم ، و «عجبت من قيامك الآن» أى : ممّا تقوم الآن.

وشمل قوله : «أن» التّاصبه / والمخفّفه (٣)(٤).

وفهم منه : أنّ المصدر إذا لم يحلّ محلّه «أن» أو «ما» ، لا يعمل عمل الفعل ، نحو «له صوت صوت حمار» ولذلك جعل «صوت حمار» معمولاً لفعل محذوف تقديره : يصوت.

ثمّ قال :

...

... ولاسم مصدر عمل

اسم المصدر : هو ما فى أوّله ميم مزيده لغير المفاعله ، نحو «المحمل ، والمضرب» ، أو كان لغير الثلاثيّ (٥) بوزن ما للثلاثيّ (٦) ، نحو «الوضوء ، والغسل» فإنّ فعلهما «توضّأ ، واغتسل» (٧).

وإنّما فصل التّائمه هذا النوع من المصدر لقلّه عمله (٨) ، وفى تنكير «عمل» تنبيه على ذلك - كما ذكر الشّارح (٩) - .

ص : ٤٩٠

١- فى الأصل : محل. انظر شرح المكودى : ٢٠٩ / ١.

٢- انظر شرح المكودى : ٢٠٩ / ١. وقال الأشمونى (٢ / ٢٨٥) : «يقدر ب- «أن» إذا أريد المضى أو الاستقبال ، نحو «عجبت من ضربك زيدا أمس ، أو غدا» ، والتقدير : من أن ضربت زيدا أمس ، أو من أن تضربه غدا ، ويقدر ب- «ما» إذا أريد الحال ، نحو «عجبت من ضربك زيدا الآن» أى : مما تضربه». انتهى. وانظر شرح المرادى : ٢ / ٥ ، الهمع : ٥ / ٦٧.

٣- فى الأصل : والمخفّفه. مكرر.

٤- ذكر السيوطى فى الهمع (٥ / ٦٧) : أن المصدر يقدر ب- «أن» المخفّفه والفعل إذا أريد به المضى أو الحال أو الاستقبال ، وأنه يقدر ب- «ما» إذا أريد به المضى أو الحال. وانظر ارتشاف الضرب : ٣ / ١٧٣.

٥- فى الأصل : الثانى. انظر شرح المكودى : ١ / ٢١٠.

٦- فى الأصل : الثانى. انظر شرح المكودى : ١ / ٢١٠.

٧- وقال ابن مالك فى التسهيل (١٤٢) : «هو ما دل على معناه - يقصد معنى المصدر - وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما فى فعله». انتهى. وانظر شرح المكودى : ١ / ٢١٠ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٨٧ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٢٣ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٢٣ ، معجم النحو : ٣٢.

٨- واختلف فى إعمال اسم المصدر : فأجازه الكوفيون والبغداديون إلحاقاً له بالمصدر ، كقوله : وبعد عطائك المائه الرّتاعا وقال الكسائى : إلا- ثلاثه ألفاظ ، فلا- يقال : «عجبت من خبزك الخبز» ، ولا «من دهنك رأسك» ، ولا «من قوتك عيالك».

وأجاز الفراء ذلك ، وحكى عن العرب مثل «أعجبنى دهن زيد لحيته». ومنعه البصريون وتألوا ما ورد منه على إضمار فعل. وذهب الصيمرى إلى أن إعماله من النوادر. هذا إذا لم يكن علما ، فإن كان علما لم يعمل اتفاقا ، وذلك لتعريفه بالعلميه ، والإعلام لا تعمل. وإن كان ميميا فكالصدر فى العمل اتفاقا ، لأنه مصدر حقيقه ، نحو : أظلم إن مصابكم رجلا ف- «مصاب» مصدر ميمى مضاف إلى فاعله ، و «رجلا» مفعوله. انظر الهمع : ٥ / ٧٧ ، شرح المرادى : ٣ / ٩ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٢٤ ، التبصره والتذكرة : ١ / ٢٤٤ - ٢٤٥ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٨٨ ، الأصول : ١ / ١٣٩ - ١٤٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٦٣ - ٦٤ ، شرح الرضى : ٢ / ١٩٨ ، شرح الشذور : ٤١٠. قال ابن الناظم فى شرحه (٤١٨) : «ولاسم مصدر عمل» بتنكير «عمل» لقصد التقليل ، إشاره إلى أن اسم المصدر قد يعطى حكم المصدر ، فيعمل عمل فعله ، كقول الشاعر : أكفرا بعد ردّ الموت عنى وبعد عطائك المائه الرّتاعا» انتهى. وانظر شرح المكودى : ١ / ٢١٠.

ومن إعماله قول عائشه رضى الله تعالى عنها : «من قبله الرجل امرأته الوضوء» (١) ، فأعمل «قبله» وهو اسم مصدر ، لأنّ فعله «قبل».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وبعد جزّه الذى أضيف له

كتمل بنصب أو برفع عمله

قد تقدّم أنّ المصدر يكون مضافاً ، ومجرّداً ، ومقرونا بـ «أل».

فالمصدر إن كان مضافاً إلى الفاعل ، كتميل بنصب مفعوله ، وهذا هو المراد بقوله : «كتميل بنصب» ، نحو «أعجبنى أكل زيد الخبز» ، ومنه قوله سبحانه وتعالى : (وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ) [البقره : ٢٥١] ، وإن كان مضافاً إلى المفعول كتمل برفع فاعله ، وهذا هو المراد بقوله : «أو برفع» ، نحو «أعجبنى أكل الخبز (٢)

ص : ٤٩١

- ١- وفي موطأ الإمام مالك (١ / ٤٤ - حديث رقم : ٦٥) : «وحدثني - يقصد يحيى - عن مالك أنه بلغه أن عبد الله بن مسعود كان يقول : «من قبله الرجل امرأته الوضوء». وانظر حديث رقم : ٦٦ ، شرح الموطأ للزرقانى : ١ / ٨١ ، تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك للسيوطى : ١ / ٦٥ ، المسوى شرح مالك للدهلوى : ١ / ٧٣ ، المنتقى شرح موطأ مالك للباغى : ١ / ٩٣ ، أوجز المسالك إلى موطأ مالك للكاندهلوى : ١ / ٢٧٨ ، و «الوضوء» - بالرفع - مبتدأ مؤخر ، و «من قبله» خبر مقدم ، و «قبله» اسم مصدر «قبل» ، وقياس مصدره «التقبيل» ، و «الرجل» مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله ، و «امرأته» - بالنصب - مفعوله. ونسب إلى عائشه رضى الله عنها فى شرح المكودى : ١ / ٢١٠ ، شرح ابن الناظم : ٤١٩ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٨٨ (وفيه : «زوجته» بدل «امرأته») ، ابن عقيل مع الخضرى : ٢ / ٢٣ ، شرح المرادى : ٣ / ٩ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ٢٣٨.
- ٢- فى الأصل : زيد الخبز. انظر شرح المكودى : ١ / ٢١٠.



عمرو» ، ومنه قوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) [عمران : ٩٧] فى أحد التّأويلات (١).

وإضافته إلى الفاعل ونصب المفعول - أكثر من إضافته إلى المفعول ورفع الفاعل.

وقوله : «كَمَل» (٢) لا- يريد أنّ ذلك واجب ، بل جائز ، لأنّه يجوز أن يضاف إلى الفاعل ولا يذكر معه مفعول ، نحو «أعجبنى أكل زيد» ، وإلى المفعول ولا يذكر معه فاعل ، نحو «أعجبنى أكل الخبز» ، ومنه قوله عزوجل : (بِسْؤَالِ نَعَجْتِكَ) [ص : ٢٤].

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وجزّ ما يتبع ما جرّ ومن

راعى فى الاتباع المحلّ فحسن

قد تقدّم أنّ المصدر يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول ، فإن أضيف إلى الفاعل فلفظه مجرور ، وموضعه مرفوع ، وإن أضيف إلى المفعول فلفظه مجرور وموضعه منصوب إن قدّر ب- «أن» وفعل الفاعل ، ومرفوع إن قدّرناه ب- «أن» وفعل المفعول ، فيجوز فى تابع المضاف إليه إذا كان فاعلا - الجرّ على اللفظ والرفع على الموضع.

ص : ٤٩٢

١- ف- «حج» مصدر مضاف إلى المفعول ، وكمل برفع الفاعل ، قال ابن هشام : «قول ابن السيد فى قوله تعالى (مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) أن «من» فاعل بالمصدر ، ويرده : أن المعنى حينئذ «ولله على الناس أن يحج المستطيع ، فيلزم تأييم جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج ، وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهه الصنائه ، لأن الإتيان بالفاعل بعد إضافه المصدر إلى المفعول شاذ». انتهى. وأجيب عنه : بأن الفساد مبنى على كون «أل» فى الناس للاستغراق ، وليس كذلك ، بل للعهد الذكري ، لأن «حج» مبتدأ ، ورتبه المبتدأ مع متعلقاته التقديم ، فالمعنى : حج المستطيعين البيت واجب لله على هؤلاء المستطيعين. التأويل الثانى : أن «من» بدل من «الناس» بدل بعض من كل ، وحذف رابطه لفهمه ، أى : من استطاع منهم. الثالث : أن «من» مبتدأ ، والخبر محذوف أى : فعليه أن يحج. الرابع : أن «من» شرطيه جوابها محذوف. أى : فليحج. انظر مغنى اللبيب : ٦٩٤ ، حاشيه الصبان : ٢ / ٢٨٩ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٢٤ ، البيان لابن الأنبارى : ١ / ٢١٣ - ٢١٤ ، إملاء ما من به الرحمن : ١ / ١٤٤ ، الأصول : ٢ / ٤٧ ، الهمع : ٥ / ٢١٣ ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ٢١٠ ، ارتشاف الضرب : ٣ / ١٧٩.

٢- فى الأصل : وكمل. انظر شرح المكودى : ١ / ٢١٠ ، الألفيه : ٩٣.

وشمل قوله : «ما يتبع» جميع التوابع (١) ، فتقول : «أعجبنى أكل زيد الظريف» ، - بالجرّ - حملا- على اللفظ و «الظريف» - وبالرفع - حملا- على الموضع ، وكذلك تقول : «أعجبنى أكل زيد وعمرو ، وعمرو» ، و «أعجبنى أكل اللحم والخبز» بالجرّ ، حملا على اللفظ ، وبالتصّب حملا على (الموضع ، على) (٢) تقدير المصدر ب- «أن» وفعل الفاعل ، وبالرفع أيضا على الموضع / على تقدير المصدر ب- «أن» وفعل المفعول ، والتقدير : (أن) (٣) أكل الخبز واللحم.

وقوله : «المحلّ» شاملا للأوجه المذكورة كلّها ، والأحسن في ذلك الحمل على اللفظ ، ولذلك بدأ به.

ص : ٤٩٣

---

١- هذا مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين ، وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الإتيان على المحلّ ، وفصل الجرمي فأجاز في العطف والبدل ، ومنع في التوكيد والنعت. قال المرادي : والظاهر الجواز لورود السماع ، والتأويل خلاف الظاهر. انظر شرح المرادي : ٣ / ١٣ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٩١ ، ارتشاف الضرب : ٣ / ١٧٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٦٤ - ٦٥.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢١٠.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢١١.

ثم قال رحمه الله تعالى : كفعله اسم فاعل فى العمل

إن كان عن مضيئه بمعزل

المراد باسم الفاعل : ما دلّ على حدث وفاعله ، جار مجرى الفعل فى الحدوث (١) والصّلاحيّه للاستعمال بمعنى الماضى والحال والاستقبال (٢). وقوله :

كفعله اسم فاعل فى العمل

يعنى : أنّ اسم الفاعل يعمل عمل فعله (٣) ، فيرفع الفاعل إن كان فعله

ص : ٤٩٤

١- فى الأصل : الحدث. انظر شرح المكودى : ٢١١ / ١.

٢- وحده فى التسهيل : هو الصفه الداله على فاعل جاريه فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضى. وقال ابن الحاجب : اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث. وفى شرح الكافيه لابن مالك : اسم الفاعل ما صيغ من مصدر موازنا للمضارع ليدل على فاعله غير صالح للإضافه إليه ك- «ضارب» و «مكرم» ، و «مستخرج». انظر فى ذلك شرح المكودى : ٢١١ / ١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٦٥ ، التسهيل : ١٣٦ ، شرح الرضى : ٢ / ١٩٨ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٩٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ١٠٢٨ ، شرح المرادى : ٣ / ١٤ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٢٤ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨٦٣ ، التعريفات : ٢٦ ، الهمع : ٥ / ٧٩ ، الفوائد الضيائيه : ٢ / ١٩٥ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٧٦ ، معجم النحو : ١٦.

٣- يعمل اسم الفاعل عمل فعله بشروط ، منها : أولا : أن يكون مكبرا ، فلا يجوز «هذا ضويرب زيدا». هذا مذهب البصريين والفراء ، وذهب الكسائى وباقى الكوفيين إلى جواز إعماله مصغرا ، وتابعهم أبو جعفر النحاس. وقال ابن عصفور : إذا كان الوصف لا- يستعمل إلا مصغرا ولم يلفظ به مكبرا جاز إعماله ، قال الشاعر : فما طعم راح فى الزجاج مدامه ترقق فى الأيدى كميته عصيرها فى روايه من جر «كميته». ثانيا : أن لا- يوصف قبل العمل ، فلا يجوز «هذا ضارب عاقل زيدا». هذا مذهب البصريين والفراء ، وذهب الكسائى وباقى الكوفيين إلى جواز إعماله وإن تأخر معموله عن الوصف ، فإن - - تقدم معموله على الوصف جاز بلا- خلاف ، نحو «هذا ضارب زيدا عاقل». انظر ارتشاف الضرب : ٣ / ١٨١ - ١٨٢ ، الهمع : ٥ / ٨١ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٩٤ ، شرح المرادى : ٣ / ١٦ - ١٧ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ١٩١ - ١٩٢ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٠٣ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٥٤.

لازما ، نحو : «أقائم زيد» ، وينصب المفعول إن كان فعله متعديا لواحد ، نحو «أضارب زيد عمرا» وينصب مفعولين إن كان فعله متعديا لاثنين ، نحو «أمعط زيد عمرا درهما» ، وينصب ثلاثه مفاعيل إن كان فعله متعديا لثلاثه ، نحو «أمعلم زيد عمرا بكرا منطلقا» ، وهذه كلها مستفاده من قوله :

كفعله اسم فاعل في العمل

لكن لا يعمل العمل المذكور إلا بشرطين :

أشار إلى الأول منهما بقوله :

إن كان عن مضيّه بمعزل

يعنى : أن اسم الفاعل لا- يعمل عمل فعله إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، لأنه أشبه فعله في الحركات ، والسكنات ، وعدد الحروف ، نحو «أنا ضارب زيدا غدا / ، أو الآن» ، فلو كان بمعنى المضى لم يعمل ، لأنه لم يشبه فعله فيما ذكر (1).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وولى استفهما أو حرف ندا

أو نفيا أو جا صفة أو مسندا

هذه إشاره إلى الشرط الثانى من شرطى إعمال اسم الفاعل ، وهو أن يعتمد على شىء قبله ، وذكر من ذلك خمسة مواضع :

ص: ٤٩٥

١- وأجاز عمله الكسائى ، وتبعه هشام وابن مضاء وجماعه ، مستدلين بقوله تعالى : (وَكَلَّبُهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعِيهِ). وردّ بأنه حكاية حال. وهذا الخلاف فى عمل الماضى دون «أل» بالنسبه إلى المفعول به ، فأما بالنسبه إلى الفاعل : فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الظاهر ، وبه قال ابن جنى والشلوبين. وذهب قوم إلى أنه يرفعه ، وهو ظاهر كلام سيوييه ، واختاره ابن عصفور. وأما المضممر : فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه ، وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف أنه لا يرفعه ولا يتحملة. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ١٠٤٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٦٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٥٠ ، شرح المرادى : ٣ / ١٤ - ١٥ ، الهمع : ٥ / ٨١ - ٨٢ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٩٣ - ٢٩٤ ، ارتشاف الضرب : ٣ / ١٨٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ١٩٧ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٠١.

الأول : أن يلي الاستفهام ، نحو «أضارب أنت عمرا».

الثاني : أن يلي حرف النداء ، نحو «يا طالعا جبلا» ، والظاهر أنّ هذا اسم اعتمد على موصوف ، لأنّ التقدير : يا رجلا طالعا جبلا ، وليس حرف النداء ممّا (1) يقرب من الفعل ، لأنّه خاص بالاسم (2).

الثالث : أن يلي نفيًا ، نحو «ما ضارب أنت زيدا».

الرابع : أن يكون (3) صفة لموصوف ، نحو «مررت برجل ضارب عمرا» ، وفي ضمن ذلك : الحال ، لأنّها صفة في المعنى ، نحو «جاء زيد راكبا فرسا».

الخامس : أن يكون مسندا ، وشمل : الخبر ، وما أصله الخبر ، نحو «زيد ضارب عمرا» ، و «إنّ زيدا ضارب عمرا» ، و «كان زيد ضاربا عمرا» ، و «ظننت زيدا ضاربا عمرا» ، لأنّ اسم الفاعل في هذه المثل كلّها مسند (4).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وقد يكون نعت محذوف عرف

فيستحقّ العمل الذي وصف /

يعنى : أنّ اسم الفاعل يأتي معتمدا على موصوف محذوف ، فيستحقّ العمل ، كما يستحقّه ما هو صفة لمذكور (5) ، كقول الشاعر :

١٤٩ - كناطح صخره يوما ليوهنها\*\*فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل (6)

ص: ٤٩٦

١- في الأصل : من. انظر شرح المكودي : ٢١١ / ١.

٢- انظر التصريح على التوضيح : ٦٦ / ٢ ، شرح المكودي : ٢١١ / ١ ، ارتشاف الضرب : ١٨٣ / ٣.

٣- في الأصل : تكون. انظر شرح المكودي : ٢١١ / ١.

٤- واعتماد اسم الفاعل على ما ذكر شرط في صحه عمله عند جمهور البصريين ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه لا يشترط ذلك. انظر ارتشاف الضرب : ١٨٤ / ٣ ، شرح المرادى : ١٦ / ٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٩٤ ، شرح الأشموني : ٢٩٤ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٦٦ / ٢ ، الهمع : ٨١ / ٥ ، شرح ابن عصفور : ٥٥٣ / ١.

٥- في الأصل : لمذكر. انظر شرح المكودي : ٢١٢ / ١.

٦- من البسيط للأعشى ميمون من قصيدته المشهوره في ديوانه (٤٦) ، التي أولها : ودّع هريره إنّ الركب مرتحل وهل تطبيق وداعا أيّها الرّجل ويروى : «ليوهيها» بدل «ليوهنها» كما يروى : «ليفلقها» بدل «ليوهنها» ، والوعل : تيس الجبل. والمراد بالبيت : أنك تكلف نفسك ما لا تصل إليه ويرجع ضرره عليك. والشاهد في قوله : «كناطح» فإنه اسم فاعل عمل فعلة لاعتماده

على موصوف مقدر ، والتقدير : كوعل ناطح ، والاعتماد على الموصوف المقدر كالاغتماد على الموصوف الظاهر. انظر  
المكودى مع ابن حمدون : ٢١٢ / ١ ، التصريح على التوضيح : ٦٦ / ٢ ، شرح الكافيه - لابن مالك : ١٠٣٠ / ٢ ، القصائد العشر :  
٤٣٧ ، شرح الأشمونى : ٢٩٥ / ٢ ، الشواهد الكبرى : ٥٢٩ / ٣ ، شذور الذهب : ٣٩٠ ، شواهد الفيومى : ١٢٠ ، شرح ابن عقيل :  
٢ / ٢٦ ، شواهد الجرجاوى : ١٧٩ ، أوضح المسالك : ١٥٨ ، فتح رب البريه : ٣٥٩ / ٢ ، شواهد العدوى : ١٧٩ ، شرح ابن الناظم  
: ٤٢٤.

أى : كوعل ناطح.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وإن يكن صله أل ففي المضى

وغيره إعماله قد ارتضى

يعنى : أن اسم الفاعل إذا وقع صله ل- «أل» - عمل العمل المذكور مطلقا ، حالا كان أو مستقبلا أو ماضيا (١) ، وإنما عمل مطلقا ، لأنه صار بمنزله الفعل.

قال الشارح : «لأنه لما كان صله للموصول ، وأغنى بمرفوعه عن الجملة الفعلية ، أشبه الفعل معنى واستعمالا ، فأعطى حكمه فى العمل ، كما أعطى حكمه فى صحه عطف الفعل عليه ، كما فى قوله تعالى : (إِنَّ) (٢) الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ قَرُوبًا حَسَنًا [الحديد : ١٨] ، وقوله تعالى : (فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ، فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا) [العاديات : ٣ - ٤] . انتهى (٣).

قال المكودى : «جعله (٤) واقعا صله «أل» مسوغا لعطف الفعل عليه فيه نظر ، فإنه قد جاء عطف الفعل على اسم الفاعل غير الواقع صله ل- «أل» نحو قوله عز وجل : (أَوْلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ) (٥) [الملك : ١٩].

ثم قال رحمه الله تعالى :

فَعَالٍ أَوْ مَفْعَالٍ أَوْ فِعْوَالٍ

فى كثره عن فاعل بديل /

فيستحق ما له من عمل

وفى فعيل قلّ ذا وفعل

ص: ٤٩٧

١- هذا مذهب الجمهور. وقال الأخفش : لا يعمل الماضى بحال ، و «أل» فيه معرفه كهى فى «الرجل» ، لا موصوله ، والنصب بعده على التشبيه بالمفعول به. وقال الفارسى والرمانى وجماعه : يعمل ماضيا فقط ، لا حالا ، ولا مستقبلا. ورد بأن العمل حينئذ أولى. وقيل : لا عمل له ، والمنصوب بعده منصوب بفعل مضمر ، ونقل عن المازنى. انظر ارتشاف الضرب : ٣ / ١٨٥ ، الهمع : ٥ / ٨٢ - ٨٣ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٩٦ ، شرح المرادى : ٣ / ١٨ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٩٨ - ١٩٩ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٠١.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٢١٢ ، شرح ابن الناظم : ٤٢٥.

- ٣- انظر شرح ابن الناظم : ٤٢٥ ، شرح المكودي : ٢١٢ / ١.
- ٤- فى الأصل : جملة. انظر شرح المكودي : ٢١٢ / ١.
- ٥- فى الأصل : ألم. انظر شرح المكودي : ٢١٢ / ١.
- ٦- انظر شرح المكودي : ٢١٢ / ١.



يعنى : أن هذه الأمثلة الخمسة التي هي : «فَعَال ، ومفعال ، وفِعُول ، وفَعِيل ، وفَعَلَ» مستويه في أنها تعمل عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمه فيه (١).

وقوله : «في كثره» أى : مرادا به الكثره ، أى : التكثر ، وهى : الزيادة في العمل ، ولذلك تسمى : أمثله المبالغه ، ويؤيد حمل كلامه على هذا المعنى - قوله في الكافيه :

وقد يصير فاعل فعّالا

تكثر أو فعولا (٢)

أو مفعالا (٣)

قال المكودى (٤) : ويحتمل عندى أن يكون أراد ب- «كثره» أن هذه الأمثلة الثلاثه المذكوره - يكثر فيها العمل المذكور ، ويؤيدّه قوله بعد :

وفى فعيل قلّ ذا وفعل

ويدلّ على صحّحه هذا التّأويل قوله فى شرح الكافيه : «وأكثرها استعمالا «فَعَال» و «فِعُول» (٥) ، ثمّ «مفعال» ، ثمّ «فعيل» ، ثمّ «فعل» (٦).

أمّا (إعمال) (٧) «فَعَال» فنحو «ما حكى (سيبويه من قولهم : «أمّا العسل فأنا شرّاب»)» (٨)(٩).

ص: ٤٩٨

١- إلا- أن إعمال «فعيل وفعل» قليل. هذا مذهب سيبويه. ومنع أكثر البصريين ، منهم المازنى والزيادى والمبرد إعمال «فعيل وفعل». ومنع الكوفيون إعمال الخمسه ، لأنها لما جاءت للمبالغه زادت على الفعل ، فلم تعمل عندهم لذلك. وأجاز الجرمى إعمال «فعل» دون «فعيل» ، وذلك لأن «فعل» على وزن الفعل. وفى الارتشاف والهمع : وأجاز الجرمى إعمال «فعيل» دون «فعل». واختار أبو حيان جواز القياس فى «فِعُول ، وفَعَال ، ومفعال» ، والاقتصار فى «فعيل وفعل» على المسموع. انظر الكتاب : ١ / ٥٦ - ٥٨ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ١٩٣ ، شرح المرادى : ٣ / ١٩ ، ارتشاف الضرب : ٣ / ١٩٢ ، الهمع : ٥ / ٨٧ - ٨٨ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٠٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٦١ ، المقتضب : ٢ / ١١٣ - ١١٤.

٢- فى الأصل : مفعولا. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ١٠٣١.

٣- انظر شرح الكافيه لابن مالك : (٢ / ١٠٣١) ، وعلى هذا شرح ابن الناظم ، قال : كثيرا ما بينى اسم الفاعل لقصد المبالغه والتكثير على «فَعَال» ك- «علام» ، أو «فِعُول» ك- «غفور» ، أو «مفعال» ، ك- «منحار» ، فيستحق ما لاسم الفاعل من العمل ، لأنه نائب عنه ، ويفيد ما يفيد مكررا. انتهى. انظر شرح ابن الناظم : ٤٢٦ ، شرح المكودى : ١ / ٢١٣.

٤- انظر شرح المكودى : ١ / ٢١٣.

- ٥- فى الأصل : فعلا أو فعول. انظر شرح المكودى : ٢١٣ / ١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٠٣١ / ٢ .
- ٦- انظر شرح الكافيه لابن مالك : ١٠٣١ / ٢ ، شرح المكودى : ٢١٣ / ١ .
- ٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢١٣ / ١ .
- ٨- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢١٣ / ١ .
- ٩- انظر الكتاب : ٥٧ / ١ ، شرح المكودى : ٢١٣ / ١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٠٣٢ / ٢ ، شرح المرادى : ١٩ / ٣ ، شرح ابن الناظم : ٤٢٦ ، شرح الأشمونى : ٢٩٧ / ٢ .

وَأَمَّا إِعْمَالُ «مَفْعَالٍ» فَنَحْوُ (١) «إِنَّهُ لَمَنْحَارٌ بَوَائِكُهَا» (٢).

وَأَمَّا إِعْمَالُ «فَعُولٍ» فَنَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

١٥٠ - ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سَوَّقَ سَمَانَهَا\*\*\* إِذَا عَدَمُوا زَادَا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ (٣)

وَأَمَّا (إِعْمَالُ) (٤) «فَعِيلٍ» فَنَحْوُ «إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دَعَاءٌ مِنْ دَعَائِهِ».

وَأَمَّا إِعْمَالُ «فَعَلٍ» ، فَنَحْوُ قَوْلِهِ :

١٥١ - حَذَرَ أُمُورًا لَا تُضِيرُ (٥) وَأَمِنْ\*\*\* (مَا لَيْسَ) (٦) مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ (٧)

ص: ٤٩٩

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢١٣.

٢- منحار : مبالغه في نأحر ، وفاعله عائد على اسم «إن» و «بوائكها» - بالنصب - مفعول «منحار» جمع «بائك» ، وهي السمينه الحسناء من النوق ، وهذا مبالغه في مدحه بكونه لا يذبح إلا الإبل السمينه للأضياف. انظر الكتاب : ١ / ٥٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ١٠٣٢ ، شرح المكودي : ١ / ٢١٣ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٠ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٩٧ ، الهمع : ٥ / ٨٦ ، شرح ابن الناظم : ٤٢٦ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٠٢ ، اللسان : ١ / ٣٨٩ (بوكر) ، المصباح المنير : ١ / ٦٦ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٢١٣.

٣- من الطويل لأبى طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم من قصيده له فى ديوانه (٣٥) يرثى بها أبا أميه بن المغيره المخزومى (زوج أخته عاتكه) ، وكان خرج إلى الشام فمات فى الطريق ، أولها : أرقى ودمع العين فى العين غائر وجادت بما فيها الشؤون الأعاور ويروى عجزه : إذا أرملا زادا فإنى لعافر نصل السيف : شفرته. عافر : ذابح. يقول : يضرب بسيفه سوق السمان من الإبل للأضياف إذا عدموا الزاد ولم يظفروا بجواد لشده الزمان وكلبه ، وكانوا إذا أرادوا نحر الناقه ضربوا ساقها بالسيف فخرت ثم نحروها. والشاهد فى قوله : «ضروب» فإنه مبالغه فى «ضارب» وقد عمل عمله. انظر المكودي مع ابن حمدون : ١ / ٢١٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٦٨ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٥٣٩ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٥٧ ، شواهد ابن السيرافى : ١ / ٧٠ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٩٧ ، الخزانة : ٤ / ٢٤٢ ، ٨ / ١٤٦ ، شرح ابن يعيش : ٦ / ٧٠ ، الحلل : ١٢٧ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١٣٠ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٤٤٧ ، أمالى ابن الشجرى : ٢ / ١٠٦ ، المقتضب : ٢ / ١١٣ ، شرح المرادى : ٣ / ٢١ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٦٠ ، شواهد ابن النحاس : ٣ / ٢١ ، الهمع (رقم) : ١٤٨٢ ، أوضح المسالك : ١٥٨ ، شرح اللوح لابن هشام : ٢ / ٩٣ ، الإفصاح : ٢٥٧ ، الأصول : ١ / ١٢٤.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢١٣.

٥- فى الأصل : لا تقى. انظر شرح المكودي : ١ / ٢١٣.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المراجع الآتية.

٧- من الكامل ، وهو مصنوع ليس بعربى ، واختلف فى صناعه ، فقيل : ابن المقفع ، وقيل : أبو يحيى اللاحقى. ويروى : «لا تخاف» بدل «لا- تضير». حذر : خائف. تضير : تضر ، والظاهر من البيت أنه ذم ، حيث يصف إنسانا بالجهل وقله المعرفه وأنه

يضع الأمور في غير موضعها ، فيحذر من لا ينبغي أن يحذر ، ويؤمن من لا ينبغي أن يؤمن ، ويحتمل أن يكون مدحا ، ويمدحه بكثره الحذر. والشاهد في قوله : «حذر» فإنه مبالغه في «حذر» ، وقد عمل عمله. انظر المكودي مع ابن حمدون : ٢١٣ / ١ ، شرح الأشموني : ٢٩٨ / ٢ ، الشواهد الكبرى : ٥٤٣ / ٣ ، الكتاب مع الأعلام : ٥٨ / ١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٠٣٨ / ٢ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٩٥ / ٢ ، إصلاح الخلل : ٢٠٦ ، التبصره والتذكره : ٢٢٧ ، المقتضب : ١١٥ / ٢ ، أمالي ابن الشجرى : ٢ / ٥٤٣ ، الحلل : ١٣١ ، شرح ابن يعيش : ٧١ / ٦ ، الخزانة : ١٦٩ / ٨ ، شرح ابن عقيل : ٢٧ / ٢ ، شواهد الجرجاوى : ١٨٢ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨٧٠ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٦٢ ، شواهد ابن السيرافى : ١ / ٤٠٩ ، شرح ابن الناظم : ٤٢٨ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٣ ، كاشف الخصاصه : ١٩٣ ، شرح الجمل لابن هشام : ١٧٧ ، إعراب النحاس : ٢ / ٢٥ ، ٢٢٥.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وما سوى المفرد مثله جعل

في الحكم والشروط حيثما عمل /

ما سوى المفرد هو المثني والمجموع ، وشمل الجمع الذي على حدّ التثنيه ، وجمع التّكسير (١).

فالتثنيه نحو «هذان ضاربان زيدا» (٢) ، والجمع نحو «هؤلاء ضاربون عمرا ، وضربا زيدا» ، فتعمل كلّها عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدّمة في اسم الفاعل.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وانصب بذى الأعمال تلوا واخفض

وهو لنصب ما سواه مقتضى

يعنى ب- «ذى (٣) الأعمال» : ما توفّرت فيه الشروط المذكوره ، وشمل اسم الفاعل ، وأمثله المبالغه ، و «التلو» التابع.

وفهم من تقديمه النّصب : أنّه هو الأصل ، والخفض جائز (٤) ، وإن كان على

ص : ٥٠٠

١- ومنع قوم عمل المكسر. ونقل عن سيبويه والخليل وجماعه من النحويين منع إعمال المثني والجمع الصحيح المسند للظاهر ، لأنه في موضع يفرد فيه الفعل ، فخالفه ، فلا يقال : «مررت برجل ضاربين غلमानه زيدا» ، وأجاز المبرد إعماله ، لأن لحاقه حينئذ بالفعل قوى من حيث لحقه ما يلحقه. انظر ارتشاف الضرب : ٣ / ١٨١ ، الهمع : ٥ / ٧٩.

٢- في الأصل : زيد. انظر شرح المكودي : ١ / ٢١٤.

٣- في الأصل : أن بذى. انظر شرح المكودي : ١ / ٢١٤.

٤- قال المرادى (٣ / ٢٦) : «وفهم من تقديمه النصب أنه أولى ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقال الكسائي : هما سواء ، قيل : والذي يظهر أن الإضافه أولى ، بالوجهين قرئ قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ بِالْبُعْ أَمْرِهِ). انتهى. وقال أيضا : «ما ذكره من جواز الوجهين إنما هو في الظاهر ، وأما المضمرة المتصلة فيضاد إليه اسم الفاعل المجرد وجوبا ، نحو «هذا مكرمك» ، وذو الأخفش وهشام إلى أنه في محل النصب كالهاء في «واقيكه». انتهى. وانظر الكتاب : ١ / ٨٢ - ٨٤ ، ٩٦ ، شرح الأشموني : ٢ / ٣٠١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ٢٠٠ - ٢٠١ ، الهمع : ٥ / ٨٣.

خلاف الأصل ، ووجهه : قصد التّخفيف (١) ، فتقول : «أنا ضارب زيدا ، وضارب زيد ، وهذان ضاربان زيدا ، وضاربا زيد ، وهؤلاء ضاربون زيدا ، وضاربو (٢) زيد ، وضراب زيدا ، وضراب زيد».

هذا حكم ما يتعدّى من اسم الفاعل ، وإن كان متعدّيا إلى أكثر من واحد - فقد تبه عليه بقوله :

وهو لنصب ما سواه مقتضى

يعنى : أنّ اسم الفاعل وما ألحق به إذا كان يطلب أكثر من مفعول واحد ، وأضيف إلى الأوّل - نصب ما عدا الأوّل.

وشمل (ذلك) (٣) المتعدّى إلى اثنين ، نحو «أنا معطى زيد درهما» ، والمتعدّى إلى ثلاثة ، نحو «أنا معلم زيد عمرا منطلقا».

وشمل أيضا ما كان / منصوبا باسم الفاعل على غير المفعوليه ، كالظرف ، نحو «أنا ضارب زيد اليوم».

وفهم منه : «أنّ المنصوب بعد اسم الفاعل المضاف إلى الأوّل إذا كان بمعنى الماضى غير منصوب باسم الفاعل المذكور ، وهو المشهور (٤) ، نحو «أنا

ص: ٥٠١

١- فى الأصل : التحقيق. انظر شرح المكودى : ٢١٤ / ١.

٢- فى الأصل : وضاربون. انظر شرح المكودى : ٢١٤ / ١.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢١٥ / ١.

٤- وهو مذهب الأكثرين ، وقيل : مذهب الجمهور. قال ابن مالك : «ويرده أن الأصل عدمه». وأجاز السيرافى نصبه باسم الفاعل المذكور وإن كان بمعنى الماضى ، لأنه اكتسب بالإضافه شبها بمصحوب «أل» ، قال ابن مالك : ويقوى ما ذهب إليه السيرافى قولهم : «هو ظان زيد أمس فاضلا» ، فإن «فاضلا» يتعين نصبه ب- «ظان» ، لأنه إن أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه ، وثانى مفعولى «ظان» ، وذلك لا يجوز ، لأن الاقتصار على أحد مفعولى «ظن» لا يجوز. انتهى. وصححه ابن عصفور. وقيل نصبه باسم فاعل مقدر. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ١٠٤٤ - ١٠٤٥ ، شرح المكودى : ٢١٥ / ١ ، شرح المرادى : ٢٧ / ٣ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٠٠ ، الأشمونى مع الصبان : ٢ / ٣٠٠ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٥٢ ، الهمع : ٥ / ٨٢.

معطى زيد درهما أمس» ، فالمنصوب بعده انتصب بفعل مقدر (١) ، لأنه إنما جعل الحكم فى ذلك لما استوفى شروط العمل ،  
واسم الفاعل بمعنى المضى لم يستوفها.

ثم قال رحمه الله تعالى :

واجرر أو انصب تابع الذى انخفض

كمبتغى جاه ومالا من نهض

إذا جرّ اسم الفاعل ما بعده جاز فى تابعه الجرّ على اللفظ ، والنصب على المحلّ ، وشمل جميع التّوابع واختلف فى النّاصب له :

ف قيل : اسم الفاعل المضاف (٢).

وقيل : بفعل مضمر ، وهو مذهب سيويه (٣).

وكلام النّاطم محتمل المذهبين ، إذ لم ينصّ على ناصبه ، لكنّه صرّح فى شرح الكافية : بأنّه محمول على الموضع ، وأنّ ناصبه  
اسم الفاعل المذكور (٤).

ثمّ مثل ذلك بقوله :

كمبتغى جاه ومالا من نهض

ف- «من» مبتدأ ، وهو موصول ، وصلته «نهض» ، و «مبتغى» خبر مقدّم ، وهو المضاف إلى «جاه» ، و «مالا» معطوف على  
الموضع.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وكلّ ما قرّر لاسم فاعل

يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

فهو كفعل صيغ للمفعول فى

معناه كالمعطى كفافا يكتفى /

ص : ٥٠٢

٢- وهو مذهب الكوفيين ، ووافقهم الناظم. انظر التصريح على التوضيح : ٧٠ / ٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ١٠٤٧ / ٢ ، شرح المكودي : ٢١٥ / ١ ، شرح الأشموني : ٣٠١ / ٢.

٣- قال سيويه في الكتاب ( ١ / ٨٦ ) : «وتقول في هذا الباب «هذا ضارب زيد وعمرو» إذا اشتركت بين الآخر والأول في الجار ، لأنه ليس في العرييه شيء يعمل في حرف فيمتنع أن يشرك بينه وبين مثله ، وإن شئت نصبته على المعنى ، وتضم له ناصبا فتقول : «هذا ضارب زيد وعمرا» ، كأنه قال : «ويضرب عمرا» أو «وضارب عمرا». انتهى. فالناصب عند سيويه فعل مضمرا ووصف مضمرا ، وإليه ذهب كثيرون. انظر شرح المكودي : ٢١٥ / ١ ، شرح الأشموني : ٣٠١ / ٢ ، شرح المرادى : ٢٧ / ٣ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٥٧ ، التصريح على التوضيح : ٧٠ / ٢ ، جمل الزجاجي : ٨٧ - ٨٨ ، الأصول : ١ / ١٢٧ ، المقتضب : ٤ / ١٥١ ، التبصره والتذكرة : ١ / ٢١٩ ، اسم الفاعل والصفة المشبهة عند النحويين : ٢٢٩ ، ٢٣١.

٤- انظر شرح الكافية لابن مالك : ١٠٤٧ / ٢ ، شرح المكودي : ٢١٥ / ١.



يعنى : أن اسم المفعول (١) يعمل عمل الفعل بالشروط السابقة فى اسم الفاعل ، من كونه بمعنى الحال أو الاستقبال (٢) ، ومطلقا (٣) : إذا كان صلة «أل» ، وبشرط الاعتماد.

وقوله : «بلا تفاضل» تتميم (٤) للبيت ، لصحّ الاستغناء عنه بما قبله.

وقوله :

فهو كفعل ...

... البيت

يعنى : أن اسم المفعول مثل الفعل المصوغ للمفعول فى معناه ، كما أن اسم الفاعل مثل الفعل المصوغ للفاعل فى معناه ، فتقول : «زيد مضروب أبوه» فترفع «أبوه» بعد «مضروب» على أنه مفعول لم يسم فاعله ، كما تقول : «ضرب أبوه».

ثم أتى بمثال من المتعدى إلى مفعولين ، وهو قوله : «كالمعطى كفافا يكتفى» ف- «المعطى» مبتدأ أول ، و «أل» فيه موصوله ، وفى «المعطى» ضمير مستتر عائد على «أل» ، وهو المفعول الأول ب- «المعطى» ، وقد ناب عن الفاعل ، و «كفافا» مفعول ثان ل- «المعطى» ، و «يكتفى» خبر المبتدأ (٥).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع

معنى كمحمود المقاصد الورع

يعنى : أن اسم المفعول انفرادى بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع معنى ، كقولك : «زيد مكسوّ العبد» ، وأصله : مكسوّ عبده ، ومثله قوله : «محمود المقاصد الورع» (٦).

و «قد» للتّحقيق لا للتّقليل ، لكثرة إضافته اسم المفعول إلى مرفوعه.

ص: ٥٠٣

١- اسم المفعول - كما قال ابن هشام - (ما دل على حدث وصاحبه ك- «مضروب ومكرم»). وفى التعريفات : هو ما اشتق من «يفعل» لمن وقع عليه الفعل. وقال المرتضى : أما اسم المفعول فهو لفظ مشتق يعبر به عن وقوعه عليه الحدث. انظر أوضح المسالك : ١٦٠ ، التصريح : ٧١ / ٢ ، التعريفات : ٢٦ ، تاج علوم الأدب : ٨٧٧ / ٣ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٠٣ ، الفوائد الضيائية : ٢ / ٢٠٢ ، معجم المصطلحات النحوية : ١٧٨ ، معجم مصطلحات النحو : ١٦١ ، معجم النحو : ٢٤.

٢- فى الأصل : والاستقبال. انظر شرح المكودى : ١ / ٢١٥.

٣- فى الأصل : أو مطلقا. انظر شرح المكودى : ١ / ٢١٥.

٤- فى الأصل : تميم. انظر شرح المكودى : ١ / ٢١٥.

٥- انظر شرح المكودى : ١ / ٢١٦ ، إعراب الألفيه : ٧٣ - ٧٤.

٦- قال المكودى فى شرحه ( ١ / ٢١٦ ) : و «الورع» مبتدأ ، وخبره «محمود» وهو مضاف إلى «المقاصد» ، وأصله : «محموده مقاصده». انتهى.

## فهرس محتويات الجزء الأول

الإهداء

٣

إن وأخواتها

٢٤٢

مقدمه المحقق

٥

لا التي لنفى الجنس

٢٤٩

الفصل الأول : ابن مالك الأندلسى

٧

ظن وأخواتها

٢٨١

الفصل الثانى : ابن طولون الدمشقى

٩

أعلم وأرى

٣٠٤

الفصل الثالث : شرح ألفيه ابن مالك

١١

الفاعل

٣١٢

المبحث الأول

١١

النائب عن الفاعل

٣٢٧

المبحث الثاني

١٣

اشتغال العامل عن المعمول

٣٤١

مقدمه ابن طولون

١٧

تعدي الفعل ولزومه

٣٤٨

خطبه الألفيه

١٩

التنازع في العمل

٣٥٧

الكلام وما يتألف منه

٣٩

المفعول المطلق

٣٦٤

المعرب والمبني

٥٧

المفعول له

٣٧٦

النكرة والمعرفة

٩٢

المفعول فيه وهو المسمى «ظرفاً»

٣٨٠

العلم

١١٦

المفعول معه

٣٨٦

اسم الإشارة

١٣١

الاستثناء

٣٩١

الموصول

١٣٨

الحال

٤٠٤

المعرف بأداه التعريف

١٦٤

التمييز

٤٢٤

المبتدأ والخبر

١٧٥

حروف الجر

٤٣١

كان وأخواتها

١٩٩

الإضافة

٤٥٤

فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات ب- «ليس»

٢٢٠

المضاف إلى ياء المتكلم

٤٨٥

أفعال المقاربه

٢٣٠

إعمال المصدر

إعمال اسم الفاعل

ص: ٥٠٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ  
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات



الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدّم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية  
اصبحان  
الغمامة



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

